



حاشية الإمام الباجوري

على

أمر البلاءين

العقيدة الصغرى للسنوسى

تأليف

الإمام إبراهيم بن محمد الباجوري
(ت ١٢٧٦ هـ)

ومعها تقريرات الأفاضل:

١. سيد الشريفي الصغير الشرفاوي (ت ١٢٨٨ هـ)
٢. محمد بن أحمد الصفي الزبيدي (ت ١٢٩٢ هـ)
٣. أحمد بن أحمد الأجهوري (ت ١٢٩٢ هـ)
٤. شمس الدين محمد بن محمد الأنباري (ت ١٣١٣ هـ)

غني به زينة

ماهر محمد بن عثمان



دار تحقيق الكتاب
للطائفة الشريفة

حَاشِيَةُ لَامِ النَّاجِي

عَلَى
أَمْرِ الْهَيْدِي
الْمَدِينَةِ

دار تحقيق الكتاب

Title: Hāshiyat al-Bājūrī 'alā Umm al-barāhīn wa-ma'ahu taq'rīrāt al-An-bābī, wa al-Ujhūrī, wa al-Šaršīmī, wa al-Šafatī

Autor: Sanūsī, Ibrāhīm al-Bājūrī, al-An-bābī, al-Ujhūrī, al-Šaršīmī, al-Šafatī

Editor: Māhīr Muḥammad 'Uthmān

Publisher: Dar Tahkik Al Kitab

Pages: 416

Year: 2023

Printed in: Lebanon

الكتاب: حاشية الباجوري على أم البراهين (العقيدة الشريفة)،
ومعه تفريرات: «الأنباي» و«الأجهوري» و«الشرشيمي» و«الصفتي».

المؤلف: السنوسي، إبراهيم الباجوري، شمس الدين الأنباي،
وأحمد الأجهوري وسيد الشرشيمي، ومحمد الصفتي

تحقيق: ماهر عثمان

الناشر: دار تحقيق الكتاب

عدد الصفحات: 416

سنة الطباعة: 2023

بلد الطباعة: لبنان

الطبعة: الأولى (لوان، ورق شاموا)

©Yayın Hakları DAR TAHKİK AL KİTAB 'a Aittir.

Bu kitabın her türlü yayın hakları Fikir ve Sanat Eserleri Yasası gereğince Dar Tahkik Al Kitab'a aittir. Dar Tahkik Al Kitab'ın yazılı izni olmadan bu kitabın hiçbir bölümü kopyalanamaz ya da yeniden üretim sistemine dâhil edilemez(elektronik, fotokopi vd.).

All Rights Reserved. Published by DAR TAHKİK AL KİTAB

No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise, without written permission of the publisher.

دار تحقيق الكتاب

جميع الحقوق الملكية والفكرية محفوظة لـ دار تحقيق الكتاب
يمنع طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزئاً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الحاسب أو نسخه على اسطوانات ليزرية إلا بموافقة الناشر خطياً.

مؤسسة محمد نوري ناصح

MEHMET NURİNAS

PUBLISHER OF ISLAMIC BOOKS

1046

ISBN 978-9933-638-13-9



9 789933 638139

DAR TAHKİK AL KİTAB

Büyük Reşit Paşa Caddesi Yümnü İş Merkezi

No:16/B D:8 Vezneciler/Fatih/Istanbul/Turkey ☎ +9 (0212)5190979

Merkez :1.Cadde No:66 MIDYAT/MARDİN ☎ +9 (0482)4622775

www. tahkikaitab.com

✉ info@tahkikaitab.com



Dar Tahkik Al Kitab, Nursabah Yayıncılık

Matbaacılık Ltd.Şti'nin Tescilli Markasıdır

دار تحقيق الكتاب هي دار تابعة لمؤسسة دار نور الصباح

حاشية على أمم النباجوري

على

أمم النباجوري

العقيدة الصغرى للشيخ

تأليف
الإمام إبراهيم بن محمد الباجوري
(ت ١٢٧٦ هـ)

ومعها تقريرات الأفاضل :

١. سيد الشريفي الصغير الشراوي (ت ١٢٨٨ هـ)

٢. محمد بن أحمد الصفي الزبيدي (ت ١٢٩٢ هـ)

٣. شمس الدين محمد بن محمد الأنباري (ت ١٣١٣ هـ)

٤. أحمد بن أحمد الأجهوري (ت ١٣٩٢ هـ)

عني ورمطه
ماهر محمد عثمان عثمان

في تحقيق الكتاب
لأستاذنا الشرفي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



تقديم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي شرح صدورنا لتحقيق العقائد الإسلامية، ونور قلوبنا بلوامع طوابع الأنظار في المقاصد الكلامية، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين، وعلى آله وأصحابه نجوم الاهتداء وأدلة الحق واليقين؛ أمّا بعد:

فلما بدأنا العمل على تحقيق «حاشية الباجوري على السنوسية»؛ التي هي ضمن «مجموع أمّ البراهين»، وقفنا على تقارير لبعض العلماء؛ منها ما هو مستقل بتصنيف، ومنها ما هو بهامش نسخة خطية.

ونظراً لأهمية هذه الحاشية - التي جمع فيها الإمام الباجوري زبدة ما كتب على «السنوسية» -، كان العزم على خدمتها مرة ثانية مفردة مع تقاريراتها، حفظاً لثرائنا من الضياع، وخدمة لطلاب العلم، فالحاشية معتمدة في الدرس في بعض المدارس الشرعية. هذا؛ والله أسأل أن ينفع بهذا المجموع النفع العميم، بجاه سيدنا محمد الرؤوف الرحيم، صلى الله عليه وآله وسلم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، والحمد لله رب العالمين.

ماهر محمد عدنان عثمان

تركيا - مديات

١٤٤٣ هـ





التراجم

الإمام الشنوسي^(١)

(٨٣٢ هـ - ٨٩٥ هـ)

- محمد بن يوسف بن عمر بن شبيب الشنوسي الحسني - من جهة الأم -، أبو عبد الله، عالم يلمسان في عصره، وصالحها، له تصانيف كثيرة، منها:
- «شرح صحيح البخاري» لم يكمله.
 - «مكمل إكمال الإكمال في شرح صحيح مسلم».
 - «عقيدة أهل التوحيد» - العقيدة الكبرى -، و«شرحها».
 - «العقيدة الوسطى»، و«شرحها».
 - «أم البراهين» - العقيدة الصغرى -، و«شرحها».
 - «صغرى الصغرى»، و«شرحها».
 - «المقدمات»، و«شرحها».
 - «المنهج السديد في كفاية المريد»، وهو شرح لامية الجزائري في العقيدة.
 - «المختصر» في علم المنطق.
 - «شرح جمل الخونجي» في المنطق، وغير ذلك.



ترجمة الباجوري^(٢)

(١١٩٨ هـ - ١٢٧٧ هـ)

- إبراهيم بن محمد بن أحمد الباجوري، شيخ الجامع الأزهر، من فقهاء الشافعية، نسبته إلى «الباجور» من قرى «المنوفية» بمصر، ولد ونشأ فيها، وتعلم في الأزهر.

(١) انظر: «الأعلام» للزركلي (١٥٤/٧).

(٢) انظر: «الأعلام» للزركلي (٧١/١).

من كتبه :

- «حاشية على مختصر السنوسي» في المنطق.
- «التحفة الخيرية» حاشية على السنشورية في الفرائض.
- «تحفة المريد على جوهرة التوحيد».
- «تحقيق المقام» حاشية على «كفاية العوام» للفضالي في علم الكلام.
- «حاشية على أمّ البراهين والعقائد للسنوسي» توحيد.
- «المواهب اللدنية» حاشية على «شمائل» الترمذي.
- «فتح الخبير اللطيف» في الصّرف.
- «الدّرر الحسان فيما يحصل به الإسلام والإيمان».
- «تحفة البشر على مولد ابن حجر»، وغير ذلك.



الشّرشيّمي^(١)

(... - ١٢٨٨هـ)

سيد الشّرشيّمي، الصّغير الشّرقاويّ الشّافعيّ.

له كتاباتٌ :

- على «حاشية الباجوري على السنوسية».
- على «حاشية الباجوري على السلم المرونق».
- على «حاشية الصبان على شرح آداب البحث».
- على «حاشية الأمير على شرح الشذور».
- على «حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل».
- على «حاشية العطار على الأزهرية».
- على «شرح القطر وحاشية السجاعي».

(١) استفدنا الترجمة هذه من فهرس مخطوطات المكتبة الأزهرية.



الأجْهَورِيُّ^(١)

(١٢٣٧هـ - ١٢٩٣هـ)

أحمد بن أحمد الأجْهَورِيُّ الصَّرِيرُ، فاضلٌ، من أجْهَور بمصر، جاور بالأزهر وتوفي بالقاهرة.

له كتاباتٌ:

- على «السَّمَرَقَنْدِيَّة».

- على «السَّنُوسِيَّة».

- على «جوهرة التوحيد».



الصَّفْتِيُّ^(٢)

(... - ١٢٩٢هـ)

لعلّه: محمّد بن أحمد الصَّفْتِيُّ الرَّزِينِيُّ المالكيُّ الأشعريُّ؛ محدّث، نحويٌّ، منطقيٌّ، بيانِيٌّ.

له:

- «كتاب في التوحيد» وهو شرح على عقيدة العربي.

- «حاشية على شرح المحلّي على جمع الجوامع».

- «فتح القدير على متن الأستاذ الأمير» في الفقه المالكيّ.



(١) انظر: «الأعلام» للزركلي (١/٩٤).

(٢) استفدنا الترجمة هذه من فهرس مخطوطات المكتبة الأزهرية، وانظر: «معجم المؤلفين» (٨/٢٧٠).



الأنبائي

(١٢٤٠ هـ - ١٣١٣ هـ)

محمد بن محمد بن حسين الأنبائي، شمس الدين، فقيه شافعي، مولده ووفاته في القاهرة، تعلّم في الأزهر، وولي شياخته مرتين، وكان يتجر بالأقمشة، وأصيب بشلل قبل وفاته بستين.

له رسائل وحواش كثيرة؛ منها:

- «حاشية على رسالة الصّبان» في البيان.
- «تقرير على حاشية السجاعي على شرح القطر» لابن هشام.
- «تقرير على حاشية الأمير على شذور الذهب» لابن هشام.
- «تقرير على حاشية الباجوري على السلم المروتنق».
- «تقرير على حاشية الباجوري على السنوسية».
- «تقرير على حاشية البرماوي على شرح ابن قاسم على متن أبي شجاع» فقه.
- «الصياغة في فنون البلاغة» أربعة مجلدات.
- «رسالة البسملة الصغرى».
- «رسالة في تأديب الأطفال».
- «رسالة في علم الوضع».





منهج التحقيق



- ١ - إخراج النّص الكامل للكتب من الأصول الموجودة (المطبوعة والمخطوطة) دون الاعتماد على واحدة منها أصلاً.
- ٢ - الضبط الكامل لحاشية الباجوري.
- ٣ - تخريج الآيات القرآنيّة، والأحاديث والآثار والنُّقولات، وإضافة ذلك ضمن معقوفين بجانب النّص، مع تصغير الخط ليميّز عنه.
- ٤ - تفكير النّص، وتسويد العبارات الهامّة.



النسخ الخطية المعتمدة

أولاً: حاشية الباجوري على السنوسية: اعتمدنا على ثلاث نسخ خطية وهي:

النسخة الأولى: نسخة المكتبة المركزية للمخطوطات الإسلامية (وزارة الأوقاف المصرية)، وهي الرسالة رقم (٣) ضمن مجموع برقم (٢٧٦٩)، عدد أوراقها (٤٨)، نسخت في حياة المصنف سنة (١٢٤٠هـ)، وناسخها: عبد الله النبراوي ولد الشيخ محمد النبراوي، وقد نسخها من نسخة المؤلف، عليهم رحمة الله تعالى أجمعين.

النسخة الثانية: نسخة المكتبة المركزية للمخطوطات الإسلامية (وزارة الأوقاف المصرية)، برقم (٣١٧٩)، عدد أوراقها (٣٨)، نسخت في حياة المصنف سنة (١٢٦٠هـ)، وناسخها: أحمد العقاد.

النسخة الثالثة: نسخة المكتبة المركزية للمخطوطات الإسلامية (وزارة الأوقاف المصرية)، برقم (٣٦٩٨)، عدد أوراقها (٤٧)، نسخت في حياة المصنف سنة (١٢٦٤هـ)، وناسخها: محمد الصفطي الشافعي، ومن هذه النسخة جردت تقارير الصفطي على حاشية الباجوري على السنوسية.

ثانياً: تقارير الأنابي: اعتمدنا على نسخة خطية، وطبعة حجرية:

أما النسخة الخطية فهي نسخة المكتبة الأزهرية برقم (٤٨٤٠٦) وهي مسودة المؤلف رحمه الله تعالى، عدد الأوراق: ١٤، عدد الأسطر: ٢٥، القياس: ٢٤ × ١٦,٥.

وأما الطبعة الحجرية فهي طبعة المطبعة الخيرية سنة ١٣١٠ م.

ثالثاً: تقارير الشرشيمي: اعتمدنا على نسخة خطية واحدة وهي نسخة المكتبة الأزهرية برقم (٧٧٧٧٦)، عدد الأوراق: ٢٨، عدد الأسطر: ٢٥، القياس: ٢٥ × ١٧,٥، عدد المجلدات: ١.

رابعاً: تقارير الأجهوري: اعتمدنا على المطبوع بالمكتبة الهاشمية للدراسات وتحقيق التراث - تركيا.

[illegible][illegible][illegible]



الورقة الأولى والأخيرة من الطبعة الحجرية لتقارير الأنبياء

العَقِيْدَةُ الصُّغْرَى

اَمْرًا بِالْهَيْبَةِ

لِلسَّنُوْسِي



مَتْنُ الْعَقِيدَةِ الصُّغْرَى
«أُمُّ الْبَرَاهِينِ،

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ.

[مُقَدِّمَةُ الْأَحْكَامِ]

- اعْلَمْ أَنَّ الْحُكْمَ الْعَقْلِيَّ يَنْحَصِرُ فِي ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: الْوُجُوبِ، وَالْإِسْتِحَالَةِ، وَالْجَوَازِ.
- فَالْوَاجِبُ: «مَا لَا يَتَصَوَّرُ فِي الْعَقْلِ عَدَمُهُ».
 - وَالْمُسْتَحِيلُ: «مَا لَا يَتَصَوَّرُ فِي الْعَقْلِ وُجُودُهُ».
 - وَالْجَائِزُ: «مَا يَصِحُّ فِي الْعَقْلِ وُجُودُهُ وَعَدَمُهُ».

[الْوَاجِبُ شَرْعاً عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ]

وَيَجِبُ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ شَرْعاً:

- أَنْ يَعْرِفَ مَا يَجِبُ فِي حَقِّ مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ، وَمَا يَسْتَحِيلُ، وَمَا يَجُوزُ.
- وَكَذَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَعْرِفَ مِثْلَ ذَلِكَ فِي حَقِّ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.



[الصِّفَاتُ الْوَاجِبَةُ عَقْلًا فِي حَقِّ مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ]

فِيمَا يَجِبُ لِمَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ: عَشْرُونَ صِفَةً؛ وَهِيَ:

[الصِّفَةُ النَّفْسِيَّةُ: الْوُجُودُ]

(١) - الْوُجُودُ.

[الصِّفَاتُ السُّلْبِيَّةُ]

(٢) - وَالْقِدَمُ.

(٣) - وَالْبَقَاءُ.

(٤) - وَمُخَالَفَتُهُ تَعَالَى لِلْحَوَادِثِ.

(٥) - وَقِيَامُهُ تَعَالَى بِنَفْسِهِ؛ أَيْ: لَا يَقْتَضِرُ إِلَى مَحَلٍّ، وَلَا مُخَصَّصٍ.

(٦) - وَالرَّحْدَانِيَّةُ؛ أَيْ: لَا ثَانِي لَهُ فِي ذَاتِهِ، وَلَا فِي صِفَاتِهِ، وَلَا فِي أَعْمَالِهِ. فَهَذِهِ سِتُّ صِفَاتٍ؛ الْأُولَى: نَفْسِيَّةٌ، وَهِيَ: الْوُجُودُ، وَالْخَمْسَةُ بَعْدَهَا: سُلْبِيَّةٌ.

[صِفَاتُ الْمَعْنَانِي]

ثُمَّ يَجِبُ لَهُ تَعَالَى سَبْعُ صِفَاتٍ تُسَمَّى: «صِفَاتُ الْمَعْنَانِي»؛ وَهِيَ:

(٧، ٨) - الْقُدْرَةُ، وَالْإِرَادَةُ الْمُتَعَلِّقَتَانِ بِجَمِيعِ الْمُمَكِّنَاتِ.

(٩) - وَالْعِلْمُ الْمُتَعَلِّقُ بِجَمِيعِ الْوَاجِبَاتِ، وَالْجَائِزَاتِ، وَالْمُسْتَحِيلَاتِ.

(١٠) - وَالْحَيَاةُ، وَهِيَ لَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ.

(١١، ١٢) - وَالسَّمْعُ وَالْبَصَرُ الْمُتَعَلِّقَانِ بِجَمِيعِ الْمَوْجُودَاتِ.

(١٣) - وَالْكَلَامُ الَّذِي لَيْسَ بِحَرْفٍ وَلَا صَوْتٍ، وَيَتَعَلَّقُ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْعِلْمُ مِنَ الْمُتَعَلِّقَاتِ.



[الصفات المغترية]

ثُمَّ سَبْعُ صِفَاتٍ؛ تُسَمَّى: «صِفَاتٌ مَعْنَوِيَّةٌ»، وَهِيَ مُلَازِمَةٌ لِلْسَّبْعِ الْأُولَى؛ وَهِيَ:
(١٤ - ٢٠) - كَوْنُهُ تَعَالَى قَادِرًا، وَمُرِيدًا، وَعَالِمًا، وَحَيًّا، وَسَمِيعًا،
وَبَصِيرًا، وَمُتَكَلِّمًا.



[الصِّفَاتُ الْمُسْتَحِيلَةُ عَقْلًا فِي حَقِّ مُوَلَّانَا جَلَّ وَعَزَّ]

وَبِمَا يَسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى : عَشْرُونَ صِفَةً ، وَهِيَ أَضْدَادُ الْعِشْرِينَ الْأُولَى ؛ وَهِيَ :

(١ - ٣) - الْعَدَمُ ، وَالْحُدُوثُ ، وَطَرُؤُ الْعَدَمِ .

(٤) - وَالْمُمَآلَّةُ لِلْحَوَادِثِ :

- بِأَنْ يَكُونَ جِزْمًا ؛ أَيْ : تَأْخُذُ ذَاتُهُ الْعِلَّةُ قَدْرًا مِنَ الْفَرَاغِ .

- أَوْ يَكُونَ عَرَضًا يَقُومُ بِالْجِزْمِ .

- أَوْ يَكُونَ فِي جِهَةٍ لِلْجِزْمِ .

- أَوْ لَهُ مَوْجِهَةٌ .

- أَوْ يَتَّصِدُ بِمَكَانٍ .

- أَوْ زَمَانٍ .

- أَوْ تَنْصِفُ ذَاتُهُ الْعِلَّةُ بِالْحَوَادِثِ .

- أَوْ يَنْصِفُ بِالصَّغَرِ .

- أَوْ الْكِبَرِ .

- أَوْ يَنْصِفُ بِالْأَعْرَاضِ فِي الْأَفْعَالِ أَوْ الْأَحْكَامِ .

(٥) - وَكَذَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى : أَنْ لَا يَكُونَ قَائِمًا بِنَفْسِهِ :

- بِأَنْ يَكُونَ صِفَةً يَقُومُ بِمَحَلٍّ .

- أَوْ يَحْتَاجُ إِلَى مُخَصَّصٍ .

(٦) - وَكَذَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى : أَنْ لَا يَكُونَ وَاحِدًا :

- بِأَنْ يَكُونَ مُرَكَّبًا فِي ذَاتِهِ .

- أَوْ يَكُونَ لَهُ مُمَائِلٌ فِي ذَاتِهِ أَوْ فِي صِفَاتِهِ .

- أَوْ يَكُونَ مَعَهُ فِي الْوُجُودِ مُؤَثَّرٌ فِي فِعْلٍ مِنَ الْأَفْعَالِ .

(٧) - وَكَذَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى : الْعَجْزُ عَنْ مُمَكِّنٍ مَّا .



(٨) - وَإِجَادُ شَيْءٍ مِنَ الْعَالَمِ مَعَ كَرَاهَتِهِ لَوْجُودِهِ؛ أَيْ:

- عَدَمُ إِرَادَتِهِ لَهُ تَعَالَى.

- أَوْ مَعَ الذُّهُولِ.

- أَوْ الْعَقْلَةِ.

- أَوْ بِالتَّعْلِيلِ.

- أَوْ بِالطَّبْعِ.

(٩) - وَكَذَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى: الْجَهْلُ - وَمَا فِي مَعْنَاهُ - بِمَعْلُومٍ مَّا.

(١٠ - ١٣) - وَالْمَوْتُ، وَالصَّمَمُ، وَالْعَمَى، وَالْبَكْمُ.

(١٤ - ٢٠) - وَأَضْدَادُ الصِّفَاتِ الْمَعْنَوِيَّةِ وَاضِحَةٌ مِنْ هَذِهِ.



[الْجَائِزُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى]

وَأَمَّا الْجَائِزُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى: فَفِعْلٌ كُلُّ مُمَكِّنٍ أَوْ تَرْكُهُ.





[البرهان العقليّ]

[البرهان العقليّ على وجوب الوجود]

أما برهان وجوده تعالى: فحدوث العالم؛ لأنه لو لم يكن له محدث، بل حدث بنفسه، لزم أن يكون أحد الأمرين المتساويين مساوياً لصاحبه راجحاً عليه بلا سبب، وهو محال.

ودليل حدوث العالم: ملازمته للأغراض الحادثة من حركة وسكون وغيرهما، وملازم الحادث حادث.

ودليل حدوث الأغراض: مشاهدته تغييرها، من عدم إلى وجود، ومن وجود إلى عدم.

[البرهان العقليّ على وجوب القدم]

وأما برهان وجوب القدم له تعالى: فلأنه لو لم يكن قديماً لكان حادثاً، فافتقر إلى محدث، فليزم الدور أو التسلسل.

[البرهان العقليّ على وجوب البقاء]

وأما برهان وجوب البقاء له تعالى: فلأنه لو أمكن أن يلحقه عدم، لانتفى عنه القدم؛ ليكون وجوده حينئذ يصير جائزاً لا واجباً، والجائز لا يكون وجوده إلا حادثاً، كيف وقد سبق قريباً وجوب قدمه تعالى؟

[البرهان العقليّ على وجوب المخالفة للحوادث]

وأما برهان وجوب مخالفته تعالى للحوادث: فلأنه لو مائل شيئاً منها لكان حادثاً مثلها، وذلك محال؛ لما عرفت قبل من وجوب قدمه تعالى وبقاؤه.



[الْبُرْهَانُ الْعَقْلِيُّ عَلَى وُجُوبِ الْقِيَامِ بِالنَّفْسِ]

وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ قِيَامِهِ تَعَالَى بِنَفْسِهِ، فَلِأَنَّهُ تَعَالَى:
 ○ لَوْ اخْتِاجَ إِلَى مَحَلٍّ لَكَانَ صِفَةً، وَالصِّفَةُ لَا تَتَصِفُ بِصِفَاتِ الْمَعْنَانِي وَلَا الْمَعْنَوِيَّةِ،
 وَمَوْلَانَا جَلٌّ وَعَزٌّ يَجِبُ انْتِصَافُهُ بِهِمَا، فَلَيْسَ بِصِفَةٍ.
 ○ وَلَوْ اخْتِاجَ إِلَى مُخْطَصٍ لَكَانَ حَادِثًا، كَيْفَ وَقَدْ قَامَ الْبُرْهَانُ عَلَى وُجُوبِ قَدِيمِهِ
 تَعَالَى وَبَقَايِهِ ١٩

[الْبُرْهَانُ الْعَقْلِيُّ عَلَى وُجُوبِ الْوَحْدَانِيَّةِ]

وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ الْوَحْدَانِيَّةِ لَهُ تَعَالَى: فَلِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ وَاحِدًا، لَزِمَ أَنْ لَا يُوْجَدَ
 شَيْءٌ مِنَ الْعَالَمِ، لِلزومِ عَجْزِهِ جَبْتِيَّةً.

[الْبُرْهَانُ الْعَقْلِيُّ عَلَى وُجُوبِ الْقُدْرَةِ، وَالْإِرَادَةِ، وَالْعِلْمِ، وَالْحَيَاةِ]

وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ انْتِصَافِهِ تَعَالَى بِالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ وَالْعِلْمِ وَالْحَيَاةِ: فَلِأَنَّهُ لَوْ انْتَفَى
 شَيْءٌ مِنْهَا لَمَّا وُجِدَ شَيْءٌ مِنَ الْحَوَادِثِ.

[الْبُرْهَانُ عَلَى وُجُوبِ السَّمْعِ، وَالْبَصَرِ، وَالْكَلَامِ]

وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ السَّمْعِ لَهُ تَعَالَى وَالْبَصَرِ وَالْكَلَامِ: فَالْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ، وَالْإِجْمَاعُ.
 وَأَبْضًا: لَوْ لَمْ يَتَّصِفْ بِهَا، لَزِمَ أَنْ يَتَّصِفَ بِأَضْدَادِهَا، وَهِيَ تَقَايُصُ، وَالنَّقْصُ عَلَيْهِ
 تَعَالَى مُحَالٌ.

[بُرْهَانُ الْجَائِزِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى]

وَأَمَّا بُرْهَانُ كَوْنِ فِعْلِ الْمُتَمَكِّنَاتِ أَوْ تَرْكِهَا جَائِزًا فِي حَقِّهِ تَعَالَى: فَلِأَنَّهُ لَوْ وَجِبَ عَلَيْهِ
 تَعَالَى شَيْءٌ مِنْهَا عَقْلًا، أَوْ اسْتَحَالَ عَقْلًا، لَأَنْقَلَبَ الْمُتَمَكِّنُ وَاجِبًا أَوْ مُسْتَحِيلًا، وَذَلِكَ
 لَا يُعْقَلُ.





[الْعَقَائِدُ النَّبَوِيَّةُ]

[صِفَاتُ الرُّسُلِ]

وَأَمَّا الرُّسُلُ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ:

فَيَجِبُ فِي حَقِّهِمُ: الصُّدُقُ، وَالْأَمَانَةُ، وَتَبْلِيغُ مَا أُمِرُوا بِتَبْلِيغِهِ لِلخَلْقِ.
وَيَسْتَحْبِلُ فِي حَقِّهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: أَضْدَادُ هَذِهِ الصِّفَاتِ، وَهِيَ: الْكَذِبُ،
وَالْخِيَانَةُ بِفِعْلِ شَيْءٍ مِمَّا نَهَوْا عَنْهُ نَهْيَ تَحْرِيمٍ أَوْ كَرَاهَةٍ، وَكَيْفَانُ شَيْءٍ مِمَّا أُمِرُوا بِتَبْلِيغِهِ
لِلخَلْقِ.

وَيَجُوزُ فِي حَقِّهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: مَا هُوَ مِنَ الْأَعْرَاضِ الْبَشَرِيَّةِ الَّتِي لَا تُؤْذِي
إِلَى نَقْصٍ فِي مَرَاتِبِهِمُ الْعَلِيَّةِ كَذ: «الْمَرَضُ»، وَنَحْوِهِ.

[الْبِرّهَانُ عَلَى وُجُوبِ الصُّدُقِ]

أَمَّا بِرّهَانُ وُجُوبِ صِدْقِهِمْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: فَلِأَنَّهُمْ لَوْ لَمْ يَصْدُقُوا لَلَزِمَ الْكَذِبُ
فِي خَبَرِهِ تَعَالَى؛ لِتَصْدِيقِهِ تَعَالَى لَهُمْ بِالْمُعْجِزَةِ النَّازِلَةِ مَنَرَةً قَوْلُهُ تَعَالَى: «صَدَقَ عَبْدِي
فِي كُلِّ مَا يُبْلَغُ عَنِّي».

[الْبِرّهَانُ عَلَى وُجُوبِ الْأَمَانَةِ وَالتَّبْلِيغِ]

وَأَمَّا بِرّهَانُ وُجُوبِ الْأَمَانَةِ لَهُمْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: فَلِأَنَّهُمْ لَوْ خَانُوا بِفِعْلِ مُحَرَّمٍ
أَوْ مَكْرُوهٍ لَأَنْقَلَبَ الْمُحَرَّمُ أَوْ الْمَكْرُوهُ طَاعَةً فِي حَقِّهِمْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ
تَعَالَى أَمَرَنَا بِالْإِقْتِدَاءِ بِهِمْ فِي أَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ، وَلَا يَأْمُرُ اللَّهُ تَعَالَى بِفِعْلِ مُحَرَّمٍ
وَلَا مَكْرُوهٍ.

وَهَذَا بِعَيْنِهِ هُوَ بِرّهَانُ وُجُوبِ الثَّالِثِ.



[الدليل على الجائز في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام]

وَأَمَّا دَلِيلُ جَوَازِ الْأَعْرَاضِ الْبَشَرِيَّةِ عَلَيْهِمْ - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ -: فَمُشَاهَدَةُ
وُقُوعِهَا بِهِمْ: إِمَّا لِتَعْظِيمِ أَجُورِهِمْ، أَوْ لِلتَّشْرِيعِ، أَوْ لِلتَّسْلِي عَنِ الدُّنْيَا وَلِلتَّنْبِيهِ لِبُخْسَةِ قُدْرَتِهَا
عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، وَعَدَمِ رِضَاةِ تَعَالَى بِهَا دَارَ جَزَاءِ الْأَنْبِيَاءِ وَأَوْلِيَائِهِ؛ بِإِغْتِبَارِ أَحْوَالِهِمْ فِيهَا
عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.



[الكَلَامُ عَلَى كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ]

وَيَجْمَعُ مَعَانِي هَذِهِ الْعَقَائِدِ كُلَّهَا قَوْلُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ»؛ إِذْ مَعْنَى «الْأَلُوْهِيَّةِ»: «اسْتِغْنَاءُ الْإِلَهِ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ، وَافْتِقَارُ كُلِّ مَا عَدَاهُ إِلَيْهِ»، فَمَعْنَى: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» لَا مُسْتَعْنِي عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ، وَمُقْتَرَأٌ إِلَيْهِ كُلُّ مَا عَدَاهُ، إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى .



[مَا يُلْزَمُ مِنَ اسْتِغْنَائِهِ تَعَالَى عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ]

أَمَّا اسْتِغْنَاؤُهُ جَلَّ وَعَزَّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ:

○ فَهُوَ يُوجِبُ لَهُ تَعَالَى: الْوُجُودَ، وَالْقِدَمَ، وَالْبَقَاءَ، وَالْمُخَالَفَةَ لِلْحَوَادِثِ، وَالْقِيَامَ بِالنَّفْسِ، وَالنَّزْهَةَ عَنِ النَّقَائِصِ، وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ: وَجُوبُ السَّمْعِ لَهُ تَعَالَى، وَالْبَصَرِ، وَالْكَلَامِ؛ إِذْ لَوْ لَمْ تَجِبْ لَهُ تَعَالَى هَذِهِ الصِّفَاتُ لَكَانَ مُحْتَاجاً إِلَى الْمُحْدِثِ، أَوْ الْمَحَلِّ، أَوْ مَنْ يَدْفَعُ عَنْهُ النَّقَائِصَ.

○ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ: تَنْزَهُهُ تَعَالَى عَنِ الْأَغْرَاضِ فِي الْأَفْعَالِ وَالْأَحْكَامِ، وَإِلَّا لَزِمَ افْتِقَارُهُ إِلَى مَا يُحْصَلُ غَرَضُهُ، كَيْفَ وَهُوَ جَلَّ وَعَزَّ الْغَنِيِّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ؟

○ وَكَذَا يُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضاً: أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ تَعَالَى فِعْلُ شَيْءٍ مِنَ الْمُمَكِّنَاتِ وَلَا تَرْكُهُ؛ إِذْ لَوْ وَجِبَ عَلَيْهِ تَعَالَى شَيْءٌ مِنْهَا عَقْلاً أَوْ اسْتِحْصَالاً عَقْلاً، كَمَا «الثَّوَابُ» مَثَلاً، لَكَانَ جَلَّ وَعَزَّ مُقْتَرِئاً إِلَى ذَلِكَ الشَّيْءِ لِيَتَكَمَّلَ بِهِ غَرَضُهُ؛ إِذْ لَا يَجِبُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى إِلَّا مَا هُوَ كَمَالٌ لَهُ، كَيْفَ وَهُوَ الْغَنِيُّ جَلَّ وَعَزَّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ؟





[مَا يَلْزَمُ عَنِ افْتِقَارِ كُلِّ مَا سِوَاهُ إِلَيْهِ]

وَأَمَّا افْتِقَارُ كُلِّ مَا عَدَاهُ إِلَيْهِ جَلَّ وَعَزَّ:

○ فَهُوَ يُوْجِبُ لَهُ تَعَالَى: الْحَيَاةَ، وَعُمُومَ الْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ وَالْعِلْمَ؛ إِذْ لَوْ انْتَفَى شَيْءٌ مِنْهَا لَمَا أَمْتَكَنَ أَنْ يُوْجَدَ شَيْءٌ مِنَ الْحَوَادِثِ، فَلَا يَقْتَضِرُ إِلَيْهِ جَلَّ وَعَزَّ شَيْءٌ، كَيْفَ وَهُوَ الَّذِي يَقْتَضِرُ إِلَيْهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ؟!

○ وَيُوْجِبُ لَهُ تَعَالَى أَيْضاً: الْوَحْدَانِيَّةَ؛ إِذْ لَوْ كَانَ مَعَهُ تَعَالَى ثَانٍ فِي الْأُلُوْهِيَّةِ؛ لَمَا افْتَقَرَ إِلَيْهِ شَيْءٌ، لِلزُّوْمِ عَجْزِهِمَا جِنْتِيذٍ، كَيْفَ وَهُوَ الَّذِي يَقْتَضِرُ إِلَيْهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ تَعَالَى؟
○ وَيُوْخِذُ مِنْهُ أَيْضاً: حَدُوثُ الْعَالَمِ بِأَسْرِهِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ شَيْءٌ مِنْهُ قَدِيمًا لَكَانَ ذَلِكَ الشَّيْءُ مُسْتَعْنِيًا عَنْهُ تَعَالَى، كَيْفَ وَهُوَ جَلَّ وَعَزَّ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يَقْتَضِرَ إِلَيْهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ؟!
○ وَيُوْخِذُ مِنْهُ أَيْضاً: أَنْ لَا تَأْثِيرَ لِشَيْءٍ مِنَ الْكَائِنَاتِ فِي أَثَرٍ مَا، وَإِلَّا لَرِمَ أَنْ يَسْتَعْنِيَ ذَلِكَ الْأَثَرُ عَنْ مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ، كَيْفَ وَهُوَ الَّذِي يَقْتَضِرُ إِلَيْهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ عُمُومًا وَعَلَى كُلِّ حَالٍ؟!

هَذَا إِنْ قُدِّرَتْ أَنْ شَيْئًا مِنَ الْكَائِنَاتِ يُؤَثِّرُ بِطَبْعِهِ، وَأَمَّا إِنْ قُدِّرَتْهُ مُؤَثَّرًا بِقُوَّةِ جَعَلَهَا اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ - كَمَا يَزْعُمُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْجَهْلَةِ - فَذَلِكَ مُحَالٌ أَيْضاً؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ جِنْتِيذِ مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ مُفْتَقِرًا فِي إِيجَادِ بَعْضِ الْأَفْعَالِ إِلَى وَاسِطَةٍ، وَذَلِكَ بَاطِلٌ؛ لِمَا عَرَفْتَ قَبْلُ مِنْ وَجُوبِ اسْتِغْنَائِهِ جَلَّ وَعَزَّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ.

فَقَدْ بَانَ لَكَ: تَضَمُّنُ قَوْلِ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» لِلْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ مَعْرِفَتُهَا فِي حَقِّ مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ، وَهِيَ: مَا يَجِبُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى، وَمَا يَسْتَحِيلُ، وَمَا يَجُوزُ.



[مَا يَلْزَمُ مِنْ قَوْلِنَا: «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ»]

وَأَمَّا قَوْلُنَا: «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ» ﷺ:

○ فَبَدَّخَلُ فِيهِ: الْإِيمَانُ بِسَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ، وَالْمَلَائِكَةُ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَالْكِتَابُ السَّمَاوِيُّ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ جَاءَ بِتَضْيِيقِ جَمِيعِ ذَلِكَ.

○ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ: وَجُوبُ صِدْقِ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَاسْتِحَالَةُ الْكُذِبِ عَلَيْهِمْ، وَإِلَّا لَمْ يَكُونُوا رُسُلًا أَمَنَاءَ لِمَوْلَانَا الْعَالِمِ بِالْخَفِيَّاتِ جَلَّ وَعَزَّ، وَاسْتِحَالَةُ فِعْلِ الْمَنْهِيَّاتِ كُلِّهَا؛ لِأَنَّهُمْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أُرْسِلُوا لِيُعَلِّمُوا النَّاسَ بِأَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ وَسُكُونِهِمْ، فَيَلْزَمُ أَنْ لَا يَكُونَ فِي جَمِيعِهَا مُخَالَفَةٌ لِأَمْرِ مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ الَّذِي اخْتَارَهُمْ عَلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ، وَأَمِنَهُمْ عَلَى سِرِّ وَخِيَةٍ.

○ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضًا: جَوَازُ الْأَعْرَاضِ الْبَشَرِيَّةِ عَلَيْهِمُ الْحَيِّ لَا تُؤَدِّي إِلَى نَقْصٍ فِي مَرَاتِبِهِمُ الْعَلِيَّةِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؛ إِذْ ذَاكَ لَا يَقْدَحُ فِي رِسَالَتِهِمْ وَعُلُوِّ مَنْزِلَتِهِمْ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، بَلْ ذَاكَ مِمَّا يَزِيدُ فِيهَا.

فَقَدْ بَانَ لَكَ تَضَمُّنُ كَلِمَتِي الشَّهَادَةِ مَعَ قِلَّةِ حُرُوفِهَا لِجَمِيعِ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ مَعْرِفَتُهُ مِنْ عَقَائِدِ الْإِيمَانِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى، وَفِي حَقِّ رُسُلِهِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

وَلَعَلَّهَا لِاخْتِصَارِهَا مَعَ اشْتِمَالِهَا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ جَعَلَهَا الشَّرْعُ تَرْجَمَةً عَلَى مَا فِي الْقَلْبِ مِنَ الْإِسْلَامِ، وَلَمْ يَقْبَلْ مِنْ أَحَدٍ الْإِيمَانَ إِلَّا بِهَا.





[الْخَاتِمَةُ]

فَعَلَى الْعَاقِلِ أَنْ يُكَيِّرَ مِنْ ذِكْرِهَا؛ مُسْتَحْضِرًا لِمَا اخْتَوَتْ عَلَيْهِ مِنْ عَقَائِدِ الْإِيمَانِ، حَتَّى تَمْتَزِجَ مَعَ مَعْنَاهَا بِلَحْمِهِ وَدَمِهِ، فَإِنَّهُ يَرَى لَهَا مِنَ الْأَسْرَارِ وَالْعَجَائِبِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ حَضْرٍ؛ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ لَا رَبَّ غَيْرُهُ، وَلَا مَعْبُودَ سِوَاهُ.

نَسْأَلُهُ سُبْحَانَهُ أَنْ يَجْعَلَ لَنَا وَأَحِبَّتَنَا عِنْدَ الْمَوْتِ نَاطِقِينَ بِكَلِمَةِ الشَّهَادَةِ عَالِمِينَ بِهَا، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ عَبْدَ مَا ذَكَرَهُ الذَّاكِرُونَ، وَغَفَلَ عَنْ ذِكْرِهِ الْغَافِلُونَ، وَرَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ أَجْمَعِينَ، وَعَنِ التَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، وَسَلَامٌ عَلَى جَمِيعِ الْمُرْسَلِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.



حاشيتنا لامطر البناحي

على

امر الباهين

العقيدة الصغرى للسَّنُونِي



[مُقَدِّمَةُ الْبَاجُورِيِّ]



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي تَوَحَّدَ فِي ذَاتِهِ، وَتَنَزَّاهُ فِي نُعُوْنِهِ عَنْ شَوَائِبِ النَّقْصِ وَسِمَاتِهِ، وَالصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ؛ وَبَعْدُ:

فَيَقُولُ إِبْرَاهِيمُ الْبَاجُورِيُّ الْفَقِيرُ، إِلَى مَوْلَاهُ الْغَنِيِّ الْقَدِيرِ:
سَأَلَنِي بَعْضُ الْإِخْوَانِ - أَصْلَحَ اللَّهُ لِي وَلَهُمُ الْحَالُ وَالشَّانَ -، أَنْ أَكْتُبَ كِتَابَةً بِهِيَّةً،
عَلَى الْمُقَدِّمَةِ الْمَشْهُورَةِ بِـ«السُّنُوسِيَّةِ»، فَانْشَرَحَ صَدْرِي لِذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا هُنَالِكَ؛
لِأَنَّهَا - وَإِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً الْعِزْمَ كَبِيرَةَ الْعِلْمِ - مُخْتَوِيَةً عَلَى جَمِيعِ الْعَقَائِدِ، مَعَ زِيَادَةِ
الْفَوَائِدِ، وَلِذَلِكَ كَانَتْ أَحْسَنَ الْمُؤَلَّفَاتِ فِي التَّوْحِيدِ، وَأَخْلَصَهَا مِنَ الْحَشْوِ والتَّعْقِيدِ،
وَمَا أَنَا أَشْرَعُ فِي الْمَقْصُودِ، بِعَوْنِ الْمَلِكِ الْمَعْبُودِ، فَأَقُولُ - وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ -:



مقدمة السنوسي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ.



[شَرْحُ مُقَدِّمَةِ الْمُصَنَّفِ]

قَوْلُهُ: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)^(١)

الأذنبابي

«تقرير العلامة الشَّمس الأذنبابي»

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ربَّ العالمين، والصَّلَاةُ والسَّلَامُ على أشرف المرسلين سيِّدنا محمَّد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

الأجهوري

«تقريرات أحمد الأجهوري»

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ربَّ العالمين، والصَّلَاةُ والسَّلَامُ على أفضل المخلوقين سيِّدنا محمَّد، وعلى آله وصحبه أجمعين؛ أمَّا بعد:

فيقولُ المعترف بالمعجز والتَّقصير، المفتقر إلى مولاة اللطيف الخبير، أحمدُ الأجهوريُّ الشَّافعيُّ المعتمد على ربه القدير:

هذه عباراتٌ يسيرةٌ جمعتها على حاشية شيخنا الباجوريِّ علامة زمانه، فريد عصره وأوانه، على «المقدِّمة السنوسية» التي عمَّت منافعها البرية.

(١) الشرشيحي: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ربَّ العالمين، والصَّلَاةُ والسَّلَامُ على سيِّدنا محمَّد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

يقولُ العبد الفقير إلى ربه القدير السيِّد الشرشيحيُّ الشُّرقاويُّ:

سألني بعض الإخوان أن أكتب بعض تقييدات على حاشية شيخنا الشَّيخ الباجوريِّ التي على المقدِّمة المسماة بـ: «السنوسية»، فأجبتُه إلى ذلك، والله أعلم بما هنالك، فأقولُ - وبالله تعالى التَّرفيقُ -:

قوله: (قَوْلُهُ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ... إلخ) «قَوْلُهُ»: مبتداً بمعنى: مقولُهُ، و«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»: بدلٌ منه، وجملَةٌ «ابْتَدَأَ بِالتَّسْمِيَةِ»: خبرٌ، والجملَةُ في محلِّ نصب مقول القول - «أَقُولُ»، وقَوْلُهُ: «بِالتَّسْمِيَةِ» إظهارٌ في محلِّ الإضمار؛ أي: أبتدئ بها.

ويحتملُ أن «قَوْلُهُ»: مبتداً باقياً على مصدرِيته، و«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» في محلِّ نصب مفعولٍ له، وخبرُهُ محذوفٌ، و«ابْتَدَأَ» مستأنفةٌ، وهذا أقلُّ كلفة.



ابْتَدَأَ بِالْبِسْمَلَةِ^(١) ثُمَّ بِالْحَمْدَلَةِ^(٢) :

الأنبائي

قوله : (ابْتَدَأَ بِالْبِسْمَلَةِ) أي : نطقاً وكتابةً ؛ أمّا الثّاني فدلّيلُهُ : المشاهدة ، وأمّا الأوّل فدلّيلُهُ : أن من كتب شيئاً تَلَفَّظَ به غالباً .

والبسمة مصدرٌ قياسيٌ لـ «بَسَمَلَ» - كـ : «دَخَرَجَ ، دَخَرَجَةٌ» - إذا قال : «بسم الله . . . إلخ» ؛ على ما في «الصّحاح» [(١٦٣٥/٤)] ، أو إذا كتبها ؛ على ما في «تهذيب» [١٠٨/١٣] الأزهرِيّ [الهرَوِيّ] ، فهي بمعنى القول أو الكتابة ، لكن أطلقوها على نفس «بسم الله الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ» مجازاً ؛ من إطلاق المصدر على المفعول ؛ لعلاقة اللزوم ، ثم صارت حقيقةً عرفيّةً .

والضّميرُ في «ابْتَدَأَ» راجعٌ للمصنّف الذي هو :

- الشّيخُ الإمامُ العالمُ العَلَمَةُ أبو عبد الله مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بنِ يوسُفَ السَّنُوسِيّ - نسبةً إلى بني سنوسٍ :

الأجهوري

قوله : (ابْتَدَأَ بِالْبِسْمَلَةِ ثُمَّ بِالْحَمْدَلَةِ) اشتمل كلامُهُ على ثلاث دعاوى : الإتيان بهما دون غيرها كـ : «سبحان الله» ، والجمع بينهما ، وتقديم البسمة على الحمدلة .

(١) الشروشيبي : قوله : (ابْتَدَأَ بِالْبِسْمَلَةِ) أي : نطقاً وكتابةً ؛ أمّا الثّاني فدلّيلُهُ : المشاهدة ، وأمّا الأوّل فدلّيلُهُ : أن من كتب شيئاً تَلَفَّظَ به غالباً .

والبسمة مصدرٌ قياسيٌ لـ «بَسَمَلَ» - كـ : «دَخَرَجَ ، دَخَرَجَةٌ» - إذا قال : «بسم الله . . . إلخ» ؛ على ما في «الصّحاح» [(١٦٣٥/٤)] ، أو إذا كتبها ؛ على ما في «تهذيب» [١٠٨/١٣] الأزهرِيّ [الهرَوِيّ] ، فهي بمعنى القول أو الكتابة ، لكن أطلقوها على نفس «بسم الله الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ» مجازاً ؛ من إطلاق المصدر على المفعول ؛ لعلاقة اللزوم ، ثم صارت حقيقةً عرفيّةً .

أقول : وقوله : «لعلاقة اللزوم» أي : لأنّه يلزم من وقوع الحدث وجودُ محلٍّ له يقع عليه .

(٢) الشروشيبي : قوله : (ابْتَدَأَ بِالْبِسْمَلَةِ ثُمَّ بِالْحَمْدَلَةِ) هذا متضمّنٌ لدعاوي ثلاثة ؛ أي :

١ - لِمَ أتى بالبسمة؟

٢ - وَلِمَ ضَمَّ معها الحمدلة؟

٣ - وَلِمَ قَدَّمَ البسمة على الحمدلة؟

وقوله : «اقْتِدَاءً» متّبعٌ لها ، وقوله : «وَعَمَلًا» متّبعٌ للأوّلين فقط ، وقوله : «ثُمَّ بِالْحَمْدَلَةِ» يصحُّ أن يكون المعنى : «ثُمَّ ثَنَى بالحمدلة» ؛ لأنّه هو الواقع ، وأن يكون المعنى : «ثُمَّ ابتداءً بالحمدلة» ، وهذا الثّاني هو المناسبٌ للحديث الأخير ؛ لأنّه عبّر فيه بـ «البدء» ، لا بالتثنية .



الأنسابي

قبيلة معروفة بالمغرب، ولا أصل لقول بعضهم: «نسبة إلى سنوسة بلدته التي نشأ بها» - الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام، فهو شريف النسب؛ ويحكى أن الشرف ثبت له من جهة أم والده.

- وهو ممن أظهر الله به الدين، وأسس أصوله، وتبحر في العلوم كلها، وبلغ في العلوم الغاية القصوى، وتأليفه كثيرة تبلغ خمسة وأربعين؛ منها: شرحه الكبير المسمى بـ «المقرب المستوفي على الحوفي» كثير العلم، ألفه وهو ابن تسع عشرة سنة، وتعجب منه شيخه لما رآه، وأمره بإخفائه حتى يكمل سنه [ثلاثين سنة]؛ لئلا تأخذه الميئ، وقال: «لا نظير له فيما أعلم»، ودعا له.

- توفي يوم الأحد بعد العصر الثامن عشر من جمادى الآخرة سنة خمس وتسعين وثمان مئة، وعمره: ثلاث وستون سنة، وقبره مشهور في يلمسان يزار، يفوح منه المسك، وقل أن يوجد مثله على وجه الأرض.

- تأليفه تفيده معرفته [بالله] تعالى بالبراهين القاطعة في أقرب مدوة، لا سيما هذه العقيدة، وكان بعض المحققين يقرؤها للناس في مجلس واحد كل يوم جمعة، ويقول: «لا بد منها للمبتدئ».

- وقد ألف تلميذه أبو عبد الله محمد بن عمر الملالي مجلداً في مناقبه، وحكى فيه عن السنوسي: أنه حكى له أن صاحبه محمد بن يحيى رأى صاحباً له من أهل العلم بعد موته، فسأله عما لقيه من منكر ونكير، فقال: «سألاني عن ديني، وعما قرأت من كتب التوحيد»، فقلت: «قرأت عقيدة فلان، وعقيدة فلان»، فقالا بغضب وتهديد: «ولأي شيء لم تقرأ عقيدة السنوسي؟»، فقال: «قرأت غيرها من العقائد»، فقالا: «وهلاً قرأتها، لو كنت قرأتها لكفناك عن غيرها»، وضرباه بمقمع من حديد ضربتين أو ثلاثاً، وإنما كان الضرب والعتاب لعدم قراءتي لها، مع أنني كنت أعرف التوحيد بالبراهين القطعية، فكيف حال المقلد والجاهل؟

فإن قلت: لا عقاب على المباح.

أجيب: بأن غالب المصائب من الأمراض الباطنة، فلعلّه انضم إلى عدم قراءتها أمر باطني ك: تنقيص أو اعتراض؛ لأن المعاصرة جرمان.

وتركه اسم الميت سترأ عليه.



- اقْتِدَاءٌ بِالْكِتَابِ^(١) الْعَزِيزِ^(٢).

- وَعَمَلًا^(٣).

الأنبائي

وَحِكْمِي أَيْضاً: أَنَّ بَعْضَ الصَّالِحِينَ رَوَى فِي الْمَنَامِ بَعْدَ مَوْتِهِ، فَقِيلَ: «مَا فَعَلَ اللَّهُ بِكَ؟»، فَقَالَ: «أَدْخَلَنِي الْجَنَّةَ، وَرَأَيْتُ سَيِّدَنَا إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلَ ﷺ يُقْرَأُ عَقِيدَةَ سَيِّدِي مُحَمَّدٍ السَّنُوسِيِّ الصَّبِيَّانِ، وَهُمْ يَقْرَءُونَهَا فِي الْأَلْوَحِ، وَيجهرُونَ بِقِرَاءَتِهَا»، قَالَ الرَّأَوِي [فِي الْمَطْبَعِ: «الرَّأَوِيُّ» بَدَلُ «الرَّأَوِي»، وَمَا أَثْبَتَهُ يُوَافِقُ حَاشِيَةَ الشَّرْقَاوِيِّ، وَحَاشِيَةَ السَّحِيمِيِّ، وَهُوَ الصَّحِيحُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ]: وَأَظْهَرُهُ قَالَ: «العقيدة الصُّغْرَى»؛ أَفَادَهُ بَعْضُ شُرَاحِ الْمَتْنِ مَعَ زِيَادَةِ [نَظَرُ: «حَاشِيَةُ الشَّرْقَاوِيِّ عَلَى شَرْحِ الْهَدْمَدِيِّ» (ص: ٢ - ٣) بِزِيَادَةِ، وَنَظَرُ أَيْضاً: «الْمُقْتَدِي بِشَرْحِ الْهَدْمَدِيِّ» لِلْسَّحِيمِيِّ مَخْطُوطٌ (لَوْحَة: ١)].

قوله: (بِالْكِتَابِ) مُصَدَّرٌ مُزِيدٌ لـ «كُتِبَ»؛ أُطْلِقَ عَلَى: «الْمَكْتُوبِ» وَهُوَ الْمَنْقُوشُ، ثُمَّ أُطْلِقَ عَلَى: «الْأَلْفَاظِ الْمَخْصُوصَةِ الْمَنْزُولَةِ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ، الْمُتَعَبَّدُ بِتِلَاوَتِهَا، الْمُتَحَدَّى بِأَقْصَرِ سُورَةٍ مِنْهَا»، ثُمَّ صَارَ حَقِيقَةً عَرَفِيَّةً فِي ذَلِكَ.

والمراءى: «بِمَنْزِلِ الْكِتَابِ»؛ لَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ.

قوله: (الْعَزِيزِ) أَيِ: «الَّذِي لَا نَظِيرَ لَهُ»، أَوْ: «الْغَالِبِ عَلَى غَيْرِهِ»، وَيَصْحُحُ إِرَادَةُ كُلِّ مَنِ الْمَعْنَيْنِ؛ اسْتِعْمَالاً لِلْمَشْتَرَكِ فِي مَعْنِيهِ.

قوله: (وَعَمَلًا) إِنَّمَا عَبَّرَ بِـ «الْعَمَلِ» هُنَا، وَبِـ «الْإِقْتِدَاءِ» ثُمَّ؛ لِتَضَمُّنِ الْخَبَرِ الْأَمْرِ، بِخِلَافِ الْقُرْآنِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَتَضَمَّنْ كِتَابَ الْخَبَرِ.

الأجهوري

وقوله: (اقْتِدَاءٌ بِالْكِتَابِ الْعَزِيزِ) يَنْتَجِهَا كُلُّهَا، وَقَوْلُهُ: (وَعَمَلًا... إلخ) يَنْتَجِ الْأَوَّلَيْنِ مِنْهَا، وَكَذَا

(١) الشُّرَشِيمِيُّ: قَوْلُهُ: (بِالْكِتَابِ) مُصَدَّرٌ مُزِيدٌ لـ «كُتِبَ»؛ أُطْلِقَ عَلَى الْمَكْتُوبِ وَهُوَ الْمَنْقُوشُ، ثُمَّ أُطْلِقَ عَلَى الْأَلْفَاظِ الْمَخْصُوصَةِ الْمَنْزُولَةِ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ، الْمُتَعَبَّدُ بِتِلَاوَتِهَا، الْمُتَحَدَّى بِأَقْصَرِ سُورَةٍ مِنْهَا، ثُمَّ صَارَ حَقِيقَةً عَرَفِيَّةً فِي ذَلِكَ؛ وَالْمَرَادُ: «بِالْمَنْزِلِ لِلْكِتَابِ». أَهْ مَا كَتَبَهُ.

أقول: وقوله: «بِالْمَنْزِلِ»؛ أَيِ: لِأَجْلِ أَنْ يَكُونَ أَشَدَّ مَنَاسِبَةً؛ لِكُونِ الْمَعْنَى: «الْمَصْنُفُ عَلَى هَذَا اقْتَدَى فِي كَلَامِهِ بِاللَّهِ تَعَالَى»، وَيَصْحُحُ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ عَلَى ظَاهِرِهِ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ كَالْإِمَامِ يُقْتَدَى بِهِ.

(٢) الشُّرَشِيمِيُّ: قَوْلُهُ: (الْعَزِيزِ) أَيِ: «الَّذِي لَا نَظِيرَ لَهُ»، أَوْ: «الْغَالِبِ عَلَى غَيْرِهِ»، وَيَصْحُحُ إِرَادَةُ كُلِّ مَنِ الْمَعْنَيْنِ؛ اسْتِعْمَالاً لِلْمَشْتَرَكِ فِي مَعْنِيهِ. أَهْ مِنْهُ أَيْضاً.

(٣) الشُّرَشِيمِيُّ: قَوْلُهُ: (وَعَمَلًا) إِنَّمَا عَبَّرَ بِـ «الْعَمَلِ» هُنَا، وَبِـ «الْإِقْتِدَاءِ» ثُمَّ؛ لِتَضَمُّنِ الْخَبَرِ الْأَمْرِ، بِخِلَافِ الْقُرْآنِ، =



بِخَيْرٍ^(١): «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ^(٢) فِيهِ^(٣) بِـ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» ،

الأذنبابي

قوله: (لَا يُبْدَأُ) صفةٌ ثانيةٌ لـ «أمرٍ»؛ مِنْ بابِ النَّعْتِ بالجملة بعد النَّعْتِ بالمفرد، وهو أحسنُ مِنْ عكسه.

قوله: (فِيهِ) أي: بسببه.

وفائدةُ الإتيانِ بـ «في» الدَّالَّةُ على السَّبَبِ: إفادةُ أَنَّ المطلوب: كَوْنُ الأمرِ ذِي البَالِ سَبَباً باعثاً على التَّسميةِ في ابتدائه، لا مطلق وقوع التَّسميةِ في ابتدائه ولو بسببٍ آخر، بحيث يكون هو غيرَ منظورٍ إليه عند التَّسمية.

الأجهوري

يُنتِجُ الثَّالِثَةُ بواسطة ما يَأْتِي في كلامه مِنْ: حمل حديث البسملة على الابتداء الحقيقي، وحديث الحمدلة على الابتداء الإضافي.

= فإنه لم يتضمَّنْه كتضمَّنَ الخبر. اهـ منه.

أقول: وجهُ ذلك: أَنَّ الخبر فيه ذُمُّ الَّذِي لم يبدأ بالبسملة، وذُمُّ الشَّيْءِ يقتضي النَّهْيَ عنه، والنَّهْيُ يقتضي الأمرَ بفعلٍ، فكأنَّه قال: «ابدؤوا في الأمور ذوات البال... إلخ».

(١) الشرشيمي: قوله: (بِخَيْرٍ) بالتَّوْنِ فتكون الجملة بعده في محلٍّ جرٍّ بدلاً، أو بتركه فتكون الجملة في محلٍّ جرٍّ مضاف إليها.

(٢) الشرشيمي: قوله: (لَا يُبْدَأُ) صفةٌ ثانيةٌ لـ «أمرٍ»؛ مِنْ بابِ النَّعْتِ بالجملة بعد النَّعْتِ بالمفرد، وهو أحسنُ مِنْ عكسه. اهـ منه. أي: لأنَّ الأصل في النَّعْتِ الإفراد.

(٣) الشرشيمي: قوله: (فِيهِ) أي: بسببه.

وفائدةُ الإتيانِ بـ «في» الدَّالَّةُ على السَّبَبِ: إفادةُ أَنَّ المطلوب كَوْنُ الأمرِ ذِي البَالِ سَبَباً باعثاً على التَّسميةِ في ابتدائه، لا مطلق وقوع التَّسميةِ في ابتدائه ولو بسببٍ آخر؛ بحيث يكون هو غيرَ منظورٍ إليه عند التَّسمية. اهـ منه.

أي: فيكون المعنى: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ بسببه بِسْمِ اللَّهِ... إلخ»؛ بأن لم يبدأ أصلاً، أو يبدأ لا بسببه كان سافر وأكل، ويسمل للأكل دون السَّفر.

وقوله: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» نائبُ فاعلٍ «يُبْدَأُ» أي: لا تقع البداءة بِسْمِ اللَّهِ... إلخ بسببه، ويصحُّ جعل نائبِ الفاعل ضميراً يعود على الأمر، لكنَّ الأوَّلَ أظهر.



فَهُوَ أَبْتَرُ^(١) [أورد هذه الرواية الزمخشري في «الكشاف» (١/١٠٢)، وفي رواية: «فَهُوَ أَقْطَعُ»] أخرجه الخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/٨٧)، وفي رواية: «فَهُوَ أَجْذَمُ» [انظر: «الأقاويل المفصلة في بيان حال حديث البسمة» للكتاني (ص: ٣٤)، والمعنى على كل: «أنه ناقص وقليل البركة»، فَهُوَ وَإِنْ تَمَّ حَسًا، لَا يَتِمُّ مَعْنَى.

الأنبائي

قوله: (فَهُوَ أَبْتَرُ... إلخ) أجذم، وأبتر، وأقطع: صفات مشبهة مَصُوعَةٌ من أفعال لازمة مكسورة العين؛ ليكون صَوْغُ الصِّفَةِ المشبهة التي على «أفعل» منها قياسياً.

الأجهوري

قوله: (فَهُوَ أَبْتَرُ... إلخ) هو عند الجمهور: من باب التشبيه البليغ - وهو: «ما حُذِفَ منه الأداة ووجه التشبه» -، وعلى هذا فـ «الأبتر» وما بعده باقية على معانيها الأصلية.

وعند السعد: يجوز أن يكون من باب الاستعارة؛ بأن يشبه النقص المعنوي بالنقص الجسدي الذي هو: «قطع الذنب» أو قطع إحدى اليدين، أو الجَذَم - بفتحيتين -، ويستعار البتر أو القطع أو الجَذَم - بفتح الجيم والذال، كما يؤخذ من «المصباح» [(ص: ٩٤)]، فإنه قال: «جَذِمَتْ يَدُهُ جَذَمًا» من باب «تعب» - قُطِعَتْ - للنقص المعنوي، ويشق منه: أبتر أو أقطع أو أجذم، بمعنى: ناقص نقصاً معنوياً، وبهذا عُلِمَ أن الأجذم: «مَنْ قُطِعَتْ إحدى يديه».

(١) الشرشيمي: قوله: (فَهُوَ أَبْتَرُ... إلخ) كلٌّ من «أبتر، وأجذم، وأقطع»: صفات مشبهة مَصُوعَةٌ من أفعال لازمة مكسورة العين؛ ليكون صَوْغُ الصِّفَةِ المشبهة التي على «أفعل» منها قياسياً. اهـ منه.

أقول: قوله: «صفة مشبهة» أي: ليست أفعل تفضيل؛ لأنها لو كانت كذلك لأفاد الخبر أن الأمر المبدوء بالبسمة فيه أصل النقص، مع أنه ليس كذلك.

وقوله: «فَهُوَ أَبْتَرُ» إنما أتى بالخبر مقروناً بـ «الفاء» - مع أنه لا يُقرن الخبر بها إلا في خمسة عشر صورة ذكرها الأسموني [(١/٢١٦)] وهي:

- ما إذا كان المبتدأ اسماً موصولاً بجمله فعلية مستقبلة، أو موصولاً بالطرف، أو الجار والمجرور ك: «الذي يأتيه فله ذرهم»، أو: «الذي في الدار فله ذرهم»، أو: «الذي عندك فله ذرهم».

- أو مضافاً للموصول المذكور بأقسامه؛ نحو: «غلام الذي يأتيه فله ذرهم»، و«غلام الذي في الدار فله ذرهم»، و«غلام الذي عندك فله ذرهم».

- أو موصولاً بالموصول المذكور بأقسامه؛ نحو: «الرجل الذي يأتيه فله ذرهم»، و«الرجل الذي في الدار فله ذرهم»، و«الرجل الذي عندك فله ذرهم».



مَعَ خَبَرٍ^(١): «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِـ» الْحَمْدُ لِلَّهِ، فَهُوَ أَبْتَرُ [انظر: «الأفاويل المفصلة» للكتاني]، وَفِي رِوَايَةٍ: «فَهُوَ أَقْطَعُ» [أخرجه النسائي في «الكبرى» (١٠٢٥٥)، وابن ماجه في «سننه» (١٨٩٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه]، وَفِي رِوَايَةٍ: «فَهُوَ أَجْذَمُ» [أخرجه أبو داود في «سننه» (٤٨٤٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه]، وَالْمَعْنَى عَلَى كُلِّ: «أَنَّهُ نَاقِصٌ وَقَلِيلُ الْبَرَكَةِ»، كَمَا تَقَدَّمَ. وَالْمُرَادُ بِـ«الْأَمْرِ» فِي هَذَيْنِ الْخَبَرَيْنِ: «الشَّيْءُ»، لَا: «صِدُّ النَّهْيِ»، فَهُوَ وَاحِدٌ: «الْأُمُورِ»^(٢).

= - أو كان نكرة موصوفة بأحد الأمور الثلاثة؛ نحو: «رَجُلٌ يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ، وَرَجُلٌ فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ، وَرَجُلٌ عِنْدَكَ فَلَهُ دِرْهَمٌ».

- أو كان مضافاً للنكرة الموصوفة بأقسامها الثلاثة؛ نحو: «عَلَّامٌ رَجُلٍ يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ، وَعَلَّامٌ رَجُلٍ فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ، وَعَلَّامٌ رَجُلٍ عِنْدَكَ فَلَهُ دِرْهَمٌ» - [نهاية المعترضة المبدوءة بقوله: مع أنه...]. - لأنه يجوز قرن الخبر بـ«القاء» مع قلّة إن كان المبتدأ لفظ «كل» مضافاً إلى نكرة موصوفة بمفرد كما ذكر هنا، وهذا إذا نظر للصفة الأولى، فإن نظر إلى الثانية كان الخبر من جملة الخمسة عشر.

وقوله: «فَهُوَ أَبْتَرُ» من باب التشبيه البليغ عند الجمهور والسّعد. وجوّز السّعد كونه من باب الاستعارة، ولم يلزم عليه الجمع بين الطرفين الذي فرّقه منه الجمهور؛ لأنه يجعل المشبّه: «مطلق ناقص»؛ سواء كان ناقصه بعدم البدء بالبسملة، أم بغيره كـ: «النّقص بالجهل والبخل» مثلاً، ولم يجعل المشبّه: «الأمر الذي لا يبدأ» حتّى يلزم عليه الجمع، فيكون استعارة «أبتر» لـ «مطلق ناقص»، فصار معناه: «ناقصاً»، ثم أخبر به عن هذا الأمر الذي لا يبدأ بالبسملة؛ الذي هو فردٌ من أفراد المشبّه؛ الذي هو مطلق ناقص، والاستعارة:

- إمّا أصليّة: إن نظر إلى لفظ «أبتر» بقطع النّظر عن اشتقاقه. - أو تبعيّة: بأن يقال: شبّه «مطلق النّقص» بـ: «البتر»، واستعير «البتر» لـ «مطلق نقص» واشتق منه: «أبتر» بمعنى: «ناقص»، والمشبّه به فردٌ من أفراد المشبّه؛ لأنّ الأبتر ناقص نقصاً حقيقياً، ومطلق ناقص يشمل النّقص الحسبي والمعنوي.

والأبتر: «مقطوع الذّنب»، والأقْطَعُ: «ما قُطعت إحدى يديه، أو كلاهما [كذا في الأصل، ولعلها: كلتاها]»، والأجْذَمُ: «ما ذهبت أنامله منّ الجذام»؛ تأمل.

(١) الشوشيمي: قوله: (مَعَ خَبَرٍ) مرتبطٌ بقوله: «يَخْبِرُ»، فهو حالٌ منه، دليلٌ على طلب البدء بالحمدلة؛ أي: كون خبر البسملة مصاحباً لخبر الحمدلة في العمل.

(٢) الشوشيمي: قوله: (فَهُوَ وَاحِدٌ: «الْأُمُورِ») أي: الأوامر، حتّى [لا] يكون مخصوصاً بالأمر بمعنى: الطّلب، بل هو شاملٌ له ولغيره.

الصفتي: قوله: (فَهُوَ وَاحِدٌ: «الْأُمُورِ») أي: أن «أمر» في الحديث مفردٌ؛ جمعة: «أُمُور»، فهذا هو المراد فيه.



وَقَوْلُهُ: «ذِي بَالٍ» أَيُّ: صَاحِبِ حَالٍ ^(١) يُهْتَمُّ بِهِ شَرْعاً ^(٢)؛ بِحَيْثُ ^(٣) لَا يَكُونُ مُحَرَّمًا وَلَا مَكْرُوهًا لِذَاتَيْهِمَا، وَلَا مِنْ سَفَاسِفِ الْأُمُورِ - أَيِ: الْأُمُورِ الْخَاسِيَةِ -،

الأنبائي

قوله: (بِحَيْثُ لَا يَكُونُ مُحَرَّمًا وَلَا مَكْرُوهًا لِذَاتَيْهِمَا) يظهر أَنَّ المراد بـ:

المحرم لذاته، والمكروه لذاته: ما لم يكن تحريمه وكراهته لعلَّة يدور معها وجوداً وعدمًا.

والمحرم لعارضي، والمكروه لعارضي: ما كان تحريمه وكراهته لعلَّة يدور معها وجوداً وعدمًا.

الأجهوري

قوله: (يُهْتَمُّ بِهِ شَرْعاً) هذا بيان للحال، والضَّمِيرُ فِي «يُهْتَمُّ بِهِ» راجعٌ للامر، وكان الأولى

أن يقول: «عَرَفَا»؛ ليظهر إخراج ما هو مِنْ سَفَاسِفِ الْأُمُورِ بقوله: «ذِي بَالٍ».

(١) الشرشيمي: قوله: (بَالٍ؛ أَيُّ: صَاحِبِ حَالٍ) وإطلاق «البال» على «الحال» - بمعنى: الشرف والعظم - حقيقة، كما يطلق على القلب، فلا يحتاج للتجوز كما رأيته.

وأما على كون «البال» حقيقة في القلب فقط، فيكون مجازاً مرسلًا؛ من باب إطلاق اسم المحل على الحال فيه.

(٢) الشرشيمي: قوله: (يُهْتَمُّ بِهِ شَرْعاً) صفة معرفة لكونه صاحب حال؛ أي: يهتم به الشرعي ويعتني به؛ بأن كان واجباً، أو مندوباً، أو مباحاً ليس من سَفَاسِفِ الْأُمُورِ، أو مُحَرَّمًا أو مَكْرُوهًا [لذاته أو] لعارضي.

(٣) الشرشيمي: قوله: (بِحَيْثُ) «الباء» تصوير لكونه يهتم به شرعاً؛ أي: مصوراً بحالٍ أن لا يكون مُحَرَّمًا... إلخ. قال الأستاذ [الشمس الأنبائي]: يظهر أَنَّ المراد بـ:

المحرم لذاته، والمكروه لذاته: ما لم يكن تحريمه وكراهته لعلَّة يدور معها وجوداً وعدمًا.

والمحرم لعارضي، والمكروه لعارضي: ما كان تحريمه وكراهته لعلَّة يدور معها وجوداً وعدمًا.

- فالزُّنَا وشرب الخمر من قبيل المحرم لذاته؛ لأنَّ تحريم الزُّنَا لا يدور مع علته وجوداً وعدمًا؛ ألا ترى أن علَّة تحريم الزُّنَا: «اختلاط الأنساب»، وهو مُحَرَّمٌ، وإن فقدت تلك العلَّة بأن كانت تلك المرأة لا تحمل لصغير أو كبير.

وكذلك تحريم شرب الخمر لا يدور مع علته وجوداً أو عدمًا؛ إذ يحرم مع انتفاء علته - التي هي: «الإسكار» -؛ كما إذا اعتاد شخص شرب الخمر بحيث لا يؤثر في عقله شيئاً، أو شرب قنراً لا يُسكر.

- والوضوء بماء مفسوبٍ مِنَ المحرم لعارضي؛ لأنَّ تحريمه يدور مع علته - التي هي: «الاستيلاء على حق الغير عدواناً» - وجوداً وعدمًا.

- والنَّظَرُ لفرج حليته من قبيل المكروه لذاته؛ لأنَّ كراهته لا تدور مع علته - التي هي: «خوف الطُّمَس» مع عدم

الحاجة؛ إذ قد تنتفي العلَّة وتوجد الكراهة؛ كما لو أخبره معصومٌ بأنه لا يحصل له طمسٌ إذا نظر لفرج حليته. =



الاذنبابي

- فالزُّنَا وشربُ الخمر من قبيل المحرَّم لذاته؛ لأنَّ تحريم الزُّنَا لا يدور مع علته - التي هي: «اختلاط الأنساب» - وجوداً وعدماً؛ إذ قد تنتفي العلة ويوجدُ التحريم؛ كما إذا وطئَ رجلٌ صغيرةً. وكذلك تحريمُ شرب الخمر لا يدورُ مع علته - التي هي: «الإسكار» -؛ إذ قد ينتفي الإسكار ويوجدُ التحريم؛ كما إذا اعتاد الشخصُ شربَ الخمر بحيث لا يؤثر في عقله شيئاً، أو شربَ قدرٍ لا يُسكرُ.

- والوضوء بماءٍ مغصوبٍ من المحرَّم لعارضٍ؛ لأنَّ تحريمه يدورُ مع علته - التي هي: «الاستيلاء على حقِّ الغير عدواناً» - وجوداً وعدماً.

- والنَّظَرُ لفرج الحليلة من قبيل المكروه لذاته؛ لأنَّ كراهته لا تدور مع علته - التي هي: «خوفُ الظَّمس» مع عدم الحاجة -؛ إذ قد تنتفي العلة وتوجدُ الكراهة؛ كما إذا أخبره معصومٌ بأنه لا يحصل له طمسٌ إذا نظر لفرج حليته.

- وأكلُ البصل من المكروه لعارضٍ؛ لأنَّ كراهته تدور مع علته - التي هي: «تأذي غيره ولو ملكاً» - وجوداً وعدماً، فإذا انتفتِ العلة بأن طُبِّخَ، انتفتِ الكراهة.

وبهذا اندفع ما يقال: لا يُعقلُ فرقٌ بين المحرَّم والمكروه لذاتهما، وبين المحرَّم والمكروه لعارضٍ؛ لأنَّه إذا نُظِرَ للشُّربِ من حيث هو فجائزٌ، وإن نُظِرَ لكونه متعلقاً بالخمر فهو حرامٌ، كما أنَّه إن نُظِرَ للوضوء في ذاته فهو جائزٌ، وإن نُظِرَ لكونه بماءٍ مغصوبٍ فهو حرامٌ، وكذا يُقال في المكروه، فإن كان المراد بالمحرَّم والمكروه لذاتهما: ما كان تحريمُهُ وكراهتُهُ لا لعلَّةٍ ولعارضٍ مَّا، كان ما ذُكِرَ لها.

= - وأكلُ البصل من المكروه لعارضٍ؛ لأنَّ الكراهة تدور مع علته - التي هي: «إيذاء الغير ولو ملكاً» - وجوداً وعدماً، فإذا انتفتِ العلة بأن طُبِّخَ، انتفتِ الكراهة. [أهـ].

ونقل الأستاذ عن الشُّرقاوي: أنَّ البصل من المكروه لذاته، وذلك بأن ينظر للبصل بقيد كونه نيئاً، وأمَّا النَّقْلُ الأوَّلُ فينظر له في ذاته، وعلى هذا النَّقْلُ الثاني يكون المكروه لذاته قسمين:

١ - قسمٌ لا يتعدم الحكم فيه عند انعدام العلة، وهو ما توضَّح.

٢ - وقسمٌ لا يتعدم حكمه أصلاً؛ للزوم العلة وهي: «التأذي في البصل النيء».

وعلى هذا النَّقْلُ الثاني يكون المكروه لعارضٍ ك: «الوضوء بالماء المشتمس»؛ لأنَّه تنتفي كراهته إذا بُرِّدَ،

تأمل. اهـ مع تغييرٍ وزيادة توضيح.



فَتَحْرُمُ عَلَى الْمُحَرَّمِ لِذَاتِهِ، وَتُكْرَهُ عَلَى الْمَكْرُوهِ لِذَاتِهِ أَيْضاً^(١)،

الأنبائي

وَرَدَّ عَلَيْهِ أَنَّ لِلْكَلِّ عِلَلاً، وَلَا قَرْقَ.

وما تقرر من كون أكل البصل مكروهاً لعارض هو ما قرره لنا شيخنا المحشي غير مرة في الدرس، والظاهر: أنه من المكروه لذاته، لكن بقيد كونه نيتاً، كما ذكره العلامة الشرقاوي في «حاشية التحرير» في باب الوضوء [١/٥٧]، فهو بالقيد المذكور تلزمه الكراهة لذاته، خلافاً لما استفيد من الفرق المتقدم، فالمناسب: التمثيل للمكروه لعارض بالوضوء بالماء المشمس.

قوله: (فَتَحْرُمُ عَلَى الْمُحَرَّمِ... إلخ) لا يتفرع على ما قبله، فلعل «الفاء»: فاء الفصيحة.

ثم إن هذا أحد أقوال حاصلها: أنه:

١ - قيل: تُكْرَهُ التَّسْمِيَةُ عَلَى كُلِّ مِّنَ الْمَكْرُوهِ وَالْمُحَرَّمِ وَلَوْ لِعَارِضٍ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ مَرَاغِمَةِ الشَّارِعِ بِجَعْلِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ مُحَلًّا لِلْبَرَكَةِ.

الأنجهوري

قوله: (لِذَاتِهِ) المراد:

- بـ «المحرَّم لذاته»: «ما تعلّق النّهي الجازم بنفسه» ك: الزّنا، وشرب الخمر.

- وبـ «المكروه لذاته»: «ما تعلّق النّهي غير الجازم بنفسه» ك: أكل البصل، والنّظر إلى الفرج.

- وبـ «المحرَّم لعارض»: «ما تعلّق النّهي الجازم بلازمه» ك: الصّلاة في الأرض المغصوبة، فإنّ الشّارع لم ينه عنها، وإنّما نهى عن الغصب اللّازم لها، وهو شغل ملك الغير حال تلك الصّلاة، فالصّلاة نفسها مأمورٌ بها مثابٌ عليها، كما نقله «البجيرمي» على المنهج» آخر باب الجماعة [١/٣٣٨]؛ لأنّ نفس الصّلاة ليست غصباً؛ إذ لو كانت غصباً لانتفى الإثم بانتفائها حال المكث في الأرض المغصوبة، واللّازم باطل.

- وبـ «المكروه لعارض»: «ما تعلّق النّهي غير الجازم بلازمه» ك: أكل الخبز بالبصل، فإنّ أكل الخبز ليس منهياً عنه، وإنّما المنهي عنه أكل البصل المصاحب له، وهذا المثال بحسب ما ظهر لنا، ولم نجد مثلاً مقولاً.

(١) الشرحي: قوله: (فَتَحْرُمُ... إلخ) لا يتفرع على ما قبله، فلعل «الفاء»: فاء الفصيحة. اهـ منه ويحتمل أنّها للتعليل.



وَلَا تُظَلِّبْ عَلَى الثَّالِثِ^(١).

الأنسابي

٢ - وقيل: تحرم التسمية عليهما؛ إذ المراجعة تقتضي التحريم، بل قال بعضهم: إن التسمية على شرب الخمر كفر.

ولا يخفى أن كلا من أصحاب القولين يقول بتفاوت ما قال به من الكراهة أو الحرمة.

٣ - وقيل: نكروه على المكروه، وتحرم على المحرم مطلقاً.

٤ - وقيل - وهو الأرجح -: نكروه على المكروه لذاته، وتحرم على المحرم لذاته؛ إذ المراجعة إنما تتحقق حينئذٍ دون ما إذا كانا لعارض؛ لأن العارض إنما يتسبب عنه منع الاستعمال فقط، ولا يمنع التسمية؛ إذ المحل في ذاته قابل لها، فلا مراجعة؛ كذا في «حواشي البهجة» [انظر: «الغرر البهية في شرح البهجة الوردية» للعبادي (١٠٤/١) بتصرف] نقلاً عن «العياب» وغيره.

وأخذ من هذا بعض المحققين من أشياخنا: أنه لو عرضت الإباحة لما نُهي عنه لذاته؛ كان اضطرراً لأكل الميتة أو شرب جرعة خمر لإساعة ما غص به، أو لم يجد من يريد الأدم سوى البصل النيئ، تبقى التسمية على الامتناع؛ إذ المحل في ذاته غير قابل لها، والضرورة لا دخل لها في التسمية، فتدبر.

قوله: (وَلَا تُظَلِّبْ عَلَى الثَّالِثِ) أي: بل الأولى في مثل ذلك تركها؛ تعظيماً لاسمه تعالى، وقد يستحب ترك الذكر ولو لم يكن ثم مناف للتعظيم، فقد كره الإمام مالك التلبية في غير أيام الحج، فلا تكون البسمة مباحة أصلاً؛ كما أفاده الصَّبَّان [انظر: «الرسالة الكبرى في البسمة» للصبان (ص: ١٣٤)].

وللأمير في بدء «شرح المجموع»، وحاشيته «ضوء الشموع» [انظر: «ضوء الشموع شرح المجموع» للامير الكبير (٢٢/١)] كلام في ذلك، فليراجع.

الاجهوري

قوله: (وَلَا تُظَلِّبْ عَلَى الثَّالِثِ) ك: «لبس النعل».

(١) الشرشيمي: قوله: (وَلَا تُظَلِّبْ عَلَى الثَّالِثِ) أي: بل الأولى في مثل ذلك تركها؛ تعظيماً لاسمه تعالى، فلا تكون البسمة مباحة أصلاً؛ كما أفاده الصَّبَّان [انظر: «الرسالة الكبرى في البسمة» للصبان (ص: ١٣٤)].
وقيل: «نحرم عليهما»، وقيل: «نكروه عليهما». اهد مع حذف وتغيير.



وَلَا بُدَّ^(١) أَنْ لَا يَكُونَ ذِكْرًا مَحْضًا؛ بَأَنْ لَمْ يَكُنْ ذِكْرًا أَصْلًا، أَوْ ذِكْرًا غَيْرَ مَحْضٍ؛ ك: «الْقُرْآن».

وَأَنْ لَا يَجْعَلَ الشَّارِعُ لَهُ مَبْدَأً غَيْرَ الْبَسْمَلَةِ وَالْحَمْدَلَةِ ك: «الصَّلَاةُ»^(٢)، فَإِنَّهُ جَعَلَ لَهَا مَبْدَأً غَيْرَ الْبَسْمَلَةِ وَالْحَمْدَلَةِ، وَهُوَ التَّكْبِيرُ.

وَأَسْتَشْكِلُ^(٣): بِأَنْ الْخَبَرَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ بَيْنَهُمَا تَعَارُضٌ^(٤)، فَكَيْفَ يُمَكِّنُ الْعَمَلُ بِهِمَا؟

الأنبائي

قوله: (وَأَنْ لَا يَجْعَلَ الشَّارِعُ لَهُ مَبْدَأً... إلخ) صادق بصورتين:

١ - ما إذا لم يجعل له مبدأ أصلاً.

٢ - أو جعل مبداءه البسملة.

والصُّورَةُ الأولى غيرُ مرادة؛ لأنها لا توجد إلَّا في المحرَّم لذاته، أو المكروه لذاته، أو الذِّكْر المحض، أو سفاسف الأمور، وقد أخرج ما ذُكِرَ بما تقدَّم.

قوله: (بَيْنَهُمَا تَعَارُضٌ) أي: على رواية رفع دال «الحَمْد»، وعلى التَّساوي؛ وإلَّا فقد قيل بعدمه.

الأجهوري

قوله: (وَأَسْتَشْكِلُ... إلخ) يُحْتَمَلُ أَنْ نَائِبِ فاعله ضميرٌ يعود على العمل بالخبرين السَّابِقَيْنِ،

وَأَنَّهُ الْجَارُ وَالْمَجْرُور.

(١) الشُّرَشِيمِي: قوله: (وَلَا بُدَّ... إلخ) قِيلَ زَائِدٌ عَلَى مَا يُوْخَذُ مِنَ الْحَدِيثِ. اهـ منه.

(٢) الشُّرَشِيمِي: قوله: (وَأَنْ لَا يَجْعَلَ الشَّارِعُ لَهُ مَبْدَأً... إلخ) صادق بصورتين:

١ - ما إذا لم يجعل له مبدأ أصلاً.

٢ - أو جعل مبداءه البسملة.

والصُّورَةُ الأولى غيرُ مرادة؛ لأنها لا توجد إلَّا في المحرَّم لذاته، أو المكروه لذاته، أو الذِّكْر المحض، أو سفاسف الأمور، وقد أخرج ما ذُكِرَ بما تقدَّم. اهـ منه.

واقول: يُحْتَمَلُ أَنْ الْمُرَادَ بِهِ:

- «ما لم يجعل له الشَّارِعُ مَبْدَأً أَصْلًا» أي: مبدأً على وجوه مخصوصٍ؛ أي: بأن لم يصرِّح فيه بطلب البدء بالبسملة، وإن كان داخلًا في عموم هذا الحديث.

- «وما جعل له مبدأ هو البسملة»: ما طلب فيه ذلك بالخصوص.

(٣) الشُّرَشِيمِي: قوله: (وَأَسْتَشْكِلُ... إلخ) أي: الاستدلال بهذين الخبرين على طلب البدء بالبسملة والحمدلة.

(٤) الشُّرَشِيمِي: قوله: (بَيْنَهُمَا تَعَارُضٌ) أي: تنافٍ، وعدمُ تأتِي العمل بهما، وذلك بشروط أربعة: أن يُحْمَلَ الْبَدْءُ =



وَأُجِيبَ^(١) بِأَجْوِبَةٍ:

- مِنْهَا: أَنَّ الْإِبْتِدَاءَ نَوْعَانِ^(٢):

(١) - حَقِيقِي^(٣)، وَهُوَ: «الْإِبْتِدَاءُ بِمَا تَقَدَّمَ أَمَامَ الْمَقْصُودِ، وَلَمْ يَسْبِقْهُ شَيْءٌ».

(٢) - وَإِضَافِي^(٤)، وَهُوَ: «الْإِبْتِدَاءُ بِمَا تَقَدَّمَ أَمَامَ الْمَقْصُودِ، وَإِنْ سَبَقَهُ شَيْءٌ».

الأنبائي

قوله: (مِنْهَا: أَنَّ الْإِبْتِدَاءَ نَوْعَانِ... إلخ) مقتضى هذا الجواب: أَنَّهُ لَا يَخْرُجُ عَنِ الْعَهْدَةِ إِلَّا بِهِمَا.

قوله: (حَقِيقِي) نسبةٌ للحقيقة؛ مقابل: المجاز؛ لأنَّ حقيقة الابتداء بالشَّيء: جَعَلُهُ أَوَّلًا وفاتحةً، فإطلاقُ الابتداء على الإِضافيِّ مجازٌ؛ علاقتهُ: المشابهةُ في سبق كلٍّ؛ كما أفاده الصَّبَّانُ [انظر: «حاشية الصبان على الشرح الصغير للسلم المروني» (ص: ٧٩)]، وسيأتي ما فيه.

قوله: (وَإِضَافِي) أي: نسبي، وهو: «ما كان ابتداءؤه بالإضافة إلى ما بعده؛ سَبَقَهُ شَيْءٌ أَمْ لَا»، فهو أعمُّ مطلقاً مِنَ الْحَقِيقِيِّ.

الأجهوري

قوله: (وَإِنْ سَبَقَهُ شَيْءٌ) مقتضاه: أَنَّ الَّذِي لَمْ يَسْبِقْهُ شَيْءٌ يَقَالُ لَهُ: «إِضَافِي».

= فيهما على البدء الحقيقي، وأن تُقرأ روايةُ البسملَةِ ب: بَاءَيْنِ، وروايةُ الحمللة بالرفع، وتساوي الحديثين في الصُّحَّة؛ قال الأستاذ: إِنَّ رِوَايَةَ الرَّفْعِ ضَعِيفَةٌ. اهـ بالمعنى.

(١) الشرشيمي: قوله: (وَأُجِيبَ... إلخ) أي: عن استشكل الاستدلال بهذين الخبرين.

وبعضُ الأجوبة يمنعُ التُّعارضَ كالثَّاني والثَّالث، ويعضُّها بتسليمه ومنع الاستدلال بهما من جهة خصوصهما، بل الاستدلالُ بهما من جهة عمومهما؛ بقرينة ذكر الخبر العامِّ، فالذَّالُّ صراحةً على العموم هو الخبر العامُّ، والذَّالُّ عليه بالقرينة هو هذان الخبران، تأمل.

(٢) الشرشيمي: قوله: (مِنْهَا: أَنَّ الْإِبْتِدَاءَ نَوْعَانِ... إلخ) يقتضي هذا الجواب: أَنَّهُ لَا يَخْرُجُ عَنِ الْعَهْدَةِ إِلَّا بِهِمَا. اهـ منه وقوله: «عَنِ الْعَهْدَةِ» أي: عهدة الطلب في الحديثين.

(٣) الشرشيمي: قوله: (حَقِيقِي) نسبةٌ للحقيقة؛ مقابل: المجاز؛ لأنَّ حقيقة الابتداء بالشَّيء: جَعَلُهُ أَوَّلًا وفاتحةً، فإطلاقُ الابتداء على الإِضافيِّ مجازٌ؛ علاقتهُ: المشابهةُ في سبق كلٍّ؛ كما أفاده الصَّبَّانُ [انظر: «حاشية الصبان على الشرح الصغير للسلم المروني» (ص: ٧٩)]، وسيأتي ما فيه. اهـ منه. وقوله: «فِي سَبَقِ كُلِّ» أي: في أنَّ كلاً سابقٌ على التَّأليف.

(٤) الشرشيمي: قوله: (وَإِضَافِي) أي: نسبي، وهو: «ما كان ابتداءؤه بالإضافة إلى ما بعده؛ سَبَقَهُ شَيْءٌ أَمْ لَا»، =



فَحْمِلَ خَبْرُ الْبَسْمَلَةِ عَلَى النَّوعِ الْأَوَّلِ، وَخَبْرُ الْحَمْدَلَةِ عَلَى النَّوعِ الثَّانِي، وَلَمْ يُعَكَّسْ؛
تَأْسِيًا بِالْكِتَابِ الْعَزِيزِ، وَعَمَلًا بِالْإِجْمَاعِ.

الأنبائي

وَأَثَرُ التَّعْبِيرِ بـ «الإضافي» عَلَى التَّعْبِيرِ بـ «المجازي» - مع أنه الأنسب في المقابلة -؛ لإشعاره
بالمعاد من غير الحقيقي، وأنه ما كان ابتداءً بالإضافة إلى ما بعده؛ أفاده الصَّبَّانُ (انظر: «حاشية الصبان
على الشرح الصغير للسلم المروني» (ص: ٨٠)).

الأجهوري

ووجهه: أنه ابتداءً بالنسبة إلى المقصود، وإن كان ابتداءً أيضاً بالنسبة إلى ما بينه وبين
المقصود، فإذا أتى بالبسملة ثم بالحمدلة كان تقديمها ابتداءً بالنسبة إلى المقصود، وبالنسبة
إلى الحمدلة التي بينها وبين المقصود، بخلاف الحمدلة فإنَّ تقديمها ابتداءً بالنسبة إلى المقصود،
وليس ابتداءً بالنسبة إلى البسملة يسبقها عليها.
قوله: (وَلَمْ يُعَكَّسْ) أي: الحمل.

= فهو أعمُ مطلقاً مِنَ الحقيقي.

وَأَثَرُ التَّعْبِيرِ بـ «الإضافي» عَلَى التَّعْبِيرِ بـ «المجازي» - مع أنه الأنسب في المقابلة -؛ لإشعاره بالمعنى من غير
الحقيقي، وأنه ما كان ابتداءً بالإضافة إلى ما بعده؛ أفاده الصَّبَّانُ (انظر: «حاشية الصبان على الشرح الصغير
للسلم المروني» (ص: ٨٠)).

لكن في «عبد الحكيم»: «أنَّه يُشْتَرَطُ في الإضافي: أن يسبقه شيء»، وهو مقتضى كون المجاز بالاستعارة،
والأ وهو مجازٌ مرسلٌ؛ من إطلاق الخاصِّ وإرادة العامِّ. اهـ منه.
وقوله: «فهو مجازٌ مرسلٌ... إلخ» أي: لأنَّ الابتداء موضوعٌ لـ: «ما تقدَّم أمام المقصود ولم يسبقه شيء»،
ثمَّ نقل إلى: «ما تقدَّم أمام المقصود مطلقاً»:

- فإنَّ استعمل في «ما تقدَّم أمام المقصود وسبقه شيء»؛ لكونه فرداً من أفراد ذلك المطلق، كان مجازاً مرسلأً
بمرتبة؛ أي: نقلة واحدة، فعلاقته: «التقييد ثمَّ الإطلاق».

- وإن نُقِلَ من ذلك المطلق إلى ذلك المقيَّد، كان مجازاً مرسلأً بمرتبتين؛ أي: نقلتين؛ علاقته: «التقييد
في الأوَّل ثمَّ الإطلاق، والثَّانِي بالمعكس».

ومقتضى «كون بينهما: العموم والخصوص المطلق»: أنَّ الابتداء الحقيقي يُقال له: «إضافي»؛ أي: نسبي؛
أي: بالنسبة لِمَا بعده، لكن كيف يطلق عليه إضافي مع أنَّ الإضافي مجازٌ، وهو ابتداء حقيقي؟!

وبجواب: بأنَّ معنى «كونه مجازياً» أنه فردٌ من أفراد المعنى العامِّ المجازي - وهو: «ما تقدَّم أمام المقصود» -،
وليس هو بخصوصه مجازٌ، تأمل.

الحققي: قوله: (وإِضافي) أي: نسبي؛ أي: بالنسبة لِمَا بعده.



- وَمِنْهَا: أَنَّهُ لَمَّا تَعَارَضَ^(١) هَذَانِ الْخَبْرَانِ تَسَاقَطَا^(٢)، وَرُجِعَ إِلَى خَيْرٍ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِذِكْرِ اللَّهِ» [أخرجه أحمد في مسنده، (٨٧١٢)] الْحَدِيثُ^(٣)، كَمَا هُوَ الْقَاعِدَةُ مِنْ أَنَّهُ: «إِذَا اجْتَمَعَ مَقِيدَانِ وَمُطْلَقٌ، أُلْغِيَ الْمُقِيدَانِ وَعُومِلَ بِالْمُطْلَقِ»^(٤).

الاذنبابي

لكن في «عبد الحكيم»: «أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الْإِضَافِيِّ: أَنْ يَسْبِقَهُ شَيْءٌ»، وهو مقتضى كون المجاز بالاستعارة، ولأَنَّهُ مجازٌ مرسلٌ؛ مِنْ إِبْطَالِ الْخَاصِّ وَإِرَادَةِ الْعَامِّ.

قوله: (كَمَا هُوَ الْقَاعِدَةُ مِنْ أَنَّهُ: إِذَا اجْتَمَعَ... إلخ) فيه: أَنَّ مَا هُنَا مِنْ بَابِ الْعَامِّ وَالْخَاصِّ، لَا مِنْ بَابِ الْمُطْلَقِ وَالْمُقَيَّدِ؛ لِأَنَّ الْمُطْلَقَ لَا بَدَأَ أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً؛ كَمَا فِي «الْمَحَلِّي» [انظر: حاشية المطار على المحلي على جمع الجوامع، (٨٠/٢)، وَذَكَرَ اللَّهُ مَعْرَفَةً].

الاجهوري

قوله: (وَمِنْهَا: أَنَّهُ لَمَّا تَعَارَضَ... إلخ) هذا جوابٌ مخالفٌ لأصلِ المسألةِ مِنَ الْعَمَلِ بِالْخَبَرَيْنِ، وَفِي هَذَا الْجَوَابِ طَرَحُهُمَا وَالْعَمَلُ بغيرهما.

(١) الشرحي: قوله: (وَمِنْهَا: أَنَّهُ لَمَّا تَعَارَضَ... إلخ) فِي هَذَا الْجَوَابِ عَنِ الْإِشْكَالِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا تَعَارَضَا تَسَاقَطَا، وَرَجِعَ إِلَى الْمُطْلَقِ الَّذِي لَا قَيْدَ فِيهِ، فَهُوَ ابْتِدَاءٌ حَقِيقِيٌّ، فَكَيْفَ يَصُحُّ الْعَمَلُ بِهِمَا، وَيَسْتَدُلُّ بِهِمَا عَلَى طَلَبِ الْبَدْءِ بِالْبَسْمَلَةِ وَالْحَمْلَةِ؟ مَعَ أَنَّهُ لَا يَتَأْتِي بَعْدَ الرَّجُوعِ إِلَى الْمُطْلَقِ؛ إِذِ الْإِبْتِدَاءُ الْحَقِيقِيُّ فَقَطُ الَّذِي يَحْصُلُ بِالْإِبْتِدَاءِ بِأَيِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، فَكَيْفَ يَصُحُّ هَذَا الْجَوَابُ الْمُقَيَّدُ أَنَّهُ لَا بَدَأَ فِي الْإِبْتِدَاءِ أَنْ يَكُونَ أَوَّلَ كُلِّ شَيْءٍ؟ مَعَ أَنَّ الْمُحْصِي صَدَّرَ أَوَّلًا بِقَوْلِهِ: «إِبْتَدَأَ بِالْبَسْمَلَةِ ثُمَّ بِالْحَمْلَةِ»، ثُمَّ قَالَ ثَانِيًا: «وَعَمَلًا بِخَيْرٍ... مَعَ خَيْرٍ».

فَإِذَا الْإِبْتِدَاءُ بِهِمَا وَالْعَمَلُ بِهِمَا، مَعَ أَنَّهُ عَلَى هَذَا الْجَوَابِ لَا يَكُونُ الْمُصَنَّفُ مُبْتَدَأً إِلَّا بِالْبَسْمَلَةِ فَقَطْ، وَلَا يَكُونُ الْعَمَلُ بِالْخَبَرَيْنِ مِنْ حَيْثُ خُصُوصُهُمَا، بَلِ الْعَمَلُ بِالْخَبَرِ الْمُطْلَقِ وَبِهِمَا مِنْ جِهَةِ عُمُومِهِمَا الْمَسَاوِي ذَلِكَ الْعُمُومَ إِلَى عُمُومِ ذَلِكَ الْمُطْلَقِ؛ لِأَنَّ الْخَاصَّ يَلْزَمُهُ الْعَامُّ. وَإِنَّمَا يَصُحُّ هَذَا الْجَوَابُ عَنِ الْإِشْكَالِ عَلَى الْخَبَرَيْنِ فِي حَدِّ ذَاتَهُمَا، بِقَطْعِ النَّظَرِ عَمَّا صَدَّرَ بِهِ الْمُحْصِي، تَأْمُلْهُ بِإِنْصَافٍ.

(٢) الشرحي: قوله: (تَسَاقَطَا) أَي: أُلْغِيَا وَتُرْكََا وَكَأَنَّهُمَا لَمْ يَوْجِدَا، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ: أُلْغِيَ خُصُوصُهُمَا وَعَمِلَ بِعُمُومِهِمَا؛ بِقَرِينَةِ الْخَيْرِ الْعَامِّ، وَالثَّانِي هُوَ الْأَظْهَرُ، تَأْمُلْ.

(٣) الشرحي: قوله: (الْحَدِيثُ) أَي: اقْرَأِ الْحَدِيثَ.

(٤) الشرحي: قوله: (كَمَا هُوَ الْقَاعِدَةُ مِنْ أَنَّهُ: إِذَا اجْتَمَعَ... إلخ) فيه: أَنَّ مَا هُنَا مِنْ بَابِ الْعَامِّ وَالْخَاصِّ، لَا مِنْ بَابِ الْمُطْلَقِ وَالْمُقَيَّدِ؛ لِأَنَّ الْمُطْلَقَ لَا بَدَأَ أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً، وَذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى مَعْرَفَةً.



لَا يُقَالُ: الْمَعْرُوفُ حَمْلُ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ؛ بِمَعْنَى: أَنَّهُ يُقَيَّدُ^(١) الْمُطْلَقُ بِقَيِّدِ الْمُقَيَّدِ؛ كَمَا فِي: «آيَتِي الظُّهَارِ وَالْقَتْلِ»، فَإِنَّ إِحْدَاهُمَا مُطْلَقَةٌ عَنِ التَّقْيِيدِ بِ«الْمُؤْمِنَةِ»، وَالْأُخْرَى مُقَيَّدَةٌ بِهَا، وَقَدْ حُمِلَتِ الْمُطْلَقَةُ عَلَى الْمُقَيَّدَةِ؛ بِمَعْنَى: أَنَّهُمْ قَيَّدُوا الْمُطْلَقَةَ بِقَيِّدِ الْمُقَيَّدَةِ.

لَأَنَّا نَقُولُ: مَحَلُّ ذَلِكَ إِذَا كَانَ هُنَاكَ مُقَيَّدٌ وَاحِدٌ وَمُطْلَقٌ كَذَلِكَ كَمَا فِي الْآيَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا تَعَدَّدَ الْمُقَيَّدُ كَمَا هُنَا؛ إِذْ لَا يُمَكِّنُ حَمْلُ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ^(٢) جَيِّنُذِ.

الأنبائي

ويمكن أن يقال: إِنَّ المراد: التَّكْرُرُ ولو معنى فقط كما هنا؛ لِأَنَّ الإضافة جنسيَّةٌ، وهي في معنى التَّنْكِيرِ، فلا اعتراض.

ومقتضى هذا الجواب: أَنَّ مَنْ بَدَأَ بِأَيِّ ذِكْرِ كَانَ، خَرَجَ عَنْ عَهْدَةِ الْحَدِيثَيْنِ، لَكِنْ خُصَّصُ الْبِسْمَلَةِ وَالْحَمْدَلَةِ أَوَّلَى؛ لِمُوَافَقَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَلِعَمَلِ السَّلَفِ؛ أَفَادَهُ الصَّبَّانُ [انظر: «الرسالة الكبرى في البسملة، للصبان (ص: ٣١)»].

الأنجهوري

ويرد عليه أيضاً: أَنَّهُ إِذَا رَجَعَ إِلَى خَبَرٍ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِذِكْرِ اللَّهِ» [أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٨٧١٢)] لَا يُنْتِجُ الْبَدَأَ بِالْبِسْمَلَةِ ثُمَّ الْحَمْدَلَةَ الَّذِي هُوَ الْمَطْلُوبُ، بَلْ يَكْفِي فِي امْتِنَالِهِ إِحْدَاهُمَا، بَلْ وَغَيْرُهُمَا.

قوله: (وَمُطْلَقٌ كَذَلِكَ) أَي: وَاحِدٌ، وَلَيْسَتْ وَحْدَةُ الْمُطْلَقِ قَيْدًا، بَلْ مِثْلُ ذَلِكَ مَا إِذَا تَعَدَّدَتِ الْمُطْلَقَاتُ مَعَ اتِّحَادِ الْمُقَيَّدِ.

قوله: (إِذْ لَا يُمَكِّنُ حَمْلُ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ جَيِّنُذِ) أَي: حِينَ كَانَ هُنَاكَ مُقَيَّدَانِ؛ لِأَنَّا إِنْ حَمَلْنَاهُ عَلَيْهِمَا كَانَ تَنَاقُضًا، وَإِنْ حَمَلْنَاهُ عَلَى إِحْدَاهُمَا كَانَ تَرْجِيحًا بَلَا مَرَجِّحَ.

= ويمكن أن يقال: إِنَّ المراد: التَّكْرُرُ ولو معنى فقط كما هنا؛ لِأَنَّ الإضافة جنسيَّةٌ، وهي في معنى التَّنْكِيرِ، فلا اعتراض، وكذا يقال في الإضافة في «اسم الله». اهـ.

أقول إِنَّ هَذَا مِنْ قِبَلِ الْعَمَلِ؛ لِأَنَّهُ مُقْتَضَى لَفْظِهِ فِي الْحَدِيثَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ.

(١) الشَّرْشِيي: قوله: (بِمَعْنَى: أَنَّهُ يُقَيَّدُ) أَي: يَقَدَّرُ ذَلِكَ الْقَيْدُ فِي الْمُطْلَقِ، وَلَيْسَ إلْغَاءُ الْقَيْدِ كَمَا هُنَا.

(٢) الشَّرْشِيي: قوله: (إِذْ لَا يُمَكِّنُ حَمْلُ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ) أَي: لِأَنَّهُ إِنْ قُيِّدَ بِأَحَدِهِمَا لَزِمَ التَّرْجِيحُ بَلَا مَرَجِّحَ، وَإِنْ قُيِّدَ بِهِمَا حَصَلَ التَّنَافِي، تَأَمَّلْ.



- وَمِنْهَا: أَنَّ الْإِبْدَاءَ أَمْرٌ عُرْفِيٌّ يَمْتَدُّ مِنْ أَوَّلِ التَّأْلِيفِ إِلَى الشَّرُوعِ فِي الْمَقْصُودِ^(١).
ثُمَّ إِنَّ الْبَسْمَلَةَ تَشْتَمِلُ عَلَى خَمْسَةِ أَلْفَاظٍ:
(١) - الْأَوَّلُ: «الْبَاءُ».

- وَمَعْنَاهَا: الْإِسْتِعَانَةُ، أَوْ الْمُصَاحَبَةُ عَلَى وَجْهِ التَّبَرُّكِ.

- وَهِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحْذُوفٍ؛ فَإِمَّا أَنْ يُقَدَّرَ اسْمًا أَوْ فِعْلًا؛ خَاصًّا أَوْ عَامًّا؛ مُقَدِّمًا أَوْ مُؤَخَّرًا، فَأَقْسَامُهُ ثَمَانِيَّةٌ، وَالْأَوَّلَى مِنْهَا: أَنْ يُقَدَّرَ فِعْلًا خَاصًّا مُؤَخَّرًا^(٢)؛ كَأَنْ يُقَالَ: «التَّقْدِيرُ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أَوْلَفُ».

الأدباني

قوله: (وَمِنْهَا: أَنَّ الْإِبْدَاءَ أَمْرٌ عُرْفِيٌّ... إلخ) مقتضى هذا الجواب: أنه يخرج عن العهدة بذكرهما قبل المقصود بالذات، وإن سبقهما شيء آخر، لكنَّ الأولى أن لا يسبقهما شيء آخر؛ موافقةً للكتاب ولعمل السلف.

الأجهوري

قوله: (أَنْ يُقَدَّرَ فِعْلًا) أي: لأنَّ الأصل في العمل للأفعال، (خَاصًّا)؛ لأنَّ كلَّ شائعٍ في شيءٍ يُضمَر ما جعل التَّسْمِيَةَ مبدأً له، (مُؤَخَّرًا)؛ لإفادة الحصر.

قوله: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أَوْلَفُ) «الباء» للاستعانة؛ المرادُ بها: التَّبَرُّكُ، والمعنى حينئذٍ: «أُحْصِلَ البركة في تأليفي بواسطة ذكر الله تعالى»؛ ثُمَّ:

(١) الشوشيمي: قوله: (وَمِنْهَا: أَنَّ الْإِبْدَاءَ أَمْرٌ عُرْفِيٌّ... إلخ) مقتضى هذا الجواب: أنه يخرج عن العهدة بذكرهما قبل المقصود بالذات، وإن سبقهما شيء آخر، لكنَّ الأولى أن لا يسبقهما شيء آخر؛ موافقةً للكتاب ولعمل السلف. اهـ منه.

الصفدي: قوله: (وَمِنْهَا: أَنَّ الْإِبْدَاءَ... إلخ) ومن الأجوبة ما ذكره بعضهم من أن الأحاديث الواردة في ذلك كلها محمولة على التَّخْيِيرِ.

قلت: وهو أحسن الأجوبة؛ إِلَّا أَنْ مَبْنَى البحث على ما انمقد عليه الإجماع، مِنْ طلب الجمع بينهما في التَّأْلِيفِ.

(٢) الشوشيمي: قوله: (وَالْأَوَّلَى مِنْهَا... إلخ) أي: فالأولى منها واحدٌ وهو كونه (فِعْلًا خَاصًّا مُؤَخَّرًا) فخرج:

- بـ «الفعل»: الاسم عامًّا أو خاصًّا، مُقَدِّمًا أو مُؤَخَّرًا، فخرج به أربعة.

- وبـ «كونه خاصًّا»: أمران الفعلُ العامُّ، مُقَدِّمًا أو مُؤَخَّرًا.

- وبـ «كونه مؤَخَّرًا»: أمر واحدٌ، وهو كون الفعل الخاصَّ مُقَدِّمًا؛ فخرج بما ذكر سبعة.



- وَمَحَلُّ ذَلِكَ^(١) إِذَا كَانَتْ صَادِرَةً مِنَ الْعِبَادِ^(٢)، وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ صَادِرَةً مِنَ الْمَوْلَى سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فَلَيْسَ التَّقْدِيرُ عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: «بِي كَانَ مَا كَانَ، وَبِي يَكُونُ مَا يَكُونُ»^(٣)، وَجَيْنِذُ يَكُونُ فِي «الْبَاءِ» إِشَارَةٌ إِلَى جَمِيعِ الْعَقَائِدِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ: «بِي وَجِدَ مَا وَجِدَ، وَبِي يُوجَدُ مَا يُوجَدُ»،

الاجهوري

- يحتمل أن المراد باسم الله: الجنس الصادق بالأسماء الثلاثة التي اشتملت عليها البسملة.
- ويحتمل أن المراد به: لفظ الجلالة؛ بجعل إضافة الاسم إلى ما بعده للعهد، والمعهود: لفظ الجلالة، أو بجعل إضافته إلى ما بعده ببيانته.
- ويحتمل أن المراد بها: الجنس الصادق بجميع أسمائه تعالى؛ ويرد على هذا الاحتمال: أن البسملة لم تشتمل إلا على ثلاثة أسماء، فكيف يتبرك بجميع أسماء الله تعالى مع عدم استيفائها؟
والجواب: أنه نزل ذكر ما يدل عليها - وهو لفظ «اسم» - منزلة ذكرها.
قوله: (لِأَنَّ الْمَعْنَى: بِي... إلخ) هذا الحل إنما يصح على أن لفظ «اسم» مقحم، أو تأويله بالمسمى وهو الذات.

(١) للشرشيمي: قوله: (وَمَحَلُّ ذَلِكَ) أي: كون الاحتمالات ثمانية، والأولى منها كذا... إلخ.
الصفطي: قوله: (وَمَحَلُّ ذَلِكَ) أي: محل كونها للاستعانة أو المصاحبة... إلخ.
قلت: لكن المعنى الذي سيذكره المحشي - وهو قوله: «بِي كَانَ مَا كَانَ... إلخ» - لا يظهر مع ضم «الباء» إلى بقية البسملة، فهو بالنظر للتركيب الظاهري غير مستقيم؛ إذ التقدير يصير هكذا: «بِي كَانَ مَا كَانَ... إلخ» اسم الله الرحمن الرحيم، بل الظاهر الذي لا مانع منه أن تجعل «الباء» للمصاحبة بقطع النظر عن قيدها - وهو: «كونها على جهة التبرك» - والمعنى: «أصاحب ما أنا شارب فيه بسم الله الرحمن الرحيم»، والله الرحمن الرحيم هو هو؛ أي: صاحبه باسمي لا باسم غيري، فهذا المعنى هو غاية المراد إذا كانت صادرة منه جل جلاله، وأردت تركيبها على القانون اللغوي دون ما ذكره المحشي، فتأمل.

(٢) للشرشيمي: قوله: (إِذَا كَانَتْ صَادِرَةً مِنَ الْبَيَا) بأن ذكرها الإنسان على وجه التبرك بها في غير القرآن.
(٣) للشرشيمي: قوله: (لِأَنَّ الْمَعْنَى... إلخ) والظاهر: أن هذا ليس من كل المفسرين، بل من بعضهم الذين سلكوا طريق التصوف والحكمة، وهم أهل الباطن، وأما غيرهم فيجعلونها متعلقة بـ «اقرأ»؛ أي: «اقرأ مستعينا باسم الله تعالى».

لكن على ما قاله أهل الإشارة يكون «باسم» متعلق بـ «كان»، ويكون متعلق «يكون» محذوفاً مدلولاً عليه بالمذكور، تأمل.



وَلَا يَكُونُ كَذَلِكَ إِلَّا مَنْ اتَّصَفَ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ وَتَنَزَّهَ عَنْ صِفَاتِ النُّقْصَانِ^(١)، كَمَا ذَكَرَهُ
بَعْضُ أَيْمَةِ التَّفْسِيرِ [انظر: «السراج المنير» للخطيب الشربيني (١/٧)].

الأنبابي

قوله: (وَلَا يَكُونُ كَذَلِكَ إِلَّا مَنْ اتَّصَفَ... إلخ) هذا لا يظهر إلا على القول بأن دليل السمع
والبصر والكلام عقلي، مع أن المعوّل عليه الدليل السمعّي.

وقرّر بعض مشايخنا الإشارة إلى العقائد بوجوه آخر، وهو:

- أن «الاسم» عام في المشتق وغيره؛ لأن المراد به: ما دلّ على الذات بمجردهما ك: «الله»،
أو باعتبار الصفة ك: «العالم»؛ سواء ورد الإذن به حقيقة كما ذكره، أو حكماً ك: «الصانع»،
والموجود، والواجب، فإن الثلاثة ثابتة بالإجماع، وك: «متكلم»؛ بناءً على مذهب من يكتفي
بورود المادة والمشتقات ثبت مبدأ اشتقاقها لمن سُمّي بها:

ف «موجود» يدلّ على الوجود، و«قديم» يدلّ على القدم، و«باقي» يدلّ على البقاء، و«قُدوس»
يدلّ على المخالفة للحوادث، و«غني» يدلّ على القيام بالنفس، و«واحد» يدلّ على الوحدة.

و«قادر» يدلّ على القدرة، و«مرید» يدلّ على الإرادة، و«عالم» يدلّ على العلم، و«حيّ» يدلّ
على الحياة، و«سمیع» يدلّ على السمع، و«بصير» يدلّ على البصر، و«متكلم» يدلّ على الكلام.

والمعنوية عند القائلين بها واضحة من المعاني.

والمستحيلات مفهومة من ثبوت الصفات المذكورة.

والجائزات مفهومة من نحو: «قادر، ومرید».

- والرحمن الرحيم: المنعم بالجلال والدقائق، ومن جملة إنعامه: إنزاله القرآن، وإيجاده

للخلاق:

والأخير - وهو إيجاد الخلاق - دليل على سائر الصفات.

الأجهوري

فإن جعل غير مقحم وأريد به الأسماء الدالة على الذات الأقدس، تعيّن تقدير المتعلّق: «اقرأ»
بصيغة أمر المخاطبين، كما هو مذكور في كتب التفسير.

(١) الشرحي: قوله: (وَلَا يَكُونُ كَذَلِكَ إِلَّا مَنْ اتَّصَفَ... إلخ) لا يظهر إلا على القول بأن دليل السمع والبصر
والكلام عقلي - أي: دلّ عليه إيجاد الأشياء -، مع أن المعوّل عليه الدليل السمعّي. اهـ منه ببعض زيادة.



- هَذَا إِذَا جُعِلَتِ «الْبَاءُ» أَصْلِيَّةً، وَهُوَ الرَّاجِعُ، فَإِنْ جُعِلَتْ رَائِدَةً لَمْ تَحْتَجْ إِلَى مُتَعَلِّقٍ تَتَعَلَّقُ بِهِ، كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي مَحَلِّهِ.

(٢) - وَالثَّانِي: «الِاسْمُ».

- وَهُوَ: «مَا دَلَّ عَلَى مُسَمًّى»^(١)، لَا: «مَا قَابَلَ الْفِعْلَ وَالْحَرْفَ»؛ لِأَنَّ ذَلِكَ اضْطِلَاحٌ نَحْوِيٌّ.

- وَهُوَ مُسْتَقٌّ مِنْ: «السُّمُو» بِمَعْنَى: «الْعُلُو»؛ لِأَنَّهُ يَعْلُو مُسَمَّاهُ^(٢)،

الْأَنْبَابِي

وَالْأَوَّلُ - وَهُوَ إِزْرَافُ الْقُرْآنِ - دَلِيلُ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْكَلَامِ.

فَقَدْ عَلِمْتَ مِنْ هَذَا: أَنَّ فِيهَا أَيْضاً إِشَارَةً إِلَى أدَلَّةِ الْعَقَائِدِ.

قَالَ بَعْضُهُمْ: لَمْ يَتَيَّنْ مِنْ ذَلِكَ الْإِشَارَةُ إِلَى الْعَقَائِدِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالرُّسُلِ وَالسَّمْعِيَّاتِ.

وَبَيَانُهُ أَنْ تَقُولَ: أَنْكُمْ قُلْتُمْ: ابْتَدَأَ بِهَا امْتِثَالاً لِلْأَحَادِيثِ، وَالْامْتِثَالُ فَرْعُ تَصْدِيقِ الْمَحْدُثِ، وَإِذَا صَدَّقَ فَمِنْ جُمْلَةِ أَخْبَارِهِ: أَنَّهُمْ مَعْصُومُونَ، مَبْلَغُونَ، جَائِزُونَ فِي حَقِّهِمْ كُلِّ مَا لَمْ يُنْقِصْ، وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ اسْتِحَالَ ضِدُّهُ، وَكَذَلِكَ السَّمْعِيَّاتِ، فَإِنَّهَا مُتَلَقَّاةٌ مِنْ قِبَلِ الْمَحْدُثِ. اهـ.

وَقَدْ يَقَالُ: مِنْ جُمْلَةِ إِنْعَامِهِ: إِرْسَالُ الرُّسُلِ الْمُؤَيَّدِينَ بِالْقُرْآنِ وَالْمُعْجِزَةِ الَّتِي هِيَ مِنْ جُمْلَتِهِ أَيْضاً؛ إِذِ الْمُدَارُ فِي هَذَا عَلَى مَطْلُوقِ الْإِشَارَةِ، لَا عَلَى الْاسْتِزَامِ الْعَقْلِيِّ الَّذِي سَلَكَهُ الْمُحَشِّي، وَإِنْ كَانَ هُوَ الْأَوْجَهُ.

قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ يَعْلُو مُسَمَّاهُ) عِبَارَةٌ بِعِضِ الشُّرَاحِ: «لِأَنَّهُ يُعْلِي مُسَمَّاهُ وَيُظْهِرُهُ»، وَهِيَ أَوَّلَى كَمَا لَا يَخْفَى.

الْأَجْهَوِي

قَوْلُهُ: (يَعْلُو مُسَمَّاهُ) «مُسَمَّاهُ» فَاعِلٌ «يَعْلُو»، وَلَوْ قَالَ: «يَعْلُو بِهِ مُسَمَّاهُ» لَكَانَ أَوْضَحَ.

(١) الشُّرُشِيمِي: قَوْلُهُ: (وَهُوَ: مَا... إلخ) أَي: وَهُوَ لَفْظُ (دَلَّ... إلخ).

(٢) الشُّرُشِيمِي: قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ يَعْلُو مُسَمَّاهُ) أَي: يَرْفَعُهُ وَيُظْهِرُهُ.

عِبَارَةُ الْبَنَانِيِّ: «لِأَنَّهُ يُعْلِي مُسَمَّاهُ وَيُظْهِرُهُ»، وَهِيَ أَوَّلَى. اهـ مِنْهُ.

وَأَقُولُ: وَجْهَ الْأَوَّلِيَّةِ: أَنَّهُ مِنْ «أَعْلَى، يُعْلِي» لَا مِنْ «عَلَا، يَعْلُو»؛ لِأَنَّ هَذَا لَا زَمَّ، وَعَلَى مَا فِي الْمُحَشِّي يَكُونُ الْعَائِدُ مُحْذَوْفاً؛ أَي: يَعْلُو مُسَمَّاهُ بِهِ.



أَوْ مِنْ: «السَّمَةِ»^(١) بِمَعْنَى: «الْعَلَامَةِ»؛ لِأَنَّهُ عَلَامَةٌ عَلَيْهِ.
- وَعُلِّمَ مِنَ التَّعْرِيفِ^(٢) الْمَذْكُورِ: «أَنَّهُ غَيْرُ الْمُسَمَّى»^(٣)، وَهُوَ التَّحْقِيقُ.

الأنبأبي

قوله: (أَوْ مِنْ: «السَّمَةِ») أي: مِنْ فِعْلِهَا، وهو «وَسَمَ»؛ لِأَنَّ الاشتقاق عند الكوفيين مِنَ الأفعال.

قوله: (أَنَّهُ غَيْرُ الْمُسَمَّى) الحاصل:

الأجهوري

قوله: (وَعُلِّمَ مِنَ التَّعْرِيفِ... إلخ) حاصل ذلك: أَنَّ لفظ «اسم» الواقع في البسمة مثلاً:
- إمَّا أَنْ يُرَادَ بِهِ: الأسماء الدَّالَّةُ على الذات الأقدس؛ بِأَنْ يَسْتَعْمَلَ فِيهَا، وَتَكُونُ هِيَ مَدْلُولَةً لَهُ، فَلَفْظُ «اسم» غَيْرُ الْمُسَمَّى - وهو الذات - بِاعْتِبَارِ مَدْلُولِهِ، وَهُوَ الْأَسْمَاءُ الْمَذْكُورَةُ.
- وَإِمَّا أَنْ يُرَادَ بِلَفْظِ «اسم»: الذات الأقدس، فَهُوَ حِينَئِذٍ عَيْنُ الْمُسَمَّى بِاعْتِبَارِ مَدْلُولِهِ، وَهُوَ الذَّاتُ.

فمَدْلُولُهُ على الوجه الأوَّل غير الذات، وَذَلِكَ الْغَيْرُ هُوَ الْأَسْمَاءُ الدَّالَّةُ على تلك الذات، وعلى الثَّانِي نفس الذات، وَبِهَذَا عُلِّمَ أَنَّ الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ غَيْرُ الْمُسَمَّى على القول الأوَّل، وَأَنَّهُ عَيْنُ الْمُسَمَّى على المقابل له: مَدْلُولُ لَفْظِ الْاسْمِ.

قوله: (وَهُوَ التَّحْقِيقُ) يعني: أَنَّ التَّحْقِيقَ أَنَّ الْمُرَادَ بِلَفْظِ «الاسم»: الْأَسْمَاءُ الدَّالَّةُ على الذات الأقدس، وَمَعْلُومٌ أَنَّهَا غَيْرُ الذَّاتِ، وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا الْقَوْلُ التَّحْقِيقُ؛ لِأَنَّ لَفْظَ «الاسم» حِينَئِذٍ يَكُونُ مُسْتَعْمَلًا فِيمَا وَضَعَ لَهُ، بِخِلَافِ مَا إِذَا أُريدَ بِهِ الذَّاتُ.

قوله: (نَعَمْ؛ إِنْ أُريدَ بِهِ الْمَدْلُولُ... إلخ) بِأَنْ أُريدَ بِهِ «الاسم»: الذَّاتُ.

(١) الشوشيمي: قوله: (أَوْ مِنْ: «السَّمَةِ») أي: مِنْ فِعْلِهَا، وهو «وَسَمَ»؛ لِأَنَّ الاشتقاق عند الكوفيين مِنَ الأفعال. اهـ منه.

والسَّعة: قيل: إِنَّهَا مُصَدَّرٌ سَمَاعِيٌّ لـ «وسم»، وقيل: إِنَّهَا اسْمٌ لِلْعَلَامَةِ، فَالْمَصْدَرُ «الْوَسْم» بِفَتْحِ الْوَاوِ.

(٢) الشوشيمي: قوله: (وَعُلِّمَ مِنَ التَّعْرِيفِ) وهو قوله: «مَا ذَلَّ... إلخ».

(٣) الشوشيمي: قوله: (أَنَّهُ غَيْرُ الْمُسَمَّى) الحاصل: أَنَّ أَكْثَرَ الْأَشَاعِرَةِ قَالُوا: «الاسم عَيْنُ الْمُسَمَّى»؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ﴾ [الأعلى: ١]؛ لِأَنَّ التَّسْبِيحَ لِلذَّاتِ، لَا لِلْاسْمِ.

وَرَدُّ هَذَا الْاسْتِدْلَالِ: بِأَنَّ التَّسْبِيحَ يَصْحُحُ لِنَفْسِ الْاسْمِ؛ بِمَعْنَى: تَتَزَيَّهَ عَمَّا يَنَافِي التَّعْظِيمَ، مَعَ أَنَّ مُحَلَّ كَوْنِ الْمُرَادِ بِهِ غَيْرُ الْمُسَمَّى مَا لَمْ يَرَدْ بِهِ الْمَدْلُولُ؛ كَمَا فِي الْآيَةِ، فَمَعْنَى ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾: أَي: نَزَّهْ ذَاتَ رَبِّكَ.

نَعَمْ، إِنْ أُريدَ بِهِ الْمَدْلُولُ فَهُوَ عَيْنُ الْمُسَمَّى، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ كَلَامُ مَنْ أَطْلَقَ أَنَّهُ عَيْنُ الْمُسَمَّى.

الأنبائي

أَنَّ أَكْثَرَ الْأَشَاعِرَةِ قَالُوا: «الاسم عين المسمى»؛ بدليل قوله تعالى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ﴾ [الأعلى: ١]، ﴿مَا تَقْبِذُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءً﴾ [يوسف: ٣٨]، وقول لبيد العامري يخاطب ابنته في الشياحة عليه [البيت لبيد العامري في «ديوانه» (ص: ٧٩)]: [مَنْ الطَّوِيل]

فَقُومَا وَقُولَا بِالَّذِي تَعْرِفَانِي
وَلَا تَحْمِسَا وَجْهًا وَلَا تَخْلِقَا شَعْرًا
إِلَى الْحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا
وَمَنْ يَبْكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اغْتَذَرَ

قال السَّعْدُ فِي «شرح المقاصد» [٢/٣٤٠]: وفي الاستدلال بالآيتين اعترافٌ بالمغايرة، حيث يُقال: التَّسْبِيحُ والعبادة للذَّاتِ دون الأسماء. اهـ.

- على أَنَّ التَّسْبِيحَ يَصْحُحُ لِنَفْسِ الْاسْمِ؛ بِمَعْنَى: تَتَزَيَّهَ عَمَّا يُتَنَافَى التَّعْظِيمُ كَمَا فِي «البيضاوي» [انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» للقاضي البيضاوي (٣٠٥/٥) بتصرف من المحشي].
- والعبادة تتعلَّقُ بِهِ ظَاهِرًا لَغَرَضِ الْإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْآلِهَةَ عَدَمٌ فِي حَضْرَةِ الْإِلَهِيَّةِ، فَكَأَنَّهَا مَجْرَدُ أَسْمَاءٍ لَا مَسْمِيَّاتٍ لَهَا.

ولفظُ «اسم» فِي الْبَيْتِ مَقْحَمٌ؛ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ سَلَامًا حَقِيقِيًّا؛ إِذْ هُمَا لَا يَأْمَنَانِ بَعْدَهُ.
وقد يُقال: لَا اعْتِرَافَ بِالْمَغَايِرَةِ فِي الْاِسْتِدْلَالِ بِالْآيَتَيْنِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُم: التَّسْبِيحُ وَالْعِبَادَةُ لِلذَّاتِ دُونَ الْأَسْمَاءِ عَلَى زَعَمِ الْخَصْمِ الْقَاتِلِ بِأَنَّ هُنَاكَ مَسْمِيَّاتَ.

الأجهوري

فَنَحْصُلُ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ لَفْظَ «اسم»:

- إِنْ أُريدَ بِهِ: الْأَسْمَاءُ الدَّالَّةُ عَلَى الذَّاتِ، أَوْ اسْتَعْمَلَ مُطْلَقًا بِأَنَّ لَمْ يَرِدْ بِهِ الْأَسْمَاءُ وَلَا الذَّاتُ، كَانَ مَحْمُولًا عَلَى الْأَسْمَاءِ.

- وَإِنْ أُريدَ بِهِ: الذَّاتُ، كَانَ مَحْمُولًا عَلَيْهَا، وَكَانَ مَدْلُولُهُ حَيْثُ نَزَّ: عَيْنُ الْمُسَمَّى.

وَإِذَا عَلِمْتَ أَنَّ مُحَلَّ الْخِلَافِ هُوَ مَدْلُولُ «اسم»، تَعْلَمُ أَنَّ لَفْظَ «اسم» غَيْرُ الذَّاتِ اتِّفَاقًا؛ إِذْ لَا يَعْقِلُ عَاقِلٌ أَنَّ الْمَرْكَبَ مِنَ الْحُرُوفِ وَالْأَصْوَاتِ يَكُونُ مُتَّحِدًا بِالذَّاتِ، وَهَذَا الْخِلَافُ جَارٍ فِي مَاصِدَقَاتِ الْاسْمِ كُلِّهَا، وَمِنْهَا لَفْظَةُ «اسم» الَّتِي فِي الْبِسْمَلَةِ مَثَلًا، كَمَا وَجَدْتَهُ بِهَامِشِ «الرَّمْلِيِّ» فِي الْكَلَامِ عَلَى الْبِسْمَلَةِ.

وَفِي «زَادَهُ عَلَى الْبَيْضَاوِيِّ» [١/٤٠] مَا حَاصِلُهُ: أَنَّ الْخِلَافَ فِي كَوْنِ الْاسْمِ غَيْرَ الْمُسَمَّى



(٣) - وَالثَّالِثُ: «لَفْظُ الْجَلَالَةِ».

- وَهُوَ: «عَلَّمَ عَلَى ذَاتِهِ تَعَالَى عَلَى سَبِيلِ عِلْمِيَّةِ الشَّخْصِ» عَلَى التَّحْقِيقِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ ذَلِكَ إِلَّا فِي مَقَامِ التَّعْلِيمِ.

- وَهُوَ أَشْرَفُ أَسْمَائِهِ تَعَالَى؛ بِنَاءً عَلَى مَا هُوَ الْمُخْتَارُ مِنَ التَّفَاوُتِ بَيْنَهَا^(١)، وَلِذَلِكَ كَانَ يَقُولُ سَيِّدِي عَلِيٍّ وَفَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ مِنْ أَلْفِكَ﴾ [النوبة: ٤١]:

الأنبائي

وقيل: «إِنَّ الاسمَ غيرَ المسمَّى»؛ لقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وَلَا بَدَّ مِنَ الْمَغَايِرَةِ بَيْنَ الشَّيْءِ وَمَا هُوَ لَهُ، وَلِتَعَدُّ الْأَسْمَاءَ مَعَ اتِّحَادِ الْمَسْمَى، وَلَوْ كَانَ عَيْنُهُ لاحتَرَقَ قَمٌّ مِّنْ قَالَ: «نَارٌ»، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَفَاسِدِ، وَعَلَى الْمَغَايِرَةِ ظَاهِرُ قَوْلِ صَاحِبِ «الْهَمْزِيَّةِ» [انظر: «المنع المكيَّة بشرح الهمزِيَّة» لابن حجر الهيتمي (ص: ٩٥)]: [من الخفيف]

لَكَ ذَاتُ الْعُلُومِ مِنْ عَالَمِ النَّعْيِ سَبِّ وَرَيْنَهَا لِأَدَمِ الْأَسْمَاءِ

الأجهوري

أَوْ عَيْنِ الْمَسْمَى مِمَّا لَا يَنْبَغِي أَنْ يَقَعَ بَيْنَ الْعُقُلَاءِ، فَإِنَّهُ إِنْ أُريدَ بِهِ: «الْلَفْظُ»؛ كَمَا فِي قَوْلِكَ: «كَتَبْتُ زَيْدًا» فَهُوَ غَيْرُ الْمَسْمَى ضَرُورَةً، وَإِنْ أُريدَ بِهِ: «الذَّاتُ»؛ كَمَا فِي قَوْلِكَ: «جَاءَ زَيْدٌ»، فَهُوَ عَيْنِ الْمَسْمَى ضَرُورَةً.

ثُمَّ قَالَ [شيخ زاده، (١/٤١)]: وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا الْخِلَافَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ «الاسمَ» قَدْ يُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ: «الْلَفْظُ»؛ كَمَا فِي قَوْلِكَ: «كَتَبْتُ زَيْدًا»، وَقَدْ يُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ: «الذَّاتُ»؛ كَمَا فِي قَوْلِكَ: «كَتَبَ زَيْدٌ». - بِالْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ -، وَقَدْ يُطْلَقُ بِلا قَرِينَةٍ تُرْجِّحُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْلَفْظُ أَوْ الذَّاتُ؛ كَمَا فِي قَوْلِكَ: «رَأَيْتُ زَيْدًا»، فَإِنَّهُ مُحْتَمِلٌ لِأَنْ يَكُونَ رَأَى ذَاتَهُ، وَلَأَنْ يَكُونَ رَأَى لَفْظَ «زَيْدٍ» مَرْسُومًا عَلَى حَائِطٍ مِثْلًا، فَمَنْ قَالَ: «إِنَّ الاسمَ غَيْرُ الْمَسْمَى» يَحْمِلُهُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ: أَنَّهُ رَأَى الْلَفْظَ، وَمَنْ قَالَ: «إِنَّ الاسمَ عَيْنِ الْمَسْمَى» يَحْمِلُهُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ: أَنَّهُ رَأَى الذَّاتَ. - اهـ بزيادة يسيرة.

ومنه تعلم أَنَّ الْخِلَافَ فِي كَوْنِ الاسمِ عَيْنَ الْمَسْمَى أَوْ غَيْرِهِ بِاعتبارِ مَدْلُولِهِ، لَا بِاعتبارِ نَفْسِهِ. قَوْلُهُ: (عَلَى سَبِيلِ عِلْمِيَّةِ الشَّخْصِ) أَيِ: الْعِلْمِيَّةِ الْمُبْتَدَأَةِ؛ بِأَنْ جَعَلَهُ اللهُ تَعَالَى عَلَمًا عَلَى ذَاتِهِ ابْتِدَاءً، فَهُوَ: «عَلَّمَ شَخْصِيَّ وَضْعِيَّ» عَلَى التَّحْقِيقِ.

وَمُقَابِلُهُ: أَنَّهُ عَلَّمَ بِالْغَلْبَةِ؛ بِأَنْ وَضَعَ لِمَطْلُوقِ الْمَعْبُودِ بِحَقٍّ، ثُمَّ غَلَبَ عَلَى الذَّاتِ الْأَقْدَسِ مِنْ

(١) الشَّرْشِيمِي: قَوْلُهُ: (بِنَاءً عَلَى مَا هُوَ الْمُخْتَارُ مِنَ التَّفَاوُتِ بَيْنَهَا) الظَّاهِرُ أَنَّ ثَمَرَتَهُ إِلَى كَثْرَةِ الثَّوَابِ وَعَدَمِهِ.



«هِيَ لَفْظُ الْجَلَالَةِ»^(١)

وَذَمَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ لَا تَفَاوُتَ بَيْنَهَا؛ لِرُجُوعِهَا كُلُّهَا إِلَى الذَّاتِ الْمُقَدَّسَةِ.
- وَهُوَ اسْمُ اللَّهِ الْأَعْظَمُ^(٢) عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَاخْتَارَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ «الْحَيُّ الْقَيُّومُ».

(٤، ٥) - وَالرَّابِعُ وَالْخَامِسُ: «الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ».

- وَهُمَا صِفَتَانِ مَأْخُودَتَانِ مِنَ «الرَّحْمَةِ»؛ بِمَعْنَى: «الْإِحْسَانِ» فِي حَقِّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا الْأَصْلِيَّ - وَهُوَ: «رِقَّةٌ فِي الْقَلْبِ تَقْتَضِيهِ التَّفَضُّلَ وَالْإِحْسَانَ» - مُسْتَحِيلٌ فِي حَقِّهِ تَعَالَى^(٣)، فَهُمَا بِمَعْنَى: «الْمُحْسِنِ»^(٤)؛ إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَ بِمَعْنَى: «الْمُحْسِنِ بِجَلَالِ النَّعَمِ»،

الأنابى

والتَّحْقِيقُ: أَنَّهُ إِنْ أُريدَ مِنَ الْأَسْمِ اللَّفْظُ فَهُوَ غَيْرُ مَسْمُوعٍ قَطْعاً، وَإِنْ أُريدَ بِهِ مَا يُفْهَمُ مِنْهُ فَهُوَ عَيْنُهُ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ جَامِدٍ وَمُسْتَقٍّ.

قوله: («هِيَ لَفْظُ الْجَلَالَةِ») هَذَا خِلَافٌ مَا عَلَيْهِ أَهْلُ الظَّاهِرِ، وَعِبَارَةُ الْبِيضَاوِيِّ: «وَجَمَلَ كَلِمَةُ الَّذِينَ كَفَرُوا أَسْفَلَ» [التوبة: ٤٠] يَعْنِي: الشُّرْكَ، أَوْ دَعْوَةَ الْكُفْرِ، «وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ أَلْمَلِكُ» [التوبة: ٤٠] يَعْنِي: التَّوْحِيدَ، أَوْ دَعْوَةَ الْإِسْلَامِ، وَالْمَعْنَى: وَجَعَلَ ذَلِكَ بِتَخْلِيصِ الرُّسُولِ ﷺ مِنْ أَيْدِي الْكُفَّارِ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَإِنَّهُ الْمَبْدَأُ لَهُ، أَوْ بِتَأْيِيدِهِ إِنَّمَا بِالْمَلَائِكَةِ فِي هَذِهِ الْمَوَاطِنِ أَوْ بِحِفْظِهِ، وَنَصَرَهُ لَهُ حَيْثُ حُصِرَ، وَقَرَأَ يَعْقُوبُ: «كَلِمَةُ اللَّهِ» بِالنَّصْبِ عَطْفاً عَلَى «كَلِمَةِ الَّذِينَ»، وَالرَّفْعُ الْأَجْهَوِيُّ

غَيْرُ سَبْقِ اسْتِعْمَالٍ فِي غَيْرِهِ، فَهُوَ عَلَى هَذَا: «عَلِمَ بِالْغَلْبَةِ التَّعْدِيرِيَّةُ».

قوله: (مُسْتَحَقٌّ) وَجْهٌ اسْتِحْقَاقُهُ تَعَالَى لِلْأَقْسَامِ كُلِّهَا: أَنَّ الْمَحْمُودَ عَلَيْهِ:

(١) الشَّرْشِيمِيُّ: قَوْلُهُ: («هِيَ لَفْظُ الْجَلَالَةِ») هَذَا خِلَافٌ مَا عَلَيْهِ أَهْلُ الظَّاهِرِ، وَعِبَارَةُ الْبِيضَاوِيِّ [٢/٨٢]: «وَجَمَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَسْفَلَ» [التوبة: ٤٠] يَعْنِي: الشُّرْكَ، أَوْ دَعْوَةَ الْكُفْرِ، «وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ أَلْمَلِكُ» [التوبة: ٤٠] يَعْنِي: التَّوْحِيدَ، أَوْ دَعْوَةَ الْإِسْلَامِ. أَهْمَنَهُ.

(٢) الشَّرْشِيمِيُّ: قَوْلُهُ: (وَهُوَ اسْمُ اللَّهِ الْأَعْظَمُ) يَظْهَرُ أَنَّ هَذَا يُبْنَى عَلَى الْقَوْلِ «بِالتَّفَاوُتِ»، وَيَحْتَمِلُ الْعُمُومَ.

(٣) الْهَفْطِيُّ: قَوْلُهُ: (مُسْتَحِيلٌ فِي حَقِّهِ تَعَالَى) وَهُوَ مُسْتَحِيلٌ؛ أَي: بِاعْتِبَارِ مَبْدَأِهِ - وَهُوَ الرِّقَّةُ -، أَمَّا بِاعْتِبَارِ غَايَتِهِ - وَهِيَ التَّفَضُّلُ وَالْإِحْسَانُ - فَهُوَ جَائِزٌ، كَمَا ذَكَرَهُ الْمُحْسِنِيُّ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ [انظر: «حاشية الباجوري على السمرقندية» (ص: ٤)].

(٤) الشَّرْشِيمِيُّ: قَوْلُهُ: (فَهُمَا بِمَعْنَى: «الْمُحْسِنِ») أَي: لَا بِمَعْنَى: «رَقِيقُ الْقَلْبِ».



وَالثَّانِي بِمَعْنَى: «الْمُحْسِنِينَ بِدَقَائِقِ النَّعْمِ».

- وَإِنَّمَا جَمَعَ بَيْنَهُمَا^(١)؛ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ تَعَالَى كَمَا يَنْبَغِي أَنْ يُطْلَبَ مِنْهُ النَّعْمُ الْعَظِيمَةُ،
يَنْبَغِي أَنْ يُطْلَبَ مِنْهُ تَعَالَى النَّعْمُ الْحَقِيرَةُ.
وَيَتَعَلَّقُ بِالْبَسْمَلَةِ أَبْحَاثٌ كَثِيرَةٌ، وَفِي هَذَا الْقَدْرِ كِفَايَةٌ.

[الكَلَامُ عَلَى الْحَمْدَةِ]

قَوْلُهُ: (الْحَمْدُ لِلَّهِ) أَيِ: الْحَمْدُ بِأَقْسَامِهِ الْأَرْبَعَةِ^(٢) - الَّتِي هِيَ:

(١) - حَمْدٌ قَدِيمٌ لِقَدِيمٍ [أو نقول: حمد القديم للقديم، وكذلك نعرف القديم في باقي الأقسام]،
وَهُوَ: «حَمْدُ اللَّهِ نَفْسَهُ بِتَسْمِيهِ أَرْلًا».

(٢) - وَحَمْدٌ قَدِيمٌ لِحَادِثٍ^(٣)، وَهُوَ: «حَمْدُ اللَّهِ لِأَنْبِيَائِهِ وَأَوْلِيَائِهِ»^(٤).

الأنبائي

أبلغ؛ لما فيه مِنَ الإشعار بأنَّ كلمة الله عالية في نفسها، وإن فاق غيره فلا إثبات التَّفوق والاعتبار،
ولذلك وَسَطَ الْفَضْلَ. [اهـ] [انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» للقاظمي البضاوي (٣/ ٨٢)].

قوله: (أَيِ: الْحَمْدُ بِأَقْسَامِهِ الْأَرْبَعَةِ... إلخ) هذا ظاهرٌ على الاستغراق والجنس، وكذا

(١) الشرشيحي: قوله: (وَإِنَّمَا جَمَعَ) أَيِ: إِنَّمَا جَمَعَ اللَّهُ تَعَالَى (بَيْنَهُمَا... إلخ).

(٢) الشرشيحي: قوله: (أَيِ: الْحَمْدُ بِأَقْسَامِهِ الْأَرْبَعَةِ... إلخ) هذا ظاهرٌ على الاستغراق والجنس، وكذا
على العهد؛ لأنَّه إذا كان المعهود مملوكاً لله تعالى، أو مختصاً به، أو مستحقاً له، كان غيره كذلك بطريق
الأولى، فهذا منه بالنسبة لكون «ال» للعهد بيانٌ لما آل إليه الأمر، كما لا يخفى. اهـ منه.
أقول: وجه ذلك: أَنَّ المعهود على جعل «الأم» للملك: حمدٌ مَنْ يُعْتَدُّ بحمده، وهو ثلاثة أقسام فقط على ما
سيأتي، وعلى جعلها للاستحقاق أو للاختصاص: إمَّا القديم، وإمَّا حمدٌ مَنْ يُعْتَدُّ بحمده، وهو واحدٌ أو ثلاثة.
وإنَّما جعل المعهود ذلك فقط؛ لأنَّ حمد الحوادث بعضهم مع بعض، وحمد الحوادث غير الأنبياء والأصفياء
له تعالى ليس معهوداً ومعقولاً ويلاحظ في عقول العلماء.

وإذا كان هذا المعهود مملوكاً أو مستحقاً... إلخ يكون غيره الَّذِي هو أدنى من ذلك مملوكاً أو مختصاً أو مستحقاً لله
تعالى من باب أولى، فالأمر إلى أن الأقسام الأربعة على جعل «الأم» للعهد منطوقاً ومفهوماً مملوكاً... إلخ.
وقوله: «بِأَقْسَامِهِ» أَيِ: متلبسٌ بأقسامه، من تلبس الكلِّيِّ بجزئياته، تأمل.

(٣) الشرشيحي: قوله: (وَحَمْدٌ قَدِيمٌ لِحَادِثٍ) وهذا الحمد حادثٌ؛ لأنَّه لا يكون إلَّا بعد وجود المحمود، وإن كان
كلام الله تعالى قديماً؛ إلَّا أَنَّ دلالته تارة تكون حادثة كما هنا، بخلاف القسم قبله.

(٤) الصفطي: قوله: (وَهُوَ: حَمْدُ اللَّهِ لِأَنْبِيَائِهِ... إلخ) ومعنى «كون هذا الحمد مستحقاً أو مختصاً أو مملوكاً لله =



(٣) - وَحَمْدُ حَدِيثٍ لِحَادِثٍ، وَهُوَ: «حَمْدُ الْعِبَادِ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ».

(٤) - وَحَمْدُ حَدِيثٍ لِقَدِيمٍ، وَهُوَ: «حَمْدُنَا لِلَّهِ تَعَالَى» - مُسْتَحَقٌّ^(١) أَوْ مُخْتَصَّصٌ أَوْ مَمْلُوكٌ

الأنبائي

على العهد؛ لأنه إذا كان المعهود مملوكاً لله تعالى، أو مختصاً به، أو مستحقاً له، كان غيره كذلك بطريق الأولى، فهذا منه بالنسبة لكون «أل» للعهد بيان لما آل إليه الأمر، كما لا يخفى.

قوله: (مُسْتَحَقٌّ... إلخ) قدر متعلق الجار والمجرور من معنى «اللام»، والانسب تقديره من مادة الثبوت، كما يثبت في غير هذا المحل.

قوله: (أَوْ مَمْلُوكٌ... إلخ) أي: على التفصيل الآتي.

الاجهوري

- إما وصف له؛ كما في حمده نفسه بنفسه، وحمده الحوادث له.

- أو واقع منه؛ كما في حمده لأنبيائه وأوليائه، وحمده الحوادث بعضهم بعضاً.

قوله: (أَوْ مُخْتَصَّصٌ) المراد بـ «الاختصاص»: التعلق والارتباط، لا الحصر؛ كما في «الصَّبَان»، والمراد بذلك التعلق: أنَّ المحمود به في الأقسام كلها: إما وصف له تعالى، أو واقع منه، وتقدم بيانه.

قوله: (أَوْ مَمْلُوكٌ) المتبادر منه: أن تكون المحامد كلها في قبضة القدرة، وعليه ينبنى ما يأتي من أن القديم لا يملك، فإن حمل مملوكيته على معنى: أنَّ المحامد كلها راجعة إليه تعالى، وأنه

= تعالى، مع أنه صادر منه عز وجل لهم: أنه حيث أوجد فيهم تلك الكمالات الممدوحون عليها، لا غيره، ولولاه لم يحصلوا متغال ذرة، فهو المادح لنفسه حقيقة، وإنما مدحه لهم مجرد عنوان لما أجرى، ولأفني الواقع هو يمدح نفسه، فهذا معنى «استحقاقه له... إلخ»، فتفطن.

(١) الشرطي: قوله: (مُسْتَحَقٌّ... إلخ) قدر متعلق الجار والمجرور من معنى «اللام»، والانسب تقديره من مادة الثبوت. اهـ منه مع أنه لا يصح منه هذا التقدير لأمرين:

الأول: أنه متعلق خاص من غير قرينة.

والثاني: أنه يلزم عليه التكرار مع معنى اللام.

وبجواب عن المحشي: بأنه حل معنى.

الصفحي: قوله: (مُسْتَحَقٌّ... إلخ) أقول: لي فيه بحث.

روجه ذلك: أنهم صرحوا:

- أن لام الاختصاص هي: «الواقعة بين ذاتين، إحداهما لا تملك»، ولم يوجد هنا ذاتان، بل معنى =



لَهُ تَعَالَى^(١).

الأجهوري

محمودٌ بها إماماً صريحاً كما في حمده نفسه بنفسه وحمد الحوادث له، وإماماً ضمناً كما في حمده لأنبيائه وأوليائه وحمد الحوادث بعضهم لبعض، فإن قولنا: «زَيْدٌ عَالِمٌ» في قوّة أن يقال: «الله أعطى زيدا العلم»، وثناؤه تعالى على أنبيائه وأوليائه يتضمّن ثناءه على نفسه بتفضيلهم على غيرهم، فصَحَّ جعل اللّام للملك على التقادير كلّها.

ثمّ ما ذكره من أن «اللّام» هنا محتملة للمعاني الثلاثة؛ ذكره ابن قاسم في «حاشيته على جمع

= وهو الحمد، وذات وهو الله عزّ وجلّ.

- وقالوا: لام الملك هي: «الواقعة بين ذاتين، إحداهما تملك»، وهنا ليس كذلك كما علمت.

- وقالوا أيضاً: لام الاستحقاق هي: «الواقعة بين معنى وذات»، وهذا هو الذي يظهر هنا، فالمرجع إليه، وإماماً جعلها للاختصاص أو للملك فليس بصحيح؛ بناءً على صحّة ضابطيهما المعروفين؛ تأمل ولا تترك.

(١) الشروشيبي: قوله: (أَوْ مَمْلُوكٌ... إلخ) أي: على التّفصيل الآتي. اهـ منه.

أقول: حاصل التّفصيل:

- أنه على جعل اللّام للملك وجعل «أل» للعهد، لا يصحّ إلّا إذا جعل المعهود: «حمد من يعتدّ بحمده».

- وعلى جعلها للاستغراق أو للجنس، تكون «اللّام» للملك مع انضمام معنى آخر معه، وهو الاستحقاق أو الاختصاص، فيكون من استعمال «اللّام» في معنيّه معاً.

فقوله: «يَمْتَنِعُ مِنْهَا وَاجِدٌ» ليس المراد منه: أنه يصحّ جعلها للملك فقط مع جعل «أل» للاستغراق أو للجنس، بل المعنى: أن جعلها للملك لا يمتنع وإن كان الملك ليس منفرداً عن معنى آخر، بل منضمّاً إليه بمعنى آخر، من قبيل استعمال المشترك في معنيّه ما لم يرد التّركيب، وإلّا كانت للملك فقط، لكن على ملاحظة التّركيب مع الاستغراق يكون الاستغراق مجازياً لا حقيقياً؛ لأنّه ليس حكماً على كلّ فرد، بل على المجموع، فلمّا كان جعلها للملك مع الاستغراق أو الجنس ليس منفرداً، احتاج إلى بيانه بعد ذلك بقوله: «وَأَمَّا... إلخ»، مع أنّه داخل في الثّمانية صور التي أفادها بقوله: «يَمْتَنِعُ مِنْهَا وَاجِدٌ» بعد الضّرب المذكور قبل.

وقوله في آخر القولة يحتمل التّركيب على جعلها للاستغراق: «صَحَّ جَعْلُهَا لِلْمَلِكِ أَيْضاً»:

١ - يحتمل أن معناه: يصحّ جعلها للملك فقط؛ أي: كما صحّ جعلها له فقط على جعل «أل» للعهد، والمعهود: حمد من يعتدّ بحمده... إلخ.

٢ - ويحتمل أنّه: يصحّ جعلها للملك كما صحّ جعلها له على تقدير عدم التّركيب، وإن كان جعلها عند التّركيب للملك فقط، وعند عدمه له مع شيء آخر.

٣ - وأمّا كون المعنى: يصحّ جعلها للملك أيضاً؛ أي: كما صحّ جعلها للاستحقاق، ففي غاية البعد؛ لأنّه =



فَ«الْلَامُ»^(١) الدَّاخِلَةُ عَلَى اللَّفْظِ الشَّرِيفِ: إِمَّا لِلِاسْتِحْقَاقِ^(٢)، أَوْ لِلاِخْتِصَاصِ، أَوْ لِلْمَلِكِ.

الأنبائي

قوله: (إِمَّا لِلِاسْتِحْقَاقِ... إلخ):

١ - لَامُ الاستحقاق هي: «الواقعة بين معنى وذات»؛ نحو: «الحمد لله»، و: ﴿وَبَلِّغْ لِلْمُطَفِّينَ﴾ [المطففين: ١]؛ بناءً على أَنَّ «الْوَيْلَ» اسمٌ للعذاب، لا على أَنَّهُ اسمٌ وادٍ في جهنم.

الأجهوري

الجوامع [انظر: «الآيات البينات» (٨/١)]، لَكِنَّهُ مَخَالَفٌ لِمَا فِي «حَاشِيَةِ الصَّبَّانِ عَلَى الْأَشْمُونِيِّ» [انظر: «حاشية الصَّبَّانِ عَلَى سِرِّ الْأَشْمُونِيِّ» (٢/٣٢٠)] حَيْثُ فَرَّقَ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ؛ بِأَنَّ:

- لَامُ الْمَلِكِ هِيَ: «الواقعة بين ذاتين ثانيتهما تُملك».

- ولام الاختصاص هي: «الواقعة بين ذاتين ثانيتهما لا تُملك».

- ولام الاستحقاق هي: «الواقعة بين معنى وذات»؛ فَقَضِيَّةُ هَذَا الْفَرْقِ: أَنَّ تَكُونَ اللَّامُ هُنَا لِلِاسْتِحْقَاقِ فَقَطْ.

= رُبَّمَا يُوْهَمُ أَنَّهَا تَجْعَلُ لِلِاسْتِحْقَاقِ أَوْ لِلاِخْتِصَاصِ عِنْدَ التَّرْكِيبِ، مَعَ أَنَّهُ لَا حَاجَةَ لِلتَّرْكِيبِ عَلَى جَعْلِهَا لِلِاسْتِحْقَاقِ أَوْ لِلاِخْتِصَاصِ.

والأظهر: الاحتمال الأول، تَأَمَّلْ بِإِنْصَافٍ.

(١) الشوشيمي: قوله: (فَ«الْلَامُ») «الفاء»: لِلتَّفْرِيعِ عَلَى التَّعْلُقِ الَّذِي ذَكَرَهُ.

(٢) الشوشيمي: قوله: (إِمَّا لِلِاسْتِحْقَاقِ... إلخ):

١ - لَامُ الاستحقاق هي: «الواقعة بين معنى وذات»؛ نحو: «الحمد لله».

٢ - ولام الاختصاص هي: «الواقعة بين ذاتين، ومدخولها لا يملك»؛ نحو: «الْجُلُّ لِلدَّابَّةِ». أو: «بين ذاتين ومصاحب مدخولها لا يملك»؛ نحو: «لِزَيْدٍ ابْنٌ». وَالرَّاجِعُ: أَنَّ الْمُرَادَ بِ«الِاخْتِصَاصِ» هُنَا: التَّعْلُقُ وَالْإِرْتِبَاطُ، لَا الْقَصْرَ.

٣ - ولام الملك هي: «الواقعة بين ذاتين، ومدخولها يملك»؛ نحو: «الْمَالُ لِزَيْدٍ».

إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ، فَكَيْفَ يَصَحُّ جَعْلُهَا هُنَا لِلاِخْتِصَاصِ أَوْ لِلْمَلِكِ، مَعَ أَنَّهَا وَاقِعَةٌ بَيْنَ مَعْنَى وَذَاتٍ، لَكِنْ ذَكَرَ الْأَمَّاذُ [السَّمْسُ الْأَنْبَائِي] أَنَّ هُنَاكَ قَوْلًا يَصَحُّ وَقَوْلٌ «لَامُ» الْإِخْتِصَاصِ بَيْنَ مَعْنَى وَذَاتٍ، وَتَوَقَّفَ فِي جَعْلِهَا هُنَا لِلْمَلِكِ. وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي: أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْإِخْتِصَاصِ وَالْمَلِكِ وَاحِدٌ، وَهُوَ: التَّعْلُقُ وَالْإِرْتِبَاطُ، وَإِنَّمَا التَّغَايِيرُ فِي الْعِبَارَةِ، وَأَنَّ تَحَاشِيَهُمْ عَنْ جَعْلِهَا لِلْمَلِكِ مَعَ جَعْلِ الْمَعْنُودِ الْحَمْدَ الْقَدِيمَ لَيْسَ لِكَوْنِ الْمَلِكِ الْمُرَادِ مِنْهُ الْمَعْنَى الْحَقِيقِي، بَلْ لِكَوْنِ الْعِبَارَةِ مُوْهَمَةً الْمَعْنَى الْحَقِيقِي. أَهْ بِالْمَعْنَى مَعَ حَذْفِ زِيَادَةِ.



وَعَلَى كُلِّ قَدْ «أَل» الدَّاخِلَةُ عَلَى «الْحَمْدِ»: إمَّا لِلجِنْسِ، أَوْ لِلاِسْتِغْرَاقِ، أَوْ لِلْعَهْدِ؛
فَيَنْتَحِصِلُ مِنْ ذَلِكَ اِخْتِمَالَاتٌ تِسْعَةٌ؛ قَائِمَةٌ مِنْ ضَرْبِ ثَلَاثَةٍ فِي مِثْلِهَا^(١)، يَمْتَنِعُ مِنْهَا
وَاحِدٌ^(٢)، وَهُوَ: جَعْلُ «اللَّامِ» لِلْمَلِكِ مَعَ جَعْلِ «أَل» لِلْعَهْدِ إِذَا جُعِلَ الْمَعْهُودُ الْحَمْدُ
الْقَدِيمَ فَقَطْ؛

الأذنبابي

٢ - ولأَمُ الاختصاص هي: «الواقعة بين ذاتين، ومدخولها لا يملك»؛ نحو: «الجُلُّ لِلدَّائِبَةِ».
أو: «بين ذاتين ومصاحب مدخولها لا يملك»؛ نحو: «لِزَيْدِ ابْنٍ»؛ إِذِ الْابْنُ لَا يملك، و: «أَنْتَ لِي
وَأَنَا لَكَ» إِذَا كَانَ كُلُّ مِّنَ الْمُخَاطَبِ وَالْمَتَكَلِّمِ حُرًّا. وَالرَّاجِعُ: أَنَّ الْمُرَادَ بِـ «الاختصاص» هنا:
التَّعْلُقُ وَالْإِرْتِبَاطُ، لَا الْقَصْرُ.

٣ - ولأَمُ الملك هي: «الواقعة بين ذاتين، ومدخولها يملك، ومصاحب مدخولها يملك»؛
نحو: «الْمَالُ لِزَيْدٍ».

وقد يطلقون لَامُ الاختصاص على الْأَوَّلِ والثَّالِثِ أَيْضًا، كَمَا أَنَّهُمْ قَدْ يَطْلُقُونَ لَامُ الاستحقاق
على الثَّانِي أَيْضًا؛ هَذَا حَاصِلُ مَا فِي «الْأَشْمُونِي» وَ«حَاشِيَةِ الصَّبَّانِ» [انظر: حاشية الصبان على شرح
الاشموني، (٢/ ٣٢٠)].

فحينئذٍ لَا يَظْهَرُ جَعْلُ «اللَّامِ» هُنَا لِلِاِخْتِصَاصِ إِلَّا بِالنَّظَرِ لِلِاسْتِعْمَالِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِقَوْلِنَا فِيمَا
تَقَدَّمَ: «وَقَدْ يَطْلُقُونَ... إلخ»، وَلَا يَظْهَرُ هُنَا أَيْضًا جَعْلُهَا لِلْمَلِكِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ طَرِيقَةٌ أُخْرَى
غَيْرَ مَا تَقَدَّمَ، فَحُرِّرْ.

(١) الشروشيمي: قوله: (ثَلَاثَةٌ فِي مِثْلِهَا) الثَلَاثَةُ هِيَ: أَقْسَامُ «اللَّامِ» الدَّاخِلَةُ عَلَى اللَّفْظِ الشَّرِيفِ، وَمِثْلُهَا هِيَ: الثَّلَاثَةُ
الَّتِي هِيَ أَقْسَامُ «أَل».

(٢) الشروشيمي: قوله: (يَمْتَنِعُ مِنْهَا وَاحِدٌ) أَي: وَيَجُوزُ ثَمَانِيَّةٌ، وَهِيَ: جَعْلُ اللَّامِ لِلِاسْتِحْقَاقِ أَوْ لِلِاِخْتِصَاصِ
فِي أَقْسَامِ «أَل» بَسِئَةً، أَوْ جَعْلُ اللَّامِ لِلْمَلِكِ مَعَ كَوْنِ «أَل» لِلِاسْتِغْرَاقِ أَوْ لِلْجِنْسِ:
- أَمَّا السَّنَةُ الْأُولَى فَظَاهِرَةٌ.

- وَأَمَّا الْاِثْنَانِ الْآخِرَانِ، فَلَيْسَتْ «اللَّامُ» فِيهِمَا لِلْمَلِكِ فَقَطْ، بَلْ لِلْمَلِكِ مَعَ الْاِسْتِحْقَاقِ أَوْ الْاِخْتِصَاصِ،
عَلَى سَبِيلِ اسْتِعْمَالِ الْمُشْتَرَكِ فِي مَعْنِيَّتِهِ، كَمَا تَقَدَّمَ.



لَأَنَّ الْقَدِيمَ لَا يُمْلِكُ^(١)، بِخِلَافِ مَا إِذَا جُعِلَ الْحَمْدُ الْمَعْهُودُ حَمْدَ مَنْ يُعْتَدُّ بِحَمْدِهِ
كَ: «حَمْدِهِ تَعَالَى، وَحَمْدُ أَنْبِيَائِهِ وَأَصْفِيَائِهِ»^(٢)؛ لَأَنَّ الْمَعْهُودَ حِينَئِذٍ هُوَ الْمَجْمُوعُ الْمُرَكَّبُ
مِنَ الْقَدِيمِ وَالْحَادِثِ، وَمَا تَرَكَّبَ مِنْهُمَا فَهُوَ حَادِثٌ^(٣).

وَأَمَّا إِنْ جُعِلَتْ «أَنْ، لِلاِسْتِغْرَاقِ»^(٤)، فَيَصِحُّ جَعْلُ «الْأَمِّ لِلْمَلِكِ بِالنَّظَرِ لِأَفْرَادِ
الْأَنْبِيَائِ

قوله: (لَأَنَّ الْقَدِيمَ لَا يُمْلِكُ) لَأَنَّ الْمَلِكَ هُوَ: «الاحتواء على الشيء مع القدرة على الاستبداد
به»؛ كما في «القاموس» [انظر: «القاموس المحيط» (ص: ٩٥٤)].

قوله: (وَمَا تَرَكَّبَ مِنْهُمَا فَهُوَ حَادِثٌ) أَي: الملاحظ اجتماعه منهما حادث، وإلا فلا تركيب
حقيقة.

وفيه: أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِ«الْمُرَكَّبِ»: «الْمَجْتَمِعُ مِنَ الْأَفْرَادِ الْقَدِيمَةِ وَالْحَادِثَةِ»، فَلَا يَصِحُّ؛
إِذِ الْحَادِثُ بَاقٍ عَلَى حَدُوثِهِ، وَالْقَدِيمُ بَاقٍ عَلَى قَدَمِهِ، وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ: «الْهَيْئَةُ الْجَمَاعِيَّةُ الْقَائِمَةُ
بِالْمَجْمُوعِ»، فَفِيهِ أَنَّ الْمَقْصُودَ: الْحُكْمُ عَلَى الْأَفْرَادِ، لَا عَلَى الْهَيْئَةِ، وَكَذَا يُقَالُ فِيمَا بَعْدَ.

(١) الشروشيبي: قوله: (لَأَنَّ الْقَدِيمَ لَا يُمْلِكُ) لَأَنَّ الْمَلِكَ هُوَ: «الاحتواء على الشيء مع القدرة على الاستبداد به»
أَي: التَّصَرُّفُ فِيهِ؛ كما في «القاموس» [انظر: «القاموس المحيط» (ص: ٩٥٤)]. أهد منه ببعض زيادة.

(٢) الشروشيبي: قوله: كَ: «حَمْدِهِ تَعَالَى، وَحَمْدُ أَنْبِيَائِهِ وَأَصْفِيَائِهِ»:
- يحتمل أَنَّهُ مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ لِقَاعِلِهِ؛ أَي: حمد الله تعالى نفسه، وحمده لأنبيائه، وحمده أصفياه وأنبيائه
له، فيشمل أقساماً ثلاثة وهي: حمد قديم لقديم، وحمد قديم لحادث، وحمد حادث لقديم، لكن بشرط
أَنْ يَكُونَ الْحَامِدُ الْحَادِثُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَصْفِيَاءِ.

- ويحتمل أَنَّهُ مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ لِمَفْعُولِهِ؛ أَي: «حمد الله تعالى نفسه، وحمده لأنبيائه وأصفياه»، فيكون
شاملاً لقسمين فقط: حمد قديم لقديم، وحمد قديم لحادث.

(٣) الشروشيبي: قوله: (وَمَا تَرَكَّبَ مِنْهُمَا فَهُوَ حَادِثٌ) أَي: الملاحظ اجتماعه منهما حادث، وإلا فلا تركيب
حقيقة؛ أَي: لَأَنَّ التَّرَكُّبَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْأَجْسَامِ.

وفيه: أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِ«الْمُرَكَّبِ»: «الْمَجْتَمِعُ مِنَ الْأَفْرَادِ الْقَدِيمَةِ وَالْحَادِثَةِ»، فَلَا يَصِحُّ؛ إِذِ الْحَادِثُ بَاقٍ
عَلَى حَدُوثِهِ، وَالْقَدِيمُ بَاقٍ عَلَى قَدَمِهِ، وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ: «الْهَيْئَةُ الْجَمَاعِيَّةُ الْقَائِمَةُ بِالْمَجْمُوعِ» وَهِيَ الْجَمَاعَةُ
وَالْتَّفَاوُتُ فِي الْوُجُودِ، فَفِيهِ أَنَّ الْمَقْصُودَ: الْحُكْمُ عَلَى الْأَفْرَادِ، لَا عَلَى الْهَيْئَةِ، وَكَذَا يُقَالُ فِيمَا بَعْدَ. أهد منه
ببعض زيادة.

(٤) الشروشيبي: قوله: (وَأَمَّا إِنْ جُعِلَتْ «أَنْ، لِلاِسْتِغْرَاقِ» هُوَ مُقَابِلُ لِقَوْلِهِ: «وَهُوَ: جَعْلُ الْأَمِّ لِلْمَلِكِ مَعَ جَعْلِ أَلٍ
لِلْمُهْدِي، وَأَمَّا جَعْلُ «الْأَمِّ لِلْمَلِكِ مَعَ جَعْلِ «أَلٍ لِلَاِسْتِغْرَاقِ أَوْ لِلْجِنْسِ فَلَا يَمْتَنِعُ، لَكِنْ لَيْسَ الْمُرَادُ: جَعْلُ =



الْحَادِثَةِ، وَ لِلاِسْتِحْقَاقِ أَوْ لِلاِخْتِصَاصِ بِالنَّظَرِ لِأَفْرَادِ الْقَدِيمَةِ، وَإِنْ لُوْحِظَ الْمَجْمُوعُ صَحَّ جَعْلُهَا لِلْمَلِكِ أَيْضًا.

وَإِنْ جُعِلَتْ لِلْجِنْسِ، صَحَّ جَعْلُهَا لِلْمَلِكِ بِالنَّظَرِ لِتَحَقُّقِ الْجِنْسِ فِي ضَمَنِ الْأَفْرَادِ الْحَادِثَةِ، وَ لِلاِسْتِحْقَاقِ أَوْ لِلاِخْتِصَاصِ بِالنَّظَرِ لِتَحَقُّقِهِ فِي الْأَفْرَادِ الْقَدِيمَةِ مَا لَمْ يُلَاحَظْ الْمَجْمُوعُ كَمَا فِي الَّذِي قَبْلَهُ^(١).

وَالْحَمْدُ لَعَنَهُ هُوَ: «الثَّنَاءُ بِالْجَمِيلِ عَلَى الْجَمِيلِ الْإِخْتِيَارِيُّ عَلَى جِهَةِ التَّعْظِيمِ»^(٢).

وَاضْطِلَاحًا: «فَعْلٌ يَنْبِئُ عَنْ تَعْظِيمِ الْمُتَعَمِّمِ بِسَبَبٍ

الأجهوري

قوله: (الِإِخْتِيَارِيُّ) هو قيدٌ للمحمود عليه فقط، ولهذا لم يذكره بعد المحمود به، فإذا قلت: «زَيْدٌ حَسَنٌ» لكونه أكرمك فهو حمدٌ، بخلاف ما إذا قلت: «زَيْدٌ كَرِيمٌ» لكونه حسنًا فهو مدحٌ.

قوله: (عَلَى جِهَةِ التَّعْظِيمِ) المراد به: أن لا يأتي بمنافٍ للتَّعْظِيمِ، وإن لم يعتد عظمة المحمود.

قوله: (بِسَبَبٍ) متعلِّقٌ بـ «فَعْلٌ»، أو بمحذوفٍ؛ والتقدير: «صادرٌ ذلك الفعل بسببٍ ... إلخ».

= «الْأَمُّ» للملك فقط، بل له مع الاستحقاق أو الاختصاص.

والحاصل: أن كونه «الْأَمُّ» للملك فيها ثلاثة أقسام: الأول: جعلها للملك مع جعل «أَل» للعهد، فيمتنع ذلك، وأما جعلها للملك مع جعل «أَل» للاستغراق فلا يمتنع، لكن لا بد أن تستعمل مع ذلك للاستحقاق أو للاختصاص على سبيل استعمال المشترك في معنييه.

(١) الشرشيمي: قوله: (كَمَا فِي الَّذِي قَبْلَهُ) أي: وهو جعلها للاستغراق.

(٢) الشرشيمي: قوله: (هُوَ: الثَّنَاءُ بِالْجَمِيلِ ... إلخ) أي: الوصف بالجميل؛ سواء كان الجميل اختياريًا ك: «العلم، والكرم»، أو اضطراريًا ك: «الحسن» في قولك: «زَيْدٌ حَسَنٌ».

والثَّنَاءُ لا يكون إلا باللسان، فمورده خاص، وقوله: «عَلَى الْجَمِيلِ الْإِخْتِيَارِيُّ» أي: لأجل الجميل الاختياري؛ سواء كان إنعامًا ك: «الإكرام»، أو لا ك: «العلم، والشجاعة»، فمتعلِّقُهُ عامٌّ؛ أي: الباعث والحامل عليه أمرٌ عامٌّ.

وقوله: «عَلَى جِهَةِ التَّعْظِيمِ» أي: مع جهة هي التَّعْظِيمُ؛ أي: إظهار اعتقاد العظمة.

إن قيل: إنَّ هذا القيد مخرجٌ للشُّخْرية.

يقال: إنَّ الشُّخْرية خارجةٌ بقوله: «عَلَى الْجَمِيلِ الْإِخْتِيَارِيِّ»؛ لأنَّ القائل: «زَيْدٌ عَالِمٌ» مثلاً على سبيل

الشُّخْرية، ليس الحامل له على ذلك القول الأمر الجميل.



كَوْنِهِ مُنْعَمًا^(١) عَلَى الْحَامِدِ أَوْ غَيْرِهِ؛ سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ الْفِعْلُ قَوْلًا بِاللِّسَانِ، أَوْ اغْتِقَادًا بِالْجَنَانِ^(٢)، أَوْ عَمَلًا بِالْأَرْكَانِ، كَمَا قِيلَ: [من الطويل]

الأذنبابي

قوله: (أَوْ اغْتِقَادًا بِالْجَنَانِ) المراد بـ «الاعتقاد»: اعتقاد نحو العلم والكرم، لا اعتقاد العظمة؛

الأجهوري

قوله: (عَلَى الْحَامِدِ) ليس هذا من تَمَتَّةِ التعريف؛ لثلاً يلزم الدور، وكذا التعميم بعده.

= فإن قلت: أي شيء خرج بذلك؟

قلت: لعل الخارج به: الثناء بالجميل على الجميل، لكن يقارن ذلك الثناء أمراً ينافي التعميم ك: الضرب مثلاً بالكف بإكرام شخص لك على ذلك منك.

وقوله: «بِالْجَمِيلِ» يلزم على ما ذكره التكرار مع معنى الثناء؛ سواء قلنا: إنه الذكر بخير، أو الإتيان بما يدُّ على الجميل؛ إلا أن يلتزم فيه التجريد؛ بأن يراد منه: الإتيان، ويصح كونه للأمران على قول ابن عبد السلام: أَنَّ الثناء يكون في الخير والشر.

وقوله: «عَلَى الْجَمِيلِ» مخرجٌ للشُّخْرةِ لأمرٍ قبيحٍ أو الكراهة. وقوله: «الِاخْتِيَارِي» مخرجٌ للمدح، تأمل.

الصفدي: قوله: (الثَّنَاءُ بِالْجَمِيلِ... إلخ) أي: سواء أثنى على الحامد أو لا، كان هناك نعمة أو لا.

والحاصل: أَنَّ منشأ الحمد اللُّغَوِيَّ: «اللِّسَان»، فهو أخصُّ من منشأ الحمد الاصطلاحي؛ إذ الحمد الاصطلاحي يحصل ولو بفعل الأركان.

وموردُ الحمد اللُّغَوِيَّ أعمُّ؛ إذ هو يحصل وإن لم تكن هناك نعمة أصلاً، وأمَّا موردُ الحمد الاصطلاحي فهو أخصُّ؛ إذ لا يحصل ولا يوجد إلا إذا كان هناك نعمة.

وإن عَمَّنا فيها وقلنا: «بسبب كونه منعماً على الحامد أو غيره»، فبينهما عمومٌ وخصوصٌ وجهي:

- يجتمعان في ثناء بلسانٍ في مقابلة نعمة.

- وينفردُ الاصطلاحيُّ في ثناء بجنانٍ في مقابلة إحسان.

- وينفردُ اللُّغَوِيُّ في ثناء بلسانٍ لا في مقابلة إحسان.

فيجتمعان في حالةٍ وينفردُ كلُّ منهما في حالةٍ، كما هو ضابطُ العموم والخصوص الوجهي؛ تأمل.

(١) الشُّرَشِيمِي: قوله: (يَسْبَبُ كَوْنُهُ مُنْعَمًا) متعلِّقٌ بـ «فعل» أو بصفوة له محدوفة؛ أي: فعلٌ حاصلٌ بسبب كونه منعماً، والفعلُ عامٌّ كما قال المحشِّي، ومتعلِّقه خاصٌّ، فال موردُ عامٌّ والمتعلِّقُ خاصٌّ؛ لأنَّ المورد إمَّا اللِّسَانُ أو الجنان أو الأركان، فهو عكسُ الحمد اللُّغَوِيَّ، وكذا يُقالُ في الشُّكْرِ اللُّغَوِيَّ.

(٢) الشُّرَشِيمِي: قوله: (أَوْ اغْتِقَادًا بِالْجَنَانِ) المراد بـ «الاعتقاد»: اعتقادٌ نحو العلم والكرم، لا اعتقادُ العظمة؛ وإلَّا لَزِمَ إنباءُ الشَّيْءِ عن نفسه؛ لأنَّ المراد بالتَّعْظِيمِ في قولهم: «يُنْبِئُ عَنْ تَعْظِيمِ الْمُنْعِمِ»: اعتقادُ العظمة، وجعلُ الاعتقاد فعلًا إنَّما هو بحسب العُرف، وجعلُه من قبيل الكيف لا الفعل تدقيقٌ فلسفي. اهـ منه.



أَفَادَتْكُمْ النِّعَمَاءُ مِنِّي ثَلَاثَةً: يَدِي، وَلِسَانِي، وَالضَّمِيرَ الْمُحَجَّبَا

فَإِنْ قِيلَ: لَا أَطَّلَعُ لَنَا عَلَى الْإِعْتِقَادِ حَتَّى يُنْبِئَ عَنِ تَعْظِيمِ الْمُنْعِمِ.

أَجِيبُ: بِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ لَا أَطَّلَعُ لَنَا عَلَيْهِ، لَكِنْ تَذَلُّنَا عَلَيْهِ قَرَائِنُ الْأَحْوَالِ^(١).

- وَيُرَادُفُ «الْحَمْدُ» اضْطِلَاحًا «الشُّكْرُ» لُغَةً، لَكِنْ بِإِبْدَالِ «الْحَامِدِ» بِ«الشَّاكِرِ»،

بِخِلَافِ الشُّكْرِ اضْطِلَاحًا^(٢)، فَإِنَّهُ: «صَرَفُ»^(٣) الْعَبْدِ جَمِيعَ مَا أَنْعَمَ اللَّهُ بِهِ عَلَيْهِ فِيمَا خُلِقَ لِأَجْلِهِ^(٤)، وَهُوَ لَا يَكَادُ يُوجَدُ^(٥)؛

الأنبائي

وَلَا لَزِمَ إنباء الشيء عن نفسه؛ لأنَّ المراد بالتَّعْظِيمِ في قولهم: «يُنْبِئُ عَنِ تَعْظِيمِ الْمُنْعِمِ»: اعتقاد العظمة، وجعلُ الاعتقاد فعلًا إنما هو بحسب العُرف، وجعله من قبيل الكيف لا الفعل تدقيقٌ فلسفيٌّ.

قوله: (فَإِنَّهُ: صَرَفٌ... إلخ) ظاهره: سواء كان في آني، أو في آتات.

وقوله: (وَهُوَ لَا يَكَادُ يُوجَدُ) يُفِيدُ: أَنَّهُ معدومٌ، والدَّلِيلُ بعدُ يفيد: أَنَّهُ قليلٌ، فلم يطابق الدَّلِيلُ المدعى.

ويمكنُ الجوابُ: بأنَّ المراد من قوله: «لَا يَكَادُ يُوجَدُ» القِلَّةُ، وعبرَ عنها بما ذُكِرَ؛ إشارةً إلى أَنَّهَا قِلَّةٌ بمنزلة العدم، وأمَّا تأويل القِلَّةِ المأخوذة من الآية بالعدم، فهو مخالفٌ للواقع.

(١) الشرشيمي: قوله: (تَذَلُّنَا عَلَيْهِ قَرَائِنُ الْأَحْوَالِ) وذلك ك: «وضع يدك على رأسك» مثلاً، فيكون حاصلُ منه حمدٌ بوضع اليد على الرأس، الدَّالُّ على اعتقاد العظمة، وحمدٌ حاصلٌ باعتقاد أَنَّهُ عالمٌ أو كريمٌ، الدَّالُّ ذلك الاعتقادُ على اعتقاد العظمة لمُدلول ذلك الاعتقاد الأوَّل، بوضع نحو اليد على الرأس.

ويصحُّ أن يطلق على اعتقاد العالمِ بغير قرينة؛ بأن ينكشف له عن اعتقاد العلمِ دون اعتقاد العظمة، فيستدلُّ باعتقاد العلمِ على اعتقاد العظمة.

(٢) الشرشيمي: قوله: (بِخِلَافِ الشُّكْرِ اضْطِلَاحًا) أي: حال كون الشُّكْرِ اللُّغَوِيَّ مخالفًا للشُّكْرِ الاصْطِلَاحِيَّ؛ لأنَّ الأوَّلَ مرادفٌ، والثَّانِي أَصْحَصُّ.

(٣) الشرشيمي: قوله: (فَإِنَّهُ: صَرَفٌ... إلخ) ظاهره: سواء كان في آني، أو في آتات. [اه منه.]

(٤) الشرشيمي: قوله: (فِيمَا خُلِقَ لِأَجْلِهِ) متعلِّقٌ بـ «صَرَفُ»؛ أي: صرفُ العبدِ جميع الأعضاء التي أنعم الله تعالى بها عليه في أنواع الطَّاعَةِ؛ التي خُلِقَت الأعضاء لأجلها، فالضَّمِيرُ في «خُلِقَ» راجعٌ لـ «ما» الأولى التي هي واقعةٌ على الأعضاء، وهو الظَّاهرُ، ويحتملُ رجوعه للعبد.

(٥) الشرشيمي: وقوله: (وَهُوَ لَا يَكَادُ يُوجَدُ) يُفِيدُ: أَنَّهُ معدومٌ، والدَّلِيلُ بعدُ يفيد: أَنَّهُ قليلٌ، فلم يطابق الدَّلِيلُ المدعى. =



قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرُونَ﴾ [سبا: ١٣] ^(١).

الاذنبابي

وقوله: (قَالَ تَعَالَى... إلخ) فيه: أَنَّ الدَّلِيلَ لَا يُطَابِقُ الْمَدْعَى؛ إِذَا مَا فِي الْآيَةِ هُوَ «الشَّاكِر» مَبَالِغَةٌ فِي «الشَّاكِر»، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ قَلَّةِ الشَّاكِرِ بِالْمَعْنَى الاصْطِلَاحِيَّةِ قَلَّةُ الشَّاكِرِ بِالْمَعْنَى الاصْطِلَاحِيَّةِ أَيْضًا.

الاجهوري

قوله: (قَالَ اللَّهُ تَعَالَى... إلخ) إِنَّمَا يَنْتِجُ إِذَا أُريدَ بِهِ «الشَّاكِر»: «الشَّاكِر»، فَإِنْ أُريدَ بِهِ: «كَثِيرُ الشَّاكِر» كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، لَمْ يَنْتِجْ؛ لِأَنَّ الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ بِالْقَلَّةِ كَثَرَةُ الشَّاكِرِ، لَا أَصْلُهُ.

= ويمكنُ الجوابُ: بِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْ قَوْلِهِ: «لَا يَكَادُ يُوجَدُ الْقِلَّةُ»، وَغَيْرُهَا بِمَا ذُكِرَ؛ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهَا قَلَّةٌ بِمَنْزِلَةِ الْعَدَمِ، أَوْ الْمُرَادُ: أَنَّهُ لَا يَكَادُ يَوْجَدُ بِكَثْرَةٍ، فَلَا يُنَافِي أَنَّهُ يَوْجَدُ بِقِلَّةٍ، وَأَمَّا تَأْوِيلُ الْقِلَّةِ الْمَأْخُوذَةِ مِنَ الْآيَةِ بِالْعَدَمِ، فَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْوَاقِعِ. [أهـ منه.]

(١) الشوشيمي: وقوله: (قَالَ تَعَالَى... إلخ) فيه: أَنَّ الدَّلِيلَ لَا يُطَابِقُ الْمَدْعَى؛ إِذَا مَا فِي الْآيَةِ هُوَ «الشَّاكِر» مَبَالِغَةٌ فِي «الشَّاكِر»، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ قَلَّةِ الشَّاكِرِ بِالْمَعْنَى الاصْطِلَاحِيَّةِ قَلَّةُ الشَّاكِرِ بِالْمَعْنَى الاصْطِلَاحِيَّةِ أَيْضًا. وَقَدْ يُقَالُ: وَجْهُ الاسْتِدْلَالِ: أَنَّ الشَّاكِرَ مَبَالِغَةٌ فِي الشَّاكِرِ اللَّغْوِيِّ، وَالْمَبَالِغَةُ حَاصِلَةٌ بِصَرْفِ الْكُلِّ الَّذِي هُوَ مَعْنَى الشَّاكِرِ اصْطِلَاحًا، عَلَى مَا فِيهِ مِنَ الْبَعْدِ، وَعَدَمُ اخْتِصَاصِ الْمَبَالِغَةِ بِصَرْفِ الْكُلِّ. وَفِي كَلَامِ بَعْضِهِمْ: أَنَّ الشَّخْصَ إِذَا صَرَفَ جَمِيعَ مَا أَنْعَمَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ عَلَيْهِ فِي أَنْاتٍ سَمِيَّ: «شَاكِرًا» اصْطِلَاحًا، وَإِنْ صَرَفَهَا فِي آتٍ وَاحِدٍ سَمِيَّ: «شَاكِرًا»، وَهَذَا الْأَخِيرُ هُوَ الَّذِي لَا يَكَادُ يَوْجَدُ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرُونَ﴾ [سبا: ١٣].

- وقوله: «على ما فيه مِنَ الْبَعْدِ وَجْهُهُ: أَنَّ الْمَتَبَادِرَ أَنَّ «الشَّاكِر» مَبَالِغَةٌ فِي «الشَّاكِر» الاصْطِلَاحِيَّةِ. - وقوله: «وعَدَمُ اخْتِصَاصِ... إلخ» أَي: لِأَنَّ الْمَبَالِغَةَ فِي «الشَّاكِر» اللَّغْوِيِّ كَمَا تَحْصُلُ بِصَرْفِ الْكُلِّ، تَحْصُلُ بِصَرْفِ الْأَكْثَرِ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّهُ بَعْدَ كَوْنِ الْمُرَادِ مِنْ عَدَمِ قَرَبِ الْوُجُودِ الْقِلَّةَ، يَكُونُ دَلِيلُهُ غَيْرَ مُنْتِجٍ لَهُ؛ لِأَنَّ الدَّلِيلَ مُفِيدٌ لِقِلَّةِ الشَّاكِرِ، لَا قِلَّةَ الشَّاكِرِ:

- فَإِذَا أَنْ يَرَادَ بِهِ «الشَّاكِر» الْمَبَالِغَةُ فِيهِ: الشَّاكِرُ لَفَةً، فَيَرْجِعُ لِلشَّاكِرِ اصْطِلَاحًا، فَكَأَنَّهُ قَالَ: «وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِر» اصْطِلَاحًا، لَكِنْ عَلَى تَأْوِيلِ «شَاكِر» بِمَعْنَى: «شَاكِر».

- أَوْ يُقَالُ: الشَّاكِرُ قِسْمَانِ: مَا حَاصِلٌ فِي أَنْاتٍ، وَمَا حَاصِلٌ فِي آتٍ؛ وَالْأَوَّلُ كَثِيرٌ وَالثَّانِي قَلِيلٌ، وَالْمَدْعَى قِلَّةً هُوَ الْقِسْمُ الثَّانِي، فَكَأَنَّهُ قَالَ: «وَبَعْضُ الشَّاكِرِ هُوَ الَّذِي حَاصِلٌ فِي آتٍ قَلِيلٌ وَجُودُهُ»، وَالْحَاصِلُ فِي آتٍ إِذَا حَاصِلٌ مِنَ الشَّخْصِ يَكُونُ ذَلِكَ الشَّخْصُ شَاكِرًا، وَدَلِيلُ قِلَّةِ ذَلِكَ الشَّاكِرِ اصْطِلَاحًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ



وَأَعْلَمُ:

- أَنَّ النَّسْبَةَ بَيْنَ «الشُّكْرِ الاصْطِلَاحِيِّ»، وَبَيْنَ كُلِّ مِنْ: «الْحَمْدِ اللَّغَوِيِّ»، وَ«الِاصْطِلَاحِيِّ»، وَ«الشُّكْرِ اللَّغَوِيِّ»: عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مُطْلَقٌ، فَالشُّكْرُ الاصْطِلَاحِيُّ أَخْصَصُ مِنَ الْجَمِيعِ^(١)، فَهَذِهِ نَسَبٌ ثَلَاثٌ.

الأَنْبَابِي

قد يقال: وجه الاستدلال: أَنَّ الشُّكُورَ مبالغةً في الشَّاكِرِ اللَّغَوِيِّ، والمبالغةُ حاصلةٌ بصرف الكلِّ الَّذِي هو معنى الشُّكْرِ اصطلاحاً، على ما فيه مِنَ البعد، وعدم اختصاص المبالغة بصرف الكلِّ.

وعبارة البيضاوي: ﴿وَقِيلَ مَنْ عِبَادِي الشُّكُورُ﴾ [سبا: ١٣] المتوَقَّفُ على أداء الشُّكْرِ بقلبه ولسانه وجوارحه أكثر أوقاته، ومع ذلك لا يُوقِي حَقَّهُ؛ لِأَنَّ تَوْفِيقَهُ لِلشُّكْرِ نِعْمَةً تَسْتَدْعِي شُكْرًا آخَرَ لَا إِلَى نِهَايَةٍ، وَلِذَلِكَ قِيلَ: «الشُّكُورُ: مَنْ يَرَى عِجْزَهُ عَنِ الشُّكْرِ». [أهـ] [انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» للفاضل البيضاوي (٤/٢٤٤)].

وفي كلام بعضهم: أَنَّ الشَّخْصَ إِنْ صَرَفَ جَمِيعَ مَا أَنْعَمَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ عَلَيْهِ فِي آثَاتٍ سَمِّيَ: «شَاكِرًا» اصطلاحاً، فَإِنْ صَرَفَهَا فِي آثٍ وَاحِدٍ سَمِّيَ: «شُكُورًا»، وَهَذَا الْأَخِيرُ هُوَ الَّذِي لَا يَكَادُ يُوْجَدُ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقِيلَ مَنْ عِبَادِي الشُّكُورُ﴾ [سبا: ١٣].

قوله: (فَالشُّكْرُ الاصْطِلَاحِيُّ أَخْصَصُ مِنَ الْجَمِيعِ) هَذَا يَتَوَقَّفُ عَلَى اعْتِبَارِ الْإِنْعَامِ فِي مَفْهُومِهِ، مَعَ أَنَّهُمْ لَمْ يَذْكُرُوهُ فِيهِ؛ إِلَّا أَنْ يَقَالَ - كَمَا قَالَ الصَّبَّانُ فِيمَا كَتَبَهُ عَلَى مَقْدَمَةِ «جَمْعِ الْجَوَامِعِ» -:

الْأَجْهَوِيُّ

قوله: (مُطْلَقٌ) مِنْ هَذَا يَعْلَمُ: أَنَّ الشُّكْرَ الاصْطِلَاحِيَّ لَا بَدَّ فِيهِ مِنْ أَنْ يَكُونَ الصَّرْفُ لِأَجْلِ الْإِنْعَامِ، حَتَّى يَظْهَرَ كَوْنُهُ أَخْصَصَ مِنَ الثَّلَاثَةِ خُصُوصاً مُطْلَقاً.

= الشُّكُورُ [سبا: ١٣] أَي: اصطلاحاً، وهو ما حصل منه الشُّكْرُ فِي آثٍ وَاحِدٍ، فَتَحْصُلُ مِنْ ذَلِكَ ثَلَاثَةٌ أَوْجُو فِي ضَمَنِ الاستدلال - أهر منه بالمعنى، وزيادة وتغيير.

(١) الشوشيمي: قوله: (فَالشُّكْرُ الاصْطِلَاحِيُّ أَخْصَصُ مِنَ الْجَمِيعِ) هَذَا يَتَوَقَّفُ عَلَى اعْتِبَارِ الْإِنْعَامِ فِي مَفْهُومِهِ، مَعَ أَنَّهُمْ لَمْ يَذْكُرُوهُ فِيهِ؛ إِلَّا أَنْ يَقَالَ - كَمَا قَالَ الصَّبَّانُ فِيمَا كَتَبَهُ عَلَى مَقْدَمَةِ «جَمْعِ الْجَوَامِعِ» -: إِنَّ اعْتِبَارَ الْإِنْعَامِ فِي مَفْهُومِهِ قَدْ أَشِيرَ لَهُ بِقَوْلِهِمْ: «أَنْعَمَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ عَلَيْهِ فِيمَا خَلَقَ لِأَجَلِهِ»، وَإِنْ كَانَ لَا يَتَقَيَّدُ بِالْإِنْعَامِ بِالشَّيْءِ الْمَصْرُوفِ؛ أَي: وَهُوَ الْأَعْضَاءُ، بَلْ شَمَلَهُ وَغَيْرُهُ ك: «الْإِنْعَامُ بِالْمَطَرِ مَثَلًا، وَبِالْخَصْبِ وَالثَّبَاتِ». [أهر منه ببعض زيادة.]



- وَالنَّسْبَةُ بَيْنَ «الشُّكْرِ اللُّغَوِيِّ» وَ«الْحَمْدِ الْعُرْفِيِّ»: التَّرَادُفُ، كَمَا تَقَدَّمَتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ.

- وَالنَّسْبَةُ بَيْنَ «الْحَمْدِ اللُّغَوِيِّ»، وَكُلِّ مِنْ «الْحَمْدِ الاصْطِلَاحِيِّ» وَ«الشُّكْرِ اللُّغَوِيِّ»^(١): الْعُمُومُ وَالْخُصُوصُ الْوَجْهِيُّ، فَهَاتَانِ نِسْبَتَانِ، فَإِذَا ضَمَمْتَهُمَا لِلَّتِي قَبْلَهُمَا مَعَ الثَّلَاثَةِ السَّابِقَةِ، كَانَتِ الْجُمْلَةُ سِتَّةً؛ كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ سَيِّدِي عَلِيُّ الْأَجْهَوْرِيِّ بِقَوْلِهِ:

الْأَنْبَابِي

إِنَّ عَتَبَارَ الْإِنْعَامِ فِي الْمَفْهُومِ قَدْ أَشِيرَ لَهُ بِقَوْلِهِمْ: «أَنْعَمَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ عَلَيْهِ فِيمَا خَلَقَ لِأَجَلِهِ»، وَإِنْ كَانَ لَا يَتَقَيَّدُ بِالْإِنْعَامِ بِالشَّيْءِ الْمَصْرُوفِ، كَمَا لَا يَخْفَى.

الْأَجْهَوْرِيُّ

وَقَوْلُهُ: «مُطْلَقٌ» صِفَةٌ لِكُلِّ مِنْ «عُمُومٍ» وَ«خُصُوصٍ».

= أَخْصَصُ مِنَ الْجَمِيعِ:

- فَيَجْتَمِعُ كُلُّ مِنَ الثَّلَاثَةِ فِي «الشُّكْرِ الاصْطِلَاحِيِّ»؛ لِأَنَّهُ أَخْصَصُ مُورِداً وَمَتَعَلِّقاً.

- وَيَنْفَرِدُ «الْحَمْدُ اللُّغَوِيُّ» فِي صَوْرتَيْنِ فِي: ثَنَاءٍ بِلِسَانٍ فَقَطْ لِأَجْلِ أَمْرِ اخْتِيَارِيٍّ مُطْلَقاً، وَفِي صَرَفِ الْجَمِيعِ لَا فِي مُقَابَلَةِ إِنْعَامٍ، فَهُوَ أَعْمُ مِنَ الشُّكْرِ الاصْطِلَاحِيِّ مِنْ جِهَتَيْنِ فِي الْمُرُودِ وَالْمَتَعَلِّقِ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَشْتَرُطُوا فِيهِ الثَّنَاءَ بِاللِّسَانِ فَقَطْ، بَلْ هُوَ: إمَّا بِهِ فَقَطْ، أَوْ مَعَ بَقِيَّةِ الْأَعْضَاءِ، فَفِيهِ عُمُومٌ فِي الْمُرُودِ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ، وَعُمُومٌ فِي الْمَتَعَلِّقِ وَهَذَا ظَاهِرٌ.

- وَيَنْفَرِدُ كُلُّ مِنْ «الْحَمْدِ الاصْطِلَاحِيِّ»، وَالشُّكْرُ اللُّغَوِيُّ فِي: قَعْلٍ بِاللِّسَانِ فَقَطْ، أَوْ بِالْأَرْكَانِ فَقَطْ، أَوْ بِاثْنَيْنِ مِنْهَا؛ فَهُوَ أَعْمُ مِنْ جِهَةِ الْمُرُودِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمْ لَمْ يَشْتَرُطُوا فِي الْفِعْلِ انْفِرَادَهُ، بَلْ: إمَّا فِعْلُ بَعْضِهِ مُنْفَرِداً، أَوْ مُجْتَمِعاً مَعَ بَقِيَّةِ الْأَعْضَاءِ، وَلَيْسَ لَهُ عُمُومٌ مِنْ جِهَةِ الْمَتَعَلِّقِ لِاخْتِيَارِ الْإِنْعَامِ فِي «الشُّكْرِ الاصْطِلَاحِيِّ» أَيْضاً.

(١) الشَّوْشِيْمِيُّ: قَوْلُهُ: (وَالنَّسْبَةُ بَيْنَ «الْحَمْدِ اللُّغَوِيِّ»، وَكُلِّ... (إِلَخ) أَي:

- فَيَجْتَمِعُ «الْحَمْدُ اللُّغَوِيُّ» مَعَ كُلِّ فِي خُصُوصٍ كُلِّ، وَهُوَ: ثَنَاءٌ بِلِسَانٍ فِي مُقَابَلَةِ إِنْعَامٍ.

- وَيَنْفَرِدُ «الْحَمْدُ اللُّغَوِيُّ» فِي: ثَنَاءٍ بِلِسَانٍ فِي مُقَابَلَةِ جَمِيلٍ غَيْرِ إِنْعَامٍ ك: «الْعِلْمِ»، وَالشُّجَاعَةِ.

- وَيَنْفَرِدُ كُلُّ مِنْ «الْحَمْدِ الاصْطِلَاحِيِّ»، وَالشُّكْرُ اللُّغَوِيُّ فِي: ثَنَاءٍ بِأَرْكَانٍ أَوْ بِجَنَانٍ فِي مُقَابَلَةِ إِنْعَامٍ.

فَقَوْلُهُ فِيمَا سَبَقَ: «عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مُطْلَقٌ» أَي: عُمُومٌ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَخُصُوصٌ كَذَلِكَ، وَقَوْلُهُ هُنَا: «الْعُمُومُ وَالْخُصُوصُ الْوَجْهِيُّ» أَي: الْعُمُومُ مِنْ وَجْهِ، وَالْخُصُوصُ مِنْ وَجْهِ، فَالْعُمُومُ فِي «الْحَمْدِ اللُّغَوِيِّ» مِنْ جِهَةِ الْمَتَعَلِّقِ، وَالْخُصُوصُ مِنْ جِهَةِ الْمُرُودِ، وَفِي كُلِّ مِنْ «الْحَمْدِ الاصْطِلَاحِيِّ»، وَالشُّكْرُ اللُّغَوِيُّ بِالْعَكْسِ.

الْحَقِيقِيُّ: قَوْلُهُ: (وَالنَّسْبَةُ بَيْنَ «الْحَمْدِ اللُّغَوِيِّ»... (إِلَخ) قَدْ عَلِمْتَ وَجْهَ ذَلِكَ [عِنْدَ قَوْلِهِ: «الْثَّنَاءُ بِالْجَمِيلِ»]، فَتَوَجُّهَ النَّسْبَةِ بَيْنَ الْحَمْدِ اللُّغَوِيِّ وَالشُّكْرِ اللُّغَوِيِّ كَتَوَجُّهِ النَّسْبَةِ بَيْنَ الْحَمْدِ الاصْطِلَاحِيِّ وَاللُّغَوِيِّ الَّتِي عَلِمْتُهَا، لَكِنْ بِإِبْدَالِ «الْحَمْدِ» بِ«الشُّكْرِ»، فَتَأَمَّلْ.



إِذَا نَسَبَا لِلْحَمْدِ وَالشُّكْرِ رُمْتَهَا^(١) بِوَجْهِ لَه^(٢) عَقْلُ اللَّيْبِ يُوَالِفُ
فَشُكْرُ لَدَى عُرْفٍ أَحْصُ جَمِيعَهَا وَفِي لَعْنٍ لِلْحَمْدِ عُرْفًا يُرَادِفُ
عُمُومٌ لَوَجْهِ فِي سِوَاهُنَّ نِسْبَةٌ فَلِذِي نِسْبٍ سِتٌّ لِمَنْ هُوَ عَارِفُ^(٣)
وَأَرْكَانُ الْحَمْدِ^(٤) خَمْسَةٌ: حَامِدٌ، وَمَحْمُودٌ، وَمَحْمُودٌ بِهِ، وَمَحْمُودٌ عَلَيْهِ، وَصِيعَةٌ.

الأنبأبي

قوله: (وَأَرْكَانُ الْحَمْدِ... إلخ) ظاهره: أَنَّ هذه الأركان تجري في جميع الأقسام السابقة.

الأجهوري

ومعنى «كون الخصوص مطلقاً»: أَنَّهُ ليس مقيداً بجهةٍ دون جهةٍ، وكذلك يُقال في معنى «كون العموم مطلقاً»، بخلاف «العموم والخصوص الوجهيين»، فَإِنَّ الخصوص هناك مقيدٌ بجهةٍ دون جهةٍ، وكذا العموم مقيدٌ بجهةٍ دون جهةٍ كـ: «خَاتَمٌ حَدِيدٌ»:

- فَإِنَّ «الخاتم»: خاصٌّ مِنْ جهةٍ كونه لا يشمل نحو: «المسمار مِنَ الحديد»، وعامٌّ مِنْ جهةٍ أَنَّهُ يشمل «خاتم الفِضَّة» مثلاً.

- وكذا «الحديد»: خاصٌّ مِنْ جهةٍ كونه لا يشمل «خاتم الفِضَّة» مثلاً، وعامٌّ مِنْ جهةٍ كونه يشمل نحو: «المسمار مِنَ الحديد».

قوله: (فِي سِوَاهُنَّ) أَي: سوى الاجتماعات الأربعة المشتكلة على النَّسَب الأربعة - وهي اجتماع الشُّكْرِ الاصطلاحيِّ مع كُلِّ واحدٍ مِنَ الثلاثة، واجتماع الشُّكْرِ اللَّغويِّ مع الحمد العرفيِّ -،

(١) الشرشيمي: قوله: (رُمْتَهَا) أَي: قصدها.

(٢) الشرشيمي: قوله: (بِوَجْهِ) أَي: بكيفيةٍ وصفيةٍ، وقوله: (لَه) أَي: لذلك الوجه، وهو متعلقٌ بـ (يُوَالِفُ)؛ أَي: فعلٌ يُوَالِفُ ذلك الوجه؛ لاختصاره ووضوحه.

(٣) الشرشيمي: قوله: (لَدَى عُرْفٍ) أَي: عند أهل العرف. وقوله: (أَحْصُ جَمِيعَهَا) أَي: خاصٌّ بالنسبة لجمعها، فأفعل التفضيل ليس على بابهِ. وقوله: (وَفِي لَعْنٍ) عطفت على قوله: «لَدَى عُرْفٍ». وقوله: (عُرْفًا) حالٌّ مِنْ الحمد. وقوله: (عُمُومٌ لَوَجْهِ فِي سِوَاهُنَّ) أَي: في سوى النسبة بين الشُّكْرِ الاصطلاحيِّ وكُلِّ مِنَ الثلاثة، والنسبة بين الشُّكْرِ اللَّغويِّ والحمد الاصطلاحيِّ، وسوى هذه النسبة بين الحمد اللَّغويِّ وكُلِّ مِنَ الحمد الاصطلاحيِّ والشُّكْرِ اللَّغويِّ. [وقوله]: (نِسْبَةٌ) مبتدأ مؤخرٌ، حذفَتْ منه «أل»؛ للضرورة. [وقوله]:

(عُمُومٌ... إلخ) خبرٌ مقدَّمٌ؛ أَي: عمومٌ لوجوهٍ وخصوصٌ له؛ أَي: ذاتٌ عمومٍ وخصوصٍ.

(٤) الشرشيمي: قوله: (وَأَرْكَانُ الْحَمْدِ... إلخ) ظاهره: أَنَّ هذه الأركان تجري في جميع الأقسام السابقة.



فَإِذَا حَمِدْتَ «زَيْدًا» لِكُونِهِ أَكْرَمَكَ مَثَلًا؛ كَانَ قُلْتُ: «زَيْدٌ عَالِمٌ»، فَأَنْتَ حَامِدٌ، وَ«زَيْدٌ» مَحْمُودٌ، وَ«ثُبُوتُ الْعِلْمِ» مَحْمُودٌ بِهِ، وَ«الْإِكْرَامُ» مَحْمُودٌ عَلَيْهِ، وَقَوْلُكَ: «زَيْدٌ عَالِمٌ» صِغَةُ. - ثُمَّ إِنَّ الْمَحْمُودَ بِهِ وَالْمَحْمُودَ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْمِثَالِ اخْتَلَفَا ذَاتًا وَاعْتِبَارًا^(١)، وَقَدْ يَتَحَدَّانِ ذَاتًا وَيَخْتَلِفَانِ اعْتِبَارًا؛ كَأَن يَكُونَ كُلُّ مِنْهُمَا: «الْكِرَامَ»، لَكِنْ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مَذْلُولُ الصَّيْغَةِ يُقَالُ لَهُ: «مَحْمُودٌ بِهِ»، وَمِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ بَاعِثًا عَلَى الْحَمْدِ يُقَالُ لَهُ: «مَحْمُودٌ عَلَيْهِ».

الأنبائي

ويمكن توجيهه: بأن حمد القديم للقديم وَجَدَ فِيهِ الْحَامِدُ وَالْمَحْمُودُ؛ إِلَّا أَنَّهُمَا مُخْتَلِفَانِ اعْتِبَارًا لَا ذَاتًا، وَإِن لَمْ يَذْكُرُوا ذَلِكَ إِلَّا فِي الْمَحْمُودِ بِهِ وَالْمَحْمُودِ عَلَيْهِ، وَالْمَحْمُودُ بِهِ هُوَ: «مَذْلُولُ الْكَلَامِ الْقَدِيمِ الدَّالُّ عَلَى الْكَمَالَاتِ»، وَالْمَحْمُودُ عَلَيْهِ بِمَعْنَى: «الْحِكْمَةُ» لَا الْبَاعِثُ، وَالصَّيْغَةُ هِيَ: «نَفْسُ الْكَلَامِ الْقَدِيمِ»، فَالمرادُ بِـ «الصَّيْغَةِ» فِي كَلَامِهِم: الْأَمْرُ الدَّالُّ عَلَى التَّعْظِيمِ، فَتَشْمَلُ: الْكَلَامَ الْقَدِيمَ، وَتَشْمَلُ أَيْضًا: عَمَلَ الْأَرْكَانِ وَالْجَنَانِ؛ إِذْ هَذِهِ الْأَرْكَانُ لَيْسَتْ خَاصَّةً بِالْحَمْدِ اللَّغْوِيِّ، بَلْ تَجْرِي فِي الْعَرَفِيِّ عَلَى مَا هُوَ الظَّاهِرُ.

نعم؛ إِنْ خُصَّتْ هَذِهِ الْأَرْكَانُ بِالْحَمْدِ اللَّغْوِيِّ الْحَادِثِ لَمْ يَحْتَاجْ لِهَذَا التَّكْلُفِ، وَانْدَفَعَ الْإِشْكَالُ.

الأجهوري

وسواها هُوَ: اجْتِمَاعُ الْحَمْدِ اللَّغْوِيِّ مَعَ الْحَمْدِ الْعَرَفِيِّ وَالشُّكْرِ اللَّغْوِيِّ، وَالْمَعْنَى: أَنَّ النِّسْبَةَ فِي سَوَى الْاجْتِمَاعَاتِ الْأَرْبَعَةِ - وَهُوَ الْاجْتِمَاعَانِ الْمُتَقَدِّمَ بَيْنَهُمَا - هِيَ: «الْعُمُومُ وَالْخُصُوصُ الْوُجْهِيَّ».

= ويمكن توجيهه: بأن حمد القديم للقديم وَجَدَ فِيهِ الْحَامِدُ وَالْمَحْمُودُ؛ إِلَّا أَنَّهُمَا مُخْتَلِفَانِ اعْتِبَارًا لَا ذَاتًا، وَإِن لَمْ يَذْكُرُوا ذَلِكَ إِلَّا فِي الْمَحْمُودِ بِهِ وَالْمَحْمُودِ عَلَيْهِ، وَالْمَحْمُودُ بِهِ هُوَ: «مَذْلُولُ الْكَلَامِ الْقَدِيمِ الدَّالُّ عَلَى الْكَمَالَاتِ»، وَالْمَحْمُودُ عَلَيْهِ بِمَعْنَى: «الْحِكْمَةُ» لَا الْبَاعِثُ، وَالصَّيْغَةُ هِيَ: «نَفْسُ الْكَلَامِ الْقَدِيمِ»، فَالمرادُ بِـ «الصَّيْغَةِ» فِي كَلَامِهِم: الْأَمْرُ الدَّالُّ عَلَى التَّعْظِيمِ، فَتَشْمَلُ: الْكَلَامَ الْقَدِيمَ، وَتَشْمَلُ أَيْضًا: عَمَلَ الْأَرْكَانِ وَالْجَنَانِ؛ إِذْ هَذِهِ الْأَرْكَانُ لَيْسَتْ خَاصَّةً بِالْحَمْدِ اللَّغْوِيِّ، بَلْ تَجْرِي فِي الْعَرَفِيِّ عَلَى مَا هُوَ الظَّاهِرُ.

نعم؛ إِنْ خُصَّتْ هَذِهِ الْأَرْكَانُ بِالْحَمْدِ اللَّغْوِيِّ الْحَادِثِ لَمْ يَحْتَاجْ لِهَذَا التَّكْلُفِ، وَانْدَفَعَ الْإِشْكَالُ. اهـ منه.

(١) الشرحي: قوله: (وَاعْتِبَارًا) أَي: بِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ مَذْلُولُ الصَّيْغَةِ، وَكَوْنِهِ حَامِلًا عَلَى الْحَمْدِ.



وَمِمَّا يَنْبَغِي التَّنَبُّهُ لَهُ - كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ - : أَنَّ الْحَمْدَ الْقَدِيمَ هُوَ الْكَلَامُ الْقَدِيمُ^(١)
بِاعْتِبَارِ دَلَالَتِهِ عَلَى الْكَمَالَاتِ ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ الْقَدِيمَ وَإِنْ كَانَ وَاحِداً بِالدَّاتِ ، لَكِنْ يَتَنَوَّعُ
بِالِاعْتِبَارِ^(٢) إِلَى أَنْوَاعٍ كَثِيرَةٍ ، كَمَا هُوَ مَشْهُورٌ .

[الْكَلَامُ عَلَى التَّضْلِيلَةِ وَالتَّسْلِيمِ]

قَوْلُهُ : (وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ... إلخ) إِنَّمَا أَتَى بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ ﷺ^(٣) لِخَبَرٍ : «مَنْ صَلَّى
عَلَيَّ فِي كِتَابٍ»^(٤) لَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تَسْتَغْفِرُ لَهُ مَا دَامَ اسْمِي فِي ذَلِكَ الْكِتَابِ [أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ
فِي «الْمَعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (١٨٧٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] .

الْأَذْيَابِي

قَوْلُهُ : (أَنَّ الْحَمْدَ الْقَدِيمَ هُوَ الْكَلَامُ الْقَدِيمُ) هَذَا الْحَمْدُ الْقَدِيمُ لَمْ يَشْمَلْهُ أَحَدُ التَّعْرِيفَيْنِ
السَّابِقَيْنِ ، فَلَعَلَّهُمَا تَعْرِيفَانِ لِمَخْصُوصِ الْحَمْدِ الْحَادِثِ .

قَوْلُهُ : (إِنَّمَا أَتَى بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ) أَي : نَطْقاً وَكِتَابَةً ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْبَسْمَلَةِ .

قَوْلُهُ : (لِخَبَرٍ : «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ فِي كِتَابٍ») أَي : كَتَبَ الصَّلَاةُ عَلَيَّ كَمَا هُوَ الْأَظْهَرُ ، أَوْ قَرَأَ الصَّلَاةُ عَلَيَّ
كَاتِباً لَهَا وَهُوَ أَرْجَى ؛ كَمَا نَقَلَهُ الْحَطَّابُ [انظر : «مَوَاهِبُ الْجَلِيلِ فِي شَرْحِ مُخْتَصَرِ خَلِيلٍ» لِلْحَطَّابِ الرَّعْنِيِّ (١٧/١)] .

(١) الشُّرَشِيمِيُّ : قَوْلُهُ : (أَنَّ الْحَمْدَ الْقَدِيمَ هُوَ الْكَلَامُ الْقَدِيمُ) هَذَا الْحَمْدُ الْقَدِيمُ لَمْ يَشْمَلْهُ أَحَدُ التَّعْرِيفَيْنِ السَّابِقَيْنِ ،
فَلَعَلَّهُمَا تَعْرِيفَانِ لِمَخْصُوصِ الْحَمْدِ الْحَادِثِ . اهـ منه .

لَكِنْ رُبَّمَا يُقَالُ : إِنَّهُ دَاخِلٌ فِي اللَّغْوِيِّ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقَيَّدْ بِاللَّسَانِ ؛ إِلَّا أَنْ يَنْظُرَ إِلَى أَنَّ الشَّأْنَ هُوَ الذِّكْرُ ، وَهُوَ لَا يَكُونُ
إِلَّا بِاللَّسَانِ .

(٢) الصَّفْتِيُّ : قَوْلُهُ : (لَكِنْ يَتَنَوَّعُ بِالِاعْتِبَارِ... إلخ) فَبِاعْتِبَارِ دَلَالَتِهِ عَلَى طَلْبِ فِعْلِ الشَّيْءِ يَسْمَى : «أَمْرًا» كَذَلِكَ دَلَالَتُهُ
عَلَى طَلْبِ فِعْلِ الصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كُشِفَ عَنَّا الْحِجَابُ يَتَبَيَّنُ مِنْ الصِّفَةِ الْقَدِيمَةِ طَلْبُ الْفِعْلِ .

وَبِاعْتِبَارِ دَلَالَتِهِ عَلَى طَلْبِ تَرْكِ الشَّيْءِ يَسْمَى : «نَهْيًا» كَذَلِكَ دَلَالَتُهُ عَلَى طَلْبِ تَرْكِ الزُّنَا ، بَعِيثٌ لَوْ كُشِفَ الْحِجَابُ
يَتَبَيَّنُ مِنْ الصِّفَةِ الْقَدِيمَةِ طَلْبُ التَّرْكِ ، ... وَهَكَذَا . اهـ مَوْلَفُ اللَّهِ .

(٣) الشُّرَشِيمِيُّ : قَوْلُهُ : (إِنَّمَا أَتَى بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ) أَي : نَطْقاً وَكِتَابَةً ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْبَسْمَلَةِ . اهـ منه .

لَكِنْ لَمْ يَأْتِ إِلَّا بِدَلِيلِ الْكِتَابَةِ عَلَى ظَاهَرِ الْحَدِيثِ ؛ إِلَّا أَنْ يَنْظُرَ لِلْغَالِبِ فِي مَنْ كَتَبَ شَيْئاً تَلَفُّظاً بِهِ ، فَيَكُونُ الدَّلِيلُ
مُطَابِقاً لِلْمَدْعَى صَرِيحاً وَلِزَوْماً أَغْلِيًا .

(٤) الشُّرَشِيمِيُّ : قَوْلُهُ : (لِخَبَرٍ : «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ فِي كِتَابٍ») أَي : كَتَبَ الصَّلَاةُ عَلَيَّ كَمَا هُوَ الْأَظْهَرُ ، أَوْ قَرَأَ الصَّلَاةُ
عَلَيَّ كَاتِباً لَهَا وَهُوَ أَرْجَى ؛ كَمَا نَقَلَهُ الْحَطَّابُ [انظر : «مَوَاهِبُ الْجَلِيلِ فِي شَرْحِ مُخْتَصَرِ خَلِيلٍ» لِلْحَطَّابِ الرَّعْنِيِّ
(١٧/١)] .



وَأِنَّمَا أَتَى مَعَهَا بِـ«السَّلَامِ»؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]، فَإِنَّ الظَّاهِرَ مِنْهُ طَلَبُ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا، وَلِذَلِكَ كُرِّهَ^(١) إِفْرَادُ الصَّلَاةِ عَنِ السَّلَامِ وَعَكْسُهُ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ^(٢)، وَأَمَّا عِنْدَ الْمُتَقَدِّمِينَ^(٣) فَهُوَ خِلَافُ الْأَوَّلَى فَقَطْ^(٤)، كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ الْجَوْزِيِّ^(٥) [والصواب - والله تعالى أعلم - : «ابن الجزري»] حَيْثُ قَالَ: إِنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ هُوَ الْأَوَّلَى، وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى أَحَدِهِمَا جَازَ مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ، فَقَدْ جَرَى الْأَنْبَابُ

لَكِنَّ الْمُرْجَحَ: أَنَّ حَصُولَ الثَّوَابِ الْمَذْكُورِ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ التَّلَفُّظُ بِاللِّسَانِ حَالِ الْكِتَابَةِ، وَإِنْ كَانَ مُسْتَحْبًّا، وَإِذَا جَرَيْنَا عَلَى الْأَظْهَرِ كَانَ هَذَا الدَّلِيلُ قَاصِرًا عَلَى الْإِتْيَانِ بِالصَّلَاةِ فِي الْكِتَابَةِ، وَأَمَّا الدَّلِيلُ عَلَى الْإِتْيَانِ بِهَا لَفْظًا فَهُوَ الْآيَةُ الْمَذْكُورَةُ بَعْدُ، وَإِنْ لَمْ يَسْقُهَا دَلِيلًا عَلَى ذَلِكَ. وَمِنَ الْأَدَلَّةِ أَيْضًا: قَوْلُهُ ﷺ: «صَلُّوا عَلَيَّ وَسَلِّمُوا» [أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِ» (٣٦١٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]، وَقَوْلُهُ ﷺ: «كُلُّ خُطْبَةٍ لَا يُصَلَّى عَلَيَّ فِيهَا، فَهِيَ شَوْهَاءٌ» [لَمْ أَجِدْ بِهَذَا اللَّفْظَ] أَيْ: قَبِيحَةٌ الْمَنْظَرِ.

قَوْلُهُ: (وَلِذَلِكَ كُرِّهَ... إلخ) لَا يَدُلُّ عَلَى الْكَرَاهَةِ، كَمَا لَا يَخْفَى.

= لَكِنَّ الْمُرْجَحَ: أَنَّ حَصُولَ الثَّوَابِ الْمَذْكُورِ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ التَّلَفُّظُ بِاللِّسَانِ حَالِ الْكِتَابَةِ، وَإِنْ كَانَ مُسْتَحْبًّا، وَإِذَا جَرَيْنَا عَلَى الْأَظْهَرِ كَانَ هَذَا الدَّلِيلُ قَاصِرًا عَلَى الْإِتْيَانِ بِالصَّلَاةِ فِي الْكِتَابَةِ، وَأَمَّا الدَّلِيلُ عَلَى الْإِتْيَانِ بِهَا لَفْظًا أَيْضًا فَهُوَ الْآيَةُ الْمَذْكُورَةُ بَعْدُ، وَإِنْ لَمْ يَسْقُهَا دَلِيلًا عَلَى ذَلِكَ.

وَمِنَ الْأَدَلَّةِ أَيْضًا: قَوْلُهُ ﷺ: «صَلُّوا عَلَيَّ وَسَلِّمُوا» [أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِ» (٣٦١٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]. وَقَوْلُهُ: «كَمَا هُوَ الْأَظْهَرُ» أَيْ: لِقَرِينَةِ قَوْلِهِ: «فِي كِتَابٍ»، وَقَوْلُهُ: «كَانَ هَذَا الدَّلِيلُ قَاصِرًا» قَدْ عَلِمْتَ جَوَابَهُ مِمَّا سَبَقَ مِنْ دُخُولِهِ لَزُومًا أَغْلِيًا. أَهْمَنَهُ مَعَ حَذْفِ وَزِيَادَةِ.

(١) الشُّرَشِيُّمِيُّ: قَوْلُهُ: (وَلِذَلِكَ كُرِّهَ... إلخ) لَا يَدُلُّ عَلَى الْكَرَاهَةِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ ظَاهِرُ الْآيَةِ طَلَبُ الْجَمْعِ، وَلَا تَدُلُّ عَلَى الْكَرَاهَةِ؛ لِأَنَّ الْكَرَاهَةَ لَا يَدُلُّ لَهَا مِنْ نَهْيٍ صَرِيحٍ، أَوْ امْرٍ أَكِيدٍ. [أَهْمَنَهُ مَعَ زِيَادَةِ.]

(٢) الشُّرَشِيُّمِيُّ: قَوْلُهُ: (عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ) أَيْ: أَكْثَرُهُمْ.

(٣) الشُّرَشِيُّمِيُّ: قَوْلُهُ: (وَأَمَّا عِنْدَ الْمُتَقَدِّمِينَ) أَيْ: كُلُّهُمْ.

(٤) الشُّرَشِيُّمِيُّ: قَوْلُهُ: (فَهُوَ خِلَافُ الْأَوَّلَى فَقَطْ) أَيْ: مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ؛ لِأَنَّ الْمَكْرُوهَ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ خِلَافُ الْأَوَّلَى أَيْضًا. أَهْمَنَهُ.

(٥) الشُّرَشِيُّمِيُّ: قَوْلُهُ: (كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ الْجَوْزِيِّ) أَيْ: بِكَوْنِهِ خِلَافُ الْأَوَّلَى، وَالظَّاهِرُ: أَنَّ ابْنَ الْجَوْزِيِّ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ.



عَلَى ذَلِكَ جَمَاعَةٌ^(١) مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ^(٢) مِنْهُمْ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي أَوَّلِ «صَحِيحِهِ»،
وَالْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ الشَّاطِئِيُّ [فِي قَصِيدَتِهِ اللَّامِيَّةِ وَالرَّائِيَّةِ]. اهـ [انظر: «مفتاح الحصن الحصين»
لابن الجزري (مخطوط لوحة ٣٨)، وما بين المعقوفين مستدرك منه].

وَأَعْلَمُ أَنَّ لِلصَّلَاةِ ثَلَاثَةَ مَعَانٍ:

الْأَوَّلُ: مَعْنَى لُغَوِيٌّ فَقَطْ، وَهُوَ: «الدَّعَاءُ مُطْلَقًا»، وَقِيلَ: «بِخَيْرٍ».

وَالثَّانِي: مَعْنَى شَرْعِيٌّ فَقَطْ، وَهُوَ: «أَقْوَالٌ وَأَفْعَالٌ مُفْتَتِحَةٌ بِالتَّكْبِيرِ، مُحْتَمَّةٌ بِالتَّسْلِيمِ،
بِشَرَائِطٍ مَخْصُوصَةٍ^(٣)».

وَالثَّالِثُ: لُغَوِيٌّ وَشَرْعِيٌّ، وَهُوَ:

— عِنْدَ الْجُمْهُورِ^(٤): بِالنِّسْبَةِ لِلَّهِ تَعَالَى: «الرَّحْمَةُ».

الاذنبابي

قوله: (بِشَرَائِطٍ مَخْصُوصَةٍ) هذا زائدٌ على الماهية.

قوله: (وَهُوَ عِنْدَ الْجُمْهُورِ) سيأتي مقابله وهو مذهب ابن هشام.

(١) الشرشيبي: قوله: (فَقَدْ جَرَى عَلَى ذَلِكَ جَمَاعَةٌ) أي: ارتكب الأفراد في تأليفه، وهو علّة لقوله: «جَزَا مِنْ غَيْرِ
كَرَامَةٍ» فهو استدلالٌ عن ابن الجوزي على ما ادّعاء.

(٢) الشرشيبي: قوله: (مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ) كلٌّ منهما مِنَ المتقدمين.

والسلف هو: القرن الأول ك: الصحابة، والخلف هو: القرن الثاني ومن بعده ك: التابعين، وتابع التابعين.
والمتقدمون منهم: من قبل الأربع مئة، والمتأخرون: من بعد الأربع مئة.

ويحتمل أن المراد بـ «الْخَلَفِ»: المتأخرون؛ أي: جماعة مِنَ المتأخرين قالوا بخلاف الأولى، كما قال بذلك
كلُّ المتقدمين.

(٣) الشرشيبي: قوله: (بِشَرَائِطٍ مَخْصُوصَةٍ) هذا زائدٌ على الماهية. اهـ منه.

(٤) الشرشيبي: قوله: (وَهُوَ عِنْدَ الْجُمْهُورِ) سيأتي مقابله وهو مذهب ابن هشام.

فإن قلت: إذا كان الجمهور وابن هشام ليسا مِنَ اللُّغَوِيِّينَ وَالشَّرْعِيِّينَ، فكيف يتأتى اختلافُهُمْ فِي مَعْنَى
«الصَّلَاةِ»، مع أَنَّ اللُّغَوِيِّينَ وَالشَّرْعِيِّينَ إِذَا قَالُوا بِالْأَوَّلِ لَمْ يَتَأْتُ الْقَوْلَ بِالثَّانِي، وَإِذَا قَالُوا بِالثَّانِي لَمْ يَتَأْتُ
الْأَوَّلَ؟

ويمكن أن يجاب: بأنَّ غاية ما قاله اللُّغَوِيُّونَ وَالشَّرْعِيُّونَ فِي «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» مثلاً: أَنَّ المراد منه الرَّحْمَةُ،
فقال الجمهور: إِنَّ هذا مَعْنَى مَوْضُوعٌ لَهُ؛ لِأَنَّهُ الْمَتَبَادِرُ، وَقَالَ ابْنُ هِشَامٍ: إِنَّ تَفْسِيرَ «الصَّلَاةِ» بِـ: «الرَّحْمَةِ»
تَفْسِيرٌ بِالْوَاسِطَةِ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ — الَّذِي هُوَ: الْعَطْفُ — مُتَحَقِّقٌ فِي الرَّحْمَةِ الَّتِي هِيَ فَرْدٌ مِنْ أَفْرَادِهِ، تَأْمَلْ.



وَبِالنِّسْبَةِ لِلْمَلَائِكَةِ: «الِاسْتِغْفَارُ»^(١)، وَبِالنِّسْبَةِ لغيرِهِمْ - وَلَوْ حَجَرًا أَوْ شَجَرًا أَوْ مَدْرًا -: «التَّضَرُّعُ»^(٢) وَالدُّعَاءُ؛ لِثُبُوتِ صَلَاتِهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ كَمَا رَوَاهُ الْحَلَبِيُّ فِي «السَّيْرَةِ» [١/١٠٢١]، وَإِنْ اشتهر أَنَّهَا سَلَّمَتْ عَلَيْهِ فَقَطْ.

الأنبابي

قوله: (الِاسْتِغْفَارُ) أي: طلب المغفرة.

ولا يقال: إنها تستدعي سبقَ ذنبٍ، وهو معصومٌ.

لأننا نقول: إنَّ ذلك من باب: «حَسَنَاتُ الْأَبْرَارِ سَيِّئَاتُ الْمُقَرَّبِينَ»، كما هو مشهورٌ.

قوله: (التَّضَرُّعُ) هو: «السُّؤَالُ بِخُشُوعٍ وَذِلَّةٍ»، فعطفُ «الدُّعَاءِ» عليه عطفُ عامٍّ على خاصٍّ.

الأجهوري

قوله: (وَبِالنِّسْبَةِ لِلْمَلَائِكَةِ: «الِاسْتِغْفَارُ»...) إلخ ما ذكره هنا من: أَنَّ الدُّعَاءَ معنًى شرعيٌّ ولغويٌّ، يخالف ما ذكره أوَّلُ القولة من: أَنَّ الدُّعَاءَ معنًى لغويٌّ فقط.

وفي «حاشية البجيرمي على المنهج» في الكلام على الخطبة [انظر: «التجريد لنفع العبد» للبجيرمي (١/١١)]:
إِنَّ الَّذِي يَقَالُ لَهُ لَغَوِيٌّ وَشَرْعِيٌّ هُوَ الرَّحْمَةُ؛ مَعْرِضًا إِلَى «دَقَائِقِ الْمَنَاجِ»، وَفِي أَوَّلِ كِتَابِ الصَّلَاةِ مِثْلَ ذَلِكَ مَنْقُولًا عَنِ الْبَغَوِيِّ، فَتَرَاهُ اقْتَصَرَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ عَلَى الرَّحْمَةِ، فَكَانَ الْأَوَّلَى لِلْمَحْشِيِّ أَنْ يَقُولَ: «وَمَعْنَى شَرْعِيٌّ وَلَغَوِيٌّ، وَهُوَ الرَّحْمَةُ»، وَلَا يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ.

(١) الشوشيمي: قوله: (الِاسْتِغْفَارُ) أي: طلب المغفرة.

ولا يقال: إنها تستدعي سبقَ ذنبٍ، وهو معصومٌ.

لأننا نقول: إنَّ ذلك من باب «حَسَنَاتُ الْأَبْرَارِ سَيِّئَاتُ الْمُقَرَّبِينَ». اهـ منه.

(٢) الشوشيمي: قوله: (التَّضَرُّعُ) هو: «السُّؤَالُ بِخُشُوعٍ وَذِلَّةٍ»، فعطفُ «الدُّعَاءِ» عليه عطفُ عامٍّ على خاصٍّ.

وليه: أَنَّ جَعَلَ «الدُّعَاءَ» معنًى مشتركاً يُبَاقِي قَوْلَهُ فِيمَا تَقَدَّمَ: «معنًى لغويٌّ فقط، وهو الدُّعَاءُ».

والجواب: بِأَنَّ الْمَشْتَرَكَ إِنَّمَا هُوَ الدُّعَاءُ بِالنِّسْبَةِ لغيرِ اللَّهِ تَعَالَى، بِخِلَافِ الْخَاصِّ بِأَهْلِ اللُّغَةِ، فَإِنَّهُ الدُّعَاءُ؛ سِوَاكَ كَانَ بِالنِّسْبَةِ لِلَّهِ تَعَالَى أَوْ لغيرِهِ؛ مُرَدُّوهُ بِأَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ الدُّعَاءُ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى؛ إِذْ لَيْسَ هُنَاكَ أَعْلَى مِنْهُ حَتَّى يَطْلُبَ مِنْهُ، فَالْمَعْنَى اللَّغَوِيُّ فَقَطْ إِنَّمَا هُوَ بِالنِّسْبَةِ لغيرِ اللَّهِ تَعَالَى، كَمَا أَنَّ الشَّرْعِيَّ فَقَطْ كَذَلِكَ.

وفي «دقائق المنهاج» [ص: ٢٥]: إِنَّ الْمَعْنَى الْمَشْتَرَكُ هُوَ الرَّحْمَةُ فَقَطْ، وَعَلَى هَذَا لَا إِشْكَالَ.

وقال بعضهم: لَيْسَ لِلصَّلَاةِ إِلَّا مَعْنِيَانِ فَقَطْ: الدُّعَاءُ، وَالْأَقْرَابُ وَالْأَفْعَالُ الْمَخْصُوصَةُ؛ الْأَوَّلُ: لَغَوِيٌّ، وَالثَّانِي: شَرْعِيٌّ، وَأَمَّا إِطْلَاقُهَا عَلَى الرَّحْمَةِ بِالنِّسْبَةِ لِلَّهِ تَعَالَى فَهُوَ مُجَازٌ؛ لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ اسْتَحَالَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى بِاعْتِبَارِ مَبْدَئِهِ، جَازَ إِطْلَاقُهُ عَلَيْهِ تَعَالَى بِاعْتِبَارِ غَايَتِهِ. اهـ منه.



وَأِنْ شِئْتَ قُلْتَ - وَهُوَ الْأَخْصَرُ^(١) - : «بِالنِّسْبَةِ لِلَّهِ تَعَالَى : الرَّحْمَةُ، وَبِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِهِ مِنْ مَلَائِكَةٍ وَغَيْرِهِمْ : الدُّعَاءُ»، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ شَامِلًا لِلِاسْتِغْفَارِ وَغَيْرِهِ.

- وَاخْتَارَ ابْنُ هِشَامٍ فِي «مُعْنِيهِ» [ص: ٧٩١] أَنَّهُ : «الْعَطْفُ - بِفَتْحِ الْعَيْنِ - وَهُوَ : بِالنِّسْبَةِ لِلَّهِ تَعَالَى : الرَّحْمَةُ... إلخ».

وَيَتَرْتَّبُ عَلَى هَذَا الْخِلَافِ :

- أَنَّهَا مِنْ قَبِيلِ الْمُشْتَرَكِ اللَّفْظِيِّ عَلَى الْأَوَّلِ، وَضَابِطُهُ : «أَنْ يَتَّحِدَ اللَّفْظُ وَتَعَدَّدَ الْمَعْنَى»^(٢)؛ كَمَا فِي لَفْظِ «عَيْنٍ»، فَإِنَّهُ وَاحِدٌ وَمَعْنَاهُ مُتَعَدَّدٌ؛ لِأَنَّهُ وَضِعَ لِلْبَاصِرَةِ بِوَضْعٍ، وَلِلْجَارِيَةِ بِوَضْعٍ، وَلِلذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ بِوَضْعٍ^(٣)، ... إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

الأنسابي

وفيه : أَنْ جَعَلَ «الدُّعَاءُ» مَعْنَى مُشْتَرَكًا يُتَافَى قَوْلُهُ فِيمَا تَقَدَّمَ : «مَعْنَى لُغَوِيٌّ فَقَطْ، وَهُوَ الدُّعَاءُ».

وَالْجَوَابُ : بِأَنَّ الْمُشْتَرَكِ إِنَّمَا هُوَ الدُّعَاءُ بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، بِخِلَافِ الْخَاصِّ بِأَهْلِ اللُّغَةِ، فَإِنَّهُ الدُّعَاءُ؛ سِوَاءَ كَانَ بِالنِّسْبَةِ لِلَّهِ تَعَالَى أَوْ لِغَيْرِهِ؛ مُرَدُّدٌ بِأَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ الدُّعَاءُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى؛ إِذْ لَيْسَ هُنَاكَ أَعْلَى مِنْهُ حَتَّى يَطْلُبَ مِنْهُ، فَالْمَعْنَى اللَّغَوِيٌّ فَقَطْ إِنَّمَا هُوَ بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، كَمَا أَنَّ الشَّرْعِيَّ فَقَطْ كَذَلِكَ.

وَفِي «دَقَائِقِ الْمَنْهَاجِ» [ص: ٢٥] : إِنَّ الْمَعْنَى الْمُشْتَرَكِ هُوَ الرَّحْمَةُ فَقَطْ، وَعَلَى هَذَا لَا إِشْكَالَ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَيْسَ لِلصَّلَاةِ إِلَّا مَعْنَانِ فَقَطْ : الدُّعَاءُ، وَالْأَقْوَالُ وَالْأَفْعَالُ الْمَخْصُوصَةُ؛ الْأَوَّلُ : لُغَوِيٌّ، وَالثَّانِي : شَرْعِيٌّ، وَأَمَّا إِطْلَاقُهَا عَلَى الرَّحْمَةِ بِالنِّسْبَةِ لِلَّهِ تَعَالَى فَهُوَ مُجَازٌ؛ لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ اسْتِحَالَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى بِاعْتِبَارِ مَبْدَئِهِ، جَازَ إِطْلَاقُهُ عَلَيْهِ تَعَالَى بِاعْتِبَارِ غَايَتِهِ.

قَوْلُهُ : (وَهُوَ الْأَخْصَرُ) أَي : وَالْأَوَّلَى أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا يُتَوَهَّمُ مِنَ التَّعْبِيرِ فِي جَانِبِ الْمَلَائِكَةِ بِـ «الِاسْتِغْفَارِ» وَفِي جَانِبِ غَيْرِهِمْ بِـ «الدُّعَاءِ» : أَنَّ دُعَاءَ الْمَلَائِكَةِ بِصِغَةِ الْمَغْفِرَةِ فَقَطْ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ. [أه منه.]

قَوْلُهُ : (وَلِلذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ بِوَضْعٍ) ظَاهِرُهُ : أَنَّهُ مَوْضُوعٌ لِهَمَا بِوَضْعٍ وَاحِدٍ، فَلْيُحَرَّرْ.

(١) الشُّرَشِيمِيُّ : قَوْلُهُ : (وَهُوَ الْأَخْصَرُ) أَي : وَالْأَوَّلَى أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا يُتَوَهَّمُ مِنَ التَّعْبِيرِ فِي جَانِبِ الْمَلَائِكَةِ بِـ «الِاسْتِغْفَارِ» وَفِي جَانِبِ غَيْرِهِمْ بِـ «الدُّعَاءِ» : أَنَّ دُعَاءَ الْمَلَائِكَةِ بِصِغَةِ الْمَغْفِرَةِ فَقَطْ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ. [أه منه.]

(٢) الْجَهَنِّيُّ : قَوْلُهُ : (وَضَابِطُهُ : أَنْ يَتَّحِدَ اللَّفْظُ... إلخ) الْمَشْهُورُ فِي تَعْرِيفِ الْمُشْتَرَكِ اللَّفْظِيِّ هُوَ : «مَا تَعَدَّدَ وَضْعُهُ وَمَعْنَاهُ»؛ كَ : لَفْظِ «عَيْنٍ»، فَإِنَّهُ لِلْبَاصِرَةِ بِوَضْعٍ، وَلِلْجَارِيَةِ بِوَضْعٍ، ... إِلَى آخَرِ مَا قَالَ، وَالْمَالُ وَاحِدٌ.

(٣) الشُّرَشِيمِيُّ : قَوْلُهُ : (وَلِلذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ بِوَضْعٍ) ظَاهِرُهُ : أَنَّهُ مَوْضُوعٌ لِهَمَا بِوَضْعٍ وَاحِدٍ، بِأَنَّ كَانَ وَضْعٌ لِمَطْلُوقِ النَّقْدِ، فَلْيُحَرَّرْ. أه منه مع بعض زيادة.



- وَأَنَّهَا مِنْ قَبِيلِ الْمُشْتَرَكِ الْمَعْنَوِيِّ عَلَى الثَّانِي، وَصَابِطُهُ: «أَنْ يَتَّحِدَ كُلُّ مِنَ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى»^(١)، لَكِنْ يَكُونُ لِذَلِكَ الْمَعْنَى أَفْرَادُ مُشْتَرَكَةٍ فِيهِ؛ كَمَا فِي لَفْظِ «أَسَدٍ»، فَإِنَّهُ وَاحِدٌ وَمَعْنَاهُ وَاحِدٌ، وَلَكِنْ لِمَعْنَاهُ أَفْرَادُ مُشْتَرَكَةٍ فِيهِ.

وَالْتَحْقِيقُ الثَّانِي^(٢)، خِلَافًا لِمَنْ اخْتَارَ الْأَوَّلَ.

وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ ﷺ يَنْتَفِعُ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ كَثِيرُهُ مِنْ بَاقِي الْأَنْبِيَاءِ^(٣).

وَقِيلَ: الْمَنْفَعَةُ عَائِدَةٌ عَلَى الْمُصَلِّي^(٤) لَيْسَ إِلَّا؛

الأنبأبي

قوله: (كَثِيرُهُ مِنْ بَاقِي الْأَنْبِيَاءِ) أَي: فَإِنَّ الصَّحِيحَ: أَنَّهُمْ يَنْتَفِعُونَ بِصَلَاتِنَا عَلَيْهِمْ، فَالْخِلَافُ جَارٍ فِيهِمْ أَيْضًا، كَمَا تُصَرِّحُ بِهِ عِبَارَةُ «الشَّرْقَاوِيِّ عَلَى الْهَدْيِ» [(ص: ٨)]، خِلَافًا لِمَا يُؤْهِمُهُ ظَاهِرُ الْمَحْشِيِّ.

وَالظَّاهِرُ: أَنَّ هَذَا الْخِلَافَ إِنَّمَا هُوَ بَعْدَ الْوَفَاةِ، أَمَّا قَبْلُهَا فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَنْتَفِعُ قَوْلًا وَاحِدًا؛ أَخَذًا مِنْ التَّعْلِيلِ.

(١) الشُّرَشِيمِي: قوله: (أَنْ يَتَّحِدَ كُلُّ مِنَ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى) والوضع أيضاً.

(٢) الْهَفْطِيُّ: قوله: (وَالْتَحْقِيقُ الثَّانِي) لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمَ تَعَدُّدِ الْوَضْعِ.

(٣) الشُّرَشِيمِي: قوله: (كَثِيرُهُ مِنْ بَاقِي الْأَنْبِيَاءِ) أَي: فَإِنَّ الصَّحِيحَ: أَنَّهُمْ يَنْتَفِعُونَ بِصَلَاتِنَا عَلَيْهِمْ، فَالْخِلَافُ جَارٍ فِيهِمْ أَيْضًا، كَمَا تُصَرِّحُ بِهِ عِبَارَةُ «الشَّرْقَاوِيِّ عَلَى الْهَدْيِ» [(ص: ٨)]، خِلَافًا لِمَا يُؤْهِمُهُ ظَاهِرُ الْمَحْشِيِّ؛ أَي: مِنْ أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي انْتِفَاعِهِمْ.

وَالظَّاهِرُ: أَنَّ هَذَا الْخِلَافَ إِنَّمَا هُوَ بَعْدَ الْوَفَاةِ، أَمَّا قَبْلُهَا فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَنْتَفِعُ قَوْلًا وَاحِدًا؛ أَخَذًا مِنْ التَّعْلِيلِ؛ أَي: فِي قَوْلِهِ: «لِأَنَّهُ ﷺ قَدْ أُفْرِعَتْ عَلَيْهِ الْكَمَالَاتُ». أَمَّا مِنْهُ مَعَ زِيَادَةِ، وَبَعْضُ تَوْضِيحٍ.

(٤) الْهَفْطِيُّ: قوله: (عَائِدَةٌ عَلَى الْمُصَلِّي) وَالْأَحَادِيثُ فِي فَضْلِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ ﷺ جَمَّةٌ لَا تَنْضَبُطُ، وَخَصَائِصُهَا لَا تَنْحَصِرُ:

- فَمِنْ ذَلِكَ: قِضَاءُ الْحَاجَاتِ، وَكُشْفُ الْكُرْبِ الْمُغْضِيَلَاتِ، وَنَزُولُ الرَّحْمَاتِ.

- وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا: مَا جُرِّبَ مِنْ تَأْثِيرِهَا فِي تَنْوِيرِ الْقُلُوبِ حَتَّى قِيلَ: إِنَّهَا تَكْفِي عَنِ الشَّيْخِ فِي الطَّرِيقِ وَتَقُومُ مَقَامَهُ.

- وَاخْتَصَّتْ مِنْ بَيْنِ الْأَذْكَارِ بِأَنَّهَا تُدْعَبُ حَرَارَةُ الطَّبَاعِ بِخِلَافِ غَيْرِهَا فَإِنَّهُ يُنْبِرُهَا. أَمَّا مُؤَلَّفُ [فِي] «حَاشِيَةِ السَّلَامِ».



لِأَنَّهُ ﷺ قَدْ أُرِغَتْ عَلَيْهِ الْكَمَالَاتُ^(١).

وَرُدُّ: بِأَنَّهُ ﷺ لَا يَزَالُ يَتَرَقَّى فِي الْكَمَالَاتِ دَائِمًا وَأَبَدًا؛ إِذْ مَا مِنْ كَمَالٍ إِلَّا وَعِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى أَعْلَى مِنْهُ؛ كَمَا أُشِيرَ لِذَلِكَ^(٢) بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِلْآخِرَةِ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَى﴾ [الصحى: ٤]؛ بِنَاءٍ عَلَى مَا قَالَه أَهْلُ الْحَقِيقَةِ مِنْ أَنَّ الْمَعْنَى: «وَلِلْحَظَّةِ الْمُتَأَخِّرَةِ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ اللَّحْظَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ»، لَكِنْ لَا يَنْبَغِي التَّصْرِيحُ بِذَلِكَ، وَقَدْ أَشَارَ بَعْضُهُمْ لِذَلِكَ^(٣) بِقَوْلِهِ: [من الرجز] وَصَحَّحُوا بِأَنَّهُ يَنْتَفِعُ^(٤) بِإِذِي الصَّلَاةِ شَأْنُهُ مُرْتَفِعٌ

الأنبابي

قوله: (لِأَنَّهُ ﷺ قَدْ أُرِغَتْ عَلَيْهِ الْكَمَالَاتُ) أي: حين خروجه مِنَ الدُّنْيَا، وَأَمَّا قَبْلَ ذَلِكَ فَكَانَ يَتَرَقَّى فِي الْكَمَالَاتِ؛ تَأَمَّلْ.

قوله: (بِأَنَّهُ يَنْتَفِعُ) لعلَّ «الباء» زائدة، أَوْ ضَمَّنَ «صَحَّحُوا» معنى: تَمَسَّكُوا مثلاً.

(١) الشرحي: قوله: (لِأَنَّهُ ﷺ قَدْ أُرِغَتْ عَلَيْهِ الْكَمَالَاتُ) أي: حين خروجه مِنَ الدُّنْيَا، وَأَمَّا قَبْلَ ذَلِكَ فَكَانَ يَتَرَقَّى فِي الْكَمَالَاتِ. اهـ منه.

(٢) الشرحي: قوله: (كَمَا أُشِيرَ لِذَلِكَ) أي إلى قوله: «لَا يَزَالُ يَتَرَقَّى... إلخ» بناءً عَلَى مَا قَالَه أَهْلُ الظَّاهِرِ مِنْ أَنَّ الْآخِرَةَ مَقَابِلَةُ الدُّنْيَا.

(٣) الشرحي: قوله: (وَقَدْ أَشَارَ بَعْضُهُمْ لِذَلِكَ) أي: إِلَى الْمَذْكُورِ مِنْ أَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ يَنْتَفِعُ، وَمِنْ أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي التَّصْرِيحُ بِذَلِكَ.

(٤) الشرحي: قوله: (بِأَنَّهُ يَنْتَفِعُ) لعلَّ «الباء» زائدة، أَوْ ضَمَّنَ «صَحَّحُوا» معنى: تَمَسَّكُوا مثلاً. اهـ منه.

المصنف: قوله: (وَصَحَّحُوا بِأَنَّهُ يَنْتَفِعُ... إلخ) «يَنْتَفِعُ» هُوَ فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ لِلْفَاعِلِ لَا لِلْمَفْعُولِ؛ فَرَاراً مِنْ عَيْبِ السَّنَادِ فِي الشُّعْرِ إِنْ قُرِئَتْ «مُرْتَفِعٌ» بِصِيغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ، فَإِنْ قُرِئَتْ بِصِيغَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ فَلَيْسَ هُنَاكَ عَيْبُ السَّنَادِ.

وعلى كُلِّ حَالٍ فَالْفَاعِلُ أَوْ نَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ جَوَازاً، عَائِذٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ الْمَعْلُومِ مِنَ السِّيَاقِ، عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَقٌّ تَوَكَّلْ بِالْحَبَابِ﴾ [ص: ٣٢] أي: الشَّمْسُ الْمَعْلُومَةُ مِنْ سِيَاقِ الْكَلَامِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «شَأْنُهُ مُرْتَفِعٌ» فَهُوَ وَصْفٌ لِمَحذُوفٍ؛ أَي: نَبِيِّ شَأْنِهِ مُرْتَفِعٌ، فَجُمِلَتْ «شَأْنُهُ مُرْتَفِعٌ» مُحَلُّهَا رَفْعَ صِفَةٍ لِهَذَا الْمَحذُوفِ.

واعلم أَنَّ هَذَا الْمَحذُوفَ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ فَاعِلاً أَوْ نَائِباً؛ إِذِ الْفَاعِلُ أَوْ نَائِبُهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُهُمَا إِلَّا فِي مَسَائِلَ لَيْسَ مَا هُنَا مِنْهَا، وَلَا يَصِحُّ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ «شَأْنُهُ» فَاعِلاً أَوْ نَائِباً؛ إِذِ الْمَعْنَى وَالْكَلَامُ بِدُونِ تَقْدِيرٍ عَلَيْهِ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ، فَقَوْلُهُ: «وَدَا صَحِيحٌ» أَي: وَهَذَا الْقَوْلُ صَحِيحٌ؛ أَي: لَيْسَ ضَعِيفاً، فَمَا اسْتَفِيدَ مِنْهُ مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِهِ: «وَصَحَّحُوا»، فَاحْذَرُهَا غَيْرَ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ، بَلْ هُوَ مُكَرَّرٌ. تَأَمَّلْ.



لَكِنَّهُ لَا يَنْبَغِي التَّضَرُّعُ لَنَا بِذَا الْقَوْلِ وَذَا صَحِيحٌ^(١)
هَذَا مَا يَتَعَلَّقُ بِالصَّلَاةِ، وَأَمَّا «السَّلَامُ»:
- فَمَعْنَاهُ: «الْأَمَانُ».

وَالْمُرَادُ: «تَأْمِينُهُ ﷺ مِمَّا يَخَافُ عَلَى أُمَّتِهِ^(٢)»؛ لِأَنَّهُ ﷺ مَعْصُومٌ، فَكَيْفَ يَخَافُ عَلَى نَفْسِهِ؟

نَعَمْ؛ يَخَافُ عَلَيْهَا خَوْفَ مَهَابَةٍ وَاجْلَالٍ؛ إِذِ الْمَرْءُ كُلَّمَا اشْتَدَّ قُرْبُهُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى اشْتَدَّ خَوْفُهُ مِنْهُ، وَلِذَلِكَ قَالَ ﷺ: «إِنِّي لَأَخَوْفُكُمْ مِنَ اللَّهِ» [أخرجه البخاري (٥٠٦٣) من حديث أنس بن مالك ﷺ بلفظ: «إِنِّي لَأَخَفَاكُمْ ﷻ»].

وَقِيلَ: الْمُرَادُ: «تَأْمِينُهُ ﷺ مِمَّا يَخَافُ عَلَى نَفْسِهِ عِنْدَ اشْتِدَادِ الْكُرْبِ فِي الْمَحْشَرِ»؛ لِأَنَّهُ ﷺ يَنْسَى الْعِصْمَةَ كَسَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.
- وَفَسَّرَهُ بَعْضُهُمْ بِ: «التَّجِيزَةِ».

الاذنبابي

قوله: (وَذَا صَحِيحٌ):

- يحتملُ أَنَّ الإشارةَ راجعةٌ لقوله: «لَكِنَّهُ لَا يَنْبَغِي... إلخ».
- ويحتملُ أَنَّها راجعةٌ لقوله: «بِأَنَّهُ يَنْبَغِي»؛ أفاد به أَنَّهُ صَحِيحٌ عنده أيضاً، كما هو صحيحٌ عندهم.
- ويحتملُ أَنَّها راجعةٌ للتصحيح المفهوم من: «وَصَحَّحُوا».

(١) الشروشيبي: قوله: (وَذَا صَحِيحٌ):

- يحتملُ أَنَّ الإشارةَ راجعةٌ لقوله: «لَكِنَّهُ لَا يَنْبَغِي... إلخ».
- ويحتملُ أَنَّها راجعةٌ لقوله: «بِأَنَّهُ يَنْبَغِي»؛ أفاد به أَنَّهُ صَحِيحٌ عنده أيضاً، كما هو صحيحٌ عندهم.
- ويحتملُ أَنَّها راجعةٌ للتصحيح المفهوم من: «وَصَحَّحُوا». اهـ منه.

لكنَّ الاحتمالَ الأوَّلَ غيرُ ظاهرٍ؛ لِأَنَّهُ يُوْهَمُ أَنَّ فِيهِ خِلَافاً، مع أَنَّ القولَ بخلاف ذلك في غاية البعد.

(٢) الشروشيبي: قوله: (مِمَّا يَخَافُ عَلَى أُمَّتِهِ) أي: اللّهُمَّ لَا تُدِمْ خَوْفَهُ عَلَى أُمَّتِهِ، وَإِلَّا فَالْخَوْفُ وَاقِعٌ. وقوله: (نَعَمْ) يَخَافُ قَلْبُهَا... إلخ) يعني: ولا يصحُّ التَّأْمِينُ مِنْ هَذَا؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ الْمَعْنَى: اللّهُمَّ لَا تَجْعَلْهُ خَائِفاً خَوْفَ مَهَابَةٍ وَاجْلَالٍ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: اللّهُمَّ لَا تَقْرُبْهُ إِلَيْكَ، لكن يظهر من [العلها زائدة] صَحَّةُ التَّأْمِينِ مِنْهُ؛ بِمَعْنَى: اللّهُمَّ لَا تَضُرَّهُ بِذَلِكَ الْخَوْفُ. وقوله: (وَقِيلَ: الْمُرَادُ... إلخ) والمعنى على ذلك: اللّهُمَّ لَا تُدِمْ خَوْفَهُ عَلَى نَفْسِهِ، بَلْ اقْطَعْ خَوْفَهُ.



وَالْمُرَادُ بِهَا فِي حَقِّهِ تَعَالَى مَعَ رَسُولِهِ ﷺ: «أَنَّهُ يُخَاطَبُهُ بِكَلَامِهِ الْقَدِيمِ ذَالًا عَلَى رِفْعَةِ مَقَامِهِ الْعَظِيمِ».

- وَتَوَهَّم بَعْضُهُمْ^(١) أَنَّ الْمُرَادَ بِ«السَّلَامِ» هُنَا: «اسْمُهُ تَعَالَى»؛ قَالَ: «وَالْمَعْنَى: اللَّهُ تَعَالَى رَاضٍ، أَوْ حَفِظَ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ»، وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنَ الْبُعْدِ.

وَبِالْجُمْلَةِ^(٢): لَا تُنْكِرُ ثُبُوتَ السَّلَامِ اسْمًا مِنْ أَسْمَائِهِ تَعَالَى، وَلَكِنْ يَتَعَدُّ حَمْلُهُ عَلَيْهِ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْضِعِ.

وَبَقِيَتْ أَبْحَاثٌ تَتَعَلَّقُ بِالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ لَا تُنَاسِبُ هُنَا.

[الرَّسُولُ وَالنَّبِيُّ]

قَوْلُهُ: (عَلَى رَسُولِ اللَّهِ) مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: «كَائِنَانِ»، وَهُوَ خَبَرٌ عَنْ قَوْلِهِ: «وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ».

وَالْمُرَادُ بِ«رَسُولِ اللَّهِ» هُنَا: خُصُوصُ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ، لَا كُلَّ رَسُولٍ كَمَا حَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ بَعْضُهُمْ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ اللَّفْظَ غَلَبَ اسْتِعْمَالُهُ فِي نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ، حَتَّى صَارَ لَا يُطْلَقُ عَلَى غَيْرِهِ إِلَّا مَقْرُونًا بِذِكْرِهِ، أَوْ قَرِينَةً^(٣).

وَإِنَّمَا قَالَ: «عَلَى رَسُولِ اللَّهِ»، وَلَمْ يَقُلْ: «عَلَى نَبِيِّ اللَّهِ»؛ لِأَنَّ الرِّسَالَةَ أَشْرَفُ مِنَ النُّبُوَّةِ عَلَى الصَّحِيحِ، خِلَافًا لِلْعِزِّ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ فِي قَوْلِهِ بِالْعَكْسِ.

وَكَانَ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ أَنْ يَقُولَ: «عَلَى رَسُولِهِ»؛ لِأَنَّ الْمَقَامَ لِلِإِضْمَارِ،

(١) الشُّرَشِيمِيُّ: قَوْلُهُ: (وَتَوَهَّم بَعْضُهُمْ) أَي: وَقَعَ فِي وَهْمِهِ، مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ مُنَاسِبٍ؛ لِلْمَخَالَفَةِ لِلْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ - لِأَنَّهُ اسْمٌ مُصَدَّرٌ وَهَذَا اسْمٌ - وَالْاِحْتِيَاجُ [مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «لِلْمَخَالَفَةِ»] إِلَى مُتَعَلِّقٍ خَاصٍّ مِنْ مَفْسَّرِ قَرِينَةٍ، وَأَيْضًا الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ خَبَرٌ عَنْهُمَا مَعًا، وَهُوَ بِالنِّسْبَةِ لِلأَوَّلِ مِنْ مَادَّةِ الثُّبُوتِ، فَيَكُونُ فِي الثَّانِي أَيْضًا مِنْهَا، لَكِنَّ الْقَائِلَ بِذَلِكَ جَعَلَ خَبَرَ الأَوَّلِ مَحْذُوفًا مِنْ مَادَّةِ الثُّبُوتِ، أَوْ جَعَلَ الْمَحْذُوفَ خَبَرَ الثَّانِي وَالْمَذْكُورَ خَبَرَ الأَوَّلِ، وَالثَّانِي هُوَ الظَّاهِرُ عَلَى كَلَامِهِ.

(٢) الشُّرَشِيمِيُّ: قَوْلُهُ: (وَبِالْجُمْلَةِ) أَي: وَأَقُولُ كَلَامًا مُتَلَبِّسًا بِالْجُمْلَةِ بَعْدَ التَّفْصِيلِ بِالْاِعْتِرَاضِ، وَقَوْلُهُ: (وَلَكِنْ... إلخ) اسْتِدْرَاكٌ عَلَى قَوْلِهِ: «لَا تُنْكِرُ... إلخ» بِقَطْعِ النَّظَرِ عَمَّا قَبْلَهُ، وَلَا يُقَالُ فِيهِ تَكَرُّرٌ.

(٣) الشُّرَشِيمِيُّ: قَوْلُهُ: (إِلَّا مَقْرُونًا بِذِكْرِهِ) أَي: ك: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ مُوسَى». قَوْلُهُ: (أَوْ قَرِينَةً) ك: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ التَّوْرَةُ».



وَلَعَلَّ نُكْتَةَ الْإِظْهَارِ^(١): زِيَادَةُ تَفْخِيمِ شَأْنِهِ ﷺ بِإِضَافَتِهِ إِلَى اسْمِهِ تَعَالَى الصَّرِيحِ، وَمَا أَشْرَفَهَا مِنْ إِضَافَةٍ.

وَأَعْلَمَ أَنَّ «الرُّسُولَ» لُغَةً: «الْمَبْعُوثُ مِنْ مَكَانٍ إِلَى آخَرٍ».

وَأَضْطَلَّاحًا: «إِنْسَانٌ أُوْحِيَ إِلَيْهِ بِشَرْعٍ يَعْمَلُ بِهِ، وَأُمِرَ بِتَبْلِيغِهِ».

وَأَمَّا النَّبِيُّ فَهُوَ لُغَةً: «الْمُخْبِرُ» - بكسر الباء، أو فتحها - فَهُوَ «فَعِيلٌ» بِمَعْنَى اسْمٍ فَاعِلٍ أَوْ اسْمٍ مَفْعُولٍ^(٢).

وَأَضْطَلَّاحًا: «إِنْسَانٌ أُوْحِيَ إِلَيْهِ بِشَرْعٍ يَعْمَلُ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يُؤْمَرْ بِتَبْلِيغِهِ».

الأنبأبي

قوله: (وَلَعَلَّ نُكْتَةَ الْإِظْهَارِ... إلخ) أو يقال: إِنَّمَا أَظْهَرَ لِأَجْلِ السَّجْعِ.

لا يقال: إِنَّ الْفَاصِلَتَيْنِ فِيهِ مُتَوَافِقَتَانِ لَفْظًا وَمَعْنَى، وَهَذَا مَعِيبٌ كَالْإِطْءَاءِ فِي النَّظْمِ.

لأننا نقول: محلُّ الإِطْءَاءِ ونحوه فيما يُسْتَقَلُّ تَكَرُّرُهُ، وَلَفْظُ الْجَلَالَةِ يَزِيدُهُ التَّكَرُّارَ حِلَاوَةً

وطلاوة؛ كقوله: [من البسيط]

يَا صَاحِبَ الْهَمِّ إِنَّ الْهَمَّ مُنْقَطِعٌ	أَبْشِرْ بِخَيْرٍ، فَإِنَّ الْمَآرِجَ اللَّهُ
الْيَأْسُ يَقْطَعُ أَحْيَانًا بِصَاحِبِهِ	لَا تَيَاسَسَنَّ، فَإِنَّ الصَّانِعَ اللَّهُ
قَدْ يُحْدِثُ اللَّهُ بَعْدَ الْعُسْرِ مَيْسَرَةً	لَا تَجْزَعَنَّ، فَإِنَّ الْكَافِيَ اللَّهُ
إِذَا بُلِبَتْ قُسْطُ يَاللَّهُ وَارْضَ بِهِ	إِنَّ الَّذِي يَكْشِفُ الْبَلَوَى هُوَ اللَّهُ
وَاللَّهُ مَا لَكَ غَيْرُ اللَّهِ مِنْ أَحَدٍ	فَحَسْبُكَ اللَّهُ مِنْ كُلِّ لَكَ اللَّهُ

ومثل لفظ الجلالة لفظ «مُحَمَّدٌ» في قوله: [من الطويل]

مُحَمَّدٌ سَادَ النَّاسَ كَهَلًا وَيَافِعًا وَسَادَ عَلَى الْأَمْلَاقِ أَيْضًا مُحَمَّدٌ

(١) الشروشمي: قوله: (وَلَعَلَّ نُكْتَةَ الْإِظْهَارِ... إلخ) أو يقال: إِنَّمَا أَظْهَرَ لِأَجْلِ السَّجْعِ.

لا يقال: إِنَّ الْفَاصِلَتَيْنِ فِيهِ مُتَوَافِقَتَانِ لَفْظًا وَمَعْنَى، وَهَذَا مَعِيبٌ كَالْإِطْءَاءِ فِي النَّظْمِ.

لأننا نقول: محلُّ الإِطْءَاءِ ونحوه فيما يُسْتَقَلُّ تَكَرُّرُهُ، وَلَفْظُ الْجَلَالَةِ يَزِيدُهُ التَّكَرُّارَ حِلَاوَةً وَطلاوةً.

ولك أن تمنع: أَنَّ هُنَا إِظْهَارًا فِي مَقَامِ الْإِضْمَارِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي جَمَلٍ وَاحِدٍ، وَمَا هُنَا لَيْسَ كَذَلِكَ. اهـ

منه مع اختصار.

(٢) الشروشمي: قوله: (بِمَعْنَى اسْمٍ فَاعِلٍ أَوْ اسْمٍ مَفْعُولٍ) أي: بِمَعْنَى اسْمٍ هُوَ وَاقِعٌ مِنْهُ الْفِعْلُ أَوْ مُوقَعٌ عَلَيْهِ،

وَالْأَظْهَرُ أَنَّ يَقُولُ: بِمَعْنَى «مَفْعُلٍ» بِالْكَسْرِ، أَوْ «مَفْعَلٍ» بِالْفَتْحِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الرُّبَاعِيِّ، وَهُوَ «نَبَأٌ» بِالتَّشْدِيدِ.



- فَكُلُّ رَسُولٍ نَبِيٍّ، وَلَا عَكْسَ، فَبَيَّنَهُمَا: «عُمُومٌ وَخُصُوصٌ بِإِطْلَاقٍ»^(١)، هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ.

- وَقِيلَ: «إِنَّهُمَا مُتَرَادِفَانِ»^(٢).

- وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُ بَيْنَهُمَا: «عُمُومًا وَخُصُوصًا مِنْ وَجْهِ»؛ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّهُ: «يُشْتَرَطُ فِي النَّبِيِّ أَنْ يَخْتَصَّ بِأَحْكَامٍ»^(٣)؛ لِأَنََّّهُمَا جِيئَ بِهِمَا يَجْتَمِعَانِ^(٤) فِيمَنْ أُمِرَ بِتَبْلِيغِ بَعْضِ الْأَحْكَامِ الْأَنْبَابِيَّةِ.

مُحَمَّدٌ كُلُّ الْحُسْنِ مِنْ بَعْضِ حُسْنِهِ وَمَا حُسْنٌ كُلُّ الْحُسْنِ إِلَّا مُحَمَّدٌ
مُحَمَّدٌ مَا أَخْلَى شَمَائِلَهُ وَمَا أَلَدَّ حَدِيثًا رَاحَ فِيهِ مُحَمَّدٌ
ولك أن تمنع: أن هنا إظهاراً في مقام الإضمار؛ لأنه لا يكون إلا في جملة واحدة، وما هنا ليس كذلك؛ كما نقل عن الشُّبْرَاوَمَلِيِّ.

قوله: (وَقِيلَ: «إِنَّهُمَا مُتَرَادِفَانِ»): أي: على معنى النَّبِيِّ السَّابِقِ، كما هو الظاهر.

الأجهوري

قوله: (مُتَرَادِفَانِ) أي: على معنى «الرَّسُولِ»؛ كما في «شرح الشنشوري على الرحبية» [انظر: هامش «حاشية الباجوري على شرح الشنشوري» (ص: ٢٤)].



(١) الصفطي: قوله: («عُمُومٌ وَخُصُوصٌ بِإِطْلَاقٍ») يجتمعان في مَنْ أُمِرَ بِالْعَمَلِ وَالتَّبْلِيغِ معاً، وينفرد النَّبِيُّ فِيمَنْ أُمِرَ بِالْعَمَلِ فَقَطْ.

(٢) الشُّرَشِيمِي: قوله: (وَقِيلَ: «إِنَّهُمَا مُتَرَادِفَانِ»): أي: على معنى الرَّسُولِ السَّابِقِ [لعله يشير بذلك إلى خطأ الشيخ الأنبايحي حيث قال: «على معنى النبي السابق»]، كما هو المتعين، وفي ظني أنني رأيته [هو في حاشية المحشي الباجوري على رسالة شيخه الفضالي].

(٣) الشُّرَشِيمِي: قوله: (يُشْتَرَطُ فِي النَّبِيِّ أَنْ يَخْتَصَّ بِأَحْكَامٍ) أي: بحسب الأحكام الشاملة لكل تارة وللبعض أخرى، أي: كما اشترط في الرسول الأمر بالتبليغ؛ أي: ولم يشترط في النبي الأمر بالتبليغ، كما يشترط في الرسول الاختصاص بالأحكام.

(٤) الشُّرَشِيمِي: قوله: (يَجْتَمِعَانِ) في خصوصيهما، وهو: إنسان أوحى إليه بشرع، واختص ببعض الأحكام، وأمر بتبليغ البعض الآخر.

- وينفرد الرسول في جهة عمومته، وهو: إذا لم يختص بأحكام؛ بأن أمر بتبليغ الكل.

- وينفرد النبي في جهة عمومته، وهو: ما إذا لم يؤمر بالتبليغ؛ بأن اختص بكل الأحكام.

وَإِخْتَصَّ بِبَعْضِهَا الْآخِرَ، وَتَنَفَّرُ الرُّسُولُ^(١) فَيَمْنُ أَمِيرٌ بِتَبْلِيغِ الْكُلِّ، وَتَنَفَّرُ النَّبِيُّ فَيَمْنُ إِخْتَصَّ بِالْكُلِّ.

وَمَتَى أَمِيرٌ بِالْحُكْمِ بَيْنَ النَّاسِ فَخَلِيفَةٌ^(٢)؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يَدَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ﴾ [ص: ٢٦] الْآيَةَ.



الأنبائي

قوله: (فَخَلِيفَةٌ) وَقَدْ اتَّصَفَ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ أَيْضاً، وَكَانَتْ بَعْدَهُ لِسَيِّدِنَا أَبِي بَكْرٍ ﷺ، ثُمَّ لِسَيِّدِنَا عُمَرَ ﷺ، ثُمَّ لِسَيِّدِنَا عَثْمَانَ ﷺ، ثُمَّ لِسَيِّدِنَا عَلِيٍّ ﷺ، وَلَمَّا تَوَفَّى سَيِّدُنَا عَلِيٌّ بِأَيْدِ النَّاسِ لِابْنِهِ الْحَسَنِ ﷺ، فَصَارَ خَلِيفَةً حَقًّا مَدَّةَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ؛ تَكْمِلَةَ الثَّلَاثِينَ سَنَةً الَّتِي أَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهَا مَدَّةُ الْخِلَافَةِ، ثُمَّ تَكُونُ مُلْكاً عَضُوضاً [أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٢٢٢٦) مِنْ حَدِيثِ سَفِينَةَ ﷺ]؛ أَيِ: يَعْضُ النَّاسُ عَنْهُ لِحُجُورِ أَهْلِهِ، وَعَدَمِ اسْتِقَامَتِهِمْ.

وَلَمَّا فَرَعَتْ تِلْكَ الْمَدَّةَ رَغِبَ عَنِ الْخِلَافَةِ لِمَعَاوِيَةَ ﷺ زُهْدًا وَصَوْنًا لِدِمَاءِ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنَّهُ بَايَعَهُ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ أَلْفًا، وَهَذَا مُصَدِّقُ قَوْلِهِ ﷺ: «وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُضْلِحَ بَيْنَ فِئَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ» [أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٤٦٦٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ ﷺ].



(١) الْجَفَّتِي: قَوْلُهُ: (وَتَنَفَّرُ الرُّسُولُ... إلخ) فَيَقَالُ لَهُ: «رَسُولٌ» فَقَطْ، وَلَا يُقَالُ لَهُ: «نَبِيٌّ» عَلَى هَذِهِ التَّفْرِيقَةِ؛ لِأَنَّ شَرْطَ النَّبِيِّ أَنْ يَخْتَصَّ بِبَعْضِ أَحْكَامِ.

(٢) الشُّوشِيْمِي: قَوْلُهُ: (فَخَلِيفَةٌ) وَقَدْ اتَّصَفَ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ أَيْضاً، وَكَانَتْ بَعْدَهُ لِسَيِّدِنَا أَبِي بَكْرٍ ﷺ. أَهْمَتُهُ.

الْجَفَّتِي: قَوْلُهُ: (فَخَلِيفَةٌ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى... إلخ) أَقُولُ: هَذَا الْكَلَامُ يَقْتَضِي أَنَّ دَاوُدَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَيْسَ نَبِيًّا وَلَا رَسُولًا بَلْ هُوَ خَلِيفَةٌ فَقَطْ؛ إِذْ قَضِيَّةُ قَوْلِهِ: «وَمَتَى أَمِيرٌ... إلخ»: إِنْ لَمْ يُوحَ إِلَيْهِ بِشَرْعٍ أَصْلًا وَلَمْ يُؤْمَرْ بِهِ، وَإِنَّمَا أَمِيرٌ لِيُحْكَمَ بَيْنَ النَّاسِ فَقَطْ، مَعَ أَنَّ هَذَا خِلَافَ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ مِنْ أَنَّهُ نَبِيُّ رَسُولٌ. تَأَمَّلْ.

[مُقَدِّمَةُ الْأَحْكَامِ]

اعْلَمْ أَنَّ الْحُكْمَ الْعَقْلِيَّ يَنْحَصِرُ فِي ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:
الْوُجُوبُ، وَالِاسْتِحَالَةُ، وَالْجَوَازُ.

- فالوَّاجِبُ: «مَا لَا يَتَصَوَّرُ فِي الْعَقْلِ عَدْمُهُ».

- وَالْمُسْتَحِيلُ: «مَا لَا يَتَصَوَّرُ فِي الْعَقْلِ وُجُودُهُ».

- وَالْجَائِزُ: «مَا يَصِحُّ فِي الْعَقْلِ وُجُودُهُ وَعَدْمُهُ».



[مُقَدِّمَةُ الْأَحْكَامِ]

قَوْلُهُ: (اعْلَمْ... إلخ) إِنَّمَا أَتَى الْمُصَنِّفُ بِهِذِهِ الْجُمْلَةُ^(١) لِإِزْبَاطِ الْمَقْصُودِ بِهَا^(٢)،
وَلِلْإِتِّفَاعِ بِهَا فِيهِ^(٣)، فَهِيَ مُقَدِّمَةُ كِتَابٍ، لَا مُقَدِّمَةُ عِلْمٍ؛ لِأَنَّ:
الْأَوَّلَى: «الْفَافُ»^(٤) تَقَدَّمَتْ أَمَامَ الْمَقْصُودِ؛ لِإِزْبَاطِ لَهُ بِهَا، وَاتِّفَاعِ بِهَا فِيهِ.

الأنبائي

قوله: (بِهَذِهِ الْجُمْلَةُ) أي: جملة الألفاظ المذكورة إلى قوله: «وَيَجِبُ عَلَى كُلِّ مُكَلِّفٍ».
قوله: (لِأَنَّ الْأَوَّلَى: أَلْفَاظٌ... إلخ) إِنَّمَا كَانَتْ مُقَدِّمَةُ الْكِتَابِ اسْمًا لِلْأَلْفَاظِ، وَمُقَدِّمَةُ الْعِلْمِ
اسْمًا لِلْمَعَانِي؛ لِلْمُنَاسَبَةِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْكِتَابَ اسْمٌ لِلْأَلْفَاظِ، فَتَكُونُ مُقَدِّمَتُهُ كَذَلِكَ، وَالْعِلْمُ اسْمٌ
لِلْمَعَانِي وَالْقَوَاعِدِ، فَتَكُونُ مُقَدِّمَتُهُ كَذَلِكَ؛ هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ.
وَالْأَظْهَرُ: أَنَّ مُقَدِّمَةَ الْعِلْمِ اسْمٌ لِلْأَلْفَاظِ أَيْضًا؛ إِذْ هِيَ مِنْ أَسْمَاءِ التَّرَاجِمِ، وَأَيْضًا الْمَعَانِي
لَا تَقُومُ بِنَفْسِهَا حَتَّى تُوصَفَ بِالتَّقَدُّمِ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ بِاعْتِبَارِ مُحَلِّهَا، وَهُوَ الْأَلْفَاظُ.
وَأِنْ أَرَدْتَ زِيَادَةَ بَيَانٍ، فَعَلَيْكَ بِـ «حَاشِيَةِ الْعَلَامَةِ الْخَضِرِيِّ عَلَى الشَّنْشُورِيِّ».

الاجهوري

قوله: (فَهِيَ مُقَدِّمَةٌ) تَفْرِيعٌ عَلَى كَوْنِهَا مُرْتَبِطَةٌ بِالْمَقْصُودِ، وَمُنْتَفَعًا بِهَا فِيهِ.
قوله: (أَلْفَاظٌ) فَمُقَدِّمَتُهُ مِنْ جِنْسِهِ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَ عِبَارَةٌ عَنِ الْأَلْفَاظِ، بِخِلَافِ «مُقَدِّمَةُ الْعِلْمِ»،
فَهِيَ جُمْلَةٌ مَعَانٍ؛ لَكُونِ الْعِلْمِ مَعَانٍ، فَمُقَدِّمَتُهُ مِنْ جِنْسِهِ أَيْضًا.

(١) الشُّرَشِيمِيُّ: قوله: (إِنَّمَا أَتَى الْمُصَنِّفُ بِهِذِهِ الْجُمْلَةُ... إلخ) أي: جملة الألفاظ المذكورة من قوله: «اعْلَمْ أَنَّ
الْحُكْمَ الثَّقِيلِيَّ» إِلَى قوله: «وَيَجِبُ»، فَالْمَرَادُ جِنْسُ الْجُمْلَةِ.

(٢) الشُّرَشِيمِيُّ: وقوله: (لِإِزْبَاطِ الْمَقْصُودِ بِهَا) أي: تَعَلُّقُهُ بِهَا؛ مِنْ بَابِ تَعَلُّقِ الثَّغْنِيِّ بِتَفْسِيرِهِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ
مَفْسُورَةٌ لِلْوُجُوبِ الْآتِي وَالِاسْتِحَالَةِ وَالْجَوَازِ؛ الَّتِي هِيَ أَوْصَافٌ لِلْوَاجِبِ وَالْمُسْتَحِيلِ وَالْجَائِزِ، فَلَوْلَا هَذِهِ
الْجُمْلَةُ لَمْ يَعْرِفْ مَعْنَى الْوَاجِبِ وَالْمُسْتَحِيلِ وَالْجَائِزِ فِيمَا سِوَاتِي، فَهِيَ مُتَرَقِّفَةٌ عَلَيْهَا فَهِيَ الْمَقْصُودُ، فَالْإِحْتِيَاجُ
إِلَيْهَا أَشَدُّ مِنَ الْإِحْتِيَاجِ إِلَى مُقَدِّمَةِ الْعِلْمِ.

(٣) الشُّرَشِيمِيُّ: وقوله: (وَلِلْإِتِّفَاعِ بِهَا فِيهِ) مِنْ عَطْفِ السَّبَبِ عَلَى الْمُسَبَّبِ، وَوَجْهُ الْإِتِّفَاعِ بِهَا فِيهِ - أَيْ:
فِي الْمَقْصُودِ - أَنَّهَا مَفْسُورَةٌ لِمَعَانِيهِ، كَمَا سَبَقَ لَكَ تَوْضِيحُهُ.

(٤) الشُّرَشِيمِيُّ: قوله: (لِأَنَّ الْأَوَّلَى: أَلْفَاظٌ... إلخ) إِنَّمَا كَانَتْ مُقَدِّمَةُ الْكِتَابِ اسْمًا لِلْأَلْفَاظِ، وَمُقَدِّمَةُ الْعِلْمِ اسْمًا
لِلْمَعَانِي؛ لِلْمُنَاسَبَةِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْكِتَابَ اسْمٌ لِلْأَلْفَاظِ، فَتَكُونُ مُقَدِّمَتُهُ كَذَلِكَ، وَالْعِلْمُ اسْمٌ لِلْمَعَانِي وَالْقَوَاعِدِ، =



وَالثَّابِتَةُ: «جُمْلَةٌ مَعَانٍ يَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا الشَّرُوعُ فِي الْمَقْصُودِ»^(١) كَذ: الْحَدُّ
وَالثَّمَرَةُ... إِلَى آخِرِ الْمَبَادِي الْعَشْرَةِ الْمَنْظُومَةِ فِي قَوْلِ بَعْضِهِمْ [وَهُوَ الصَّبَانُ تَكْلَهُ؛ انظر: حاشية
الصبان على الشرح الصغير على السلم] (ص: ١٥٠): [مِنْ الرَّجَزِ]

إِنَّ مَبَادِي كُلِّ فَنٍّ عَشْرَةٌ^(٢): الْحَدُّ، وَالْمَوْضُوعُ، ثُمَّ الثَّمَرَةُ
وَقَضْلُهُ، وَنِسْبَةُ، وَالْوَاضِعُ وَالِاسْمُ، الْإِسْتِمْدَادُ، حُكْمُ الشَّارِعِ
مَسَائِلٌ، وَالْبَعْضُ بِالْبَعْضِ اكْتَفَى^(٣) وَمَنْ دَرَى الْجَمِيعَ حَازَ الشَّرْفَا

[الْمَبَادِي الْعَشْرَةُ لِعِلْمِ التَّوْحِيدِ]

(١) - فَحْدُهُ:

- لُغَةً: «الْعِلْمُ بِأَنَّ الشَّيْءَ وَاحِدٌ»^(٤).

الْأَجْهَوِي

قوله: (كَذ: الْحَدُّ) أي: ككون الحد كذا، وكون الموضوع كذا،... إلخ؛ فالمعاني هي النسب
التي بين المبتدآت والأخبار؛ كالنسبة في قولنا: «حَدُّ التَّوْحِيدِ: إِفْرَادُ الْمَعْبُودِ بِالْعِبَادَةِ... إلخ».
قوله: (بِالْبَعْضِ) أي: الثلاثة الأول؛ أي: التي هي: الحد، والموضوع، والثمرة.

= فتكون مقدّمته كذلك؛ هذا هو المشهور.

وَالْأَظْهَرُ: أَنَّ مَقْدَمَةَ الْعِلْمِ اسْمٌ لِلْأَلْفَاظِ أَيْضاً؛ إِذْ هِيَ مِنْ أَسْمَاءِ التَّرَاجُمِ، وَأَيْضاً الْمَعَانِي لَا تَقُومُ بِنَفْسِهَا
حَتَّى تُوصَفَ بِالْمُقَدَّمِ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ بِاعْتِبَارِ مَحَلِّهَا، وَهُوَ الْأَلْفَاظُ.
وإن أردت زيادة بيان، فعليك بـ «حاشية العلامة الحضري على الشنشوري». اهـ منه.

(١) الشروشيمي: وقوله: (يَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا الشَّرُوعُ فِي الْمَقْصُودِ) يعني: أصل الكمال بالنسبة للحد والموضوع والثمرة
فقط، وأعلى الكمال بالنسبة لمجموع العشرة، وأما أصل الشروع فليس متوقفاً على شيء منها؛ لأنه يكفي
في الشروع في الفن أن يقول الشارِع: إِنَّ هَذَا الْفَنُّ نَافِعٌ.

(٢) الشروشيمي: قوله: (إِنَّ مَبَادِي كُلِّ فَنٍّ عَشْرَةٌ) أي: إن سبب البدء في كل فن على كمال بصيرة عشرة.

(٣) الشروشيمي: قوله: (وَالْبَعْضُ بِالْبَعْضِ اكْتَفَى) أي: وبعض العلماء اكتفى ببعض هذه العشرة، وذلك البعض
هو: الحد، والموضوع، والثمرة.

(٤) الشروشيمي: قوله: (فَحْدُهُ لُغَةً) أي: حد التوحيد في اللغة، فالصَّيْرُ عائدٌ على معلوم من المقام. وقوله: (الْعِلْمُ
بِأَنَّ الشَّيْءَ وَاحِدٌ) أي: مطلق شيء كذ: «العلم بأن الله تعالى واحد، وبأن الكوكب التَّهَارِيَّ واحد».



- وَشَرَعًا بِمَعْنَى الْفَرْنِ الْمُدَوَّنِ^(١): «عِلْمٌ يُبْحَثُ^(٢) فِيهِ عَنْ إِبْتِهَاثِ الْعَقَائِدِ الدِّينِيَّةِ^(٣)، الْمُكْتَسَبُ مِنْ أُدْلِيَّتِهَا الْبَيِّنَةِ^(٤)».

الأنبابي

قوله: (عِلْمٌ يُبْحَثُ فِيهِ... إلخ) حده غيره بأنه: عِلْمٌ يُبْحَثُ فِيهِ:
- عن ذات الله تعالى من حيث إنها قديمة مخالفة للحوادث... إلخ.

الأجهوري

قوله: (عِلْمٌ) أي: قضايا؛ بدليل قوله: «يُبْحَثُ فِيهِ»؛ إذ المبحوث فيه هو القضايا.
قوله: (عَنْ إِبْتِهَاثِ) المراد به: الثبوت، لا إدراكه؛ لأن نتيجة الدليل ثبوت العقيدة، لا إدراك ثبوتها.

قوله: (الْمُكْتَسَبُ) صفة للإبْتِهَاثِ؛ بمعنى: الثبوت.

(١) الشروشمي: وقوله: (بِمَعْنَى الْفَرْنِ الْمُدَوَّنِ) أي: النوع المؤلف؛ أي: المجموع المضبوط.
(٢) الشروشمي: وقوله: (عِلْمٌ) أي: قواعد (يُبْحَثُ) فيها ويفتَش فيها عن ذات الله تعالى، وذات رسوله ﷺ، وعن صفاتهما، وعما يتبع ذلك.

(٣) الشروشمي: وقوله: (عَنْ إِبْتِهَاثِ الْعَقَائِدِ الدِّينِيَّةِ) متعلق بـ «يُبْحَثُ».
وإِبْتِهَاثٌ بمعنى: «ثبوت»؛ أي: يُبْحَثُ فيها عن ثبوت العقائد الدِّينِيَّةِ؛ كقولك: «الله تعالى له القدرة»، فإن هذه قاعدة يُبْحَثُ فيها عن ثبوت القدرة لله تعالى.
ويحتمل أن «إِبْتِهَاثِ» بمعنى: «إدراك ثبوت»، والكلام على حذف مضاف؛ أي: متعلق بإبْتِهَاثِ، وذلك المتعلق هو الثبوت.

وقوله: «الْعَقَائِدِ الدِّينِيَّةِ» أي: المنسوبة للدين، من نسبة الجزئي إلى الكلّي؛ أي: العقائد المتداين بها والمكلف بها؛ سواء كانت كَلْبِيَّاتٍ كـ: «الله تعالى يحبُّ له كمالاً»، أو جزئيات كـ: «الله تعالى واجبٌ له القدرة».

(٤) الشروشمي: وقوله: (الْمُكْتَسَبُ) بدلٌ مِنْ «عِلْمٌ». وقوله: (مِنْ أُدْلِيَّتِهَا الْبَيِّنَةِ) أي: العقائد، وتلك الأدلة؛ إمّا عقليةً، وإمّا نقليةً.

وخرج بذلك: أدلة الفقه التي استنبط منها المجتهدون، فإنها ظنيةٌ.
فإن قلت: إنَّ علم التَّوْحِيدِ قواعدٌ ونسبٌ كَلْبِيٌّ وَجْزِيٌّ، وهذه النسبُ بقسميها هي العقائد، فيلزم على ذلك: البحث في الشَّيْءِ على نفسه.

قلت: يُجَابِ عن ذلك بأحد أمرين:

الأوّل: أنَّ العلم اسمٌ لمجموع تلك القواعد والنسب، فيصحُّ أن يُبْحَثُ في ذلك المجموع عن كلِّ عقيدة =



- وَيَغْيِرُ مَعْنَى الْفَرَقِ الْمُدَوَّنِ^(١): «إِفْرَادُ الْمَعْبُودِ بِالْعِبَادَةِ»^(٢)،

الأنبائي

- وعن صفاته من حيث تقسيمها لنفسي وسليبي ومعاني ومعنوي، ومتعلق وغير متعلق، والمتعلق عامُّ التعلق وخاصه، وقديمه وحادثه، كما في صفات الأفعال عند الأشعري، إلى غير ذلك.
- وعن أحوال الممكنات في المبدأ من حيث إنها حادثه ناشئة بالاختيار لا بالتعليل.
- والمعاد من حيث الحشر، وبقية السمعيات على قانون الإسلام - أي: قواعده غير المصادمة للشرع -.

فخرج: إلهيات الفلاسفة، فإنها مجردة تخيلي.

وبقيت النبوات؛ فإما أن يُعتبر إدراجها في أحوال الممكنات، وإما في الصفات من حيث إن الإرسال من صفات الأفعال.

وأما نحو مبحث «نصب الإمام»، و«تقليد الأئمة»، فإنما ذكر في بعض كتب هذا الفن؛ لكثرة ضلال الفرق الزائفة فيه.

وحده أيضاً بأنه: «عِلْمٌ يُقْتَدَرُ معه على إثبات العقائد الدينية على الغير، وإلزامها إيَّاه بإيراد الحُجَج ودفع الشُّبُه».

وعرفه السَّعْدُ [في «شرح المقاصد» (١/١٦٣)] بقوله: «الْعِلْمُ بِالْعَقَائِدِ الدِّينِيَّةِ النَّاشِئُ عَنِ الْأَدَلَّةِ الْيَقِينِيَّةِ».

قوله: (إِفْرَادُ الْمَعْبُودِ... إلخ) يعني: عدمَ الشَّرِيكَ؛ عَبَدَهُ بالفعل أو لا؛ إذ فعلُ العبادة ليس شرطاً في التَّوْحِيدِ.

= على حدِّتها، فهو من باب البحث في الكلِّ عن الأجزاء، فتغايرت بالمبحوث فيه والمبحوث عنه بذلك الاعتبار.

والثَّانِي: أن تجعل «عن» بمعنى: «الْلَّام»، وإثبات» بمعنى: «إدراك الثُّبُوت»، فقوله: «العقائد» من باب الإظهار في محلِّ الإضمار، فكأنه قال: «هو: عِلْمٌ يُبْحَثُ عنه ويفتش فيه لأجل إدراك»، وقوله: «المُكْتَسَبُ» على هذا: يصحُّ كونه بدلاً من «عِلْمٌ»، ويصحُّ كونه صفةً لـ «إثبات»؛ لأنَّ إدراك الثُّبُوت أيضاً مكتسبٌ في الأدلة، كما أنَّ النَّسَبَ تكسب الرُّواضِعِينَ هذا الفنُّ منها.

(١) الشُّرُشِيْمِي: وقوله: (وَيَغْيِرُ مَعْنَى الْفَرَقِ الْمُدَوَّنِ) أي: وحدُ التَّوْحِيدِ شرعاً حال كونه مصوراً بمعنى مغايرٍ لمعنى الفنِّ المدوَّن.

(٢) الشُّرُشِيْمِي: وقوله: (إِفْرَادُ الْمَعْبُودِ) أي: اعتقاد انفرادهِ (بِالْعِبَادَةِ) أي: اعتقاد استحقاقه للعبادة دون غيره.



مَعَ اِعْتِقَادِ وَحْدَتِهِ ذَاتًا^(١) وَصِفَاتٍ وَأَفْعَالًا^(٢). وَقِيلَ: «إِنِّبَاتُ ذَاتٍ^(٣) غَيْرِ مُشَبَّهَةٍ لِلذَّوَاتِ، وَلَا مُعْطَلَةٍ عَنِ الصِّفَاتِ».

(٢) - وَمَوْضُوعُهُ:

- ذَاتُ اللَّهِ تَعَالَى، وَذَاتُ رُسُلِهِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؛ مِنْ حَيْثُ مَا يَجِبُ وَمَا يَسْتَحِيلُ وَمَا يَجُوزُ^(٤)

- وَالْمُمْكِنُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى وُجُودِ صَانِعِهِ^(٥).

- وَالسَّمْعِيَّاتُ مِنْ حَيْثُ اِعْتِقَادُهَا^(٦).

(٣) - وَتَمَرَّتُهُ: مَعْرِفَةُ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِالْبَرَاهِينِ الْقَطْعِيَّةِ، وَالْفُورُ بِالسَّعَادَةِ الْأَبَدِيَّةِ^(٧).

(١) النشروشمي: وقوله: (مَعَ اِعْتِقَادِ وَحْدَتِهِ ذَاتًا... إلخ) ووحدة الذات مصوَّرة بأمرين: عدم التَّركيب في الذات من أجزاء، وعدم ذاتٍ تشبهها.

(٢) النشروشمي: وقوله: (وَصِفَاتٍ وَأَفْعَالًا) وحدة الصِّفَاتِ كذلك مصوَّرة بأمرين: عدم تعدُّدها من جنسٍ واحدٍ ك: «قدرتين، وإرادتين»، وعدم ثبوت صفة لغيره كصفته. ووحدة الأفعال مصوَّرة: بأن لا يشاركه في فعله غيره، وأن لا يفعل غيره استقلالاً فعلاً كفعله.

(٣) النشروشمي: وقوله: (وَقِيلَ: إِنِّبَاتُ ذَاتٍ) أي: إدراك ثبوت ذاتٍ؛ أي: وجودها.

وإنما كان هذا القول ضعيفاً؛ لأنه لم يقل: «إفراده بالعبادة» صريحاً، وإن كان لازماً، ولم يفد «وحدة الصِّفَاتِ» بمعنى: عدم تعدُّدها من جنسٍ واحدٍ أصلاً، وأما وحدة الذات بقسميها، ووحدة الأفعال كذلك، ووحدة الصِّفَاتِ بمعنى: عدم وجود صفة لغيره كصفته، فمأخوذة من اللّازم عن هذا المعنى على القول الثاني.

(٤) النشروشمي: وقوله: (مِنْ حَيْثُ مَا يَجِبُ وَمَا يَسْتَحِيلُ... إلخ) أي: لا من حيث كُنْه الذات وحقيقتها.

(٥) النشروشمي: وقوله: (وَالْمُمْكِنُ) عطف على «ذَاتُ اللَّهِ تَعَالَى». وقوله: (مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى وُجُودِ صَانِعِهِ) كقولك: «العالم يدلُّ على وجود الصَّانع»؛ أي: من حيث حدوثه؛ لأنَّ الحادث لا بدُّ له من محدثٍ، وكقولك: «العالم حادث».

(٦) النشروشمي: وقوله: (وَالسَّمْعِيَّاتُ) عطف على «ذَاتُ اللَّهِ تَعَالَى»، والمراد: الأمور المعنوية التي لا طريق لفهمها إلَّا السَّمْع والنقل عن الله عزَّ وجلَّ ك: «الجَنَّةُ، والنَّارُ، والحشر». وقوله: (مِنْ حَيْثُ اِعْتِقَادُهَا) أي: يبحث عنها من حيث الاعتقاد ك: «الجَنَّةُ يجب اعتقادها» أو: «الجَنَّةُ موجودة».

(٧) النشروشمي: وقوله: (وَالْفُورُ بِالسَّعَادَةِ الْأَبَدِيَّةِ) وهو دخول الجَنَّةِ، وهو عطفٌ على «مُتَوَفَّاةٌ» عطف مسبَّبٍ على سبب.



(٤) - وَقَضَلَهُ: أَنَّهُ أَشْرَفَ الْعُلُومِ؛ لِكَوْنِهِ مُتَعَلِّقًا بِذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَذَاتِ رُسُلِهِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَمَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ^(١)، وَالْمُتَعَلِّقُ - يَكْسِرُ اللَّامَ - يَشْرَفُ بِشَرَفِ الْمُتَعَلِّقِ - يَفْتَحُهَا -.

(٥) - وَنَسَبَتْهُ: أَنَّهُ أَصْلُ الْعُلُومِ، وَمَا سِوَاهُ فَرَعٌ عَنْهُ.

(٦) - وَوَاضِعُهُ: أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ^(٢) وَمُتَابِعُوهُ، وَأَبُو مَنْصُورٍ الْمَازِنِيُّ وَمُتَابِعُوهُ.

(٧) - وَاسْمُهُ: عِلْمُ التَّوْحِيدِ، وَعِلْمُ الْكَلَامِ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ [وهو السعد التفتازاني رحمه الله] انظر: «المجموعة السنية على شرح العقائد النسفية» (ص: ٧٢) «أَنَّ لَهُ ثَمَانِيَةَ أَسْمَاءٍ».

(٨) - وَاسْتِمْدَادُهُ: مِنَ الْأَدِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ وَالنَّقْلِيَّةِ.

(٩) - وَحُكْمُ الشَّارِعِ فِيهِ: الْوُجُوبُ الْعَيْنِيُّ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى.

(١٠) - وَمَسَائِلُهُ^(٣): قَضَايَاهُ الْبَاحِثَةُ^(٤) عَنِ الْوَاجِبَاتِ وَالْجَائِزَاتِ وَالْمُسْتَحِيلَاتِ.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ «اعْلَمَ» مَوْضُوعٌ لِأَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ فِي خِطَابِ الْمُعَيَّنِ، لَكِنْ اسْتَعْمَلَهُ الْمُصَنِّفُ فِي خِطَابٍ كُلِّ نَاطِرٍ فِي هَذِهِ الْمُقَدِّمَةِ مِمَّنْ يَتَأَتَّى مِنْهُ الْعِلْمُ.

الأنابابي

قوله: (وَوَاضِعُهُ: أَبُو الْحَسَنِ... إلخ) فيه: أَنَّهُ تَكَلَّمَ فِيهِ سَيِّدُنَا عَمْرٌو عليه السلام، وَأَلَّفَ فِيهِ رِسَالَةَ الْإِمَامِ مَالِكٍ (رَحِمَهُ)، وَذَلِكَ قَبْلَ مِيلَادِ أَبِي الْحَسَنِ. اهـ «أمير» [انظر: «حاشية الأمير على إتحاف المريد» (ص: ٦٤)].

الأجهوري

قوله: (وَمَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ) هو: الممكنات، والسَّمْعِيَّاتِ.

(١) الشُّرُشِيْمِيُّ: قوله: (وَمَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ) ك: الممكن، والسَّمْعِيَّاتِ.

(٢) الشُّرُشِيْمِيُّ: قوله: (وَوَاضِعُهُ: أَبُو الْحَسَنِ... إلخ) فيه: أَنَّهُ تَكَلَّمَ فِيهِ سَيِّدُنَا عَمْرٌو عليه السلام، وَأَلَّفَ فِيهِ رِسَالَةَ الْإِمَامِ مَالِكٍ رحمه الله، وَذَلِكَ قَبْلَ مِيلَادِ أَبِي الْحَسَنِ. اهـ «أمير» [انظر: «حاشية الأمير على إتحاف المريد» (ص: ٦٤)]. [اهـ منه.]

(٣) الشُّرُشِيْمِيُّ: قوله: (وَمَسَائِلُهُ) يَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا الْمَدْلُولُ، فَيَكُونُ مِنْ إِضَافَةِ الْأَجْزَاءِ إِلَى الْكُلِّ، وَهُوَ الْأَظْهَرُ. وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا: الْقَضَايَا اللَّفْظِيَّةُ، فَيَكُونُ مِنْ إِضَافَةِ الدَّالِّ لِلْمَدْلُولِ؛ تَأَمَّلْ وَرَاجِعْ.

(٤) الصِّفْتِيُّ: قوله: (قَضَايَاهُ الْبَاحِثَةُ) هِيَ إِبْتِهَاثُ الْمَحْمُولِ - أَعْنِي: الْخَيْرِ - لِلْمَوْضُوعِ - أَعْنِي الْمَبْتَدَأَ -؛ نَظِيرُ ذَلِكَ: «اللَّهُ تَعَالَى مُوجُودٌ»، فَإِنَّكَ أَثْبَتَ الْوُجُودَ لِلَّهِ تَعَالَى، وَمَعْنَى قَوْلِ الْمُحَشِّي: «الْبَاحِثَةُ» أَيِ: الدَّالَّةُ.



فَإِنْ قِيلَ: لِمَ خَالَفَ الْمُصَنِّفُ مَا هُوَ عَادَةُ الْمُؤَلِّفِينَ مِنَ التَّعْبِيرِ بِـ«أَمَّا بَعْدُ»، مَعَ أَنَّ الْإِتِّبَاعَ خَيْرٌ مِنَ الْإِبْتِدَاعِ؟

أُجِيبُ: بِأَنَّهُ خَالَفَهُمُ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ غَيْرَ الْعِلْمِ لَا يُبْتَنَى^(١) سَبِيًّا، فَابْتِدَاعُهُ لِنُكْتَةِ حَسَنَةٍ، وَهُوَ التَّنْبِيهِ الْمَذْكُورُ، وَمَحَلُّ قَوْلِهِمْ: «الْإِتِّبَاعُ خَيْرٌ مِنَ الْإِبْتِدَاعِ» إِذَا لَمْ يَكُنْ لِيَتْلِكَ النُّكْتَةُ. وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ الْعِلْمَ وَالْمَعْرِفَةَ مُتَرَادِفَانِ^(٢)؛ إِلَّا أَنَّهُ يُطْلَقُ عَلَيْهِ تَعَالَى: «عَالِمٌ» دُونَ «عَارِفٍ»^(٣)؛

الْأَجْهَوِيُّ

قوله: (لِلتَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ غَيْرَ الْعِلْمِ الْمُرَادُ بِ«الْعِلْمِ»: عِلْمُ الْعُقَائِدِ الْآتِيَةِ، وَالْمُرَادُ بِ«الْغَيْرِ»: الظَّنُّ، وَالشَّكُّ، وَالزَّهْمُ، وَالْجَهْلُ الْمَرْغَبُ، وَالتَّقْلِيدُ؛ فَإِنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ كُلَّهَا لَا تَكْفِي فِي الْعُقَائِدِ، فَلَا تُبْتَنَى سَبِيًّا لِلسَّعَادَةِ الْأَبَدِيَّةِ؛ أَي: لَا تُطْلَبُ عَلَى وَجْهِ أَنْ تَكُونَ سَبِيًّا لِذَلِكَ.

ووجه التَّنْبِيهِ: أَنَّ الْإِنْحِصَارَ الْمَذْكُورَ إِذَا لَمْ يَكْفِ فِيهِ إِلَّا الْعِلْمُ، فَالْعُقَائِدُ أَوَّلَى بِذَلِكَ، فَيُفْهِمُ مِنْ قَوْلِهِ: «اعْلَمْ... إلخ»: أَنَّ غَيْرَ الْعِلْمِ مِنَ الْأُمُورِ السَّابِقَةِ لَا تَكْفِي، فَلَا تُبْتَنَى سَبِيًّا لِلسَّعَادَةِ الْأَبَدِيَّةِ. اهـ مُلَخَّصًا مِنْ «حَاشِيَةِ الشَّرْقَاوِيِّ عَلَى الْهَدَهْدِيِّ» (ص: ١٨).

(١) الشُّرْشِيمِيُّ: قوله: (لَا يُبْتَنَى... إلخ) أَي: لَا يَنْبَغِي أَنْ يَجْعَلَ غَيْرَ الْعِلْمِ سَبِيًّا لِشَيْءٍ، بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يَجْعَلَ الْعِلْمَ سَبِيًّا لِدُخُولِ الْجَنَّةِ.

(٢) الشُّرْشِيمِيُّ: قوله: (مُتَرَادِفَانِ) أَي: عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ، وَهُوَ تَعَلُّقُ كُلِّ مَنِهَا بِالذَّوَاتِ وَالنَّسَبِ، فَتَعَلُّقُهُمَا بِالذَّوَاتِ نَحْو: «عِلْمْتُ زَيْدًا وَعَرَفْتُهُ، وَعِلْمْتُ الْقَائِمَ وَعَرَفْتُهُ»، وَتَعَلُّقُهُمَا بِالنَّسَبِ ك: «عِلْمْتُ زَيْدًا قَائِمًا، وَعَرَفْتُ ثُبُوتَ الْقِيَامِ لَزَيْدٍ».

وَأَمَّا كَوْنُ مَادَّةِ «الْعِلْمِ» تَتَعَدَّى لِمَفْعُولَيْنِ، وَ«الْمَعْرِفَةُ» لِمَفْعُولٍ وَاحِدٍ لَا يَنَافِي التَّرَادُفَ؛ لِأَنَّ هَذَا اخْتِيَارٌ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ الْعَرَبِيِّ.

وَمُقَابِلُ التَّحْقِيقِ: أَنَّ الْمَعْرِفَةَ تَخْتَصُّ بِالذَّوَاتِ، وَالْعِلْمُ بِالنَّسَبِ؛ هَذَا مَا قَالَهُ الصَّبَّانُ عَلَى «الْأَشْمُونِيِّ» بِالْمَعْنَى.

(٣) الشُّرْشِيمِيُّ: قوله: (دُونَ «عَرَفَ») أَي: الَّذِي هُوَ أَنْسَبُ بِالْمَقَامِ؛ لِاسْتِدْعَاءِ الْمَعْرِفَةِ سَبْقُ الْجَهْلِ، وَالْأَصْلُ فِينَا الْجَهْلُ بِالْأَحْكَامِ. اهـ مِنْهُ.

لَكِنْ ظَاهِرُ الْمُحْشَى: أَنَّ هَذَا السُّؤَالَ وَارِدٌ وَإِنْ قُلْنَا بِعَدَمِ اسْتِدْعَاءِ الْمَعْرِفَةِ الْجَهْلَ، وَحَاصِلُهُ: لِمَ اخْتَارَ أَحَدُ الْمُرَادِفِينَ دُونَ الْأَمْرِ الْآخَرِ؟

لِأَنَّ الْمَعْرِفَةَ تَسْتَدْعِي^(١) سَبْقَ جَهْلٍ، وَمَنْعَ ذَلِكَ^(٢) شَيْخُ الْإِسْلَامِ زَكَرِيَّا، وَاخْتَارَ أَنَّهُ يُطْلَقُ عَلَيْهِ تَعَالَى كُلُّ مَنْ «عَالِمٌ» وَ«عَارِفٌ»؛ لِوُرُودِ ذَلِكَ [انظر: «الحدود الأنيفة والتعريفات الدقيقة» للشيخ زكريا الأنصاري (ص: ٦٧)] فِي حَدِيثٍ: «تَعَرَّفْتُ إِلَى اللَّهِ فِي الرَّخَاءِ يَعْرِفُكَ فِي الشَّدَّةِ» [أخرجه الحاكم في «المستدرک» (٢/ ٦٣٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١٥٦٠)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وَالْجُمْهُورُ: حَمَلُهُ عَلَى الْمُشَاكَلَةِ.

لَا يُقَالُ: إِذَا كَانَ التَّحْقِيقُ أَنَّ الْعِلْمَ وَالْمَعْرِفَةَ مُتَرَادِفَانِ، فَلِمَ عَبَّرَ الْمُصَنِّفُ بِـ«اعْلَمْ» دُونَ «اعْرِفْ»؟
لِأَنَّا نَقُولُ: عَبَّرَ بِـ«اعْلَمْ»؛ لِأَنَّهُ لَفْظُ الْقُرْآنِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩].

الأنبأبي

قوله: (لِأَنَّ الْمَعْرِفَةَ تَسْتَدْعِي... إلخ) فيه: أَنَّهَا إِذَا اسْتَدْعَتْ ذَلِكَ وَاسْتَلْزَمَتْهُ دُونَ الْعِلْمِ، كَيْفَ تَكُونُ مُرَادِفَةً لَهُ؟ إِنَّمَا هَذَا رَأْيٌ مَنْ يَخْضُّهَا بِعِلْمٍ مُسْبِقٍ بِجَهْلٍ، وَهُوَ مُقَابِلُ التَّرَادُفِ.
إِلَّا أَنْ يُقَالَ: أَنَّ الْمُرَادَ: التَّرَادُفُ مِنْ حَيْثُ شُمُولُ كُلِّ لِلْمُرْكَبَاتِ وَالْكَلِّيَّاتِ، وَمُقَابِلِيهِمَا، لَكِنَّهُ تَكَلُّفٌ.

قوله: (وَمَنْعَ ذَلِكَ) أَيِ: اسْتِدْعَاءِهَا سَبْقَ الْجَهْلِ.

قوله: (دُونَ «اعْرِفْ») أَيِ: الَّذِي هُوَ أَنْسَبُ بِالْمَقَامِ؛ لِاسْتِدْعَاءِ الْمَعْرِفَةِ سَبْقَ الْجَهْلِ، وَالْأَصْلُ فِينَا الْجَهْلُ بِالْأَحْكَامِ.

الأجهوري

قوله: (تَسْتَدْعِي سَبْقَ جَهْلٍ) أَيِ: اسْتِعْمَالاً، لَا وَضْعاً؛ لِأَنَّهُ غَلِبَ اسْتِعْمَالُهَا فِي الْإِدْرَاكِ الْحَاصِلِ بَعْدَ الْجَهْلِ، فَلَا يَنَافِي تَرَادُفُهَا، كَمَا تَقَدَّمَ.

(١) الشَّرْشِيمِيُّ: قوله: (لِأَنَّ الْمَعْرِفَةَ تَسْتَدْعِي... إلخ) فيه: أَنَّهَا إِذَا اسْتَدْعَتْ ذَلِكَ وَاسْتَلْزَمَتْهُ دُونَ الْعِلْمِ، كَيْفَ تَكُونُ مُرَادِفَةً لَهُ؟ إِنَّمَا هَذَا رَأْيٌ مَنْ يَخْضُّهَا بِعِلْمٍ مُسْبِقٍ بِجَهْلٍ، وَهُوَ مُقَابِلُ التَّرَادُفِ.
إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْمُرَادَ: التَّرَادُفُ مِنْ حَيْثُ شُمُولُ كُلِّ لِلْمُرْكَبَاتِ وَالْكَلِّيَّاتِ، وَمُقَابِلِيهِمَا، لَكِنَّهُ تَكَلُّفٌ. اهـ منه.
وأقول: مُقَابِلُ الْمُرْكَبَاتِ: الْبَسَائِطُ ك: «النَّقْطَةُ»، وَمُقَابِلُ الْهَيْئَاتِ: «الدَّوَات» بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنْ هَيْئَتِهَا ك: «تَرْبُوعُهَا».

(٢) الشَّرْشِيمِيُّ: قوله: (وَمَنْعَ ذَلِكَ) أَيِ: اسْتِدْعَاءِهَا سَبْقَ الْجَهْلِ. اهـ منه.



قَوْلُهُ: «أَنَّ الْحُكْمَ الْعَقْلِيَّ» إِنَّمَا اقْتَصَرَ الْمُصَنِّفُ عَلَى الْحُكْمِ الْعَقْلِيِّ دُونَ أَخَوَيْهِ - وَهُمَا: الْحُكْمُ الْعَادِيّ، وَالْحُكْمُ الشَّرْعِيّ؛ لِأَنَّهُ الْمُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي هَذَا الْفَنِّ دُونَهُمَا. وَحَاصِلُ الْأَمْرِ^(١) أَنَّ أَقْسَامَ الْحُكْمِ مِنْ حَيْثُ هُوَ ثَلَاثَةٌ^(٢):

الْأَوَّلُ: الْحُكْمُ الْعَقْلِيّ، وَهُوَ: «إِثْبَاتُ أَمْرٍ لِأَمْرٍ أَوْ نَفْيُهُ عَنْهُ، مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ

الْإِنْبَائِي

قوله: «أَنَّ أَقْسَامَ الْحُكْمِ مِنْ حَيْثُ هُوَ ثَلَاثَةٌ... إلخ» يُفِيدُ: أَنَّ الْحُكْمَ الشَّرْعِيَّ دَاخِلٌ تَحْتَ الْحُكْمِ؛ بِمَعْنَى: «إِثْبَاتُ أَمْرٍ لِأَمْرٍ أَوْ نَفْيُهُ عَنْهُ»، وَكَذَا قَوْلُهُ: «وَلَا وَضِعَ وَاضِعٌ» يُفِيدُ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ احْتَرَزَ بِهِ عَنِ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ، فَيُفِيدُ أَنَّهُ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ: «إِثْبَاتُ أَمْرٍ لِأَمْرٍ أَوْ نَفْيُهُ عَنْهُ»، وَإِلَّا لَمْ يَحْتَاجَ لِإِخْرَاجِهِ بِمَا ذَكَرَ، مَعَ أَنَّهُ سَيَأْتِي لَهُ: أَنَّ الْحُكْمَ الشَّرْعِيَّ هُوَ: «كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى الْمُتَعَلِّقُ... إلخ»، فِيهِ كَلَامُهُ تَنَافٍ.

وَيُجَابُ عَنْ ذَلِكَ: بِأَنَّ لِلْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ إِطْلَاقَيْنِ:

- الْأَوَّلُ: «إِثْبَاتُ أَمْرٍ لِأَمْرٍ أَوْ نَفْيُهُ عَنْهُ بِوَسْطَةِ وَضْعِ الْوَاضِعِ»، وَهَذَا هُوَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ أَوَّلًا.

الْأَجْهَوْرِي

قوله: «مِنْ حَيْثُ هُوَ» الْخَبَرُ مَحْذُوفٌ؛ تَقْدِيرُهُ: «مَوْجُودٌ»؛ أَي: بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنْ كَوْنِهِ عَقْلِيًّا مَثَلًا؛ لِثَلَاثًا يَلْزَمُ تَقْسِيمُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ وَإِلَى غَيْرِهِ.

قوله: «وَهُوَ: إِثْبَاتٌ... إلخ» الْمُرَادُ بِهِ «الْإِثْبَاتُ»: اعْتِقَادُ الثُّبُوتِ، وَالْمُرَادُ بِهِ «النَّفْيُ»: اعْتِقَادُ الْإِنْتِفَاءِ، وَالْأَمْرُ الْأَوَّلُ: الْمَحْكُومُ بِهِ، وَالثَّانِي: الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ؛ وَهَذَانِ جَزْآنِ مِنْ أَجْزَاءِ الْقَضِيَّةِ، وَالثَّلَاثُ: الثُّبُوتُ الَّذِي فِي ضَمَنِ الْإِثْبَاتِ، وَالْإِنْتِفَاءُ الَّذِي فِي ضَمَنِ النَّفْيِ؛ فَالْمَأْخُودُ مِنْ هَذَا التَّعْرِيفِ: أَنَّ أَجْزَاءَ الْقَضِيَّةِ ثَلَاثَةٌ.

(١) الشَّرْشِيمِي: قوله: (وَحَاصِلُ الْأَمْرِ) أَي: الْكَلَامُ عَلَى الْأَقْسَامِ.

(٢) الشَّرْشِيمِي: قوله: «أَنَّ أَقْسَامَ الْحُكْمِ مِنْ حَيْثُ هُوَ ثَلَاثَةٌ... إلخ» يُفِيدُ: أَنَّ الْحُكْمَ الشَّرْعِيَّ دَاخِلٌ تَحْتَ الْحُكْمِ؛ بِمَعْنَى: «إِثْبَاتُ أَمْرٍ لِأَمْرٍ أَوْ نَفْيُهُ عَنْهُ»، وَكَذَا قَوْلُهُ: «وَلَا وَضِعَ وَاضِعٌ» يُفِيدُ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ احْتَرَزَ بِهِ عَنِ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ، فَيُفِيدُ أَنَّهُ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ: «إِثْبَاتُ أَمْرٍ لِأَمْرٍ أَوْ نَفْيُهُ عَنْهُ»، وَإِلَّا لَمْ يَحْتَاجَ لِإِخْرَاجِهِ بِمَا ذَكَرَ، مَعَ أَنَّهُ سَيَأْتِي لَهُ: أَنَّ الْحُكْمَ الشَّرْعِيَّ هُوَ: «كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى الْمُتَعَلِّقُ... إلخ»، فِيهِ كَلَامُهُ تَنَافٍ.

وَيُجَابُ عَنْ ذَلِكَ: بِأَنَّ لِلْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ إِطْلَاقَيْنِ:

- الْأَوَّلُ: «إِثْبَاتُ أَمْرٍ لِأَمْرٍ أَوْ نَفْيُهُ عَنْهُ بِوَسْطَةِ وَضْعِ الْوَاضِعِ»، وَهَذَا هُوَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ أَوَّلًا.

- الثَّانِي هُوَ: «كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى الْمُتَعَلِّقُ... إلخ»، وَهُوَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ ثَانِيًا. اهـ منه.

عَلَى تَكَرَّارٍ، وَلَا وَضَعَ وَاضِعٌ^(١)، وَتَنْحَصِرُ فِي ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ كَمَا سَيَذْكُرُهُ الْمُصَنِّفُ.
وَالثَّانِي: الْحُكْمُ الْعَادِي، وَهُوَ: «إِبْثَاتُ أَمْرٍ لِأَمْرٍ أَوْ نَفْيُهُ عَنْهُ بِوَاسِطَةِ التَّكَرَّارِ^(٢)»،
وَتَنْحَصِرُ فِي أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ:

- (١) - رَبِطَ وَجُودٍ بِوُجُودٍ؛ كَ: «رَبِطَ^(٣) وَجُودَ الشَّبَعِ بِوُجُودِ الْأَكْلِ».
- (٢) - وَرَبِطَ عَدَمٍ بِعَدَمٍ؛ كَ: «رَبِطَ عَدَمَ الشَّبَعِ بِعَدَمِ الْأَكْلِ».
- (٣) - وَرَبِطَ وَجُودٍ بِعَدَمٍ؛ كَ: «رَبِطَ وَجُودَ الْبَرْدِ بِعَدَمِ السَّخَرِ».
- (٤) - وَرَبِطَ عَدَمٍ بِوُجُودٍ؛ كَ: «رَبِطَ عَدَمَ الْإِحْرَاقِ بِوُجُودِ الْمَاءِ».

الأنبائي

- الثَّانِي هُوَ: «كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى الْمُتَعَلِّقُ... إلخ»، وَهُوَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ ثَانِيًا.

قَوْلُهُ: (بِوَاسِطَةِ التَّكَرَّارِ) فَإِذَا حَكَمَ الشَّخْصُ بَأَنَّهُ: «شَرِبَ الْقَهْوَةَ، أَوْ أَكَلَ الضَّأْنَ يَزْكِي الْفَهْمَ»
بِوَاسِطَةِ اسْتِعْمَالِهِ لَذَلِكَ أَوَّلَ مَرَّةٍ، لَمْ يَكُنْ حَكْمًا عَادِيًّا، بَلْ عَقْلِيًّا، وَإِذَا حَكَمَ بِذَلِكَ بِوَاسِطَةِ اسْتِعْمَالِهِ
مَرَّتَيْنِ فَأَكْثَرُ، كَانَ حَكْمًا عَادِيًّا.

الأجهوري

قَوْلُهُ: (رَبِطَ وَجُودٍ بِوُجُودٍ) أَي: إِبْثَاتُ أَمْرٍ وَجُودِيٍّ لِأَمْرٍ وَجُودِيٍّ كَ: إِبْثَاتُ الشَّبَعِ لِلأَكْلِ
فِي قَوْلِنَا: «الأكل مشبع». وَقَوْلُهُ: (وَرَبِطَ عَدَمٍ بِعَدَمٍ) أَي: نَفْيُ أَمْرٍ وَجُودِيٍّ عَنْ أَمْرٍ عَدَمِيٍّ؛ كَمَا
فِي قَوْلِنَا: «لَيْسَ عَدَمُ الْأَكْلِ مُشْبِعًا»، فَقَدْ نَفَيْنَا أَمْرًا وَجُودِيًّا هُوَ الشَّبَعُ عَنْ أَمْرٍ عَدَمِيٍّ هُوَ عَدَمُ الْأَكْلِ.
وَقَوْلُهُ: (وَرَبِطَ وَجُودٍ بِعَدَمٍ) أَي: إِبْثَاتُ أَمْرٍ وَجُودِيٍّ لِأَمْرٍ عَدَمِيٍّ؛ كَمَا فِي قَوْلِنَا: «عَدَمُ السَّخَرِ مُحْصَلٌ
لِلْبَرْدِ». وَقَوْلُهُ: (وَرَبِطَ عَدَمٍ بِوُجُودٍ) أَي: نَفْيُ أَمْرٍ وَجُودِيٍّ عَنْ أَمْرٍ وَجُودِيٍّ؛ كَمَا فِي قَوْلِنَا: «النَّارُ مَعَ

(١) الصَّفْهَمُ: قَوْلُهُ: (مِنْ غَيْرِ تَوْقُفٍ... إلخ) قِيدٌ أَخْرَجَ بِهِ: الْحُكْمَ الْعَادِيَّ، وَقَوْلُهُ: (وَلَا وَضَعَ وَاضِعٍ) قِيدٌ آخَرُ
أَخْرَجَ بِهِ: الْحُكْمَ الشَّرْعِيَّ.

(٢) الشَّرْشِيمَةُ: قَوْلُهُ: (بِوَاسِطَةِ التَّكَرَّارِ) فَإِذَا حَكَمَ الشَّخْصُ بَأَنَّهُ: «شَرِبَ الْقَهْوَةَ، أَوْ أَكَلَ الضَّأْنَ يَزْكِي الْفَهْمَ»
بِوَاسِطَةِ اسْتِعْمَالِهِ لَذَلِكَ أَوَّلَ مَرَّةٍ، لَمْ يَكُنْ حَكْمًا عَادِيًّا، بَلْ عَقْلِيًّا، وَإِذَا حَكَمَ بِذَلِكَ بِوَاسِطَةِ اسْتِعْمَالِهِ مَرَّتَيْنِ
فَأَكْثَرُ، كَانَ حَكْمًا عَادِيًّا. اهـ.

(٣) الشَّرْشِيمَةُ: قَوْلُهُ: (رَبِطَ) أَي: إِدْرَاكُ ارْتِبَاطٍ وَثِيْقٍ أَمْرٍ... إلخ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَفْرَادِ الْإِبْثَاتِ الَّتِي فَسَّرَ بِإِدْرَاكِ
الْثَبُوتِ، وَهَذِهِ الْأَمْثَلَةُ الْأَرْبَعَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا دَاخِلَةً فِي الشَّقِّ الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ: «إِبْثَاتُ... إلخ»، وَلَمْ يَمَثَلْ لِلشَّقِّ
الثَّانِي الَّذِي هُوَ: «نَفْيُ... إلخ»، وَقَدْ عَلِمْتَ مِثَالَهُ.



وَالثَّالِثُ: الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ، وَهُوَ: «كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى الْمُتَعَلِّقُ^(١) بِفِعْلِ الشَّخْصِ مِنْ حَيْثُ التَّكْلِيفُ أَوْ الْوَضْعُ لَهُ»، وَيَنْحَصِرُ فِي قِسْمَيْنِ:

الْأَنْبَابِي

قوله: (الْمُتَعَلِّقُ) أي: تعلق دلالة، لا تأثير ولا انكشاف، والمراد: تعلقاً تنجيزياً حادثاً عند

الْأَجْهَوْرِي

وجود الماء على الحطب مثلاً ليست محرقة، فقد نفينا أمراً وجودياً هو الإحراق عن أمر وجودي هو النار عند وجود الماء؛ وبهذا ظهر أَنَّ الْأَوَّلَ والثَّالِثَ مِنْ بابِ الْإِثْبَاتِ، والثَّانِي والرَّابِعَ مِنْ بابِ النَّفْيِ.

قوله: (وَهُوَ: كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى... إلخ) إن قيل: إِنَّ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى لَيْسَ إِثْبَاتٌ أَمْرٍ لِأَمْرٍ... إلخ. فالجوابُ بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّهُ إِثْبَاتٌ بِاعْتِبَارِ لَازِمِهِ؛ لِأَنَّ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى الَّذِي اقْتَضَى الطَّلَبَ عَلَى وَجْهِ الْجَزْمِ يَتَضَمَّنُ إِثْبَاتَنَا الْوَجوبَ،... وهكذا.

الثَّانِي: أَنَّ تَعْرِيفَ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ بِمَا ذُكِرَ اصْطِلَاحٌ لِلْأَصُولِيِّينَ، وَاصْطِلَاحُ الْفُقَهَاءِ: «أَنَّ الْحُكْمَ الشَّرْعِيَّ: إِثْبَاتُ أَمْرٍ لِأَمْرٍ أَوْ نَفْيُهُ عَنْهُ بِوَاسِطَةِ الدَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ».

قوله: (الْمُتَعَلِّقُ بِفِعْلِ الشَّخْصِ) أي: الدَّالُّ عَلَيْهِ.

قوله: (مِنْ حَيْثُ التَّكْلِيفُ) أي: لَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَخْلُوقٌ أَوْ مُمْكِنٌ مَثَلًا، وَمَرَادُهُ بِـ «التَّكْلِيفِ»: مَا يَعْمُ الطَّلَبُ بِاقْسَامِهِ الْأَرْبَعَةِ وَالْإِبَاحَةِ.

قوله: (أَوْ الْوَضْعُ لَهُ) أي: لِلتَّكْلِيفِ الشَّامِلِ لِلطَّلَبِ بِاقْسَامِهِ الْأَرْبَعَةِ وَالْإِبَاحَةِ، وَمَعْنَى «الْوَضْعُ لِلذَّكَاءِ»: «جَعَلَ الشَّارِعَ لَذَلِكَ سَبَبًا، أَوْ شَرْطًا، أَوْ مَانِعًا، وَإِثْبَاتُهُ الصَّحَّةُ إِنْ اسْتَوْفَى الْأُمُورَ الْمَعْتَبَرَةَ فِيهِ، وَالْفَسَادُ إِنْ لَمْ يَسْتَوْفَهَا».

(١) التَّشْرِيعِي: قوله: (الْمُتَعَلِّقُ) أي: تعلق دلالة، لا تأثير ولا انكشاف، والمراد: تعلقاً تنجيزياً حادثاً عند توجُّهِ الطَّلَبِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ حَدُوثِ التَّعَلُّقِ الَّذِي هُوَ صِفَةُ الْكَلَامِ حَدُوثُ الْحُكْمِ الْمَفْسَّرِ بِالْكَلَامِ الْمَذْكُورِ؛ لِأَنَّ التَّعَلُّقَ الْمَذْكُورَ لَيْسَ صِفَةً حَقِيقِيَّةً، بَلْ هُوَ نِسْبَةٌ وَاعْتِبَارٌ، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ حَدُوثِهَا حَدُوثُ مَوْصُوفِهَا، فَالْحُكْمُ قَدِيمٌ لَا حَادِثٌ، وَذَهَبَ الْعَلَّامَةُ الْمُحَلِّيُّ إِلَى حَدُوثِهِ. اهـ.

وقوله: «وَذَهَبَ... إلخ» أي: نَظَرًا لِتَعَلُّقِهِ، فَلَمَّا كَانَ التَّعَلُّقُ حَادِثًا، صَارَ الْمَجْمُوعُ مِنْ حَيْثُ الْاجْتِمَاعُ حَادِثًا؛ نَاقِلٌ.

(١) - خِطَابُ تَكْلِيفٍ^(١)، وَهُوَ: «كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى الْمُتَعَلِّقُ بِفِعْلِ الشَّخْصِ مِنْ حَيْثُ التَّكْلِيفُ».

(٢) - وَخِطَابُ وَضْعٍ، وَهُوَ: «كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى الْمُتَعَلِّقُ بِفِعْلِ الشَّخْصِ مِنْ حَيْثُ الْوَضْعُ».

وَلِلْأَوَّلِ خَمْسَةُ أَقْسَامٍ:

(١) - الْإِيجَابُ، وَهُوَ: «كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى^(٢) الْمُتَعَلِّقُ بِفِعْلِ الشَّيْءِ طَلَبًا جَازِمًا».

الأنبائي

تَوَجُّهُ الطَّلَبِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ حَدُوثِ التَّعَلُّقِ الَّذِي هُوَ صِفَةُ الْكَلَامِ حَدُوثُ الْحُكْمِ الْمَفْسَّرِ بِالْكَلامِ الْمَذْكُورِ؛ لِأَنَّ التَّعَلُّقَ الْمَذْكُورَ لَيْسَ صِفَةً حَقِيقَةً، بَلْ هُوَ نِسْبَةٌ وَاعْتِبَارٌ، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ حَدُوثِهَا حَدُوثُ مَوْصُوفِهَا، فَالْحُكْمُ قَدِيمٌ لَا حَادِثٌ، وَذَهَبَ الْعَلَّامَةُ الْمُحَلِّيُّ إِلَى حَدُوثِهِ.

قوله: (الْإِيجَابُ، وَهُوَ: كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى... إلخ) أي: فالإيجاب والتَّحْرِيمُ والكراهَةُ والنَّدْبُ والإِبَاحَةُ أَسْمَاءٌ لِلْكَلامِ الْقَدِيمِ، وَجَعَلَ النَّدْبُ والكراهَةُ مِنَ الْأَحْكَامِ التَّكْلِيفِيَّةِ ظَاهِرٌ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ: «التَّكْلِيفُ: طَلَبُ مَا فِيهِ كُلْفَةٌ»؛ أَمَّا عَلَى أَنَّهُ: «الْإِزَامُ مَا فِيهِ كُلْفَةٌ»، فَلَا بَدَّ مِنْ اعْتِبَارِ التَّغْلِيبِ، وَكَذَا لَا بَدَّ مِنْ اعْتِبَارِهِ بِالنِّسْبَةِ لِلْإِبَاحَةِ عَلَيْهِمَا.

الاجهوري

فَالطَّلَبُ بِأَقْسَامِهِ الْأَرْبَعَةِ وَالْإِبَاحَةُ وَالْوَضْعُ بِالْمَعْنَى الْمَتَقَدِّمِ مَدْلُولَةٌ لِلْكَلامِ، كَمَا يُعْلَمُ مِنْ «حَاشِيَةِ الْهَدَهْدِيِّ» [انظر: «حاشية الشرقاوي على شرح الهدهدي» (ص: ٢٣)]، وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ نَفْسَهُ يَسْمَى: «طَلَبًا، وَإِبَاحَةً، وَوَضْعًا» بِاعْتِبَارِ دَلَالَتِهِ عَلَيْهَا، كَمَا يُعْلَمُ أَيْضًا مِنْ الْحَاشِيَةِ الْمَذْكُورَةِ.

وَالظَّاهِرُ: أَنَّ إِطْلَاقَ الطَّلَبِ وَالْإِبَاحَةِ وَالْوَضْعِ عَلَى الْكَلَامِ بِاعْتِبَارِ تِلْكَ الدَّلَالَةِ مُجَازِيٌّ؛ مِنْ إِطْلَاقِ اسْمِ الْمَدْلُولِ عَلَى الدَّالِّ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونُوا اصْطَلَحُوا عَلَى ذَلِكَ الْإِطْلَاقِ، فَيَكُونُ إِطْلَاقًا حَقِيقِيًّا.

(١) الصفتي: قوله: (خِطَابُ تَكْلِيفٍ) أي: طَلَبُ مَا فِيهِ كُلْفَةٌ.

(٢) الشرفسي: قوله: (الْإِيجَابُ، وَهُوَ: كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى... إلخ) أي: فالإيجاب والتَّحْرِيمُ والكراهَةُ والنَّدْبُ وَالْإِبَاحَةُ أَسْمَاءٌ لِلْكَلامِ الْقَدِيمِ، وَجَعَلَ النَّدْبُ والكراهَةُ مِنَ الْأَحْكَامِ التَّكْلِيفِيَّةِ ظَاهِرٌ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ: «التَّكْلِيفُ: طَلَبُ مَا فِيهِ كُلْفَةٌ»؛ أَمَّا عَلَى أَنَّهُ: «الْإِزَامُ مَا فِيهِ كُلْفَةٌ»، فَلَا بَدَّ مِنْ اعْتِبَارِ التَّغْلِيبِ، وَكَذَا لَا بَدَّ مِنْ اعْتِبَارِهِ بِالنِّسْبَةِ لِلْإِبَاحَةِ عَلَيْهِمَا. اهـ منه.



- (٢) - وَالنَّدْبُ، وَهُوَ: «كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى الْمُتَعَلِّقُ بِطَلَبِ فِعْلِ الشَّيْءِ طَلَبًا غَيْرَ جَازِمٍ».
- (٣) - وَالتَّخْرِيمُ، وَهُوَ: «كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى الْمُتَعَلِّقُ بِطَلَبِ تَرْكِ الشَّيْءِ طَلَبًا جَازِمًا».
- (٤) - وَالكَرَاهَةُ - وَلَوْ خَفِيفَةً -، وَهِيَ: «كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى الْمُتَعَلِّقُ بِطَلَبِ تَرْكِ الشَّيْءِ طَلَبًا غَيْرَ جَازِمٍ».

- (٥) - وَالْإِبَاحَةُ^(١)، وَهِيَ: «كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى الْمُتَعَلِّقُ بِالتَّخْيِيرِ بَيْنَ فِعْلِ الشَّيْءِ وَتَرْكِهِ».
- وَاللِّتَانِي خَمْسَةُ أَقْسَامٍ أَيْضًا، وَهِيَ: «كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى الْمُتَعَلِّقُ بِكَوْنِ الشَّيْءِ سَبَبًا، أَوْ شَرْطًا، أَوْ مَانِعًا، أَوْ صَحِيحًا، أَوْ فَاسِدًا^(٢)»، وَإِذَا نَظَرْتَ لِكَوْنِ هَذِهِ الْخَمْسَةِ تَجْرِي مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْخَمْسَةِ السَّابِقَةِ،

الاجهوري

قوله: (يَكُونُ الشَّيْءُ سَبَبًا) أي: بجعله سببًا، وهذا الجعل المعبر عنه فيما تقدّم به «الوضع».

قوله: (وَإِذَا نَظَرْتَ... إلخ) لكنَّ الصُّعَّةَ والفساد لا يجريان في المحرّم؛ إلّا إذا كان من العبادات والعقود ك: الصَّلَاةِ في الأرض المغصوبة، وبيع العنب لِمَنْ يَتَّخِذُهُ خمرًا، بخلاف نحو: الزَّنا، فإنّه لا يتّصف بهما، وكذا لا يجريان في المكروه إلّا إذا كان منهما ك: الصَّلَاةِ في الحِمَامِ، وك: بيع يكون مكروهاً إن فرض ذلك، بخلاف نحو: أكل البصل، فإنّه لا يتّصف بهما.

(١) اللفظي: قوله: (وَالْإِبَاحَةُ) أقول: إنّ في إدخال «الإباحة» في أقسام خطاب التكليف نظرٌ؛ إذ هي لا كلمة فيها أصلاً؛ بمعنى: أنّنا لم نؤمر فيها بشيء، فلو قال المحشي سابقاً بدل قوله: «مِنْ حَيْثُ التَّكْلِيفُ» - كما قال المصنّف في «شرحه» -: «بِالطَّلَبِ أَوْ الْإِبَاحَةِ» لكان أسلم، فتكون قسماً وحدها، وتكون أقسام خطاب التكليف أربعة فقط.

(٢) الشروشي: قوله: (يَكُونُ الشَّيْءُ سَبَبًا) وذلك ك: «دخول الوقت»، فإنّه سببٌ لوجوب الصَّلَاةِ. وقوله: (أَوْ شَرْطًا) ك: «البلوغ، والعقل، والنّقاء من الحيض والنّفاس، وبلوغ الدّعوة»، فإنّ هذه الأمور شرطٌ [هكذا في الأصل ولعلها: شروطٌ] لوجوب الصَّلَاةِ. وقوله: (أَوْ مَانِعًا) ك: «الحيض، والنّفاس»، فإنّهما مانعان من وجوبها. وقوله: (أَوْ صَحِيحًا) أي: كون الشيء صحيحاً، وذلك الشيء بعد الصَّلَاةِ، وصحّتها لاستيفاء شروطها ك: «استقبال القبلة»... إلى آخر الشروط، وكذا يقال في قوله: (أَوْ فَاسِدًا).

فالشّيء في الثلاثة الأول غير الشّيء المكلف به، والشّيء في الأخيرين هو المكلف به، فانّضح بذلك أنّ الضّمير في «لَهُ» [في تعريف الحكم الشرعي] راجع لتكليف ذاتها بالنظر للسبب والشرط والمانع، وراجع له باعتبار تعلّقه وهو المكلف به بالنسبة للصّحّة والفساد.

كَانَتْ الْجُمْلَةُ خَمْسَةً وَعِشْرِينَ^(١)؛ قَائِمَةٌ مِنْ صَرْبٍ خَمْسَةٍ فِي مِثْلِهَا، وَتَوْضِيحُ ذَلِكَ يُطْلَبُ مِنَ الْمُطَوَّلَاتِ.

الأنبائي

قوله: (كَانَتْ الْجُمْلَةُ خَمْسَةً وَعِشْرِينَ) أمثلة ذلك:

الأجهوري

قوله: (وَتَوْضِيحُ ذَلِكَ يُطْلَبُ مِنَ الْمُطَوَّلَاتِ) مثالُ جريانها في الإيجاب: جعل الزَّوَالِ سَبَباً لوجوب الظَّهر، والبلوغ والعقل شرطاً له، والحيض مانعاً منه، وجعلها صحيحةً إِنْ اجْتَمَعَتِ الشُّرُوطُ والأركان، وفاسدةٌ إِنْ لَمْ تَجْتَمِعْ.

ومثالُ جريانها في النَّدْبِ: جعل دخول وقت العشاء سبباً لنَدْبِ الوتر، وجعل البلوغ والعقل شرطاً له، وجعل الحيض مانعاً منه، وجعل صلاة الوتر صحيحةً إِنْ اسْتَوْفَتْ مَا يَعْتَبَرُ فِيهَا، وفاسدةٌ إِنْ لَمْ تَسْتَوْفِهَا.

= وقد رأينا في «شرح السنوسي» ما يفيد رجوع الضمير للتكليف... إلخ؛ حيث قال: «الوضع للطلب أو الإباحة»؛ أي: والرجوع إليه بالاعتبارين اللذين علمتهما، وإن كان المتبادر مِنَ المحسني رجوعه للفعل، وبالنظر لرجوعه إليه فقال: «مِنْ حَيْثُ الْوَضْعُ لِلْفِعْلِ» أي: لحكمه بالنظر للثلاثة الأول، ولذاته بالنظر إلى الأخيرين؛ تأمل.

(١) الشروشيبي: قوله: (كَانَتْ الْجُمْلَةُ خَمْسَةً وَعِشْرِينَ) أمثلة ذلك:

— وجوب البيع سببُهُ: اضطرابُ المشتري، وشرطُهُ: التكليف، ومانعُهُ: اضطرابُ البائع، وصحةُ البيع: باستكمالهِ الشُّرُوطِ، وفسادهُ: بانتفائه.

— وتحريمُ البيع بعد أذان الجمعة سببُهُ: الاشتغالُ عن ذكر الله تعالى، وشرطُهُ: التكليف، ومانعُهُ: اضطرابُ المشتري أو عذرُ البائع والمشتري بعذرٍ من أعذار الجمعة، وصحةُ البيع: باستكمالهِ الشُّرُوطِ، وفسادهُ: بانتفائه.

— وكراهةُ البيع لِمَنْ يَنْجُرُ فِي أَكْفَانِ الْمَوْتِ سببُهَا: تمنّي كثرة الموت، وشرطُهَا: التكليف، ومانعُهَا: الاضطراب، والصحةُ: باستكمالهِ الشُّرُوطِ، والفسادُ: بانتفائه.

— وإباحةُ البيع سببُهَا: الاحتياجُ العامُّ، وشرطُهَا: التكليف، أو عدم اضطراب البائع أو المشتري، وعدم احتياج المشتري للمبيع بخصوصه، وأن لا يكون البيع وقت أذان الجمعة، ولا يكون في أكفان الموتى، ومانعُهَا: بوجود واحدٍ من هذه، والصحةُ والفسادُ كما تقدّم.

فعلت من هذا: أَنَّ السَّببَ والشَّرْطَ والمانعَ متعلِّقَةٌ بنفسِ التَّكْلِيفِ بصوره الخمس، والصحةُ والفسادُ متعلِّقانِ بمتعلِّقِهِ وهو المكلَّفُ به بصوره الخمس، فقوله: «أَوْ الْوَضْعُ لَهُ»؛ أي: للتكليف من حيث ذاته، أو من حيث متعلِّقِهِ. اهد مع بعض زيادة.



قَوْلُهُ: (يَنْحَصِرُ فِي ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ) اعْلَمْ أَنَّ الْحَضَرَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

الْأَنْبَابِي

- وجوبُ البيعِ سببُهُ: اضطرارُ المشتري، وشرطُهُ: التَّكْلِيفُ، ومانعُهُ: اضطرارُ البائع، وصحَّةُ البيعِ: باستكمالِ الشُّروطِ، وفسادُهُ: بانتفائه.

- وتحريمُ البيعِ بعدَ أذانِ الجمعةِ سببُهُ: الاشتغالُ عن ذكرِ الله تعالى، وشرطُهُ: التَّكْلِيفُ، ومانعُهُ: اضطرارُ المشتري أو عذرُ البائع والمشتري بعذرٍ من أعذارِ الجمعة، وصحَّةُ البيعِ: باستكمالِ الشُّروطِ، وفسادُهُ: بانتفائه.

- وكراهةُ البيعِ لِمَنْ يَتَجَرَّ في أكفانِ الموتى سببُها: تَمَنِّي كَثْرَةِ الموت، وشرطُها: التَّكْلِيفُ، ومانعُها: الاضطرار، والصَّحَّةُ: باستكمالِ الشُّروطِ، والفسادُ: بانتفائها.

- وإباحةُ البيعِ سببُها: الاحتياجُ العامُّ، وشرطُها: التَّكْلِيفُ، ومانعُها: كونهُ وقتَ أذانِ الجمعةِ مثلاً، والصَّحَّةُ والفسادُ كما تقدَّم.

فعلمت من هذا: أَنَّ السَّبَبَ والشرطَ والمانعَ متعلِّقَةٌ بنفسِ التَّكْلِيفِ بصوره الخمس، والصَّحَّةُ والفسادُ متعلِّقانِ بمتعلِّقه وهو المكلفُ به بصوره الخمس، فقوله: «أَوْ الْوَضْعُ لَهُ»؛ أي: للتَّكْلِيفِ مِنْ حَيْثُ ذَاتِهِ، أَوْ مِنْ حَيْثُ متعلِّقه.

قوله: (اعْلَمْ أَنَّ الْحَضَرَ عَلَى ثَلَاثَةِ) ستعلم أَنَّهُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ.

الْأَجْهَوِي

ومثالُها في التَّحْرِيمِ: جعلُ خبثِ الميتة سبباً لتحريمِها، وجعلُ شرطه عدمُ الاضطرار، وجعلُ مانعه الاضطرار، والصَّحَّةُ والفسادُ لا يجريان في تحريمِهما، كما لا يخفى.

ومثالُها في الكراهة: كراهةُ اصطِيَادِ صيدِ البرِّ، فَإِنَّ سببَها اللُّهُو، وشرطُها عدمُ الاحتياج، ومانعُها الاحتياج، والصَّحَّةُ والفسادُ لا يجريان فيها، كما لا يخفى.

ومثالُها في الإباحة: إباحةُ البيعِ، فَإِنَّ سببَها احتياجُ البائعِ إلى الثَّمَنِ واحتياجُ المشتري إلى المبيعِ، وشرطُها الانتفاعُ بالمبيعِ مثلاً، ومانعُها وقوعُ البيعِ عندَ نداءِ الجمعة، ولا يخفى جريانُ الصَّحَّةِ والفسادِ فيها. اهـ مِنْ «الشَّرْقَاوِي عَلَى الْهَدَّيِّ» [ص: ٢٥] ببعضِ زيادة.



الأول: حَصْرُ الْكُلِّيِّ فِي جُزْئِيَّائِهِ؛ وَضَابِطُهُ: «أَنْ يَصِحَّ الْإِخْبَارُ بِالْمَقْسَمِ عَنْ كُلِّ قِسْمٍ مِنْ أَقْسَامِهِ»؛ كَمَا فِي: «حَصْرُ الْكَلِمَةِ فِي: الْإِسْمِ، وَالْفِعْلِ، وَالْحَرْفِ»؛ إِذْ يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: «الْإِسْمُ كَلِمَةٌ... وَمَعْكَذَا».

والثاني: حَصْرُ الْكُلِّ فِي أَجْزَائِهِ؛ وَضَابِطُهُ: «أَنْ يَصِحَّ تَحْلِيلُ^(١) الْمَقْسَمِ إِلَى أَقْسَامِهِ»؛ كَمَا فِي: «حَصْرُ الْحَصِيرِ فِي: السَّمَارِ، وَالْخَيْطِ»؛ إِذْ يَصِحُّ تَحْلِيلُهُ إِلَيْهِمَا.

والثالث: حَصْرٌ بِمَعْنَى: عَدَمُ الْخُرُوجِ^(٢)؛ كَمَا فِي قَوْلِ الشَّخْصِ: «أَنْحَصَرَ حُكْمُ

الْأَنْبَابِي

قوله: (وَضَابِطُهُ: أَنْ يَصِحَّ... إلخ) فيه: أَنَّ هَذَا ضَابِطٌ لَكُونَ الْمَحْصُورِ كَلِّيًا، وَالْمَحْصُورَ فِيهِ جُزْئِيًّا، لَا لِلْحَصْرِ.

قوله: (وَضَابِطُهُ: أَنْ يَصِحَّ تَحْلِيلُ... إلخ) فيه: أَنَّ هَذَا ضَابِطٌ لَكُونَ الْمَحْصُورِ كَلًّا، وَالْمَحْصُورَ فِيهِ أَجْزَاءً، لَا لِلْحَصْرِ.

ثُمَّ إِنَّ الظَّاهِرَ: أَنَّ الْمُرَادَ: «الْفِعْلِيُّ الْخَارِجِيُّ»، لَا التَّحْلِيلُ بِالْفِعْلِ وَالْعِبَارَةِ.

وفيه: أَنَّ هَذَا لَا يَطْرُدُ؛ إِذِ السَّكَنْجَبِيُّ لَا يَتَأْتَى تَحْلِيلُهُ إِلَى الْخَلِّ وَالْعَسَلِ؛ إِذْ لَا يُمْكِنُ تَمْيِيزُ أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخَرِ، فَلَوْ قَالَ: «أَنْ لَا يَصِحَّ الْإِخْبَارُ بِالْقِسْمِ عَنْ كُلِّ قِسْمٍ» لَاطْرَدَ.

قوله: (وَالثَّالِثُ: حَصْرٌ بِمَعْنَى: عَدَمُ الْخُرُوجِ) فِي جَعْلِهِ قَسِيمًا لِمَا قَبْلَهُ نَظَرٌ؛ فَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: «[اعْلَمْ] أَنَّ الْحَصْرَ مَعْنَاهُ: عَدَمُ الْخُرُوجِ»؛ ثُمَّ إِنَّهُ:

الْأَجْهَوْرِي

قوله: (تَحْلِيلُ الْمَقْسَمِ) الْمُرَادُ بِهِ «تَحْلِيلُهُ»: تَفْكِكُهُ وَفَصْلُ بَعْضِهِ مِنْ بَعْضٍ؛ بِأَنْ يُخْرَجَ الْخَيْوُطُ مِنَ السَّمَارِ.

قوله: (بِمَعْنَى: عَدَمُ الْخُرُوجِ) الثَّلَاثَةُ بِهَذَا الْمَعْنَى، لَكِنَّ:

(١) الْبَصْفَتِي: قَوْلُهُ: «أَنْ يَصِحَّ تَحْلِيلُ... إلخ» أَقُولُ: هَذَا الضَّابِطُ غَيْرُ مُتَعَيِّنٍ، بَلْ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ فِيهِ أَيْضًا: «أَنْ لَا يَصِحَّ الْإِخْبَارُ بِالْمَقْسَمِ عَنْ كُلِّ قِسْمٍ مِنْ أَقْسَامِهِ»؛ إِذْ لَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: «الْحَصِيرُ سَمَارٌ، أَوِ الْحَصِيرُ خَيْطٌ»، وَمَا ذَكَرْنَا هُوَ مَا ذَكَرَهُ الْعَلَامَةُ الشُّجَاعِيُّ فِي نَظْمِهِ الْمَشْهُورِ: «أَنْ يَصِحَّ إِخْبَارُ مَقْسَمٍ... إلخ».

(٢) الشُّرَشِيمِي: قَوْلُهُ: (وَالثَّالِثُ: حَصْرٌ بِمَعْنَى: عَدَمُ الْخُرُوجِ) فِي جَعْلِهِ قَسِيمًا لِمَا قَبْلَهُ نَظَرٌ؛ فَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: «[اعْلَمْ] أَنَّ الْحَصْرَ مَعْنَاهُ: عَدَمُ الْخُرُوجِ»؛ ثُمَّ إِنَّهُ:

- تَارَةً يَكُونُ حَصْرٌ كُلِّيٌّ فِي جُزْئِيَّاتِهِ.



الْأَمِيرِ فِي الْبَلَدِ، وَانْحَصَرَتْ فِكْرَتِي فِي دُنُوبِي؛ بِمَعْنَى: أَنَّ حُكْمَ الْأَمِيرِ لَا يَخْرُجُ عَنِ الْبَلَدِ، وَأَنَّ فِكْرَتَهُ لَا تَخْرُجُ عَنْ دُنُوبِهِ.

الأنباسي

- تارة يكون حصر كلّي في جزئياته.

- وتارة يكون حصر كلّي في أجزائه.

- وتارة يكون حصر متعلّق خاصّ - بالكسر - في متعلّق خاصّ - بالفتح -؛ نحو: «انْحَصَرَتْ فِكْرَتِي فِي دُنُوبِي»، و: «انْحَصَرَ حُكْمُ الْأَمِيرِ فِي الْبَلَدِ».

الأجهوري

- الأوّل على وجه صحّة الإخبار بالمقسم عن كلّ قسم.

- والثاني على وجه صحّة تفكيك المقسم إلى الأقسام؛ أي: تفريقها وفصل بعضها عن بعض.

- والثالث على غير هذين الوجهين.

قوله: (لَا تَخْرُجُ) المراد بـ «عدم خروجه عنها»: أنّ متعلّقه - وهو المحكوم به -:

- إمّا واحد منها؛ كقولنا: «قُدْرَةُ اللَّهِ تَعَالَى وَاجِبَةٌ، وَشَرِيكُهُ مُسْتَحِيلٌ، وَبِعَثَّةُ الرُّسُلِ جَائِزَةٌ»،

والمحكوم به في الأوّل الوجوب، وفي الثاني الاستحالة، وفي الثالث الجواز.

- أو موصوف بواحد منها؛ كقولنا: «اللَّهُ تَعَالَى قَادِرٌ، وَاللَّهُ تَعَالَى لَيْسَ بِعَاجِزٍ، وَاللَّهُ تَعَالَى

= - وتارة يكون حصر كلّ في أجزائه.

- وتارة يكون حصر متعلّق خاصّ - بالكسر - في متعلّق خاصّ - بالفتح -؛ نحو: «انْحَصَرَتْ فِكْرَتِي فِي دُنُوبِي»،

و: «انْحَصَرَ حُكْمُ الْأَمِيرِ فِي الْبَلَدِ».

- وتارة يكون حصر موصوف في صفته؛ نحو: «انْحَصَرَ زَيْدٌ فِي الْبَيَاضِ»... إلى آخر أنواع الحصر. اهـ منه باختصار.

واعلم أنّ الحصر: إمّا صريح، وإمّا غير صريح.

فالصريح: ما صُرح فيه بمادّة الحصر؛ كقولك: «انحصرت الكلمة في: الاسم، والفعل، والحرف»، و:

«انحصر الحصر في: الخط، والسّمار»، و: «انحصر حكم الأمير في البلاد»، وغير ذلك.

وغير الصريح: نحو قولك: «الكلمة: اسم، وفعل، وحرف»، و: «الحصير: خيط، وسمار»، و: «حكم

الأمير في البلاد»؛ لأنّ المبتدأ متى كان معرّفاً بـ «أل» أو بالإضافة، كان من حصر المبتدأ في الخبر.

وقوله فيما سبق: «تَحْلِيلُ الْمُقْسِمِ إِلَى أَقْسَامِهِ» أي: تحليله بالعبارة، وذلك كقولك: «الحصير: خيط،

وسمار»، فإنّك قد حلّلت الكلّ إلى أجزائه، وعبرت عن كلّ جزء باسم يخصّه.



وَكَلَامُ الْمُصَنَّفِ لَا يَصِحُّ:

- مِنْ قَبِيلِ الْأَوَّلِ؛ لِعَدَمِ صِحَّةِ الْإِخْبَارِ بِالْمَقْسِمِ عَنْ كُلِّ قِسْمٍ مِنْ أَقْسَامِهِ؛ إِذْ لَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: «الْوُجُوبُ حُكْمٌ عَقْلِيٌّ»، وَكَذَا الْبَقِيَّةُ؛ لِأَنَّ «الْحُكْمَ الْعَقْلِيَّ»: إِنْبَاتُ أَمْرٍ لِأَمْرٍ أَوْ نَفْيُهُ عَنْهُ كَمَا تَقَدَّمَ، وَلَا شَيْءَ مِنْ ذَلِكَ يَوْجِبُ وَلَا امْتِحَالُهُ وَلَا جَوَازُ، فَكَيْفَ يَصِحُّ الْإِخْبَارُ بِهِ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا.

- وَلَا مِنْ قَبِيلِ الثَّانِي؛ لِعَدَمِ صِحَّةِ تَحْلِيلِ الْمَقْسِمِ إِلَى أَقْسَامِهِ؛ إِذِ الْوُجُوبُ وَالِامْتِحَالُ وَالْجَوَازُ لَيْسَتْ أَجْزَاءً لِلْحُكْمِ الْعَقْلِيِّ، فَكَيْفَ يَصِحُّ تَحْلِيلُهُ إِلَيْهَا.

الإنشائي

- وتارة يكون حصر موصوفٍ في صفته؛ نحو: «انْحَصَرَ زَيْدٌ فِي الْبَيَاضِ».

- وتارة يكون حصر وصفٍ في موصوفه؛ نحو: «انْحَصَرَ الْبَيَاضُ فِي زَيْدٍ».

- وتارة يكون حصر ظرفٍ في مظروفٍ؛ نحو: «انْحَصَرَ هَذَا الْإِنَاءُ فِي الْمَاءِ».

- وتارة يكون حصر مظروفٍ في ظرفٍ؛ نحو: «انْحَصَرَ الْمَاءُ فِي هَذَا الْإِنَاءِ»، ... إلى غير

ذلك.

وما نحن فيه من قبيل الثالث؛ على أنه لا يستقيم كلام المصنف ويكون من قبيل الثالث إلا لو قال المصنف: «يُنْحَصَرُ فِي الْوُجُوبِ وَالِامْتِحَالِ وَالْجَوَازِ»، وهو لم يقل ذلك، بل قال: «يُنْحَصَرُ فِي ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ»؛ أي: أقسام للحكم، ولا يخفى أن الثلاثة ليست أقساماً للحكم؛ إذ التقسيم ليس له إلا نوعان: تقسيم الكلّي إلى جزئياته، وتقسيم الكل إلى أجزائه؛ وليس له نوع آخر.

فالإشكال على المصنف ليس من حيث الانحصار؛ إذ أقسام الانحصار كثيرة كما قد علمتها، إنما الإشكال من جعل هذه الثلاثة أقساماً للحكم، والأقسام ليس لها إلا صفتان: كونها أقساماً للكلّي فتكون جزئيات له، وكونها أقساماً للكلّ فهي أجزاء؛ وبهذا تعلم ما في كلام المحشي أولاً وآخر؛ تأمل.

إلا أن يُراد: أقسامٌ منسوبة للحكم من حيث تعليقه بها، لا من حيث كونه مقسماً، فتدبر.

الأجهوري

خالق»، والمحكوم به في الأول القدرة وصفتها الوجوب، والمحكوم به في الثاني على وجه النفي العجز وصفته الاستحالة، وفي الثالث الخلق وصفته الجواز.



فَيَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ قَبِيلِ الثَّالِثِ، وَالْمَعْنَى عَلَيْهِ: أَنَّ الْحُكْمَ الْعَقْلِيَّ لَا يَخْرُجُ عَنْ ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ.

وَحَاوَلْ جَمَاعَةٌ تَضْحِيحَ كَوْنِهِ مِنْ قَبِيلِ الْأَوَّلِ بِوُجُوهٍ؛ مِنْهَا مَا هُوَ بَعِيدٌ وَمِنْهَا مَا هُوَ غَيْرُ سَدِيدٍ، لَكِنْ أَحْسَنُهَا^(١): أَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرٍ مُضَافٍ قَبْلَ قَوْلِهِ: «الْوُجُوبِ» وَمَا بَعْدَهُ، وَالْأَصْلُ: «إِثْبَاتُ الْوُجُوبِ»^(٢)، وَإِثْبَاتُ الْإِسْتِحَالَةِ، وَإِثْبَاتُ الْجَوَازِ، وَحِينَئِذٍ صَحَّ كَوْنُهُ مِنْ قَبِيلِ الْأَنْبَابِي

قوله: (لَكِنْ أَحْسَنُهَا... إلخ) أسهلُّ منها: تأويلُ الحكم بالمحكوم به، وأحسنُهُ ما قاله الأستاذ بالنسبة لهذا: أَنَّهُ تَأْوِيلٌ فِي مَحَلِّ الْحَاجَةِ.

قوله: (إِثْبَاتُ الْوُجُوبِ... إلخ) نظر فيه العلامة الشُّرْقَاوِيُّ: بِأَنَّ بَعْضَ الْعُقَايِدِ خَارِجٌ عَنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ؛ كَقَوْلِكَ: «اللَّهُ قَادِرٌ، اللَّهُ مُوجِدٌ»، فَلَيْسَ فِي ذَلِكَ إِثْبَاتٌ وَجُوبٍ وَقَسِيمِيهِ، مَعَ أَنَّهُ حُكْمٌ عَقْلِيٌّ؛ قَالَ:

الْأَجْهَوْرِيُّ

قوله: (وَحَاوَلْ جَمَاعَةٌ... إلخ) فِي هَذَا الْجَوَابِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ الْعَقْلِيَّ لَا يَنْحَصِرُ فِي إِثْبَاتِ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ نَفْيًا؛ كَمَا فِي قَوْلِنَا: «لَا يَجِبُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى الصَّلَاحُ وَالْأَصْلَحُ»، وَقَدْ يَكُونُ إِثْبَاتًا لغيرها؛ كَمَا فِي قَوْلِنَا: «اللَّهُ تَعَالَى قَادِرٌ».

(١) الشُّرْشِيمِيُّ: قوله: (لَكِنْ أَحْسَنُهَا... إلخ) أسهلُّ منها: تأويلُ الحكم بالمحكوم به، وأحسنُهُ ما قاله الأستاذ بالنسبة لهذا: أَنَّهُ تَأْوِيلٌ فِي مَحَلِّ الْحَاجَةِ. اهـ منه.

ووجه كون الوجوب محكوماً به: أَنَّكَ تَقُولُ: «اللَّهُ تَعَالَى وَاجِبٌ لَهُ الْقُدْرَةُ»، فَهُوَ مُحْكَمٌ بِهِ قَصْدًا فِي ضَمَنِ الْمَشْتَقِّ.

ولك جواب آخر وهو: أَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرٍ مُضَافٍ قَبْلَ الْحُكْمِ؛ أَي: أَنَّ مُتَعَلِّقَ الْحُكْمِ - بِالْفَتْحِ - أَي: بِأَنَّ الْوُجُوبَ وَأَخُوهُ مُتَعَلِّقٌ بِهَا الْإِدْرَاكُ؛ الَّذِي هُوَ الْحُكْمُ الْعَقْلِيُّ، تَأْمَلْ.

(٢) الشُّرْشِيمِيُّ: قوله: (إِثْبَاتُ الْوُجُوبِ... إلخ) نظر فيه العلامة الشُّرْقَاوِيُّ: بِأَنَّ بَعْضَ الْعُقَايِدِ خَارِجٌ عَنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ؛ كَقَوْلِكَ: «اللَّهُ قَادِرٌ، اللَّهُ مُوجِدٌ»، فَلَيْسَ فِي ذَلِكَ إِثْبَاتٌ وَجُوبٍ وَقَسِيمِيهِ، مَعَ أَنَّهُ حُكْمٌ عَقْلِيٌّ.

ويمكن أن يجاب: بِأَنَّ الْمُرَادَ: إِثْبَاتُ الْوُجُوبِ أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَعْبرَ عَنْهُ بِذَلِكَ الْعِنْوَانِ؛ كَقَوْلِكَ: «قُدْرَةُ اللَّهِ وَاجِبَةٌ»، أَوْ بِمَا اتَّصَفَ بِهِ؛ كَقَوْلِكَ: «اللَّهُ قَادِرٌ»، فَإِنَّ الْقُدْرَةَ مُتَّصِفَةٌ بِالْوُجُوبِ، وَكَذَا يُقَالُ فِي الْإِسْتِحَالَةِ وَالْجَوَازِ، فَوُجُوبُ الْقُدْرَةِ - الَّذِي هُوَ وَصِفٌ لَهَا فِي الْوَاقِعِ - حُكْمٌ عَقْلِيٌّ، وَثَبُوتُ الْقُدْرَةِ لِلَّهِ تَعَالَى يَقْطَعُ النَّظَرَ عَنْ وَضْعِهَا حُكْمٌ شَرْعِيٌّ؛ أَي: مَاخُودٌ مِنْ دَلِيلِ الشَّرْعِ، وَهُوَ الْقُرْآنُ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠]. اهـ منه باختصار مع بعض زيادة.



الأوّل؛ لوجود صابطة بهذا التقرير؛ إذ يصحّ أن يقال: «إثبات الوجوب حكم عقلي، ... وهكذا، فتدبرّ».

قوله: (الوجوب) هو: «عدم قبول الانتفاء»^(١)، وقوله: (والاستحالة) هي: «عدم قبول الثبوت»، وقوله: (والجواز) هو: «قبولهما»، لكنّ على سبيل التناوب؛ بمعنى: قبول الثبوت تارة وقبول الانتفاء تارة أخرى، لا على سبيل الاجتماع؛ إذ لا يمكن قبولهما معاً.

الأنبائي

ويمكن أن يجاب: بأنّ المراد: إثبات الوجوب أعمّ من أن يعبر عنه بذلك العنوان؛ كقولك: «قدرة الله واجبة»، أو بما اتّصف به؛ كقولك: «الله قادر»، فإنّ القدرة متّصفة بالوجوب، وكذا يقال في الاستحالة والجواز، فهذه الثلاثة - وإن لم يتعيّن في الحكم العقلي كونها محكوماً بها في ظاهر التركيب؛ لصدقه حيث لا تُذكر -، لكن لا بدّ منها في نفس الأمر. اهـ [انظر: «حاشية الشرقاوي على شرح الهدعي» (ص: ١٨)].

فمحصل من هذا: أنّ المحكوم به الذي جاء من جهة العقل ليس إلّا الثلاث صفات؛ أعني: الوجوب والاستحالة والجواز؛ التي هي صفات الواجب والمستحيل والجائز؛ إمّا صراحةً كقولك: «الله واجب»، أو إشارةً ولزوماً كقولك: «الله قادر ورزق»، فالحكم العقلي: إثبات الوجوب للقدرة، والإمكان للرزق، وكلّ من الوجوب والإمكان جهة القضية، وأمّا إثبات القدرة لله تعالى الذي هو صريح القضية فحكم شرعيّ كما في «شرح جمع الجوامع» في تعريف القضية.

والحاصل: أنّ الحكم العقلي الذي له تعلّق بالفرض - ليخرج نحو: «الواحد يضاف الإثنين»، و: «الكلّ أعظم من الجزء» -؛ إثبات هذه الصفات ونفيها، وأنّ المحكوم به العقلي هو: «هذه الصفات»، وأنّه ليس للعقل بمجرّده إثبات ونفي إلّا لهذه الصفات، وأنّ نحو: «الله قادر» حكم شرعيّ بالنظر لظاهر القضية لا لجهتها، وهذا هو المناسب لما تقرّر من أنّ الحكم العقلي: «ما استقلّ العقل به من غير توقّف على سنّة عاديّ أو شرعيّ».

قوله: (هو): «عدم قبول الانتفاء» لك أن تفسّره بـ: «امتناع قبول الانتفاء»، والاستحالة بـ: «امتناع قبول الثبوت»، بل هو الموافق لما قاله الغنيميّ من أنّ: «الوجوب والاستحالة والجواز اعتبارات عقلية».

(١) الشرعيّ: قوله: (هو): «عدم قبول الانتفاء» لك أن تفسّره بـ: «امتناع قبول الانتفاء»، والاستحالة بـ: «امتناع قبول الثبوت»، فتكون الثلاثة من الاعتبارات. اهـ منه مع اختصار وتفسير.



وَقَدَّمَ «الْوُجُوبَ»؛ لِشَرْفِهِ^(١)، وَأَعَقَّبَهُ بِ«الِاسْتِحَالَةِ»؛ لِأَنَّهَا ضِدُّهُ، وَالضُّدُّ أَقْرَبُ الْأَشْيَاءِ حُطُوراً بِالْبَالِ عِنْدَ ذِكْرِ ضِدِّهِ، وَأَخَّرَ «الْجَوَازَ»؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ لَهُ مَرْتَبَةٌ إِلَّا التَّأْخِيرُ، وَأَيْضاً فَهُوَ شَيْءٌ بِالْمُرْكَبِ^(٢)، وَمَا قَبْلَهُ شَيْءٌ بِالْبَسِيطِ، وَالْمُرْكَبُ مُتَأَخِّرٌ عَنِ الْبَسِيطِ.

وَأَعْلَمَ أَنَّ الْوُجُوبَ بِذَلِكَ الْمَعْنَى هُوَ الْمُرَادُ فِي عِلْمِ التَّوْحِيدِ مَتَى أُطْلِقَ؛ إِلَّا فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ: «يَجِبُ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ أَنْ يَعْرِفَ... إلخ»، فَهُوَ فِيهِ بِالْمَعْنَى الْمَشْهُورِ وَهُوَ: «كَوْنُ الشَّيْءِ بِحَيْثُ يَنَابُ عَلَى فِعْلِهِ وَيُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ»، فَفَرَّقَ بَيْنَ أَنْ يُقَالَ: «يَجِبُ لِلَّهِ كَذَا» وَأَنْ يُقَالَ: «يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ كَذَا»، فَأَخْرِصَ عَلَى هَذَا الْفَرْقِ، وَلَا تَكُنْ وَمِنْ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ فَقَالَ مَا لَا مُحْصَلُ لَهُ.

[الْوَاجِبُ الْعَقْلِيُّ]

قَوْلُهُ: (فَالْوَاجِبُ... إلخ) أي: إِذَا أَرَدْتَ بَيَانَ كُلِّ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ، فَاَلْوَاجِبُ... إلخ، فَ«الْقَاءُ» لِلِإِفْصَاحِ، لَا لِلتَّفْرِيعِ.

فَإِنْ قِيلَ: كَانَ الْمُنَاسِبُ لِلْمُصَنِّفِ أَنْ يَعْرِفَ كُلًّا مِنَ الْوُجُوبِ وَالِاسْتِحَالَةِ وَالْجَوَازِ، لَا كُلًّا مِنَ الْوَاجِبِ وَالْمُسْتَحِيلِ وَالْجَائِزِ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ أَوَّلًا الْوُجُوبَ وَأَخَوِيهِ، دُونَ الْوَاجِبِ وَأَخَوِيهِ، فَقَدْ ذَكَرَ شَيْئاً وَلَمْ يَعْرِفْهُ، وَعَرَفَ شَيْئاً وَلَمْ يَذْكُرْهُ.

الأنبائي

وعليه فيندفع ما قرره بعضهم من أن: الوجوب والاستحالة أمران سلبيان، والجواز أمر اعتباري؛ أخذاً بظاهر «عدم كذا، وعدم كذا» في الأولين، و«قبول كذا» في الأخير.

(١) الشرعي: قوله: (لِشَرْفِهِ) أي: لَأَنَّهُ وَجُوبُهُ دَائِمٌ.

(٢) الشرعي: قوله: (شَيْءٌ بِالْمُرْكَبِ... إلخ) إِنَّمَا كَانَ شَيْئاً وَلَمْ يَكُنْ غَيْرَ شَيْءٍ؛ لِتَحَقُّقِ الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ فِيهِ.

- وَإِنَّمَا كَانَ شَيْئاً وَلَيْسَ مُرْكَباً؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْمَعْ الْوُجُودَ وَالْعَدَمَ فِي آنٍ وَاحِدٍ.

- وَإِنَّمَا كَانَ الْوُجُودَ وَمَا بَعْدَهُ شَيْئاً بِالْبَسِيطِ وَلَمْ يَكُنْ غَيْرَ شَيْءٍ؛ لِأَنَّهُ صِفَةٌ كُلٌّ مِنْهُمَا تَوْجَدُ فِي الْجَوَازِ.

- وَإِنَّمَا كَانَ شَيْئاً وَلَيْسَ بَسِيطاً؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ بَسِيطاً إِلَّا إِذَا كَانَ جُزْءاً لْغَيْرِهِ حَقِيقَةً؛ بَأَن يَكُونُ الْغَيْرُ مُرْكَباً مِنْهُمَا

مَعاً، وَأَيْضاً الْوُجُودَ وَالِانْتِفَاءَ لِلذَّاتِ فِي الْأَوَّلِينَ دَائِمَانِ، هُمَا فِي الْجَائِزِ مُمْكِنَانِ.

إِنْ قُلْتَ: إِنَّ الْوُجُودَ بَسِيطٌ، لَا شَيْءَ.

قُلْتَ: هُوَ بَسِيطٌ فِي ذَاتِهِ، مَعَ كَوْنِهِ أَشْبَهَ الْبَسِيطِ بِالنَّظَرِ لِمُقَابَلَةِ الَّذِي هُوَ الْجَوَازِ.

الجعفي: قوله: (شَيْءٌ بِالْمُرْكَبِ) أي: مِنْ ثُبُوتِ وَعَدَمِ، وَقَوْلُهُ: (شَيْءٌ بِالْبَسِيطِ) أي: لِأَنَّهُ لَمْ يَتَرَكَّبْ مِنْ شَيْءٍ

أَصْلاً؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ مَعْنَاهُ الثُّبُوتُ فَقَطْ، وَالْمُسْتَحِيلَ مَعْنَاهُ الْعَدَمُ فَقَطْ.



أَجِيبُ^(١): بِأَنَّهُ اسْتَعْنَى^(٢) بِتَعْرِيفِ الْوَاجِبِ وَأَخَوِيهِ عَنْ تَعْرِيفِ الْوُجُوبِ وَأَخَوِيهِ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ مُشْتَقٌّ مِنَ الْوُجُوبِ، ... وَهَكَذَا، وَمَعْرِفَةُ الْمُشْتَقِّ تَسْتَلْزِمُ مَعْرِفَةَ الْمُشْتَقِّ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ^(٣) جُزْؤُهُ؛ إِذِ الْوَاجِبُ أَمْرٌ مَوْصُوفٌ بِالْوُجُوبِ، ... وَهَكَذَا.

الأنبائي

قوله: (أَجِيبُ: بِأَنَّهُ اسْتَعْنَى... إلخ) وحكمه عدوله عن تعريف الوجوب وأخويه إلى تعريف الواجب وأخويه هي: أَنَّ المحمول في القضية حَمَلَ مَوَاطِئَهُ هُوَ الْوَاجِبُ وَأَخَوَاهُ؛ فَيَقَالُ: «عِلْمُ اللَّهِ تَعَالَى وَاجِبٌ، وَشَرِيكُهُ تَعَالَى مُسْتَحِيلٌ، وَرِزْقُهُ تَعَالَى جَائِزٌ».

وحملُ المَواطِئَةِ هو: ما لا يحتاج لتأويل كما ذكره، ويقابله: حملُ الاشتقاق، وهو: ما يحتاج لذلك؛ كقولك: «الْإِنَّمَاءُ الشَّافِعِيُّ عِلْمٌ» أي: ذو عِلْمٍ أَوْ عَالِمٌ، «وَالْقَطْنُ بَيَاضٌ» أي: ذو بَيَاضٍ أَوْ أَبْيَضٌ، وَإِنَّمَا لَمْ يَقُلْ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ: «وَيُنْحَصِرُ فِي ثَلَاثَةِ الْوَاجِبِ... إلخ»؛ لِأَنَّ الْوُجُوبَ وَأَخَوِيهِ هُوَ الْمَقْصُودُ، وَالْمُلْتَقَى إِلَيْهِ.

الاجهوري

قوله: (أَجِيبُ... إلخ) هذا الجواب مصحح للعدول عن تعريف المصادر الثلاثة إلى تعريف المشتقات الثلاثة، والمرجح لهذا العدول أَنَّ المذكور فيما يأتي هو المشتقات؛ كقوله الآتي: «فَمِمَّا يَجِبُ لِمَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ عَشْرُونَ صِفَةً»، وقوله: «وَمِمَّا يَسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى عَشْرُونَ صِفَةً»، وقوله: «وَأَمَّا الْجَائِزُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى فَيَفْعَلُ كُلُّ مُمَكِّنٍ أَوْ تَرَكُهُ».

قوله: (وَمَعْرِفَةُ الْمُشْتَقِّ... إلخ) فيعرف:

(١) الشوشيمي: قوله: (أَجِيبُ... إلخ) فيمنع «ذَكَرَ شَيْئًا وَلَمْ يُعْرِفْهُ» بل ذكره وعرفه في ضمن المشتق، ويمنع أيضاً قوله: «وَعَرَفَ شَيْئًا وَلَمْ يَذْكُرْهُ»؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ جُزْأَهُ الْمَقْصُودَ بِالتَّعْرِيفِ قَبْلَ التَّعْرِيفِ.

(٢) الشوشيمي: قوله: (أَجِيبُ: بِأَنَّهُ اسْتَعْنَى... إلخ) وحكمه عدوله عن تعريف الوجوب وأخويه إلى تعريف الواجب وأخويه هي: أَنَّ المحمول في القضية حَمَلَ مَوَاطِئَهُ هُوَ الْوَاجِبُ وَأَخَوَاهُ؛ فَيَقَالُ: «عِلْمُ اللَّهِ تَعَالَى وَاجِبٌ... إلخ»، بخلاف الوجوب وما بعده، فَإِنَّهُ يَحْمِلُ حَمْلَ اشْتِقَاقٍ؛ بَأَن تَقُولُ: «اللَّهُ تَعَالَى وَجُوبٌ» أي: ذو وجوبٍ أَوْ وَاجِبٌ، وَالْأَوَّلُ مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَأْوِيلٍ، وَالثَّانِي بَعَكْسِهِ.

ولم يقل من أَوَّلِ الْأَمْرِ: «وَيُنْحَصِرُ فِي ثَلَاثَةِ الْوَاجِبِ... إلخ»؛ لِأَنَّ الْوُجُوبَ وَأَخَوِيهِ هُوَ الْمَقْصُودُ، وَالْمُلْتَقَى إِلَيْهِ. اهـ باختصار وبعض تفسير.

(٣) الصفدي: قوله: (وَمَعْرِفَةُ الْمُشْتَقِّ تَسْتَلْزِمُ مَعْرِفَةَ الْمُشْتَقِّ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ) أي: المشتق منه؛ على الغالب من أَنَّ: «النَّصِيرُ يَرْجِعُ لِأَقْرَبِ مَذْكُورٍ» وَإِنْ كَانَ الْمَحْدُثُ عَنْهُ: «الْمُشْتَقُّ».



قَوْلُهُ: (مَا لَا يَتَصَوَّرُ):

- بِضَمِّ «الْيَاءِ»^(١) مَبْنِيٍّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ؛ بِمَعْنَى: «لَا يُدْرِكُ».

- أَوْ يَفْتَحِهَا^(٢) مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ؛ بِمَعْنَى: «لَا يُمَكِّنُ».

وَاعْتَرَضَ^(٣): بِأَنَّ الْوَاجِبَ

الأدبائي

قوله: (بِضَمِّ «الْيَاءِ») أي: مأخوذ من مصدر «تَصَوَّرَ» المتعدي؛ يقال: «تَصَوَّرْتُ الشَّيْءَ»: عقلته وأدركته.

قوله: (أَوْ يَفْتَحِهَا...) إلخ) أي: مأخوذ من مصدر «تَصَوَّرَ» اللّازم؛ يقال: «تَصَوَّرَ الشَّيْءَ»: أمكن.

قوله: (وَاعْتَرَضَ...) إلخ) هذا الاعتراض لا يتوجّه إلّا على الضَّبْطِ الأوّل خلافاً لظاهر كلامه.

الاجهوري

- من تعريف الواجب بما ذكره: «أَنَّ وجوب الشَّيْءِ: عدم تصوّر عدمه في العقل».

- ومن تعريف المستحيل بما ذكره: «أَنَّ استحالة الشَّيْءِ: عدم تصوّر وجوده في العقل».

- ومن تعريف المجازي بما ذكره: «أَنَّ جواز الشَّيْءِ: صحّة وجوده وعدمه في العقل».

و«في» بمعنى: «عند» إن جَوَلَ التَّصَوُّرَ بمعنى: «الإمكان»، وبمعنى: «بإ» السَّبَبِيَّةُ إن جُعِلَ التَّصَوُّرُ بمعنى: «الإدراك».

= وبيان ذلك: أَنَّ المشتقَّ - الَّذِي هو: «واجب» - اسمٌ فاعِلٍ، وقد قالوا: «اسم الفاعل يدلُّ على الحَدَثِ والزَّمَانِ»، فهو كلُّ المشتقِّ منه - الَّذِي هو: «الوجوب» -؛ إذ هو مصدرٌ لـ «وَجَبَ»، ومدلولُ المصدرِ الحدث فقط، فإذا عُرِفَ الواجب بمعرفة مدلوله وهو الحدث والزَّمَانِ، عُرِفَ الوجوب بمدلوله وهو الحدث، فصَحَّ قوله: «لِأَنَّهُ جُزْؤُهُ» أي: ومعرفة الكلِّ الَّذِي هو الواجب المعرّف تستلزم معرفة الجزء الَّذِي لم يعرف؛ تَأَمَّلْ.

(١) الشروشيبي: قوله: (بِضَمِّ «الْيَاءِ») أي: مأخوذ من مصدر «تَصَوَّرَ» المتعدي؛ يقال: «تَصَوَّرْتُ الشَّيْءَ»: عقلته وأدركته. اهـ منه.

(٢) الشروشيبي: قوله: (أَوْ يَفْتَحِهَا...) إلخ) أي: مأخوذ من مصدر «تَصَوَّرَ» اللّازم؛ يقال: «تَصَوَّرَ الشَّيْءَ»: أمكن. اهـ منه.

(٣) الشروشيبي: قوله: (وَاعْتَرَضَ...) إلخ) هذا الاعتراض لا يتوجّه إلّا على الضَّبْطِ الأوّل خلافاً لظاهر كلامه.

أقول: إنَّ الإمكان المنسوب للعقل لا يكون إلّا إدراكاً، فيرجع إلى المعنى الأوّل، فيتوجّه الاعتراض عليه، وإن كان الأوّل أصرَحَ في توجّه الاعتراض عليه.

قَدْ يَتَصَوَّرُ فِي الْعَقْلِ عَدَمُهُ؛ إِذِ الْعَقْلُ قَدْ يَتَصَوَّرُ الْمُحَالَ.
وَأُجِيبُ^(١): بِأَنَّ الْمُرَادَ بِ«التَّصَوُّرِ» هُنَا: التَّصْدِيقُ؛

الأنبائي

واعترض أيضاً: بِأَنَّ التَّعْرِيفَ لَا يَصْدُقُ إِلَّا بِالْوَاجِبِ الوجوديِّ ك: ذاته تعالى، وموجودات كمالاته الثبوتية؛ أعني: الأحوال؛ إذ هذان لَا يَصْدُقُ الْعَقْلُ بَعْدَمَهُمَا، دُونَ الْعَدَمِيِّ؛ أعني: السُّلُوبِ، مَعَ أَنَّ صَدَقَهُ بِهِ هُوَ الْمَطْلُوبُ، فَالتَّعْرِيفُ غَيْرُ جَامِعٍ.

وَأُجِيبُ بِأَجْوِبَةٍ مِنْهَا - وَهُوَ أَشْهَرُهَا -: أَنَّ الْمُرَادَ بِ«عَدَمِهِ»: سَلْبُهُ وَنَفْيُهُ بِثَبُوتِ نَقِيضِهِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ السُّلُوبَ ك: «الْقَدَمَ» لَا يَصْدُقُ الْعَقْلُ بِسَلْبِهَا بِثَبُوتِ نَقِيضِهَا، وَيُؤَيِّدُ هَذَا الْجَوَابُ: أَنَّ الْمُنْفِيَّ: تَصَوُّرُ عَدَمِهِ، لَا تَصَوُّرُ أَنَّهُ عَدَمٌ.

قوله: (وَأُجِيبُ... إلخ) فيه: أَنَّ إِطْلَاقَ التَّصَوُّرِ عَلَى التَّصْدِيقِ مَجَازٌ؛ أَي: لِأَنَّ التَّصَوُّرَ هُوَ: «إِدْرَاكُ الْمَفْرَدِ»، وَهُوَ لَا يَدْخُلُ التَّعْرِيفَ.

الأنجهوري

قوله: (قَدْ يَتَصَوَّرُ فِي الْعَقْلِ عَدَمُهُ) كما لو قيل: «لَوْ انْتَفَتِ قُدْرَةُ اللَّهِ تَعَالَى لَمْ يَوْجَدْ شَيْءٌ مِنَ الْعَالَمِ»، فَإِنَّ قَائِلَ ذَلِكَ مَنْصُورٌ عَدَمُ الْقُدْرَةِ؛ أَي: مَخْطَرٌ لَهُ بِيَالِهِ مِنْ غَيْرِ تَصْدِيقٍ بِهِ.

قوله: (وَأُجِيبُ... إلخ) يَرُدُّ عَلَى التَّعْرِيفِ حِينَئِذٍ: أَنَّهُ صَادِقٌ بِالْجَائِزِ الْمَقْطُوعِ بِوُجُودِهِ؛ إِذْ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّ الْعَقْلَ لَا يَصْدُقُ بَعْدَمَهُ.

ويجَابُ: بِأَنَّ الْمُرَادَ بِ«عَدَمِ التَّصْدِيقِ»: عَدَمُ إِمْكَانِهِ، لَا عَدَمُ وَقْعِهِ، وَالْجَائِزُ الْمَذْكُورُ قَابِلٌ لِلْعَدَمِ، فَيُمْكِنُ التَّصْدِيقُ بَعْدَمَهُ، وَإِنْ كَانَ لَا يَقَعُ بِالْفِعْلِ إِلَّا بَعْدَ عَدَمِ هَذَا الْجَائِزِ.

= واعترض أيضاً: بِأَنَّ التَّعْرِيفَ لَا يَصْدُقُ إِلَّا بِالْوَاجِبِ الوجوديِّ ك: ذاته تعالى، وموجودات كمالاته الثبوتية؛ أعني: الأحوال؛ إذ هذان لَا يَصْدُقُ الْعَقْلُ بَعْدَمَهُمَا، دُونَ الْعَدَمِيِّ؛ أعني: السُّلُوبِ، مَعَ أَنَّ صَدَقَهُ بِهِ هُوَ الْمَطْلُوبُ، فَالتَّعْرِيفُ غَيْرُ جَامِعٍ.

وَأُجِيبُ: بِأَنَّ الْمُرَادَ بِ«عَدَمِهِ»: سَلْبُهُ وَنَفْيُهُ بِثَبُوتِ نَقِيضِهِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ السُّلُوبَ ك: «الْقَدَمَ» لَا يَصْدُقُ الْعَقْلُ بِسَلْبِهَا بِثَبُوتِ نَقِيضِهَا، وَيُؤَيِّدُ هَذَا الْجَوَابُ: أَنَّ تَصَوُّرَ عَدَمِهِ، لَا تَصَوُّرُ أَنَّهُ عَدَمٌ. أهد منه مع زيادة.

(١) الشوشيمي: قوله: (وَأُجِيبُ... إلخ) فيه: أَنَّ إِطْلَاقَ التَّصَوُّرِ عَلَى التَّصْدِيقِ مَجَازٌ؛ أَي: لِأَنَّ التَّصَوُّرَ هُوَ: «إِدْرَاكُ الْمَفْرَدِ»، وَهُوَ لَا يَدْخُلُ التَّعْرِيفَ.

وَأُجِيبُ: بِأَنَّ إِطْلَاقَ التَّصَوُّرِ عَلَى التَّصْدِيقِ صَارَ حَقِيقَةً عَرَفِيَّةً؛ إِذْ كَثِيرًا مَا يُقَالُ: «عَقْلِي لَا يَتَصَوَّرُ هَذَا الْكَلَامَ»؛ بِمَعْنَى: لَا يَقْبَلُهُ وَلَا يُصَدِّقُ بِهِ. أهد منه مع بعض اختصار.



بِمَعْنَى: الإِدْعَانِ^(١) وَالْقَبُولِ.

وَدَخَلَ فِي التَّعْرِيفِ: كُلُّ مِنَ الْوَاجِبِ الضَّرُورِيِّ وَالْوَاجِبِ النَّظَرِيِّ:

وَالأَوَّلُ: «هُوَ: مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى نَظَرٍ وَاسْتِدْلَالٍ»؛ كَد: «التَّحْيِيزُ لِلْجِرْمِ»؛ بِمَعْنَى: أَخْذِهِ^(٢) قَدْرًا مِنَ الْفَرَاغِ الْمَوْهُومِ^(٣).

وَالثَّانِي: «هُوَ: مَا يَحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ»؛ كَد: «قُدْرَةُ اللَّهِ تَعَالَى»، وَكَذَا سَائِرُ مَا ذُكِرَ فِي هَذَا الْفَرْقِ.

لَا يُقَالُ: كَيْفَ يَكُونُ «تَحْيِيزُ الْجِرْمِ» وَاجِبًا، مَعَ أَنَّهُ مَسْبُوقٌ بِعَدَمٍ وَيَلْحَقُهُ عَدَمٌ؟
لِأَنَّا نَقُولُ: الْمُرَادُ أَنَّهُ وَاجِبٌ عِنْدَ وُجُودِ الْجِرْمِ، وَلِذَلِكَ يُسَمَّى: «وَاجِبًا مُقَيَّدًا»،
وَأَمَّا «الْوَاجِبُ الْمُطْلَقُ»^(٤) فَكَذَلِكَ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ.

الأنبأبي

وأجيب بأجوبة؛ منها: أَنَّ إطلاق التَّصَوُّرِ عَلَى التَّصْدِيقِ صَارَ حَقِيقَةً عَرَفِيَّةً؛ إِذْ كَثِيرًا مَا يُقَالُ:
«عَقْلِي لَا يَتَصَوَّرُ هَذَا الْكَلَامَ»؛ بِمَعْنَى: لَا يَقْبَلُهُ وَلَا يُصَدِّقُ بِهِ.

قوله: (الْفَرَاغُ الْمَوْهُومُ) أَي: الْمَتَوَهَّمُ ثُبُوتُهُ، مَعَ أَنَّهُ لَا فَرَاغَ؛ لِأَنَّ الْكَوْنَ مَمْلُوءٌ بِالْهَوَاءِ.

الآجهوري

قوله: (بِمَعْنَى: الإِدْعَانِ وَالْقَبُولِ) مِثْلُهُ فِي «حَاشِيَةِ الْهَدَّهْدِيِّ»، لَكِنْ تَفْسِيرُ التَّصْدِيقِ بِذَلِكَ إِنَّمَا
هُوَ فِي التَّصْدِيقِ الَّذِي جُعِلَ تَفْسِيرًا لِلإِيمَانِ، لَا فِي مَطْلُوقِ التَّصْدِيقِ، فَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِ«التَّصْدِيقِ»
هَذَا: الْإِعْتِقَادَ، وَهُوَ غَيْرُ الْإِدْعَانِ؛ لِأَنَّ الْإِدْعَانَ هُوَ: «الْمِيلُ إِلَى الْمَعْتَقَدِ وَالرَّضَا بِهِ».

(١) الشَّرْشِيمِي: قوله: (بِمَعْنَى: الإِدْعَانِ) لَا بِمَعْنَى: مَجْرَدِ إِدْرَاكِ النِّسْبَةِ مِنْ غَيْرِ إِدْعَانٍ لَهَا.

(٢) الصَّفْهِي: قوله: (بِمَعْنَى: أَخْذِهِ... إلخ) وَأَمَّا الْحِيزُ فَهُوَ: «الْمَكَانُ الْمَوْهُومُ»، وَالتَّحْيِيزُ هُوَ: «الْجِرْمُ»، ذَكَرَهُ
الْمِنْهَلِيُّ فِي «حَاشِيَةِ الْهَدَّهْدِيِّ» [انظر: «إيضاح المسالك للمبتدي في تقييد شرح القصيدة للهدهدي» للمِنْهَلِيِّ
(لوحه: ٩)].

(٣) الشَّرْشِيمِي: قوله: (الْفَرَاغُ الْمَوْهُومُ) أَي: الْمَتَوَهَّمُ ثُبُوتُهُ، مَعَ أَنَّهُ لَا فَرَاغَ؛ لِأَنَّ الْكَوْنَ مَمْلُوءٌ بِالْهَوَاءِ. اهـ منه.

(٤) الصَّفْهِي: قوله: (الْمُطْلَقُ) أَي: الَّذِي لَمْ يَقَيَّدْ بِشَيْءٍ، وَهُوَ الَّذِي يَثْبِتُ عَلَى الدَّوَامِ وَلَا يَنْعَدَمُ. اهـ «مِنْهَلِيُّ»
[لوحه: ٦] بزيادة.



وَكُلٌّ مِنْ هَذَيْنِ التَّوَعْنَيْنِ^(١) وَاجِبٌ لِدَايَتِهِ، وَهُنَاكَ وَاجِبٌ لِعَبْرِهِ وَإِنْ كَانَ جَائِزاً فِي دَايَتِهِ كَذَلِكَ: وَجُودُ شَيْءٍ مِنَ الْمُمَكِّنَاتِ فِي زَمَنِ عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى وَجُودُهُ فِيهِ، فَإِنَّهُ - وَإِنْ كَانَ مُمَكِّناً فِي دَايَتِهِ - وَاجِبٌ؛ لِتَعَلُّقِ عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى بِهِ.

وَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ تَجْرِي فِي الْمُسْتَحِيلِ؛ فَالْمُسْتَحِيلُ الدَّائِي الْمَطْلُوقُ كَذَلِكَ: «الشَّرِيكُ»، وَالْمُقَيَّدُ كَذَلِكَ: «عَدَمُ تَحْيِيزِ الْجَرَمِ»، وَالْعَرَضِيُّ كَذَلِكَ: «وُجُودُ شَيْءٍ مِنَ الْمُمَكِّنَاتِ فِي زَمَنِ عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى عَدَمُهُ فِيهِ»، فَتَدْبَرْ.

قَوْلُهُ: (فِي الْعَقْلِ) يُحْتَمَلُ أَنْ «أَل» فِيهِ لِلْعَهْدِ، وَالْمَعْهُودُ: الْفَرْدُ الْكَامِلُ.

وَيُحْتَمَلُ أَنَّهَا لِلِاسْتِغْرَاقِ، وَعَلَيْهِ فَهُوَ شَامِلٌ لِكُلِّ عَقْلٍ، لَكِنْ يَقْطَعُ النَّظَرُ عَنِ الْعَلَايِقِ الْمَانِعَةِ مِنْ ذَلِكَ كَذَلِكَ: الشُّبْهِ الَّتِي تَقُومُ بِعَقْلِ الْفَرَقِ الصَّالَةِ، فَاذْنَعْ بِذَلِكَ^(٢) مَا قَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ قَدْ يُتَصَوَّرُ فِي بَعْضِ الْعُقُولِ عَدَمُ بَعْضِ الْوَاجِبَاتِ كَذَلِكَ: عَقْلُ الْمُعْتَزِلَةِ، فَإِنَّهُ قَدْ يُتَصَوَّرُ فِيهِ عَدَمُ الْقُدْرَةِ، وَنَحْوَهَا مِنْ صِفَاتِ الْمَعَانِي.

نَعَمْ؛ يَرِيدُ أَنْ الْوَاجِبَ وَاجِبٌ فِي نَفْسِهِ وَجِدَ عَقْلٌ أَوْ لَمْ يُوْجَدْ، وَكَذَا الْمُسْتَحِيلُ وَالْجَائِزُ، فَكَانَ الْأَوَّلَى^(٣) أَنْ لَا يَرْتَبِطَ تَعْرِيفُ الثَّلَاثَةِ بِ«الْعَقْلِ»؛ كَأَنْ يَقُولَ: «الْوَاجِبُ: مَا لَا يَقْبَلُ الْإِنْتِفَاءَ، وَالْمُسْتَحِيلُ: مَا لَا يَقْبَلُ الثَّبُوتَ، وَالْجَائِزُ: مَا يَقْبَلُهُمَا».

الاذنبابي

قوله: (وَكُلٌّ مِنْ هَذَيْنِ التَّوَعْنَيْنِ) أي: الواجب الدَّائِي المطلق، والواجب الدَّائِي المقيد.

قوله: (فَكَانَ الْأَوَّلَى... إلخ) أصلُ هذا للغنيمي، فإنه قال: الأولى أن يُقْرَأَ «يُتَصَوَّرُ» بالبناء للفاعل؛ بمعنى: يُمكن، ويُحذف قيدُ «فِي الْعَقْلِ»؛ لتندفع تلك التكاليفات - يُشِيرُ لتكاليفات ذكرها -،

الأجهوري

قوله: (مِنْ ذَلِكَ) أي: من عدم التصديق بعده.

قوله: (يُتَصَوَّرُ فِيهِ عَدَمُ الْقُدْرَةِ... إلخ) بأن اعتقدوا أن الله تعالى يُوجد الأشياء بذاته من غير قدرة قائمة به، ويخصص الأشياء بذاته؛ كأن يرجح الوجود على العدم من غير إرادة قائمة... وهكذا.

(١) الشوشيمي: قوله: (وَكُلٌّ مِنْ هَذَيْنِ التَّوَعْنَيْنِ) أي: الواجب الدَّائِي المطلق، والواجب الدَّائِي المقيد. اهـ منه.

(٢) الشوشيمي: قوله: (فَاذْنَعْ بِذَلِكَ) أي: بجعل «أَل» للعهد، ويقولنا: «يَقْطَعُ النَّظَرُ» في الاحتمال الثاني، تأمل.

(٣) الشوشيمي: قوله: (فَكَانَ الْأَوَّلَى... إلخ) أصلُ هذا للغنيمي، فإنه قال: الأولى أن يُقْرَأَ «يُتَصَوَّرُ» بفتح الياء؛ =



وَقَدْ وَقَعَ لَهُمْ فِي حَدِّ «الْعَقْلِ» تَعَارِيفٌ كَثِيرَةٌ؛ أَحْسَنُهَا أَنَّهُ: «نُورٌ رُوحَانِيٌّ»^(١) بِهِ تُدْرِكُ النَّفْسُ الْعُلُومَ الضَّرُورِيَّةَ وَالنَّظَرِيَّةَ.

وَأَسْتَفِيدُ مِنْ هَذَا التَّعْرِيفِ: أَنَّ الْمُدْرِكَ فِي الْحَقِيقَةِ هِيَ النَّفْسُ، وَإِنَّمَا الْعَقْلُ آلَةٌ فِي الْإِدْرَاكِ كَسَائِرِ الْقَوَى^(٢)، وَلِذَلِكَ قَالَ ابْنُ قَاسِمٍ فِي «آيَاتِهِ»: «اتَّفَقَ الْمُحَقِّقُونَ عَلَى أَنَّ الْمُدْرِكَ لِلْكُلِّيَّاتِ وَالْجُزْئِيَّاتِ هِيَ النَّفْسُ النَّاطِقَةُ، وَأَنَّ نِسْبَةَ الْإِدْرَاكِ إِلَى قُوَاهَا كَنِسْبَةِ الْقَطْعِ إِلَى السَّكِّينِ». اهـ [انظر: «آيات البينات على شرح جمع الجوامع» لابن قاسم العبادي (١/١١٨)].

الأنبابي

وليوافق قول «المقاصد» و «المواقف»: «الواجبُ: لا يمكن عدمه»، ولأنَّ الواجبَ واجبٌ، والمستحيل مستحيلٌ، والممكن ممكنٌ في نفس الأمر؛ وُجِدَ عقلٌ أم لا.

وتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ أَرِبَابُ الْحَوَاشِي، لَكِنَّهُ قَرَّرَهُ قَائِلًا: «أقول ذلك مع الوجَل، وتَأَمَّلْ فِيهِ؛ لِيُظْهِرَ لَكَ مَا فِيهِ». اهـ [انظر: «بهجة الناظرين في محاسن أم البراهين» مخطوط مكتبة الشهيد علي باشا (الوحدة: ٨٠)].

وَلِكِ دَفْعُهُ: بِأَنَّ الْمَعْرِفَ: الْوَاجِبُ الْعَقْلِيَّ وَالْمُسْتَحِيلُ الْعَقْلِيَّ وَالْجَائِزُ الْعَقْلِيَّ، فَلَا يَدُّ مِنْ اعْتِبَارِ الْعَقْلِ فِي التَّعْرِيفِ، فَالْمَقْصُودُ لِلْمَصْنُفِ تَعْرِيفُهَا مِنْ حَيْثُ إِدْرَاكُ الْعَقْلِ، لَا مِنْ حَيْثُ صِفَتُهُ الْوَاقِعِيَّةُ الْأَجْهَوْرِيَّةُ.

قوله: (نُورٌ) أَي: آلَةٌ فِي إِدْرَاكِ الْمَعْنَايِ، كَمَا أَنَّ النُّورَ الْحَسِّيَّ آلَةٌ فِي إِدْرَاكِ الْمَحْسُوسَاتِ، فَاطْلَاقُ النُّورِ عَلَيْهِ مِنْ بَابِ الِاسْتِعَارَةِ. وقوله: (رُوحَانِيٌّ) نِسْبَةً إِلَى «الرُّوحِ»؛ لَكُونِهِ صِفَةً لَهَا.

قوله: (كَسَائِرِ الْقَوَى) هِيَ آلَاتُ الْإِدْرَاكِ، وَهِيَ الْحَسُّ الْمَشْتَرِكُ، وَخَزَائِنُهُ هِيَ الَّتِي فِي الْخِيَالِ، وَهِيَ فِي التَّجْوِيفِ الْأَوَّلِ مِنَ الرَّأْسِ، وَالْمُتَصَرِّفَةُ - وَيُقَالُ لَهَا: الْمَفْكُورَةُ - وَهِيَ فِي التَّجْوِيفِ الْأَوْسَطِ مِنَ الرَّأْسِ، وَالْوَاهِمَةُ وَالْحَافِظَةُ وَهِيَ فِي التَّجْوِيفِ الْآخِرِ مِنَ الرَّأْسِ.

= بمعنى: يُمَكِّنُ، وَيُحَذِّفُ قِيْدَ «فِي الْعَقْلِ».

وَلِكِ دَفْعُهُ: بِأَنَّ الْمَعْرِفَ: الْوَاجِبُ الْعَقْلِيَّ وَالْمُسْتَحِيلُ الْعَقْلِيَّ وَالْجَائِزُ الْعَقْلِيَّ، فَلَا يَدُّ مِنْ اعْتِبَارِ الْعَقْلِ فِي التَّعْرِيفِ، فَالْمَقْصُودُ لِلْمَصْنُفِ تَعْرِيفُهَا مِنْ حَيْثُ إِدْرَاكُ الْعَقْلِ، لَا مِنْ حَيْثُ صِفَتُهُ الْوَاقِعِيَّةُ مُجْرَدَةٌ عَنْ إِدْرَاكِ الْعَقْلِ. اهـ منه مع حذف.

(١) الصِّفَتِي: قوله: (رُوحَانِيٌّ) نِسْبَةً لِلرُّوحِ، وَمِنَ الْمَشَابِهِ لِلْمَشَابِهِ لَهُ، فَإِنَّ كُلًّا مِنْهُمَا جِسْمٌ غَيْرُ مُرَكَّبٍ مِنْ مَادَّةٍ. اهـ «مؤلف»، وَقَرَّرَ ثَانِيًا: أَنَّ وَجْهَ الْمَشَابَهَةِ أَنَّ كُلًّا مِنَ الرُّوحِ وَالْعَقْلِ أَمْرٌ خَفِيٌّ.

(٢) الصِّفَتِي: قوله: (كَسَائِرِ الْقَوَى) أَي: كَالْبَصَرِ وَالسَّمْعِ مَثَلًا، فَإِدْرَاكُ أَنَّ هُنَاكَ شَيْءٌ أَحْمَرُ أَوْ أَسْوَدُ إِنَّمَا هُوَ بِوَسْطَةِ الْبَصَرِ، وَالْمُدْرِكُ هُوَ النَّفْسُ، وَكَذَلِكَ قُلُوبُ السَّمْعِ وَبَقِيَّةُ الْقَوَى الَّتِي هِيَ اللَّمَسُ وَالشَّمُّ... إلخ.

وَبِهَذَا كُلُّو ظَهَرَ أَنَّ «فِي» هُنَا [فِي قَوْلِ الْمُصَنَّفِ: «فِي الْعَقْلِ»]: سَبَبِيَّةٌ، فَتَأْمَلُ.
قَوْلُهُ: (عَدَمُهُ) الصَّمِيرُ عَائِدٌ عَلَى «مَا» بِاعْتِبَارِ الْأَفْرَادِ؛ كَذَلِكَ: الْقُدْرَةُ وَالْإِرَادَةُ، لَا بِاعْتِبَارِ
الْمَفْهُومِ الْكُلِّيِّ^(١) كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ [أَي: فَالظَّاهِرُ مِنَ الْعِبَارَةِ هُوَ اعْتِبَارُ الْمَفْهُومِ الْكُلِّيِّ، فَتَبَيَّنَ الْمُخْطِئُ
عَلَى أَنَّ الْمُعْتَبَرُ هُوَ الْأَفْرَادُ].

الأنبأبي

مَجْرَدَةٌ عَنْ إدْرَاكِ الْعَقْلِ، وَأَمَّا تَعْرِيفُ صَاحِبِ «الْمَقَاصِدِ» وَ«الْمَوَاقِفِ» بِاعْتِبَارِ الْوُجُوبِ الْوَاقِعِيِّ،
أَوْ يُقَالُ: الْقَبْدُ مَلْحُوظٌ فِيهِ أَيْضًا.

قَوْلُهُ: (لَا بِاعْتِبَارِ الْمَفْهُومِ الْكُلِّيِّ) أَي: لِأَنَّ مَفْهُومَ الْوَاجِبِ الْكُلِّيِّ لَيْسَ بِوَاجِبٍ؛ لِأَنَّهُ تَارَةً يَوْجَدُ
فِي الذَّهْنِ، وَتَارَةً لَا يَوْجَدُ.

الاجهوري

قَوْلُهُ: (الصَّمِيرُ عَائِدٌ عَلَى «مَا» بِاعْتِبَارِ الْأَفْرَادِ... إلخ) جَوَابٌ عَنْ سُؤَالٍ؛ حَاصِلُهُ: أَنَّ الْمُصَنِّفَ
قَدْ حَكَّمَ عَلَى «الوَاجِبِ» بِ: «أَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ فِي الْعَقْلِ عَدَمُهُ»، مَعَ أَنَّ حَقِيقَةَ «الوَاجِبِ» قَدْ يَتَصَوَّرُ
فِي الْعَقْلِ عَدَمُهَا عِنْدَ الْغَفْلَةِ عَنْهَا، وَعَدَمُ اسْتِحْضَارِهَا فِي الذَّهْنِ؛ بِأَنَّ لَمْ يَخْطُرْ بِالْبَالِ هَذَا التَّعْرِيفُ
الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ، فَحِينَئِذٍ يَصْدُقُ الْعَقْلُ بِأَنَّ حَقِيقَةَ «الوَاجِبِ» مَعْدُومَةٌ؛ أَي: لَيْسَتْ حَاضِرَةً
فِي ذَهْنِ الشَّخْصِ الْغَافِلِ عَنْهَا، وَالْمَصْدُقُ بِعَدَمِهَا شَخْصٌ آخَرُ غَيْرِ هَذَا الْغَافِلِ.

وَحَاصِلُ الْجَوَابِ: أَنَّ الصَّمِيرَ فِي قَوْلِهِ: «عَدَمُهُ» عَائِدٌ عَلَى «مَا» بِاعْتِبَارِ الْأَفْرَادِ، فَالَّذِي
لَا يَصْدُقُ الْعَقْلُ بِعَدَمِهِ هُوَ: أَفْرَادُ الْوَاجِبِ، لَا حَقِيقَتُهُ.

١ - وَهَذَا السُّؤَالُ لَا يَرِدُ؛ إِلَّا لَوْ قَالَ الْمُصَنِّفُ: «فَالوَاجِبُ: لَا يُتَصَوَّرُ فِي الْعَقْلِ عَدَمُهُ».

(١) الشُّرُشِيمِيُّ: قَوْلُهُ: (لَا بِاعْتِبَارِ الْمَفْهُومِ الْكُلِّيِّ) أَي: لِأَنَّ مَفْهُومَ الْوَاجِبِ الْكُلِّيِّ لَيْسَ بِوَاجِبٍ؛ لِأَنَّهُ تَارَةً يَوْجَدُ
فِي الذَّهْنِ، وَتَارَةً لَا يَوْجَدُ؛ لِأَنَّ مَفْهُومَهُ - وَهُوَ الْإِنْتِفَاءُ - قَدْ يَتَعَلَّرُ فِي بَعْضِ الْأَذْهَانِ كَالْعَوَامِّ، وَقَدْ يَوْجَدُ
فِي بَعْضِهَا كَأَذْهَانِ الْعُلَمَاءِ.

وَكَذَا يُقَالُ فِي مَفْهُومِ «الْمُسْتَحِيلِ» الَّذِي هُوَ: «مَا لَا يَقْبَلُ الْإِنْتِفَاءُ»؛ أَي: وَلَيْسَ بِمُسْتَحِيلٍ؛ لِأَنَّهُ يَقْبَلُ الثَّبُوتَ
فِي بَعْضِ الْأَذْهَانِ كَأَذْهَانِ الْعُلَمَاءِ، وَأَمَّا مَفْهُومُ الْجَائِزِ فَهُوَ جَائِزٌ كَالْأَفْرَادِ؛ لِأَنَّهُ يَوْجَدُ تَارَةً فِي بَعْضِ الْأَذْهَانِ،
وَيَعْدَمُ أُخْرَى. أَهَمُّ مِنْهُ مَعَ زِيَادَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ: «لِأَنَّ مَفْهُومَهُ... إلخ».

الْحَقِيقِيُّ: قَوْلُهُ: (لَا بِاعْتِبَارِ الْمَفْهُومِ الْكُلِّيِّ) أَي: لِأَنَّ التَّعَارِيفَ إِنَّمَا هِيَ لِأَفْرَادِ الْأَمْرِ الْكُلِّيِّ لَا لِمَفْهُومِ الْكُلِّيِّ؛
أَي: لِأَنَّ الْمَفْهُومَ الْكُلِّيَّ الشَّامِلَ لِلْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ مِثْلًا - الَّذِي هُوَ الْوَاجِبُ - لَيْسَ بِوَاجِبٍ، إِنَّمَا الْوَاجِبُ
هُوَ الْأَفْرَادُ.



[المستحيل العقلي]

قوله: (وَالْمُسْتَحِيلُ) قِيلَ: «السَّيْنُ وَالثَّاءُ» فِيهِ لِلطَّلَبِ بِمَعْنَى: أَنَّهُ طُلِبَ مِنَ الْمُكَلَّفِ أَنْ يُحِيلَهُ^(١)؛ أَي: يَعْتَقِدَ أَنَّهُ مُحَالٌ.

الأنبائي

قوله: (بِمَعْنَى: أَنَّهُ طُلِبَ مِنَ الْمُكَلَّفِ أَنْ يُحِيلَهُ) أَي: طلب الله تعالى مِنَ الْمُكَلَّفِ أَنْ يُحِيلَهُ على ما يتبادر منه.

الأجهوري

وهو لم يقل ذلك، وإنما عرّف الواجب وبيّن أنّ حقيقته: «شيء لا يتصور في العقل عدمه»، فجعل عدم تصوّر العدم جزءاً من حقيقة الواجب، هو فصلها المميّز لها عن حقيقة المستحيل والجائز، ولم يحكم على تلك الحقيقة المرغبة مِنَ الجنس - المعبر عنه بـ «ما» -، والفصل - المعبر عنه بقوله: «لا يتصور في العقل عدمه» - بأنها لا يتصور في العقل عدمها، وإنما جعل عدم تصوّر العدم جزءاً لها مميّزاً لها عن غيرها، فلا وجه لهذا الإيراد.

٢ - وأيضاً قول المصنّف: «عَلَمَهُ» أراد به: العدم الخارجي، فلا يرد عليه: ما يتصور عدمه ذهناً، وإنما يرد عليه: ما يتصور عدمه خارجاً.

٣ - وأيضاً فمدارُ التعريف على أن يكون جامعاً لأفراد المعرّف مانعاً من دخول غيرها، وهذا التعريف كذلك.

(١) الفوشيمي: قوله: (بِمَعْنَى: أَنَّهُ طُلِبَ مِنَ الْمُكَلَّفِ أَنْ يُحِيلَهُ) أَي: طلب الله تعالى مِنَ الْمُكَلَّفِ أَنْ يُحِيلَهُ على ما يتبادر منه.

وفيه: أن «المستحيل» - على جعل السَّيْنِ والثَّاءِ للطَّلَب - معناه: طالبُ الإحالة؛ لأنَّ «مستحيلاً» اسمُ فاعلٍ من «أَحَالَ»، زيدتِ السَّيْنُ والثَّاءُ فيه؛ للدلالة على الطَّلَب، فيكون طالبُ الإحالة هو: نحو: «الشَّريك»، مع أنَّ نحو: «الشَّريك» يتمتع من نفسه لا طالب الإحالة وغيره؛ إلّا أن يقال: جعل طالباً الإحالة لنفسه على سبيل المبالغة.

إلّا أن يقال: أن قوله: (بِمَعْنَى: أَنَّهُ طُلِبَ... إلخ) بيانٌ للمقصود مِنَ اللَّفْظ، لا للمعنى الوضعي، ولا يخفى ما فيه مِنَ التَّكَلُّفِ.

ورّد بعض مشايخنا كونهما للطَّلَب: بأنَّ «استحال» ليس متعدّياً، فكيف تكون للطَّلَب، ويكون المعنى طلب من المُكَلَّفِ؟! وكذا ورّد كونهما للتعدي بما ذكر. اهـ منه بالمعنى مع اختصار.

وَضَعَفَ: بِأَنَّ هَذَا اسْمٌ ^(١) لِنَحْوِ الشَّرِيكِ يَقْطَعِ النَّظَرِ عَنِ الطَّلَبِ ^(٢)، وَهَذَا يُوهِمُ أَنَّهُ مَنظُورٌ لِلطَّلَبِ فِي هَذِهِ التَّسْمِيَةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ.
- وَاخْتَارَ بَعْضُهُمْ ^(٣):

الأنبابي

وفيه: أَنَّ «المستحيل» - على جعل السَّيْنِ والثَّاءِ للطَّلَبِ - معناه: طالبُ الإحالة؛ لأنَّ «مستحيلاً» اسمٌ فاعِلٍ مِن «أَحَالَ»، زِيدَتِ السَّيْنُ والثَّاءُ فيه؛ للدَّلالةِ على الطَّلَبِ، فيكون طالبُ الإحالة هو؛ نحو: «الشَّرِيك» على سبيلِ المبالغةِ في الإحالة، لا «الله».

إِلَّا أَنْ يُقَالَ: أَنَّ قَوْلَهُ: «يَمَعْنَى: أَنَّهُ طُلِبَ... إلخ» بَيَانٌ لِلْمَقْصُودِ مِنَ اللَّفْظِ، لَا لِلْمَعْنَى الْوَضْعِيَّةِ، وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنَ التَّكْلُفِ.

ورَدَّ بعضُ مشايخنا كونهما للطَّلَبِ: بِأَنَّ «استحال» ليس متعدِّياً كـ: «اسْتَغْفَرْتُ اللَّهَ تَعَالَى وَاسْتَغْفِرُهُ»؛ ورَدَّ كونهما للتَّعَدِّيِّ بما ذَكَرَ أَيْضاً.

قَوْلُهُ: (وَضَعَفَ: بِأَنَّ هَذَا اسْمٌ... إلخ) قد علمت تَضْعِيفَهُ بِوُجُوهٍ آخَرَ مِمَّا سَبَقَ، خِلَافاً لِمَا يُوْهِمُهُ كَلَامُهُ، فَتَدَبَّرْ.

قَوْلُهُ: (وَاخْتَارَ بَعْضُهُمْ... إلخ) نَصَّ فِي «التَّسْهِيلِ» [انظر: «شرح التسهيل» لابن مالك (٢/٤٥٧)] عَلَى: أَنَّ «استفعل» يَكُونُ مَطَاوِعاً لـ «أفعل»، وَفِي «الْقَامُوسِ»: الْمُحَالُ مِنَ الْكَلَامِ - بِالضَّمِّ - مَا غُلِبَ عَنْ وَجْهِهِ كَالْمُسْتَحِيلِ. اهـ [انظر: «القاموس المحيط» (ص: ٩٨٩)].

الأجهوري

فَنَحْصُلُ أَنَّ هَذَا الْإِبْرَادَ مَمْنُوعٌ مِنْ جِهَاتٍ ثَلَاثٍ، وَمَا أَجَابَ بِهِ عَنْهُ مِنْ أَنَّ الضَّمِيرَ عَائِدٌ عَلَى «مَا» بِاعْتِبَارِ الْأَفْرَادِ يُصِيرُ عَلَيْهِ مَعْنَى الْمَتْنِ: «الْوَاجِبُ: أَمْرٌ لَا يَتَصَوَّرُ فِي الْعَقْلِ عَدَمُ أَفْرَادِهِ»، وَهَذَا يُؤَدِّي إِلَى بَطْلَانِ الْإِخْبَارِ فِي قَوْلِنَا: «عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى وَاجِبٌ»؛ إِذْ يُصِيرُ الْمَعْنَى عَلَيْهِ: «عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى أَمْرٌ لَا يَتَصَوَّرُ فِي الْعَقْلِ عَدَمُ أَفْرَادِهِ»، وَهَذَا الْمَعْنَى غَيْرُ صَحِيحٍ قَطْعاً، فَالْحَقُّ: أَنَّ لَا إِِبْرَادَ وَلَا جَوَابَ، بَلِ الضَّمِيرُ عَائِدٌ عَلَى «مَا» بِاعْتِبَارِ نَفْسِهَا.

(١) الشَّرْشِيصِي: قَوْلُهُ: (وَضَعَفَ: بِأَنَّ هَذَا اسْمٌ... إلخ) قد علمت تَضْعِيفَهُ بِوُجُوهٍ آخَرَ مِمَّا سَبَقَ، خِلَافاً لِمَا يُوْهِمُهُ كَلَامُهُ. اهـ.

(٢) الصَّفْقِي: قَوْلُهُ: (يَقْطَعِ النَّظَرِ عَنِ الطَّلَبِ) أَي: أَنَّهُ ثَابِتٌ نَفْيُهُ فِي حَدِّ ذَاتِهِ، فَهُوَ اسْمٌ لَهُ؛ سِوَاءِ طُلُبٍ مِنَ الشَّخْصِ أَوْ لَا.

(٣) الشَّرْشِيصِي: قَوْلُهُ: (وَاخْتَارَ بَعْضُهُمْ... إلخ) وَالْمَعْنَى عَلَيْهِ: «أَحَلَّتْهُ فَاسْتَحَالَ»؛ أَي: اعْتَقَدْتُ مُحَالِيَّتَهُ، فَقَبِلَ =



أَنَّهَما لِلْمُطَاوَعَةِ^(١)، وَعَلَيْهِ يَكُونُ «مُسْتَحِيلٌ» مَا أَخُوذًا مِنْ: «اسْتَحَالَ» مُطَاوَعُ «أَحَالَ»؛ يُقَالُ: «أَحَلَّتْهُ فَاسْتَحَالَ» كَذَا نَقَلَهُ الْيُوسُفِيُّ عَنْ بَعْضِ مَشَايِخِهِ، ثُمَّ قَالَ: «وَهُوَ الظَّاهِرُ». اهـ
[انظر: إحواشي اليوسفي على شرح العقيدة الكبرى (١/٣٣٩)].

وَنُظِرَ فِيهِ^(٢): بِأَنَّ الْمُطَاوَعَةَ تُوهِمُ أَنَّ هَذَا وَصِفٌ طَرَأَ بِتَأْثِيرِ الْغَيْرِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ.
- وَلَا يَصِحُّ: أَنْ يَكُونَ لِلصَّيْرُورَةِ؛ لِأَنَّهَا تَقْتَضِي^(٣) أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُحَالًا، ثُمَّ صَارَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ.

الأنبائي

وقد تبين منه: أَنَّ الاستحالة في الأصل بمعنى: التَّقْلُبُ والانحراف؛ مِنْ: التَّحَوُّلِ، فمعنى «أَحَالَهُ»: حَرَفَهُ، فـ «اسْتَحَالَ»: انْحَرَفَ، والمعنى على المطاوعة: «أَحَلَّتْهُ فَاسْتَحَالَ»؛ أي: اعتقدت محالته، فقبل ذلك الاعتقاد، وصحَّ تعلُّقه به لكونه محالاً، أو المعنى: أحاله الله تعالى فاستحال.
والمراد بـ «إحالة الله تعالى»: دلالتُه بكلامه القديم على أَنَّهُ محالٌ.

قوله: (وَنُظِرَ فِيهِ... إلخ) قد يقال: لا عبرة بالإيهام المدفوع بالقرينة، على أَنَّ الإيهام لازم على الزيادة؛ إذ العبرة في الإيهام بذات اللفظ، والمفهوم مِنَ اللفظ المطاوعة، لا الزيادة.
قوله: (وَلَا يَصِحُّ: أَنْ يَكُونَ لِلصَّيْرُورَةِ؛ لِأَنَّهَا تَقْتَضِي... إلخ) فيه: أَنَّ الصَّيْرُورَةَ لا تقتضي

الاجهوري

قوله: (يُقَالُ: أَحَلَّتْهُ) لعلَّ المعنى: أتيت بعبارة تدلُّ على كونه محالاً بتلك العبارة، هذا ما أمكن في فهم هذه العبارة.

= ذلك الاعتقاد، وصحَّ تعلُّقه به لكونه محالاً، أو المعنى: أحاله الله تعالى فاستحال.
والمراد بـ «إحالة الله تعالى»: دلالتُه بكلامه القديم على أَنَّهُ محالٌ، ومعنى «استحال» أي: قبل تلك الدلالة، ولم يتعاط منها. اهـ منه مع اختصار وبعض زيادة.

(١) الصفتي: قوله: (لِلْمُطَاوَعَةِ) هي أثر فاعلٍ فعلٍ آخر، نقضتُ هذا: أَنَّهُ كان له وجودٌ ثُمَّ أثير فيه نصيرٌ مستحيلًا؛ أي: ليس موجوداً، وليس كذلك كما ذكره المحضِّي.

(٢) الشروشيمي: قوله: (وَنُظِرَ فِيهِ... إلخ) قد يقال: لا عبرة بالإيهام المدفوع بالقرينة، على أَنَّ الإيهام لازم على الزيادة؛ إذ العبرة في الإيهام بذات اللفظ، والمفهوم مِنَ اللفظ المطاوعة، لا الزيادة. اهـ منه.
ولعلَّ مراده بـ «القرينة» هنا: ذكر الواجب والجائز مقابل كلٍّ منهما له؛ لأنَّ الواجب واجبٌ في ذاته، والجائز كذلك، فيكون المستحيل مثلها أيضاً.

(٣) الشروشيمي: قوله: (وَلَا يَصِحُّ: أَنْ يَكُونَ لِلصَّيْرُورَةِ؛ لِأَنَّهَا تَقْتَضِي... إلخ) فيه: أَنَّ الصَّيْرُورَةَ لا تقتضي ذلك، =



- وَاسْتَظْهَرَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ^(١): أَنَّهُمَا زَائِدَتَانِ، فَيَكُونُ «الْمُسْتَحِيلُ» بِمَعْنَى: «الْمَحَالِّ».

الأنبائي

ذلك، بل لا تقتضي صيرورته مُحِيلًا؛ لِمَا عَلِمْتَ أَنَّ «مُسْتَحِيلًا» اسم فاعلٍ مِنْ «أَحَالَ»، وهو لا معنى له.

إِلَّا أَنْ يُقَالَ: المرادُ: صيرورته مُحِيلًا لنفسه على سبيل المبالغة نظير ما تقدّم، ويلزمُ مِنْ ذَلِكَ: صيرورته محالًا، فقد اعتبر المحشي اللازم.

وقد يقال: إِنَّ معنى «مستحيل» على الصَّيرورة: أَنَّهُ صَارَ قائمًا به الإحالة؛ بمعنى: الكون محالًا، فلا حاجة لِمَا تقدّم.

قوله: (وَاسْتَظْهَرَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ... إلخ) ظاهرة: اختيارُ هذا، مع أَنَّهُ يرد عليه: أَنَّ «مُسْتَحِيلًا» اسمُ فاعلٍ مِنْ «أَحَالَ»، فيقتضي أَنَّ الشَّرِيكَ مُحِيلٌ، مع أَنَّهُ محالٌ، فيحتاج لتكلف الجواب عن ذلك: بأنَّ نحو الشَّرِيكَ مُحِيلٌ لنفسه مبالغة، فيكون المُحِيلُ هو المحال، ولا يخفى بَعْدَهُ.

وقد يقال: إِنَّ مَادَّةَ الاستحالة المزيد فيها الحرفان معناها غيرُ مَادَّةِ الإحالة، فالاستحالة هي: امتناع الوجود، بخلاف الإحالة.

= بل لا تقتضي صيرورته مُحِيلًا؛ لِمَا عَلِمْتَ أَنَّ «مُسْتَحِيلًا» اسم فاعلٍ مِنْ «أَحَالَ»، وهو لا معنى له.
إِلَّا أَنْ يُقَالَ: المرادُ: صيرورته مُحِيلًا لنفسه على سبيل المبالغة، ويلزمُ مِنْ ذَلِكَ: صيرورته محالًا، فقد اعتبر المحشي اللازم.

وقد يقال: إِنَّ معنى «مستحيل» على الصَّيرورة: أَنَّهُ صَارَ قائمًا به الإحالة؛ بمعنى: الكون محالًا، فلا حاجة لِمَا تقدّم. اهـ منه.

(١) الشرفسيمي: قوله: (وَاسْتَظْهَرَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ... إلخ) ظاهرة: اختيارُ هذا، مع أَنَّهُ يرد عليه: أَنَّ «مُسْتَحِيلًا» اسمُ فاعلٍ مِنْ «أَحَالَ»، فيقتضي أَنَّ الشَّرِيكَ مُحِيلٌ، مع أَنَّهُ محالٌ، فيحتاج لتكلف الجواب عن ذلك: بأنَّ نحو الشَّرِيكَ مُحِيلٌ لنفسه مبالغة، فيكون المُحِيلُ هو المحال، ولا يخفى بَعْدَهُ.

وقد يقال: إِنَّ مَادَّةَ الاستحالة المزيد فيها الحرفان معناها غيرُ مَادَّةِ الإحالة، فالاستحالة هي: امتناع الوجود، بخلاف الإحالة. اهـ منه.

وقد يقال: إِنَّ «مستحيل» اسم فاعلٍ لنحو الشَّرِيكَ، فهو مأخوذٌ مِنْ «استحال» بمعنى: امتنع، لا بمعنى: قبل الإحالة، فلم يعتبر في السَّيْنِ والنَّاءِ شيءٌ ممَّا تقدّم.



قَوْلُهُ: (مَا لَا يَتَصَوَّرُ بِضَمِّ «الْبَاءِ» أَوْ فَتْحِهَا عَلَى مَا مَرَّ.

وَأَعْتَرَضَ: بِأَنَّ الْمُسْتَحِيلَ قَدْ يَتَصَوَّرُ فِي الْعَقْلِ وَجُودُهُ؛ إِذِ الْعَقْلُ قَدْ يَتَصَوَّرُ الْمُحَالَ كَمَا تَقَدَّمَ.

وَأَجِيبَ: بِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ بِ«التَّصَوُّرِ» هُنَا: التَّصْدِيقُ؛ بِمَعْنَى: الإِدْعَانِ وَالْقَبُولِ. وَدَخَلَ فِي التَّعْرِيفِ كُلُّ مِنَ الْمُسْتَحِيلِ الضَّرُورِيِّ وَالنَّظَرِيِّ؛ فَالْأَوَّلُ كَ: عُرُو الْجَرَمِ عَنِ الْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ، وَالثَّانِي كَ: الشَّرِيكِ، وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ الْأَنْوَاعَ الثَّلَاثَةَ الْمُتَقَدِّمَةَ تَجْرِي فِي الْمُسْتَحِيلِ أَيْضًا، فَتَدَبَّرْ.

قَوْلُهُ: (فِي الْعَقْلِ^(١)) تَقَدَّمَ أَنَّ «أَل» فِيهِ: إِمَّا لِلْعَهْدِ، أَوْ لِلِاسْتِغْرَاقِ لَكِنْ يَقْطَعِ النَّظَرُ عَنِ الْعَلَائِقِ الْمَانِعَةِ، فَاتَدَفَعَ بِذَلِكَ مَا قَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ قَدْ يَتَصَوَّرُ فِي بَعْضِ الْعُقُولِ وَجُودُ بَعْضِ الْمُسْتَحِيلَاتِ، فَلَا تَعْقَلْ.

قَوْلُهُ: (وُجُودُهُ) الضَّمِيرُ عَائِدٌ عَلَى «مَا» بِإِغْتِيَارِ الْأَفْرَادِ، نَظِيرُ مَا مَرَّ.

الاجهوري

قوله: (قَدْ يَتَصَوَّرُ فِي الْعَقْلِ وَجُودُهُ) كما لو قيل: «لو وجد الشريك، للزم عليه كذا وكذا»، فَإِنَّ قَائِلَ ذَلِكَ مَتَصَوَّرٌ وَجُودَ الشَّرِيكِ مِنْ غَيْرِ تَصْدِيقٍ بِهِ.

قوله: (بِمَعْنَى: الإِدْعَانِ وَالْقَبُولِ) تَقَدَّمَ مَا فِيهِ.

قوله: (قَدْ يَتَصَوَّرُ فِي بَعْضِ الْعُقُولِ... إلخ) كَ: اعْتِقَادُ الْيَهُودِ أَنَّ عُزِيرًا ابْنَ اللَّهِ - تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا -.

قوله: (الضَّمِيرُ عَائِدٌ عَلَى «مَا»... إلخ) جوابٌ عَنْ سَوَالٍ حَاصِلُهُ: أَنَّ الْمَصْنُفَ قَدْ حَكَمَ عَلَى «المستحيل» بـ: «أنه لا يتصور في العقل وجوده»، مع أَنَّ حَقِيقَتَهُ قَدْ يَتَصَوَّرُ فِي الْعَقْلِ وَجُودُهُ؛ كَمَا إِذَا اسْتَحْضَرَ شَخْصٌ تَعْرِيفَ الْمُسْتَحِيلِ الْمَذْكُورِ هُنَا، فَحِينَئِذٍ يَصْدُقُ آخِرُ بُيُودِ حَقِيقَةِ الْمُسْتَحِيلِ فِي ذَهْنِ هَذَا الشَّخْصِ الْمُسْتَحْضَرِ لَتَعْرِيفِ الْمُسْتَحِيلِ.

(١) المصنف: قوله: (فِي الْعَقْلِ) الَّذِي يَظْهَرُ: أَنَّ «أَل» يَرُوضُ عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي هَذِهِ وَفِي مَا سَبَقَ وَفِي مَا يَأْتِي، وَالْمَعْنَى فِي مَا سَبَقَ فِي تَعْرِيفِ الْوَاجِبِ: «مَا لَا يَتَصَوَّرُ فِي عَقْلِ مَعْتَقِدٍ أَنَّ هَذَا الشَّيْءَ وَاجِبٌ عِنْدَهُ»، وَكَذَلِكَ تَقُولُ فِي «العقل» فِي الْمُسْتَحِيلِ وَالْجَائِزِ.

وَأَنَّ «أَل» فِيهِ لِلْعَهْدِ، وَالْمَعْنَى هُوَ الْمَعْتَقِدُ أَنَّ الْمَعْرُوفَ وَاجِبٌ أَوْ مُسْتَحِيلٌ أَوْ جَائِزٌ.

وليس المعهود الفرد الكامل، وليست «أَل» للاستغراق، فتندفع الاعتراضات الواردة على التعاريف، بخلاف ما سلكه المحقق، فَإِنَّهُ فِي غَايَةِ التَّكْلُفِ.

وَبُحِثَ فِي التَّمْيِيزِ بِـ«الْوُجُودِ»: بِأَنَّهُ يُصَيِّرُ التَّعْرِيفَ غَيْرَ مَانِعٍ؛ لِدُخُولِ كُلِّ مِنْ صِفَاتِ السُّلُوبِ وَالْأَحْوَالِ^(١) فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ فِي الْعَقْلِ وُجُودُهُ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ. وَأَجِيبَ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِـ«الْوُجُودِ»: مُطْلَقُ الثَّبُوتِ، وَحِينَئِذٍ لَا يَرُدُّ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ فِي الْعَقْلِ ثُبُوتُهُ، فَتَأَمَّلْ.

الاجهوري

وحاصلُ الجواب: أَنَّ الضَّمِيرَ عَائِدٌ عَلَى «مَا» بِاعْتِبَارِ الْأَفْرَادِ، فَالْمَحْكُومُ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ فِي الْعَقْلِ وَجُودُهُ: أَفْرَادُ الْمُسْتَحِيلِ، لَا حَقِيقَتَهُ.

١ - وهذا السؤال لا يرد؛ إِلَّا لو قال المصنّف: «والمستحيل: لا يتصور في العقل وجوده»، مع أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا عَرَفَهُ وَبَيَّنَّ أَنَّ حَقِيقَتَهُ: «شَيْءٌ لَا يُتَصَوَّرُ وَجُودَهُ»، فَجَعَلَ عَدَمَ تَصَوُّرِ الوجود جزءاً مِنْ حَقِيقَتِهِ مُمَيِّزاً لَهَا عَنْ حَقِيقَةِ الْوَاجِبِ وَالْجَائِزِ، وَلَمْ يَحْكَمْ عَلَى هَذِهِ الْحَقِيقَةِ الْمُرَكَّبَةِ مِنَ الْجِنْسِ - الْمَعْبَرِ عَنْهُ بِـ«مَا» -، وَالْفَصْلِ - الَّذِي هُوَ: «عَدَمُ تَصَوُّرِ الْوجود» - بِأَنَّهَا لَا يُتَصَوَّرُ وَجُودَهَا، وَإِنَّمَا جَعَلَ عَدَمَ تَصَوُّرِ الْوجود فَصْلاً لَهَا مُمَيِّزاً لَهَا عَنْ حَقِيقَةِ الْوَاجِبِ وَالْجَائِزِ، فَلَا وَجْهَ لِهَذَا الْإِيرَادِ.

٢ - وَايْضاً الْوجود الْمَذْكُورُ فِي التَّعْرِيفِ الْمُرَادُ بِهِ: الْوجودُ الْخَارِجِيُّ، لَا الذَّهْنِيَّ، فَلَا يَرُدُّ عَلَى التَّعْرِيفِ إِلَّا مَا يُتَصَوَّرُ فِي الْعَقْلِ وَجُودُهُ خَارِجاً، وَحَقِيقَةُ الْمُسْتَحِيلِ لَا يُتَصَوَّرُ فِي الْعَقْلِ إِلَّا وَجُودَهَا ذَهْناً.

٣ - وَايْضاً فَمُدارُ التَّعْرِيفِ عَلَى أَنْ يَكُونَ جَامِعاً لِأَفْرَادِ الْمَعْرِفِ مَانِعاً مِنْ دُخُولِ غَيْرِهَا، وَهَذَا التَّعْرِيفُ كَذَلِكَ.

فَنَحْصُلُ أَنَّ هَذَا الْإِيرَادَ مَمْنُوعٌ مِنْ جِهَاتٍ ثَلَاثٍ، وَمَا أَجَابَ بِهِ عَنْهُ مِنْ: أَنَّ الضَّمِيرَ عَائِدٌ عَلَى «مَا» بِاعْتِبَارِ الْأَفْرَادِ يُصِيرُ الْمَعْنَى عَلَيْهِ: «أَنَّ الْمُسْتَحِيلَ أَمْرٌ لَا يُتَصَوَّرُ فِي الْعَقْلِ وَجُودُ أَفْرَادِهِ»، وَهَذَا الْمَعْنَى يُوَدِّي إِلَى بَطْلَانِ الْإِخْبَارِ فِي قَوْلِنَا: «الضَّمَمُ مُسْتَحِيلٌ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى»؛ إِذْ يُصِيرُ الْمَعْنَى عَلَيْهِ: «الضَّمَمُ أَمْرٌ لَا يُتَصَوَّرُ فِي الْعَقْلِ وَجُودُ أَفْرَادِهِ»، مَعَ أَنَّ الْمَقْصُودَ الْحُكْمَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ وَجُودُهُ، فَالْحَقُّ: أَنَّ لَا إِيرَادَ وَلَا جَوَابَ، وَالضَّمِيرَ عَائِدٌ عَلَى «مَا» بِاعْتِبَارِ نَفْسِهَا.

(١) الصَّفَتْ: قَوْلُهُ: (وَالْأَحْوَالِ) أَيِ: الْمَعْنُوَّةُ ك: الْكونُ قَادِراً... إلخ؛ أَيِ: أَنَّ صِفَاتِ السُّلُوبِ وَاجِبَةٌ لَا مُسْتَحِيلَةٌ، وَصِفَاتِ الْأَحْوَالِ وَاجِبَةٌ أَيْضاً لَا مُسْتَحِيلَةٌ؛ تَأَمَّلْ.



[الجائز العقلي]

قوله: (وَالْجَائِزُ هُوَ وَالْمُمْكِنُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، فَهُمَا مُتَرَادِفَانِ).

قوله: (مَا يَصِحُّ فِي الْعَقْلِ... إلخ) اعترض: بِأَنَّ هَذَا التَّعْرِيفَ غَيْرُ جَامِعٍ؛ لِعَدَمِ شُمُولِهِ لِكُلِّ مِنَ الْأَحْوَالِ وَالْإِغْتِيَارَاتِ الْحَادِثَةِ^(١)؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ فِي الْعَقْلِ وُجُودُهُ وَعَدَمُهُ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ كَمَا تَقَدَّمَ.

وَأُجِيبَ: بِأَنَّ الْمُرَادَ بِ«الْوُجُودِ»: مُطْلَقُ الثَّبُوتِ وَالتَّحَقُّقِ، وَحِينَئِذٍ لَا يَرُدُّ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَصِحُّ فِي الْعَقْلِ ثُبُوتُهُ وَعَدَمُهُ.

وَعُلِمَ مِمَّا تَقَدَّمَ: أَنَّ الْمُرَادَ: أَنَّهُ يَصِحُّ فِي الْعَقْلِ وُجُودُهُ تَارَةً وَعَدَمُهُ تَارَةً أُخْرَى. فَانْدَفَعَ بِذَلِكَ مَا قَدْ يُقَالُ: كَيْفَ يَصِحُّ ذَلِكَ مَعَ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ اجْتِمَاعَ الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ فِي آنٍ وَاحِدٍ.

الانقباض

قوله: (لِكُلِّ مِنَ الْأَحْوَالِ وَالْإِغْتِيَارَاتِ الْحَادِثَةِ) ك: كون زيد قائماً، وك: صحّة زيد، وسيأتي الكلام على الأحوال والاعتبارات.

الاجهوري

قوله: (الْحَادِثَةُ) صفةٌ لِكُلِّ مِنَ «الْأَحْوَالِ» و«الْإِغْتِيَارَاتِ».

— فالأحوالُ الحادثة ك: كون زيد أبيضَ اللَّزَمِ لبياضه، وكون زيد عالماً اللَّزَمِ لعلمه.

— ومثالُ الاعتباراتِ الحادثة: قيامُ العلمِ بزيد، فإنه أمرٌ اعتباريٌّ حادثٌ، كما أنَّ قيامَ القدرة بذات الله تعالى أمرٌ اعتباريٌّ إلاَّ أَنَّهُ قديمٌ.

قوله: (بِأَنَّ الْمُرَادَ بِ«الْوُجُودِ») لو قال: «أَنَّ الْوُجُودَ... إلخ»، وحذف قوله: «والمُراد» والباء الدّاخلَة على الوجود، لكان أنسب.



(١) الفريسي: قوله: (لِكُلِّ مِنَ الْأَحْوَالِ وَالْإِغْتِيَارَاتِ الْحَادِثَةِ) ك: كون زيد قائماً، وك: صحّة زيد، وسيأتي الكلام على الأحوال والاعتبارات. اهـ منه.

الصفحة: قوله: (الْأَحْوَالِ وَالْإِغْتِيَارَاتِ الْحَادِثَةِ) أي: الأمور الاعتبارية؛ أي: التي لا وجود لها في الخارج، وهي غيرُ الأحوال؛ بناءً على القول بثبوت الأحوال، والصّحیحُ خلافه كما سيأتي، فالحالُ الحادثة ك: «كون الحادث قادراً، أو مريداً، أو سميعاً»، والاعتباراتُ الحادثة ك: «وجود الحادث، أو حياة الحادث».

وَدَخَلَ فِي التَّعْرِيفِ كُلِّ مِنَ الْجَائِزِ الصَّرُورِيِّ وَالنَّظَرِيِّ؛ فَلَاوُلَّ كَ: «حَرَكَةُ الْجَرْمِ أَوْ سُكُونِهِ»، وَالثَّانِي كَ: «تَغْذِيبُ الْمُطِيعِ وَإِثَابَةُ الْعَاصِي»^(١)، لَكِنَّ تَغْذِيبَ الْمُطِيعِ مُسْتَحِيلٌ شَرْعاً وَإِنْ جَازَ عَقْلاً، وَكَذَا إِثَابَةُ الْعَاصِي إِنْ كَانَ عَاصِياً بِالْكَفْرِ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ عَاصِياً بِغَيْرِ الْكُفْرِ كَانَتْ جَائِزَةً شَرْعاً كَمَا هِيَ جَائِزَةٌ عَقْلاً.



الأنابى

قوله: (ك: تَغْذِيبُ الْمُطِيعِ... إلخ) فلا مانع عقلاً من تعذيب المطيع ولو في مقابلة الطاعة، وإثابة العاصي ولو في مقابلة العصيان، فلو جَعَلَ سبحانه الْكُفْرَ علامةً على الجَنَّةِ، والإيمانَ علامةً على النَّارِ، ما كان لأحدٍ عليه سبيلٌ، ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ [القصاص: ٦٨].

وجه كون ما ذكر من الأمرين نظرياً: أنه يتوقَّفُ على النَّظَرِ في برهان الوجدانيَّةِ، ومعرفة أنَّ الأفعال كُلُّهَا مخلوقةٌ لمولانا، لا أثر لغيره في شيء، فيلزمُ استواء الكفر والإيمان في أنَّ كُلًّا يصلحُ أن يُجعلَ أمانةً على ما يجعلُ الآخرُ أمانةً عليه، وأنَّ ذلك ليس ظلماً؛ إذ الظُّلمُ: «التَّصَرُّفُ على خلاف الأمر والنهي»، ومولانا هو الأمرُ النَّاهي، فلا يتوجَّه إليه مَن سواه أمرٌ ولا نهْيٌ.

ولولا هذا النَّظَرُ ما أدرك العقل جواز الأمرين؛ إذ المتبادرُ للعقل ابتداءً: وجوبُ إثابة الطَّائِعِ وتعذيب الكافر، ولذا ذهب إلى ذلك المعتزلةُ، ومن هنا لَمَّا سأل القدريُّ: [من البسيط]

مَا حَبِلَةَ الْعَبْدِ وَالْأَقْدَارُ جَارِيَةً عَلَيْهِ فِي كُلِّ حَالٍ أَيُّهَا الرَّائِي؟
أَلْقَاهُ فِي الْيَمِّ مَكْشُوقاً وَقَالَ لَهُ: إِيَّاكَ إِيَّاكَ أَنْ تَبْتَلَّ بِالْمَاءِ

أجابه شيخُ المشايخ نُعَيْلِب (رحمه): [من البسيط]

لَا يُسْأَلُ اللَّهُ فِي أَقْعَالِهِ أَبَدًا فَهُوَ الْحَكِيمُ بِمَنْعٍ أَوْ بِإِعْطَاءِ
يَحُصُّ بِالْفَوْزِ أَقْوَاماً فَيَرْحَمُهُمْ وَخِذْ ذَلِكَ لَا يَخْفَى عَلَى الرَّائِي



(١) الشوشيمي: قوله: (ك: تَغْذِيبُ الْمُطِيعِ... إلخ) فلا مانع عقلاً من تعذيب المطيع ولو في مقابلة الطَّاعة، وإثابة العاصي ولو في مقابلة العصيان، فلو جَعَلَ سبحانه الْكُفْرَ علامةً على الجَنَّةِ، والإيمانَ علامةً على النَّارِ، ما كان لأحدٍ عليه سبيلٌ.

وجه كون ما ذكر من الأمرين نظرياً: أنه يتوقَّفُ على النَّظَرِ في برهان الوجدانيَّةِ، ومعرفة أنَّ الأفعال كُلُّهَا مخلوقةٌ لمولانا، لا أثر لغيره في شيء، فيلزمُ استواء الكفر والإيمان. اهـ منه مع حذف وزيادة.

[فَضْلُ: فِي مَا يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ مَعْرِفَتُهُ]

وَيَجِبُ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ شَرْعًا:

- أَنْ يَعْرِفَ مَا يَجِبُ فِي حَقِّ مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ، وَمَا يَسْتَحِيلُ، وَمَا يَجُوزُ.
- وَكَذَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَعْرِفَ مِثْلَ ذَلِكَ فِي حَقِّ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.



[فَصْلٌ: فِي مَا يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ مَعْرِفَتُهُ]

قَوْلُهُ: (وَيَجِبُ... إلخ) «الْوَاوُ» لِلِاسْتِثْنَاءِ^(١)، لَا لِلْعَظْفِ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَهَا - أَغْنِي قَوْلُهُ: «أَعْلَمَ... إلخ» - إِنْشَاءً، وَمَا بَعْدَهَا - أَغْنِي قَوْلُهُ: «يَجِبُ... إلخ» - إِخْبَارًا، وَلَا يُعْظَفُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ عَلَى الصَّحِيحِ.

وَقَدْ عَلِمَ مِمَّا مَرَّ أَنَّ الْمُرَادَ بِ«الْوُجُوبِ» فِي مِثْلِ هَذِهِ الْعِبَارَةِ: «كَوْنُ الشَّيْءِ بِحَيْثُ يُثَابُ عَلَى فِعْلِهِ، وَيُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ»، بِخِلَافِهِ فِي قَوْلِهِ بَعْدُ: «فَعَمَّا يَجِبُ فِي حَقِّ مَوْلَانَا» وَنَحْوِهِ، فَإِنَّهُ بِمَعْنَى: «عَدَمُ قَبُولِ الْإِنْفَاءِ».

وَعَبَّرَ بِالْمُضَارِعِ؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْإِسْتِمْرَارِ التَّجْدِيدِيِّ، وَهُوَ مُنَاسِبٌ لِلْمَقَامِ؛ لِأَنَّ وُجُوبَ ذَلِكَ يَتَجَدَّدُ بِتَجَدُّدِ الْمُكَلَّفِينَ وَقْتًا بَعْدَ وَقْتٍ، لَكِنْ دَلَالَةُ الْمُضَارِعِ عَلَى ذَلِكَ لَيْسَتْ بِالْوَضْعِ، بَلْ بِالْقَرِينَةِ^(٢)؛ لِأَنَّهُ مَوْضُوعٌ لِلْحَدِيثِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ أَوْ فِي الْحَالِ، وَلَوْ مَرَّةً وَاحِدَةً^(٣)، فَتَدَبَّرْ.

الأنبائي

قوله: («الْوَاوُ» لِلِاسْتِثْنَاءِ) أي: بناءً على عدم تخصيصها بالدخلة على فعل مرفوع حقه الجزم أو النصب؛ كما في: «لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ»، وكما في: «إِنْسَيْنَ لَكُمْ وَنُقِرَّ فِي الْأَرْصَادِ» [الحج: ٥].

قوله: (بَلْ بِالْقَرِينَةِ) أي: مع غلبة الاستعمال.

الأجهوري

قوله: (بَلْ بِالْقَرِينَةِ) هي هنا قوله: «عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ».

(١) الشرشمي: قوله: («الْوَاوُ» لِلِاسْتِثْنَاءِ) أي: بناءً على عدم تخصيصها بالدخلة على فعل مرفوع حقه الجزم أو النصب؛ كما في: «لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ»، وكما في: «إِنْسَيْنَ لَكُمْ وَنُقِرَّ فِي الْأَرْصَادِ» [الحج: ٥]. اهـ منه.

(٢) الشرشمي: قوله: (بَلْ بِالْقَرِينَةِ) أي: مع غلبة الاستعمال؛ أي: استعمال المضارع في كلام العرب، والقرينة: ربط الوجود بالمكلف؛ لأنَّ التَّكْلِيفَ يَتَجَدَّدُ بِتَجَدُّدِ الْمُكَلَّفِينَ، فَكَانَ لِكَ الْجَوَابِ [لَعَلَّ الْعِبَارَةَ: «فَكَذَلِكَ الْجَوَابُ»].

(٣) الصفطي: قوله: (وَلَوْ مَرَّةً وَاحِدَةً) هذا معنى عدم التَّجَدُّدِ، وَأَمَّا التَّجَدُّدُ فَهُوَ: «حُدُوثُ الشَّيْءِ مَرَارًا».

قَوْلُهُ: (عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ) أَيُّ: عَلَى كُلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ الْمُكَلَّفِينَ وَلَوْ مِنَ الْجِنِّ؛ لِأَنَّهُمْ مُكَلَّفُونَ كَالْإِنْسِ، لَكِنْ تَكْلِيفُهُمْ مِنْ حِينَ الْخَلْقَةِ.

وَأَمَّا الْمَلَائِكَةُ فَلَيْسُوا بِمُكَلَّفِينَ عَلَى الرَّاجِحِ، وَإِنْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ مُرْسَلًا إِلَيْهِمْ؛ لِأَنَّ إِرْسَالَهُ إِلَيْهِمْ إِنَّمَا هُوَ إِرْسَالٌ تَشْرِيفٍ، لَا إِرْسَالٌ تَكْلِيفٍ.

وَأَعْلَمَ أَنَّ الْمُكَلَّفَ هُوَ: «الْبَالِغُ، الْعَاقِلُ، سَلِيمُ الْحَوَاسِّ»^(١) - وَلَوْ السَّمْعُ أَوْ الْبَصَرُ فَقَطْ -، الَّذِي بَلَغَتْهُ الدَّعْوَةُ.

فَخَرَجَ: الصَّبِيُّ وَلَوْ مُمَيَّزًا، وَالْمَجْنُونُ، وَفَاقِدُ الْحَوَاسِّ، وَمَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ؛ فَلَيْسَ كُلُّ مِنْهُمْ مُكَلَّفًا.

وَطَلَبُ الْعِبَادَةِ مِنَ الصَّبِيِّ الْمُمَيَّزِ كَ: «الصَّلَاةِ، وَالصَّوْمِ» لَيْسَتْ لِتَكْلِيفِهِ بِهَا، بَلْ لِتَرْغِيهِ فِيهَا؛ لِتَعْتَادَهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَاخْتُلِفَ هَلْ يُكْتَفَى

الْأَجْهَوِي

قَوْلُهُ: (مُرْسَلًا إِلَيْهِمْ... إلخ) المراد به «إرساله إليهم»: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَهُ بِتَبْلِيغِهِمْ مَا يَجِبُ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى وَمَا يَسْتَحِيلُ وَمَا يَجُوزُ، وَإِنْ كَانُوا عَالِمِينَ بِذَلِكَ؛ تَشْرِيفًا لَهُ ﷺ بِعُمُومِ رِسَالَتِهِ، وَتَشْرِيفًا لَهُمْ أَيْضًا بِإِرْسَالِ أَفْضَلِ الْخَلْقِ إِلَيْهِمْ.

قَوْلُهُ: (سَلِيمُ الْحَوَاسِّ) المراد منها: السَّمْعُ وَالْبَصَرُ، وَالْخَارِجُ بِذَلِكَ: مَنْ خُلِقَ أَعْمَى أَصَمًّا، أَوْ حَصَلَ لَهُ ذَلِكَ قَبْلَ التَّمْيِيزِ.

قَوْلُهُ: (وَطَلَبُ الْعِبَادَةِ) أَيُّ: طَلَبُ وَلِيٍّ مِنْهُ الْعِبَادَةِ، لَا طَلَبُ اللَّهِ تَعَالَى.

قَوْلُهُ: (لَيْسَتْ) فِي بَعْضِ النُّسخِ: «لَيْسَ»، وَهُوَ أَوْلَى؛ إِذِ الْمَحْدَثُ عَنْهُ هُوَ الطَّلَبُ.

(١) الشَّرْهِيْمِي: قَوْلُهُ: (سَلِيمُ الْحَوَاسِّ) أَيُّ: جِنْسِ الْحَوَاسِّ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: «وَلَوْ السَّمْعُ... إلخ»، فَحَاسَّةُ الْكَلَامِ لَيْسَ لَهَا دَخْلٌ، فَكَيْفَ السَّمْعُ فَقَطْ، أَوْ الْبَصَرُ فَقَطْ؟! فَيَكْفِي الْأَوَّلُ مِنْ غَيْرِهِ، وَيَنْظُرُ الثَّانِي فِي الْكُتُبِ، لَكِنْ هَذَا لَا يَظْهَرُ إِلَّا إِذَا كَانَ قَادِرًا، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ عَامِيًّا.

وَيُمْكِنُ دَفْعُهُ: بِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ يَنْتَهِى تَوْصِيلُهُ إِلَى بُلُوغِ الدَّعْوَةِ عَلَى فَرَضِ قِرَاءَتِهِ؛ بَأَن يَتَعَلَّمَ مِنْ غَيْرِ التَّهَجُّي، وَجِبَتْ الْمَعْرِفَةُ وَلَوْ مَعَ الْخَرَسِ؛ لِأَنَّهُ يُمْكِنُ الْإِشَارَةُ لِأَحَدٍ بِعِلْمِهِ الْخَطِّ.

نَعَمْ؛ لَا يَظْهَرُ هَذَا فِي مَنْ لَا إِشَارَةَ لَهُ مَعَهُ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ مُكَلَّفٌ؛ نَظَرًا لِشَأْنِ إِمْكَانِ التَّعَلُّمِ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ غَيْرُ مُكَلَّفٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ وَصُولُهُ إِلَى فَهْمِ الدَّعْوَةِ، تَأْمُلُ وَرَاجِعُ.



يَدْعُوهُ أَيُّ رَسُولٍ كَانَ وَلَوْ آدَمَ، أَوْ لَا بُدَّ مِنْ دَعْوَةِ الرَّسُولِ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَى هَذَا الشَّخْصِ؟
وَالصَّحِيحُ الثَّانِي، وَعَلَيْهِ فَأَهْلُ الْفَتْرَةِ نَاجُونَ^(١)، وَإِنْ غَيَّرُوا وَبَدَّلُوا وَعَبَدُوا الْأَوْثَانَ.

الأَنْبِيَاءُ

قوله: (وَعَلَيْهِ فَأَهْلُ الْفَتْرَةِ نَاجُونَ) هي - بفتح الفاء وسكون المثناة -: «ما بين النَّبِيِّينَ»؛ مِنْ «الْفُتُورِ» وهو: «الغفلة والتَّركُ»؛ لَأَنَّهُمْ تُرِكُوا بِلا رَسُولٍ، فَالعَرَبُ القَدَمَاءُ الَّذِينَ أَدْرَكُوا سَيِّدَنَا عِيسَى

الْأَجْهَوِيُّ

قوله: (يَدْعُوهُ أَيُّ رَسُولٍ) أي: دعائه النَّاسَ إِلَى معرفة ما يَتَعَلَّقُ بِاللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ.

قوله: (فَأَهْلُ الْفَتْرَةِ نَاجُونَ) إِلَّا مَنْ وَرَدَ النَّصُّ بِتَعْذِيبِهِمْ ك: امرئ القيس، وحاتم الطَّائِي؛ لِمَعْنَى عَلَّمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِمْ، بَأَنَ عِلْمِ أَنَّهُمْ لَوْ أَدْرَكُوا النَّبِيَّ ﷺ لَعَانَدُوا.

(١) الشَّرْشِيمِي: قوله: (وَعَلَيْهِ فَأَهْلُ الْفَتْرَةِ نَاجُونَ) هي - بفتح الفاء وسكون المثناة -: «ما بين النَّبِيِّينَ»؛ مِنْ «الْفُتُورِ» وهو: «الغفلة والتَّركُ»؛ لَأَنَّهُمْ تُرِكُوا بِلا رَسُولٍ، فَالعَرَبُ القَدَمَاءُ الَّذِينَ أَدْرَكُوا سَيِّدَنَا عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ أَهْلِ الْفَتْرَةِ عَلَى الصَّحِيحِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُرْسَلْ لَهُمْ، وَإِنَّمَا أُرْسِلَ لِبَنِي إِسْرَائِيلَ، وَالعَرَبُ لَمْ يُرْسَلْ إِلَيْهِمْ إِلَّا سَيِّدُنَا إِسْمَاعِيلُ وَنَبِيُّنَا الَّذِي هُوَ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ ﷺ، فَجَمِيعُ الْعَرَبِ صَارُوا أَهْلَ فِتْرَةٍ بِمَوْتِ سَيِّدِنَا إِسْمَاعِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى بَعَثَةِ نَبِيِّنَا ﷺ. وَأَمَّا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ «الْمَدَارَ عَلَى بُلُوغِ دَعْوَةِ أَيِّ نَبِيٍّ كَانَ»، فَلَيْسُوا أَهْلُ فِتْرَةٍ، فَهَمَّ فِي النَّارِ إِنْ بَدَّلُوا، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَوُجَّهَ: بِأَنَّ التَّوْحِيدَ لَيْسَ أَمْرًا خَاصًّا بِهَذِهِ الْأُمَّةِ، لَكِنَّهُ ضَعِيفٌ وَحَاصِلٌ مَا يُقَالُ:

- أَنَّ الَّذِي لَمْ تَبْلُغْهُ دَعْوَةٌ، لَا يَقُولُ بِتَعْذِيبِهِ إِلَّا بَعْضُ الْمَاطَرِيذِيَّةِ وَالْمَعْتَزَلَةِ؛ لِבِنَاءِ أَمْرِ الْمَعْرِفَةِ عَلَى الْعَقْلِ عِنْدَ الْفَرِيقَيْنِ.

- وَأَمَّا الَّذِي بَلَغَتْهُ الدَّعْوَةُ؛ فَغَيْرُ أَوْ قَصْرٍ، فَكُفْرٌ، فَيَقُولُ بِتَعْذِيبِهِ مَنْ ذَكَرَ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ، وَالنَّوَوِيُّ وَمَنْ مَعَهُ. فَمَتَى حَصَلَتِ الْمَعْرِفَةُ وَالتَّوْحِيدُ لِشَخْصٍ مِنْ أَهْلِ الْفَتْرَةِ نَجَا بِاتِّفَاقٍ عِنْدَ مَنْ قَالَ «بِكُفَايَةِ الْعَقْلِ» لِقِيَامِهِ بِالْوَاجِبِ، وَعِنْدَ مَنْ قَالَ «بِالنَّشْرِ» وَاكْتَفَى بِدَعْوَةِ رَسُولٍ مَا؛ لِقِيَامِهِ بِالْوَاجِبِ أَيْضًا إِنْ كَانَ سَمِعَهَا، وَإِلَّا فَلَعْدَمُ وَجُوبِهَا عَلَيْهِ، وَعِنْدَ مَنْ قَالَ «بِالنَّشْرِ» بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ مَرْسَلًا إِلَيْهِ؛ لَعْدَمِ وَجُوبِهَا عَلَيْهِ؛ سِوَاةَ سَمْعٍ مِنْ رَسُولٍ لَمْ يُرْسَلْ إِلَيْهِ، أَوْ لَمْ يَسْمَعْ، وَتَبَرُّعُهَا بِهَا لَا يَضُرُّهُ.

وَمِنْ هُنَا بِحَصْلِ جَزْمِكَ بِأَنَّ أَبَوَيْهِ ﷺ نَاجِيَانِ؛ لِمَا قِيلَ: إِنَّهُمَا كَانَا عَلَى الْحَنِيفِيَّةِ دِينَ سَيِّدِنَا إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، كَمَا كَانَ عَلَى ذَلِكَ طَائِفَةٌ مِنَ الْعَرَبِ ك: زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو وَبْنُ نُفَيْلٍ، وَوَرَقَةُ بْنُ نُفَيْلٍ، وَغَيْرُهُمَا فِي تِلْكَ الْأَيَّامِ، فَهَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي أَعْلَى عِلَّتَيْنِ فِي دَارِ السَّلَامِ. أَهْمَتَهُ.

الْصَفْتِي: قوله: (فَأَهْلُ الْفَتْرَةِ نَاجُونَ) أي: لَأَنَّهُمْ لَمْ يُرْسَلْ إِلَيْهِمْ رَسُولٌ أَصْلًا؛ لِأَنَّ نُبُوَّةَ كُلِّ رَسُولٍ وَشَرِيعَتَهُ يَنْقُطَعَانِ بِمَوْتِهِ؛ إِلَّا شَرِيعَتَهُ ﷺ.

وَإِذَا عَلِمْتَ أَنَّ أَهْلَ الْفِتْرَةِ نَاجُونَ، عَلِمْتَ أَنَّ أَبَوَيْهِ ﷺ نَاجِيَانِ؛ لِكَوْنِهِمَا مِنْ أَهْلِ الْفِتْرَةِ، بَلْ هُمَا مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ^(١)؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَحْيَاهُمَا بَعْدَ بَعْثِ النَّبِيِّ ﷺ فَأَمَّا بِهِ، وَلِذَلِكَ قَالَ بَعْضُهُمْ [انظر: «المقاصد الحسنة» للسخاوي (ص: ٣٧)]: [من الوافر]

حَبَا اللَّهُ النَّبِيَّ مَزِيدَ فَضْلٍ عَلَى فَضْلٍ وَكَانَ بِهِ رَوْقًا
فَأَحْيَا أُمَّهُ وَكَذَّا أَبَاهُ لِإِيمَانٍ بِهِ فَضْلًا مُنِيفًا
فَسَلَّمَ فَالْقَدِيمُ بِذَا^(٢) قَذِيرٌ وَإِنْ كَانَ الْحَدِيثُ بِهِ ضَعِيفًا

الأنبابي

عليه السلام من أهل الفترة على الصحيح؛ لأنه لم يرسل لهم، وإنما أرسل لبني إسرائيل، والعرب لم يرسل إليهم إلا سيدنا إسماعيل ونبينا الذي هو من ذريته ﷺ وعلى بقية النبيين، فجميع العرب صاروا أهل فترة بموت سيدنا إسماعيل عليه السلام إلى بعثه نبينا ﷺ.

وأما على القول بأن «المدار على بلوغ دعوة أي نبي كان»، فليسوا أهل فترة، فهم في النار إن بدلوا، وهذا القول هو الذي ذهب إليه النووي، ووجهه: بأن التوحيد ليس أمراً خاصاً بهذه الأمة، لكنه ضعيف.

وحاصل ما يقال:

— أن الذي لم تبلغه دعوة، لا يقول بتعذيبه إلا بعض الماتريدية والمعتزلة؛ لبناء أمر المعرفة على العقل عند الفريقين.

— وأما الذي بلغته الدعوة؛ فغير أو قصر، فكفر، فيقول بتعذيبه من ذكر من الفريقين، والنووي ومن معه.

الأجهوري

قوله: (فضلاً) متعلق بـ «أحياً»، ومبيناً لمعنى زائد.

- (١) الصحيح: قوله: (بَلْ هُمَا مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ) أي: ناجيان مطلقاً؛ سواء قلنا: «إن أهل الفترة ناجون»، أو لا.
(٢) الشرحي: قوله: (حَبَا اللَّهُ النَّبِيَّ) أي: أعطى الله النبي (مزيد) أي: زيادة (فضل) أي: فضلاً زائداً، فهو من إضافة الصفة للموصوف. وقوله: (عَلَى فَضْلٍ) أي: مع فضل، وهو: الفضل الذي كان مستقراً قبل ذلك. وقوله: (فَأَحْيَا...) (الخ) «الفاء» للتعليل. وقوله: (لِإِيمَانٍ) أي: إحياء لأجل إيمان (به) أي: بالنبي. وقوله: (فَسَلَّمَ) أي: سلم هذا الإحياء. وقوله: (فَالْقَدِيمُ) وهو: الله تعالى (بِذَا) أي: بالإحياء... إلخ.



وَهَذَا الْحَدِيثُ هُوَ مَا رُوِيَ عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ السَّيِّدَةِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَأَلَ رَبَّهُ أَنْ يُخَيِّي لَهُ أَبَوَيْهِ، فَأَخْيَاهُمَا لَهُ، فَأَمَّا بِي، ثُمَّ أَمَاتَهُمَا [أَخْرَجَهُ ابْنُ شَاهِينَ فِي «النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوحِ» (٦٣٠)].

قَالَ الشَّهَلِيُّ: «وَاللَّهُ قَادِرٌ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، لَهُ أَنْ يَخُصَّ نَبِيَّهُ بِمَا شَاءَ مِنْ فَضْلِهِ وَيُنْعِمَ عَلَيْهِ بِمَا شَاءَ مِنْ كَرَامَتِهِ». اهـ [انظر: «الروض الأنف» بنحوه (١٨٧/٢)].

وَلَعَلَّ هَذَا الْحَدِيثَ صَحَّ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْحَقِيقَةِ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بَعْضُهُمْ يَقُولُهُ [انظر: «اللولؤ المرصوع» (ص: ٣٤): [من الكامل]

أَيَقَنْتُ أَنَّ أَبَا النَّبِيِّ وَأُمَّهُ أَخْيَاهُمَا الرَّبُّ الْكَرِيمُ الْبَارِي
حَتَّى لَهُ شَهِدًا بِصَدْقِ رِسَالِهِ صَدَّقْ، فَتِلْكَ كَرَامَةُ الْمُخْتَارِ
هَذَا الْحَدِيثُ وَمَنْ يَقُولُ بِضَعْفِهِ ^(١) فَهُوَ الضَّعِيفُ عَنِ الْحَقِيقَةِ عَارِي
وَقَدْ أَلَفَ الْجَلَالُ السُّيُوطِيُّ مُؤَلَّفَاتٍ فِيهَا يَتَعَلَّقُ بِنَجَاتِهِمَا، فَجَزَاهُ اللَّهُ تَعَالَى خَيْرًا.

الاننبائي

فمَتَى حَصَلَتِ الْمَعْرِفَةُ وَالتَّوْحِيدُ لِشَخْصٍ مِنْ أَهْلِ الْفِتْرَةِ نَجَا بِاتِّفَاقٍ عِنْدَ مَنْ قَالَ «بِكِفَايَةِ الْعَقْلِ» لِقِيَامِهِ بِالْوَاجِبِ، وَعِنْدَ مَنْ قَالَ «بِالشَّرْعِ» وَاکْتَفَى بِدَعْوَةِ رَسُولٍ مَا لِقِيَامِهِ بِالْوَاجِبِ أَيْضًا إِنْ كَانَ سَمِعَهَا، وَإِلَّا فَلَعَدَمَ وَجُوبِهَا عَلَيْهِ، وَعِنْدَ مَنْ قَالَ «بِالشَّرْعِ» بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ مَرْسَلًا إِلَيْهِ لَعَدَمَ وَجُوبِهَا عَلَيْهِ؛ سِوَاةِ سَمْعٍ مِنْ رَسُولٍ لَمْ يُرْسَلْ إِلَيْهِ، أَوْ لَمْ يَسْمَعْ، وَتَبَرُّعُهُ بِهَا لَا يَضُرُّهُ.

وَمِنْ هُنَا يَحْصُلُ جِزْمُكَ بِأَنَّ أَبَوَيْهِ ﷺ نَاجِيَانِ؛ لِمَا قَبْلَ: إِنَّهُمَا كَانَا عَلَى الْحَنِيفَةِ دِينِ سَيِّدِنَا إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، كَمَا كَانَ عَلَى ذَلِكَ طَائِفَةٌ مِنَ الْعَرَبِ ك: زَيْدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ نَقِيلٍ، وَوَرَقَةَ بْنِ نُوْفَلٍ، وَغَيْرُهُمَا فِي تِلْكَ الْأَيَّامِ، فَهَمَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي أَعْلَى عَلَيَّيْنِ فِي دَارِ السَّلَامِ.

الاجهوري

قَوْلُهُ: (وَهَذَا الْحَدِيثُ) مَبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ؛ أَي: هَذَا الْحَدِيثُ الْمَعْمُولُ عَلَيْهِ الَّذِي لَا يَنْبَغِي أَنْ يَشْكَّ

فِيهِ.

(١) الشَّرْشِيمِي: وَقَوْلُهُ: (أَيَقَنْتُ) أَي: تَيَقَّنْتُ. وَقَوْلُهُ: (الْبَارِي) أَي: مَبْرَأُ الْأَشْيَاءِ وَخَالِقُهَا. وَقَوْلُهُ: (فَتِلْكَ كَرَامَةُ الْمُخْتَارِ) أَي: عَلَى غَيْرِهِ. وَقَوْلُهُ: (هَذَا الْحَدِيثُ) مَبْتَدَأٌ، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ وَهُوَ: «صَحِيحٌ»، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ مَفْرُوعٌ لِقَوْلِهِ: «صَدَّقْ». وَقَوْلُهُ: (وَمَنْ يَقُولُ بِضَعْفِهِ) مَبْتَدَأٌ، وَمَا بَعْدَهُ خَبَرٌ.

قَوْلُهُ: (شَرْعاً) أَي: بِالشَّرْعِ^(١)؛ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ جَمِيعَ الْأَحْكَامِ ثَبَتَتْ بِالشَّرْعِ لَكِنْ بِشَرْطِ الْعَقْلِ^(٢)، خِلَافاً لِلْمَاتَرِيذِيَّةِ الْقَائِلِينَ «بِأَنَّ وَجُوبَ مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى^(٣) ثَبَتَتْ بِالْعَقْلِ لَوْضُوحِهَا بِخِلَافِ سَائِرِ الْأَحْكَامِ»، وَالْمُعْتَزِلَةُ الْقَائِلِينَ «بِأَنَّ جَمِيعَ الْأَحْكَامِ ثَبَتَتْ بِالْعَقْلِ، وَالشَّرْعُ إِنَّمَا جَاءَ مُقَوِّياً لَهُ».

فَتَحَصَّلَ أَنَّ الْمَذَاهِبَ ثَلَاثَةٌ:

الْأَوَّلُ: مَذَهَبُ الْأَشَاعِرَةِ، وَهُوَ: «أَنَّ الْأَحْكَامَ كُلَّهَا ثَبَتَتْ بِالشَّرْعِ، لَكِنْ بِشَرْطِ الْعَقْلِ».

وَالثَّانِي: مَذَهَبُ الْمَاتَرِيذِيَّةِ، وَهُوَ: «التَّفْصِيلُ بَيْنَ وَجُوبِ الْمَعْرِفَةِ وَبَيْنَ سَائِرِ الْأَحْكَامِ».

الْأَنْبَابِي

قَوْلُهُ: (خِلَافاً لِلْمَاتَرِيذِيَّةِ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ وَجُوبَ مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى... إلخ) أَي: لَوْضُوحِهِ، لَا لِلتَّحْسِينِ كَمَا قَالَتِ الْمُعْتَزِلَةُ، وَالْمَرَادُ: بَعْضُ الْمَاتَرِيذِيَّةِ؛ إِذِ الْمُتَقَدِّمُونَ مِنْهُمْ مِنْ عُلَمَاءِ مَا وَرَاءَ النَّهْرِ كَالْأَشَاعِرَةِ، كَمَا فِي «شرح منقذة العبيد» لِلْعَلَّامَةِ الْجَوْهَرِيِّ.

الْأَجْهَوْرِي

قَوْلُهُ: (أَي: بِالشَّرْعِ) أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى أَنَّهُ مُنْصَوِّبٌ عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ؛ عَلَى الْقَوْلِ بِقِيَاسِيَّةِ ذَلِكَ، وَالْمَرَادُ بِـ «الشَّرْعِ» - كَمَا فِي «حاشية الهددي» [ص: ٣٧] -: بَعْثُ الرُّسُلِ.

قَوْلُهُ: (لَوْضُوحِهَا) أَي: وَضُوحٌ وَجُوبُهَا، لَا وَضُوحٌ مُتَعَلِّقَاتُهَا الَّتِي هِيَ الْعُقَاثِدُ.

(١) الشَّرْشِيمِي: قَوْلُهُ: (بِالشَّرْعِ) أَي: بِالذَّلِيلِ الْوَاردِ مِنَ الشَّارِعِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَاتِلُوا اللَّهَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩].

(٢) الصَّفَافِي: قَوْلُهُ: (بِشَرْطِ الْعَقْلِ) أَي: أَنَّهُ إِذَا وُجِدَ الْعَقْلُ وَجِبَتِ الْمَعْرِفَةُ بِالنَّظَرِ لَتَكْلِيفِنَا بِهَا، فَوَجُوبُ الْمَعْرِفَةِ بِخُصُوصِهَا لِعَارِضِي لَا لِذَاتِ الشَّرْطِ؛ إِذْ هُوَ لَا يُلْزَمُ مِنْ وَجُودِهِ وَجُودٌ وَلَا عَدَمٌ لَكِنْ لِدَاثِهِ، وَإِذَا انْتَفَى الْعَقْلُ انْتَفَى الْوَجُوبُ؛ لِأَنَّهُ يُلْزَمُ مِنْ عَدَمِ الشَّرْطِ الْعَدَمُ، تَأَمَّلْ.

(٣) الشَّرْشِيمِي: قَوْلُهُ: (خِلَافاً لِلْمَاتَرِيذِيَّةِ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ وَجُوبَ مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى... إلخ) أَي: لَوْضُوحِهِ، لَا لِلتَّحْسِينِ؛ أَي: خِلَافاً لِبَعْضِهِمْ.

وَقَوْلُهُ: «لَوْضُوحِهِ»؛ أَي: وَضُوحٌ وَجُوبِ الْمَعْرِفَةِ لَوْضُوحٌ ذَلِيلُهُ؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ يَقِيمُ الذَّلِيلَ عَلَى طَلَبِ الْمَعْرِفَةِ بِأَنَّ اللَّهَ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى خَالِقٌ وَسَيِّدٌ، فَلَا يَنْاسِبُ تَرْكُ مَطْلَبِ مَعْرِفَتِهِ مِنَ الْعِبَادِ مَخْلُوقِينَ وَعَبِيدَ، وَلَا يَنْبَغِي مِنَ السَّيِّدِ وَالْخَالِقِ إِهْمَالُ مَخْلُوقِهِ وَعَبْدِهِ بِعَدَمِ طَلَبِ مَعْرِفَتِهِ.



وَالثَّالِثُ: مَذَهَبُ الْمُعْتَزَلَةِ، وَهُوَ: «أَنَّ الْأَحْكَامَ كُلَّهَا تَبَيَّنَتْ بِالْعَقْلِ؛ بِنَاءً عَلَى التَّحْسِينِ وَالتَّقْيِيقِ الْعَقْلِيِّينِ^(١)»؛ فَتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (أَنْ يَعْرفَ... إلخ) قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ التَّحْقِيقَ: «أَنَّ الْمَعْرِفَةَ وَالْعِلْمَ مُتَرَادِفَانِ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ»، وَهُوَ: «الْجَزْمُ الْمُطَابِقُ لِلْوَاقِعِ عَنْ دَلِيلٍ».

- فَخَرَجَ بِ«الْجَزْمِ»:

١ - الظَّنُّ، وَهُوَ: «إِذْرَاكَ الظَّرْفِ الرَّاجِحِ».

٢ - وَالْوَهْمُ، وَهُوَ: «إِذْرَاكَ الظَّرْفِ الْمَرْجُوحِ».

٣ - وَالشَّكُّ، وَهُوَ: «إِذْرَاكَ كُلِّ مِنَ الظَّرْفَيْنِ عَلَى السَّوَاءِ».

- وَبِ«الْمُطَابِقِ»:

٤ - غَيْرُهُ كَ: جَزْمِ النَّصَارَى بِالتَّثْلِيثِ.

الأجهوري

قوله: (بِنَاءً عَلَى التَّحْسِينِ... إلخ) فما أدرك العقلُ مفسدةً في فعله ك: «الظُّلْم» فهو الحرام، وما أدرك مفسدةً في تركه فهو الواجب ك: «العدل»، وما أدرك مصلحةً في فعله ولم يدرك مفسدةً في تركه فهو المندوب، وما أدرك مصلحةً في تركه ولم يدرك مفسدةً في فعله فهو المكروه، وما لم يدرك مصلحةً في فعله ولا تركه ولا مفسدةً فيهما فهو المباح. اهـ ملخصاً من «حاشية الهدهدي» [(ص: ٤١)].

قوله: (كَ: جَزْمِ النَّصَارَى بِالتَّثْلِيثِ) وفي «حاشية الهدهدي» [(ص: ٤٢)]: أَنَّ النَّصَارَى افترقوا فرقتين:

(١) الشراشيبي: قوله: (التَّحْسِينِ وَالتَّقْيِيقِ الْعَقْلِيِّينِ) أي: فيقولون: «الحَسَنُ: ما حَسَنَهُ الْعَقْلُ»، «وَالْقَبِيحُ: ما قَبِيحَهُ الْعَقْلُ»، فيجب عليه الأوَّل ويستحيلُ عليه الثَّانِي، وطلبُ معرفة السَّيِّدِ وَالْخَالِقِ مِنَ الْمَخْلُوقِ وَالْعَبْدِ حَسَنٌ، وَطَلَبُ خِدْمَتِهِ بِالصَّلَاةِ أَيْضاً حَسَنٌ، وَطَلَبُ تَرْكِ الرُّنَا الَّذِي فِيهِ الْمَخَالَفَةُ لَهُ حَسَنٌ، فَلَا بَدَّ مِنْ طَالِبٍ لَذَلِكَ كُلِّهِ؛ لَكُونِ الطَّلَبِ فِي الْكُلِّ حَسَنًا، وَالتَّشَرُّعُ بَعْدَ ذَلِكَ مَقْوياً لَهُ.

وَأَمَّا بَعْضُ الْمَاتَرِيذِيَّةِ فيقولون: إِنَّ الشَّرْعَ لَيْسَ هُوَ الْمَوْجِبُ لِلْمَعْرِفَةِ، وَلَا مَقْوياً لِلذَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ؛ لَعَدَمِ احْتِيَاجِهِ لِلتَّقْوَى، فَهُوَ حَاصِلٌ غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ بِالنَّظَرِ إِلَى الْمَعْرِفَةِ، وَأَمَّا طَلَبُ نَحْوِ: «الصَّلَاةِ»، فَلَا يُفْهَمُ بِالذَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ لَخَفَاةِ بَأَنَّ السَّيِّدَ قَدْ يَتْرَكَ طَلَبَ خِدْمَتِهِ مِنْ عِبْدِهِ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ؛ بِأَنْ كَانَ عَنْدهُ فِرْعَاءُ لَهُ أَوْ أَصْلًا، وَذَلِكَ إِنْ كَانَ السَّيِّدُ مَكَاتَباً، تَأَمَّلْ.



- وَبِمَا بَعْدَهُ:

٥ - التَّقْلِيدُ.

فَلَيْسَ كُلُّ مِنْهَا مَعْرِفَةً وَلَا عِلْمًا.

وَالْمُتَّصِفُ بِوَاحِدٍ مِنَ الْأَرْبَعَةِ الْأَوَّلِ^(١) فِي شَيْءٍ مِنَ الْعَقَائِدِ الْإِيَّتِ، فَهُوَ كَافِرٌ اتِّفَاقًا.

وَأَمَّا الْمُتَّصِفُ بِالْأَخِيرِ، وَهُوَ: «التَّقْلِيدُ»:

١ - فَقِيلَ: إِنَّهُ كَافِرٌ مُطْلَقًا^(٢).

٢ - وَقِيلَ: إِنَّهُ مُؤْمِنٌ عَاصٍ كَذَلِكَ [أي: مطلقاً].

٣ - وَقِيلَ: إِنَّهُ مُؤْمِنٌ غَيْرُ عَاصٍ كَذَلِكَ أَيْضًا.

٤ - وَالرَّاجِحُ: أَنَّهُ مُؤْمِنٌ عَاصٍ إِنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى الدَّلِيلِ، وَمُؤْمِنٌ غَيْرُ عَاصٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَادِرًا عَلَيْهِ.

وَهَذَا الْخِلَافُ^(٣) مَبْنِيٌّ عَلَى الْخِلَافِ فِي النَّظَرِ:

الْأَجْهَوِي

١ - فرقة تقول: الله إله، وعيسى إله، ومريم إله.

٢ - وفرقة تقول: الإله مركَّبٌ من أقانيم ثلاثة - أي: صفات ثلاثة -:

- أقنوم الوجود؛ أي: صفة هي الوجود.

- وأقنوم العلم؛ أي: صفة هي العلم.

- وأقنوم الحياة؛ أي: صفة هي الحياة.

(١) الشرشيمي: قوله: (مِنَ الْأَرْبَعَةِ الْأَوَّلِ... إلخ) من جملتها: «الجزم غير المطابق»؛ بأن جزم بحدوث الله تعالى، أو جهله مثلاً.

(٢) الشرشيمي: قوله: (مُطْلَقًا) أي: قَبْرٌ عَلَى الْمَعْرِفَةِ أَوْ لَا، وَيَكُونُ مِنْ بَابِ التَّكْلِيفِ بِالْمَحَالِ.

الصفتم: قوله: (إِنَّهُ كَافِرٌ مُطْلَقًا) أي: سواءً كان قادراً على الدَّلِيلِ أَوْ لَا، وَهَذَا الْقَوْلُ يُنْسَبُ لِأَبِي هَاشِمٍ الْجَبَائِي رَئِيسِ الْمَعْتَزَةِ، وَهُوَ قَوْلٌ لِأَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ أَيْضًا، لَكِنْ قَوْلُ أَبِي الْحَسَنِ مَحْمُولٌ عَلَى: «مَنْ قُلَّدَ وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ ظَمَانِيَّةُ نَفْسٍ»؛ بِأَنْ كَانَ بَعِيثٌ لَوْ رَجَعَ مَنْ قُلَّدَهُ لَرَجَعَ، وَأَمَّا قَوْلُ الْجَبَائِي فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى ظَاهِرِهِ.

(٣) الشرشيمي: قوله: (وَهَذَا الْخِلَافُ) أي: هذه الأقوال الأربعة في المقلد بُنِيَتْ عَلَى أَقْوَالٍ أَرْبَعَةٍ فِي النَّظَرِ؛ كُلُّ قَوْلٍ مِنْهَا مَبْنِيٌّ عَلَى قَوْلٍ مِنْ أَرْبَعَةِ النَّظَرِ.



١ - فَقِيلَ: إِنَّهُ وَاجِبٌ وَجُوبُ الْأُصُولِ^(١) مُطْلَقاً.

٢ - وَقِيلَ: إِنَّهُ وَاجِبٌ وَجُوبُ الْفُرُوعِ^(٢) كَذَلِكَ.

٣ - وَقِيلَ: إِنَّهُ مَنْدُوبٌ^(٣) كَذَلِكَ أَيْضاً.

الأجهوري

ويسمُّون أقنوم الوجود بـ: «الأب»، وأقنوم العلم بـ: «الابن»، وأقنوم الحياة بـ: «روح القدس»، وهي تسمية اصطلاحية.

قوله: (وَاجِبٌ وَجُوبُ الْأُصُولِ) بمعنى: أن تاركه كافرٌ، فوجوبه كوجوب الجزم بالعقائد، في أن تركه يقتضي الكفر.

قوله: (إِنَّهُ وَاجِبٌ وَجُوبُ الْفُرُوعِ) بمعنى: أن تاركه يكون عاصياً كـ: تارك الصلاة، والصَّوم.

قوله: (وَقِيلَ: إِنَّهُ مَنْدُوبٌ) ومع ذلك إذا فعله يُثاب عليه ثواب الواجب، كما في «حاشية الهدهدي» [(ص: ٤٤)] نقلاً عن «يس».

(١) الشريسي: وقوله: (وَاجِبٌ وَجُوبُ الْأُصُولِ) أي: أنَّ التَّفَكُّر في الدَّلِيل واجبٌ كوجوب معرفة الله تعالى وصفاته، والرُّسل وصفاتهم؛ أي: فَمَنْ تركه يكفر ولو مقلداً.

وتركه كثيرٌ إن أريد به الدَّلِيل التَّفصيلي، ونادرٌ جداً إن أريد به الدَّلِيل الإجمالي، والمعتمد: كفاية الإجمالي، فيكون أكثر العوامِّ غير مقلدين.

الصفقي: قوله: (وَجُوبُ الْأُصُولِ مُطْلَقاً) وهي العقائد، وعلى هذا فالنَّظَر شرطٌ وجوب، ويلزمُ الجبائي أن يقول بهذا، فهذا القولُ مبنيٌّ عليه القول الأول، ومعنى «الإطلاق» هنا: سواء كان فيه قدرةٌ على النَّظَر أو لا.

(٢) الشريسي: وقوله: (وَجُوبُ الْفُرُوعِ) أي: واجب كوجوب الصلاة مثلاً، كما أنَّه يجب عليك الصلاة، وتركها تكون عاصياً لا كافراً، كذلك يجب عليك النَّظَر والتَّفَكُّر في الدَّلِيل، وترك النَّظَر والتَّفَكُّر يكون الشَّخص عاصياً، لا كافراً.

الصفقي: وقوله: (وَقِيلَ: إِنَّهُ وَاجِبٌ وَجُوبُ الْفُرُوعِ) هذا مبنيٌّ عليه القول الثاني، فأنَّه إذا عرف الأصول وهي هذه العقائد بدون دليلها، فأنَّه يكون عاصياً لا كافراً؛ لأنَّه قد فعل أصلاً يحصلُ الإيمان به، وترك فرعاً لا يُكفِّر؛ إذ تركُ الفروع لا يُوجب الكفر، فعلى هذا: القول الثاني يكون النَّظَر واجباً، لكن وجوبه عليه أدنى من وجوبه على الأول.

(٣) الصفقي: وقوله: (وَقِيلَ: إِنَّهُ مَنْدُوبٌ... إلخ) على هذا: يكون النَّظَر شرط كمالٍ، وهو الَّذي بنى عليه القول الأول، وهذا هو المعتمد الَّذي انحطَّ عليه كلامهم، كما ذكره المحشي، فتأمل واحفظه.

٤ - وَالرَّاجِعُ: أَنَّهُ وَاجِبٌ وَجُوبُ الْفُرُوعِ إِنْ كَانَ فِيهِ قُدْرَةٌ عَلَيْهِ، وَعَبْرٌ وَاجِبٌ إِنْ لَمْ تَكُنْ فِيهِ تِلْكَ الْقُدْرَةُ؛ فَتَدَبَّرْ.

قَوْلُهُ: (مَا يَجِبُ... إلخ) أَي: جَمِيعُ مَا يَجِبُ... إلخ؛ لِأَنَّ «مَا» مِنْ صَيَغِ الْعُمُومِ، لَكِنْ مَا قَامَتِ الْأَدِلَّةُ الْعَقْلِيَّةُ أَوْ النَّقْلِيَّةُ عَلَيْهِ تَفْصِيلاً - وَهُوَ الْعَشْرُونَ الْآتِيَّةُ - يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ أَنْ يَعْرِفَهُ كَذَلِكَ - أَغْنِي: تَفْصِيلاً -، وَمَا قَامَتِ الْأَدِلَّةُ الْعَقْلِيَّةُ أَوْ النَّقْلِيَّةُ عَلَيْهِ إجمالاً^(١) - وَهُوَ سَائِرُ الْكَمَالَاتِ - يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ أَنْ يَعْرِفَهُ كَذَلِكَ - أَغْنِي: إجمالاً -، وَكَذَا يُقَالُ فِيمَا يَسْتَحِيلُ، فَتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (فِي حَقِّ مَوْلَانَا) «فِي» بِمَعْنَى: «اللَّامِ»، وَ«الْحَقُّ» بِمَعْنَى: الْحَقِيقَةُ؛ الَّتِي هِيَ الذَّاتُ، وَ«الْمَوْلَى» يُطْلَقُ عَلَى مَعَانٍ كَثِيرَةٍ؛ الْمُنَاسِبُ^(٢) مِنْهَا: «النَّاصِرُ»، وَالْأَنْسَبُ^(٣): «الْمُتَوَلَّى أُمُورِنَا».

قَوْلُهُ: (جَلَّ) أَي: تَنَزَّهَ عَمَّا لَا يَلِيْقُ بِهِ، فَمَرَجِعُ الْجَلَالَةِ إِلَى صِفَاتِ السُّلُوبِ^(٤). (وَعَزَّ) أَي: اتَّصَفَ بِمَا يَلِيْقُ بِهِ، فَمَرَجِعُ الْعِزَّةِ إِلَى صِفَاتِ الثُّبُوتِ^(٥).

الْأَجْهَوِي

قوله: (بِمَعْنَى: الْحَقِيقَةُ) وإطلاقها عليه جائز؛ فيقال: «حقيقة الله تعالى واجبة».

(١) الشَّارِهُي: قوله: (إجمالاً) وهو الاتِّصافُ بِكُلِّ كَمَالٍ؛ الَّذِي هُوَ شَامِلٌ لِتِلْكَ الصِّفَاتِ التَّفْصِيلِيَّةِ وَغَيْرِهَا ك: «الْكَرَمِ»، وَالْعَفْوِ، وَالْحِلْمِ.

وَالدَّلِيلُ الْعَقْلِيُّ الْإِجْمَالِيُّ هُوَ: أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَتَّصَفَ بِالْكَمَالِ، لَأَتَّصَفَ بِضَدِّهِ، وَهُوَ النِّقْصُ، وَالتَّنْقِصُ عَلَيْهِ تَعَالَى مُحَالٌ.

(٢) الصَّفَّي: قوله: (الْمُنَاسِبُ... إلخ) لك أن تقول: إِنَّ «السَّيِّدَ» مُنَاسِبٌ هُنَا أَيْضاً، وَكَذَا «الْمَالِكُ»؛ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: لَمَّا كَانَ الْمُصَنِّفُ ثَلَاثَةَ بَصَدَدِ التَّأْلِيفِ فِي الْعَقَائِدِ؛ الَّتِي هِيَ مَحَلُّ الْخِلَافَاتِ، وَمَحَلُّ إِيْرَادِ الشُّبْهِ، كَانَ الْمُنَاسِبُ هُنَا إِرَادَةُ «النَّاصِرِ» الْمُعَيَّنِ عَلَى نَصْرِ تِلْكَ الْعَقَائِدِ، وَعَدَمِ تَطَرُّقِ تِلْكَ الشُّبْهِ إِلَيْهَا، فَاللهُ تَعَالَى نَاصِرٌ وَهِيَ مَنْصُورَةٌ؛ إِذْ غَيْرُ تِلْكَ الْعَقَائِدِ ضَلَالٌ مُبِينٌ، وَهُوَ حَسَنٌ.

(٣) الشَّارِهُي: قوله: (وَالْأَنْسَبُ... إلخ) وَجْهُ الْأَنْسَبِيَّةِ: أَنَّهُ مِنْ الْمَادَّةِ، وَأَنَّهُ عَامٌّ. الصَّفَّي: قوله: (وَالْأَنْسَبُ... إلخ) انظر: مَا سَبَبُ الْأَنْسَبِيَّةِ؟ بَلِ الْأَظْهَرُ أَنَّ «الْمُتَوَلَّى أُمُورِنَا» مُنَاسِبٌ، وَ«النَّاصِرُ» هُوَ الْأَنْسَبُ هُنَا، كَمَا عَلِمْتَ.

(٤) الصَّفَّي: قوله: (إِلَى صِفَاتِ السُّلُوبِ) أَي: كَالْقَدَمِ وَالْبِقَاءِ، فَإِنَّ مُفَادَهَا سَلْبٌ؛ أَي: نَفْيٌ، كَمَا سَيَتَضَحُّ لَكَ.

(٥) الصَّفَّي: قوله: (إِلَى صِفَاتِ الثُّبُوتِ) أَي: كَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ، فَإِنَّ مُفَادَهَا إِثْبَاتٌ؛ أَي: إِيجَابٌ، كَمَا سَيَتَضَحُّ لَكَ أَيْضاً.



وَعَلَى هَذَا يَكُونُ تَقْدِيمُ «جَلٍّ» عَلَى «عَزٍّ» مِنْ بَابِ تَقْدِيمِ التَّخْلِيَةِ عَلَى التَّحْلِيَةِ^(١)، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ^(٢).

قَوْلُهُ: (وَمَا يَسْتَجِيلُ) أَي: فِي حَقِّ مَوْلَانَا جَلٍّ وَعَزٍّ، وَكَذَا يُقَالُ فِي قَوْلِهِ: «وَمَا يَجُوزُ»، فَفِيهِ الْحَذْفُ مِنْ غَيْرِ الْأَوَّلِ؛ لِذَلَالَتِهِ عَلَيْهِ.

وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ الْمُرَادَ: «جَمِيعُ مَا يَسْتَجِيلُ»؛ لِأَنَّ «مَا» مِنْ صَيَغِ الْعُمُومِ، لَكِنْ مَا قَامَتْ الْأِدِلَّةُ الْعَقْلِيَّةُ أَوْ النَّقْلِيَّةُ عَلَيْهِ تَفْصِيلاً - وَهُوَ الْعِشْرُونَ الْأَضْدَادُ الْآتِيَةُ - يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ أَنْ يَعْرِفَهُ كَذَلِكَ - أَعْنِي: تَفْصِيلاً -، وَمَا قَامَتْ الْأِدِلَّةُ الْعَقْلِيَّةُ أَوْ النَّقْلِيَّةُ عَلَيْهِ إجمالاً - وَهُوَ سَائِرُ النَّقَائِصِ - يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ أَنْ يَعْرِفَهُ كَذَلِكَ - أَعْنِي: إجمالاً -، كَمَا تَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ.

قَوْلُهُ: (وَمَا يَجُوزُ) أَي: فِي حَقِّ مَوْلَانَا جَلٍّ وَعَزٍّ، كَمَا عَلِمْتُهُ.

قَوْلُهُ: (وَكَذَا يَجِبُ عَلَيْهِ) أَي: وَيَجِبُ عَلَيْهِ كَذَا؛ يَعْنِي: شَرْعاً. وَقَوْلُهُ: (أَنْ يَعْرِفَ مِثْلَ ذَلِكَ) أَي: مِثْلَ مَا يَجِبُ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى وَمَا يَسْتَجِيلُ وَمَا يَجُوزُ.

الْأَنْبَابِي

قوله: (مِنْ بَابِ تَقْدِيمِ التَّخْلِيَةِ... إلخ) فيه نوع بشاعة.

وقال بعض مشايخنا: لا تتوهم أَنَّ الْمُخَلَّى المحلَّى: الحقُّ، بلِ الخلقُ؛ تتخلَّى نفوسهم مِنْ العقائد الزائفة بعد ذكر المحبوب، ثُمَّ تتحلَّى بالعقد الصحيح.



(١) الشوشيمي: قوله: (مِنْ بَابِ تَقْدِيمِ التَّخْلِيَةِ... إلخ) فيه نوع بشاعة.

وقال بعض مشايخنا: لا تتوهم أَنَّ الْمُخَلَّى المحلَّى: الحقُّ، بلِ الخلقُ؛ تتخلَّى نفوسهم مِنْ العقد الزائفة - أي: الجزم - بعد ذكر المحبوب، ثُمَّ تتحلَّى بالعقد الصحيح. اهـ منه. والمرادُ بـ «العقد»: الجزم.

ويصحُّ أَنَّ الْمُخَلَّى والمحلَّى هو الله تعالى، والمرادُ: دلالة الصفات المذكورة على نفي النقائص، ودلالة ما بعدها على انصافه بالكمال، وليس المراد التَّخْلِيَةُ بعد الوجود.

الصفطي: قوله: (مِنْ بَابِ... إلخ) أَي: فَقَدْ قَدَّمَ أَوَّلًا نَفِي مَا لَا يَلِيقُ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ ثَانِيًا بِمَا يَلِيقُ؛ الَّذِي هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ التَّحْلِيَةِ، وَمَا لَا يَلِيقُ هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ التَّخْلِيَةِ.

(٢) الشوشيمي: قوله: (وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ) لَعَلَّهُ هُوَ تَفْسِيرُ جَلٍّ بِـ: «عَظَمٌ» وَعَزٌّ بِـ: «غَلَبٌ عَلَى غَيْرِهِ»؛ كَقَوْلِكَ: «اللَّهُ تَعَالَى مَنْزَةً عَنْ كُلِّ نَقْصٍ»، وَهَذَا شَامِلٌ لِلْمُفْضَلِ وَغَيْرِهِ كـ: «البخل، وعدم العفو»؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُتَّصِفًا بِهِ، لَاحْتِجَاجُ إِلَى مَنْ يَكْمَلُهُ، وَاحْتِجَاجُهُ تَعَالَى مُحَالٌ.

وَأِنَّمَا أَفْحَمَ لَفْظَ «مِثْلَ»؛ إِشَارَةً^(١) إِلَى أَنَّ كُلًّا مِمَّا يَجِبُ وَمَا يَسْتَحِيلُ وَمَا يَجُوزُ فِي حَقِّ الرُّسُلِ غَيْرُهُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى، وَلَوْ أَسْقَطَهُ لَتَوَهَّم أَنَّهُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: (فِي حَقِّ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ) إِنَّمَا سَكَتَ^(٢) عَنِ الْأَنْبِيَاءِ غَيْرِ الرُّسُلِ؛ نَظَرًا إِلَى أَنَّ مَجْمُوعَ الْأَحْكَامِ الْآتِيَةِ الَّتِي مِنْ جُمْلَتِهَا وَجُوبُ التَّبْلِيغِ وَاسْتِحَالَةُ ضِدِّهِ إِنَّمَا يَأْتِي فِي الرُّسُلِ دُونَ الْأَنْبِيَاءِ غَيْرِ الرُّسُلِ، وَمَا قِيلَ: «مِنْ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى النَّبِيِّ أَنْ يُبْلَغَ النَّاسَ أَنَّهُ نَبِيٌّ لِيُحْتَرَمَ»، لَا يَخْفَى أَنَّهُ تَبَعْدُ إِرَادَتُهُ هُنَا^(٣).



الاجهوري

قوله: (وَأِنَّمَا أَفْحَمَ) المراد بـ «إفحامها»: الإتيان بها، وليس المراد به: زيادة ما لا فائدة فيه، كما يعلم من كلامه.

قوله: (وَمَا قِيلَ... إلخ) جوابٌ عن سؤال؛ تقدُّرُهُ: يمكن حمل الرُّسُلِ هنا على الأنبياء؛ بأن يراد بهم: مَنْ أُمِرَ بِالتَّبْلِيغِ، ويجعل التَّبْلِيغَ شاملاً لتبليغ النَّبِيِّ لِلنَّاسِ «أَنَّهُ نَبِيٌّ»؛ لِيُحْتَرَمَ. وحاصلُ الجواب: أَنَّ هذا المعنى تبعَدُ إِرَادَتُهُ هُنَا؛ لِأَنَّ الْمُتَبَادِرَ مِنَ الرُّسُلِ الْمَأْمُورُونَ بِتَبْلِيغِ الْأَحْكَامِ.



(١) الصفتي: قوله: (وَأِنَّمَا أَفْحَمَ) أي: إِنَّمَا زَادَ لَفْظَ «مِثْلَ»، وقوله: (إِشَارَةً... إلخ) أي: فَالْوَاجِبُ لِلرُّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَالْمُسْتَحِيلُ عَلَيْهِمُ وَالْجَائِزُ كَذَلِكَ كَمَيَّةٌ مَا وَجِبَ اللَّهُ تَعَالَى وَمَا اسْتَحَالَ وَمَا جَازَ، لَا كَيْفِيَّةٌ؛ إِذْ هَذَا مُسْتَحِيلٌ، فَالْمَعْنَى: أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْمَكْلُوفِ أَنْ يَعْرِفَ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ فِي حَقِّ الرُّسُلِ، كَمَا يَجِبُ مَعْرِفَتُهَا فِي حَقِّ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

(٢) الصفتي: قوله: (إِنَّمَا سَكَتَ... إلخ) أي: مَعَ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْمَكْلُوفِ أَنْ يَعْرِفَ أَيْضًا أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَجِبُ فِي حَقِّهِمْ أَشْيَاءٌ، وَيُسْتَحِيلُ عَلَيْهِمْ أَشْيَاءٌ، وَيَجُوزُ أَشْيَاءٌ، وَالسُّكُوتُ لِمَا ذَكَرَهُ الْمُحَاشِي ۞.

(٣) الشوشيمي: قوله: (تَبَعْدُ إِرَادَتُهُ هُنَا) أي: تَبَعْدُ إِرَادَتُهُ فِي قَوْلِ الْمُتَنِّ فِيمَا سَأَلَنِي فِي صِفَاتِ الرُّسُلِ: «وَالْتَّبْلِيغُ»؛ بِأَنْ يَرَادَ: «تَبْلِيغُ الْأَحْكَامِ» أَوْ «تَبْلِيغُ أَنَّهُ نَبِيٌّ لِيُحْتَرَمَ»، فَيَكُونُ التَّبْلِيغُ جَارِيًا فِي الرُّسُلِ وَالْأَنْبِيَاءِ، وَإِنَّمَا تَبَعْدُ إِرَادَتُهُ؛ لِكُونِ الْمُتَبَادِرِ تَبْلِيغِ الْأَحْكَامِ، فَيَكُونُ مُخْتَصًّا بِالرُّسُلِ.

الصفتي: قوله: (تَبَعْدُ إِرَادَتُهُ هُنَا) أي: لِأَنَّ مُرَادَ الْمُصَنِّفِ ۞ بِالتَّبْلِيغِ فِيمَا سَأَلَنِي: تَبْلِيغُ الْأَحْكَامِ، لَا تَبْلِيغُ نَحْوِ كَوْنِهِ نَبِيًّا.

[الصِّفَاتُ الْوَاجِبَةُ عَقْلًا
فِي حَقِّ مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ]
[الصِّفَةُ النَّفْسِيَّةُ، وَالصِّفَاتُ السَّلْبِيَّةُ]

فَمِمَّا يَجِبُ لِمَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ: عِشْرُونَ صِفَةً؛ وَهِيَ:

- (١) - الوجودُ.
 - (٢) - والقِدَمُ.
 - (٣) - والبَقَاءُ.
 - (٤) - ومُخَالَفَتُهُ تَعَالَى لِلْحَوَادِثِ.
 - (٥) - وَقِيَامُهُ تَعَالَى بِنَفْسِهِ؛ أَيُّ: لَا يَفْتَقِرُ إِلَى مَحَلٍّ، وَلَا مُحَضِّصٍ.
 - (٦) - وَالْوَحْدَانِيَّةُ؛ أَيُّ: لَا ثَانِي لَهُ فِي ذَاتِهِ، وَلَا فِي صِفَاتِهِ، وَلَا فِي أَعْمَالِهِ.
- فَهَذِهِ سِتُّ صِفَاتٍ؛ الْأُولَى: نَفْسِيَّةٌ، وَهِيَ: الوجودُ، وَالْخَمْسَةُ بَعْدَهَا: سَلْبِيَّةٌ.



[الصفات الواجبة عقلاً في حق مولانا جلّ وعزّ]

قوله: (فَمِمَّا يَجِبُ... إلخ) أي: إذا أردت بيان ذلك، فَمِمَّا يَجِبُ... إلخ، فـ«القاء» للإفصاح؛ لأنها أفصح عن شرط مقدّر، لكن المصنّف لم يبين جميع ما يجب في حقّه تعالى، وجميع ما يستحيل، بل بعض ما يجب - وهو: ما يجب تفصيلاً فقط، دون ما يجب إجمالاً -، وبعض ما يستحيل - وهو: ما يستحيل تفصيلاً فقط، دون ما يستحيل إجمالاً -، ولذلك أتى بـ«من» التبعيضية حيث قال: «فَمِمَّا يَجِبُ... إلخ، وَمِمَّا يَسْتَحِيلُ... إلخ»، فتأمل.

قوله: (لَمَوْلَانَا جَلّ وعزّ) تقدّم الكلام عليه.

قوله: (عشرون صفة) تطلق «الصفة»:

- على: «المعنى الوجودي القائم بالموصوف».

- وعلى: «ما ليس بذات»، وهذا هو المراد هنا؛ لأن هذه العشرين منها ما هو وجودي كـ: «القدرة، والإرادة»، ومنها ما هو حال كـ: «الكون قادراً، والكون مريداً»، ومنها ما هو عديمي كـ: «القدم، والبقاء».

ومّا ذكره المصنّف من أنّ الواجب التفصيلي عشرون صفة، والمستحيل التفصيلي كذلك، مبني على القول بثبوت الأحوال، - المبني على الطريقة القائلة^(١) بأن الأشياء أربعة أقسام:

(١) - موجودات، وهي: «ما تصح رؤيته»^(٢).

الاجهوري

قوله: (بأن الأشياء) أي: الأمور الثابتة في الواقع ونفس الأمر.

(١) الشرطي: قوله: (مبني على القول بثبوت الأحوال) أي: سواء كانت قديمة أو حادثة، قوله: (على الطريقة القائلة... إلخ) الطريقة هي: «اتفاق طائفة»، أطلقت على أصحاب القول القائلين بثبوت الأحوال.

(٢) البصري: قوله: (موجودات، وهي: «ما تصح رؤيته»)^(٢) الحاصل: أنّ الصفات: إمّا أن تكون موجودة كـ: القدرة، والإرادة، وبقية صفات المعاني السبع ما عدا الحياة، [أو تكون... إلخ آخر ما قال المحشي]؛ فالصفات الوجودية ستة، والعدمية التي هي صفات السلوب خمسة، وصفات الأحوال سبعة التي هي الصفات المعنوية وهي الكون قادراً والكون مريداً... إلخ آخرها، والصفات الاعتبارية اثنان وهي الوجود والحياة. =

(٢) - وَمَعْدُومَاتٌ، وَهِيَ: «مَا لَا ثُبُوتَ لَهُ»^(١).

(٣) - وَأَحْوَالٌ، وَهِيَ: «الْوَاسِطَةُ بَيْنَ الْمَوْجُودَاتِ وَالْمَعْدُومَاتِ»^(٢).

الأنبائي

قوله: (وَمَعْدُومَاتٌ، وَهِيَ: «مَا لَا ثُبُوتَ لَهُ») أي: ليس له تحقق في نفسه، أو له تحقق لكن مفهومه عديمي، فشملت «المعدومات»: المعدومات المحضة ك: «ابن زيد» في حالة عدمه، والعديمات ك: «بقاء الله تعالى وقدمه»؛ ولأورد عليه: أن الأشياء خمسة بزيادة العديمات؛ تأمل.

قوله: (وَهِيَ: الْوَاسِطَةُ... إلخ) أي: بأن كان له ثبوت في نفسه أرقى من ثبوت الاعتبار؛ إلا أنه لم ينته إلى درجة الوجود، والحال تنقسم قسمين: نفسية، ومعنوية.

الأجهوري

قوله: (وَمَعْدُومَاتٌ) المراد بها: ما يفسر بالعدم ك: «القدم» المفسر ب: «عدم الأولية»، و«البقاء» المفسر ب: «عدم الآخرة».

وليس المراد بها: الأمور المنفية ك: «ابن زيد» الذي لم يوجد، فقوله: «مَا لَا ثُبُوتَ لَهُ»؛ أي: لا يفسر بالثبوت، بل يفسر بالعدم كالمثاليين السابقين.

قوله: (وَهِيَ: الْوَاسِطَةُ... إلخ) بأن لم تفسر بالعدم لتخرج المعدومات، ولم تمكن رؤيتها لتخرج الصفات الوجودية.

= لكن الصحيح أنهن ثلاثة عشر:

- الموجودات وهي ستة: القدرة، والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام، والعلم.
- ومعدومات وهي خمسة: القدم، والبقاء، ومخالفته تعالى للحوادث، وقيامه بنفسه، والوحدانية.
- وأمور اعتبارية التي هي الوجود والحياة.
- فالجملة ثلاثة عشر؛ تأمل واحفظه.

(١) الشرشيمي: قوله: (وَمَعْدُومَاتٌ، وَهِيَ: «مَا لَا ثُبُوتَ لَهُ») أي: بأن لا يكون مفهومها ثبوتياً؛ بأن لم يكن لها ثبوت أصلاً ك: «الشريك»، وابن زيد قبل وجوده، أو لها ثبوت في نفسها مع كون مفهومها سلبياً، فشملت العديمات وهي صفات السلوب، ولألو أخذ على ظاهره لم يشمل إلا المعدومات المحضة، فتكون الأشياء خمسة. اهـ منه بالمعنى وزيادة.

(٢) الشرشيمي: قوله: (وَهِيَ: الْوَاسِطَةُ... إلخ) أي: بأن كان له ثبوت في نفسه أرقى من ثبوت الاعتبار؛ إلا أنه لم ينته إلى درجة الوجود:

- فمن جعل الأكوان صفات أحوال، جعل «الكون قادراً» مثلاً صفة مستقلة غير «القدرة»، وغير «قيام القدرة بالذات».



(٤) - وَأُمُورٌ اِغْتِيَابِيَّةٌ، وَهِيَ: «مَا لَهُ ثُبُوتٌ، لَكِنَّهُ لَمْ يَرْتَقِ»^(١) إِلَى دَرَجَةِ الْأَحْوَالِ» -.

الأنبيائي

وعبارَةُ المصنَّف في «شرح الكبرى» (ص: ٣٠٣): والقائلون بثبوت الحال كالقاضي وإمام الحرمين يقسمون الصفات ثلاثة أقسام: نفسية، ومعنوية، ومعاني؛ ووجه الحصر: أَنَّ المتحقِّق: إمَّا أَنْ يتحقَّق باعتبار نفسه، أو باعتبار غيره؛ الأوَّل: الموجود، والثَّاني: الحال، وهو: إمَّا أَنْ يكون الغيرُ الَّذي تحقَّق به ذاتاً موصوفةً، أو معنًى يقرُّ بموصوف؛ الأوَّل: الحال النَّفسية، والثَّاني: المعنوية. اهـ.

قال اليوسي: ما ذكر من التَّقسيم إلى ثلاثة أقسام هو باعتبار الصِّفة الثُّبوتية. [اهـ] [انظر: «حواشي اليوسي على شرح الكبرى» (٢/ ٢٧٠)].

قوله: (وَأُمُورٌ اِغْتِيَابِيَّةٌ، وَهِيَ: «مَا لَهُ ثُبُوتٌ» أي: في نفسه على الخلاف في ذلك. وقوله: (لَكِنَّهُ لَمْ يَرْتَقِ إِلَى دَرَجَةِ الْأَحْوَالِ) بأن كان ثبوته أقلَّ من ثبوتها، ومثَّلوا «الاعتبار» بـ: الإمكان، والوجود، ... وغير ذلك، و«الحال» بـ: الكون قادراً، والكون مريداً، ... وغير ذلك.

الأنجهوري

قوله: (وَهِيَ: «مَا لَهُ ثُبُوتٌ» أي: في الواقع ونفس الأمر كـ: قيام القدرة بذاته تعالى، فإنَّه ثابتٌ في الواقع بقطع النظر عن الدَّهن؛ لأنَّه عين ثبوت القدرة للذَّات، وهو حاصلٌ قطعاً؛ بدليل

= - ومَنْ نفى كونها صفات أحوالٍ، جعل «الكون قادراً» كتابةً عن «قيام القدرة بالذَّات» وتحقُّقها لها وارتباطها بها.

ومَنْ جرى على نفياها يجعل الصفات ثلاثة عشر؛ لأنَّه يُسقط منها الأكوان؛ لأنَّها اعتباراتٌ ليست أمراً مستقلاً في نفسه، بل إضافةً ونسبةً بين الإرادة مثلاً والذَّات، فلا تصلح أن تُجعل صفةً. لكن يرد عليه: أنَّه على القول بنفي الأحوال عدَّ الوجود صفةً مع أنَّه اعتبارٌ، وعدَّ العدميات صفاتٍ، فكان عدَّ الأكوان صفاتٍ أولى.

واجب: بأنَّهم عدُّوا الوجود صفةً مع أنَّه اعتبارٌ؛ لأنَّه لم يُغني عنه غيره في كونه صفةً، وكذا صفات السُّلوب، بخلاف الأكوان، فإنَّه على القول بكونها اعتباراً، يُستغنى عنها بعدَّ القدرة؛ لأنَّها صفاتٌ مستقلةٌ مغايرةٌ لصفات المعاني، فيناسب جعلها صفات، وإن كانت لازمةً لصفات المعاني. اهـ منه بالمعنى مع زيادة.

(١) الصفتي: قوله: (لَكِنَّهُ لَمْ يَرْتَقِ... إلخ) أي: لأنَّ ميله إلى جهة المعدوم أكثر من ميله إلى جهة الموجود، مع أنَّه ليس موجوداً ولا معدوماً؛ إذ الأمرُ الاعتباريُّ داخلٌ في مفهوم «لا وجود»، وهو يشمل: العدم والأمر الاعتباريُّ أيضاً، بخلاف «الواسطة» فإنَّ ميله إليهما على السَّواء، فلذا كانت مرتبته أعلى من الاعتباريِّ.

الأجهوري

استدلّاهم عليه بقولهم: «لَوْ انتَفَتِ القدرة عنه تعالى... إلى آخر البرهان الآتي»، فإن الاستدلال عليه بذلك يدلُّ على حصوله في الواقع؛ إذ لا يستدلُّ إِلَّا على الأمور الواقعيّة.

ويدلُّ على حصول الأمر الاعتباري في الواقع ونفس الأمر بقطع النظر عن الذهنيّ: تفسيمُهم له إلى قديمٍ وحادثٍ، ولو كان ذهنيًّا فقط؛ لبطل هذا التقسيم؛ لأنَّ الذهنيّ لا يكون إِلَّا حادثًا.

وجه كون الحال أرقى منه على هذا: أنَّ الحال قارٌّ للذات - أي: وصفت لها -، والأمر الاعتباري قارٌّ للمصّفات، فإنَّ قيام القدرة بالذات الأقدس وصفت للقدرة، وقيام البياض بزيد وصفت للبياض، وما كان قارًّا للذات أقوى ممّا كان قارًّا للمصّفة.

ولا يرُدُّ على هذا: أنَّ السَّعد ومَن تبعه جعلوا الوجود أمرًا اعتباريًا مع أنَّه قارٌّ للذات؛ لأنَّ التَّفَرُّقَ المذكورة إنّما هي على القول بإثبات الأحوال، والظَّاهر أنَّ السَّعد ومَن تبعه لا يقولون بثبوت الأحوال.

وما ذكر من أنَّ الأمر الاعتباري له ثبوت في نفسه بقطع النظر عن الدَّهن أحد قولين، وهو الظَّاهر الَّذي ترضاه العقول، وثانيهما: أنَّه لا ثبوت له إِلَّا في الدَّهن، فالثَّابت في الواقع ذات الله تعالى وقدرته، وأمّا قيامها بالذات فأمرٌ ذهنيّ فقط لا تحقُّق له في الواقع.

وكلامُ الشَّيخ الشَّرْقَاوِي في «حاشية الهدديّ» مختلفٌ، فتارةً قرَّر أنَّ الأمر الاعتباري ذهنيّ فقط، ومثله بقيام قدرته بذاته تعالى، وتارةً قرَّر أنَّ له حصولًا في نفسه بقطع النظر عن الدَّهن، وهما قولان في الأمر الاعتباري الانتزاعيّ ك: قيام القدرة بالذات، وقيام البياض بزيد.

أمّا الاعتباريُّ الاختراعيّ ك: «بحر من زئبق» فهو ذهنيّ اتفاقًا.

وما ذكر من أنَّ قيام الصّفة بالموصوف أمرٌ اعتباريٌّ لا حالُّ هو بالنسبة إلى الذات، وأمّا بالنسبة إلى الصّفة نفسها فهو حالٌّ نفسيّ لها؛ لأنَّه عبارةٌ عن وجودها في الموصوف، ووجودُ الشَّيء سواء كان ذاتًا أو صفةً حالٌّ نفسيّ له، كما يعلم ذلك من «حاشية الهدديّ» [(ص: ٤٩)] و«حاشية الدُّسوقي على المصنّف» [(ص: ٩٣)]؛ ففيهما التَّصريحُ: بأنَّ المراد بـ «الذات» في قولهم: «الحال الواجبة للذات ما دامت الذات»: الشَّيء؛ ذاتًا كان أو صفةً، وبأنَّ قيام العَرَض بالذات حالٌّ نفسيّ للعَرَض.

فنتلخَّص أنَّ قيام الصّفة بالموصوف:

- حالٌّ نفسيّ بالنسبة إلى الصّفة لكونه قارًّا لها.



لَا عَلَى الْقَوْلِ بِنَفْيِ الْأَحْوَالِ؛ الْمَبْنِي عَلَى الطَّرِيقَةِ الْقَائِلَةِ بِأَنَّ الْأَشْيَاءَ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٌ فَقَطْ، وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ هِيَ الرَّاجِحَةُ، بَلْ قَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ: «الْحَقُّ أَنْ لَا حَالَ، وَأَنَّ الْحَالَ مُحَالٌ»، لَكِنْ قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ: «وَبِالْجُمْلَةِ فَالْمَسْأَلَةُ مَشْهُورَةٌ الْخِلَافِ، وَلِكُلِّ مِنَ الْقَوْلَيْنِ أُدِلَّةٌ تُعْلَمُ مِنْ مَحَلِّهَا» [انظر: «شرح العقيدة الوسطى» (ص: ٢٦٥)]، فَتَدَبَّرْ.

الأنبابي

قوله: (لَا عَلَى الْقَوْلِ بِنَفْيِ الْأَحْوَالِ) لَا يَقَالُ: إِذَا لَمْ يَكُنِ الْكَوْنُ قَادِرًا وَنَحْوُهُ حَالًا، فَهُوَ اعْتِبَارٌ، وَالْاعْتِبَارُ يَعُدُّ صِفَةً؛ بِدَلِيلِ عَدُّهُمْ الْوُجُودَ صِفَةً مَعَ أَنَّهُ اعْتِبَارٌ عَلَى الْقَوْلِ بِنَفْيِ الْحَالِ، عَلَى أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عُدُّ الْاعْتِبَارِ صِفَةً أَوَّلَى مِنْ عُدِّ السُّلُوبِ صِفَاتٍ، فَهُوَ مِثْلُهُ؛ وَفِي «حَاشِيَةِ الْعَلَّامَةِ الْأَمِيرِ عَلَى عَبْدِ السَّلَامِ» رَدٌّ عَلَى الْمَصْنُفِ يُؤَيِّدُ ذَلِكَ، فَعُدُّ الْكَوْنِ قَادِرًا وَنَحْوُهُ صِفَةً لَا يَنْبَغِي عَلَى الْقَوْلِ بَيُوتِ الْأَحْوَالِ.

لَأَنَّا نَقُولُ: لَا حَاجَةَ لَعُدِّ «الْكَوْنِ قَادِرًا» وَنَحْوُهُ صِفَةً عَلَى الْقَوْلِ بِنَفْيِ الْأَحْوَالِ؛ لِأَنَّ «الْكَوْنِ قَادِرًا» عِبَارَةٌ: عَنْ قِيَامِ الْقُدْرَةِ بِالذَّاتِ، فَهُوَ اعْتِبَارٌ، فَيُسْتَعْنَى عَنْهُ بَعْدَ الْقُدْرَةِ صِفَةً، بِخِلَافِهِ عَلَى الْقَوْلِ بَيُوتِ الْأَحْوَالِ، فَإِنَّهُ أَرْقَى مِنَ الْاعْتِبَارِ، فَيَنْبَغِي عُدُّهُ صِفَةً، وَلَا يُنْظَرُ لِلِاسْتِغْنَاءِ حِينَئِذٍ، وَأَمَّا الْوُجُودُ فَهُوَ وَإِنْ كَانَ اعْتِبَارًا؛ إِلَّا أَنَّهُ عُدُّ صِفَةً لِعَدَمِ وُجُودِ مَا يَغْنِي عَنْهُ.

ثُمَّ رَأَيْتُ فِي «الْيُوسُفِيِّ»: وَهَهُنَا بَحْثٌ، وَهُوَ أَنَّ نُفَاةَ الْأَحْوَالِ يَفْسِرُونَ الْقَادِرِيَّةَ مِثْلًا بِقِيَامِ الْقُدْرَةِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا اعْتِرَافٌ بِثَلَاثَةِ أُمُورٍ: الذَّاتِ، وَالصِّفَةِ، وَقِيَامِ الصِّفَةِ بِالذَّاتِ، وَمِثْبُوتِ الْحَالِ [أَيْضًا] إِنَّمَا اعْتَرَفُوا بِثَلَاثَةِ أُمُورٍ: الذَّاتِ، وَالْقُدْرَةِ، وَالْقَادِرِيَّةِ؛ فَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ؟ وَيَجَابُ: بِأَنَّ التَّعْلُقَ الْمَذْكُورَ نِسْبَةً إِضَافَةً، لَا أَمْرَ ثَابِتٍ فِي الْخَارِجِ كَالْحَالِ. [أهـ] [انظر: «حواشي اليوسفي على شرح الكبرى» (٢/٢٦٨)].

الاجهوري

- وَأَمْرٌ اعْتِبَارِيٌّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الذَّاتِ لِكَوْنِهِ لَا يَسْقُطُ قَارًا لَهَا، بَلْ لَصِفَتِهَا، وَإِنَّمَا أَطْلَقْنَا الْكَلَامَ فِي هَذَا الْمَقَامِ لَصُوعِيَّةً.

قوله: (لَا عَلَى الْقَوْلِ بِنَفْيِ الْأَحْوَالِ): الْمَنْفِيٌّ عِنْدَ الْقَائِلِ بِنَفْيِ الْأَحْوَالِ: خُصُوصُ الْأَحْوَالِ الْمَعْلَلَةِ، وَأَمَّا الْحَالُ غَيْرُ الْمَعْلَلَةِ وَهِيَ الْوُجُودُ؛ سَوَاءٌ كَانَ قَدِيمًا أَوْ حَادِثًا، فَهِيَ ثَابِتَةٌ عِنْدَ هَذَا الْقَائِلِ؛ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَسْمِيهَا حَالًا، بَلْ يَسْمِيهَا: «أَمْرًا اعْتِبَارِيًّا»؛ بِدَلِيلِ مَا سَيَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُحَشِّي عَنِ السَّعْدِ وَغَيْرِهِ مِنْ: «أَنَّ الْوُجُودَ عِنْدَهُمْ أَمْرٌ اعْتِبَارِيٌّ».

[الصِّفَةُ النَّفْسِيَّةُ: الْوُجُودُ]

قَوْلُهُ: (وَهِيَ: الْوُجُودُ... إلخ) إِنَّمَا قَدَّمَ «الْوُجُودَ» عَلَى غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ كَالْأَصْلِ^(١) لِمَا عَدَاهُ؛ إِذْ لَا يَصِحُّ الْحُكْمُ بِ«الْقَدَمِ» وَمَا بَعْدَهُ إِلَّا بَعْدَ ثَبُوتِهِ.
وَاخْتَلَفَ فِي «الْوُجُودِ»:

فَقِيلَ: هُوَ عَيْنُ الْمَوْجُودِ^(٢)، وَهَذَا الْقَوْلُ لِأَيِّ الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ.
وَقِيلَ: هُوَ غَيْرُ الْمَوْجُودِ، وَهَذَا الْقَوْلُ لِلْإِمَامِ الرَّازِيِّ، وَعَلَيْهِ التَّعْرِيفُ الْمَشْهُورُ، وَهُوَ: «أَنَّهُ الْحَالُ الْوَاجِبَةُ لِلذَّاتِ

الْأَنبَابِي

قَوْلُهُ: (كَالْأَصْلِ) لَمْ يَقُلْ: «أَصْلٌ»؛ لِأَنَّ الْوُجُودَ لَوْ كَانَ أَصْلًا حَقِيقَةً، لِلزَّمِ حَدُوثُ بَقِيَّةِ الصِّفَاتِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْفَرْعِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ.

الْأَجْهَوْرِي

قَوْلُهُ: (لَا يَصِحُّ الْحُكْمُ... إلخ) أَي: لَا يَتَأْتِي اعْتِقَادُ ثَبُوتِ الْقَدَمِ لِلَّهِ تَعَالَى إِلَّا مَعَ اعْتِقَادِ وُجُودِهِ، بِخِلَافِ اعْتِقَادِ وُجُودِهِ، فَإِنَّهُ يُمْكِنُ بَدُونِ اعْتِقَادِ بَقِيَّةِ الصِّفَاتِ، فَالْحُكْمُ بِالصِّفَاتِ مَتَوَقَّفٌ عَلَى الْحُكْمِ بِهِ، وَالْحُكْمُ بِهِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْحُكْمِ بِغَيْرِهِ مِنَ الصِّفَاتِ.

وَأَمَّا قَالَ: «كَالْأَصْلِ» الْمَفِيدُ: أَنَّهُ لَيْسَ أَصْلًا حَقِيقَةً؛ لِأَنَّ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى لَا تَرْتِيبُ فِي ثَبُوتِهَا لَهُ، بَلْ هُوَ مُتَّصِفٌ بِهَا كُلِّهَا أَوَّلًا، وَالْكَلَامُ فِي غَيْرِ صِفَةِ الْأَفْعَالِ؛ لِأَنَّهَا حَادِثَةٌ.

قَوْلُهُ: (وَهُوَ: أَنَّهُ الْحَالُ) أَي: الصِّفَةُ الْمَتَوَسِّطَةُ بَيْنَ الْمَعْدُومِ وَالْمَوْجُودِ كَمَا قُلَّمَهُ، وَهَذَا التَّعْرِيفُ يَشْمَلُ الْوُجُودَ الْحَادِثَ وَالْقَدِيمَ، وَإِدْخَالُهُمَا فِي تَعْرِيفٍ وَاحِدٍ لَا يَضُرُّ؛ لِأَنَّهُ رَسْمٌ لَا حَدٌّ، وَالْمَرَادُ بِتِلْكَ الْحَالِ: حَصُولُ الذَّاتِ وَتَحَقُّقُهَا خَارِجًا بِحَيْثُ تَصَحُّ رُؤْيُهَا - أَي: الذَّاتِ -، وَأَمَّا التَّحَقُّقُ نَفْسَهُ، فَلَا تُمْكِنُ رُؤْيُهُ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ أَنَّهُ حَالٌ، وَالْأَحْوَالُ لَا تُمْكِنُ رُؤْيُهَا.

(١) الشَّرْشِيمِي: قَوْلُهُ: (كَالْأَصْلِ) لَمْ يَقُلْ: «أَصْلٌ»؛ لِأَنَّ الْوُجُودَ لَوْ كَانَ أَصْلًا حَقِيقَةً، لِلزَّمِ حَدُوثُ بَقِيَّةِ الصِّفَاتِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْفَرْعِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ. اهـ منه.

الْمَصْفِي: قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ كَالْأَصْلِ... إلخ) إِنَّمَا قَالَ: «كَالْأَصْلِ»، وَلَمْ يَقُلْ: «لَأَنَّهُ الْأَصْلُ»؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ يَكُونُ سَابِقًا عَلَى الْفَرْعِ، وَهَذَا لَا يَصِحُّ هُنَا؛ لَكُنْ الصِّفَاتُ ثَابِتَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى أَوَّلًا لَا يَسْبِقُ بَعْضُهَا بَعْضًا. اهـ مؤلف.

(٢) الْمَصْفِي: قَوْلُهُ: (هُوَ عَيْنُ الْمَوْجُودِ) أَي: لَيْسَ أَمْرًا زَائِدًا عَنْهَا، وَإِلَّا فَمَفْهُومُ الْوُجُودِ غَيْرُ مَفْهُومِ الْمَوْجُودِ. اهـ
«مَنْبِلِي».



مَا دَامَتِ الذَّاتُ^(١)، حَالٌ كَوْنٍ يَلِكُ الْحَالِ غَيْرَ مُعَلَّلَةٍ بِعِلَّةٍ^(٢).

وَحَرَجَ بِذَلِكَ: الْحَالُ الْمُعَلَّلَةُ بِعِلَّةٍ كَ: «الْكُونُ قَادِرًا»، فَإِنَّهُ مُعَلَّلٌ بِعِلَّةٍ وَهِيَ الْقُدْرَةُ، وَكَ: «الْكُونُ مُرِيدًا» فَإِنَّهُ مُعَلَّلٌ بِعِلَّةٍ وَهِيَ الْإِرَادَةُ، ... وَهَكَذَا.

وَمَعْنَى «كُونِهَا مُعَلَّلَةٌ بِعِلَّةٍ»: أَنَّهَا لَا زِمَةَ^(٣) لِسَيِّءٍ آخَرَ غَيْرِ الذَّاتِ، فَعُلِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْحَالَ قِسْمَانِ:

- أَحَدُهُمَا: غَيْرُ مُعَلَّلٍ بِعِلَّةٍ.

الأجهوري

قوله: (مَا دَامَتِ الذَّاتُ) محتاجٌ إليه بالنسبة للوجود الحادث؛ لأنه مِنَ الْوَاجِبِ الْمُقَيَّدِ، بخلاف الوجود القديم، فليس محتاجاً إلى التقييد بدوام الذات، بل هو ضارٌّ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ إِبْهَامٍ انْقِطَاعِ دَوَامِهَا.

ويجاب: بأنَّ المقصود به: التَّيْبِيَةُ عَلَى أَنَّ الْوُجُودَ لَا زِمَ لِلذَّاتِ نَفْسَهَا، لَا لَعِلَّةٍ قَائِمَةٍ بِالذَّاتِ، بخلاف الأحوال المعلَّلة، فَإِنَّهَا لَا زِمَةَ لِعِلَّلِهَا.

وعلى هذا فقوله: «حَالٌ كَوْنٍ يَلِكُ الْحَالِ... إلخ» أتى به زيادةً في الإيضاح، ولكون الإخراج به أَظْهَرَ مِنَ الْإِخْرَاجِ بِقَوْلِهِ: «مَا دَامَتِ الذَّاتُ».

قوله: (وَحَرَجَ بِذَلِكَ: الْحَالُ... إلخ) أي: سواءً كانت حادثةً كَ: كَوْنٌ زَيْدٌ أَبْيَضَ اللَّازِمِ لِبَيَاضِهِ، أو قديمةً كَ: كَوْنُ اللَّهِ تَعَالَى قَادِرًا اللَّازِمِ لِقُدْرَتِهِ.

(١) الشوشيمي: قوله: (أَنَّ الْحَالَ... إلخ) أي: الوجود مطلقاً؛ قديماً، أو حادثاً. وقوله: (الْوَاجِبَةُ لِلذَّاتِ) أي: الثَّابِتُ الَّذِي لَا يَقْبَلُ الْإِنْتِفَاءَ؛ سواءً كانت قديمةً، أو حادثةً أيضاً. وقوله: (مَا دَامَتِ الذَّاتُ) أي: مدَّةُ بقاء الذات؛ سواءً كان بقاءها دائماً كَ: «القديم»، أو لا كَ: «الحادث».

الصفطي: قوله: (أَنَّ الْحَالَ... إلخ) تعريفُ الوجود بما ذكر يشملُ صفةَ الوجود القديمة والحادثة، فهو تعريفٌ بالأعم، وهو جائزٌ عند المتقدمين مِنَ الْمَنَاطِقَةِ، لَكِنْ فِيهِ حَيْثُوتُ اجْتِمَاعِ حَقِيقَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ؛ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ رَسْمٌ لَا حَدٌّ. اهـ «منبلي» ملخصاً.

(٢) الصفطي: قوله: (غَيْرَ مُعَلَّلَةٍ بِعِلَّةٍ) هذا القيد غيرُ محتاجٍ إليه مع قوله: (مَا دَامَتِ الذَّاتُ)، فَإِنَّ صِفَاتِ الْأَحْوَالِ خَارِجَةٌ بِهِ أَيْضاً، فَإِنَّ دَوَامَهَا إِنَّمَا هُوَ بِدَوَامِ مَعَانِيهَا الَّتِي هِيَ: الْقُدْرَةُ، وَالْإِرَادَةُ... إلخ. اهـ نقلاً عن «المنبلي».

(٣) الصفطي: قوله: (أَنَّهَا لَا زِمَةَ) أي: وليس المراد أَنَّهَا تَوْثُرُ فِيهَا، وَمَنْ اعْتَقَدَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ كَافِرٌ. اهـ «منبلي».

- وَالْآخَرُ: مُعَلَّلٌ بِعَلَّةٍ.

وَعَدَّ «الْوُجُودَ» صِفَةً عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ غَيْرُ ظَاهِرٍ^(١)؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ غَيْرَ الْمَوْصُوفِ؛ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: لَمَّا صَحَّ أَنْ يُقَالَ: «اللَّهُ مُوْجُودٌ» كَمَا صَحَّ أَنْ يُقَالَ: «اللَّهُ عَالِمٌ» مَثَلًا، سَاعَ عَدَّ الْوُجُودَ جَبْتِيذَ صِفَةٍ؛ لِشَبْهِهِ بِهَا فِي ذَلِكَ^(٢).

وَهَذَا كُلُّهُ بِنَاءٌ عَلَى إِنْبَاءِ الْأَوَّلِ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَالْحَقُّ تَأْوِيلُهُ - كَمَا قَالَ السَّعْدُ وَغَيْرُهُ مِنْ الْمُحَقِّقِينَ - بِأَنَّ الْمُرَادَ: أَنَّهُ لَيْسَ أَمْرًا زَائِدًا عَلَى الْمَوْجُودِ بِحَيْثُ يُرَى، بَلْ هُوَ أَمْرٌ اِغْتِبَارِي^(٣).

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ - كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ - لَا يَجِبُ عَلَى الْمُكَلِّفِ اعْتِقَادُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، بَلْ يَكْفِي أَنْ يَعْتَقِدَ «أَنَّ اللَّهَ مُوْجُودٌ»، وَإِنْ لَمْ يَعْتَقِدْ أَنَّ الْوُجُودَ عَيْنُ الْمَوْجُودِ أَوْ غَيْرَ الْمَوْجُودِ؛ لِأَنَّ هَذَا مِمَّا اخْتَلَفَ فِيهِ الْمُتَكَلِّمُونَ اخْتِلَافًا طَوِيلًا، فَاحْفَظْهُ.

الأجهوري

قوله: (إِلَّا أَنْ يُقَالَ) حاصِلُهُ: أَنْ يَشَبَّهُ الْوُجُودَ بِنَحْوِ الْعِلْمِ فِي وَقْعِهِ صِفَةً فِي اللَّفْظِ، وَتُسْتَعَارُ الصِّفَةُ لِلْوُجُودِ، فَالصِّفَةُ فِي كَلَامِهِ مُسْتَعْمَلَةٌ فِي حَقِيقَتِهَا وَهِيَ: «مَا عَدَا الْوُجُودَ»، وَفِي مَجَازِهَا وَهِيَ: «الْوُجُودَ»، وَقَوْلُ: «اللَّهُ تَعَالَى مُوْجُودٌ» أَي: يُطْلَقُ عَلَيْهِ لَفْظُ الْوُجُودِ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى: أَنَّهُ مُوصَرَفٌ بِالْوُجُودِ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ أَنَّ الْوُجُودَ عَيْنُ الذَّاتِ، لَا وَصْفٌ لَهَا.

قوله: (بَلْ هُوَ أَمْرٌ اِغْتِبَارِي) أَي: ثَابِتٌ فِي نَفْسِهِ بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الذَّهْنِ، لَكِنْ لَا تَمَكَّنُ رُؤْيَاهُ، فَهَذَا الْقَوْلُ فِي الْمَعْنَى كَقَوْلِ الرَّازِيِّ؛ إِلَّا أَنَّ الرَّازِيَّ يَسْمِي «الْوُجُودَ»: «حَالًا»، وَالسَّعْدُ وَمَنْ تَبِعَهُ يَسْمُونَهُ: «أَمْرًا اِغْتِبَارِيًّا»، وَعَلَى كِلَا الْقَوْلَيْنِ فَهُوَ ثَابِتٌ فِي الْوَاقِعِ مَعَ عَدَمِ إِمْكَانِ رُؤْيَاهُ.

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْوُجُودَ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ حَاصِلٌ فِي الْوَاقِعِ بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الذَّهْنِ: إِقَامَةُ الْبِرْهَانِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْبِرَاهِينَ إِنَّمَا تَقَامُ عَلَى الْعَقَائِدِ، وَهِيَ لَا تَكُونُ إِلَّا وَاقِعِيَّةً.

قوله: (لِيُبَيِّنَ ذَلِكَ بِالْإِجْمَاعِ) أَي: بِإِجْمَاعِ مَنْ يَعْتَدُّ بِإِجْمَاعِهِ، فَالتَّأَمُّعُ مَعَ مَا قَبْلَهُ.

(١) المصفتي: قوله: (غَيْرُ ظَاهِرٍ) إِذَا قُلْنَا: «إِنَّ مَعْنَى كَوْنِهَا عَيْنُ الْمَوْجُودِ: أَنَّهَا لَيْسَتْ شَيْئًا زَائِدًا عَلَى الذَّاتِ»، فَهُوَ ظَاهِرٌ.

(٢) الشُّرَشِيمِي: قوله: (فِي ذَلِكَ) أَي: فِي الْاِشْتِقَاقِ مِنْ صِفَةٍ لَفْظِيَّةٍ.

(٣) الشُّرَشِيمِي: قوله: (بَلْ هُوَ أَمْرٌ اِغْتِبَارِي) إِنَّمَا جَعَلُوهَا أَمْرًا اِغْتِبَارِيًّا عَلَى التَّأْوِيلِ «بِكَوْنِهِ لَيْسَ أَمْرًا زَائِدًا»؛ لِأَجْلِ صِحَّةِ الْمَقَابَلَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِ الْفَخْرِ الْقَاتِلِ بِالْمَغَايِرَةِ.



[الصفات السلبية]

[١ - القدم]

قوله: (والقدم) هو في حقه تعالى: «عدم أولية الوجود»، وإن شئت قلت: «عدم افتتاح الوجود».

وفي حق غيره - كما في قولهم: «هذا بناء قديم» - : «طول المدة»، وضبط بـ: «سنة»، فإذا قال: «كل من كان قديماً من عبيدي فهو حر» عيق من له عنده سنة.

وهو في اصطلاح المتكلمين حقيقة في الأول مجاز في الثاني، وفي اصطلاح اللغويين بالعكس.

والصحيح أنه يجوز إطلاق «القديم» عليه تعالى؛ لثبوت ذلك بالإجماع^(١)، ووروده في بعض الروايات بدّل «الأول».

الأنبائي

قوله: (لثبوت ذلك بالإجماع) أي: على وجه ينتج الجواز بحيث لا يكون الإطلاق على سبيل المشكلة مثلاً.

وفيه: أنه إذا كان الإطلاق ثابتاً بالإجماع، فلا معنى للخلاف في جواز الإطلاق المشار إليه بقوله: «والصحيح... إلخ»، ففي عبارته تناف وتناقض، لكن هو تابع في ذلك لعبارة «الشرقاوي على الهددي».

وعبارة المصنف في «شرحه»: وهل يجوز أن يُتلفظ بلفظ «القديم» في حقه تعالى، فيقال: «هو جل وعز قديم»؛ لأنّ معناه واجب له جل وعز عقلاً ونقلاً، أو لا يُتلفظ بذلك، وإنما يقال: «يجب

(١) الشوشيمي: قوله: (لثبوت ذلك بالإجماع) أي: على وجه ينتج الجواز بحيث لا يكون الإطلاق على سبيل المشكلة مثلاً.

وفيه: أنه إذا كان الإطلاق ثابتاً بالإجماع، فلا معنى للخلاف في جواز الإطلاق المشار إليه بقوله: «والصحيح... إلخ»، ففي عبارته تناف وتناقض، فكان الظاهر أن يقول: هل يجوز إطلاق «القديم» عليه أو لا يجوز؛ بل يتعين أن يقال: «يجب له تعالى القدم» أو «ثابت له القدم»؟

وأجيب: بأن المراد: إجماع من سبق على أهل الخلاف؛ أي: أن الصحيح جواز التسمية بذلك؛ لأنّه يكفي في التوقيف إجماع من سلف؛ على أنه وردت التسمية في بعض الروايات. أهـ منه مع حذف وبعض زيادة.

وَالْتَحْقِيقُ: أَنَّ الْقَدِيمَ وَالْأَزَلِّيَّ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَهُوَ: «مَا لَا أَوَّلَ لَهُ؛ وَجُودِيًّا كَانَ أَوْ عَدَمِيًّا».

وَقِيلَ: الْقَدِيمُ خَاصٌّ بِالْوَجُودِيِّ، وَالْأَزَلِّيُّ أَعَمُّ مِنْهُ، وَعَلَيْهِ يَكُونُ بَيْنَهُمَا: الْعُمُومُ وَالْخُصُوصُ بِإِطْلَاقٍ؛ لِأَنَّهُمَا يَجْتَمِعَانِ فِي الْوُجُودِيِّ كَ: «ذَاتِهِ تَعَالَى، وَقُدْرَتِهِ»، وَيَنْفَرِدُ الْأَزَلِّيُّ فِي الْعَدَمِيِّ كَ: «الْبَقَاءُ، وَالْمُخَالَفَةُ لِلْحَوَادِثِ».

[٢ - الْبَقَاءُ]

قَوْلُهُ: (وَالْبَقَاءُ) هُوَ فِي حَقِّهِ تَعَالَى: «عَدَمُ آخِرِيَّةِ الْوُجُودِ»^(١)، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: «عَدَمُ اخْتِطَامِ الْوُجُودِ».

الأنبأبي

له تعالى القدم، ونحو هذا من العبارات، ولا يُطلق عليه في اللفظ اسم «القديم»؛ لأنَّ أسماءه جلَّ وعزَّ توقيفية؟ هذا ممَّا تردَّد فيه بعضُ المشايخ، لكن قال العراقيُّ في «شرح أصول السُّبُكِيِّ» [انظر: «الغُبَّ الهامع في شرح جمع الجوامع» لولي الدين العراقي (ص: ٧٢٩)]: عَدَمُ الْحَلِيمِيِّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ فِي الْأَسْمَاءِ، وَقَالَ: لَمْ يَرِدْ فِي الْكِتَابِ نَصًّا، وَلَكِنْ وَرَدَ فِي السُّنَّةِ، قَالَ الْعِرَاقِيُّ: وَأَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى مَا رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ فِي «سُنَنِهِ» [أخرجه ابن ماجه في «سننه» (٣٨٦١)] مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَفِيهِ عَدَمُ الْقَدِيمِ فِي التَّسْعَةِ وَالتَّسْعِينَ. اهـ [انظر: «مجموع أم البراهين» (ص: ٥٨٨)].

ويجاب: بأنَّ المراد: إجماعٌ مَنْ سَبَقَ عَلَى أَهْلِ الْخِلَافِ؛ أَي: أَنَّ الصَّحِيحَ جَوَازُ التَّسْمِيَةِ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَكْفِي فِي التَّوْقِيفِ إجماعٌ مَنْ سَلَفَ؛ عَلَى أَنَّهُ وَرَدَتْ التَّسْمِيَةُ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ.

قوله: (هُوَ فِي حَقِّهِ تَعَالَى: عَدَمُ آخِرِيَّةِ... إلخ) لم يذكر معنى «البقاء» في حقِّ غيره، وانظر هل

الأجهوري

قوله: (أَوْ عَدَمِيًّا) المراد بـ «العدمي»: «ما قابل الوجودي»، فيشمل العدميَّ حقيقةً وهي الصِّفَاتُ السَّلْبِيَّةُ، وَالْأُمُورَ الْإِعْتِبَارِيَّةَ الْقَدِيمَةَ كَ: «قيام القدرة بالذات الأقدس»، وَالْأَحْوَالَ الْقَدِيمَةَ عَلَى الْقَوْلِ بِثُبُوتِ الْأَحْوَالِ.

(١) الشرحيبي: قوله: (هُوَ فِي حَقِّهِ تَعَالَى: عَدَمُ آخِرِيَّةِ... إلخ) لم يذكر معنى «البقاء» في حقِّ غيره، وانظر هل يقال: «إنَّه في حقِّ غيره: طُولُ الْمُدَّةِ كَسُنَّةٍ»، فيقال للشيء الذي عَلِمَ أَنَّهُ يَمُكُثُ سَنَةً فَأَكْثَرُ: «هو باقٍ»، أَوْ لَا يُقَالُ ذَلِكَ؟ لَمْ يَرِدْ فِي ذَلِكَ نَصٌّ، وَيُمْكِنُ الْقِيَاسُ. اهـ «شرقاوي» [انظر: «حاشية الشرقاوي على الهددي» (ص: ٥٣) بزيادة وتصرف].



وَالْآخِرِيَّةُ:

- تُطْلَقُ عَلَى: «الْإِنْقِضَاءِ» وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا، وَيُقَابِلُهَا بِهَذَا الْمَعْنَى: الْأَوَّلِيَّةُ بِمَعْنَى: «الْإِبْتِدَاءِ» وَهُوَ الْمُرَادُ فِي مَا تَقَدَّمَ^(١).

- وَتُطْلَقُ عَلَى: «الْبَقَاءِ بَعْدَ فَنَاءِ الْخَلْقِ»، وَمِنْهَا بِهَذَا الْمَعْنَى اسْمُهُ تَعَالَى الْآخِرُ، وَيُقَابِلُهَا بِهَذَا الْمَعْنَى: الْأَوَّلِيَّةُ بِمَعْنَى: «السَّبْقِ عَلَى الْأَشْيَاءِ»، وَمِنْهَا بِهَذَا الْمَعْنَى اسْمُهُ تَعَالَى الْأَوَّلُ.

[٣ - الْمُخَالَفَةُ لِلْحَوَادِثِ]

قَوْلُهُ: (وَمُخَالَفَتُهُ تَعَالَى لِلْحَوَادِثِ) أَي: عَدَمُ مُمَاتِلِيَّتِهِ تَعَالَى لَهَا، وَيُعْلَمُ مِنْ ذَلِكَ نَفْيُ الْجَرَمِيَّةِ، وَالْعَرَضِيَّةِ، وَالْكُلِّيَّةِ، وَالْجُزْئِيَّةِ^(٢).

وَأِنَّمَا أَتَى الْمُصَنِّفُ بِالضَّمِيرِ فِي هَذِهِ الصِّفَةِ وَالَّتِي بَعْدَهَا، دُونَ مَا قَبْلَهَا؛ لِتَقْنُنِ، أَوْ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَصِحُّ اتِّصَافُ غَيْرِهِ تَعَالَى بِهِ^(٣)، فَيُقَالُ: «زَيْدٌ مُخَالَفٌ لِعَیْرِهِ فِي كَذَا، وَقَائِمٌ بِنَفْسِهِ»؛ بِمَعْنَى: أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى غَيْرِهِ فِي أُمُورِ مَعَايِشِهِ.

الانقباض

يقال: «إِنَّهُ فِي حَقِّ غَيْرِهِ: طُولُ الْمُدَّةِ كَسَنَةِ»، فَيُقَالُ لِلشَّيْءِ الَّذِي عُلِمَ أَنَّهُ يَمُكُثُ سَنَةً فَأَكْثَرُ: «هُوَ بَاقٍ»، أَوْ لَا يَقَالُ ذَلِكَ؟ لَمْ يَرِدْ فِي ذَلِكَ نَصٌّ، وَيُمْكِنُ الْقِيَاسُ. اهـ «شُرَقَاوِي» [انظر: «حاشية الشُرَقَاوِي عَلَى الْهَدْعَدِي» (ص: ٥٣) بزيادة وتصرفاً].

قوله: (أَوْ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَصِحُّ... إلخ) قد يقال: إِنَّ الصِّفَاتِ الثَّلَاثِ الْمَذْكُورَةَ أَوَّلًا كَذَلِكَ،

الاجهوري

قوله: (الْجَرَمِيَّةُ) هِيَ التَّحْيِيزُ الْمَفْسَّرُ بِ: «أَخَذَ قَدْرَ مِنَ الْفَرَاغِ». (وَالْعَرَضِيَّةُ) هِيَ: «قِيَامُ الصِّفَةِ الْحَادِثَةِ بِالذَّاتِ». قوله: (وَالْكُلِّيَّةُ) أَي: لَيْسَ اللَّهُ تَعَالَى كَلًّا لغيره؛ بَأَن يَكُونَ غَيْرُهُ جُزْءًا مِنْهُ. قوله: (وَالْجُزْئِيَّةُ) مَعْنَاهُ: «أَنَّهُ تَعَالَى لَيْسَ جُزْءًا مِنْ غَيْرِهِ».

(١) الصفتي: قوله: (فِي مَا تَقَدَّمَ) أَي: فِي تَعْرِيفِ الْقَدِيمِ بِقَوْلِهِ: «عَدَمُ أَوَّلِيَّةِ الْوُجُودِ».

(٢) قوله: (وَالْكُلِّيَّةُ) أَي: كَوْنُهُ كَلًّا، وَقَوْلُهُ: (وَالْجُزْئِيَّةُ) أَي: كَوْنُهُ جُزْءًا.

(٣) قوله: (أَوْ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَصِحُّ... إلخ) قد يقال: إِنَّ الصِّفَاتِ الثَّلَاثِ الْمَذْكُورَةَ أَوَّلًا كَذَلِكَ، فَلِأَوَّلَى أَنْ يَقَالُ: إِنَّ الْإِتْيَانَ بِالضَّمِيرِ فِي هَذِهِ الصِّفَةِ وَالَّتِي بَعْدَهَا لِلتَّوَصُّلِ إِلَى التَّنْزِيهِ بِقَوْلِهِ: «تَعَالَى»؛ رَدًّا عَلَى مَنْ قَالَ: «إِنَّهُ جَسْمٌ» =

وَفِي الْإِتْيَانِ بِالضَّمِيرِ تَنْصِصُ^(١) عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ الْمُخَالَفَةَ^(٢) وَالْقِيَامُ بِالنَّفْسِ الْمُنَاسِبَانِ لَهُ تَعَالَى.

وَلَمَّا أَتَى بِالضَّمِيرِ الْعَائِدِ لِلْمَوْلَى جَلَّ وَعَزَّ، نَاسَبَ أَنْ يَأْتِيَ بِقَوْلِهِ: «تَعَالَى» الدَّالُّ عَلَى التَّنْزِيهِ؛ لِأَنَّهُ يُطْلَبُ مِنَ الْعَبْدِ أَنَّهُ مَتَى ذَكَرَ الْمَوْلَى سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَتَى بِمَا يَدُلُّ عَلَى تَنْزِيهِهِ عَمَّا لَا يَلِيقُ بِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: الْحَوَادِثُ لَا تَشْمَلُ الْمَعْدُومَاتِ، بَلْ تَخْتَصُّ بِالْمَوْجُودَاتِ، وَالْمَوْلَى سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى كَمَا هُوَ مُحَالِفٌ لِلْمَوْجُودَاتِ مُحَالِفٌ لِلْمَعْدُومَاتِ، فَهَلَّا عَبَّرَ الْمُصَنِّفُ بِـ«الْمُمَكِّنَاتِ» الشَّامِلَةِ لِكُلِّ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ وَالْمَعْدُومَاتِ.

الأنبأبي

فَالأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْإِتْيَانِ بِالضَّمِيرِ فِي هَذِهِ الصِّفَةِ وَالَّتِي بَعْدَهَا لِلتَّوَصُّلِ إِلَى التَّنْزِيهِ بِقَوْلِهِ: «تَعَالَى»؛ رَدًّا عَلَى مَنْ قَالَ: «إِنَّهُ جِسْمٌ» أَوْ: «فِي جِهَةٍ» أَوْ: «صِفَةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِ عَيْسَى»، بِخِلَافِ بَقِيَّةِ الصِّفَاتِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَصْرَحْ أَحَدٌ مِنَ الْمُعْقِلَاءِ بِنَقَاضِهَا مَا عدا الْوَحْدَانِيَّةَ.

الأنجهوري

قوله: (مُخَالِفٌ لِلْمَعْدُومَاتِ):

= أَوْ: «فِي جِهَةٍ» أَوْ: «صِفَةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِ عَيْسَى»، بِخِلَافِ بَقِيَّةِ الصِّفَاتِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَصْرَحْ أَحَدٌ مِنَ الْمُعْقِلَاءِ بِنَقَاضِهَا مَا عدا الْوَحْدَانِيَّةَ.

وَلَا يُقَالَ: كَانَ يَأْتِي بِالضَّمِيرِ فِي «الْوَحْدَانِيَّةِ» رَدًّا عَلَى الثَّانَوِيَّةِ الَّذِينَ صَرَّحُوا بِالتَّعَدُّدِ. لِأَنَّا نَقُولُ: إِنَّ رَدَّ قَوْلِ الثَّانَوِيَّةِ وَارِدٌ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ بِكَثْرَةٍ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَكْتَرِثْ بِكَلَامِهِمْ حَتَّى يَرُدَّ عَلَيْهِمْ تَأَمُّلٌ، أَوْ مِنْهُ.

(١) الصَّفِيحَةُ: قَوْلُهُ: (تَنْصِصُ... إلخ) لِكَ أَنْ نَقُولَ: لَا يَشْيءٌ لَمْ يَخَالَفِ الْأَسْلُوبَ فِي قَوْلِهِ: «وَالْقِدْمُ وَالْبَقَاءُ» لِلتَّنْبِيهِ عَلَى تِلْكَ التَّكْنَةِ، فَإِنَّ الْقِدْمَ يُقَالُ فِي الْحَوَادِثِ وَكَذَا الْبَقَاءُ، وَالْقِدْمُ فِي الْحَوَادِثِ وَالْبَقَاءُ فِيهِمُ الَّذِينَ يُقَالَانِ عَلَيْهِمْ - كَمَا نَقُولُ: «هَذَا الْبِنَاءُ قَدِيمٌ، وَزَيْدٌ بَاقٍ فِي الْمَنْزِلِ دُونَ عَمْرٍو» - كُلُّ مِنْهُمَا غَيْرُ مُنَاسِبٍ فِي حَقِّهِ تَعَالَى، وَكَانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يُنَبِّهَ بِالْإِتْيَانِ فِيهِمَا أَنَّ الْمُرَادَ: قِدْمٌ وَبَقَاءٌ مُنَاسِبَانِ لَهُ تَعَالَى، لَا كَقَدَمِ زَيْدٍ؛ بِمَعْنَى: طَوِيلُ مَدَّتِهِ وَبِقَائِهِ فِي الْمَنْزِلِ مَثَلًا، فَالْجَوَابُ الْأَوَّلُ هُوَ الَّذِي لَا تَكْلُفَ فِيهِ وَلَا مَلَامَةَ.

(٢) الصَّفِيحَةُ: قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ الْمُخَالَفَةَ... إلخ) أَي: مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ، فَإِنَّ النَّفْسَ تَشْعُرُ - بِسَبَبِ الْإِتْيَانِ بِالضَّمِيرِ، لَا بِدَالٍ كَالسَّابِقِ - أَنَّ الْمُرَادَ: مُخَالَفَةٌ مُنَاسِبَةٌ لَهُ، لَا كَمُخَالَفَةِ زَيْدٍ لِعَمْرٍو فِي كَذَا. وَإِنَّمَا قُلْنَا: «مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ»؛ لِأَنَّ هَذَا الْمُرَادَ حَاصِلٌ مِنَ الْإِتْيَانِ بِ«تَعَالَى»، بَلْ حَاصِلٌ مِنَ الْمَقَامِ.



أَجِيبَ: بِأَنَّ الْمَوْجُودَاتِ هِيَ الَّتِي تُتَوَهَّمُ فِيهَا الْمُمَائِلَةُ؛ لِكُونِهَا مُشَارِكَةً لِلْمَوْلَى فِي الوجودِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: «الْمَوْلَى مُمَائِلٌ لِلْحَوَادِثِ فِي الوجودِ»، بِخِلَافِ الْمَعْدُومَاتِ فَلَا تُتَوَهَّمُ فِيهَا الْمُمَائِلَةُ؛ لِعَدَمِ كُونِهَا مُشَارِكَةً لَهُ تَعَالَى فِي ذَلِكَ.

[٤ - الْقِيَامُ بِالنَّفْسِ]

قَوْلُهُ: (وَقِيَامُهُ تَعَالَى بِنَفْسِهِ) أَي: قِيَاماً مُتَنَبِّساً بِنَفْسِهِ^(١)، فَ«الْبَاءُ» لِلْمَلَابَسَةِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ لِلظَّرْفِيَّةِ الْمَجَازِيَّةِ.

وَعَلِمَ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ: أَنَّهُ يَجُوزُ إِطْلَاقُ «النَّفْسِ» عَلَيْهِ تَعَالَى، وَلَوْ مِنْ غَيْرِ مُشَاكَلَةٍ، وَهُوَ كَذَلِكَ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿كَتَبَ رُبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤]، خِلَافاً لِمَنْ خَصَّهُ بِالمُشَاكَلَةِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى - حِكَايَةً عَنْ سَيِّدِنَا عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ -: ﴿تَعَلَّمْ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمْ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦]، وَدَعَاؤُهُ: «أَنَّهُ لَا تُطْلَقُ إِلَّا عَلَى ذِي حَيَاةٍ عَارِضَةٍ مَمْنُوعَةٍ.

الأنبائي

ولا يقال: كان يأتي بالضمير في «الوحدانية» رداً على الثانوية الذين صرحوا بالتعدد. لأننا نقول: إن رد قول الثانوية وارد في الكتاب والسنة بكثرة، فلذلك لم يكثر بكلامهم حتى يرد عليهم؛ تأمل.

قوله: (ودعواؤه) أي: من خصه بالمشكلة.

الأجهوري

- إن أريد بـ «مخالفته لها»: عدم الموافقة من غير تفصيل إلى قولنا: «في الجبريَّةِ والعَرَضِيَّةِ»... إلى آخر ما تقدّم، كانت مخالفته لها ظاهرة.

- وإن أريد بـ «مخالفته لها»: عدم موافقته لها على التفصيل إلى «الجبريَّةِ» وما بعدها، كان المراد بمخالفته للمعدومات: أنها لو وجدت كان مخالفاً لها في الجبريَّةِ وما بعدها.

قوله: (لِلظَّرْفِيَّةِ) هو وما قبله يرجعان إلى ارتباط القيام بذات الله تعالى، فهما معنيان متقاربان.

(١) الشرشيمي: قوله: (مُتَنَبِّساً بِنَفْسِهِ... إلخ) من ملابسة الصفة بالموصوف؛ بمعنى: تحقّقه له (من غير مُشَاكَلَةٍ) أي: من غير مصاحبة ذاتٍ حادثَةٍ أطلق عليها: «نفس»، فإطلاقها على القديم والحادث حقيقة، ومن خصّها بالمشكلة يقول: إطلاقها حين المشكلة مجازاً. وقوله: (ودعواؤه) أي: دعوى من خصّها بالمشكلة. وقوله: (لَا تُطْلَقُ) أي: إطلاقاً حقيقياً.



وَإِضَافَةُ «النَّفْسِ» لِلصَّمِيرِ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَنَحْوِهِ مِنْ قَبِيلِ إِضَافَةِ الشَّيْءِ لِنَفْسِهِ^(١)، فَهُمَا وَإِنْ كَانَا شَيْئَيْنِ مِنْ حَيْثُ الْعِبَارَةِ، شَيْءٌ وَاحِدٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، كَمَا قَالَه الرَّاعِبُ [انظر: «المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصفهاني (ص: ٨١٨)].

وَاعْلَمْ أَنَّ النَّفْسَ تُطْلَقُ عَلَى مَعَانٍ كَثِيرَةٍ^(٢):

- مِنْهَا: «الذَّاتُ»، وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا.

- وَمِنْهَا: «الدَّمُ»، وَهُوَ الْمُرَادُ فِي قَوْلِهِمْ: «مَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ لَا يَنْجَسُ الْمَاءَ».

- وَمِنْهَا: «الْأَنَفَةُ»، وَهِيَ الْمُرَادَةُ فِي قَوْلِهِمْ: «فَلَنْ لَا نَفْسَ لَهُ».

- وَمِنْهَا: «الْعُقُوبَةُ»؛ قِيلَ: وَهِيَ^(٣) الْمُرَادَةُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيُعَذِّبُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ [آل عمران: ٢٨]؛ أَيْ: عُقُوبَتُهُ، ... إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

قَوْلُهُ: (أَيْ: لَا يَفْتَقِرُ ... إلخ) إِنَّمَا قَسَرَ الْمُصَنِّفُ هَذِهِ الصِّفَةَ وَمَا بَعْدَهَا؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يُطْلَقُ عَلَى مَعَانٍ؛ إِذَا الْأُولَى تُطْلَقُ^(٤):

الأنبأبي

قوله: (إِذَا الْأُولَى تُطْلَقُ ... إلخ) فيه: أَنَّ هَذِهِ الْمَعَانِي لَا تُتَوَهَّمُ مَعَ قَوْلِهِ: «بِنَفْسِهِ»، فَالْأُولَى أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْمَتَوَهَّمَ هُوَ قِيَامُهُ بِنَفْسِهِ؛ بِمَعْنَى: اسْتِقْلَالُهُ بِأَمُورٍ مَعَاشَةٍ.

الأنجهوري

قوله: (مِنْ قَبِيلِ إِضَافَةِ الشَّيْءِ لِنَفْسِهِ) غَيْرُ ظَاهِرٍ، بَلْ هِيَ مِنْ إِضَافَةِ الْعَامِّ لِلْخَاصِّ ك: «شَجَرِ أَرَاكِ».

(١) الشروشيمي: قوله: (إِضَافَةُ الشَّيْءِ لِنَفْسِهِ) أَيْ: بِاعْتِبَارِ الْمُرَادِ؛ وَإِلَّا فَبَيْنَهُمَا عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مُطْلَقٌ، فَصَحِّحِ الْإِضَافَةَ.

(٢) الصفقي: قوله: (عَلَى سَمَانٍ كَثِيرَةٍ) قَدْ يُقَالُ: تِلْكَ التُّكَّةُ قَدْ لَا تَظْهَرُ، فَإِنَّ «الْقَدَمَ» يُطْلَقُ عَلَى: «طَوْلِ الْمَدَّةِ الزَّمَانِيَّةِ» وَلَيْسَ مُرَادًا، وَ«الْبَقَاءُ» أَيْضًا عَلَى: «عَدَمِ التَّزَلُّزِ»، وَعَدَمُ الْإِنْتِقَالِ؛ يُقَالُ: «فَلَنْ بَاقِي هُنَا» أَيْ: لَمْ يَنْتَقِلْ، فَلَا يَشَيْءٌ لَمْ يَفْسَرْهُمَا كَمَا فَسَّرَ «الْقِيَامَ بِالنَّفْسِ» وَ«الْوَحْدَانِيَّةَ»؟ وَكَثْرَةُ الْمَعَانِي هُنَا لَا تَقْتَضِي تَفْسِيرَ الْوَحْدَانِيَّةِ وَالْقِيَامَ بِالنَّفْسِ؛ إِذِ التُّكَّةُ الْأَصْلِيَّةُ الْحَامِلَةُ لِلتَّفْسِيرِ هُنَا تُوَهَّمُ خِلَافَ الْمُرَادِ؛ تَأَمَّلْ وَلَا تَغْفَلْ.

(٣) الشروشيمي: قوله: (قِيلَ: وَهِيَ ... إلخ) لَعَلَّ مُقَابِلَهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ «الذَّاتُ» عَلَى تَقْدِيرِ مِضَافٍ؛ أَيْ: عُقُوبَةُ ذَاتِهِ.

(٤) الشروشيمي: قوله: (إِذَا الْأُولَى تُطْلَقُ ... إلخ) فيه: أَنَّ هَذِهِ الْمَعَانِي لَا تُتَوَهَّمُ مَعَ قَوْلِهِ: «بِنَفْسِهِ»، فَالْأُولَى أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْمَتَوَهَّمَ هُوَ قِيَامُهُ بِنَفْسِهِ؛ بِمَعْنَى: اسْتِقْلَالُهُ بِأَمُورٍ مَعَاشَةٍ. اهـ منه.



- عَلَى: «انْتِصَابِ الْقَامَةِ».

- وَعَلَى: «إِحْكَامِ الشَّيْءِ وَإِتْقَانِهِ»؛ يُقَالُ: «قَامَ فُلَانٌ بِكَذَا» إِذَا أَحْكَمَهُ وَأَتَقَنَهُ.

- وَعَلَى: «الشَّدَّةِ»؛ يُقَالُ: «قَامَتِ الْحَرْبُ عَلَى سَاقِهَا» إِذَا اشْتَدَّ أَمْرُهَا.

وَالثَّانِيَةُ تُطْلَقُ عَلَى: وَحْدَةِ الشَّخْصِ^(١)، وَوَحْدَةِ النَّوْعِ، وَوَحْدَةِ الْجِنْسِ^(٢)، وَنَحْوِهَا مِنْ سَائِرِ الْوَحْدَاتِ.

وَقَوْلُهُ: (إِلَى مَحَلٍّ) أَي: ذَاتٍ^(٣) يَقُومُ بِهَا، لَا مَكَانٍ يَحُلُّ فِيهِ؛ لِأَنَّ عَدَمَ افْتِقَارِهِ تَعَالَى إِلَيْهِ مَاخُودٌ مِنْ مُخَالَفَتِهِ تَعَالَى لِلْحَوَادِثِ^(٤)، وَقَوْلُهُ: (وَلَا مُحْصَصٍ) أَي: مُوجِدٍ.

الأنبأبي

قوله: (لِأَنَّ عَدَمَ افْتِقَارِهِ تَعَالَى إِلَيْهِ مَاخُودٌ مِنْ مُخَالَفَتِهِ تَعَالَى... إلخ) أي: بخلاف عدم افتقاره إلى ذات يقوم بها، فإنه لا يؤخَذُ مِنَ الْمُخَالَفَةِ لِلْحَوَادِثِ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ صِفَةً قَدِيمَةً قَائِمَةً بِذَاتٍ.

الأجهوري

قوله: (وَوَحْدَةُ الشَّخْصِ... إلخ) الواحد بالشَّخْصِ: ما ترَكَّبَ مِنْ مَشَخَّصَاتٍ ك: اليدين، والرَّجْلَيْنِ، والطُّولِ الْمُخْصُوصِ، والعَرَضِ الْمُخْصُوصِ،... وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْمَشَخَّصَاتِ؛ أَي: الْأُمُورِ الَّتِي تَمَيَّزُ عَنْ غَيْرِهِ.

والواحدُ لِلنَّوْعِ هو: الْأَفْرَادُ الْمُنْدَرِجَةُ فِي نَوْعٍ وَاحِدٍ ك: أَفْرَادُ بَنِي آدَمَ الْمُنْدَرِجَةُ فِي الْإِنْسَانِ، فَتِلْكَ الْأَفْرَادُ يُقَالُ لَهَا: «وَاحِدٌ بِالنَّوْعِ»؛ لِاتِّدْرَاجِهَا فِي نَوْعٍ وَاحِدٍ.

(١) الشَّرْشِيمِي: قوله: (وَوَحْدَةُ الشَّخْصِ) أَي: شَخْصُهُ وَاحِدٌ وَإِنْ كَانَ مَرْكَبًا، وَجِنْسُهُ وَنَوْعُهُ وَاحِدٌ، فَيُلْزَمُ التَّرْكِيبُ مِنَ الْجِنْسِ وَالْفَصْلِ وَالشَّخْصِ، أَوْ مِنَ النَّوْعِ وَالشَّخْصِ.

(٢) الْبَصْفَتِي: قوله: (وَوَحْدَةُ النَّوْعِ) ك: اتِّحَادُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو فِي «إِنْسَانٍ»، (وَوَحْدَةُ الْجِنْسِ) ك: اتِّحَادُ الْفَرَسِ وَالْإِنْسَانِ فِي «حَيَوَانٍ».

(٣) الْبَصْفَتِي: قوله: (أَي: ذَاتٍ) أَي: مِثْلَ افْتِقَارِ الْعَرَضِ إِلَى الذَّاتِ، فَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى صِفَةٌ - كَمَا يَقُولُ النَّصَّارِيُّ - يَقُومُ فِي الذَّاتِ؛ لِأَنَّهُ يُلْزَمُ عَلَيْهِ حَيْثُ أَنْ يَكُونَ مَرْكَبًا مِنَ الْعَرَضِ وَالْجَوْهَرِ، مَعَ أَنَّ تَرْكِيبَهُ مُسْتَحِيلٌ. اهـ بَعْضُ زِيَادَةٍ مِنْ «شرح المصنّف».

(٤) الشَّرْشِيمِي: قوله: (لِأَنَّ عَدَمَ افْتِقَارِهِ تَعَالَى إِلَيْهِ مَاخُودٌ مِنْ مُخَالَفَتِهِ تَعَالَى... إلخ) أي: بخلاف عدم افتقاره إلى ذات يقوم بها، فإنه لا يؤخَذُ مِنَ الْمُخَالَفَةِ لِلْحَوَادِثِ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ صِفَةً قَدِيمَةً قَائِمَةً بِذَاتٍ. اهـ مِنْهُ.

وَتَفْسِيرُهُ «قِيَامُهُ تَعَالَى بِنَفْسِهِ» بِ: «عَدَمِ الْإِفْتِقَارِ إِلَى كُلِّ مِّنَ الْمَحَلِّ وَالْمُخَصَّصِ» اضْطِلَاحٌ لِّبَعْضِ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ، وَفِي اضْطِلَاحِ بَعْضِهِمْ: «أَنَّهُ بِمَعْنَى: عَدَمِ الْإِفْتِقَارِ إِلَى الْمَحَلِّ فَقَطَّ»؛ لِأَنَّ عَدَمَ الْإِفْتِقَارِ إِلَى الْمُخَصَّصِ مَعْلُومٌ مِّنْ صِفَةِ الْقِدَمِ^(١).
وَأَعْلَمُ أَنَّ الْمَوْجُودَاتِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَحَلِّ وَالْمُخَصَّصِ أَرْبَعَةٌ أَقْسَامٌ - كَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي «الْمُقَدِّمَاتِ» [انظر: «شرح المقدمات» للسوسي (ص: ٢١٧) -]:

(١) - قِسْمٌ لَا يَفْتَقِرُ إِلَيْهِمَا، وَهُوَ: «ذَاتُ اللَّهِ تَعَالَى»^(٢).

الأنبأبي

قوله: (لِأَنَّ عَدَمَ الْإِفْتِقَارِ إِلَى الْمُخَصَّصِ مَعْلُومٌ مِّنْ صِفَةِ الْقِدَمِ) قد يقال: إِنَّهُمْ فَسَّرُوا «الْقِدَمَ» بِ: «عَدَمِ أَوَّلِيَّةِ الوجود»، ولا يلزم من كونه لا أوَّل له أن لا يكون له مخصص؛ لاحتمال أن يكون الأجهوري

والواحد بالجنس هو: الأنواع المندرجة في جنس واحد ك: الإنسان، والفرس، والحمار والكلب... المندرجة في الحيوان، فالواحد بالجنس هو تلك الأنواع؛ لاندراجها في جنس واحد. فلو كان الله تعالى واحداً بالشخص كان مركباً، ولو كان واحداً بالتوحد كان أفراداً متعدّدة، ولو كان واحداً بالجنس كان أنواعاً متعدّدة، فبطلت إرادة تلك الوحدات كلّها، وبقيت إرادة الوحدة بالمعنى الذي ذكره المصنّف.

(١) الشرشيمي: قوله: (لِأَنَّ عَدَمَ الْإِفْتِقَارِ إِلَى الْمُخَصَّصِ مَعْلُومٌ مِّنْ صِفَةِ الْقِدَمِ) قد يقال: إِنَّهُمْ فَسَّرُوا «الْقِدَمَ» بِ: «عَدَمِ أَوَّلِيَّةِ الوجود»، ولا يلزم من كونه لا أوَّل له أن لا يكون له مخصص؛ لاحتمال أن يكون له مخصص مع كونه ومخصصه لا أوَّل لهما، ولذلك قالت الفلاسفة: إِنَّ الْفَلَكَ الْأَعْظَمَ وَنَحْوَهُ قَدِيمٌ، ومع ذلك له مخصص وموجد، وهو الله تعالى، لكن بطريق التعليل؛ لأنَّ معلول القديم قديمٌ، فلا يلزم عندهم مِنَ الْقِدَمِ الزُّمَانِي الْقِدَمَ الدَّائِي، الَّذِي لَيْسَ مَوْصُوفُهُ نَاشِئاً عَنْ شَيْءٍ، والمراد بـ «الفلك الأعظم»: العرش ونحوه كالكرسي والسماوات. اهـ منه مع حذف وزيادة.

الصفطي: قوله: (مَعْلُومٌ مِّنْ صِفَةِ الْقِدَمِ) وجه علمه من ذلك: أَنَّ معنى «الْقِدَمِ» فِي حَقِّهِ تَعَالَى كَمَا تَقَدَّمَ: «عَدَمِ أَوَّلِيَّةِ الوجود»، فوجوده تعالى لم يسبقه عدم، وحيث كان لم يسبقه فهو غني عن المخصص - أي: الموجد -؛ إذ لو كان هناك موجد له لكان قد سبقه عدم قبل الوجود، مع أَنَّهُ باطلٌ، فتبيّن أَنَّهُ مَعْلُومٌ مِّنْ صِفَةِ «الْقِدَمِ»، وَأَنَّ قول بعض النَّاسِ: «لَا عِلْمَ أَصْلًا» ناشئٌ مِنَ الْجَهْلِ الْمُحَضَّرِ.

(٢) الصفطي: قوله: (وَهُوَ: «ذَاتُ اللَّهِ تَعَالَى») إذ لو افتقرت إلى محل، لكانت صفة؛ أي: عَرَضاً مِنَ الْأَعْرَاضِ؛

إذ هو الَّذِي يَفْتَقِرُ إِلَى الْجَوْهَرِ الَّذِي يَقُومُ بِهِ؛ إِذِ الْعَرَضُ هُوَ مَا قَامَ بغيره، وَكَوْنُهُ صِفَةً هُوَ مَذْهَبُ النَّصَارَى - =



(٢) - وَفَسِّمْ يَفْتَقِرُ إِلَيْهِمَا، وَهُوَ: «أَعْرَاضُ الْحَوَادِثِ».

(٣) - وَفَسِّمْ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى الْمَحَلِّ وَيَفْتَقِرُ إِلَى الْمُخَصَّصِ، وَهُوَ: «ذَاتُ الْحَوَادِثِ».

(٤) - وَفَسِّمْ يَقُومُ بِالْمَحَلِّ وَلَا يَفْتَقِرُ إِلَى الْمُخَصَّصِ، وَهُوَ: «صِفَاتُ اللَّهِ تَعَالَى»، وَقَدْ أَسَاءَ الْفَخْرُ الْأَدَبَ^(١) حَيْثُ عَبَّرَ فِي هَذَا الْقِسْمِ بِ«الْإِفْقَارِ»؛ نَظَرًا مِنْهُ إِلَى اسْتِحَالَةِ قِيَامِ

الأنبأبي

له مخصص مع كونه ومخصصه لا أول لهما، ولذلك قالت الفلاسفة: إِنَّ الْفَلَكَ الْأَعْظَمَ وَنَحْوَهُ قَدِيمٌ، وَمَعَ ذَلِكَ لَهُ مَخْصَصٌ وَمَوْجِدٌ، وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى، لَكِنْ بِطَرِيقِ التَّعْلِيلِ؛ لِأَنَّ مَعْلُولَ الْقَدِيمِ قَدِيمٌ، فَلَا يَلْزَمُ عِنْدَهُمْ مِنَ الْقَدَمِ الزَّمَانِيِّ الْقَدَمَ الدَّائِمِيَّ، وَإِنْ كَانَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ: أَنَّ كُلَّ قَدِيمٍ بِالزَّمَانِ قَدِيمٌ بِالذَّاتِ؛ إِلَّا أَنَّهُ فِي مَقَامِ ذِكْرِ الصِّفَاتِ يَنْبَغِي الْإِحْتِيَاظُ، فَيُصَرِّحُ بِالصِّفَاتِ؛ نَظَرًا لِعَدَمِ اللَّزُومِ عِنْدَ الْخَصْمِ، بَلْ ذَهَبَ الْأَعَاجِمُ كَالْفَخْرِ وَالسَّعْدِ وَالْعُضْدِ إِلَى أَنَّ صِفَاتِهِ قَدِيمَةٌ بِالزَّمَانِ فَقَطْ؛ لِأَنَّهَا نَاشِئَةٌ عَنِ الْمَوْلَى بِطَرِيقِ الْعِلَّةِ، فَهِيَ عِنْدَهُمْ مُمْكِنَةٌ لِذَاتِهَا وَاجِبَةٌ لغيرها، لَكِنْ شَنَعَ ابْنُ التَّيْمَسَانِيِّ عَلَى مَنْ قَالَ بِذَلِكَ كَمَا فِي «الكبرى»، لَكِنَّ الْبَرَهَانَ الْآتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ لِنَفْيِ الْمَخْصَصِ لَا يَسَاعِدُ هَذَا إِلَّا بِمَعُونَةٍ، فَعَلَيْكَ بِالتَّأَمُّلِ.

قوله: (وَقَدْ أَسَاءَ الْفَخْرُ الْأَدَبَ... إلخ) فيه: أَنَّ إِطْلَاقَ الْمَحَلِّ عَلَى ذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى فِيهِ إِسَاءَةٌ أَدَبٍ أَيْضًا، وَقَدْ وَقَعَ هُوَ فِيهَا كَالْفَخْرِ؛ إِذِ الْمَحَلُّ يُؤْهِمُ مَا لَا يَلِيقُ.

ففي «المقاصد» [(١٤٣/٢)] بزيادة (وتصرف): إِنَّ الْحُلُولَ: مِلَاقَاةٌ مُوجُودٌ لِمَوْجُودٍ بِالتَّمَامِ، لَا

= عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ تَعَالَى - قَالُوا: «إِنَّ أَقْنَمَ الْوُجُودِ اتَّصَلَ بِاللَّاهُوتِ، فَصَارَ إِلَهًا»، ... إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ خُرَافَاتِهِمُ الْفَاسِدَةِ؛ مِمَّا لَمْ يَكُنْ لَهُ أَصْلٌ وَلَا وَقُوفٌ عَلَى حَقِيقَةٍ، وَمِنْ أَيْنَ جَاءَهُمْ أَنَّهُ صِفَةٌ مَعَ أَنَّ الْحُكْمَ عَلَى الشَّيْءِ قَرُوعٌ عَنْ تَصَوُّرِهِ؟ وَلِمَعْرِى لَقَدْ كَذَبُوا فِي ادِّعَاءِ النَّصُورِ الصَّحِيحِ؛ إِذْ هُمْ قَدْ تَصَوَّرُوا هَذَا النَّاسُوتَ تَصَوُّرًا نَاشِئًا عَنْ عَدَمِ مَعْرِفَةِ تِلْكَ الْحَقِيقَةِ الرَّبَّانِيَّةِ الَّتِي لَا يُدْرِكُهَا أَحَدٌ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ؛ تَأَمَّلْ.

(١) الشوشيمي: قوله: (وَقَدْ أَسَاءَ الْفَخْرُ الْأَدَبَ... إلخ) فيه: أَنَّ إِطْلَاقَ الْمَحَلِّ عَلَى ذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى فِيهِ إِسَاءَةٌ أَدَبٍ أَيْضًا، وَقَدْ وَقَعَ هُوَ فِيهَا كَالْفَخْرِ؛ إِذِ الْمَحَلُّ يُؤْهِمُ مَا لَا يَلِيقُ؛ لِأَنَّ الْحُلُولَ: «مِلَاقَاةٌ مُوجُودٌ لِمَوْجُودٍ عَلَى وَجْهِ التَّمَامِ»؛ أَيْ: التَّمَكُّنِ، لَا عَلَى وَجْهِ الْمَجَاوِرَةِ، بَلْ بِحَيْثُ لَا يَكُونُ بَيْنَهُمَا تَبَايُنٌ فِي الْوَضْعِ، وَيَحْصُلُ لِلثَّانِي صِفَةٌ مِنَ الْأَوَّلِ ك: «مِلَاقَاةُ السَّوَادِ لِلْجَسَمِ»، وَيُسَمَّى الْأَوَّلُ: «حَالًا»، وَالثَّانِي: «مَعْلًا».

وهذا المعنى [أي: معنى الحلول المذكور] محالٌّ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَلَيْسَتْ صِفَاتُهُ تَعَالَى حَالَةً فِيهِ [أي: فِي ذَاتِهِ]، وَلَا ذَاتُهُ مُحَالًّا لَهَا، فَلَا يُقَالُ: إِنَّ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى مَعَ ذَاتِهِ، وَلَا حَالَةً فِي ذَاتِهِ، وَلَا مُجَاوِرَةً لَذَاتِهِ، بَلْ هِيَ مَخْصُصَةٌ بِهِ، وَمَتَعَلِّقَةٌ بِهِ، وَلَا يَعْلَمُ حَقِيقَةُ التَّمَلُّقِ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى. اهـ مِنْهُ بِإِحْتِصَارٍ وَزِيَادَةٍ.

صِفَاتِهِ تَعَالَى بِنَفْسِهَا، وَوُجُوبِ قِيَامِهَا بِالذَّاتِ الْأَقْدَسِ، مَعَ عَقْلِيَّتِهِ عَمَّا يُوْهِمُهُ التَّعْيِيرُ بِـ«الْإِفْتِقَارِ».

[٥ - الْوَحْدَانِيَّةُ]

قَوْلُهُ: (وَالْوَحْدَانِيَّةُ) أَي: فِي الذَّاتِ وَالصِّفَاتِ وَالْأَفْعَالِ؛ أَخْذًا مِنْ تَفْسِيرِ الْمُصَنِّفِ؛ أَغْنِي قَوْلُهُ: «أَي: لَا ثَانِي لَهُ... إلخ».

وَيُعْلَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ أَقْسَامَ الْوَحْدَانِيَّةِ ثَلَاثَةٌ:

(١) - وَحْدَانِيَّةُ فِي الذَّاتِ؛ وَمَعْنَاهَا:

- عَدَمُ التَّرَكُّبِ فِي الذَّاتِ.

- وَعَدَمُ التَّعَدُّدِ فِيهَا^(١).

فَهِيَ عِبَارَةٌ:

- عَنْ نَفْيِ الْكَمِّ الْمُتَّصِلِ

الْأَنْبَابِي

على سبيل المماسَّة والمجاورة، بل بحيث لا يكون بينهما تباين في الوضع، ويحصل للثاني صفة من الأول ك: ملافاة السَّوَادِ للجسم، ويسمَّى الأول: «حَالًا»، والثاني: «مَحَلًّا»، ولا شك أنَّ الحلول بهذا المعنى يستحيل على الله تعالى، فليست ذاته محلاً، ولا صفاته حالة فيها أيضاً، وأمَّا صفاتُ الباري تعالى فالفلاسفة لا يقولون بها، والمتكلمون لا يقولون بكونها أعراضاً، ولا بكونها حالة بالذَّات، بل قائمة بها؛ بمعنى: الاختصاص النَّاعَتِ. اهـ.

وفي «الأنوار القدسية» ما نصَّه: الثُّرُ الثَّالِثُ عشر: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: «صِفَاتُهُ تَعَالَى حَلَّتْ فِي ذَاتِهِ»، وَلَا: «ذَاتُهُ مَحَلٌّ لَصِفَاتِهِ» وَإِنْ كَانَ مُجَازاً، وَلَا يُقَالَ: «صِفَاتُهُ مَعَهُ»، وَلَا: «مُجَاوِرَةٌ لَهُ»، وَلَا: «فِيهِ».

الْأَجْهَوْرِي

قوله: (عَمَّا يُوْهِمُهُ التَّعْيِيرُ بِـ«الْإِفْتِقَارِ») وهو: فَقَدْ شَيْءٌ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْمَفْتَقِرُ، فَإِنَّ قَوْلَكَ: «فُلَانٌ مُحْتَاجٌ إِلَى الْأَكْلِ» يُوْهِمُ أَنَّهُ فَاقِدٌ لِلطَّعَامِ.

(١) الصِّفَتِي: قوله: (وَعَدَمُ التَّعَدُّدِ فِيهَا) أَي: فَلَا يُقَالَ: «إِنَّ الْإِلَهَ لَهُ ذَاتَانِ مُتَّصِلَانِ، وَمَجْمُوعُهُمَا هُوَ الْإِلَهُ»؛ إِذْ يُلْزَمُ فِيهِ إِثْبَاتُ الْكَمِّ الْمُنْفَصِلِ فِي الذَّاتِ، مَعَ أَنَّهُ مُنْفِيٌّ.



في الذات - وهو: «عَرَضٌ»^(١) يَقُومُ بِمُتَّصِلِ الْأَجْزَاءِ -.

- وَعَنْ نَفْيِ الْكَمِّ الْمُتَّصِلِ فِي الذَّاتِ - وهو: «عَرَضٌ يَقُومُ بِمُتَّصِلِ الْأَجْزَاءِ» -.

(٢) - وَوَحْدَانِيَّةٌ فِي الصِّفَاتِ؛ وَمَعْنَاهَا:

- عَدَمُ تَعَدُّدِ الصِّفَاتِ لِلذَّاتِ الْأَقْدَسِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ؛ كَأَنْ يَكُونَ لَهُ قُدْرَتَانِ فَأَكْثَرُ،

أَوْ إِرَادَتَانِ فَأَكْثَرُ، أَوْ عِلْمَانِ فَأَكْثَرُ؛ خِلَافاً لِمَنْ قَالَ: «يَتَعَدَّدُ ذَلِكَ بِتَعَدُّدِ الْمُتَعَلِّقَاتِ».

- وَعَدَمُ ثُبُوتِ صِفَةٍ لِغَيْرِهِ كَصِفَتِهِ تَعَالَى؛ كَأَنْ يَكُونَ لِغَيْرِهِ قُدْرَةٌ كَقُدْرَتِهِ تَعَالَى، وَأَمَّا أَنْ

يَكُونَ لِغَيْرِهِ قُدْرَةٌ لَا كَقُدْرَتِهِ تَعَالَى فَلَا يَضُرُّ.

فَهِيَ عِبَارَةٌ:

- عَنْ نَفْيِ الْكَمِّ الْمُتَّصِلِ فِي الصِّفَاتِ، وَهُوَ: «تَعَدُّدُ الصِّفَاتِ لِلذَّاتِ الْمُقَدَّسَةِ مِنْ جِنْسٍ

وَاحِدٍ» كَمَا تَقَدَّمَ.

الْأَجْهَوِي

قوله: (وَهُوَ: عَرَضٌ) أي: امتداداً، وهو يشمل الامتدادات الثلاثة؛ النِّي هي: «الطُّولُ،

والعرض، والعمق».

والمراد بـ «الكمِّ المنفِي» هنا: التَّرَكُّبُ مِنْ أَجْزَاءٍ، وإطلاقُ الْكَمِّ عليه مجازاً؛ مِنْ إطلاقِ اسمِ

المُسَبَّبِ عَلَى السَّبَبِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ تَرَكَّبَ مِنْ أَجْزَاءٍ لِقَامَ بِهِ الْكَمُّ الْحَقِيقِيُّ الَّذِي هُوَ الْإِمْتِدَادَاتِ الثَّلَاثَةُ،

أَوْ بَعْضُهَا.

قوله: (وَهُوَ: عَرَضٌ يَقُومُ) أي: عددٌ؛ بمعنى: التَّعَدُّدِ.

والمراد بـ «الكمِّ المنفصل» المنفِي: النَّظِيرُ، وإطلاقُ الْكَمِّ عليه مجازاً؛ مِنْ إطلاقِ اسمِ المُسَبَّبِ

عَلَى السَّبَبِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ هُنَاكَ نَظِيرُ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْأُلُوهِيَّةِ، لِقَامَ بِهِمَا - أي: بِاللَّهِ تَعَالَى وَالنَّظِيرِ -

عَدَدٌ؛ أي: تَعَدُّدٌ، وَذَلِكَ التَّعَدُّدُ هُوَ الْكَمُّ الْمُنْفَصِلُ، وَبِإِنْتِفَاءِ النَّظِيرِ انْتَفَى التَّعَدُّدُ الَّذِي هُوَ الْكَمُّ

الْمُنْفَصِلُ.

قوله: (بِمُتَّصِلِ الْأَجْزَاءِ) فِيهِ مَسَامَحَةٌ؛ لِأَنَّ الْمَوْصُوفَ بِهِ أَشْيَاءٌ مُتَفَرِّقَةٌ لَا تَرَكَّبُ بَيْنَهَا، فَلَا

تَسْمَى: أَجْزَاءً.

(١) الشُّوشِيْمِي: قوله: (وَهُوَ: عَرَضٌ) أي: هَيْئَةٌ وَصُورَةٌ تَحُلُّ بِمُتَّصِلِ الْأَجْزَاءِ وَمُنْفَصِلُهَا، فَلَيْسَ التَّرَكُّبُ وَالتَّعَدُّدُ

هُوَ الْكَمُّ، بَلِ الْعَرَضُ الْأَزْمُ لَهُ، وَكَذَا يُقَالُ فِيمَا يُوْهَمُ خِلَافَهُ.

الحَقِيقِي: قوله: (وَهُوَ: عَرَضٌ... إلخ) وَذَلِكَ الْعَرَضُ هُوَ التَّعَدُّدُ، فَإِنَّ الْكَمَّ عِبَارَةٌ عَنْ نَفْسِ الْعَدَدِ؛ نَأْتِلُ.

- وَعَنْ نَفِي الْكَمِّ الْمُتَفَصِّلِ فِي الصِّفَاتِ ^(١)، وَهُوَ: «ثُبُوتُ صِفَةٍ لِغَيْرِهِ كَصِفَتِهِ تَعَالَى»
كَمَا تَقَدَّمَ أَيْضاً.

وَبُحِثَ فِي تَصْوِيرِ الْكَمِّ الْمُتَّصِلِ فِي الصِّفَاتِ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْإِتِّصَالِ وَالتَّرَكُّبِ
مِنْ أَجْزَاءٍ، وَهُوَ مُنْتَقِبٌ هُنَا ^(٢).

وَأُجِيبَ: بِأَنَّ قِيَامَ الصِّفَاتِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ بِالذَّاتِ الْوَاحِدَةِ مُنَزَّلٌ مَنَزَلَةَ التَّرَكُّبِ.

(٣) - وَوَحْدَانِيَّةٌ فِي الْأَفْعَالِ، وَمَعْنَاهَا:

- عَدَمُ ثُبُوتِ فِعْلٍ لِغَيْرِهِ تَعَالَى.

- وَعَدَمُ مُشَارَكَةِ غَيْرِهِ لَهُ تَعَالَى فِي فِعْلٍ.

فَهِيَ عِبَارَةٌ:

- عَنْ نَفْيِ الْكَمِّ الْمُتَفَصِّلِ

الأجهوري

قوله: (وَهُوَ: ثُبُوتُ صِفَةٍ) إطلاقُ الْكَمِّ على هذا الثُّبُوتِ مِنْ بَابِ إِطْلَاقِ اسْمِ الْمَسَبِّبِ
على السَّبَبِ؛ لِأَنَّ الْكَمَّ حَقِيقَةً هُوَ: الْعَدَدُ الْقَائِمُ بِصِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَصِفَةٍ غَيْرِهِ الْمَشَابِهَةِ لَصِفَتِهِ
على تقدير وجودها، وبانتفاء تلك الصِّفَةِ يَنْتَفِي الْكَمُّ.

قوله: (مُنَزَّلٌ مَنَزَلَةَ التَّرَكُّبِ) أي: مِنْ جَوَاهِرِ فَرْدَةٍ، لَا مِنْ صِفَاتٍ؛ لِأَنَّ الْكَمَّ الْمُنْفَصَلَ مِنْ
عَوَارِضِ الْجِسْمِ، وَهُوَ مَا تَرَكَّبَ مِنْ جَوْهَرَيْنِ فَرْدَيْنِ فَأَكْثَرُ.

(١) الصِّفَتِي: قوله: (وَعَنْ نَفْيِ الْكَمِّ الْمُتَفَصِّلِ فِي الصِّفَاتِ) فِيهِ الْبَحْثُ الْآتِي: إِذِ الْكَمُّ الْمُنْفَصَلَ: عَرَضٌ - أَي:
هُوَ الْعَدَدُ - يَقُومُ بِمُنْفَصِلِ الْأَجْزَاءِ، وَلَا أَجْزَاءَ لِلصِّفَاتِ؛ إِذْ هِيَ عَرَضٌ، وَالْجُزْءُ لَا يُقَالُ إِلَّا لِلْجَوْهَرِ، فَلَمْ
يَنَأْ أَنْفَصَالًا، وَلَمْ يَنَأْ أَجْزَاءً إِلَّا بِالتَّزْيِيلِ الْآتِي؛ تَأَمَّلْ جَدًّا.

(٢) الصِّفَتِي: قوله: (وَهُوَ مُنْتَقِبٌ هُنَا) أَي: غَيْرُ ثَابِتٍ؛ إِذِ الصِّفَاتُ أَعْرَاضٌ لَا يَتَأْتَى أَنْ تَقُومَ بِنَفْسِهَا، فَضْلًا عَنْ كَوْنِهَا
تَرَكُّبًا، وَحَيْثُ ثَبَتَ أَنَّهُ لَا يَتَأْتَى تَرْكِيبُهَا، وَأَنَّهُ لَا يَتَأْتَى أَجْزَاءً، فَلَا مَعْنَى لِنَفْيِ الْكَمِّ الْمُتَّصِلِ فِيهَا؛ إِذْ لَا يُنْفَى
إِلَّا مَا هُوَ ثَابِتٌ، وَهَذَا غَيْرُ ثَابِتٍ أَصْلًا؛ هَذَا مُحْصَلُ الْإِشْكَالِ.

وَمُحْصَلُ الْجَوَابِ: أَنَّنَا لَمَّا نَزَّلْنَا قِيَامَ الصِّفَاتِ الْمُتَعَدَّةِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ بِالذَّاتِ مَنَزَلَةَ التَّرَكُّبِ، صَحَّ نَفْيُ ذَلِكَ
الْكَمِّ؛ إِذْ بِوَاسِطَةِ التَّزْيِيلِ لِذَلِكَ ثَبَتَ الْكَمُّ، مَعَ أَنَّهُ لَا تَرْكِيبَ أَصْلًا، فَاحْتِيجُ لِأَنْ يُنْفَى هَذَا الْكَمُّ.

ثُمَّ إِنَّ هَذَا التَّزْيِيلَ ادِّعَاءٌ لَا وَجُودَ لَهُ خَارِجًا؛ إِذْ لَا يُعْقَلُ أَنَّ الصِّفَةَ جُزْءٌ مِنَ الْأَجْزَاءِ لَهَا دَخَلٌ فِي التَّرَكُّبِ؛ تَأَمَّلْ
جَدًّا.



في الأفعال^(١)، وَهُوَ: «ثُبُوتُ فِعْلٍ لِعَيْرِهِ تَعَالَى».

- وَعَنْ نَفْيِ الْكَمِّ الْمُتَّصِلِ فِي الْأَفْعَالِ، إِنَّ صُورَ: «بِأَنَّ يُشَارِكُهُ غَيْرُهُ تَعَالَى فِي فِعْلٍ» كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ، وَأَمَّا إِنَّ صُورَ كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ: «بِتَعَدُّدِ الْأَفْعَالِ كَ: الْخَلْقِ، وَالرُّزْقِ، وَالْإِحْيَاءِ»، فَهُوَ ثَابِتٌ لَا يَصِحُّ نَفْيُهُ.

إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ، عَلِمْتَ أَنَّ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: «أَيُّ: لَا ثَانِي لَهُ فِي ذَاتِهِ... إلخ» قُصُوراً؛ لِأَنَّ الْمُتَبَادَرَ مِنْهُ إِنَّمَا هُوَ نَفْيُ الْكَمِّ الْمُتَّصِلِ فِي الذَّاتِ وَالصِّفَاتِ وَالْأَفْعَالِ. وَيُمْكِنُ أَنْ يُسْتَفَادَ مِنْهُ أَيْضاً: نَفْيُ الْكَمِّ الْمُتَّصِلِ فِي الذَّاتِ وَالصِّفَاتِ وَالْأَفْعَالِ؛ بِنَاءً عَلَى تَصْوِيرِهِ بِمَا ذَكَرَ؛ بِأَنَّ يُقَالَ: «الْمُرَادُ: لَا ثَانِي لَهُ لَا اتِّصَالاً^(٢) وَلَا انفصالاً، لَا فِي ذَاتِهِ وَلَا فِي صِفَاتِهِ وَلَا فِي أَعْمَالِهِ».

الاجهوري

قوله: (وَهُوَ: ثُبُوتُ فِعْلٍ) إطلاقُ الكَمِّ على هذا من إطلاق اسم المسبَّب على السَّبَب؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ الْكَمِّ: الْعَدَدُ الْقَائِمُ بِفِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَفِعْلٍ غَيْرِهِ.

(١) الصفتي: قوله: (نَهْيٌ جِبَارَةٌ عَنْ نَفْيِ الْكَمِّ الْمُتَّصِلِ فِي الْأَفْعَالِ) وقوله: (وَعَنْ نَفْيِ الْكَمِّ الْمُتَّصِلِ فِي الصِّفَاتِ) فيه بحثٌ؛ إذ تعريفُ الْكَمِّ المنفصل لا يأتي في الأفعال، فإنه - كما علمت - عبارة عن عَرَضٍ يَقُومُ بِمَنْفَعِلِ الْأَجْزَاءِ، وَلَا أَجْزَاءَ لِلْأَفْعَالِ؛ إِذْ هِيَ أَعْرَاضٌ لَا يَتَأَتَّى أَنْ يَكُونَ لَهَا أَجْزَاءٌ تَتَرَكَّبُ مِنْهَا أَفْعَالٌ فِيهَا انفصال، وكذا يُقَالُ فِي الْكَمِّ الْمُتَّصِلِ؛ بِإِبْدَالِ «انفصال» بـ «اتصال»، ولذلك قال الميالي في «حاشية الهدهدي»: «وَأَمَّا وَحْدَةُ الْأَفْعَالِ، فَلَا يُقَالُ فِيهَا انفصالٌ وَلَا اتِّصَالٌ» [اهـ] [الوحدة: ١٦].

إِلَّا أَنْ يُقَالَ - عَلَى مَا فِيهِ مِنَ الْبَعْدِ -: «إِنَّمَا لَمَّا نَزَّلْنَا قِيَامَ الْأَفْعَالِ بِالذَّاتِ مَنْزِلَةَ التَّرَكُّبِ الَّذِي مَعَهُ انْفِصَالٌ وَاتِّصَالٌ، كَانَ لَهُ ثُبُوتٌ ادِّعَاءً، فَصَحَّ حَيْثُ نَفْيُ الْكَمِّينِ الْمَذْكُورِينَ».

لكن قد يقال: إِنَّ الْخَلْقَ وَالرُّزْقَ مَثَلًا لَيْسَا مُتَعَلِّقَيْنِ بِالذَّاتِ، إِنَّمَا هُمَا مِنْ مُتَعَلِّقَاتِ الْقُدْرَةِ نَظَرًا إِلَى أَنَّ الْقُدْرَةَ تَتَعَلَّقُ بِالْمُمَكِّنَاتِ، وَهُمَا مِنْ جَمَلَتِهَا، فَلَا مَعْنَى لِهَذَا الْقِيَامِ، مَعَ أَنَّ الْقُدْرَةَ عَرَضٌ أَيْضاً، فَكَيْفَ يَقُومُ الْعَرَضُ بِالْعَرَضِ؟

إِلَّا أَنْ يُقَالَ: وَإِنْ كَانَ الْمُتَعَلِّقُ بِالْقُدْرَةِ، لَكِنْ لَصَفَاتِ الْأَفْعَالِ مَلَاسَاتِ بِالذَّاتِ.

والمُرَادُ بِ«الْقُدْرَةِ» فِي كَلَامِنَا: قُدْرَةُ الْعَبْدِ، لَا قُدْرَةُ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ لثَبَاتِ التَّنْزِيلِ الْمُنَاسِبِ لِلْحَوَادِثِ، ثُمَّ نَفْيِهِ بِنَفْيِ الْكَمِّينِ عَنِ الْقَدِيمِ عَزَّ وَجَلَّ؛ تَأَمَّلْ وَاحْفَظْ.

(٢) الصفتي: قوله: (لَا اتِّصَالاً... إلخ) أي: بِمَعْنَى أَنْ يَكُونَ الْإِلَهِ جَوْهَرًا مُرَكَّبًا مِنْ أَجْزَاءٍ عَلَى سَبِيلِ الْإِتِّصَالِ، فَهَذَا مُنْفِيٌّ، وَكَذَا مَا بَعْدَهُ، وَتَصْوِيرُهُ ظَاهِرٌ جَلِيٌّ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْكُومَ سِتَّةٌ، وَكُلُّهَا مُنْفِيَةٌ بِالْوَحْدَانِيَّةِ، لَكِنْ مَحَلُّهُ فِي السَّادِسِ إِنْ صَوَّرَ بِالْمُشَارَكَةِ كَمَا عَلِمْتَ، فَتَدَبَّرْ.

قَوْلُهُ: (أَي: لَا ثَانِي لَهُ... إلخ) اعترض بأنَّ هَذَا تَفْسِيرٌ لِلوَاحِدِ لَا لِلْوَحْدَانِيَّةِ، مَعَ أَنَّ ظَاهِرَ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ تَفْسِيرٌ لِلْوَحْدَانِيَّةِ، وَالصَّوَابُ فِي تَفْسِيرِهَا أَنْ يَقُولَ: «أَي: نَفْيُ الْإِثْنَيْنِ فِي الذَّاتِ وَالصِّفَاتِ وَالْأَفْعَالِ».

وَأُجِيبُ بِأَنَّ نُحْتَةَ ارْتِكَابِ الْمُصَنِّفِ لِهَذَا الصَّنِيعِ التَّضْرِيحُ بِنَفْيِ الثَّانِي الَّذِي هُوَ الْمَقْصُودُ، وَإِنْ كَانَ يُؤْخَذُ مِنْ نَفْيِ الْإِثْنَيْنِ نَفْيُهُ بِطَرِيقِ اللُّزُومِ لَا بِطَرِيقِ التَّضْرِيحِ. وَإِنَّمَا اقْتَصَرَ الْمُصَنِّفُ عَلَى نَفْيِ الثَّانِي مَعَ أَنَّهُ لَا تَحَقُّقَ الْوَحْدَانِيَّةِ إِلَّا بِنَفْيِ التَّعْدُدِ مُطْلَقًا؛ سَوَاءً كَانَ بِالثَّنِيَّةِ أَوْ بِالثَّلَاثِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِهِ نَفْيُ غَيْرِهِ مِنَ الْعَدَدِ؛ إِذْ لَا يَتَأْتَى الثَّلَاثُ قَدَّمَ قَوْفَهُ إِلَّا بَعْدَ تَحَقُّقِ الثَّانِي، وَيُمْكِنُ أَنَّ الْمُصَنِّفَ قَصَدَ التَّعْمِيمَ^(١) فِي نَفْيِ الْأَعْدَادِ مُطْلَقًا، فَتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (فِي ذَاتِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «ثَانِي»، وَعَدَاهُ بِهِ «فِي»^(٢)؛

الأنابابي

قوله: (وَيُمْكِنُ أَنَّ الْمُصَنِّفَ قَصَدَ التَّعْمِيمَ) أَي: مُطَابَقَةً؛ بَأَن أُلْطِقَ الْخَاصَّ وَأَرَادَ الْعَامَّ، فَلَا يَنَافِي أَنَّ مَا قَبْلَهُ فِيهِ قَصْدُ التَّعْمِيمِ؛ إِلَّا أَنَّهُ لَزُومًا، فَتَأَمَّلْ.

الأجهوري

قوله: (اعترض... إلخ) هذا الاعتراض لا يرد إِلَّا لَوْ قَالَ الْمُصَنِّفُ: «أَي: مَنْ لَا ثَانِي لَهُ»، وَهُوَ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا قَالَ: «لَا ثَانِي لَهُ»؛ الَّذِي مَعْنَاهُ: انْتِفَاءُ الثَّانِي، وَهُوَ مَعْنَى الْوَحْدَانِيَّةِ لَا مَعْنَى الْوَاحِدِ.

قوله: (قَصَدَ التَّعْمِيمَ) بَأَن يَكُونَ أَرَادَ بِالثَّانِي مُطْلَقَ الْمَشَارَكِ الشَّامِلِ لِلثَّانِي وَمَنْ فَوْقَهُ.

(١) الشرشيمي: قوله: (وَيُمْكِنُ أَنَّ الْمُصَنِّفَ قَصَدَ التَّعْمِيمَ) أَي: مُطَابَقَةً؛ بَأَن أُلْطِقَ الْخَاصَّ وَأَرَادَ الْعَامَّ، فَلَا يَنَافِي أَنَّ مَا قَبْلَهُ فِيهِ قَصْدُ التَّعْمِيمِ؛ إِلَّا أَنَّهُ لَزُومًا، فَتَأَمَّلْ. اهـ منه.

الصفطي: قوله: (وَيُمْكِنُ أَنَّ الْمُصَنِّفَ قَصَدَ... إلخ) أَي: فَيَكُونُ التَّعْبِيرُ بِهِ «ثَانِي» لَيْسَ عَلَى مَعْنَاهُ الْأَصْلِيِّ، بَلِ الْمُرَادُ مِنْهُ: أَنَّ التَّعْدُدَ مُطْلَقًا فِي الْإِلَهِ مُنْفِيٌّ؛ تَأَمَّلْ.

(٢) الصفطي: قوله: (وَعَدَاهُ بِهِ «فِي»... إلخ) أَي: مَعَ أَنَّ مَا دُونَ «الثَّنِي» تَعَدَّى بِهِ الْبَاءُ؛ يُقَالُ: «فُلَانٌ ثَانٍ لِلْعُودِ بِكَوْءِهِ»، لَكِنْ فِيهِ: أَنَّ «ثَانِي» هُنَا لَيْسَ مِنْ «الثَّنِي»، فَهُوَ لَيْسَ اسْمُ فَاعِلٍ، وَإِنَّمَا هُوَ عَلَّمَ عَلَى الْعَدَدِ الْمَخْصُوصِ =



لِتَضْمِنُهُ^(١) مَعْنَى الشَّرِيكَ وَالنَّظِيرِ.

وَقَوْلُهُ: (وَلَا فِي صِفَاتِهِ) أَي: وَلَا ثَانِي لَهُ فِي صِفَاتِهِ؛ فَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «ثَانِي» كَالَّذِي قَبْلَهُ، وَكَذَا الَّذِي بَعْدَهُ.

وَقَوْلُهُ: (وَلَا فِي أَعْمَالِهِ) قَدْ يُتَبَادَرُ^(٢) مِنْهُ: «أَنَّ الْأَفْعَالَ قِسْمَانِ: أَحَدُهُمَا: أَعْمَالُهُ تَعَالَى، وَالْآخَرُ: أَعْمَالُ غَيْرِهِ؛ وَالْقِسْمُ الْأَوَّلُ هُوَ الَّذِي فِيهِ وَحْدَانِيَّةُ الْأَفْعَالِ»، وَكَيْسَ ذَلِكَ مُرَاداً، بَلِ الْإِضَافَةُ لِيَبَيِّنَ الْوَاقِعَ؛ لِأَنَّ مَا وَجَدَ مِنَ الْأَفْعَالِ بِأَسْرَها مَنُشُوبٌ لَهُ تَعَالَى، وَلَا ثَانِي لَهُ فِيهِ؛ إِذْ لَيْسَ لِلْعَبْدِ فِيهَا إِلَّا الْكَسْبُ؛ خِلَافاً لِلْمُعْتَزِلَةِ فِي قَوْلِهِمْ «بِأَنَّ الْعَبْدَ يَخْلُقُ أَعْمَالَ نَفْسِهِ الْإِخْتِيَارِيَّةَ بِقُدْرَةِ خَلْقِهَا اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ»، وَخِلَافاً لِلْجَبَرِيَّةِ فِي قَوْلِهِمْ «بِأَنَّ الْعَبْدَ مَجْبُورٌ عَلَى الْفِعْلِ كَالرِّيشَةِ الْمُعَلَّقَةِ فِي الْهَوَاءِ، وَلَا كَسْبَ لَهُ فِيهِ أَصلاً».

— فَالْمُعْتَزِلَةُ قَرَّطُوا^(٣) حَيْثُ قَالُوا «بِأَنَّ الْعَبْدَ خَلَقَ فِعْلُهُ الْإِخْتِيَارِيَّ»، وَالْجَبَرِيَّةُ أَقَرَّطُوا

الْأَنْبَابِي

قوله: (قَرَّطُوا... إلخ) التَّفْرِيطُ: «التَّقْصِيرُ»، وَالْإِفْرَاطُ: «مَجَاوِزَةُ الْحَدِّ»، وَمَذْهَبُ الْجَبَرِيَّةِ أَشْنَعُ مِنْ مَذْهَبِ الْمُعْتَزِلَةِ؛ لِأَنَّ الْجَبَرِيَّةَ رَتَّبُوا عَلَى مَا ذَكَرُوا: أَنَّ التَّعْذِيبَ ظَلَمٌ؛ إِذْ لَا فِعْلَ لِلْعَبْدِ.

الْأَجْهَوِيُّ

قوله: (إِلَّا الْكَسْبُ) هو: «اقْتِرَانُ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ بِالْفِعْلِ»، هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ، وَالظَّاهِرُ: أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ: اخْتِيَارُ الْفِعْلِ وَالْمِيلُ إِلَيْهِ، وَفِي ظَنِّي أَنَّهُ قَوْلٌ فِي مَعْنَى الْكَسْبِ.

= مُشْتَقٌّ مِنَ «الثَّنِيَّةِ»، فَهُوَ مُتَعَدٍّ بِ«الْأَم» لَا بِ«فِي»، فَالْحَاصِلُ: أَنَّ تَعْدِيَةَ «ثَانٍ» بِ«فِي»؛ سَوَاءٌ قُلْنَا: «إِنَّهُ مِنَ الثَّنِيَّةِ» الَّذِي لَيْسَ مُرَاداً هُنَا، أَوْ: «مِنْ الثَّنِيَّةِ» الْمُرَادَةُ هُنَا، غَيْرُ مَنْحُلٍ إِلَّا بِتَأْوِيلِ الشَّيْخِ الْمُحْشِي.

(١) الْيَصْفَتِي: قَوْلُهُ: (لِتَضْمِنُهُ... إلخ) فِيهِ: أَنَّهُ مَعَ هَذَا التَّضْمِينِ كَيْفَ يُعَدَّى «ثَانِي» لـ«لَهُ» بِ«الْأَم» مَعَ الْإِقْرَارِ بِأَنَّ التَّعْدِيَةَ حِينَئِذٍ بِ«الْفَاءِ»؟

قلت: لَيْسَ قَوْلُهُ: «لَهُ» مُتَعَلِّقاً بِ«ثَانِي» إِنَّمَا هُوَ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ خَبَرٍ «لَا» النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ، فَلَا مَحْذُورَ حِينَئِذٍ؛ تَأَمَّلْ.

(٢) الْيَصْفَتِي: قَوْلُهُ: (قَدْ يُتَبَادَرُ... إلخ) إِذْ الظَّاهِرُ أَنَّ الْإِضَافَةَ قِيدٌ، فَتَكُونُ الْإِضَافَةُ لِلَاخْتِرَازِ عَنْ أَعْمَالِ الْعَبِيدِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: «أَي: لَا ثَانِي لَهُ فِي الْأَفْعَالِ الَّتِي يَفْعَلُهَا هُوَ، فَيَكُونُ قَدْ أَثْبِتَ أَنَّ لْغَيْرِهِ أَعْمَالاً لَهَا حَكْمٌ غَيْرُ هَذَا».

(٣) الشُّرَشِيمِي: قَوْلُهُ: (فَالْمُعْتَزِلَةُ قَرَّطُوا... إلخ) أَي: قَصَّروا فِي الْإِعْتِقَادِ، فَلَمْ يِيَالِغُوا فِي إِعْتِقَادِهِمْ، وَلَا تَوَسَّطُوا فِيهِ، بَلْ نَقَّصُوا عَنِ الْمَطْلُوبِ؛ لِأَنَّهُمْ أَثْبِتُوا فِعْلاً لْغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْمَطْلُوبُ: «لَا فِعْلَ لْغَيْرِهِ».

وَالْجَبَرِيَّةُ أَقَرَّطُوا؛ أَي: جَاوَزُوا الْحَدَّ فِي الْإِعْتِقَادِ، وَزَادُوا عَنِ الْمَطْلُوبِ؛ لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ: «كَوْنُ الْفَاعِلِ هُوَ اللَّهُ» =

حَيْثُ قَالُوا «بِأَنَّهُ لَا كَسْبَ لَهُ فِيهِ»، وَأَهْلُ السُّنَّةِ تَوَسَّطُوا حَيْثُ قَالُوا «بِأَنَّ الْعَبْدَ لَا يَخْلُقُ فِعْلَهُ، لَكِنَّ لَهُ فِيهِ الْكَسْبُ»، وَخَيْرُ الْأُمُورِ أَوْسَطُهَا؛ لِأَنَّهُ خَرَجَ مِنْ بَيْنِ قَرْيَتَيْنِ وَدَمَ لَبَنًا خَالِصًا سَائِعًا لِلشَّارِبِينَ.

قَوْلُهُ: (فَهَذِهِ سِتُّ صِفَاتٍ) أَيُّ: فَهَذِهِ الْمَذْكُورَاتُ سِتُّ صِفَاتٍ، فَلَا إِشَارَةَ عَائِدَةً لِلْمَذْكُورَاتِ بِقَوْلِهِ: «الْوُجُودُ... إلخ».

وَالْفَاءُ «تَفْرِيعِيَّةٌ» أَيُّ: دَالَّةٌ عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَهَا مُفَرَّعٌ عَمَّا قَبْلَهَا وَنَتِيجَةٌ لَهُ.

وَأِنَّمَا لَمْ يَأْتِ الْمُصَنِّفُ بِ«الثَّاءِ» فِي اسْمِ الْعَدَدِ؛ لِأَنَّ الْمَعْدُودَ^(١) مُؤَنَّثٌ وَقَدْ ذُكِرَ،

الْأَنْبَابِي

وَالْفَرْقُ كُنَايَةٌ عَنْ مَذْهَبِ الْمَعْتَزِلَةِ، وَالذَّمُّ كُنَايَةٌ عَنْ مَذْهَبِ الْجَبَرِيَّةِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْفَرْقَ قِيلَ بِطَهَارَتِهِ، بِخِلَافِ الذَّمِّ، فَالذَّمُّ أَشْنَعُ.

نَعَمْ؛ إِنْ نُظِرَ لِكَوْنِ الْفَرْقِ أَشْنَعَ مِنَ الذَّمِّ عِنْدَ النَّفْسِ، كَانَ الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ، وَعَلَى كُلِّ فَالْتَبُنٍ كُنَايَةٌ عَنْ مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ.

الْأَجْهَوْرِي

قَوْلُهُ: (مِنْ بَيْنِ قَرْيَتَيْنِ) هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ مَذْهَبِ الْمَعْتَزِلَةِ.

قَوْلُهُ: (وَدَمَ) هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ مَذْهَبِ الْجَبَرِيَّةِ.

= تَعَالَى مَعَ الْكَسْبِ لِلْعَبْدِ، فَزَادُوا عَلَى ذَلِكَ: وَنَفَوْا الْكَسْبَ عَنِ الْعَبْدِ.

وَأَهْلُ السُّنَّةِ تَوَسَّطُوا وَفَعَلُوا الْمَطْلُوبَ:

- فَقَالُوا: «إِنَّ الْعَبْدَ لَا يَخْلُقُ أَعْمَالَ نَفْسِهِ الْإِخْتِيَارِيَّةَ»، فَخَالَفُوا الْمَعْتَزِلَةَ فِي ذَلِكَ، وَوَافَقُوا الْجَبَرِيَّةَ فِيهِ.

- وَأَبْتَوُا لِلْعَبْدِ كَسْبًا، فَخَالَفُوا الْجَبَرِيَّةَ فِي ذَلِكَ، وَلَمْ يَخَالَفُوا الْمَعْتَزِلَةَ فِي ذَلِكَ غَايَةَ الْمَخَالَفَةِ؛ لِأَنَّ فِي إِثْبَاتِ الْكَسْبِ لِلْعَبْدِ مَشَارَكَةً مَعَ الْمَعْتَزِلَةِ فِي نِسْبَةِ شَيْءٍ لِلْعَبْدِ، وَإِنْ كَانَتِ الْمَعْتَزِلَةُ يَنْسِبُونَ لَهُ الْفِعْلَ، وَأَهْلُ السُّنَّةِ يَنْسِبُونَ لَهُ الْكَسْبَ، وَمَعْنَاهُ: «مُقَارَنَةُ قُدْرَةِ الْحَادِثِ لِلْمَقْدُورِ».

وَمَذْهَبُ الْجَبَرِيَّةِ أَشْنَعُ مِنْ مَذْهَبِ الْمَعْتَزِلَةِ؛ لِأَنَّ الْجَبَرِيَّةَ رَتَّبُوا عَلَى مَا ذَكَرُوا: أَنَّ التَّعْذِيبَ ظَلَمٌ؛ إِذْ لَا فِعْلَ لِلْعَبْدِ.

وَالْفَرْقُ كُنَايَةٌ عَنْ مَذْهَبِ الْمَعْتَزِلَةِ، وَالذَّمُّ كُنَايَةٌ عَنْ مَذْهَبِ الْجَبَرِيَّةِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْفَرْقَ قِيلَ «بِطَهَارَتِهِ»، بِخِلَافِ الذَّمِّ، فَالذَّمُّ أَشْنَعُ، وَأَيْضًا عَلَى الْقَوْلِ «بِنَجَاسَتِهِ» يَكُونُ نَافِعًا بِنَحْوِ: «الْإِحْرَاقِ» مَثَلًا، وَأَمَّا الذَّمُّ فَلَا نَفْعَ فِيهِ أَصْلًا. أَهْمُهُ مَعَ زِيَادَةِ.

(١) الْحَقِيقِيُّ: قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْمَعْدُودَ) وَهُوَ الصِّفَاتُ، وَقَوْلُهُ: (مُؤَنَّثٌ) أَيُّ: بِالثَّاءِ.



وَهُوَ حَيْثُ يَجِبُ تَجْرِيدُهُ مِنْهَا، بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يُذَكَّرْ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ ذَلِكَ، بَلْ يَجُوزُ
الِإِتْيَانُ بِهَا فِيهِ، وَلِهَذَا أَتَى بِهَا فِي قَوْلِهِ: «وَالْخَمْسَةُ بَعْدَهَا... إلخ».

نَعَمْ؛ الْأُولَى عَدَمُ الْإِتْيَانِ بِهَا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ، كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي مَحَلِّهِ.

قَوْلُهُ: «(الْأُولَى نَفْسِيَّةٌ) إِنَّمَا نُسِبَتْ لِلنَّفْسِ لِمُلَازِمَتِهَا لَهَا فَقَطْ^(١)»، بِخِلَافِ الْمَعْنَوِيَّةِ فَإِنَّهَا
مُلَازِمَةٌ لِلْمَعَانِي، فَلِذَلِكَ نُسِبَتْ إِلَيْهَا.

وَقَدْ عَلِمَ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الصِّفَاتِ قِسْمَانِ:
أَحَدُهُمَا، وَهُوَ الْأُولَى: «صِفَةُ نَفْسِيَّةٌ».

وَالثَّانِي، وَهُوَ الْخَمْسَةُ الْبَاقِيَةُ: «صِفَاتُ سَلْبِيَّةٌ».

وَمَا سَيَأْتِي مِنَ الصِّفَاتِ قِسْمَانِ أَيْضاً:

أَحَدُهُمَا، وَهُوَ الْوُجُودِيُّ مِنْهَا: «صِفَاتُ الْمَعَانِي».

وَالثَّانِي، وَهُوَ الْأَحْوَالُ: «صِفَاتُ مَعْنَوِيَّةٌ».

فَتَلَحَّصَ أَنَّ لِلصِّفَاتِ أَقْسَاماً أَرْبَعَةً.

وَضَابِطُ الصِّفَةِ النَّفْسِيَّةِ: «مَا لَا تُتَعَقَّلُ الذَّاتُ إِلَّا بِهَا»^(٢)، وَلَيْسَ لَهُ تَعَالَى صِفَةُ نَفْسِيَّةٌ

الأنبأبي

قوله: «مَا لَا تُتَعَقَّلُ الذَّاتُ إِلَّا بِهَا» فيه: أَنَّ الموصوف قد يُتَعَقَّلُ بدون صفته النفسية، فقد تُتَعَقَّلُ

الأجهوري

وإنما شبه مذهب المعتزلة بـ «الفرق» ومذهب الجبرية بـ «الدم»؛ لأن مذهب الجبرية يستلزم
رفع التكليف، فهو مقتضٍ للكفر، ومذهب المعتزلة لا يقتضيه، بل يقتضي الفسق فقط.

قوله: (وَضَابِطُ الصِّفَةِ النَّفْسِيَّةِ) أي: في حق الله تعالى وغيره، وحيثنذ فهي متعددة تحتاج
إلى ضابط، لا في حق الله تعالى فقط؛ لأنها حيثنذ صفة واحدة هي الوجود، فلا يؤتى لها بضابط،
ومن الصفة النفسية في حق الحادث: التَّحْيِزُ لِلْجِزْمِ، والقيام بالغير بالنسبة للعرض.

قوله: «مَا لَا تُتَعَقَّلُ الذَّاتُ إِلَّا بِهَا» برد عليه: أَنَّ الذَّاتَ قد تُتَعَقَّلُ بدون الوجود، كما لو قيل

(١) الصفتي: قوله: (فَقَطْ) لا حاجة إليه، كما هو ظاهر.

(٢) الشروشمي: قوله: «مَا لَا تُتَعَقَّلُ الذَّاتُ إِلَّا بِهَا» فيه: أَنَّ الموصوف قد يُتَعَقَّلُ بدون صفته النفسية، فقد تُتَعَقَّلُ
الذَّاتُ بدون الوجود، وقد يُتَعَقَّلُ الْجِزْمُ بدون التَّحْيِزِ، فالأولى أن يقول: «ما لا تتحقَّقُ الذَّاتُ خارجاً إِلَّا بِهَا».
واجب: بأنَّ المعنى: لا يُصَدِّقُ الْعَقْلُ بوجودها خارجاً إِلَّا بِهَا، تأمل. اهـ منه.

سَوَى «الْوُجُودِ»؛ كَذَا قَالَ بَعْضُهُمْ، لَكِنْ فِي «حَاشِيَةِ الْيُوسُفِيِّ عَلَى الْكُبْرَى»^(١): أَنَّهُ تَعَالَى مُخَالِفٌ لِلْحَوَادِثِ بِصِفَاتِ نَفْسِيَّةٍ كَ: «الْجَلَالِ، وَالْجَمَالِ، وَالْحِلْمِ»^(٢)، وَنَحْوِهَا، فَلْيُرَاجَعْ.

قَوْلُهُ: (وَهِيَ: الْوُجُودُ) هَذَا إِخْبَارٌ بِمَعْلُومٍ، وَإِنَّمَا أَتَى بِهِ:

- لِدَفْعِ مَا عَسَى أَنْ يَقَعَ مِنْ تَغْيِيرِ بَعْضِ الْكُتُبَةِ؛ بِأَنْ يُقَدِّمُوا «الْقَدَمَ» مَثَلًا عَلَى «الْوُجُودِ»، فَلَا تَكُونُ هِيَ الْأُولَى حَيْثُذِ.
- وَأَيْضًا: رُبَّمَا يُغْفَلُ عَنْ صَنِيعِ الْمُصَنِّفِ فِيمَا تَقَدَّمَ، فَيُعْتَقَدُ أَنَّ الْأُولَى هِيَ «الْقَدَمُ» مَثَلًا، فَلِذَلِكَ نَبَّهَ الْمُصَنِّفُ عَلَى أَنَّ الْأُولَى هِيَ «الْوُجُودُ».

الاذنبابي

الذَّاتُ بِدُونِ الْوُجُودِ، وَقَدْ يُتَعَقَّلُ الْجَرْمُ بِدُونِ التَّحْيِزِ، فَالْأُولَى أَنْ يَقُولَ: «مَا لَا تَتَحَقَّقُ الذَّاتُ خَارِجًا إِلَّا بِهَا».

وَأَجِيب: بِأَنَّ الْمَعْنَى: لَا يُصَدِّقُ الْعَقْلُ بِوُجُودِهَا خَارِجًا إِلَّا بِهَا، تَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (كَ: الْجَلَالِ، وَالْجَمَالِ... إلخ) فِيهِ: أَنَّ هَذَا لَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ تَعْرِيفُ النَّفْسِيَّةِ، فَلَعَلَّهُ أَرَادَ بِ«النَّفْسِيَّةِ»: مَا لَيْسَ مِنْ قِبَلِ الْمَعَانِي وَالْمَعْنَوِيَّةِ وَالسَّلْبِيَّةِ؛ تَدَبَّرْ.



الاجهوري

مَثَلًا: «اللَّهُ تَعَالَى عَالِمٌ»، فَإِنَّ الذَّاتَ حَيْثُذِ مُتَعَقِّلَةٌ بِدُونِ تَعَقُّلِ وَجُودِهَا.

وَيَجَاب: بِأَنَّ الْمُرَادَ بِ«التَّعَقُّلِ»: التَّحَقُّقُ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الذَّاتَ لَا تَتَحَقَّقُ بِدُونِ وَجُودِهَا.



(١) الصَّفْتِي: قَوْلُهُ: (لَكِنْ فِي «حَاشِيَةِ الْيُوسُفِيِّ عَلَى الْكُبْرَى»... إلخ) كَلَامُ الْيُوسُفِيِّ لَا يَنْطَبِقُ عَلَى تَعْرِيفِ الصِّفَةِ النَّفْسِيَّةِ، وَهُوَ: «مَا لَا تُعْقَلُ الذَّاتُ إِلَّا بِهَا»؛ أَي: مَا لَا تَوْجَدُ الذَّاتُ إِلَّا بِوُجُودِهَا، وَلَا شَكَّ أَنَّ الذَّاتَ تَوْجَدُ بِدُونِ صِفَةِ الْجَلَالِ مَثَلًا، وَقَدْ ذَكَرَ الْمَنْبِلِيُّ فِي «حَاشِيَةِ الْهَنْدِيِّ» أَنَّهُ لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى ثُبُوتِ غَيْرِ الْوُجُودِ مِنْ صِفَةِ الْحِلْمِ مَثَلًا؛ أَي: لَمْ يَقُمْ عَلَى أَنَّهُ مِنَ الصِّفَاتِ النَّفْسِيَّةِ الزَّائِدَةِ عَلَى الْوُجُودِ.

(٢) الشُّوشِي: قَوْلُهُ: (كَ: الْجَلَالِ، وَالْجَمَالِ... إلخ) فِيهِ: أَنَّ هَذَا لَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ تَعْرِيفُ النَّفْسِيَّةِ، فَلَعَلَّهُ أَرَادَ بِ«النَّفْسِيَّةِ»: مَا لَيْسَ مِنْ قِبَلِ الْمَعَانِي وَالْمَعْنَوِيَّةِ وَالسَّلْبِيَّةِ؛ تَدَبَّرْ. اهـ منه.



وَكَانَ مُقْتَضَى ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ بَعْدَ قَوْلِهِ: «وَالْخَمْسَةُ بَعْدَهَا سَلْبِيَّةٌ»: «وَهِيَ الْقِدَمُ، وَالْبَقَاءُ... إلخ»، لِكِنَّةِ تَرْكِ ذَلِكَ؛ لِعَدَمِ الْإِحْتِيَاجِ إِلَيْهِ بَعْدَ التَّنْصِيفِ عَلَى الْأُولَى.

قَوْلُهُ: (وَالْخَمْسَةُ بَعْدَهَا سَلْبِيَّةٌ) إِنَّمَا نُسِبَتْ لِلْسَلْبِ؛ لِأَنَّهَا مَفْسُورَةٌ بِهِ؛ إِذِ الْقِدَمُ: «سَلْبُ أَوْلِيَّةِ الْوُجُودِ»، وَالْبَقَاءُ: «سَلْبُ آخِرِيَّةِ الْوُجُودِ»، وَالْمُخَالَفَةُ لِلْحَوَادِثِ: «سَلْبُ الثَّمَانِلَةِ لَهَا»، وَالْقِيَامُ بِالنَّفْسِ: «سَلْبُ الْإِفْتِقَارِ»، وَالْوَحْدَانِيَّةُ: «سَلْبُ التَّعَدُّدِ».

وَعُلِمَ مِنْ ذَلِكَ: أَنَّ الْمُرَادَ بِكُوزِهَا سَلْبِيَّةٌ: «أَنَّ مَعْنَاهَا سَلْبُ كَذَا»^(١)، لَا: أَنَّهَا مَسْلُوبَةٌ عَنِ الْمَوْلَى سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ إِذْ هِيَ ثَابِتَةٌ لَهُ، لَا مَسْلُوبَةٌ عَنْهُ، فَتَدَبَّرْ.



(١) الشرشيحي: قوله: (سَلْبُ كَذَا) أي: الأوليَّة والأخروية.

[صِفَاتُ الْمَعَانِي]

- ثُمَّ يَجِبُ لَهُ تَعَالَى سَبْعُ صِفَاتٍ تُسَمَّى: «صِفَاتِ الْمَعَانِي»؛ وَهِيَ:
- (٧، ٨) - الْقُدْرَةُ، وَالْإِرَادَةُ الْمُتَعَلِّقَتَانِ بِجَمِيعِ الْمُمْكِنَاتِ.
- (٩) - وَالْعِلْمُ الْمُتَعَلِّقُ بِجَمِيعِ الْوَاجِبَاتِ، وَالْجَائِزَاتِ، وَالْمُسْتَحِيلَاتِ.
- (١٠) - وَالْحَيَاةُ، وَهِيَ لَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ.
- (١١، ١٢) - وَالسَّمْعُ وَالْبَصَرُ الْمُتَعَلِّقَانِ بِجَمِيعِ الْمَوْجُودَاتِ.
- (١٣) - وَالْكَلَامُ الَّذِي لَيْسَ بِحَرْفٍ وَلَا صَوْتٍ،
وَيَتَعَلَّقُ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْعِلْمُ مِنَ الْمُتَعَلِّقَاتِ.



[صِفَاتُ الْمَعَانِي]

قَوْلُهُ: (ثُمَّ يَجِبُ لَهُ تَعَالَى... إلخ) لَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا تَأَخَّرَ فِي وُجُوبِ صِفَاتِهِ تَعَالَى، وَإِلَّا لَكَانَ الْمُتَأَخَّرُ وَجُوبُهُ حَادِثًا^(١)، وَهُوَ مُحَالٌ، وَبِهَذَا يُعْلَمُ أَنَّ «ثُمَّ» لِمُجَرَّدِ التَّرْتِيبِ الذِّكْرِيِّ - أَيِ: الْإِخْبَارِيِّ^(٢) -؛ بِمَعْنَى: أَنَّهُ بَعْدَ أَنْ أَخْبَرَ بِصِفَاتِ السُّلُوبِ أَخْبَرَ بِصِفَاتِ الْمَعَانِي.

وَأِنَّمَا قَدَّمَ صِفَاتِ السُّلُوبِ عَلَى صِفَاتِ الْمَعَانِي؛ لِأَنَّ الْأُولَى مِنْ قَبِيلِ التَّحْلِيَةِ^(٣) - الْأَنْبَابِي

قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْأُولَى مِنْ قَبِيلِ التَّحْلِيَةِ... إلخ) تَقَدَّمَ مَا فِيهِ.

الْأَجْهَوِي

قَوْلُهُ: (بِمَعْنَى... إلخ) مَفَادُ هَذَا: أَنَّ «ثُمَّ» لِلدَّلَالَةِ عَلَى تَأَخُّرِ ذِكْرِ مَا بَعْدَهَا عَلَى ذِكْرِ مَا قَبْلَهَا، مَعَ أَنَّ هَذَا التَّأَخُّرَ لَا يَحْتَاجُ فِي فَهْمِهِ إِلَى حَرْفٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ السَّامِعَ إِذَا سَمِعَ مَا قَبْلَهَا أَوَّلًا، وَسَمِعَ مَا بَعْدَهَا آخِرًا، فَهَمَّ ضَرُورَةً تَأَخَّرَ ذِكْرُ مَا بَعْدَهَا عَنْ ذِكْرِ مَا قَبْلَهَا، فَيَتَعَيَّنُ أَنَّ الْمُرَادَ بِ«التَّرْتِيبِ الذِّكْرِيِّ»: اسْتِحْقَاقُ التَّأَخُّرِ الذِّكْرِيِّ لِنَكْتَةِ ك: كَوْنِ مَا قَبْلَهَا مِنْ بَابِ التَّحْلِيَةِ، وَمَا بَعْدَهَا مِنْ بَابِ التَّحْلِيَةِ.

(١) الشُّوشِيْمِي: قَوْلُهُ: (وَإِلَّا لَكَانَ الْمُتَأَخَّرُ وَجُوبُهُ حَادِثًا) انْظُرْ كَيْفَ يَقُولُ: «لَكَانَ الْمُتَأَخَّرُ... إلخ»، مَعَ أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ يَقُولُ: «لَكَانَ الْمُتَأَخَّرُ وَجُوبُهُ جَائِزًا»؛ بَأَن كَانَ قَدِيمًا مَوْجُودًا وَجُودُهُ جَائِزٌ، ثُمَّ أَتَصَفَّ بِالْوُجُوبِ، فَالْحَادِثُ هُوَ الْوُجُوبُ، لَا الْمُتَصَفِّ بِهِ، وَأَيْضًا: الْوُجُوبُ: «عَدَمُ قَبُولِ الْإِنْتِفَاءِ أَزَلًا وَأَبَدًا»، فَكَيْفَ يَكُونُ مَوْجُودًا بَعْدَ الْعَدَمِ؟

وَأَجِيبُ: بِأَنَّ الْوُجُوبَ الْمَفْسَّرَ بِذَلِكَ هُوَ الْوُجُوبُ الْمَطْلُوقُ، وَأَمَّا الْوُجُوبُ الْمُقَيَّدُ بِ«الْمُتَأَخَّرِ» فَمَعْنَاهُ: الْوُجُوبُ الَّذِي لَا يَقْبَلُ الْإِنْتِفَاءَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَلَوْ كَانَ مُتَفَيِّيًا قَبْلَ ذَلِكَ، فَالْمَعْنَى: لَكَانَ الْمُتَأَخَّرُ وَجُوبُهُ الدَّائِمُ فِيمَا لَا يَزَالُ حَادِثًا.

(٢) الشُّوشِيْمِي: وَقَوْلُهُ: (وَبِهَذَا) أَيِ: بِعَدَمِ التَّأَخُّرِ. وَقَوْلُهُ: (أَيِ: الْإِخْبَارِيِّ) أَيِ: فَلَيْسَ الْمُرَادُ مُجَرَّدَ الذِّكْرِ؛ لِأَنَّهُ يَحْصُلُ بِلَوْنِ «ثُمَّ»، بَلَى الْمُرَادُ: أَنَّ مَا بَعْدَ «ثُمَّ» حَقٌّ أَن يَخْبِرَ بِهِ بَعْدَ مَا قَبْلَهَا؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ التَّحْلِيَةِ، وَمَا قَبْلَهَا مِنْ بَابِ التَّحْلِيَةِ، وَ«ثُمَّ» تَقِيدُ تِلْكَ الْأَحْقَقِيَّةَ.

(٣) الصَّفِيْمِي: قَوْلُهُ: (مِنْ قَبِيلِ التَّحْلِيَةِ... إلخ) وَالتَّحْلِيَةُ وَالتَّحْلِيَةُ إِنَّمَا بِحَسَبِ عَقْلِنَا، لَا بِاعْتِبَارِ مَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ. اهـ «مَنْبِي» [لَوْحَةٌ: (١٧)].



بِالْحَاءِ الْمُعْجَمَةِ -، وَالثَّانِيَةَ مِنْ قَبِيلِ التَّحْلِيلَةِ - بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ -، وَالْأُولَى مُقَدَّمَةٌ عُرْفًا عَلَى الثَّانِيَةِ؛ إِذِ الْإِنْسَانُ لَا يَتَرَتَّبُ بِجَمِيلِ الثِّيَابِ وَنَحْوِهَا إِلَّا بَعْدَ إِزَالَةِ مَا بِهِ مِنَ الْأَوْسَاحِ، كَذَا خِلِ الْحَمَامِ، فَإِنَّهُ يُزِيلُ أَوَّلًا أَذْرَانَهُ - أَي: أَوْسَاحَهُ -، ثُمَّ يَلْبَسُ ثِيَابَهُ.

وَأِنَّمَا أَعَادَ لَفْظَ «يَجِبُ» مَعَ تَقْدِيمِهِ سَابِقًا فِي قَوْلِهِ: «فَمِمَّا يَجِبُ... إلخ»؛ لِلْفَضْلِ يَقُولُهُ: «فَهَذِهِ سِتٌّ صِفَاتٍ... إلخ»، وَلِلرَّدِّ صَرِيحًا عَلَى مَنْ نَفَى وَجُوبَ صِفَاتِ الْمَعَانِي كَالْمُعْتَرِزَةِ.

وَاعْتَرِضَ عَلَى الْمُصَنِّفِ بِأَنَّ قَوْلَهُ: «ثُمَّ يَجِبُ لَهُ تَعَالَى... إلخ» أَوْجَبَ عَدَمَ مُطَابَقَةِ الْخَبَرِ لِلْمُبْتَدَأِ فِي قَوْلِهِ: «وَهِيَ الْوُجُودُ... إلخ»؛ لِأَنَّ الصَّمِيرَ - الَّذِي هُوَ الْمُبْتَدَأُ - عَائِدٌ عَلَى «الْعَشِيرِينَ صِفَةً»، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَذْكُرْ مِنْهَا إِلَّا سِتَّ صِفَاتٍ، كَمَا قَالَ: «فَهَذِهِ سِتٌّ صِفَاتٍ».

وَأُجِيبَ: بِأَنَّ فِي الْكَلَامِ حَذْفًا^(١)، وَالتَّقْدِيرُ: «وَهِيَ: الْوُجُودُ، وَالْقِدَمُ، وَالْبَقَاءُ... إِلَى آخِرِ مَا تَقَدَّمَ، وَالْقُدْرَةُ، وَالْإِرَادَةُ، وَالْعِلْمُ... إِلَى آخِرِ مَا يَأْتِي»؛ بِذَلِيلِ قَوْلِهِ: «ثُمَّ يَجِبُ لَهُ تَعَالَى... إلخ»^(٢)، فَتَأَمَّلْ.

الافتبائي

قوله: (بِذَلِيلِ قَوْلِهِ: ثُمَّ يَجِبُ) أَي: وَلَا يَعُدُّ الدَّلِيلُ تَكَرُّرًا مَعَ الْمَدْلُولِ؛ أَلَا تَرَى: «يَقُومُ زَيْدٌ إِنْ قَامَ عَمْرُو»؛ تَأَمَّلْ.

الأجهوري

قوله: (وَأُجِيبَ... إلخ) حَاصِلُ الْجَوَابِ: أَنَّ الْخَبَرَ مُطَابِقٌ تَقْدِيرًا؛ لِأَنَّ مَا لَمْ يَذْكُرْهُ مِنَ الصِّفَاتِ مُقَدَّرٌ، فَيَكُونُ كَالْمَذْكُورِ.

(١) البصفتي: قوله: (بِأَنَّ فِي الْكَلَامِ حَذْفًا) أَي: عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ قَوْلِهِ: «فَهَذِهِ سِتٌّ صِفَاتٍ»، وَعَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ قَوْلِهِ: «ثُمَّ يَجِبُ» فِي كُلِّ مِنْ صِفَاتِ الْمَعَانِي وَالْمَعْنَوِيَّةِ، لَكِنْ لَا حَاجَةَ إِلَى حَذْفِ قَوْلِهِ: «فَهَذِهِ سِتٌّ صِفَاتٍ... إلخ»؛ إِذِ الضَّرُورُ إِنَّمَا جَاءَ مِنْ قَوْلِهِ: «ثُمَّ يَجِبُ» فِي الْمَوْضِعَيْنِ، خِلَافًا لِمَا يُوْهِمُهُ قَوْلُهُ: «فَهِيَ الْوُجُودُ وَالْقِدَمُ... إلخ» هَذَا مُرَادُ الْمُحَشِّي هُتَّةً.

وَلَوْ قَالَ: «إِنَّ فِي الْكَلَامِ زِيَادَةً قَصِدَ بِهَا بَيَانُ تَسْمِيَةِ تِلْكَ الصِّفَاتِ» لَكَانَ أَحْسَنَ، فَإِنَّ الْمُتَبَادِرَ مِنْ قَوْلِهِ: «حَذْفًا» أَنَّهُ يَقْدَرُ فِي كَلَامِهِ حَذْفًا؛ أَي: كَلَامًا زَائِدًا عَلَى كَلَامِهِ بِصَحْحِ بِهِ الْمُرَادِ، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ؛ تَأَمَّلْ.

(٢) الشرشيمي: قوله: (بِذَلِيلِ قَوْلِهِ: ثُمَّ يَجِبُ) أَي: وَلَا يَعُدُّ الدَّلِيلُ تَكَرُّرًا مَعَ الْمَدْلُولِ؛ أَلَا تَرَى: «يَقُومُ زَيْدٌ إِنْ قَامَ عَمْرُو»؛ تَأَمَّلْ - اهـ -.



قَوْلُهُ: (سَبْعُ صِفَاتٍ) أَي: عِنْدَ الْأَشَاعِرَةِ، وَأَمَّا عِنْدَ الْمَآثِرِيَّةِ فَثَمَانُ صِفَاتٍ؛ لِأَنَّهُمْ يَزِيدُونَ عَلَى مَا سَبَّأَتِي صِفَةً «التَّكْوِينِ»، وَهِيَ عِنْدَهُمْ: «صِفَةُ قَدِيمَةٍ قَائِمَةٍ بِذَاتِهِ تَعَالَى، بِهَا الْإِبْجَادُ وَالْإِعْدَامُ»، وَهِيَ الْمُرَادَةُ عِنْدَهُمْ مِنْ صِفَاتِ الْأَفْعَالِ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنْ تَعَلَّقْتُ بِالْخَلْقِ تُسَمَّى: «خَلْقًا»، وَإِنْ تَعَلَّقْتُ بِالرِّزْقِ تُسَمَّى: «رِزْقًا»، وَإِنْ تَعَلَّقْتُ بِالْإِحْيَاءِ تُسَمَّى: «إِحْيَاءً»... وَهَكَذَا، وَعَلَى هَذَا فَصِفَاتُ الْأَفْعَالِ قَدِيمَةٌ.

وَالرَّاجِعُ مَذْهَبُ الْأَشَاعِرَةِ مِنْ عَدَمِ زِيَادَةِ تِلْكَ الصِّفَةِ، وَمِنْ كَوْنِ الْمُرَادِ مِنْ «صِفَاتِ الْأَفْعَالِ»: تَعَلُّقَاتٍ^(١) الْقُدْرَةِ التَّجْزِيئَةِ، وَتِلْكَ التَّعَلُّقَاتُ حَادِثَةٌ، وَعَلَى هَذَا فَصِفَاتُ الْأَفْعَالِ حَادِثَةٌ.

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا كَانَتْ صِفَةُ «التَّكْوِينِ» بِهَا الْإِبْجَادُ وَالْإِعْدَامُ عِنْدَ الْمَآثِرِيَّةِ، فَمَا وَظِيفَةُ «الْقُدْرَةِ» عِنْدَهُمْ؟

أُجِيبَ: بِأَنَّ وَظِيفَتَهَا تَهْيِئَةُ الْمُمَكِّنِ لِلْوُجُودِ وَالْعَدَمِ؛ بِمَعْنَى: جَعْلُهُ قَابِلًا لِذَلِكَ. وَبُحِثَ فِي هَذَا الْجَوَابِ: بِأَنَّ الْمُمَكِّنَ قَابِلٌ لِذَلِكَ فِي ذَاتِهِ، فَلَا حَاجَةَ لِتَهْيِئَةِ الْقُدْرَةِ لَهُ.

الْأَجْهَوْرِي

وَبُرِدَ عَلَى هَذَا الْجَوَابِ: أَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ ذِكْرِ هَذَا الْمَحْذُوفِ لَا يَسْتَقِيمُ لَهُ أَنْ يَقُولَ: «ثُمَّ يَجِبُ... إلخ» لِثَمَامِ الْعَشْرِينَ حِينَئِذٍ، وَكَذَا عِنْدَ تَقْدِيرِهِ؛ لِأَنَّ الْمَقْدَّرَ كَالْمَذْكُورِ.

فَالْأَوَّلَى الْجَوَابُ بِأَنَّ الْمِطَابَقَةَ حَاصِلَةٌ مَعْنَى؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: ثُمَّ بَعْدَ أَنْ أَخْبَرْتَنِي بِسَبْعَةِ مِنَ الْعَشْرِينَ أَخْبَرْتُكَ بِسَبْعَةٍ مِنْهَا، وَكَذَا يُقَالُ فِي قَوْلِهِ الْآتِي: «ثُمَّ سَبْعُ صِفَاتٍ تُسَمَّى: صِفَاتٍ مَعْتَرِيَّةً». قَوْلُهُ: (إِنْ تَعَلَّقْتُ بِالْخَلْقِ) أَي: بِوُجُودِ مَنْ أُرِيدُ إِيجَادَهُ.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ تَعَلَّقْتُ بِالرِّزْقِ) - بَفَتْحِ الرَّاءِ - مُصَدَّرٌ؛ لِيُطَابِقَ مَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ، وَالْمُرَادُ: إِنْ تَعَلَّقْتُ بِأَثَرِهِ وَهُوَ الرِّزْقُ - بِكَسْرِ الرَّاءِ - بِمَعْنَى: الْمَرْزُوقُ بِهِ.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ تَعَلَّقْتُ بِالْإِحْيَاءِ) أَي: بِأَثَرِهِ، وَهُوَ الْحَيَاةُ.

(١) الشَّرْشِيمِي: قَوْلُهُ: (تَعَلُّقَاتٍ... إلخ) أَي: فَتِلْكَ التَّعَلُّقَاتُ هِيَ صِفَاتُ الْأَفْعَالِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلَّهِ تَعَالَى فِعْلٌ إِلَّا تَعَلَّقَ صِفَتُهُ بِالْمَقْدُورِ، وَإِضَافَةُ «صِفَاتٍ» لـ «الْأَفْعَالِ» بَيَانِيَّةٌ عَلَى كِلَا الْقَوْلَيْنِ.



وَأَجِيبَ: بِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهَا تَجْعَلُهُ قَابِلًا لِذَلِكَ قَبُولَ اسْتِعْدَادٍ^(١)، وَإِنْ كَانَ قَابِلًا لِذَلِكَ قَبُولًا ذَاتِيًّا، فَتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (تُسَمَّى: صِفَاتِ الْمَعْنَى^(٢)) بِالْإِضَافَةِ الَّتِي لِلْبَيِّنِ^(٣)، وَصَابِطُهَا: «أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ عُمُومٌ وَخُصُوصٌ بِإِظْلَاقٍ^(٤)»؛ كَمَا فِي: «شَجَرُ أَرَاكٍ».

لَا الْإِضَافَةُ الْبَيِّنِيَّةُ، وَصَابِطُهَا: «أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مِنْ وَجْهِ»؛ كَمَا فِي: «خَاتَمُ حَدِيدٍ».

الأنبابي

قوله: (بِالْإِضَافَةِ الَّتِي لِلْبَيِّنِ) أَي: إِنْ نُظِرَ لِلْمَعْنَى فِي هَذَا الْفَرْقِ، وَأَمَّا إِنْ نُظِرَ لَهَا مِنْ حَيْثُ عَمُومُهَا لِمَدْلُولَاتِ الْأَلْفَازِ، فَالْإِضَافَةُ بَيِّنِيَّةٌ، وَكُلُّ هَذَا قَبْلَ التَّسْمِيَةِ؛ وَإِلَّا فَـ «صِفَاتُ الْمَعْنَى»: عَلَمٌ مَرَكَّبٌ مَقْصُودٌ لَفْظُهُ هُنَا؛ بِدَلِيلٍ: كَوْنُهُ مَفْعُولًا ثَانِيًا لـ «تُسَمَّى»؛ تَأَمَّلْ.

الأنجهوري

قوله: (وَأَجِيبَ... إلخ) هَذَا الْجَوَابُ بَعِيدٌ عَنِ الْعُقُولِ، وَكَذَا مَا قَبْلَهُ.

(١) الشَّرْشِيمِي: قَوْلُهُ: (قَبُولَ اسْتِعْدَادٍ) تَمَثِيلُ ذَلِكَ فِي الْحَادِثِ لِقَرَبِ لَفْظِهِ: أَنَّ الْقَمَحَ مَثَلًا قَابِلٌ لَجَعْلِهِ خَبِيرًا، لَكِنْ قَبُولُهُ ذَاتِيًّا لَا اسْتِعْدَادِيًّا، فَإِذَا طُحِنَ وَصُجِنَ كَانَ قَابِلًا قَبُولَ اسْتِعْدَادٍ، تَأَمَّلْ.

(٢) الصَّفْهِي: قَوْلُهُ: (صِفَاتِ الْمَعْنَى) نِسْبَةٌ إِلَى الْمَعْنَى، وَإِنَّمَا نَسَبْتُ إِلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى مَوْجُودٍ فِي نَفْسِهِ؛ إِذْ لَوْ كَشَفَ اللَّهُ عَنَّا الْحِجَابَ لَرَأَيْنَا الْقُدْرَةَ مُتَعَلِّقَةً بِالْمُمَكِّنَاتِ، وَالْعِلْمَ مُتَعَلِّقًا بِالْمَعْلُومَاتِ، وَالسَّمْعَ بِالْمَسْمُوعَاتِ، ... وَهَكَذَا، وَكُلُّ صِفَةٍ مَوْجُودَةٍ فِي نَفْسِهَا فَإِنَّهَا تُسَمَّى فِي الْإِصْطِلَاحِ: «صِفَةً مَعْنَى»؛ كَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي «شَرْحِهِ».

(٣) الشَّرْشِيمِي: قَوْلُهُ: (بِالْإِضَافَةِ الَّتِي لِلْبَيِّنِ) أَي: إِنْ نُظِرَ لِلْمَعْنَى فِي هَذَا الْفَرْقِ، وَأَمَّا إِنْ نُظِرَ لَهَا مِنْ حَيْثُ عَمُومُهَا لِمَدْلُولَاتِ الْأَلْفَازِ، فَالْإِضَافَةُ بَيِّنِيَّةٌ، وَكُلُّ هَذَا قَبْلَ التَّسْمِيَةِ؛ وَإِلَّا فَـ «صِفَاتُ الْمَعْنَى»: عَلَمٌ مَرَكَّبٌ مَقْصُودٌ لَفْظُهُ هُنَا؛ بِدَلِيلٍ: كَوْنُهُ مَفْعُولًا ثَانِيًا لـ «تُسَمَّى»؛ تَأَمَّلْ. أَهْ مِنْهُ.

الصَّفْهِي: قَوْلُهُ: (الَّتِي لِلْبَيِّنِ... إلخ) وَهِيَ الَّتِي عَلَى مَعْنَى: «الْلَّامِ»، وَالْبَيِّنِيَّةُ هِيَ الَّتِي عَلَى مَعْنَى: «مِنْ» كَمَا هُوَ مَشْهُورٌ.

(٤) الصَّفْهِي: وَقَوْلُهُ: (عُمُومٌ وَخُصُوصٌ بِإِظْلَاقٍ) يَجْتَمِعَانِ فِي مَادَّةٍ وَيَنْفَرِدُ أَحَدُهُمَا فِي مَادَّةٍ، فَيَجْتَمِعَانِ فِي ثَلَاثَةِ أَشْجَارٍ مِنَ الْأَرَاكِ وَيُقَالُ لَهُنَّ: «شَجَرُ أَرَاكِ»، وَيَنْفَرِدُ الشَّجَرُ فِي أَشْجَارِ الثَّيْنِ فَلَا يُقَالُ: شَجَرُ أَرَاكِ، وَمَعْنَى قَوْلِهِمْ مَثَلًا: «عُمُومٌ وَخُصُوصٌ بَيْنَهُمَا»: أَنْ يَكُونَ كُلُّ لَفْظٍ مِنَ اللَّفْظَيْنِ فِيهِ عُمُومٌ وَفِيهِ خُصُوصٌ. وَقَوْلُهُ: «كَمَا فِي: «خَاتَمُ حَدِيدٍ» فَيَجْتَمِعُ الْخَاتَمُ وَالْحَدِيدُ فِي: «خَاتَمٍ مِنْهُ»، وَيَنْفَرِدُ الْخَاتَمُ فِي: «خَاتَمِ الْقَضَةِ» مَثَلًا، وَيَنْفَرِدُ الْحَدِيدُ فِي: «عُودٍ مِنْهُ».



وَعُلِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ بَيْنَ الْإِصْطَفَاتَيْنِ مُعَايَرَةً، وَهُوَ الصَّحِيحُ. وَقِيلَ: إِنَّهُمَا يَمَعْنِي وَاحِدٌ^(١)، كَمَا هُوَ مُوَضَّحٌ فِي مَحَلِّهِ.

[١، ٢ - الْقُدْرَةُ وَالْإِرَادَةُ]

قَوْلُهُ: (وَهِيَ) أَيِ: السَّبْعُ صِفَاتٍ؛ الَّتِي تُسَمَّى: «صِفَاتِ الْمَعَانِي». وَقَوْلُهُ: (الْقُدْرَةُ) هِيَ: «صِفَةُ وَجُودِيَّةٍ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ تَعَالَى، يَتَأَتَّى بِهَا إِنْجَادُ كُلِّ مُمَكِّنٍ وَإِعْدَامُهُ»^(٢)؛ كَذَا قَالَ الْمُتَكَلِّمُونَ.

الاذنبابي

قوله: (يَتَأَتَّى بِهَا إِنْجَادُ كُلِّ مُمَكِّنٍ... إلخ) المراد بـ «الإيجاد»: ما يشمل الإثبات؛ لتدخل: الأحوال على القول بها، فإنها مقدورة، بل والاعتبارات على ما قاله الشَّيْخُ نُعَيْلِبُ مِنْ أَنَّ الْقُدْرَةَ تَعَلُّقُ بِالْأُمُورِ الْاعتِبَارِيَّةِ الَّتِي لَهَا تَحَقُّقٌ فِي الْخَارِجِ كَهَيْئَةِ الْعَالَمِ، وَاقْتِرَانُ الْعَرَضِ بِالْجَوْهَرِ، وَالْقَوْلُ بِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنْ مَتَعَلِّقَاتِ الْقُدْرَةِ شِبْهُ التَّوَلَّدِ، بَلْ هُوَ التَّوَلَّدُ بَعِينَهُ. اهـ.

وكأنه أراد بقوله: «الَّتِي لَهَا تَحَقُّقٌ فِي الْخَارِجِ»: ما انْتَزَعَ مِنَ الْأُمُورِ الْخَارِجِيَّةِ؛ احْتِرَازاً عَنِ الْاعتِبَارَاتِ الْكَاذِبَةِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ اللَّذَنْ وَمَا حُلَّ فِيهِ وَحُلُولُهُ كُلُّهَا مُتَجَدِّدَةٌ بَعْدَ الْعَدَمِ، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ مُتَعَلِّقٌ لِلْقُدْرَةِ؛ أَفَادَهُ بَعْضُ مَشَايِخِنَا.

الآجهروري

قوله: (يَسْمَعُ وَاحِدٌ) وَهُوَ الْإِصْطَفَاةُ الَّتِي بَيْنَ طَرَفَيْهَا عَمُومٌ وَخُصُوصٌ؛ سَوَاءٌ كَانَ بِإِطْلَاقٍ أَوْ وَجْهِيًّا.

قوله: (لِلْإِجَادِ وَالْإِعْدَامِ) أَيِ: فِي مَا لَا يَزَالُ، لَا فِي الْأَزَلِ؛ لِأَنَّ وَجُودَ شَيْءٍ فِي الْأَزَلِ غَيْرُ اللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ مُحَالٌ.

(١) الشُّرْشِيمِي: قوله: (يَمَعْنِي وَاحِدٌ) وهل المعنى هو: كون بين المضاف والمضاف إليه عمومٌ وخصوصٌ أعمٌ من أن يكون مطلقاً أو وجهياً؟

(٢) الشُّرْشِيمِي: قوله: (يَتَأَتَّى بِهَا إِنْجَادُ كُلِّ مُمَكِّنٍ... إلخ) المراد بـ «الإيجاد»: ما يشمل الإثبات؛ لتدخل: الأحوال على القول بها، فإنها مقدورة، بل والاعتبارات على ما قاله بعضهم مِنْ أَنَّ الْقُدْرَةَ تَعَلُّقُ بِالْأُمُورِ الْاعتِبَارِيَّةِ الصَّادِقَةِ بِأَنَّ يَكُونُ لَهَا تَحَقُّقٌ فِي نَفْسِهِ ك: اقْتِرَانُ الْعَرَضِ بِالْجَوْهَرِ، وَالْقَوْلُ بِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنْ مَتَعَلِّقَاتِ الْقُدْرَةِ فَيَسْبِقُهُ التَّوَلَّدُ، بَلْ هُوَ التَّوَلَّدُ بَعِينَهُ؛ أَيِ: أَنَّ تِلْكَ الْعِبَارَاتِ تَوَلَّدَتْ مِنْ ذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَنَشَأَتْ. اهـ بالمعنى مع اختصار وزيادة.

وَفِي قَوْلِهِمْ: «يَتَأْتِي بِهَا إِنْجَادُ كُلِّ مُمَكِّنٍ وَإِعْدَامُهُ»؛ إِشَارَةٌ إِلَى تَعَلُّقِهَا الصُّلُوحِيِّ الْقَدِيمِ - وَهُوَ: «صَلَاحِيَّتُهَا فِي الْأَزَلِ لِلْإِبْجَادِ وَالْإِعْدَامِ» -، لَا إِلَى تَعَلُّقِهَا التَّنْجِيزِيِّ الْحَادِثِ - وَهُوَ: «الْإِبْجَادُ وَالْإِعْدَامُ بِالْفِعْلِ» -؛ لِأَنَّ الْمُتَبَادَرَ مِنَ التَّعْبِيرِ بِ«التَّاتِي» هُوَ الْأَوَّلُ، وَأَيْضاً التَّعْبِيرُ بِ«كُلِّ مُمَكِّنٍ» يَقْتَضِيهِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَتَعَلَّقُ تَعَلُّقاً تَنْجِيزِيّاً حَادِثاً بِكُلِّ مُمَكِّنٍ؛ إِذِ الْمُمَكِّنُ الَّذِي تَعَلَّقَ عَلَيْهِ اللَّهُ تَعَالَى بِعَدَمٍ وَجُودِهِ كَ: «إِيمَانِ أَبِي جَهْلٍ» لَا تَتَعَلَّقُ بِهِ ذَلِكَ التَّعَلُّقُ، وَإِنْ تَعَلَّقَتْ بِهِ تَعَلُّقاً صُلُوحِيّاً قَدِيماً، وَبِهَذَا جُمِعَ بَيْنَ الْخِلَافِ فِي كَوْنِهِ مَقْدُوراً أَوْ غَيْرَ مَقْدُورٍ، فَحُومِلَ الْأَوَّلُ عَلَى التَّعَلُّقِ الصُّلُوحِيِّ الْقَدِيمِ، وَالثَّانِي عَلَى التَّعَلُّقِ التَّنْجِيزِيِّ الْحَادِثِ.

فَتَلَحَّصَ أَنَّ لِلْقُدْرَةِ تَعْلُقَيْنِ:

(١) - أَحَدُهُمَا: صُلُوحِيٌّ قَدِيمٌ.

(٢) - وَالْآخَرُ: تَنْجِيزِيٌّ حَادِثٌ، لَكِنْ هَذَا عَلَى سَبِيلِ الْإِجْمَالِ^(١).

الأجهوري

قوله: (لَكِنْ هَذَا عَلَى سَبِيلِ الْإِجْمَالِ... إلخ) قَضِيَّتُهُ: أَنَّ التَّعْلُقَاتِ التَّفْصِيلِيَّةَ دَاخِلَةً فِي التَّعْلُقَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ، وَهُوَ كَذَلِكَ، لَكِنْ بَعْدَ تَجْرِيدِ الصُّلُوحِيِّ عَنِ التَّعْيِيدِ بِالْقَدِيمِ، فَإِنَّ تَعْلُقَاتِ الْقَبْضَةِ كُلَّهَا مِنْ قَبِيلِ الصُّلُوحِيِّ.

(١) الشُّرَشِيْمِي: قَوْلُهُ: (لَكِنْ هَذَا عَلَى... إلخ) بِتَبَادُرٍ مِنْهُ: أَنَّ الْمَجْمَلَ هُوَ الصُّلُوحِيُّ الْقَدِيمُ وَالتَّنْجِيزِيُّ الْحَادِثُ، وَكُلُّ مِنْهُمَا يَنْقَسِمُ إِلَى أَقْسَامٍ، مَعَ أَنَّ الصُّلُوحِيَّ الْقَدِيمَ لَيْسَ مَنْقَسِماً إِلَى بَعْضِ تِلْكَ الْأَقْسَامِ، بَلْ هُوَ وَاحِدٌ مِنْهَا. فَكَانَ الْأَظْهَرُ أَنْ يَقُولَ: «أَنَّ لَهَا تَعْلُقَيْنِ: صُلُوحِيٌّ، وَتَنْجِيزِيٌّ حَادِثٌ».

ثُمَّ يَقُولُ:

- «وَهَذَا عَلَى سَبِيلِ الْإِجْمَالِ، وَأَمَّا عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ فَالصُّلُوحِيُّ أَرْبَعَةٌ: صُلُوحِيٌّ قَدِيمٌ، وَتَعْلُقَاتِ الْقَبْضَةِ الثَّلَاثَةُ؛ لِأَنَّهَا صُلُوحِيَّاتٌ أَيْضاً، لَكِنَّهَا حَادِثَةٌ؛ لِأَنَّ صُلُوحِيَّتَهَا مُقَارَنَةٌ لِلْجُودِ أَوْ الْعَدَمِ. وَمَعْنَى كَوْنِهِ «تَعْلُقُ قَبْضَةٍ»: أَنَّهُ تَعْلُقُ سُلْطَنَةٍ؛ أَيْ: أَنَّ الْمَتَعْلُقَ فِي سُلْطَنَةِ الْقُدْرَةِ.

- وَالتَّنْجِيزِيُّ الْحَادِثُ ثَلَاثَةٌ: إِبْجَادُهُ مِنَ الْعَدَمِ، وَإِعْدَامُهُ بَعْدَ تَحَقُّقِ وَجُودِهِ، وَإِبْجَادُهُ بَعْدَ عَدَمِهِ بِالْمَوْتِ، فَقَوْلُهُ فِي تَعْلُقِ الْقَبْضَةِ آخَرًا: «حَالَةً عَدِيمَةٍ» أَيْ: بَعْدَ مَوْتِهِ.

وِيَجَابُ مِنَ الْمُحْشَى: بِأَنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ رَاجِعٌ لِلصُّلُوحِيِّ فِي حَدِّ ذَاتِهِ مُطْلَقاً، وَالتَّنْجِيزِيُّ الْحَادِثُ، أَوْ إِلَى تَعْلُقِهَا التَّنْجِيزِيِّ؛ أَيْ: فَهُوَ مُحْتَمَلٌ لِأَحَدِ التَّعْلُقَيْنِ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَقَيِّدُوا بِقَوْلِهِمْ: «فِي الْأَزَلِ، أَوْ فِيمَا لَا يَزَالُ».

وَقَدْ بَقِيَ: مَا الْمَانِعُ مِنْ إِرَادَةِ الْمَعْنَيْنِ مَعاً، عَلَى هَذَا الْقَوْلِ الضَّعِيفِ؟



وَأَمَّا عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ، فَلَهَا سَبْعَةُ تَعَلُّقَاتٍ:

- (١) - الْأَوَّلُ: الصُّلُوحِيُّ الْقَدِيمُ، وَهُوَ: «صَلَّاحِيَّتُهَا فِي الْأَزَلِ لِلإِبْجَادِ وَالْإِعْدَامِ».
 - (٢) - وَالثَّانِي: كَوْنُ الْمُمَكِّنِ فِيمَا لَا يَزَالُ قَبْلَ وُجُودِهِ فِي قَبْضَةِ الْقُدْرَةِ؛ بِمَعْنَى: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنْ شَاءَ أَبْقَاهُ عَلَى عَدَمِهِ، وَإِنْ شَاءَ أَوْجَدَهُ بِهَا، وَهُوَ مِنْ أَقْسَامِ «تَعَلُّقَاتِ الْقَبْضَةِ».
 - (٣) - وَالثَّلَاثُ: إِنْجَادُ اللَّهِ تَعَالَى الشَّيْءَ بِهَا فِيمَا لَا يَزَالُ، وَهُوَ مِنْ أَقْسَامِ «التَّعَلُّقِ التَّنْجِيزِيِّ الْحَادِثِ».
 - (٤) - وَالرَّابِعُ: كَوْنُ الْمُمَكِّنِ حَالَةً وَجُودِهِ فِي قَبْضَةِ الْقُدْرَةِ؛ بِمَعْنَى: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنْ شَاءَ أَبْقَاهُ عَلَى وُجُودِهِ، وَإِنْ شَاءَ أَعْدَمَهُ بِهَا، وَهُوَ مِنْ أَقْسَامِ «تَعَلُّقَاتِ الْقَبْضَةِ».
 - (٥) - وَالْحَامِسُ: إِعْدَامُ اللَّهِ تَعَالَى الشَّيْءَ بِهَا، وَهُوَ مِنْ أَقْسَامِ «التَّعَلُّقِ التَّنْجِيزِيِّ الْحَادِثِ».
 - (٦) - وَالسَّادِسُ: كَوْنُ الْمُمَكِّنِ حَالَةً عَدَمِهِ فِي قَبْضَةِ الْقُدْرَةِ؛ بِمَعْنَى: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنْ شَاءَ أَبْقَاهُ عَلَى عَدَمِهِ، وَإِنْ شَاءَ أَوْجَدَهُ بِهَا، وَهُوَ مِنْ أَقْسَامِ «تَعَلُّقَاتِ الْقَبْضَةِ».
 - (٧) - وَالسَّابِعُ: إِنْجَادُ اللَّهِ تَعَالَى الشَّيْءَ بِهَا حِينَ الْبُعْثِ، وَهُوَ مِنْ أَقْسَامِ «التَّعَلُّقِ التَّنْجِيزِيِّ الْحَادِثِ».
- هَذَا، وَسَكَتُوا^(١) عَنْ تَعَلُّقِهَا بِالشَّيْءِ بَعْدَ ذَلِكَ، وَهُوَ كَوْنُهُ فِي قَبْضَةِ الْقُدْرَةِ؛ بِمَعْنَى: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنْ شَاءَ أَبْقَاهُ عَلَى وُجُودِهِ، وَإِنْ شَاءَ أَعْدَمَهُ بِهَا بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ الْوَارِدَةِ فِي ذَلِكَ، فَإِذَا ضُمَّ هَذَا التَّعَلُّقُ إِلَى السَّبْعَةِ السَّابِقَةِ كَانَتِ الْجُمْلَةُ ثَمَانِيَّةً.
- قَوْلُهُ: (وَالْإِرَادَةُ) هِيَ: «صِفَةُ وَجُودِيَّةٍ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ تَعَالَى، تُحْصِصُ الْمُمَكِّنَ بِبَعْضِ مَا يَجُوزُ عَلَيْهِ»؛ كَذَا قَالَ الْمُتَكَلِّمُونَ.

(١) الصفتي: قوله: (وَسَكَتُوا...) إلخ) إن قلت: إن هذا داخل في الرابع، فلم يسكتوا.

قلت: بل الرابع في الموجود الذي لحقه عدم فقط، وأمّا هذا فإنه موجودٌ سبقه وجودٌ، وقبله ويَعْدُهُ عدمٌ؛ تأمل.



وَفِي قَوْلِهِمْ: «تُخَصِّصُ الْمُمَكِّنَ... إلخ» إشارَةً إِلَى تَعَلُّقِهَا التَّنْجِيزِيِّ الْقَدِيمِ - وَهُوَ: «تَخْصِصُ الشَّيْءِ بِبَعْضٍ مَا يَجُوزُ عَلَيْهِ أَرْلًا» -، وَإِلَى تَعَلُّقِهَا التَّنْجِيزِيِّ الْحَادِثِ؛ بِنَاءً عَلَى الْقَوْلِ بِهِ^(١) - وَهُوَ: «تَخْصِصُ الشَّيْءِ بِذَلِكَ حِينَ إِجَادِهِ أَوْ إِعْدَامِهِ»، لَا إِلَى تَعَلُّقِهَا الصُّلُوحِيِّ الْقَدِيمِ - وَهُوَ: «صَلَّاحِيَّتُهَا أَرْلًا لِتَخْصِصِ الْمُمَكِّنِ بِكُلِّ شَيْءٍ مِمَّا جَارَ عَلَيْهِ» -؛ لِأَنَّ الْمُتَبَادَرَ مِنَ التَّغْيِيرِ بِ«التَّخْصِصِ» أَنَّ الْمُرَادَ: التَّخْصِصُ بِالْفِعْلِ، وَأَيْضًا التَّغْيِيرُ بِ«بَعْضٍ مَا يَجُوزُ عَلَيْهِ» يَقْتَضِيهِ؛ لِأَنَّهَا تَصْلُحُ^(٢) فِي الْأَرْلِ لِتَخْصِصِ الْمُمَكِّنِ

الأنبأبي

قوله: (يَقْتَضِيهِ؛ لِأَنَّهَا تَصْلُحُ... إلخ) هذه الدعوى غير مسلمة، وعلته ممنوعة؛ لِمَا يلزم عليه

الأجهوري

قوله: (وَهُوَ: تَخْصِصُ الشَّيْءِ... إلخ) المراد بـ«التَّخْصِصِ»: التَّرْجِيحُ؛ بَأَن يَقْصِدَ اللَّهُ تَعَالَى أَرْلًا أَنْ زِيدَ أَوْ يُنْقَصَ أَوْ يَكُونَ مُتَّصِفًا بِالْبَيَاضِ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَلْوَانِ، وَأَن يَكُونَ فِي زَمَنِ نَبِيْنَا دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَزْمَانِ،... إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ بَقِيَّةِ الْمَمَكِّنَاتِ الْمُتَقَابِلَاتِ.

قوله: (وَهُوَ: صَلَّاحِيَّتُهَا أَرْلًا لِتَخْصِصِ الْمُمَكِّنِ... إلخ) فهي صالحة أَرْلًا لِلتَّخْصِصِ الْحَاصِلِ بِالْفِعْلِ، وَصَالِحَةٌ لِتَخْصِصِ آخَرَ بَدَلًا عَنْ هَذَا التَّخْصِصِ ابْتِدَاءً.

(١) الشَّرْشِيمِي: قوله: (بِنَاءً عَلَى الْقَوْلِ بِهِ) أَي: فَبِذَا الْقَائِلُ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا مَيَّزَ فِي الْأَرْلِ بِإِرَادَتِهِ الشَّيْءَ بِالْوُجُودِ بَدَلًا مِنَ الْعَدَمِ، ثُمَّ يَمَيِّزُهُ فِيمَا لَا يَزَالُ بِالصِّفَةِ الَّتِي مَيَّزَ بِهَا فِي الْأَرْلِ، يَكُونُ هَذَا التَّمْيِيزُ غَيْرَ التَّمْيِيزِ الْحَاصِلِ فِي الْأَرْلِ.

وَالْقَوْلُ الْحَقُّ: أَنَّهُ لَيْسَ غَيْرُهُ، بَلْ هُوَ عَيْنُهُ، وَإِضْمَارٌ لَهُ، وَالْإِظْهَارُ فِي الْحَقِيقَةِ بِمُقَارَنَةِ ذَلِكَ التَّمْيِيزِ الثَّانِي، وَهُوَ الْوُجُودُ عَلَى الصِّفَةِ الْمَخْصُوصَةِ.

وَتَوْضِيحُهُ فِي الْحَادِثِ: أَنَّكَ إِذَا أَرَدْتَ شَيْئًا، ثُمَّ غَفَلْتَ عَنْ ذَلِكَ الشَّيْءِ، ثُمَّ أَرَدْتَهُ عَلَى طَبَقِ الْإِرَادَةِ الْأُولَى، كَانَتْ تِلْكَ الْإِرَادَةُ إِضْمَارًا لِلأُولَى، وَإِعَادَةً لَهَا، وَالْإِظْهَارُ فِي الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا هُوَ بِحُصُولِ الْمَرِيدِ؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى سَبْقِ إِرَادَتِهِ.

وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ: بِأَنَّ الْقَائِلَ بِالْمَغَايِرَةِ نَظَرَ إِلَى اخْتِلَافِ الْأَرْلِ وَقَتِ الْوُجُودِ، وَالْقَائِلَ بِالِاتِّحَادِ نَظَرَ إِلَى اتِّحَادِ التَّمْيِيزِ ذَاتًا وَمَتَعَلِّقًا.

(٢) الشَّرْشِيمِي: قوله: (يَقْتَضِيهِ؛ لِأَنَّهَا تَصْلُحُ... إلخ) هذه الدعوى غير مسلمة، وعلته ممنوعة؛ لِمَا يلزم عليه: الْجَمْعُ بَيْنَ التَّقْيِصِينِ، غَايَةُ الْأَمْرِ: أَنَّ الصُّلُوحِيَّ إِنَّمَا هُوَ لِلْبَعْضِ الذَّائِرِ، وَالتَّنْجِيزِيُّ لِلْمَعْيَنِ، وَلَيْسَ فِي قَوْلِهِمْ: «بَعْضٌ مَا يَجُوزُ عَلَيْهِ» التَّقْيِيدُ بِالْمَعْيَنِ لَهُ. أَهْمَنَهُ.



يَكُلُّ شَيْءٌ^(١) مِمَّا جَازَ عَلَيْهِ؛ لَا بِالْبَعْضِ فَقَطْ.

فَتَلَخَّصَ أَنَّ لِلْإِرَادَةِ ثَلَاثَةَ تَعَلُّقَاتٍ؛ بِنَاءً عَلَى الْقَوْلِ «بِأَنَّ لَهَا تَعَلُّقًا تَنْجِيزِيًّا حَادِثًا»،
وَالْتَحْقِيقُ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ تَعَلُّقًا مُسْتَقْلَلًا، بَلْ إِظْهَارٌ لِلتَّعَلُّقِ التَّنْجِيزِيِّ الْقَدِيمِ، وَعَلَى هَذَا
فَيَكُونُ لَهَا تَعَلُّقَانِ فَقَطْ^(٢):

الأنشائي

مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ التَّفْضِيزِ، غَايَةُ الْأَمْرِ: أَنَّ الصُّلُوحِيَّ إِنَّمَا هُوَ لِلْبَعْضِ الدَّائِرِ، وَالتَّنْجِيزِيِّ لِلْمَعْيَنِ،
وَلَيْسَ فِي قَوْلِهِمْ: «بِبَعْضٍ مَا يَجُوزُ عَلَيْهِ» التَّقْيِيدُ بِالْمَعْيَنِ لَهُ.

قوله: (وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ لَهَا تَعَلُّقَانِ... إلخ) اختار الشيخ نُعَيْلِب: أَنَّهَا تَتَعَلَّقُ تَعَلُّقًا تَنْجِيزِيًّا

الأنجهوري

قوله: (وَالْتَحْقِيقُ أَنَّ ذَلِكَ... إلخ) مفاده: أَنَّ التَّنْجِيزِيَّ الْحَادِثَ ثَابِتٌ، مَعَ كَوْنِهِ مَظْهَرًا
لِلْقَدِيمِ، وَهَذَا لَا يَظْهَرُ، فَالظَّاهِرُ أَنَّ يَقُولُ: وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ ذَلِكَ التَّعَلُّقَ مُنْتَفٍ، كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُهُ
بَعْدُ، وَفِي «حَاشِيَةِ الْهَدِيدِي» التَّصْرِيحُ بِنَفْيِهِ.

= أقول: هذا التَّعْيِيرُ يَقْتَضِيهِ؛ لِأَنَّ الْمِتَابِدَ الْبَعْضُ الْمَعْيَنِ الَّذِي أَرَادَهُ فِي الْأَزَلِ بَدَلًا عَنْ مُقَابِلِهِ، وَقَوْلُهُ: «يَقْتَضِي
الْجَمْعُ بَيْنَ التَّفْضِيزِ» لَيْسَ كَذَلِكَ، بَلِ الْمَعْنَى: أَنَّهَا صَالِحَةٌ لِتَخْصِصِ كُلِّ شَيْءٍ عَلَى سَبِيلِ الثَّنَاوِبِ، فَرَجَعَ
إِلَى بَعْضِ الْمَبْهَمِ الَّذِي قَالَهُ؛ لِأَنَّهُ دَائِرٌ بَيْنَ الْمُتَقَابِلَيْنِ، وَيَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَا: قَوْلُ الْمَتَنِ: «الْمُتَعَلِّقَتَانِ بِجَمِيعِ
الْمُمَكِّنَاتِ»؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: بِجَمِيعِ الْأَشْيَاءِ الْمُتَقَابِلَةِ؛ أَي: كُلِّ شَيْءٍ وَمُقَابِلَهُ عَلَى سَبِيلِ الثَّنَاوِبِ، تَأْمَلْ.

(١) الشُّرَشِيمِي: قوله: (تَضَلُّعٌ فِي الْأَزَلِ لِتَخْصِصِ الْمُمَكِّنِ) أَي: تَصْلَحُ لِتَخْصِصِهِ فِي الْأَزَلِ عَلَى الْقَوْلِ الْمَعْتَمَدِ
«مِنْ عَدَمِ زِيَادَةِ التَّعَلُّقِ التَّنْجِيزِيِّ الْحَادِثِ»، أَوْ صِلَاحِيَّتِهَا فِي الْأَزَلِ لِتَخْصِصِهِ فِي الْأَزَلِ أَوْ فِيمَا لَا يَزَالُ
عَلَى الْقَوْلِ الضَّعِيفِ الْمُبْتَدَأِ ذَلِكَ، وَقَوْلُهُ: (يَكُلُّ شَيْءٌ... إلخ) أَي: عَلَى سَبِيلِ الْبَدَلِ، فَهِيَ صَالِحَةٌ لِتَخْصِصِهِ
بِالْوُجُودِ أَوْ الْعَدَمِ، لَكِنْ عَلَى سَبِيلِ الْبَدَلِ، فَالضَّلَاحِيَّةُ لَمْ تَنْحَصِرْ فِي أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ، هَذَا هُوَ الْمُرَادُ.

(٢) الشُّرَشِيمِي: قوله: (وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ لَهَا تَعَلُّقَانِ... إلخ) اختار بعضهم: أَنَّهَا تَتَعَلَّقُ تَعَلُّقًا تَنْجِيزِيًّا حَادِثًا فَقَطْ؛
مُسْتَدَلًّا بِالْآيَاتِ الْكَثِيرَةِ: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ﴾ [الحل: ٤٠] إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، مُسْتَشْكَلًا الْقَوْلَ بِالتَّنْجِيزِيِّ
الْقَدِيمِ بِأَنَّ: «مَعْنَاهُ التَّخْصِصُ»، وَلَا تَخْصِصَ فِي الْأَزَلِ؛ إِذْ هُوَ يَشْعُرُ بِسَبْقِ اسْتَوَاءِ.

وَأَجَابَ عَنْ هَذَا الْإِشْكَالِ عَلَى تَسْلِيمِ إِبْرَاهِيمَ التَّنْجِيزِيِّ الْقَدِيمِ: بِأَنَّ كَيْفِيَّةَ التَّعَلُّقِ مُجْهُولَةٌ لَنَا كَكُنْهِ الصُّفَاتِ
وَالذَّاتِ.

وقوله: «بِسَبْقِ اسْتَوَاءِ» أَي: وَهُوَ لَا يَوْجَدُ إِلَّا فِيمَا لَا يَزَالُ، وَلَكِنْ أَنَّ يَقُولُ: الْمَدَارُ عَلَى عِلْمِ الْإِسْتَوَاءِ، وَإِنْ لَمْ
يَوْجَدِ اسْتَوَاءً بِالْفِعْلِ، فَاللَّهُ تَعَالَى يَعْلَمُ أَزَلًا اسْتَوَاءَ الْمُمْكِنِ فِي الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ فِيمَا لَا يَزَالُ. أَهْ مِنْهُ بِاخْتِصَارِ.



(١) - أَحَدُهُمَا: صُلُوحِي قَدِيمٌ.

(٢) - وَالْآخَرُ: تَنْجِيزِي قَدِيمٌ.

وإِسْنَادُ «التَّخْصِصِ» إِلَيْهَا مَجَازٌ عَقْلِيٌّ مِنْ بَابِ الإِسْنَادِ إِلَى السَّبَبِ، وَإِلَّا فَالْمُخَصَّصُ حَقِيقَةٌ هُوَ الذَّاتُ الْأَقْدَسُ، وَكَذَلِكَ إِسْنَادُ التَّأْيِيرِ إِلَى الْقُدْرَةِ فِي قَوْلِ بَعْضِهِمْ: «هِيَ صِفَةٌ تُؤَثِّرُ فِي الْمُمْكِنِ الْوُجُودَ أَوْ الْعَدَمَ»، فَهُوَ مَجَازٌ عَقْلِيٌّ مِنْ بَابِ الإِسْنَادِ إِلَى السَّبَبِ، وَإِلَّا فَالْمُؤَثِّرُ حَقِيقَةٌ هُوَ الذَّاتُ الْأَقْدَسُ؛ إِذْ لَا فِعْلَ إِلَّا لَهَا، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ.

وَأَمَّا قَوْلُ الْعَامَّةِ: «الْقُدْرَةُ فَعَالَةٌ»، أَوْ: «انْظُرْ فِعْلَ الْقُدْرَةِ»، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، فَحَرَامٌ، وَقِيلَ: «مَكْرُوهٌ» مَا لَمْ يَعْتَقِدُوا أَنَّ الْقُدْرَةَ تُؤَثِّرُ بِنَفْسِهَا، وَإِلَّا كَفَرُوا، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ تَعَالَى. وَالْمُرَادُ بِبَعْضِ مَا يَجُوزُ عَلَيْهِ: الْأَشْيَاءُ السَّتَّةُ الَّتِي يُقَابِلُهَا سِتَّةُ أُخْرَى، وَتِلْكَ الْأَشْيَاءُ هِيَ:

الْأَنْبِيَاءُ

حادثاً فقط؛ مستندلاً بالآيات الكثيرة: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ﴾ [النحل: ٤٠] إلى غير ذلك، مستشكلاً القول بالتَّنْجِيزِ القديم بأن: «معناه: التَّخْصِصُ، ولا تخصيص في الأزل؛ إذ هو يشعر بسبق استواء».

وأجاب عن هذا الإشكال على تسليم إثبات التَّنْجِيزِ القديم: بأنَّ كَيْفِيَّةَ التَّلَقُّقِ مَجْهُولَةٌ لَنَا كَكُنْهِ الصُّفَاتِ وَالذَّاتِ؛ قَالَ: وَبِهِ يُجَابُ عَمَّا وَرَدَ فِي «الْعِلْمِ» مِنْ لَزُومِ سَبْقِ الْعِلْمِ بِالْمُفْرَدَاتِ عَلَى الْعِلْمِ بِالْأَحْكَامِ، مَعْلَلًا ذَلِكَ بِمَا عُلِّلَ بِهِ فِي الشَّاهِدِ. اهـ.

وقوله: «يُشْعِرُ» أَي: لِأَنَّ مَعْنَاهُ: قَضَرُ الْمُمْكِنِ عَلَى الْوُجُودِ بَدَلًا عَنِ الْعَدَمِ مِثْلًا، فَلَا بَدَأَ أَنْ يَكُونَ اسْتَوَاهُمَا فِيهِ قَبْلَ ذَلِكَ الْقَصْرِ، وَهُوَ لَا يَصِحُّ.

وقوله: «بَسْبَقِ اسْتَوَاءٍ» أَي: وَهُوَ لَا يَوْجَدُ إِلَّا فِيمَا لَا يَزَالُ، وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ: الْمَدَارُ عَلَى عِلْمِ الْإِسْتَوَاءِ، وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ اسْتَوَاءٌ بِالْفِعْلِ، فَاللَّهُ تَعَالَى يَعْلَمُ أَزْلاً اسْتَوَاءَ الْمُمْكِنِ فِي الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ فِيمَا لَا يَزَالُ.

وقوله: «بِمَا عُلِّلَ بِهِ» أَي: مِنْ أَنَّ الْحُكْمَ عَلَى الشَّيْءِ فَرَعٌ عَنْ تَصَوُّرِهِ، فَالتَّصَوُّرُ سَابِقٌ فِي الشَّاهِدِ؛ أَي: الْحَاضِرِ لَنَا وَهُوَ الْحَادِثُ.



(١) - الْوُجُودُ بَدَلًا عَنِ الْعَدَمِ^(١).

(٢) - وَالصِّفَةُ الْمَخْصُوصَةُ بَدَلًا عَنْ سَائِرِ الصِّفَاتِ.

(٣) - وَالزَّمَانُ الْمَخْصُوصُ بَدَلًا عَنْ سَائِرِ الْأَزْمِنَةِ.

(٤) - وَالْمَكَانُ الْمَخْصُوصُ بَدَلًا عَنْ سَائِرِ الْأَمْكِنَةِ.

(٥) - وَالْجِهَةُ الْمَخْصُوصَةُ بَدَلًا عَنْ سَائِرِ الْجِهَاتِ.

(٦) - وَالْمَقْدَارُ الْمَخْصُوصُ بَدَلًا عَنْ سَائِرِ الْمَقَادِيرِ.

وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ تُسَمَّى: «الْمُمَكِّنَاتِ الْمُتَقَابِلَاتِ»، وَقَدْ نَظَّمَهَا بَعْضُهُمْ بِقَوْلِهِ: [مِنْ

الرَّجَزِ]

الْمُمَكِّنَاتِ الْمُتَقَابِلَاتِ: وَجُودُنَا وَالْعَدَمُ، الصِّفَاتُ

أَزْمِنَةُ، أَمْكِنَةُ، جِهَاتُ كَذَا الْمَقَادِيرُ رَوَى الثَّقَاتُ

وَأَعْلَمَ أَنَّ الْإِرَادَةَ وَالْأَمْرَ مُتَغَايِرَانِ^(٢) وَمُنْفَكَّانِ، خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ حَيْثُ قَالَ بَعْضُهُمْ «بِأَنَّهُمَا مُتَّحِدَانِ»، وَقَالَ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ «الْإِرَادَةَ لَازِمَةٌ لِلْأَمْرِ^(٣)»، وَبَنَوْا عَلَى ذَلِكَ: «أَنَّهُ لَا يَرِيدُ الشَّرُورَ وَالْقَبَائِحَ».

الْأَجْهَوِيُّ

قوله: (وَالْمَقْدَارُ الْمَخْصُوصُ) وهو: الطُّولُ، وَالْقَصَرُ، وَالتَّوَسُّطُ.

(١) الشُّرَشِيُّ: قوله: (الْوُجُودُ بَدَلًا عَنِ الْعَدَمِ... إلخ) والوجودُ يجتمعُ مع الخمسة التي بعده؛ وهي: الصِّفَةُ، وَالزَّمَانُ، وَالْمَكَانُ، [وَالْجِهَةُ]، وَالْمَقْدَارُ.

والعدمُ لا يجتمعُ إِلَّا مع: الزَّمَانُ، وَالْمَكَانُ، وَالْجِهَةُ؛ إِذَا كَانَ بَعْدَ وَجُودٍ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْعَدَمُ قَبْلَ الْوُجُودِ فَلَا يَجْتَمِعُ إِلَّا مع الزَّمَانِ.

والمَرَادُ بِـ «الصِّفَةِ»: جِنْسُهَا؛ لِأَنَّهَا مُتَعَدِّدَةٌ فِي ذَاتِهَا، تَحْتَهَا مُتَقَابِلَاتُ ك: الْبَيَاضُ وَمُقَابِلُهُ، وَالْغَيْثُ وَمُقَابِلُهُ، وَالْجِلْمُ وَمُقَابِلُهُ، ... وَغَيْرُ ذَلِكَ.

والمَرَادُ بِـ «الْمَقْدَارِ»: الطُّولُ وَمُقَابِلُهُ...

الصِّفَتِي: قوله: (وُجُودُنَا وَالْعَدَمُ) هَذَا وَاحِدٌ، وَقوله: «الصِّفَاتُ» وَاحِدٌ ثَانٍ، ... وَهَكَذَا.

(٢) الشُّرَشِيُّ: قوله: (مُتَغَايِرَانِ) الْأَمْرُ هُوَ: «الْكَلَامُ الْقَدِيمُ بِاعْتِبَارِ دَلَالَتِهِ عَلَى الطَّلَبِ»، وَالْإِرَادَةُ صِفَةٌ أُخْرَى.

(٣) الشُّرَشِيُّ: قوله: (لَازِمَةٌ لِلْأَمْرِ) أَي: مُغَايِرَةٌ لَهُ لَازِمَةٌ.

وَمَعْنَى كَوْنِهَا «لَازِمَةً»: أَنَّهَا لَا تَتَفَكَّكُ عَنْهُ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى: أَنَّهَا تَوْجَدُ عِنْدَ وَجُودِهِ، وَقَدْ تَوْجَدُ وَحْدَهَا؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يَنْتَجِ مَا قَالُوهُ، فَالْأَظْهَرُ التَّعْبِيرُ بِـ «التَّلَازُمِ»؛ أَي: كُلُّ شَيْءٍ مِنْهَا لَازِمٌ لِلْآخَرِ.

وَيُنْتَبِي عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّ تَعَالَى :

(١) - قَدْ يُرِيدُ الشَّيْءَ وَلَا يَأْمُرُ بِهِ .

(٢) - وَقَدْ يَأْمُرُ بِهِ وَلَا يُرِيدُهُ .

(٣) - كَمَا أَنَّ قَدْ يُرِيدُهُ وَيَأْمُرُ بِهِ .

(٤) - وَقَدْ لَا يُرِيدُهُ وَلَا يَأْمُرُ بِهِ .

- فَلَاوُلُ: كَمَا فِي: كُفِّرَ مَنْ تَعَلَّقَ عِلْمُ اللَّهِ تَعَالَى بِكُفْرِهِ؛ كَأَبِي جَهْلٍ .

- وَالثَّانِي: كَمَا فِي: إِيمَانٍ مَنْ ذُكِرَ^(١) .

- وَالثَّلَاثُ: كَمَا فِي: إِيمَانٍ مَنْ تَعَلَّقَ عِلْمُ اللَّهِ تَعَالَى بِإِيمَانِهِ؛ كإِيمَانِ سَيِّدِنَا أَبِي بَكْرٍ .

- وَالرَّابِعُ: كَمَا فِي: كُفِّرَ مَنْ ذُكِرَ .

وَاخْتَلَفَ فِي جَوَازِ إِسْنَادِ الشُّرُورِ وَالْقَبَائِحِ إِلَى إِرَادَةِ الْمَوْلَى سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ كَأَن يُقَالَ: «أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى زَيْنًا زَيْدٌ مَثَلًا، وَكُفِّرَ عَمْرُو»، فَأَجَارَهُ بَعْضُهُمْ، وَمَنَعَهُ آخَرُونَ .

وَالصَّحِيحُ: التَّفَرُّقُ بَيْنَ مَقَامِ التَّلْعِيمِ وَغَيْرِهِ، فَيَجُوزُ فِي الْأَوَّلِ، وَيَمْتَنِعُ فِي الثَّانِي .

قَوْلُهُ: (الْمُتَعَلِّقَانِ) أَي: تَعَلَّقَا صُلُوحًا قَدِيمًا، لَا تَنْجِزِيًّا قَدِيمًا أَوْ حَادِثًا^(٢)؛ لِأَنَّهُمَا لَا يَتَعَلَّقَانِ بِجَمِيعِ الْمُمَكِّنَاتِ التَّعَلُّقَ الْمَذْكُورَ .

الأنبائي

قوله: (لِأَنَّهُمَا لَا يَتَعَلَّقَانِ بِجَمِيعِ الْمُمَكِّنَاتِ) قد يقال: المعنى: أَنَّهُمَا يَتَعَلَّقَانِ بِجَمِيعِ الْمُمَكِّنَاتِ تَعَلُّقًا تَنْجِزِيًّا قَدِيمًا أَوْ حَادِثًا، لَكِنْ عَلَى الْبَدَلِ؛ سِوَاكَ كَانَ عَلَى وَجْهِ الْإِبْجَادِ أَوْ الْإِعْدَامِ، وَكَأَنَّهُمْ فَهَمُّوا أَنَّ التَّعَلُّقَ لَا بَدَّ وَأَنْ يَكُونَ عَلَى جِهَةِ الْإِبْجَادِ؛ كَذَا قِيلَ، وَهَذَا لَا يَنْصَحُ إِلَّا لَوْ جَعَلَ تَعَلُّقَ الْقَبْضَةِ مِنَ التَّنْجِيزِيِّ .

(١) الصَّحِيحُ: قَوْلُهُ: (إِيمَانٍ مَنْ ذُكِرَ) أَي: أَبِي جَهْلٍ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَهُ بِالْإِيمَانِ، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يُرِدِ الْإِيمَانَ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ سَبَقَ فِي الْأَزَلِ أَنَّهُ يَمُوتُ كَافِرًا .

لَكِنْ قَدْ يُقَالُ عَلَى هَذَا حَيْثُ لَمْ يُرِدْ مِنَ الْإِيمَانِ؛ بِمَعْنَى: أَنَّ وُجُودَ الْإِيمَانِ مِنْهُ غَيْرُ مُمَكِّنٍ، فَمَا مَعْنَى الْأَمْرِ بِالْإِيمَانِ الْغَيْرِ الْمُمَكِّنِ؟ فَقَدْ يُرَوِّدُهُمْ أَنَّهُ عِبْتُ حَيْثُ، فَلْيَطَّالِبْ أَهْلَ السُّنَّةِ بِالْجَوَابِ عَنْ ذَلِكَ؛ نَاقِلٌ .

(٢) الشَّرْشِيمُ: قَوْلُهُ: (لَا تَنْجِزِيًّا قَدِيمًا أَوْ حَادِثًا) أَي: لَا: تَنْجِزِيًّا قَدِيمًا بِالنِّسْبَةِ لِلْإِرَادَةِ، وَتَنْجِزِيًّا حَادِثًا بِالنِّسْبَةِ لِلْقُدْرَةِ، أَوْ تَنْجِزِيًّا حَادِثًا بِالنِّسْبَةِ لِهَمَا عَلَى الْقَوْلِ بِثَبُوتِهِ فِي الْإِرَادَةِ .

وَأَمَّا قُلْنَا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْقُدْرَةَ لَيْسَ لَهَا تَعَلُّقٌ تَنْجِيزِيٌّ قَدِيمٌ .



وَالْمُرَادُ بِـ«التَّعَلُّقِ»: «اِفْتِصَاءُ الصِّفَةِ وَاسْتِلْزَامُهَا»^(١) أَمْرًا زَائِدًا^(٢) عَلَى الذَّاتِ [الأولى: على قيامها بالذات].

وَاعْلَمْ أَنَّ صِفَاتِ الْمَعَانِي:

(١) - مِنْهَا: مَا لَا يَتَعَلَّقُ أَصْلًا، وَهُوَ: «الْحَيَاةُ».

(٢) - وَمِنْهَا: مَا يَتَعَلَّقُ تَعَلُّقٌ تَأْثِيرِي، وَهُوَ: «الْقُدْرَةُ، وَالْإِرَادَةُ»؛ بِنَاءٍ عَلَى مَا هُوَ الْمُخْتَارُ مِنْ أَنَّ التَّخْصِصَ تَأْثِيرٌ^(٣).

(٣) - وَمِنْهَا: مَا يَتَعَلَّقُ تَعَلُّقٌ انْكِشَافِي، وَهُوَ: «الْعِلْمُ، وَالسَّمْعُ، وَالْبَصَرُ».

(٤) - وَمِنْهَا: مَا يَتَعَلَّقُ تَعَلُّقٌ دِلَالِي، وَهُوَ: «الْكَلَامُ»؛ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ تَتَبُّعِ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ﷺ.

فَتَلَخَّصَ أَنَّهَا بِالنِّسْبَةِ لِذَلِكَ أَقْسَامٌ أَرْبَعَةٌ.

الْأَنْبَابِي

قوله: (عَلَى مَا هُوَ الْمُخْتَارُ... إلخ) في شرح «منقذة العبيد» للشيخ الجوهري: واختلف هل التخصيص تأثير أو لا؟ على أقوال، ثالثها: أنه تأثير في التمييز، لا في الوجود.

الْأَجْهَوْرِي

قوله: (أَمْرًا زَائِدًا عَلَى الذَّاتِ) عبارة غيره: «عَلَى قِيَامِهَا بِالذَّاتِ».

والمراد بذلك الأمر: الإيجاد والإعدام بالنسبة للقدرية والتخصيص بالنسبة للإرادة، والانكشاف بالنسبة للعلم والسَّمْع والبصر، والدلالة بالنسبة للكلام.

(١) الشوشيمي: قوله: (اِفْتِصَاءُ الصِّفَةِ وَاسْتِلْزَامُهَا... إلخ) عطف تفسير.

والمراد بـ«استلزامها»: ارتباطها بمتعلقاتها على وجه الانكشاف، والتأثير... أو غير ذلك، وهذا الاستلزام المفسر بما ذكر هو فعل الله تعالى؛ لأنه ليس له فعلٌ إلَّا تعلق القدرة.

(٢) الشوشيمي: قوله: (أَمْرًا زَائِدًا) وهو وجود الممكن مثلاً، لا إيجاده؛ لأنَّ الإيجاد هو عين التعلق، كما علمته.

(٣) الشوشيمي: قوله: (مِنْ أَنَّ التَّخْصِصَ تَأْثِيرٌ) اعلم أنَّ التخصيص: «تمييز الممكن ببعض الأمور المتقابلة».

- وبعضهم جعل ذلك التمييز تأثيراً؛ لأنه أثر في التمييز.

- وبعضهم جعله انكشافاً للرائي ك: تمييز الحبوب المجتمعة؛ لأنه يتميَّز بالأنصباء، وعلى هذا يكون

التخصيص صفة انكشافية، هذا ما ظهر.



قَوْلُهُ: (بِجَمِيعِ الْمُمَكِّنَاتِ) أَيِ: الْأُمُورِ الَّتِي يَجُوزُ وُجُودُهَا وَعَدَمُهَا؛ بِحَيْثُ يَسْتَوِي إِلَيْهَا نِسْبَتَا الوجودِ وَالْعَدَمِ، فَهِيَ مِنْ قِيلٍ:

الْمُمْكِنِ بِالْإِمْكَانِ الْخَاصِّ، وَهُوَ: «سَلْبُ الضَّرُورَةِ - بِمَعْنَى: الْوُجُوبِ - عَنِ الطَّرَفَيْنِ»؛ أَيِ: الطَّرَفِ الْمُوَافِقِ^(١) لِمَا نَطَقْتَ بِهِ وَالطَّرَفِ الْمُخَالِفِ لَهُ، فَإِذَا قُلْتَ: «زَيْدٌ مُوْجُودٌ»

الْأَجْهَوِي

قَوْلُهُ: (وَهُوَ: سَلْبُ الضَّرُورَةِ - بِمَعْنَى: الْوُجُوبِ - عَنِ الطَّرَفَيْنِ... إلخ) يلزم من سلب الضَّرُورَةِ عنهما: سلبُ الإحالة عنهما؛ لأنَّ استحالة أحدهما تتوقَّفُ على وجود الآخر، والفرض أنَّ الوجوب منتفٍ عنهما، وإذا انتفى وجوبهما واستحالتهما ثبت جوازهما، وهو معنى «الإمكان الخاصِّ»، وبهذا تعلم أنَّ تعريف «الإمكان الخاصِّ» بما ذُكِرَ مِنْ (أَيِ: هُوَ مِنْ بَابِ التَّعْرِيفِ بِالْمَلْزُومِ أَوْ اللَّازِمِ، وَحَقِيقَتُهُ جَوَازُ الوجودِ وَالْعَدَمِ، فَالْمُمْكِنُ بِالْإِمْكَانِ الْخَاصِّ: «مَا جَازَ وُجُودُهُ وَعَدَمُهُ».

ثُمَّ إِنَّ تَعْبِيرَهُمْ بِـ «الطَّرَفِ الْمُوَافِقِ لِمَا نَطَقْتَ بِهِ» وَ«الْمُخَالِفِ لَهُ» إِنَّمَا يَظْهَرُ فِي مُمْكِنِ حُكْمٍ عَلَيْهِ بِالْوجودِ أَوْ الْعَدَمِ؛ كَانَ قِيلَ: «زَيْدٌ مُوْجُودٌ» أَوْ: «لَيْسَ بِمَوْجُودٍ»، وَقَيَّدَ ذَلِكَ الْحُكْمَ بِالْإِمْكَانِ الْخَاصِّ، وَلَا يَظْهَرُ فِي الْمُمْكِنِ الَّذِي لَمْ يَحْكَمْ عَلَيْهِ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا، فَإِنَّ طَرَفِيهِ - وَهُمَا: الوجود، وَالْعَدَمُ - لَا يَوْصِفَانِ حِينَئِذٍ بِـ «مُوَافِقَةٍ» وَلَا بِمُخَالَفَةٍ لِمَا نَطَقْتَ بِهِ؛ إِذِ الْفَرَضُ أَنَّ لَا نَطْقَ، فَكَانَ الظَّاهِرُ فِي التَّعْرِيفِ أَنَّ يُقَالُ: «هُوَ: سَلْبُ الضَّرُورَةِ عَنِ الوجودِ وَالْعَدَمِ»، بَلْ كَانَ الْأَوَّلَى مِنْ ذَلِكَ أَنَّ يُقَالُ: «هُوَ: جَوَازُ الوجودِ وَالْعَدَمِ».

(١) الشَّرْشِيمِي: قَوْلُهُ: (الطَّرَفِ الْمُوَافِقِ... إلخ) كَانَ الْأَظْهَرُ: «الطَّرَفِ الَّذِي نَطَقْتَ بِهِ وَالطَّرَفِ الْمُخَالِفِ لَهُ»؛ لِأَنَّ الوجودَ الرَّائِدَ هُوَ عَيْنُ مَدْلُولِ مَا نَطَقْتَ بِهِ.

إِلَّا أَنَّ يُقَالُ: الْاِخْتِلَافُ بِالْاعتِبَارِ، فَثَبُوتُ الوجودِ لـ «زَيْدٍ» بِاعتِبَارِ ذَاتِهِ مُغَايِرٌ وَمُوَافِقٌ لِثَبُوتِ الوجودِ لَهُ بِاعتِبَارِ دلالة مَا نَطَقْتَ بِهِ عَلَيْهِ.

وَوَجْهٌ كَوْنُ سَلْبِ الوجودِ عَنِ الطَّرَفَيْنِ بِقِيْدِ الْجَوَازِ: أَنَّكَ إِذَا سَلَبْتَ الْوُجُوبَ عَنِ الوجودِ، يَلْزَمُ نَفْيُ الاستحالة عَنِ الْعَدَمِ؛ لِأَنَّ الْعَدَمَ لَا يَكُونُ مُسْتَحِيلًا إِلَّا إِذَا وَجِبَ الوجودُ، وَإِذَا نَفَيْتَ الْوُجُوبَ عَنِ الْعَدَمِ، يَلْزَمُ مِنْهُ نَفْيُ الاستحالة عَنِ الوجودِ، فَقَدْ نَفَيْتَ عَنْ كُلِّ مِنَ الطَّرَفَيْنِ الْوُجُوبَ وَالاستحالة صَرِيحًا وَاسْتِزْلَامًا، فَلَا يَبْقَى إِلَّا الْجَوَازُ.

وَلَهُ تَعْرِيفٌ آخَرٌ بِالْمُطَابَقَةِ وَهُوَ: «أَنَّ الْمُمْكِنَ بِالْإِمْكَانِ الْخَاصِّ: غَيْرُ الْمَمْتَنِعِ وَغَيْرُ الْوَاجِبِ».



بِالإِمْكَانِ الْخَاصِّ، كَانَ الْمَعْنَى: أَنَّ الظَّرْفَ الْمُوَافِقَ لِمَا نَطَقَتْ بِهِ - وَهُوَ ثُبُوتُ الْوُجُودِ لَهُ^(١) - لَيْسَ بِوَاجِبٍ^(٢)، وَكَذَلِكَ الظَّرْفُ الْمُخَالِفُ لِمَا نَطَقَتْ بِهِ - وَهُوَ عَدَمُ ثُبُوتِهِ لَهُ -

لَا مِنْ الإِمْكَانِ الْعَامِّ، وَهُوَ: سَلْبُ الضَّرُورَةِ - بِمَعْنَى: الْوُجُوبِ - عَنِ الظَّرْفِ الْمُخَالِفِ فَقَطَّ^(٣)؛ فَإِذَا قُلْتُ: «اللَّهُ مَوْجُودٌ بِالإِمْكَانِ الْعَامِّ»، كَانَ الْمَعْنَى: أَنَّ الظَّرْفَ الْمُخَالِفَ - وَهُوَ عَدَمُ ثُبُوتِ الْوُجُودِ لَهُ تَعَالَى - لَيْسَ بِوَاجِبٍ^(٤)، وَأَمَّا الظَّرْفُ الْمُوَافِقُ فَهُوَ وَاجِبٌ هُنَا^(٥).

الأجهوري

قوله: (بِالإِمْكَانِ الْخَاصِّ) متعلِّقٌ بمحذوفٍ حالٍّ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَرِ فِي «موجود» العائد على «زيد»؛ لَأَنَّ الْمَقْصُودَ جَعْلُ الْإِمْكَانِ صِفَةً لـ «زيد»، وليس ظرفاً لغواً متعلقاً بـ «موجود»؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ الْمَقْصُودِ.

قوله: (وَهُوَ: سَلْبُ الضَّرُورَةِ... إلخ) يلزَمُ مِنْ سَلْبِ الضَّرُورَةِ عَنِ الظَّرْفِ الْمُخَالِفِ: سَلْبُ الْإِسْتِحَالَةِ عَنِ الظَّرْفِ الْمُوَافِقِ، وَهُوَ مَعْنَى «الإِمْكَانِ الْعَامِّ»، فَالْإِمْكَانُ الْعَامُّ: «عدم استحالة الشَّيْءِ الصَّادِقُ بِجَوَازِهِ وَوُجُوبِهِ»، وَلِصَدَقِهِ بِالْوُجُوبِ وَالْجَوَازِ الَّذِي هُوَ الْإِمْكَانُ الْخَاصُّ سَمِّيَ: «عَامًّا».

(١) الصفتي: قوله: (وَهُوَ ثُبُوتُ الْوُجُودِ لَهُ) أي: لا على الدوام، أمّا نعقل كونه موجوداً فهذا واجب لا يتصور العقل ولا يصدق بانفكاك صفة الوجود عنه.

(٢) الصفتي: قوله: (لَيْسَ بِوَاجِبٍ) أي: بل هو جائز.

(٣) الشرشيمي: قوله: (عَنِ الظَّرْفِ الْمُخَالِفِ فَقَطَّ) أي: لِأَنَّكَ إِذَا سَلَبْتَ الْوُجُوبَ عَنِ الْعَدَمِ، يَلْزَمُ مِنْهُ نَقْيُ الْإِسْتِحَالَةِ عَنِ الْوُجُودِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ مُسْتَحِيلًا إِلَّا إِذَا نَفَى الْعَدَمَ، فَيَبْقَى الظَّرْفُ الْمُخَالِفُ لِمَا نَطَقَتْ بِهِ مُحْتَمَلًا لِلْجَوَازِ وَالْإِسْتِحَالَةِ، وَالظَّرْفُ الَّذِي نَطَقَتْ بِهِ مُحْتَمَلًا لِلْجَوَازِ وَالْوُجُوبِ، فَيَكُونُ شَامِلًا لِلْجَائِزِ وَالْوَاجِبِ، وَالْمُخَالِفُ شَامِلًا لِلْجَائِزِ وَالْمُسْتَحِيلِ، فَلِلَّذَلِكَ كَانَ أَعَمُّ مِنَ الْإِمْكَانِ الْخَاصِّ؛ لشموله الجائز والواجب، كما علمت.

فيصح أن نقول: «اللَّهُ تَعَالَى مَوْجُودٌ بِالإِمْكَانِ الْعَامِّ، وَزَيْدٌ مَوْجُودٌ بِالإِمْكَانِ الْعَامِّ»؛ بِمَعْنَى: أَنَّ وَجُودَهُمَا لَيْسَ مُسْتَحِيلًا، بَلْ وَاجِبٌ أَوْ جَائِزٌ، وَالْوَاقِعُ فِي الْأَوَّلِ: الْوُجُوبُ، وَفِي الثَّانِي: الْجَوَازُ.

وله تعريفٌ بالمطابقة وهو: «أَنَّ الْإِمْكَانَ الْعَامَّ هُوَ: عَدَمُ الْإِمْتِنَاعِ»، وَعَدَمُ الْإِمْتِنَاعِ صَادِقٌ بِالْجَوَازِ وَالْوُجُوبِ.

(٤) الصفتي: قوله: (لَيْسَ بِوَاجِبٍ) أي: بل هو مستحيل.

(٥) الشرشيمي: قوله: (فَهُوَ وَاجِبٌ هُنَا) أي: فِي هَذَا الْمَثَالِ بِاعْتِبَارِ الْوَاقِعِ، وَهَذَا احْتِرَازٌ عَنْ نَحْوِ قَوْلِكَ: «زَيْدٌ مَوْجُودٌ بِالإِمْكَانِ الْعَامِّ»، فَإِنَّ حُكْمَ مَا نَطَقَتْ بِهِ الْجَوَازُ، وَكَذَا مُخَالَفَهُ؛ نَظَرًا لِلْوَاقِعِ.

الصفتي: قوله: (فَهُوَ وَاجِبٌ هُنَا) فائدة: يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ الْمُحَسِّنِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ مَنْ قَالَ: «اللَّهُ مُمْكِنُ الْوُجُودِ» =

وَأِنَّمَا لَمْ يَصِحَّ إِرَادَةُ الْإِمْكَانِ الْعَامِّ هُنَا^(١)؛ لِدُخُولِ الْوَاجِبَاتِ فِي الْمُمْكِنَاتِ حِينَئِذٍ، مَعَ أَنَّ كُلًّا مِنَ الْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ لَا يَتَعَلَّقُ بِهَا، كَمَا لَا يَتَعَلَّقُ بِالْمُسْتَحِيلَاتِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ بِهِمَا عَجْزٌ؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَا مِنْ وَظِيفَتِهَا، وَلِأَنَّهُمَا لَوْ تَعَلَّقَتْ بِهِمَا لَزِمَ الْفَسَادُ؛ إِذْ يَلْزَمُ عَلَيْهِ تَعَلُّقُهَا بِإِعْدَامِ الذَّاتِ الْعَلِيَّةِ^(٢)، وَيَسْلُبُ الْأُلُوهِيَّةَ عَنْهَا، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَبِهَذَا يُعْلَمُ سُقُوطُ^(٣) قَوْلِ بَعْضِ الْمُتَبَدِّعَةِ: «إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا؛ إِذْ لَوْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ لَكَانَ عَاجِزًا»، وَكَأَنَّهُ أَخَذَ هَذَا^(٤) مِنْ قِصَّةِ سَيِّدِنَا إِدْرِيسَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَعَ إِبْلِيسَ، وَهِيَ أَنَّ سَيِّدَنَا إِدْرِيسَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَخِيطُ حُلَّةً وَهُوَ يَقُولُ فِي دُخُولِ الْإِبْرَةِ وَخُرُوجِهَا: «سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ»، فَجَاءَهُ إِبْلِيسُ فِي صُورَةِ إِنْسَانٍ بِقَشْرَةٍ بَيْضَةٍ - وَقِيلَ: بِقَشْرَةِ فُسْتَقَةٍ - وَقَالَ: هَلِ اللَّهُ يَقْدِرُ أَنْ يَجْعَلَ الدُّنْيَا فِي هَذِهِ الْقَشْرَةِ؟ فَقَالَ: اللَّهُ تَعَالَى يَقْدِرُ أَنْ يَجْعَلَ الدُّنْيَا فِي سَمِّ هَذِهِ الْإِبْرَةِ؛ أَيُّ: خَرَقَهَا، وَنَحَسَّ إِحْدَى عَيْنَيْهِ، فَصَارَ أَغْوَرَّ.

الاجهوري

ثُمَّ إِنَّ التَّعْبِيرَ بِـ «الْطَّرْفِ الْمَخَالَفِ» إِنَّمَا يَظْهَرُ فِي مُمْكِنٍ عَامٍّ حَكِيمٍ عَلَيْهِ بِالْوُجُودِ، وَفِي ذَلِكَ الْحُكْمِ بِالْإِمْكَانِ الْعَامِّ، وَلَا يَظْهَرُ فِي الْمُمْكِنِ الْعَامِّ الَّذِي لَمْ يَحْكَمْ عَلَيْهِ بِالْوُجُودِ، فَكَانَ الظَّاهِرُ أَنْ يُقَالَ: «هُوَ: سَلْبُ الضَّرُورَةِ عَنِ الْعَدَمِ»؛ لِيَشْمَلَ الْمُمْكِنَ الْمَذْكُورَ، بَلْ كَانَ الْأَوَّلَى مِنْ ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ: «هُوَ: عَدَمُ الْإِسْتِحَالَةِ»؛ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ حَقِيقَةُ الْإِمْكَانِ الْعَامِّ.

= لَا يَكْفِرُ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يُرِيدَ الشَّخْصُ «الْمُمْكِنَ»؛ أَيُّ: بِالْإِمْكَانِ الْعَامِّ، وَهُوَ كَذَلِكَ؛ إِذِ الْوُجُوبُ هِيَ الْقَضِيَّةُ الْمَخَالَفَةُ لِمَا نَطَقَتْ بِهَا مِنْفِيٌّ؛ إِذْ عَدَمُ ثُبُوتِ الْوُجُودِ لَهُ تَعَالَى لَيْسَ بِوَاجِبٍ، بَلْ هُوَ مُسْتَحِيلٌ، فَقَدْ قَامَتِ الْأَدَلَّةُ الْعَقْلِيَّةُ وَالنَّفْلِيَّةُ عَلَى أَنَّ هُنَاكَ إِلَهًا مَوْجُودًا يَتَصَرَّفُ فِي هَذَا الْمَلِكِ، كَيْفَ وَلَا لَزِمَ مَا لَزِمَ؛ تَأَمَّلْهُ وَاحْفَظْهُ، وَلَا حَيْرَةَ يَقُولُ مَنْ تَوَهَّمُ بِشَاعَةِ اللَّفْظِ، فَحَكَّمَ عَلَى النَّاطِقِ بِذَلِكَ بِالْكَفْرِ.

(١) الشوشيمي: قوله: «الْإِمْكَانِ الْعَامِّ هُنَا» أَيُّ: فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ.

(٢) الصفطي: قوله: «بِإِعْدَامِ الذَّاتِ الْعَلِيَّةِ... إلخ» وهذا غير ممكن؛ لِمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنْ قَلْبِ الْحَقَائِقِ، وَلِمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنَ الْفَسَادِ.

(٣) الشوشيمي: قوله: «وَبِهَذَا» أَيُّ: بِكَوْنِ الْوَاجِبِ وَالْمُسْتَحِيلِ لَيْسَا مِنْ وَظِيفَتِهَا (يُتَلَمَّ سُقُوطُ... إلخ).

(٤) الشوشيمي: قوله: «وَكَأَنَّهُ أَخَذَ هَذَا» أَيُّ: قُدْرَةُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى اتِّخَاذِ الْوَلَدِ الَّذِي هُوَ مُسْتَحِيلٌ؛ أَيُّ: اخْتَرَهُ، فَمَا تَرَاهُمُ هَذَا الْبَعْضُ مِنْ قَوْلِ سَيِّدِنَا إِدْرِيسَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِإِبْلِيسَ، فَإِنَّ ظَاهِرَهُ: أَنَّ قُدْرَةَ اللَّهِ تَعَالَى تَتَعَلَّقُ بِالْمُسْتَحِيلِ، وَهُوَ جَعَلَ الدُّنْيَا بِحَالِهَا فِي الْقَشْرَةِ بِحَالِهَا.



قَالَ بَعْضُهُمْ: وَأَرْجُو أَنْ تَكُونَ الْيُمْنَى، وَاخْتَارَ نَحْسَ إِحْدَى عَيْنَيْهِ لِيُظْفَى نُورَ بَصَرِهِ، كَمَا أَرَادَ أَنْ يُظْفَى نُورَ الْإِيمَانِ^(١)، فَإِنَّ الْجَزَاءَ مِنْ جِنْسِ الْعَمَلِ.

وَوَجْهُ الْأَخْذِ: أَنَّهُ تَوَهَّمَ أَنَّ مُرَادَ سَيِّدِنَا إِدْرِيسَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقْدِرُ أَنْ يَجْعَلَ الدُّنْيَا بِهَيْئَتِهَا الَّتِي هِيَ عَلَيْهَا فِي الْقَشْرَةِ الْمَذْكُورَةِ بِهَيْئَتِهَا الَّتِي هِيَ عَلَيْهَا، مَعَ أَنَّ هَذَا مُسْتَحِيلٌ؛ لِاسْتِحَالَةِ اجْتِمَاعِ الْأَجْسَامِ الْكَثِيفَةِ فِي حَيْزٍ وَاحِدٍ، وَلَيْسَ هَذَا مُرَادًا، بَلِ الْمُرَادُ^(٢) أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُصَغِّرُ الدُّنْيَا جِدًّا أَوْ يُكَبِّرُ الْقَشْرَةَ كَذَلِكَ، وَيَجْعَلُ هَذِهِ فِي هَذِهِ، وَهَذَا لَيْسَ بِمُسْتَحِيلٍ^(٣)، وَإِنَّمَا لَمْ يُصَرِّحْ لَهُ سَيِّدُنَا إِدْرِيسُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ سَائِلٌ مُتَعَنِّتٌ - قَبَّحَهُ اللَّهُ تَعَالَى -.

[٣ - الْعِلْمُ]

قَوْلُهُ: (وَالْعِلْمُ) هُوَ: «صِفَةُ وَجُودِيَّةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ تَعَالَى تَتَعَلَّقُ بِالشَّيْءِ^(٤) عَلَى وَجْهِ الْإِحَاطَةِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ دُونَ سَبْقٍ خَفَاءٍ»؛ كَذَا قَالَ الْكَمَالُ. وَهُوَ أَحْسَنُ مِمَّا قَالَهُ السَّعْدُ وَغَيْرُهُ مِنْ أَنَّهُ: «صِفَةُ وَجُودِيَّةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ تَعَالَى يَنْكَشِفُ بِهَا الْمَعْلُومُ عَلَى مَا هُوَ بِهِ»؛ لِأَنَّهُ قَدْ اعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِوُجُوهٍ:

الأنبأبي

قوله: (تَتَعَلَّقُ بِالشَّيْءِ) لعل المراد: بكل شيء موجود أو معدوم؛ ليخرج: السَّمْعُ والبَصَرُ، وإلا كان تعريفاً بالأعم.

(١) الجصفي: قوله: (كَمَا أَرَادَ أَنْ يُظْفَى نُورَ الْإِيمَانِ) قد يقال: حيث كان الأمر كذلك، فكان المناسب لسَيِّدِنَا إِدْرِيسَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَفْقَ عَيْنَهُ الْاِثْنَيْنِ لِأَجْلِ أَنْ يَظْفَى جَمِيعَ بَصَرِهِ، كَمَا أَرَادَ أَنْ يَظْفَى نُورَ الْإِيمَانِ كُلَّهُ.

(٢) الشوشيمي: قوله: (بَلِ الْمُرَادُ... إلخ) فيه: أَنَّ سَيِّدَنَا إِدْرِيسَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يُصَرِّحْ بِأَنَّ الدُّنْيَا تَوْضِعَ فِي الْقَشْرَةِ، بَلْ فِي سَمِّ الْإِبْرَةِ.

ويجاب: بأنه جوابٌ بِالْأَزْمِ؛ كَأَنَّهُ قَالَ: لَا يَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ، بَلْ عَلَى مَا هُوَ أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ.

(٣) الجصفي: قوله: (وَهَذَا لَيْسَ بِمُسْتَحِيلٍ) بل هو ممكن، فلذلك قال له: «إِنَّهُ قَادِرٌ عَلَى ذَلِكَ»، فلم تتعلّق القدرة بهذا التَّوَابُلِ إِلَّا بِمَمْكَنِ، وَهَذَا هُوَ الْمَدْعَى.

(٤) الشوشيمي: قوله: (تَتَعَلَّقُ بِالشَّيْءِ) لعل المراد: بكل شيء موجود أو معدوم؛ ليخرج: السَّمْعُ والبَصَرُ، وإلا كان تعريفاً بالأعم. اهـ.

مِنْهَا^(١) : أَنَّ التَّعْيِيرَ بِـ «الْإِنْكَشَافِ» يُوْهِمُ سَبْقَ الْخَفَاءِ؛ لِأَنَّهُ ظُهُورُ الشَّيْءِ بَعْدَ خَفَائِهِ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي سَبْقَ الْجَهْلِ، وَهُوَ مُحَالٌ عَلَيْهِ تَعَالَى.

وَمِنْهَا : أَنَّ التَّعْيِيرَ بِـ «الْمَعْلُومِ» يَقْتَضِي أَنَّ صِفَةَ الْمَعْلُومِيَّةِ^(٢) ثَابِتَةٌ لَهُ قَبْلَ الْإِنْكَشَافِ، مَعَ أَنَّهَا لَا تَثْبُتُ لَهُ إِلَّا بَعْدَهُ، وَإِلَّا لَكَانَ انْكِشَافُهُ تَحْصِيلَ الْحَاصِلِ، وَهُوَ مُحَالٌ.

وَمِنْهَا : أَنَّ الْمَعْلُومَ مُسْتَقٌّ مِنَ الْعِلْمِ، وَالْمُسْتَقُّ مُتَوَقِّفٌ عَلَى الْمُسْتَقِّ مِنْهُ، وَمِنْ الْمُقَرَّرِ أَنَّ الْمَعْرِفَ مُتَوَقِّفٌ عَلَى تَعْرِيفِهِ، وَقَدْ أُخِذَ فِيهِ مَا هُوَ مُتَوَقِّفٌ عَلَيْهِ، فَأَدَّى الْأَمْرُ إِلَى أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا مُتَوَقِّفٌ عَلَى الْآخَرِ، وَهُوَ دَوْرٌ.

وَقَدْ أُجِيبَ عَنْ هَذِهِ الْأُمُورِ^(٣)، لَكِنْ مَا لَا يَحْتَاجُ لِجَوَابٍ أَوْلَى مِمَّا يُحْتَاجُ لَهُ.

الأدباني

قوله: (مِنْهَا... إلخ) ومنها: أَنَّهُ غير مانع لدخول السَّمْع والبصر والكلام في التَّعْرِيفِ.

وأجيب عن هذا: بأنَّ «ال» في «المعلوم» للاستغراق، فخرج: السَّمْع والبصر، والمراد: الانكشاف لَمَنْ قام به الوصف فقط، فخرج به: الكلام؛ لِأَنَّهُ يُكْشَفُ بِهِ لِلْسَّامِعِ.

قوله: (وَقَدْ أُجِيبَ عَنْ هَذِهِ الْأُمُورِ) أي:

الأجهوري

قوله: (وَقَدْ أُخِذَ فِيهِ مَا هُوَ مُتَوَقِّفٌ عَلَيْهِ) وهو المشتقُّ الَّذِي هو معلومٌ، ومعنى «توقف المعلوم على العلم»: أَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ الْمَعْلُومُ إِلَّا بِتَصَوُّرِ الْعِلْمِ؛ لِأَنَّ تَصَوُّرَ الْمُسْتَقِّ لَا يُمْكِنُ بَدُونِ تَصَوُّرِ الْمُسْتَقِّ مِنْهُ، وَالْفَرْضُ أَنَّ الْعِلْمَ لَا يُتَصَوَّرُ إِلَّا بِتَصَوُّرِ تَعْرِيفِهِ، فَصَارَ تَصَوُّرُ الْعِلْمِ مُتَوَقِّفًا عَلَى تَصَوُّرِ التَّعْرِيفِ، وَتَصَوُّرُ التَّعْرِيفِ بِاعْتِبَارِ بَعْضِ أَجْزَائِهِ مُتَوَقِّفٌ عَلَى تَصَوُّرِ الْمَعْرِفِ وَهُوَ الْعِلْمُ، وَهَذَا دَوْرٌ.

قوله: (وَقَدْ أُجِيبَ عَنْ هَذِهِ الْأُمُورِ) ليس في «حاشية الهددي» و«حاشية الدُّسُوقِي» على المصنَّفِ جوابٌ عَنِ الْأَوَّلِ.

(١) الشُّرَشِيمِي: قوله: (مِنْهَا... إلخ) ومنها: أَنَّهُ غير مانع لدخول السَّمْع والبصر والكلام في التَّعْرِيفِ.

وأجيب عن هذا: بأنَّ «ال» في «المعلوم» للاستغراق، فخرج: السَّمْع والبصر، والمراد: الانكشاف لَمَنْ قام به الوصف فقط، فخرج به: الكلام؛ لِأَنَّهُ يُكْشَفُ بِهِ لِلْسَّامِعِ؛ أَي فِي حَقِّ الْحَادِثِ، وَلِمَنْ يَطَّلِعُ عَلَيْهِ فِي الْكَلَامِ الْقَدِيمِ. اهـ منه مع بعض زيادة.

(٢) الشُّرَشِيمِي: قوله: (صِفَةُ الْمَعْلُومِيَّةِ) الإضافة للبيان.

(٣) الشُّرَشِيمِي: قوله: (وَقَدْ أُجِيبَ عَنْ هَذِهِ الْأُمُورِ) أي:



وَقَوْلُهُ: «وَقَدْ أُجِيبَ عَنْ هَذِهِ الْأُمُورِ» فَأُجِيبَ عَنِ الْأَوَّلِ: بِأَنَّ الْمُرَادَ بِ«الْإِنْكَشَافِ»: التَّمْيِيزُ وَالْحُصُولُ، وَعَنِ الثَّانِي: بِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مَا شَأْنُهُ أَنْ يُعْلَمَ، وَعَنِ الثَّالِثِ: بِأَنَّ الْجِهَةَ مُنْفَكَّةٌ^(١).

وَفِي قَوْلِهِمْ: «تَتَعَلَّقُ بِالشَّيْءِ... إلخ»، أَوْ: «يُنْكَشِفُ بِهَا الْمَعْلُومُ... إلخ» إشارَةً إِلَى تَعَلُّقِهِ التَّنْجِيزِيِّ الْقَدِيمِ، وَهُوَ تَعَلُّقُهُ بِالشَّيْءِ بِالْفِعْلِ أَرْلًا، وَلَيْسَ لَهُ إِلَّا هَذَا التَّعَلُّقُ، فَلَيْسَ لَهُ

الْأَنْبَابِي

فَأُجِيبَ عَنِ الْأَوَّلِ: بِأَنَّ الْمُرَادَ بِ«الْإِنْكَشَافِ»: التَّمْيِيزُ وَالْحُصُولُ، وَفِيهِ: أَنَّ الْإِبْهَامَ مَا زَالٍ مَوْجُودًا.

وَعَنِ الثَّانِي: بِأَنَّ الْمُرَادَ بِ«الْمَعْلُومِ»: مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُعْلَمَ.

وَعَنِ الثَّالِثِ: بِأَنَّ الْجِهَةَ مُنْفَكَّةٌ، وَفِيهِ: أَنَّ جِهَةَ الْإِشْتِقَاقِ مَالِكُهَا جِهَةُ الْمَعْرِفَةِ، فَالْأَوَّلَى الْجَوَابُ: بِأَنَّ فِيهِ تَجْرِيدًا.

الْأَجْهَوْرِي

وَالْجَوَابُ عَنِ الثَّانِي: أَنَّ الْمَعْلُومَ مُشْتَقٌّ مِنَ الْعِلْمِ بِمَعْنَى: الْإِدْرَاكِ، وَالْمَعْرُوفُ بِمَعْنَى: الصِّفَةِ.

وَالْجَوَابُ عَنِ الثَّالِثِ: أَنَّ الْمُرَادَ بِ«الْمَعْلُومِ»: مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُعْلَمَ.

وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ: بِأَنَّ الْمُرَادَ بِ«الْإِنْكَشَافِ»: الظُّهُورُ، وَيَجْرَدُ عَنِ التَّقْيِيدِ بِكَوْنِهِ بَعْدَ سَبْقِ الْخَفَاءِ، لَكِنْ هَذَا الْجَوَابُ لَا يَدْفَعُ الْإِبْهَامَ.

وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ عَنِ الثَّالِثِ: بِأَنَّ الْمُرَادَ بِ«الْمَعْلُومِ»: مَا ثَبَتَ لَهُ الْمَعْلُومِيَّةُ بِهَذَا الْإِنْكَشَافِ؛ عَلَى حَدِّ مَا قِيلَ فِي «قَتَلْتُ قَتِيلًا» مِنْ أَنَّ الْمَعْنَى: قَتَلْتُ شَخْصًا مَوْصُوفًا بِالْمَقْتُولِيَّةِ بِهَذَا الْقَتْلِ وَأَوَّأ.

= فَأُجِيبَ عَنِ الْأَوَّلِ: بِأَنَّ الْمُرَادَ بِ«الْإِنْكَشَافِ»: التَّمْيِيزُ وَالْحُصُولُ، وَفِيهِ: أَنَّ الْإِبْهَامَ مَا زَالٍ مَوْجُودًا.

وَعَنِ الثَّانِي: بِأَنَّ الْمُرَادَ بِ«الْمَعْلُومِ»: مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُعْلَمَ.

وَعَنِ الثَّالِثِ: بِأَنَّ الْجِهَةَ مُنْفَكَّةٌ، وَفِيهِ: أَنَّ جِهَةَ الْإِشْتِقَاقِ مَالِكُهَا جِهَةُ الْمَعْرِفَةِ، فَالْأَوَّلَى الْجَوَابُ: بِأَنَّ فِيهِ تَجْرِيدًا. اهـ منه.

(١) للصفحة: قوله: «بِأَنَّ الْجِهَةَ مُنْفَكَّةٌ» أَي: لِأَنَّ تَوَقُّفَ الْمَعْلُومِ عَلَى الْعِلْمِ مِنْ حَيْثُ الْإِشْتِقَاقِ، وَتَوَقُّفَ الْعِلْمِ عَلَى الْمَعْلُومِ مِنْ حَيْثُ كَوْنِهِ جِزْءًا لَهُ، وَمَعْرِفَةَ الْكُلِّ مُتَوَقِّفَةً عَلَى مَعْرِفَةِ الْجِزْءِ. أَفَادَهُ الْمَنِيْلِيُّ فِي «حَاشِيَةِ الْهَدْيِ».



تَعْلُقُ صَلَوحِي قَدِيمٌ، وَلَا تَنْجِيزِي حَدِثٌ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ أَنَّ لَهُ ذَلِكَ؛ لِمَا يُلْزَمُ عَلَيْهِ مِنْ انْتِصَافِهِ تَعَالَى بِالْجَهْلِ، لِكَيْتَهُ يَتَعْلَقُ بِالشَّيْءِ قَبْلَ وُجُودِهِ عَلَى وَجْهِ: «أَنَّهُ سَيَكُونُ»، وَيَعْدُ وُجُودِهِ عَلَى وَجْهِ: «أَنَّهُ كَانَ»^(١)، فَالتَّغْيِيرُ بِ«كَانَ» أَوْ «سَيَكُونُ» إِنَّمَا هُوَ بِاعْتِبَارِ الْمَعْلُومِ، لَا بِاعْتِبَارِ الْعِلْمِ.

فَإِثْنَةُ^(٢): قَامَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ السَّجَرِيِّ وَهُوَ عَلَى كُرْسِيِّهِ لِلْوَعْظِ يَقْرَأُ تَفْسِيرَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩]، وَوَقَفَ عَلَى رَأْسِهِ فَقَالَ: «يَا هَذَا، فَمَا يَفْعَلُ رَبُّكَ الْآنَ؟»، فَسَكَتَ، وَبَاتَ مَهْمُومًا، فَرَأَى الْمُضْطَمَّى عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ وَسَأَلَهُ، فَقَالَ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّ السَّائِلَ لَكَ الْخَضِرُ وَإِنَّهُ سَيَعُودُ، فَقُلْ لَهُ: شُؤْنٌ يُبْلِيهَا وَلَا يَبْتَدِيهَا، يَخْفِضُ أَقْوَامًا وَيَرْفَعُ آخَرِينَ»، فَأَصْبَحَ مَسْرُورًا، فَأَتَاهُ وَأَعَادَ عَلَيْهِ السُّؤَالَ، فَأَجَابَهُ بِذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ: «صَلِّ عَلَى مَنْ عَلَّمَكَ»، وَانْصَرَفَ مُسْرِعًا. اهـ.

الأنبائي

قوله: (وَالْتَعْلُقُ الصَّلَوحِي الْقَدِيمُ) فِي بَعْضِ شُرَاحِ الْمَتْنِ: أَنَّ الصَّحِيحَ: أَنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ لِيَسْ لِهَمَا تَعْلُقُ صَلَوحِي قَدِيمٌ؛ لَعَدَمِ تَعْلُقِهِمَا بِالْمَمْكِنِ الْمَعْدُومِ الَّذِي سَبَقَ فِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ سَيُوجَدُ، وَالْقَوْلُ بِهِ مَبْنِيٌّ عَلَى تَعْلُقِهِمَا بِالْمَعْدُومِ. اهـ.

وَفِي بَعْضِ الْحَوَاشِي: أَنَّ تَعْلُقَهُمَا تَعْلُقًا صَلَوحِيًّا قَدِيمًا خِلَافَ الْمَشْهُورِ، فَتَأَمَّلْ.

الأجهوري

قوله: (خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ أَنَّ لَهُ ذَلِكَ) هُوَ الْفَخْرُ، زَعَمَ أَنَّ لِلْعِلْمِ تَعْلُقًا صَلَوحِيًّا بِالْحَادِثِ قَبْلَ وُجُودِهِ، وَتَنْجِيزِيًّا بَعْدَ وُجُودِهِ، فَعِلْمُهُ تَعَالَى قَبْلَ وُجُودِ الْحَادِثِ مُتَعْلَقٌ بِأَنَّهُ سَيَكُونُ، وَصَالِحٌ لِأَن يَتَعْلَقَ بِأَنَّهُ كَانَ، وَبَعْدَ وُجُودِهِ يَتَعْلَقُ بِأَنَّهُ كَانَ تَعْلُقًا تَنْجِيزِيًّا حَادِثًا.

قوله: (لِكَيْتَهُ يَتَعْلَقُ بِالشَّيْءِ... إلخ) يَعْنِي: أَنَّ عِلْمَهُ تَعَالَى يَتَعْلَقُ أَرْثًا بِوُجُودِ الشَّيْءِ فِي وَقْتٍ مَخْصُوصٍ، وَهَذَا الشَّيْءُ قَبْلَ وُجُودِهِ يوصفُ بِأَنَّهُ سَيَكُونُ، وَبَعْدَ وُجُودِهِ يوصفُ بِأَنَّهُ كَانَ، وَأَمَّا تَعْلُقُ الْعِلْمِ بِوُجُودِ ذَلِكَ الشَّيْءِ فِي الْوَقْتِ الْمَخْصُوصِ فَهُوَ أَرْثِي لَا يوصفُ بِأَنَّهُ سَيَكُونُ، وَلَا يَطْرَأُ عَلَيْهِ الْوَصْفُ بِأَنَّهُ كَانَ.

(١) الشَّرْشِيمِي: قوله: (عَلَى وَجْهِ: «أَنَّهُ كَانَ») أَي: فَهُوَ عَالِمٌ بِأَهْلِ الْكَوْنِ أَرْثًا، وَذَلِكَ الْكَوْنُ عِنْدَ وُجُودِهِ يَتَحَقَّقُ أَنَّهُ كَانَ، فَلَيْسَ هُنَاكَ تَجَرُّدُ عِلْمِ بِالْكَوْنِ، بَلِ اسْتِمْرَارُ عِلْمِ الْكَوْنِ الَّذِي انْتَصَفَ بِهِ الْآنَ بِ«أَنَّهُ كَانَ».

(٢) الشَّرْشِيمِي: قوله: (فَإِثْنَةُ) مُنَاسِبَةٌ هَذِهِ الْمَقَائِدِ لِمَا نَحْنُ فِيهَا أَتَاهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِهِ.



وَالْمُرَادُ بِهِ «الشُّؤُونُ»: الْأَحْوَالُ، وَقَوْلُهُ: «يُؤَيِّدُهَا» أَيُّ: يُظْهِرُهَا، وَقَوْلُهُ: «وَلَا يَبْدِيهَا» أَيُّ: لَا يَسْتَأْيِفُهَا عِلْماً، فَمَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾: كُلُّ وَقْتٍ هُوَ فِي أَمْرٍ يُظْهِرُهُ عَلَى وَفْقِ عِلْمِهِ وَإِرَادَتِهِ أَرْزَاقاً، فَتَدَبَّرْ.

قَوْلُهُ: (الْمُتَعَلِّقُ) أَيُّ: تَعَلِّقاً تَنْجِيزِيّاً قَدِيماً فَقَطْ، كَمَا عَلِمْتَ.

قَوْلُهُ: (بِجَمِيعِ الْوَاجِبَاتِ) أَيُّ: كَذَاتِهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ الشَّامِلَةِ لِلْعِلْمِ نَفْسِهِ، فَيَعْلَمُ تَعَالَى بِعِلْمِهِ أَنَّ لَهُ عِلْماً. وَقَوْلُهُ: (وَالْجَائِزَاتِ) أَيُّ: كَخَلْقِهِ تَعَالَى لِلْأَشْيَاءِ. وَقَوْلُهُ: (وَالْمُسْتَحِيلَاتِ) أَيُّ: كُشْرِيكِهِ تَعَالَى، فَيَعْلَمُ أَنَّهُ مَعْدُومٌ.

وَلِنَّمَا تَعَلَّقَ بِالْوَاجِبَاتِ وَالْجَائِزَاتِ وَالْمُسْتَحِيلَاتِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ صِفَاتِ التَّأْيِيرِ، بِخِلَافِ الْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ، وَلِذَلِكَ لَمْ تَتَعَلَّقْ إِلَّا بِالْمُمْكِنِ؛ إِذْ:

- لَوْ تَعَلَّقْنَا بِالْوَاجِبَاتِ لَأَثَرْنَا فِيهَا: الْوُجُودَ فَيَلْزَمُ تَحْصِيلُ الْحَاصِلِ، وَالْعَدَمَ فَيَلْزَمُ قَلْبُ الْحَقَائِقِ؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ الْوَاجِبِ: مَا لَا يَقْبَلُ الْعَدَمَ.

- وَلَوْ تَعَلَّقْنَا بِالْمُسْتَحِيلَاتِ لَأَثَرْنَا فِيهَا: الْوُجُودَ فَيَلْزَمُ قَلْبُ الْحَقَائِقِ؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ الْمُسْتَحِيلِ: مَا لَا يَقْبَلُ الْوُجُودَ، أَوِ الْعَدَمَ فَيَلْزَمُ تَحْصِيلُ الْحَاصِلِ، فَهُوَ يَعْكُسُ مَا قِيلَ فِي الْوَاجِبَاتِ؛ فَتَأَمَّلْ.

[٤ - الْحَيَاةُ]

قَوْلُهُ: (وَالْحَيَاةُ) هِيَ: «صِفَةُ وَجُودِيَّةٌ تُصَحِّحُ لِمَنْ قَامَتْ بِهِ الْإِدْرَاكُ»؛ أَيُّ: أَنْ يَنْصِفَ بِصِفَاتِ الْإِدْرَاكِ - الَّتِي هِيَ: الْعِلْمُ، وَالسَّمْعُ، وَالْبَصَرُ^(١) -، وَمِنْ ثَلَاثِ صِفَاتِ الْإِدْرَاكِ غَيْرُهَا مِنْ سَائِرِ الصِّفَاتِ كَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ.

الْأَجْهَوِي

قوله: (فَيَعْلَمُ أَنَّهُ مَعْدُومٌ) ويعلم حقيقة؛ بأن يعلم أن معنى الشريك: (مَنْ يشاركه في الألوهية) علماً شبيهاً بعلمنا التصوري؛ لتعلقه بالمفردات.

(١) الصفات: قوله: (التي هي: العلم... إلخ) انظر لأي شيء اقتصر على هذه الثلاثة، فإن من صفات الإدراك اللمس مثلاً؛ إذ بها يدرك الملموسات، وكذلك الشَّم يدرك به المشمومات، وكذلك الذَّوق يدرك به المدقوقات.

إن قلت: اقتصر عليها؛ لأنها هي الواجبة له تعالى.

قلت: هو فاسدٌ، فإنه يجب لله تعالى جميع الكمالات؛ تأمل.

وَهَذَا التَّعْرِيفُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِلْحَيَاةِ الْقَدِيمَةِ فَقْطَ وَهُوَ الْمُنَاسِبُ لِلْمَقَامِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ مِنَ الْحَيَاةِ الْقَدِيمَةِ وَالْحَادِثَةِ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ لِلْحَيَاةِ الْحَادِثَةِ فَقْطَ؛ لِأَنَّهُ خُرُوجٌ عَنِ الْمَقَامِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْحَيَاةَ الْحَادِثَةَ غَيْرُ الرُّوحِ، فَلَبِستُ هِيَ هِيَ؛ إِذْ قَدْ تَوَجَّدَ بِدُونِهَا، فَقَدْ خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى الْحَيَاةَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْجَمَادَاتِ مُعْجِزَةً أَوْ كَرَامَةً بِدُونِ رُوحٍ، كَالشَّجَرِ الَّذِي سَلَّمَ عَلَى الْمُصْطَفَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَالْحَصَى الَّذِي سَبَّحَ فِي كَفِّهِ ﷺ لَوْ اكْتَفَى بِمِثَالِ الْحَصَى لَكَانَ أَوَّلَى، لِأَنَّ الشَّجَرَ لَيْسَ مِنَ الْجَمَادَاتِ.

قوله: (وَهِيَ لَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ) اغْتَرِضَ: بِأَنَّهُ كَانَ الْأَوَّلَى حَذَفَ قَوْلُهُ: «بِشَيْءٍ» أَوْ إِدْأَلَهُ بِ«أَمْرِ»؛ لِأَنَّهُ يُوهِمُ أَنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِالْمَعْدُومِ؛ إِذِ الْمُبَادَرُ مِنْهُ الْمَعْنَى الْإِصْطِلَاجِيُّ وَهُوَ الْمَوْجُودُ. وَأُجِيبَ: بِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مَعْنَاهُ اللَّغَوِيُّ، وَهُوَ مُطْلَقُ الْأَمْرِ الشَّامِلِ لِلْمَوْجُودِ وَالْمَعْدُومِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْمَعْنَى الْإِصْطِلَاجِيُّ وَهُوَ الْمَوْجُودُ، وَيَفْهَمُ مِنْهُ عَدَمُ تَعَلُّقِهَا بِالْمَعْدُومِ مِنْ بَابِ أَوَّلَى.

[٥، ٦ - السَّمْعُ وَالْبَصَرُ]

قوله: (وَالسَّمْعُ وَالْبَصَرُ) هُمَا فِي حَقِّهِ تَعَالَى صِفَتَانِ وَجُودِيَّتَانِ قَائِمَتَانِ بِذَاتِهِ تَعَالَى تَتَعَلَّقَانِ بِكُلِّ مَوْجُودٍ عَلَى وَجْهِ الْإِخَاطَةِ تَعَلُّقًا زَائِدًا^(١) عَلَى تَعَلُّقِ الْعِلْمِ.

وَأَمَّا فِي حَقِّ الْحَوَادِثِ فَالسَّمْعُ قُوَّةٌ مُودَعَةٌ فِي الْعَصَبِ الْمَفْرُوشِ فِي مُقْعَرِ الصَّمَاخِ، وَالْبَصَرُ قُوَّةٌ مَرْكُوزَةٌ فِي الْعَصَبَيْنِ الْمُتَلَفِئَتَيْنِ فِي مُقَدِّمِ الدِّمَاغِ عَلَى وَجْهِ التَّقَاطُعِ الصَّلِيبِيِّ^(٢) هَكَذَا: (+)، أَوْ عَلَى هَيْئَةِ ذَاتَيْنِ ظَهَرُ كُلِّ فِي ظَهْرِ الْأُخْرَى هَكَذَا: (> وَهَذَا تَعْرِيفُهُمَا عِنْدَ الْحُكَمَاءِ، وَأَمَّا عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ: فَالسَّمْعُ قُوَّةٌ خَلَقَهَا اللَّهُ تَعَالَى فِي الْأَذْنَيْنِ، وَالْبَصَرُ قُوَّةٌ خَلَقَهَا اللَّهُ تَعَالَى فِي الْعَيْنَيْنِ، وَالسَّمْعُ أَفْضَلُ مِنَ الْبَصَرِ فِي حَقِّ الْحَوَادِثِ عَلَى الصَّحِيحِ.

وَقِيلَ: إِنَّ الْبَصَرَ أَفْضَلُ مِنَ السَّمْعِ؛ لِأَنَّهُ يُدْرِكُ بِهِ الْأَجْسَامَ وَالْأَلْوَانُ وَالْهَيْئَاتُ^(٣) بِخِلَافِ السَّمْعِ، فَإِنَّهُ قَاصِرٌ عَلَى الْأَصْوَاتِ.

(١) الشرشيحي: قوله: (زَائِدًا) أَي: مَغَايِرًا لِمَا تَتَعَلَّقُ الْعِلْمُ.

(٢) الشرشيحي: قوله: (التَّقَاطُعِ الصَّلِيبِيِّ) أَي: وَهُوَ وَضْعُ أَحَدِ الصَّلِيبَيْنِ فِي وَسْطِ الْآخَرِ، فَكَأَنَّهُ قَاطِعٌ لَهُ.

(٣) الشرشيحي: قوله: (وَالْهَيْئَاتُ) أَي: ك: التَّرْتِيعِ، وَالْإِصْطِلَاجِ مِثْلًا.



وَرَدَّ: بِأَنَّ كَثْرَةَ هَذِهِ الْمُتَعَلِّقَاتِ قَوَائِدُ دُنْيَوِيَّةٌ لَا يُعَوَّلُ عَلَيْهَا؛ أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ جَالَسَ أَصَمَّ فَكَأَنَّمَا جَالَسَ حَجْرًا مُلْفًى، وَأَمَّا الْأَعْمَى فَيَبْقَى غَايَةَ الْكَمَالِ الْفَهْمِيِّ وَالْعِلْمِ الذُّوقِيِّ.

وَفِي قَوْلِهِمْ: «تَتَعَلَّقَانِ بِكُلِّ مَوْجُودٍ» إِمَارَةٌ إِلَى تَعَلُّقَاتِهِمَا الثَّلَاثَةِ:

(١) - التَّعَلُّقُ التَّنْجِيزِيُّ الْقَدِيمُ: وَهُوَ تَعَلُّقُهُمَا أَرَلًا بِذَاتِهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ.

(٢) - وَالتَّعَلُّقُ الصُّلُوحِيُّ الْقَدِيمُ^(١): وَهُوَ صَلَاحِيَّتُهُمَا لِلتَّعَلُّقِ بِالْمَوْجُودِ الْجَائِزِ قَبْلَ

وُجُودِهِ.

(٣) - وَالتَّعَلُّقُ التَّنْجِيزِيُّ الْحَادِثُ: وَهُوَ تَعَلُّقُهُمَا تَنْجِيزِيًّا بِالْمَوْجُودِ الْمَذْكُورِ بَعْدَ

وُجُودِهِ.

قَوْلُهُ: (الْمُتَعَلَّقَانِ) أَيُّ: تَعَلَّقَا تَنْجِيزِيًّا قَدِيمًا، أَوْ صُلُوحِيًّا قَدِيمًا، أَوْ تَنْجِيزِيًّا حَادِثًا عَلَى التَّوْزِيعِ الَّذِي عَلِمْتُهُ.

قَوْلُهُ: (بِجَمِيعِ الْمَوْجُودَاتِ) أَيُّ: وَاجِبُهَا وَجَائِزُهَا، وَدَخَلَ فِي «الْمَوْجُودَاتِ»: الْأَلْوَانُ وَالْأَصْوَاتُ، وَأَمَّا الْأَكْثَوَانُ وَهِيَ الْاجْتِمَاعُ وَالْإِفْتِرَاقُ، وَالْحَرَكَةُ وَالسُّكُونُ، فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهَا سَمْعُهُ تَعَالَى وَيَبْصَرُهُ؛ لِأَنَّهَا مِنْ الْأُمُورِ الْإِغْتِيَارِيَّةِ عَلَى الصَّحِيحِ، وَالْمُشَاهَدُ إِنَّمَا هُوَ الْمُتَّصِفُ بِهَا لَا هِيَ.

[٧ - الْكَلَامُ]

قَوْلُهُ: (وَالْكَلَامُ) هُوَ صِفَةُ وَجُودِيَّةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ تَعَالَى، مُنْزَهَةٌ عَنِ التَّقَدُّمِ وَالتَّأَخُّرِ^(٢)،

الْأَجْهَوْرِي

قَوْلُهُ: (وَهُوَ صَلَاحِيَّتُهُمَا... إلخ) وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ إِثْبَاتُ صَمَمٍ وَلَا عَمَى؛ لِأَنَّ الْمَوْجُودَ الْحَادِثَ حَالُ عَدَمِهِ لَيْسَ مِنْ وَظِيفَتِهِمَا، فَعَدَمُهُ تَعَلُّقُهُمَا بِهِ حَالُ عَدَمِهِ لَا يُوَدِّي إِلَى ثُبُوتِ الصَّمَمِ وَالْعَمَى.

قَوْلُهُ: (وَأَمَّا الْأَكْثَوَانُ) جَمْعٌ: «كَوْنٌ» وَهُوَ: «الْحَصُولُ فِي الْمَكَانِ».

(١) الشَّرْشِيمِي: قَوْلُهُ: (وَالْتَّعَلُّقُ الصُّلُوحِيُّ الْقَدِيمُ) فِي بَعْضِ شُرَاحِ الْمَتْنِ: أَنَّ الصَّحِيحَ: أَنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ لَيْسَ لِهَمَا تَعَلُّقٌ صُلُوحِيٌّ قَدِيمٌ؛ لَعَدَمِ تَعَلُّقِهِمَا بِالْمُمْكِنِ الْمَعْدُومِ الَّذِي سَبَقَ فِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ سَيُوجَدُ، وَالْقَوْلُ بِهِ مَبْنِيٌّ عَلَى تَعَلُّقِهِمَا بِالْمَعْدُومِ. اهـ.

وَفِي بَعْضِ الْحَوَاشِي: أَنَّ تَعَلُّقَهُمَا تَعَلُّقًا صُلُوحِيًّا قَدِيمًا خِلَافَ الْمَشْهُورِ. اهـ.

(٢) الشَّرْشِيمِي: قَوْلُهُ: (التَّقَدُّمُ وَالتَّأَخُّرُ) أَيُّ: تَقَدُّمُ بَعْضِ الْحُرُوفِ عَلَى بَعْضٍ؛ لَعَدَمِهَا.

وَاللَّحْنِ وَالْإِعْرَابِ، وَالصَّحَّةَ وَالْإِغْلَالَ، وَغَيْرَ ذَلِكَ^(١)، تَتَعَلَّقُ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْعِلْمُ مِنَ الْوَاجِبَاتِ وَالْجَائِزَاتِ وَالْمُسْتَحِيلَاتِ، لَكِنْ تَعَلَّقُ دَلَالَةً لَا تَعَلَّقُ انْكِشَافًا، وَهِيَ صِفَةٌ وَاحِدَةٌ لَكِنَّهَا تَتَنَوَّعُ بِاعْتِبَارِ تَعَلُّقَاتِهَا؛ لِأَنَّهَا إِنْ تَعَلَّقَتْ بِالْأَمْرِ كَانَتْ أَمْرًا، وَإِنْ تَعَلَّقَتْ بِالنَّهْيِ كَانَتْ نَهْيًا، وَإِنْ تَعَلَّقَتْ بِالْوَعْدِ كَانَتْ وَعْدًا، ... وَهَكَذَا.

وَجَمِيعُ هَذِهِ التَّعَلُّقَاتِ تَنْجِيزِيَّةٌ قَدِيمَةٌ إِلَّا الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ عِنْدَ الْأَشَاعِرَةِ، فَإِنَّهُمَا تَعَلُّقَانِ صَلُوحِيَّانِ قَدِيمَانِ قَبْلَ وُجُودِ الْمُكَلَّفِينَ، وَتَنْجِيزِيَّانِ حَادِثَانِ بَعْدَ وُجُودِهِمْ.

وَكَمَا يُطْلَقُ الْكَلَامُ عَلَى الصِّفَةِ الْقَدِيمَةِ الْقَائِمَةِ بِذَاتِهِ تَعَالَى، يُطْلَقُ عَلَى الْأَلْفَافِ الَّتِي نَقَرُوهَا، وَمِنْهُ قَوْلُ السَّيِّدَةِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا^(٢): «مَا بَيْنَ دَفْتِي الْمُصْحَفِ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى»؛ أَيْ: مَخْلُوقٌ لَهُ، لَيْسَ مِنْ تَأْلِيفِ الْمَخْلُوقِينَ، وَقَدْ نَصَّ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ عَلَى أَنَّ الصِّفَةَ الْقَدِيمَةَ مَذْلُومَةٌ لِذَلِكَ^(٣).

الأنبائي

قوله: (وغير ذلك) ك: المد، والإدغام، والغنة.

قوله: (قَوْلُ السَّيِّدَةِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ... إلخ) يظهر أن قول السَّيِّدَةِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا المذكور من قبيل ما أطلق فيه الكلام على النفوس، لا على الألفاظ؛ إِلَّا أَنْ يُتَجَوَّزَ.



الاجهوري

قوله: (تَعَلَّقُ دَلَالَةً) أي: لنا؛ بمعنى: أننا لو اطلعنا عليه، لفهمنا منه الواجبات والجائزات والمستحيلات، فالمرتَّب على الكلام: انكشاف هذه الثلاثة لنا، والمرتَّب على العلم: انكشافها لله تعالى.

(١) الشرشيمي: قوله: (وغير ذلك) ك: المد، والإدغام، والغنة. اهـ منه.

(٢) الشرشيمي: قوله: (قَوْلُ السَّيِّدَةِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ... إلخ) يظهر أن قول السَّيِّدَةِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا المذكور من قبيل ما أطلق فيه الكلام على النفوس، لا على الألفاظ؛ إِلَّا أَنْ يُتَجَوَّزَ؛ أَيْ: يَحْذَفُ الْمِضَافُ: إِمَّا أَوَّلًا؛ أَيْ: مَذْلُومًا مَا بَيْنَ، وَإِمَّا آخِرًا؛ أَيْ: دَالٌّ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ أَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ عِنْدَ الْحَاجَةِ. اهـ منه بزيادة.

(٣) الصفدي: قوله: (عَلَى أَنَّ الصِّفَةَ الْقَدِيمَةَ مَذْلُومَةٌ لِذَلِكَ) أي: للمذكور من الألفاظ التي نقروها، فالألفاظ هذه دالَّة، لكن فيه: أنه إن كانت تلك الدلالة التزامية فغير مسلم؛ إذ لا يلزم من تلك الألفاظ وجود صفة قديمة، =



لَكِنَّ التَّحْقِيقَ^(١) أَنَّ الْقُرْآنَ وَنَحْوَهُ كَالْتَوَرَاةِ يَدُلُّ عَلَى مَا تَدُلُّ^(٢) عَلَيْهِ الصِّفَةُ الْقَدِيمَةُ؛ مَثَلًا: إِذَا سَمِعْتَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى﴾ [الإسراء: ٣٢] فَهَمَّتْ مِنْهُ النَّهْيُ عَنْ قُرْبَانِ الزِّنَا، وَلَوْ أُزِيلَ عَنْكَ الْحِجَابُ لَفَهِمْتَ مِنَ الصِّفَةِ الْقَدِيمَةِ هَذَا الْمَعْنَى، فَمَدْلُولُ الْكَلَامِ اللَّفْظِيُّ هُوَ مَدْلُولُ الْكَلَامِ النَّفْسِيِّ.

وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: هُوَ^(٣) وَمِثْلُهُ؛ لِنَعَايَرِهِمَا بِاعْتِبَارِ الدَّالِّ^(٤).

الأجهوري

قوله: (يَدُلُّ) أي: يدل انتسابها لله تعالى على أَنَّ له كلاماً نفسياً، فثبوت الكلام النفسي له تعالى معلوم من انتساب ألفاظ القرآن له، لا من نفس الألفاظ كما لا يخفى؛ إذ المعلوم من نفس الألفاظ إنما هو مدلول الصِّفَةِ الْقَدِيمَةِ، لا نفسها.

= وإن كان المراد من الدلالة أَنَّ تلك الألفاظ تقتضيها بدون استلزام، فمِنْ أَيْنَ جَاءَ هَذَا الْاِقْتِضَاءُ؟ وَلِذَلِكَ كَانَ التَّحْقِيقُ مَا سَيَذْكُرُهُ الْمُحَقِّقُ تَفَضُّلاً.

الجعفي: قوله أيضاً: (عَلَى أَنَّ الصِّفَةَ الْقَدِيمَةَ... إلخ) أقول: تحتل هذه العبارة أموراً؛ لِأَنَّ تِلْكَ الدَّلَالَهَ: إمَّا أَنْ تَكُونَ مُطَابِقَةً، أَوْ تَضْمِينَةً، أَوْ التَّزَامِيَّةَ:

- فَإِنْ أَرَادَ أَنَّ دَلَالَةَ الْأَلْفَاظِ الْمَقْرُوءَةِ عَلَى الصِّفَةِ الْقَدِيمَةِ - الَّتِي هِيَ الْكَلَامُ النَّفْسِيُّ - مُطَابِقَةً، فَغَيْرُ صَحِيحٍ؛ إِذِ الْكَلَامُ النَّفْسِيُّ لَيْسَ هُوَ تَمَامُ الْمَعْنَى، بَلْ تَمَامُ الْمَعْنَى هُوَ الشَّيْءُ الْمَخْصُوصُ مِنَ الْأَمْرِ أَوْ النَّهْيِ... إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَدْلُولَاتِ الْأَلْفَاظِ.

- وَإِنْ أَرَادَ أَنَّهَا تَضْمِينِيَّةٌ، فَغَيْرُ صَحِيحٍ أَيْضاً؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ اللَّفْظِيَّ لَيْسَ مَوْضِعاً لِلصِّفَةِ الْقَدِيمَةِ وَلِتِلْكَ الْمَعَانِي الْمَخْصُوصَةِ، حَتَّى تَكُونَ دَلَالَتُهُ عَلَى جُزْءِ الْمَعْنَى - وَهُوَ هُنَا الصِّفَةُ الْقَدِيمَةُ - تَضْمِينَةً.

- وَإِنْ أَرَادَ أَنَّ الدَّلَالَهَ التَّزَامِيَّةَ، فَيُنْظَرُ:

إِنْ أَرَادَ أَنَّهَا التَّزَامِيَّةُ لَا عَرَفِيَّةٌ، فَغَيْرُ ظَاهِرٍ؛ إِذْ لَا يُلْزَمُ أَنَّ كُلَّ مَنْ لَهُ كَلَامٌ لَفْظِيٌّ أَنْ يَكُونَ لَهُ كَلَامٌ نَفْسِيٌّ؛ لِتَخَلُّفِ ذَلِكَ.

وَإِنْ أَرَادَ أَنَّ الدَّلَالَهَ التَّزَامِيَّةَ بِحَسَبِ الْعُرْفِ، فَمُسَلَّمٌ.

فِيُحْمَلُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ عَلَى هَذَا الْآخِرِ - أَوْ بِاخْتِصَارٍ.

(١) الشُّرَشِيمِيُّ: قوله: (لَكِنَّ التَّحْقِيقَ... إلخ) استدراك على ما يقبله كلام المصنّف من أن لا يطلق على مدلول الصِّفَةِ الْقَدِيمَةِ، وإنما يطلق على الكلام النفسي، مع إيهامه أَنَّ إِطْلَاقَهُ عَلَى النَّفْسِيِّ مُطَابَقَةٌ.

(٢) الشُّرَشِيمِيُّ: قوله: (عَلَى مَا تَدُلُّ) أي: بعض ما تدلُّ.

(٣) الجعفي: قوله: (وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: هُوَ) أي: مدلول الكلام اللفظي، فهذا مقابل قوله: (فمدلول الكلام... إلخ).

(٤) الجعفي: قوله: (لِنَعَايَرِهِمَا بِاعْتِبَارِ الدَّالِّ) أي: لِأَنَّ الْكَلَامَ اللَّفْظِيَّ غَيْرُ الْكَلَامِ النَّفْسِيِّ، وَلَا مُحَالَةٌ وَلَا شَكٌّ

فِي ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ الْمَدْلُولُ وَاحِداً وَهُوَ النَّهْيُ عَنْ قُرْبَانِ الزِّنَا.

نَعَمْ^(١)؛ الْأَلْفَاظُ الَّتِي تَقْرُوهَا تَدُلُّ عَلَى الْكَلَامِ الْقَدِيمِ بِطَرِيقِ الدَّلَالَةِ الْإِلْتِزَامِيَّةِ الْعُرْفِيَّةِ^(٢)؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ لَهُ كَلَامٌ لَفْظِي لَزِمَ عُرْفًا أَنَّ لَهُ كَلَامًا نَفْسِيًّا، وَالْمَوْلَى سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَهُ كَلَامٌ لَفْظِي بِمَعْنَى أَنَّهُ خَلَقَهُ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ، فَيَدُلُّ عُرْفًا عَلَى أَنَّ لَهُ تَعَالَى كَلَامًا نَفْسِيًّا.

وَالْحَاصِلُ^(٣)؛ أَنَّ الْكَلَامَ اللَّفْظِيَّ بِاعْتِبَارِ دَلَالَتِهِ الْمُطَابِقِيَّةِ يَدُلُّ عَلَى مِثْلِ مَذْلُولِ الْكَلَامِ الْقَدِيمِ كَمَا قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَبِاعْتِبَارِ دَلَالَتِهِ الْإِلْتِزَامِيَّةِ الْعُرْفِيَّةِ يَدُلُّ عَلَى نَفْسِ الْكَلَامِ الْقَدِيمِ، كَمَا قَالَ السَّنُوسِيُّ؛ أَفَادَهُ فِي «حَاشِيَةِ الْكُبْرَى».

قَوْلُهُ: (الَّذِي لَيْسَ بِحَرْفٍ وَلَا صَوْتٍ) هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ. وَقَالَ الْعَصْدُ: إِنَّهُ بِحُرُوفٍ وَأَصْوَاتٍ قَدِيمَةٍ، وَيَلْزَمُ عَلَيْهِ كَمَا قَالَ الْمُتَأَخَّرُونَ أَنَّ كَلَامَهُ تَعَالَى فِيهِ التَّقْدُّمُ وَالتَّأَخُّرُ.

لَكِنْ أُجِيبَ عَنْ ذَلِكَ: بِأَنَّ حُرُوفَنَا إِنَّمَا جَاءَهَا التَّقْدُّمُ وَالتَّأَخُّرُ مِنْ اخْتِلَافِ الْمَخَارِجِ، وَمَنْ تَنَزَّهَ عَنْ ذَلِكَ تَنَزَّهَ كَلَامُهُ عَنْ ذَلِكَ.

وَهَذَا الْكَلَامُ إِنَّمَا سَرَى لِلْعَصْدِ مِنَ الْحَشْوِيَّةِ، فَلَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ. وَقَالَ جَمَاعَةٌ^(٤) نَسَبُوا أَنْفُسَهُمْ إِلَى الْحَنَابِلَةِ: إِنَّهُ بِحُرُوفٍ وَأَصْوَاتٍ، لَكِنْ إِنْ نُسِبَتْ إِلَيْهِ تَعَالَى كَانَتْ قَدِيمَةً، وَإِنْ نُسِبَتْ إِلَى الْحَوَادِثِ كَانَتْ حَادِثَةً، وَلَا يَخْفَى بُطْلَانُ هَذَا الْكَلَامِ.

الاجهوري

قوله: (وَقَالَ جَمَاعَةٌ... إلخ) الظاهر أن هؤلاء حملوا كلام الله تعالى المعدود من الصفات على القرآن، فجعلوا حروفه بالنسبة إلى الله قديمة، وبالنسبة إلينا حادثة.



(١) الشوشيمي: قوله: (نعم... إلخ) استدراك على ما يوهمه قول التحقيق من أنه لا يطلق إلا على المدلول، فأفاد أنه يطلق على الدال أيضاً، وأن إطلاقه عليه بطريق اللزوم العرفي، فيترك كلام السنوسي بثقة عليه.

(٢) الجصفي: قوله: (الدلالة الإلتزامية العرفية) فيه: أن هذا يقتضي أن هذا قد يتخلف، فمقتضاه أن يكون له كلام لفظي وليس له كلام نفسي، مع أن هذا لا يتأتى أبداً، تأمل.

(٣) الشوشيمي: قوله: (والحاصل) أي: ممّا قلنا في الاستدراك الأول، وما قاله السنوسي المنزل عليه ما قلناه في الاستدراك الثاني.

(٤) الشوشيمي: قوله: (وقال جماعة) هذا يرجع إلى ما قاله العصد بالنسبة إلى الكلام، وإن كان صدرها في مطلق الكلام.



قَوْلُهُ: (وَيَتَعَلَّقُ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْعِلْمُ... إلخ) أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى أَنَّهُ مُسَاوٍ لِلْعِلْمِ فِي الْمُتَعَلَّقِ، لَكِنَّهُ يُخَالِفُهُ فِي التَّعَلُّقِ^(١)، كَمَا عُلِمَ وَمِمَّا مَرَّ.

قَوْلُهُ: (مِنَ الْمُتَعَلِّقَاتِ) - يَفْتَحِ اللَّامِ -، وَتِلْكَ الْمُتَعَلِّقَاتُ هِيَ: الْوَاجِبَاتُ وَالْجَائِزَاتُ وَالْمُسْتَحِيلَاتُ.



(١) المحققون: قوله: (لَكِنَّهُ يُخَالِفُهُ فِي التَّعَلُّقِ) أي: لَأَنَّ تَعَلُّقَهُ تَعَلُّقٌ دَلَالِيٌّ، بِخِلَافِ تَعَلُّقِ الْعِلْمِ، فَإِنَّهُ يَتَعَلَّقُ تَعَلُّقٌ انْكَشَافِيٌّ.

الصِّفَاتُ الْمَعْنَوِيَّةُ

ثُمَّ سَبْعُ صِفَاتٍ ؛ تُسَمَّى : «صِفَاتٍ مَعْنَوِيَّةٌ» ،

وَهِيَ مُلَازِمَةٌ لِلْسَّبْعِ الْأُولَى ؛ وَهِيَ :

(١٤ - ٢٠) - كَوْنُهُ تَعَالَى قَادِرًا ، وَمُرِيدًا ،

وَعَالِمًا ، وَحَيًّا ، وَسَمِيعًا ، وَبَصِيرًا ، وَمُتَكَلِّمًا .



[الصفات المعنوية]

قوله: (ثُمَّ سَبَّحَ صِفَاتِ... إلخ) مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «سَبَّحَ صِفَاتِ تُسَمَّى: صِفَاتِ الْمَعَانِي»، وَحِينَئِذٍ فَالْمَعْنَى: «ثُمَّ يَجِبُ لَهُ تَعَالَى سَبَّحَ صِفَاتِ... إلخ».

وَإِنَّمَا عَطَفَ بِهِ «ثُمَّ»؛ لِأَنَّ رُتَبَةَ الْمَعْنَوِيَّةِ دُونَ رُتَبَةِ الْمَعَانِي؛ لِأَنَّ الْمَعَانِي صِفَاتُ مَوْجُودَةٍ يُمَكِّنُ رُؤْيُهَا لَوْ أُزِيلَ عَنَّا الْحِجَابُ؛ بِخِلَافِ الْمَعْنَوِيَّةِ، فَإِنَّهَا ثَابِتَةٌ فَقَطْ وَلَا يُمَكِّنُ رُؤْيُهَا؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَتَّصِفْ بِالْوُجُودِ الْمُصَحِّحِ لِلرُّؤْيَةِ، هَكَذَا قَالَ الشُّكْتُانِيُّ.

وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ لَا تَفَاوُتَ فِي صِفَانِهِ تَعَالَى، وَقَوْلُ الْقَرَّافِيِّ بِأَفْضَلِيَّةِ بَعْضِ الصِّفَاتِ الْوُجُودِيَّةِ^(١) عَلَى بَعْضِ مَرْدُودٍ، وَحِينَئِذٍ فَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: إِنَّمَا عَطَفَ بِهِ «ثُمَّ» لِتَرْتِيبِ الْمَعْنَوِيَّةِ عَلَى الْمَعَانِي فِي التَّعَقُّلِ؛ إِذْ لَا يُعَقَّلُ الْكَوْنُ قَادِرًا إِلَّا بَعْدَ تَعَقُّلِ الْقُدْرَةِ، وَلَا يُعَقَّلُ الْكَوْنُ مُرِيدًا إِلَّا بَعْدَ تَعَقُّلِ الْإِرَادَةِ... وَهَكَذَا.

(١) الشرحي: قوله: (بَعْضُ الصِّفَاتِ الْوُجُودِيَّةِ) ذلك البعض: الحياة من حيث كونها أصلاً مصححاً لغيره، أو العلم أو الكلام من حيث عموم متعلّقه.

قَوْلُهُ: (تُسَمَّى: صِفَاتٍ مَعْنَوِيَّةٍ) نِسْبَةً لِمَا «الْمَعْنَايِ»؛ لِأَنَّهَا تَلَازِمُهَا.
 فَإِنْ قِيلَ: مُقْتَضَى النِّسْبَةِ إِلَى «الْمَعْنَايِ» أَنْ يُقَالَ: «مَعْنَوِيَّةٌ»^(١)، لَا: «مَعْنَوِيَّةٌ».
 أُجِيبَ: بِأَنَّ الْقَاعِدَةَ أَنَّهُ إِذَا نُسِبَ إِلَى الْجَمْعِ لَا يُذَكَّرُ لَفْظُهُ، بَلْ لَفْظُ الْمُفْرَدِ؛
 إِلَّا إِذَا أَشْبَهَ لَفْظُهُ لَفْظَ الْمُفْرَدِ؛ قَالَ فِي «الْخُلَاصَةِ»:
 وَالْوَاحِدُ أَذْكَرُ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ مَا لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ

الأدباني

قَوْلُهُ: (فَإِنْ قِيلَ: مُقْتَضَى النِّسْبَةِ إِلَى «الْمَعْنَايِ» أَنْ يُقَالَ: «مَعْنَوِيَّةٌ») فِي «الدُّسُوقِي» [مَعْتَرِضاً
 عَلَى هَذَا الْقَوْلِ]: أَنَّ مُقْتَضَى النِّسْبَةِ إِلَى الْمَعْنَايِ أَنْ يُقَالَ: «مَعْنَوِيَّةٌ». اهـ [حاشية الدسوقي على شرح
 أم البراهين] (ص: ١١٨).

الأجهوري

قَوْلُهُ: (إِلَّا إِذَا أَشْبَهَ لَفْظُهُ لَفْظَ الْمُفْرَدِ) بَانَ جَعَلَ عِلْمًا بِالْعَلَّةِ مِثْلًا ك: «الْأَنْصَارِ» عِلْمًا بِالْغَلْبَةِ
 عَلَى الْأَوْسِ وَالْخَزَرَجِ، فَيُقَالُ فِي النِّسْبَةِ إِلَيْهِ: أَنْصَارِيٌّ.

(١) الشَّرْشِيمِي: قَوْلُهُ: (فَإِنْ قِيلَ: مُقْتَضَى النِّسْبَةِ إِلَى «الْمَعْنَايِ» أَنْ يُقَالَ: «مَعْنَوِيَّةٌ») فِي «الدُّسُوقِي» [مَعْتَرِضاً
 عَلَى هَذَا الْقَوْلِ]: أَنَّ مُقْتَضَى النِّسْبَةِ إِلَى الْمَعْنَايِ أَنْ يُقَالَ: «مَعْنَوِيَّةٌ». اهـ [حاشية الدسوقي على شرح
 أم البراهين] (ص: ١١٨).

ولعلّه الواقع؛ بدليل قوله في «الخلاصة»: [من الرجز]

وَالْأَلِفُ الْجَائِزُ أَرْبَعًا أَرْبَعًا كَذَلِكَ يَا الْمُنْقُوصُ خَامِسًا عُرِلَ

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي «شَرْحِهِ» [عَلَى «الْأَلْفِيَّةِ» (٤/ ١٥٥)]: وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «كَذَلِكَ يَا الْمُنْقُوصُ»... إلخ إلى أَنَّهُ إِذَا
 نُسِبَ إِلَى الْمُنْقُوصِ، فَإِنْ كَانَتْ يَأْوُهُ ثَالِثَةٌ قُلِبَتْ وَאוْأُ وَفُتِحَ مَا قَبْلَهَا نَحْوُ: «شَجَوِيٌّ» فِي «شَجِيٍّ»، وَإِنْ كَانَتْ
 رَابِعَةً حُذِفَتْ نَحْوُ: «قَاضِيٌّ» فِي «قَاضٍ»، وَقَدْ تَقَلَّبَ وَاوْأُ نَحْوُ: «قَاضَوِيٌّ»، وَإِنْ كَانَتْ خَامِسَةً فَصَاعِدًا وَجِبَ
 حُذْفُهَا ك: «مُتَعَدِّيٌّ» فِي «مُتَعَدٍّ»، وَ: «مُسْتَعْلِيٌّ» فِي «مُسْتَعْلٍ». اهـ. وما نحن فيه مِنْ قَبِيلِ مَا كَانَتْ يَأْوُهُ خَامِسَةً،
 فَيَجِبُ حُذْفُهَا لَا قَلْبُهَا وَاوْأُ. اهـ مِنْهُ.

وَيُؤْخِذُ مِنْ ذَلِكَ: أَنَّ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ: «مَعْنَوِيَّةٌ» عَلَى خِلَافِ الْأَكْثَرِ، وَالْأَكْثَرُ: «مَعْنِيَّةٌ»؛ لِأَنَّهَا رَابِعَةٌ ك: يَاءُ
 «قَاضِيٍّ».



قَوْلُهُ: (وَهِيَ مُلَازِمَةٌ لِلسَّبْعِ الْأُولَى) مُقْتَضَاهُ: أَنَّ التَّلَازُمَ مِنَ الْجَانِبَيْنِ، وَهُوَ كَذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ مُقْتَضَى جَعْلِهِمْ لَهَا مَعْلُومَةً وَجَعْلِهِمُ السَّبْعَ الْأُولَى عِلَالاً: أَنَّ الْمَعْنَوِيَّةَ هِيَ الْمُلَازِمَةُ فَقَطْ؛ لِأَنَّ الْمَعْلُومَ لَا زِمَ لِعِلَّتِهِ^(١)

قَوْلُهُ: (وَهِيَ: كَوْنُهُ تَعَالَى قَادِرًا، ... إلخ) هُوَ وَاسِطَةٌ بَيْنَ الْمَوْجُودِ وَالْمَعْدُومِ مُلَازِمَةٌ لِلْقُدْرَةِ. وَقَوْلُهُ: (وَمُرِيدًا) أَي: وَكَوْنُهُ تَعَالَى مُرِيدًا، وَهُوَ وَاسِطَةٌ بَيْنَ الْمَوْجُودِ وَالْمَعْدُومِ مُلَازِمَةٌ لِلْإِرَادَةِ، ... وَهَكَذَا يُقَالُ فِي الْبَاقِي.



الأنبأبي

ولعله الواقع؛ بدليل قوله في «الخلاصة»: [من الرجز]

وَالْأَلِفُ الْجَائِزُ أَرْبَعًا أَرْبُلٌ كَذَلِكَ يَا الْمَنْقُوصُ خَامِسًا عَزِلُ

قال ابن عقيل في «شرح» [على «الأنبأ» (٤/١٥٥)]: وأشار بقوله: «كَذَلِكَ يَا الْمَنْقُوصُ» ... إلخ إلى أَنَّهُ إِذَا نُسِبَ إِلَى الْمَنْقُوصِ، فَإِنْ كَانَتْ يَأْوُهُ ثَالِثَةً قُلِبَتْ وَאוَاءُ وَفُتِحَ مَا قَبْلُهَا نَحْوُ: «شَجَوِي» فِي «شَجِي»، وَإِنْ كَانَتْ رَابِعَةً حُذِفَتْ نَحْوُ: «قَاضِي» فِي «قَاضٍ»، وَقَدْ تُقَلَّبُ وَاوَاءُ نَحْوُ: «قَاضَوِي»، وَإِنْ كَانَتْ خَامِسَةً فَصَاعِدًا وَجِبَ حُذْفُهَا ك: «مُعْتَدِي» فِي «مُعْتَدٍ»، وَ: «مُسْتَعْلِي» فِي «مُسْتَعْلٍ». اهـ. وما نحن فيه مِنْ قَبِيلِ مَا كَانَتْ يَأْوُهُ خَامِسَةً، فَيَجِبُ حُذْفُهَا لَا قَلْبُهَا وَاوَاءُ؛ تَأْمَلُ.

قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْمَعْلُومَ لَا زِمَ لِعِلَّتِهِ) لَكِنْ نَظَرَ الْمُصَنِّفُ إِلَى أَنَّ الْعِلَّةَ هُنَا مُسَاوِيَةٌ، فَجَعَلَ التَّلَازِمَ مِنَ الْجَانِبَيْنِ.



الأنجهوري

قَوْلُهُ: (وَالْمَعْدُومُ) أَي: مَا يَفْسَرُ بِالْعَدَمِ كَمَا تَقَدَّمَ، لَا مَا كَانَ مُتَنَفِئًا عَنِ اللَّهِ تَعَالَى ك: الْجَسْمِيَّةِ، وَغَيْرِهَا مِنَ الْمُحَالَاتِ.



(١) الشرحي: قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْمَعْلُومَ لَا زِمَ لِعِلَّتِهِ) لَكِنْ نَظَرَ الْمُصَنِّفُ إِلَى أَنَّ الْعِلَّةَ هُنَا مُسَاوِيَةٌ، فَجَعَلَ التَّلَازِمَ مِنَ الْجَانِبَيْنِ. اهـ منه.

[الصفات المستحيلة عقلاً]

[في حق مولانا جل وعز]

[أضداد الصفات النفسية، والصفات السلبيّة]

وَمِمَّا يَسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى عَشْرُونَ صِفَةً، وَهِيَ أَضْدَادُ الْعَشْرِينَ الْأُولَى؛ وَهِيَ:
١، ٣ - الْعَدَمُ، وَالْحُدُوثُ، وَطُرُؤُ الْعَدَمِ.

٤ - وَالْمُمَائِلَةُ لِلْحَوَادِثِ: بِأَنْ يَكُونَ جِزْماً؛ أَيْ: تَأْخُذُ ذَاتُهُ الْعَلِيَّةُ قَدْرًا مِنْ الْفَرَاغِ، أَوْ يَكُونَ عَرَضاً يَقُومُ بِالْجِزْمِ، أَوْ يَكُونَ فِي جِهَةِ الْجِزْمِ، أَوْ لَهُ هُوَ جِهَةٌ، أَوْ يَتَقَيَّدُ بِمَكَانٍ أَوْ زَمَانٍ، أَوْ تَتَّصِفُ ذَاتُهُ الْعَلِيَّةُ بِالْحَوَادِثِ، أَوْ تَتَّصِفُ بِالصُّغَرِ أَوْ الْكِبَرِ، أَوْ يَتَّصِفُ بِالْأَعْرَاضِ فِي الْأَفْعَالِ أَوْ الْأَحْكَامِ.

٥ - وَكَذَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى أَنْ لَا يَكُونَ قَائِماً بِنَفْسِهِ؛ بِأَنْ يَكُونَ صِفَةً يَقُومُ بِمَحَلٍّ، أَوْ يَحْتَاجُ إِلَى مُخَصَّصٍ.

٦ - وَكَذَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى أَنْ لَا يَكُونَ وَاحِداً؛ بِأَنْ يَكُونَ مُرَكَّباً فِي ذَاتِهِ، أَوْ يَكُونَ لَهُ مُمَائِلٌ فِي ذَاتِهِ أَوْ فِي صِفَاتِهِ، أَوْ يَكُونَ مَعَهُ فِي الْوُجُودِ مُؤَثِّرٌ فِي فِعْلٍ مِنَ الْأَفْعَالِ.



[الصفات المستحيلة عقلاً في حق مولانا جل وعز]

قوله: (وَمِمَّا يَسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى... إلخ) هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الثَّانِي مِمَّا يَجِبُ عَلَى الْمُكَلِّفِ مَعْرِفَتُهُ، وَهُوَ: «مَا يَسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى»، لَكِنَّ الْمُصَنَّفَ لَمْ يُبَيِّنْ جَمِيعَ مَا يَسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى، بَلْ بَعْضُهُ، وَهُوَ الْمُسْتَحِيلُ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ، وَهُوَ الْعِشْرُونَ الْآيَةُ، كَمَا أَشَارَ لِذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «وَمِمَّا يَسْتَحِيلُ... إلخ»، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَوْضِيحُ ذَلِكَ، فَتَبَهَّ.

قوله: (فِي حَقِّهِ تَعَالَى) أَيُّ: عَلَى ذَاتِهِ تَعَالَى، فَ«فِي» بِمَعْنَى: «عَلَى»، وَ«حَقٌّ» بِمَعْنَى: «الذَّاتِ»، كَمَا مَرَّ^(١) نَظِيرُهُ.

قوله: (عِشْرُونَ صِفَةً) قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى الْقَوْلِ بِثُبُوتِ الْأَحْوَالِ، الْمَبْنِيٌّ عَلَى الطَّرِيقَةِ الْقَائِلَةِ بِأَنَّ الْأَشْيَاءَ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ: «مَوْجُودَاتٌ، وَمَعْدُومَاتٌ، وَأَحْوَالٌ، وَأُمُورٌ اِعْتِبَارِيَّةٌ»، لَا عَلَى الْقَوْلِ بِنَفْيِ الْأَحْوَالِ الْمَبْنِيٍّ عَلَى الطَّرِيقَةِ الْقَائِلَةِ بِأَنَّ الْأَشْيَاءَ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٍ فَقَطْ، كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ^(٢).

قوله: (وَهِيَ أَضْدَادُ الْعِشْرِينَ الْأُولَى) أَيُّ: الْأَوَّلُ ضِدٌّ لِلأَوَّلِ، وَالثَّانِي ضِدٌّ لِلثَّانِي، ... وَهَكَذَا عَلَى التَّرْتِيبِ الْمُتَقَدِّمِ فِي الْوَاجِبَاتِ.

وَأُطْلِقَ الْمُصَنَّفُ الْأَضْدَادَ عَلَى الْمُقَابِلِ لِصِفَاتِهِ تَعَالَى، وَلَمْ يَعْكِسْ؛ لِأَنَّ صِفَاتِهِ تَعَالَى قَدِيمَةٌ، فَلَا تَكُونُ ضِدًّا لِعَظِيمِهَا^(٣)، هَكَذَا يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ الشَّيْخِ يَس.

وَبُحِثَ فِيهِ: بِأَنَّ التَّضَادَّ نِسْبَةٌ مِنَ الْجَانِبَيْنِ، فَكُلُّ مِنْهُمَا ضِدٌّ لِلآخَرِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ كَوْنُ صِفَاتِهِ تَعَالَى حَادِثَةً؛ لِأَنَّ الضَّدَّ كَمَا يُطْلَقُ عَلَى الْحَادِثِ يُطْلَقُ عَلَى الْقَدِيمِ.

الأنابجي

قوله: (فَلَا تَكُونُ ضِدًّا لِعَظِيمِهَا) أَيُّ: لَا يَنْبَغِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ اللَّاتِقُ بِالْأَدَبِ، لَا لِأَنَّهُ خَاصٌّ بِالْحَادِثِ.

(١) الشروشيكي: قوله: (كَمَا مَرَّ) أَيُّ: فِي «حَقِّ» فَقَطْ، وَأَمَّا لَفْظُ «فِي» فَهُوَ بِمَعْنَى: «الْأَمْرُ» فِيمَا تَقَدَّمَ.

(٢) الجفطي: قوله: (كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ) فَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ لَا حَالَ، وَأَنَّ الْحَالَ الَّتِي هِيَ - هُنَا -: «الْكَوْنُ قَادِرًا، وَالْكَوْنُ... إلخ» مُحَالٌ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّهَا ثَابِتَةٌ، لَكِنْ لَا عَلَى أَنَّهَا قَسَمٌ بِرَأْسِهَا الْمَقْتَضِي لِثُبُوتِ الْحَالِ، بَلْ هِيَ مُلَازِمَةٌ لِلْمَعَانِي.

(٣) الشروشيكي: قوله: (فَلَا تَكُونُ ضِدًّا لِعَظِيمِهَا) أَيُّ: لَا يَنْبَغِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ اللَّاتِقُ بِالْأَدَبِ، لَا لِأَنَّهُ خَاصٌّ بِالْحَادِثِ.

وَالْمُرَادُ بِ«الضَّدِّ» هُنَا: الْمَعْنَى اللَّغَوِيُّ، وَهُوَ: «مُطْلَقُ الْمُتَنَافِي»، وَإِلَّا فَلَيْسَتْ هَذِهِ الْعِشْرُونَ كُلُّهَا أَضْدَادًا لِلْعِشْرِينَ الْأُولَى بِالْمَعْنَى الْإِضْطِلَاجِيَّةِ؛ لِأَنَّ الضَّدَّيْنِ فِي الْإِضْطِلَاحِ هُمَا: «الْأَمْرَانِ الْوُجُودِيَّانِ اللَّذَانِ بَيْنَهُمَا غَايَةُ الْخِلَافِ»^(١)، لَا يَجْتَمِعَانِ وَقَدْ يَرْتَفِعَانِ ك: «السَّوَادُ وَالْبَيَاضُ»، وَلَيْسَتْ هَذِهِ الْعِشْرُونَ كُلُّهَا كَذَلِكَ، بَلْ بَعْضُهَا ضِدٌّ، وَبَعْضُهَا نَقِيضٌ، وَبَعْضُهَا مُسَاوٍ لِلنَّقِيضِ، وَبَعْضُهَا أَخْصُ مِنَ النَّقِيضِ^(٢)، كَمَا سَتَقِفُ عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

الْأَجْهَوِي

قوله: (غَايَةُ الْخِلَافِ) المرادُ بها: التَّنَافِي بَيْنَهُمَا، فَقوله: «لَا يَجْتَمِعَانِ» تَفْسِيرٌ لَهَا، وَخَرَجَ بِهَذَا الْقَيْدِ: الْخِلَافَانِ ك: «الْقِيَامُ، وَالضُّحْكُ»، فَإِنَّ بَيْنَهُمَا أَصْلَ الْخِلَافِ، لَا غَايَةَ؛ لِإِمْكَانِ اجْتِمَاعِهِمَا.

(١) الشُّرَشِيمِي: قوله: (غَايَةُ الْخِلَافِ) هذا احترازٌ عن نحو: «الْقِيَامُ مَعَ الضُّحْكِ»، فَإِنَّهُمَا مُتَخَالِفَانِ، لَكِنْ لَيْسَ بَيْنَهُمَا غَايَةُ الْخِلَافِ؛ لِأَنَّهُمَا يَجْتَمِعَانِ.

الْهَفْتِي: قوله: (بَيْنَهُمَا غَايَةُ الْخِلَافِ) أَي: بَحِثْ لَا يَصُحُّ اجْتِمَاعُهُمَا، وَاحْتَرَزْ بِذَلِكَ مِنَ «الْبَيَاضِ» مَعَ «الْحَرَكَةِ»، فَإِنَّهُمَا لَيْسَ بَيْنَهُمَا غَايَةُ الْخِلَافِ؛ لِصِحَّةِ اجْتِمَاعِهِمَا؛ إِذْ يُمْكِنُ أَنَّ الْمَحَلَّ الْوَاحِدَ مُتَحَرِّكٌ أَبْيَضٌ، وَكَانَ عَلَى الشَّيْخِ ثَلَاثَةُ أَنْ يَزِيدَ قَيْدَ: «وَلَا تَتَوَقَّفُ عَقْلِيَّةٌ أَحَدُهُمَا عَلَى عَقْلِيَّةِ الْآخَرِ»؛ لِأَجْلِ إِخْرَاجِ الْمُتَضَافَيْنِ فَإِنَّهُمَا «الْأَمْرَانِ»... إلخ، لَكِنْ تَتَوَقَّفُ عَقْلِيَّةٌ أَحَدُهُمَا عَلَى عَقْلِيَّةِ الْآخَرِ ك: «الْأَبُوَّةُ، وَالْبَنُوَّةُ» مَثَلًا. اهـ إِبْرَاهِيمُ بَاشَا.

(٢) الشُّرَشِيمِي: قوله: (بَلْ بَعْضُهَا ضِدٌّ) ك: «الْعِجْرَا» مَعَ «الْقُدْرَةِ» عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ. وَقوله: (وَبَعْضُهَا نَقِيضٌ) ك: «عَدَمُ الْوَحْدَانِيَّةِ» مَعَ «الْوَحْدَانِيَّةِ». وَقوله: (وَبَعْضُهَا مُسَاوٍ لِلنَّقِيضِ) ك: «الْمِمَالَّةُ» مَعَ «الْمُخَالَفَةِ». وَقوله: (وَبَعْضُهَا أَخْصُ مِنَ النَّقِيضِ) ك: «الْعَدَمُ» مَعَ «الْوُجُودِ».



[استِحَالَةُ الْعَدَمِ، وَالْحُدُوثِ، وَطُرُوءُ الْعَدَمِ]

قَوْلُهُ: (وَهِيَ) لَا يَخْفَى أَنَّ الضَّمِيرَ مُبْتَدَأٌ. وَقَوْلُهُ: (الْعَدَمُ^(١)) وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ: خَبَرٌ.
وَالْتَقَابُلُ بَيْنَ الْعَدَمِ وَالْوُجُودِ: مِنَ التَّقَابُلِ بَيْنَ الشَّيْءِ وَالْأَخْصِ مِنْ نَقِيضِهِ؛ لِأَنَّ نَقِيضَ
«الْوُجُودِ»: «لَا وُجُودٌ»، وَهُوَ يَشْمَلُ: الْعَدَمَ، وَالْأَمْرَ الْإِغْتِيَارِيَّ^(٢)، وَالْوَاسِطَةَ عَلَى الْقَوْلِ
بِهَا؛ فَ«الْعَدَمُ» أَخْصَصُ مِنْ «لَا وُجُودٌ»؛ الَّذِي هُوَ «نَقِيضُ الْوُجُودِ».
قَوْلُهُ: (وَالْحُدُوثُ) مَعْطُوفٌ عَلَى «الْعَدَمِ».
وَالْتَقَابُلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ «الْعَدَمِ»: مِنَ التَّقَابُلِ بَيْنَ الشَّيْءِ وَالْمُسَاوِي لِنَقِيضِهِ؛ لِأَنَّ نَقِيضَ
«الْعَدَمِ»: «لَا قِدَمٌ» وَهُوَ عَيْنُ^(٣) «الْحُدُوثِ»؛

الأنبأبي

قوله: (وَالْأَمْرَ الْإِغْتِيَارِيَّ) دخل فيه: «الوجود»، فإنَّ الوجود يتَّصف بلا وجود؛ فيقال: «الوجود
لا وجود له»، بل إنَّما هو حالة لها ثبوت فقط.

وفيه: أَنَّ المراد: الصَّدَقُ لا الاتِّصاف، ولا يصدق على الوجود: لا وجود، فالحقُّ أَنَّ المراد:
الأمرُ الاعتباريُّ غيرُ النَّفْسِيِّ؛ ليخرج الوجود، ولأَلَّا لزم صدق نقیض الشَّيْء عليه؛ تأمَّل.

الأجهوري

قوله: (وَهُوَ عَيْنُ «الْحُدُوثِ») المراد: أَنَّهُ مساوٍ له، وليس المراد: أَنَّهُمَا متَّحدان حقيقةً، بل
حقيقةً انتفاء القديم غير حقيقة الحدوث؛ سواءً كان الحدوث بمعنى: التَّجَدُّد بعد العدم، أو بمعنى:
الوجود بعد العدم.

والمراد بـ «تساويهما»: أَنَّهُ كُلُّمَا تحقَّق أحدهما تحقَّق الآخر، وإن تباينا حقيقةً، وهكذا يُقال
في كلِّ متساويين.

(١) الجفثي: قوله: (وَقَوْلُهُ: «الْعَدَمُ») اهلِم أنَّ ما كان مِنَ الصِّفَات الراجبة دليلاً عقلياً كان ضده مِنَ المستحيلات
دليلاً عقلياً، وما كان مِنَ الصِّفَات دليلاً سمعيً فضله مِنَ المستحيلات دليلاً أيضاً سمعيً. اهـ إبراهيم باشا.

(٢) الشروشيمي: قوله: (وَالْأَمْرَ الْإِغْتِيَارِيَّ) دخل فيه: «الوجود»، فإنَّ الوجود يتَّصف بلا وجود؛ فيقال: «الوجود
لا وجود له»، بل إنَّما هو حالة لها ثبوت فقط؛ أي: فيُصَف بأنه غير موجود.

وفيه: أَنَّ المراد: الصَّدَقُ لا الاتِّصاف، ولا يصدق على الوجود: لا وجود، فالحقُّ أَنَّ المراد: الأمرُ
الاعتباريُّ غيرُ النَّفْسِيِّ؛ ليخرج الوجود، ولأَلَّا لزم صدق نقیض الشَّيْء عليه؛ تأمَّل. اهـ منه مع زيادة.

(٣) الشروشيمي: قوله: (وَهُوَ عَيْنُ) فيه مسامحةٌ، بل هو مغايرٌ، لكنَّه مماثلٌ، وكذا يقال في نظيره.

لِأَنَّهُ لَا وَاسِطَةَ بَيْنَهُمَا.

هَذَا إِنْ فُسِّرَ الْحُدُوثُ بِمَعْنَاهُ الْمَجَازِيُّ - وَهُوَ: «التَّجَدُّدُ بَعْدَ عَدَمٍ»^(١) -، وَأَمَّا إِنْ فُسِّرَ بِمَعْنَاهُ الْحَقِيقِيُّ - وَهُوَ: «الْوُجُودُ بَعْدَ عَدَمٍ»، فَالتَّقَابُلُ بَيْنَهُمَا: مِنَ التَّقَابُلِ بَيْنَ الشَّيْءِ وَالْأَخْصِ مِنْ نَقِيضِهِ؛ لِأَنَّ نَقِيضَ «الْقَدَمِ»: «لَا قَدَمٌ» كَمَا عَلِمْتُ، وَهُوَ يَشْمَلُ الْحُدُوثَ بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ، وَالتَّجَدُّدُ بَعْدَ عَدَمٍ^(٢)، فَعَلَى هَذَا: «الْحُدُوثُ» أَخْصَ مِنْ «لَا قَدَمٍ»؛ الَّذِي هُوَ نَقِيضُ «الْقَدَمِ».

قَوْلُهُ: (وَطَرُوْهُ الْعَدَمُ) أَيُّ: حُصُولُهُ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، وَهُوَ: «الْفَنَاءُ».

وَالْتَّقَابُلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَقَاءِ: مِنَ التَّقَابُلِ بَيْنَ الشَّيْءِ وَالْمُسَاوِي لِنَقِيضِهِ؛ لِأَنَّ نَقِيضَ «الْبَقَاءِ»: «لَا بَقَاءَ»، وَهُوَ عَيْنُ «طَرُوْهُ الْعَدَمِ»؛ الَّذِي هُوَ «الْفَنَاءُ».

الأجهوري

قوله: (لَا وَاسِطَةَ بَيْنَهُمَا) أي: بين القدم والحدوث، والحدوث بمعنى: «التَّجَدُّدُ بَعْدَ الْعَدَمِ». وعلى تقدير الواسطة: تكون محققة في «لا قدم»، فيكون أعم من الحدث وهو: «التَّجَدُّدُ بَعْدَ الْعَدَمِ»؛ أي: الحصول بعد العدم.

وليس المراد بـ «التَّجَدُّدُ» هنا: التَّكْرُّرُ، وإن كان يطلق عليه أيضاً.

قوله: (وَهُوَ: «التَّجَدُّدُ بَعْدَ عَدَمٍ») أي: الحصول بعد العدم، وليس المراد بـ «التَّجَدُّدُ» هنا: التَّكْرُّرُ، وإن كان يطلق على ذلك أيضاً كما مرَّ.

قوله: (وَالْتَّجَدُّدُ بَعْدَ عَدَمٍ) أي: المتحقق في الأحوال الحادثة والاعتبارات الحادثة.

قوله: (وَهُوَ عَيْنُ «طَرُوْهُ الْعَدَمِ») أي: مساوٍ له، لا متَّحِدٌ معه بحيث تكون حقيقتهما واحدة، كما تقدَّم التنبيه عليه.

(١) الشرشيمي: قوله: (وَهُوَ: «التَّجَدُّدُ بَعْدَ عَدَمٍ») لأنه يشمل تجدد الموجودات، والأحوال، والاعتبارات.

الصفتي: قوله: (وَهُوَ: «التَّجَدُّدُ بَعْدَ عَدَمٍ») أي: التَّكْرُّرُ بَعْدَ عَدَمٍ، فيستحيل عليه تعالى أن يكون يوجد في زمان كذا، ثم ينعدم في زمان كذا، ثم يوجد في زمان كذا، ثم ينعدم في زمان كذا، ... وهكذا مراراً، فهذا هو معنى «التَّجَدُّدِ»، ولذلك سمعهم يقولون: «الجملة الاسمية تُفِيدُ التَّجَدُّدَ»؛ أي: الحصول مراراً الذي يسبقه عدم.

(٢) الشرشيمي: قوله: (وَالْتَّجَدُّدُ بَعْدَ عَدَمٍ) أي: المتحقق في الأحوال والاعتبارات.



[اِسْتِحَالَةُ الْمُمَاطَلَةِ لِلْحَوَادِثِ]

قَوْلُهُ: (وَالْمُمَاطَلَةُ لِلْحَوَادِثِ) أَي: الشَّامِلَةُ لِلْأَجْرَامِ وَالْأَعْرَاضِ؛ أَخْذًا مِمَّا بَعْدَهُ. وَالتَّقَابُلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمُخَالَفَةِ لِلْحَوَادِثِ: مِنَ التَّقَابُلِ بَيْنَ الشَّيْءِ وَالْمُسَاوِي لِتَقْيِضِهِ عَلَى نَسَقِ مَا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ تَقْيِضَ «الْمُخَالَفَةِ لِلْحَوَادِثِ»: «لَا مُخَالَفَةَ لِلْحَوَادِثِ»، وَهُوَ عَيْنُ «الْمُمَاطَلَةِ لِلْحَوَادِثِ».

وَأَعْلَمُ أَنَّ أَنْوَاعَ الْمُمَاطَلَةِ عَشْرَةٌ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ جِزْمًا.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ عَرَضًا يَقُومُ بِالْجِزْمِ.

الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ فِي جِهَةٍ^(١).

الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ لَهُ هُوَ جِهَةٌ^(٢).

الخَامِسُ: أَنْ يَكُونَ فِي مَكَانٍ.

السَّادِسُ: أَنْ يَكُونَ فِي زَمَانٍ.

السَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ مَحَلًّا لِلْحَوَادِثِ.

الثَّامِنُ: أَنْ يَكُونَ مُتَّصِفًا بِالصَّغَرِ.

التَّاسِعُ: أَنْ يَكُونَ مُتَّصِفًا بِالْكِبَرِ.

الْعَاشِرُ: أَنْ يَكُونَ مُتَّصِفًا بِالْأَعْرَاضِ فِي الْأَفْعَالِ أَوْ الْأَحْكَامِ.

وَقَدْ ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ، فَتَدَبَّرْ.

قَوْلُهُ: (بِأَنَّ يَكُونَ... إلخ) هَذَا تَصْوِيرٌ لِلْمُمَاطَلَةِ لِلْحَوَادِثِ بِأَنْوَاعِهَا الْعَشْرَةِ الْمَذْكُورَةِ.

الْأَجْهَوْرِي

قَوْلُهُ: (تَصْوِيرٌ لِلْمُمَاطَلَةِ) أَي: بَيَانٌ لَهَا بِبَيَانِ أَسْبَابِهَا، فـ «الباء» فِي قَوْلِهِ: «بِأَنَّ يَكُونَ جِزْمًا»

سَبَبِيَّةٌ، لَا تَصْوِيرِيَّةٌ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

(١) الصَّفْهِي: قَوْلُهُ: (فِي جِهَةٍ) أَي: فَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ هُوَ يَمِينُ الْعَرْشِ، أَوْ شِمَالُهُ مَثَلًا.

(٢) الصَّفْهِي: قَوْلُهُ: (لَهُ هُوَ جِهَةٌ) أَي: بِأَنْ يَكُونَ فِي جِهَةِ الشَّمَالِ، أَوْ فِي جِهَةِ الْيَمِينِ.

قَوْلُهُ: (جِزْماً^(١)) هُوَ: «مَا مَلَأَ قَرَاغاً؛ سَوَاءً كَانَ مُرَكَّباً أَوْ مُفْرَداً»، بِخِلَافِ الْجِسْمِ فَإِنَّهُ يَخْتَصُّ بِالْمُرَكَّبِ.

وَالصَّحِيحُ أَنَّ مُعْتَقِدَ الْجِسْمِيَّةِ لَا يَكْفُرُ؛ إِلَّا إِنْ قَالَ: «إِنَّهُ جِسْمٌ كَالْأَجْسَامِ»، فَالْمُكْفَرُ فِي الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا هُوَ التَّشْبِيهُ.

قَوْلُهُ: (أَيُّ: تَأْخُذُ ذَاتُهُ الْعَلِيَّةُ... إلخ) تَفْسِيرٌ لِمَذْخُولِ «أَنَّ» بِاللَّازِمِ^(٢)؛ لِأَنَّهُ يُلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِ جِزْماً أَخْذَهُ قَدراً مِنَ الْفَرَاغِ.

وَاسْتَفِيدَ مِنْ كَلَامِهِ:

- أَنَّهُ يَجُوزُ إِطْلَاقُ الذَّاتِ عَلَيْهِ تَعَالَى، وَهُوَ الصَّحِيحُ.

- وَقِيلَ: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ.

- وَقِيلَ: بِالْوَقْفِ.

وَيَذُلُّ لِلأَوَّلِ مَا رَوَاهُ ابْنُ حَجَرٍ: «تَفَكَّرُوا فِي كُلِّ شَيْءٍ، وَلَا تَتَفَكَّرُوا فِي ذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى».

قَوْلُهُ: (قَدراً مِنَ الْفَرَاغِ) أَيُّ: مِقْدَاراً مِنَ الْفَرَاغِ، وَهُوَ: «مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ»، وَتَسْمِيَّتُهُ «فَرَاغاً» إِنَّمَا هُوَ بِحَسَبِ الْوَهْمِ، وَلِذَلِكَ يُسَمَّى: «فَرَاغاً مَوْهُوماً»، وَإِلَّا فَهُوَ مَمْلُوءٌ بِالْهَوَاءِ، غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّ الْهَوَاءَ جِسْمٌ لَطِيفٌ يَتَدَاخَلُ بَعْضُهُ فِي بَعْضٍ إِذَا حَلَّ جِسْمٌ آخَرَ فِي مَكَانِهِ.

الْأَجْهَوِي

قَوْلُهُ: (تَفْسِيرٌ لِمَذْخُولِ «أَنَّ» بِاللَّازِمِ) الظَّاهِرُ: أَنَّهُ تَفْسِيرٌ حَقِيقِيٌّ؛ لِأَنَّ الْكَوْنَ جِزْماً هُوَ الْجِزْمِيَّةُ، وَحَقِيقَةُ الْجِزْمِيَّةِ: «أَخْذُ الذَّاتِ قَدراً مِنَ الْفَرَاغِ».

(١) الصَّحْفِيُّ: قَوْلُهُ: (جِزْماً... إلخ) أَشَارَ الْمَصْنُفُ بِذَلِكَ إِلَى الْمِمَّاثِلَةِ فِي ذَاتِهِ تَعَالَى، وَيَقُولُهُ: «أَوْ تَتَّصِفُ ذَاتُهُ الْعَلِيَّةُ بِالْحَوَادِثِ» إِلَى الْمِمَّاثِلَةِ فِي صِفَاتِهِ تَعَالَى، وَيَقُولُهُ: «أَنَّ يَتَّصِفُ بِالْأَغْرَاضِ فِي الْأَفْعَالِ... إلخ» إِلَى الْمِمَّاثِلَةِ فِي أَفْعَالِهِ تَعَالَى.

(٢) الشُّرَشِيمِيُّ: قَوْلُهُ: (بِاللَّازِمِ... إلخ) وَالْمُطَابِقُ إِنْ يَفْسَّرَ بِ: «الْجَوْهَرِ».



قَوْلُهُ: (أَوْ يَكُونُ عَرَضًا) مَعْظُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «يَكُونُ جَرْمًا».

وَالْعَرَضُ: «هُوَ مَا قَامَ بِغَيْرِهِ مِنَ الصِّفَاتِ الْحَادِثَةِ»، فَهُوَ أَخْصَشٌ مِنْ مُطْلَقِ الصِّفَةِ؛ لِإِنْفِرَادِهَا فِي الصِّفَةِ الْقَدِيمَةِ.

قَوْلُهُ: (يَقُومُ بِالْجَرْمِ) عَلَى حَذْفِ «أَيِّ» التَّفْسِيرِيَّةِ؛ لِيَكُونَ عَلَى نَسَقٍ مَا قَبْلَهُ.

قَوْلُهُ: (أَوْ يَكُونُ فِي جِهَةٍ لِلْجَرْمِ) مَعْظُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «يَكُونُ جَرْمًا» أَوْ عَلَى قَوْلِهِ: «يَكُونُ عَرَضًا»^(١).

وَأَنْوَاعُ الْجِهَةِ سِتَّةٌ: يَمِينٌ، وَشِمَالٌ، وَأَمَامٌ، وَخَلْفٌ، وَفَوْقٌ، وَتَحْتُ؛ وَكُلُّهَا دَاخِلَةٌ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ.

فَلَيْسَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ يَمِينِ الْعَرْشِ، وَلَا عَنْ شِمَالِهِ، وَلَا أَمَامَهُ وَلَا خَلْفَهُ، وَلَا فَوْقَهُ وَلَا تَحْتَهُ، فَلْيَحْذَرْ كُلَّ الْحَذَرِ مِمَّا يَعْتَقِدُهُ الْعَامَّةُ مِنْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَوْقَ الْعَالَمِ.

لَكِنِ الصَّحِيحُ أَنَّ مُعْتَقَدَ الْجِهَةِ لَا يَكْفُرُ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ، وَقَيْدُهُ النَّوَوِيُّ بِأَنْ يَكُونَ مِنَ الْعَامَّةِ.

وَهَلِ الْمُرَادُ بِ«الْجَرْمِ»: كُرَّةُ الْعَالَمِ بِأَسْرِهَا، أَوْ أَيْ جَرْمٍ كَانَ؟ وَالثَّانِي هُوَ الْمُتَبَادَرُ؛ لِشُمُولِهِ.

قَوْلُهُ: (أَوْ لَهُ هُوَ جِهَةٌ^(٢)) مَعْظُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «فِي جِهَةٍ».

الْإِتْبَاعِي

قَوْلُهُ: (مَعْظُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «يَكُونُ جَرْمًا») أَي: عَلَى مَا هُوَ الْمَخْتَارُ فِي كِتَابِ النَّحْوِ، وَقَوْلُهُ: (أَوْ عَلَى قَوْلِهِ... إلخ) أَي: عَلَى خِلَافِ الْمَخْتَارِ.

الْأَجْهَوِي

قَوْلُهُ: (عَلَى حَذْفِ «أَيِّ» التَّفْسِيرِيَّةِ) وَعَلَى هَذَا يَكُونُ مَنْصُوبًا.

قَوْلُهُ: (مِنَ الْعَامَّةِ) وَيَقِيدُ أَيْضًا بِ: أَنْ تَكُونَ الْجِهَةُ جِهَةً عَلَوًى.

(١) الشُّرَشِيمِي: قَوْلُهُ: (مَعْظُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «يَكُونُ جَرْمًا») أَي: عَلَى مَا هُوَ الْمَخْتَارُ فِي كِتَابِ النَّحْوِ، وَقَوْلُهُ: (أَوْ عَلَى قَوْلِهِ... إلخ) أَي: عَلَى خِلَافِ الْمَخْتَارِ. اهـ منه.

الصِّفَتِي: قَوْلُهُ: (عَلَى قَوْلِهِ: «يَكُونُ عَرَضًا») أَي: فَهُوَ أَيْضًا تَفْسِيرٌ لِلْمَمَازِلَةِ لِلْحَوَادِثِ، فَلَمَّا ذَكَرَ اسْتِحَالَةَ الْجَرْمِ عَلَيْهِ تَعَالَى، ذَكَرَ اسْتِحَالَه لَوَازِمِهَا بِقَوْلِهِ: «أَوْ يَكُونُ... إلخ». اهـ إِبْرَاهِيمُ بَاشَا.

(٢) الشُّرَشِيمِي: قَوْلُ الْمُصَنِّفِ: (أَوْ لَهُ هُوَ جِهَةٌ) هَذَا غَيْرُ لَازِمٍ لِمَا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ فِي جِهَةٍ وَلَيْسَ لَهُ جِهَةٌ. =

وَقَدْ عَرَفْتُ أَنَّ أَنْوَاعَ الْجِهَةِ سِتَّةٌ، وَكُلُّهَا دَاخِلَةٌ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ، فَلَيْسَ لِلَّهِ يَمِينٌ وَلَا شِمَالٌ، وَلَا أَمَامٌ وَلَا خَلْفٌ، وَلَا فَوْقٌ وَلَا تَحْتُ، فَلْيُحَذَرْ كُلُّ الْحَذَرِ وَمِمَّا يَعْتَقِدُهُ الْعَامَّةُ مِنْ أَنَّ الْعَالَمَ تَحْتَ اللَّهِ تَعَالَى، لَكِنَّ الصَّحِيحُ أَنَّ مُعْتَقِدَ الْجِهَةِ لَا يَكْفُرُ، كَمَا عَلِمْتُ.

وَاخْتُلِفَ:

- قِيلَ: الْجِهَةُ مُخْتَصَّةٌ بِالنَّوْعِ الْإِنْسَانِيِّ دُونَ غَيْرِهِ وَلَوْ حَيَوَانًا، فَلَا تُضَافُ الْجِهَةُ إِلَيْهِ إِلَّا بِوَاسِطَةِ الْإِنْسَانِ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ قَوْلُهُمْ: «عَنْ يَمِينِ الْمُنْبَرِ» مَثَلًا عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، وَالتَّقْدِيرُ: عَنْ يَمِينِ مُلَاصِقِ الْمُنْبَرِ^(١)، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ.

- وَالصَّحِيحُ: أَنَّهَا لَيْسَتْ مُخْتَصَّةٌ بِهِ، بَلْ تُضَافُ لَهُ وَلِغَيْرِهِ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ قَوْلُهُمْ: «عَنْ يَمِينِ الْمُنْبَرِ» مَثَلًا عَلَى ظَاهِرِهِ.

قَوْلُهُ: (أَوْ يَتَقَيَّدُ بِمَكَانٍ) الْمُرَادُ مِنْ «تَقْيِيدِهِ بِمَكَانٍ»: حُلُولُهُ فِيهِ، لَا اخْتِصَاصَهُ بِهِ دُونَ غَيْرِهِ، وَإِنْ كَانَ هُوَ الْمُتَبَادِّرُ مِنْ لَفْظِ التَّقْيِيدِ. وَالْمَكَانُ:

- عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ هُوَ: «الْفَرَاغُ الْمَوْهُومُ»، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ قَوْلُهُ: «أَوْ يَتَقَيَّدُ... إلخ» مُسْتَعْنَى عَنْهُ بِقَوْلِهِ: «بِأَن يَكُونُ جِزْمًا؛ أَيْ: تَأْخُذُ ذَاتُهُ الْعَلِيَّةُ قَدْرًا مِنَ الْفَرَاغِ».

الْأَجْهَوِيُّ

قَوْلُهُ: (وَعَلَى هَذَا... إلخ) لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِهِ حِينَئِذٍ: أَنَّهُ يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى أَنْ يَكُونَ دَاخِلَ شَيْءٍ مَجَوْفٍ؛ بَحِثْ يَكُونُ مِمَّا سِوَا لِبَاطِنِ ذَلِكَ الْمَجَوْفِ، وَالْمِمَاسَّةُ الْمَذْكُورَةُ غَيْرُ الْحُلُولِ فِي الْمَكَانِ، وَإِنْ كَانَتْ مُسْتَلْزِمَةً لَهُ.

= لَكِنْ قَدْ بَقِيَ: مَتَى كَانَ فِي جِهَةٍ لِلْجِزْمِ، يَكُونُ الْجِزْمُ أَيْضًا فِي جِهَةٍ، فَمَا وَجَّهَ ذِكْرَهُ بَعْدَهُ؟
إِلَّا أَنْ يُقَالَ: لَا يَلْزَمُ مِنَ اسْتِحَالَةِ كَوْنِهِ جِهَةً اسْتِحَالَةُ كَوْنِهِ لَهْ جِهَةً مِنْ غَيْرِ كَوْنِهِ فِي جِهَةٍ؛ بِأَن يَكُونَ لَهُ جِهَةٌ وَلَيْسَ فِي جِهَةٍ لِلْجِزْمِ؛ بِأَن يَوْجَدَ وَحْدَهُ، فَيُذَكِّرُهُ بَعْدَ أَفَادِ «كَوْنِهِ لَهْ جِهَةً» مُحَالًا أَيْضًا.

الْجَفْتِيُّ: قَوْلُهُ: (أَوْ لَهْ هُوَ جِهَةٌ) أَنَّى يَضْمِيرُ الْفَصْلُ؛ لِثَلَاثَتِهِمْ أَنْ ضَمِيرَ «لَهُ» لِلْجِزْمِ. اهـ إِبْرَاهِيمُ بَاشَا.

(١) الْجَفْتِيُّ: قَوْلُهُ: (مُلَاصِقِ الْمُنْبَرِ) هَذَا التَّقْدِيرُ قَدْ لَا يَتَأْتَى فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ؛ كَأَن يَكُونَ الْجَالِسُ لَيْسَ جَالِسًا عَلَى يَمِينِ مُلَاصِقِ الْمُنْبَرِ، وَقَدْ لَا يَتَأْتَى فِي بَعْضِ الْأَزْمَنَةِ؛ بِأَن لَا يَكُونَ هُنَاكَ مُلَاصِقٌ أَصْلًا.



- وَعِنْدَ جُمْهُورِ الْفَلَاسِفَةِ هُوَ: «السَّطْحُ الْبَاطِنُ مِنَ الْحَاوِي»^(١) الْمُمَاسُّ لِلْسَّطْحِ الظَّاهِرِ مِنَ الْمَحْوِيِّ كَ: بَاطِنِ الْكُوْزِ الْمُمَاسُّ لِظَاهِرِ الْمَاءِ، وَعَلَى هَذَا لَا يَكُونُ قَوْلُهُ: «أَوْ يَتَقَيَّدُ... إلخ» مُسْتَعْنَى عَنْهُ بِمَا ذُكِرَ.

قَوْلُهُ: (أَوْ زَمَانٍ) أَي: أَوْ يَتَقَيَّدُ بِزَمَانٍ؛ بِأَنْ تَدُورَ عَلَيْهِ الْأَفْلَاقُ، أَوْ يَكُرَّ عَلَيْهِ الْجَدِيدَانِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ^(٢).

- وَالْمَشْهُورُ أَنَّ الزَّمَانَ هُوَ: «حَرَكَةُ الْفَلَكَ».

- وَقِيلَ: «هُوَ: مُقَارَنَةٌ مُتَجَدِّدٍ مَوْهُومٍ لِمُتَجَدِّدٍ.....

الاجهوري

قوله: (بِأَنْ تَدُورَ عَلَيْهِ الْأَفْلَاقُ) بِأَنْ تَكُونَ الْأَفْلَاقُ دَائِرَةً فَوْقَهُ؛ بِنَاءٍ عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ مِنْ أَنَّهَا فِي جِهَةِ الْعُلُوِّ، أَوْ تَكُونَ دَائِرَةً عَلَيْهِ مُحِيطَةً بِهِ؛ بِنَاءٍ عَلَى رَأْيِ الْحُكَمَاءِ مِنْ أَنَّهَا مُحِيطَةٌ مِنْ جَمِيعِ الْجِهَاتِ، وَهَذَا الْحُلُّ مَبْنِيٌّ عَلَى مَذْهَبِ الْحُكَمَاءِ مِنْ أَنَّ الزَّمَانَ نَفْسَ الْفَلَكَ، أَوْ حَرَكَتَهُ - أَي: دَوْرَانَهُ -؛ قَوْلَانِ عَنْهُمْ.

وقوله: (أَوْ يَكُرَّ عَلَيْهِ الْجَدِيدَانِ) مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الزَّمَانَ: «اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ»، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَعْنَى الزَّمَانَ لَفَةً.

وَالْمُرَادُ مِنْ ذَلِكَ: تَنْزُهُهُ تَعَالَى عَنْ أَنْ يَكُونَ تَارَةً فِي ضَوْءِ النَّهَارِ، وَتَارَةً فِي ظِلْمَةِ اللَّيْلِ، فَهُوَ مَنْزَعٌ عَنْ أَنْ يُحِيطَ بِهِ الضُّوءُ وَالظُّلْمَةُ، هَذَا مَا ظَهَرَ بَعْدَ التَّأَمُّلِ.

وَاللَّيْلُ وَالنَّهَارُ: أَمْرَانِ وَهَمِيَّانِ، لَا حَقِيقَةَ لِهَمَا.

قوله: (وَقِيلَ) قَائِلُهُ الْمُتَكَلِّمُونَ، كَمَا فِي «حَاشِيَةِ الدُّسُوقِيِّ عَلَى الْمُصَنَّفِ».

قوله: (مَوْهُومٍ) أَي: غَيْرَ مُحَقَّقٍ الْوُقُوعِ.

(١) الشَّرْشِيمِي: قوله: (السَّطْحُ الْبَاطِنُ مِنَ الْحَاوِي) كَ: سَطْحِ بَاطِنِ الْكُوْزِ وقوله: (لِلْسَّطْحِ الظَّاهِرِ) أَي: كَأَجْزَاءِ الْمَاءِ الْمِمَاسَّةِ لِسَطْحِ الْكُوْزِ، وَبَاطِنُهُ هُوَ مَا بَيْنَ أَجْزَاءِ الْمَاءِ. وقوله: (لَا يَكُونُ قَوْلُهُ: «أَوْ يَتَقَيَّدُ... إلخ» مُسْتَعْنَى عَنْهُ... إلخ) لِأَنَّ ذَلِكَ فِي الْفَرَاغِ، وَهَذَا فِي السَّطْحِ الْبَاطِنِ مِنَ الْإِنَاءِ.

(٢) الشَّرْشِيمِي: قوله: (الْأَفْلَاقُ) هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الزَّمَانَ حَرَكَةُ الْفَلَكَ. وقوله: (أَوْ يَكُرَّ عَلَيْهِ... إلخ) يَظْهَرُ أَنَّ هَذَا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ: «الزَّمَانَ هُوَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ».

مَعْلُومٌ إِزَالَةٌ لِلْإِيْهَامِ^(١)؛ كَمَا فِي قَوْلِكَ: «آتِيكَ طُلُوعُ الشَّمْسِ»^(٢).
- وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ.

- وَاخْتَارَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ: «أَنَّهُ مِنْ مَوَاقِفِ الْعُقُولِ»، وَهُوَ الْحَقُّ.

قَوْلُهُ: (أَوْ تَنْصِفُ ذَاتُهُ الْعَلِيَّةُ بِالْحَوَادِثِ^(٣)) أَيُّ: كَأَن تَنْصِفُ بِقُدْرَةِ حَادِثَةٍ، أَوْ إِزَادَةِ حَادِثَةٍ، أَوْ عِلْمِ حَادِثٍ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

قَوْلُهُ: (أَوْ يَنْصِفُ بِالضَّرِّ^(٤))

الاجهوري

قوله: (مَعْلُومٌ) أَيُّ: مُحَقِّقُ الْوُقُوعِ؛ الْأَوَّلُ ك: «الْإِتْيَانُ»، وَالثَّانِي ك: «طُلُوعُ الشَّمْسِ».

وقوله: (إِزَالَةٌ لِلْإِيْهَامِ) فِي «حَاشِيَةِ التَّسْوِيقِ عَلَى الْمُصَنَّفِ» إِسْقَاطُهُ، وَالْاِقْتِصَارُ عَلَى مَا قَبْلَهُ، وَمِنْهُ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ تَمَامِ التَّعْرِيفِ، وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ؛ تَقْدِيرُهُ: وَإِنَّمَا تَذَكَّرُ تِلْكَ الْمَقَارَنَةَ بِأَن يُوْتَى بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهَا إِزَالَةٌ لِلْإِيْهَامِ؛ أَيُّ: الْاِحْتِمَالِ الْحَاصِلِ فِي الْأَمْرِ الْمَوْهُومِ، فَإِنَّ الْإِتْيَانَ مَثَلًا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الطُّلُوعِ وَبَعْدَهُ وَمَعَهُ، فَإِذَا قُيِّدَ بِتِلْكَ الْمَقَارَنَةَ زَالَ إِيْهَامُهُ.

(١) الشَّرْشِيمِيُّ: وَقَوْلُهُ: (وَقِيلَ: هُوَ: مُقَارَنَةٌ مُتَجَدِّدٌ... إلخ) أَيُّ: مَقَارَنَةُ أَمْرِ مَتَوَهَّمٍ ك: «الْإِتْيَانُ»، فَإِنَّهُ مَتَوَهَّمٌ وَمَشْكُوكٌ فِي حَصُولِهِ. وَقَوْلُهُ: (لِمُتَجَدِّدٍ مَعْلُومٍ) أَيُّ: ك: «طُلُوعُ الشَّمْسِ». وَقَوْلُهُ: (إِزَالَةٌ لِلْإِيْهَامِ) عِلَّةٌ لِلْمَقَارَنَةِ. وَالْمَرَادُ: أَنَّ تِلْكَ الْمَقَارَنَةَ أَزَالَتِ الْإِيْهَامَ وَالشَّكَّ الْمُتَعَلِّقَ بِذَلِكَ الْإِتْيَانِ قَبْلَ حَصُولِهِ؛ أَيُّ: وَلَا يَخْلُو فِي لِحْظِهِ مِنْ مَقَارَنَةِ الْأُمُورِ الْمَتَوَهَّمَةِ لِأَمْرِ مَعْلُومٍ ك: مَقَارَنَةُ الْإِتْيَانِ الْمَشْكُوكِ فِي حَصُولِهِ - أَيُّ: [إِلَى] طُلُوعِ الشَّمْسِ - مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ... إلخ، وَمَقَارَنَةُ الْأُمُورِ الْمَتَوَهَّمَةِ أَيْضًا إِلَى الْقَمَرِ أَوْ إِلَى النُّجُومِ الطَّالِعَةِ فِي السَّمَاءِ، فَتِلْكَ الْمَقَارَنَةُ ثَابِتَةٌ دَائِمًا وَأَبَدًا، فَتَكُونُ هِيَ الزَّمَانُ.

وَأَمَّا حَرَكَةُ الْأَفْلَاقِ فَيَقُولُونَ: إِنَّهَا دَائِرَةٌ كَهَيْئَةِ السَّاقِيَةِ، وَهِيَ دَائِمَةٌ مُتَحَرِّكَةٌ.

وَتَعْرِيفُهُ بِالْمَقَارَنَةِ مِنْهُبٌ أَهْلُ السُّنَّةِ، وَمَا عَدَاهُ لِلْحُكَمَاءِ.

(٢) الصَّفَتْيُّ: قَوْلُهُ: («آتِيكَ طُلُوعُ الشَّمْسِ») أَيُّ: فَإِنَّ الْمَجِيءَ مَوْهُومٌ، وَطُلُوعُ الشَّمْسِ مَعْلُومٌ، وَالْاِقْتِرَانُ بَيْنَهُمَا هُوَ الزَّمَانُ، فَهُوَ نِسْبَةٌ بَيْنَ مَتَنَاسِيْنِ. اهـ إِبْرَاهِيمُ بَاشَا.

(٣) الصَّفَتْيُّ: قَوْلُهُ: (أَوْ تَنْصِفُ ذَاتُهُ الْعَلِيَّةُ بِالْحَوَادِثِ) لِأَنَّ اتِّصَافَهُ بِهَا يَقْتَضِي حُدُودَهُ؛ لِأَنَّ مَنْ اتَّصَفَ بِالْحَوَادِثِ لَا يَسْبِقُهَا، وَمَا لَا يَسْبِقُهَا حَادِثٌ مِثْلُهَا، فَلَا يَنْصِفُ بِحَرَكَةٍ وَلَا سَكُونٍ، وَلَا سَوَادٍ وَلَا بَيَاضٍ، وَلَا ذَكَوَةَ وَلَا أُنُوثَةً. اهـ إِبْرَاهِيمُ بَاشَا.

(٤) الصَّفَتْيُّ: قَوْلُهُ: (أَوْ يَنْصِفُ بِالضَّرِّ... إلخ) لِأَنَّهُ لَوْ اتَّصَفَ بِهِمَا لَكَانَ جَرْمًا، لَكِنَّ التَّالِيَّ بَاطِلٌ.

فَإِنْ قُلْتُ: نَفْيُ اتِّصَافِهِ بِالضَّرِّ وَالْكِبَرِ لَا يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ اتِّصَافِهِ بِطُولِ الْعُمُرِ أَوْ قِصَرِهِ، فَوَيْنَ أَيْنَ نَأْخُذُ اسْتِحَالَةَ اتِّصَافِهِ بِهِمَا؟



أَيُّ: بِقَلَّةِ الْأَجْزَاءِ^(١). وَقَوْلُهُ: (أَوِ الْكِبَرِ) أَيُّ: بِكَثْرَةِ الْأَجْزَاءِ.

وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ: أَنَّهُ لَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ تَعَالَى: «صَغِيرٌ» أَوْ «كَبِيرٌ»؛ لِأَنَّ الصَّغِيرَ مَا قَلَّتْ أَجْزَاؤُهُ، وَالْكَبِيرُ مَا كَثُرَتْ أَجْزَاؤُهُ، لَكِنْ مَحَلُّ مَنَعِ إِطْلَاقِ الْكَبِيرِ عَلَيْهِ تَعَالَى إِذَا أُريدَ بِهِ كَثِيرُ الْأَجْزَاءِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ هَذَا السِّيَاقُ، وَأَمَّا إِذَا أُريدَ بِهِ الْعَظِيمُ فَلَا يَمْتَنِعُ إِطْلَاقُهُ عَلَيْهِ تَعَالَى؛ لِوُجُودِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالَى﴾ [الرعد: ٩].

قَوْلُهُ: (أَوْ يَتَّصِفُ بِالْأَغْرَاضِ فِي الْأَفْعَالِ)^(٢) أَيُّ: كإِبْجَادِ زَيْدٍ وَعَمْرٍو مَثَلًا. وَقَوْلُهُ: (أَوِ الْأَحْكَامِ) أَيُّ: كإِجَابِ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَثَلًا.

فَأَفْعَالُهُ تَعَالَى وَأَحْكَامُهُ مُنْزَهَةٌ عَنِ الْغَرَضِ، وَلَا يَرِدُ عَلَى ذَلِكَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]؛ لِأَنَّ اللَّامَ فِيهِ لِلْعَاقِبَةِ^(٣) وَالصَّيْرُورَةِ. وَاعْلَمْ أَنَّ أَفْعَالَهُ تَعَالَى وَأَحْكَامَهُ وَإِنْ كَانَتْ مُنْزَهَةً عَنِ الْغَرَضِ، لَكِنْ لَا تَخْلُو عَنْ حِكْمَةٍ^(٤)، وَإِنْ لَمْ تَصِلْ إِلَيْهَا عُقُولُنَا؛ لِأَنَّهَا لَوْ لَمْ تَكُنْ لِحِكْمَةٍ لَكَانَتْ عَبَثًا، وَهُوَ مُحَالٌ عَلَيْهِ تَعَالَى.

الأجهوري

قوله: (لِلْعَاقِبَةِ وَالصَّيْرُورَةِ) والمعنى حينئذٍ: وما ترتب على خلقهم مصلحةٌ عائدةٌ عليهم إلا عبادتهم.

= قلت: نأخذ استحالة التهما من استحالة تقييده بزمانٍ؛ لأنَّ مَنْ لَا يَتَقَيَّدُ بِزَمَانٍ لَا يُقَالُ لَهُ: «طويل العمر»، ولا: «قصيره»؛ لِأَنَّهُمَا لَا زَمَانَ لَهُ. اهـ إبراهيم باشا.

(١) الشرشيمي: قوله: (بِقَلَّةِ الْأَجْزَاءِ) أَيُّ: بِقَلَّتْهَا كَيْفًا، لَا عَدَدًا، وَكَذَا يُقَالُ فِيهَا بَعْدَهُ.
(٢) الصفطي: قوله: (بِالْأَغْرَاضِ فِي الْأَفْعَالِ) وَأَمَّا استحالة عليه أَنْ يَكُونَ فَعْلُهُ أَوْ حِكْمُهُ لَغَرَضٍ؛ لِأَنَّ الْمَصْلَحَةَ إِنْ كَانَتْ تَرْجِعُ إِلَيْهِ لَزِمَ اتِّصَافُهُ بِالْحَوَادِثِ، وَإِنْ كَانَتْ تَرْجِعُ لَخَلْقِهِ لَزِمَ احْتِيَاجُهُ فِي إِصْصَالِ الْمَنْفَعَةِ لَخَلْفِهِ إِلَى وَسْطَةٍ، وَاحْتِيَاجُهُ بِاطْلٍ، وَأَيْضًا لَا تَحْصِلُ لَهُ الْمَصْلَحَةُ إِلَّا بَعْدَ الْفِعْلِ أَوْ الْحَكْمِ الْحَادِثِينَ، وَقَدْ مَرَّ استحالة اتِّصَافِهِ بِالْحَوَادِثِ. اهـ إبراهيم باشا.

(٣) الشرشيمي: قوله: (لِلْعَاقِبَةِ) أَيُّ: اللَّامُ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَهَا مَرْتَبٌ عَلَى مَا قَبْلُهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ عِلَّةً فِيهِ، وَالْمَعْنَى - وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ -: وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ خَلْقِي لِهَمَا شَيْءٌ عَظِيمٌ إِلَّا لِعِبَادَةٍ.

(٤) الشرشيمي: قوله: (لَا تَخْلُو عَنْ حِكْمَةٍ) بَانَ يُعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ أَوْ الْحَكْمَ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مَنَفْعَةٌ لْغَيْرِهِ، لَكِنْ لَيْسَ تِلْكَ الْمَنْفَعَةُ هِيَ الْحَامِلُ عَلَى الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ مَنْ حَمَلَهُ حَامِلٌ عَلَى الْفِعْلِ يَكُونُ نَاقِصًا، فَتَكْمُلُ بِذَلِكَ الْغَرَضُ الْحَاصِلُ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْغَرَضِ وَالْحِكْمَةِ: أَنَّ الْغَرَضَ يَكُونُ مَقْصُوداً مِنَ الْفِعْلِ أَوْ الْحُكْمِ بِحَيْثُ يَكُونُ بَاعِثاً وَحَامِلاً عَلَيْهِ، وَالْحِكْمَةُ لَا تَكُونُ كَذَلِكَ.

[اسْتِحَالَةُ الْقِيَامِ بِالْغَيْرِ]

قَوْلُهُ: (وَكَذَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى أَنْ لَا يَكُونَ قَائِماً بِنَفْسِهِ... إلخ) «الواو»: دَاخِلَةٌ عَلَى «يَسْتَحِيلُ»؛ وَالتَّقْدِيرُ: «وَيَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى أَنْ لَا يَكُونَ قَائِماً بِنَفْسِهِ كَذَا» أَيُّ: مِثْلُ ذَا؛ يَعْني: مِثْلَ الْمَذْكُورِ مِنَ الْعَدَمِ وَالْحُدُوثِ وَمَا بَعْدَهُمَا، وَهَكَذَا يُقَالُ فِيمَا يَأْتِي. وَالتَّقَابُلُ بَيْنَ ذَلِكَ وَبَيْنَ الْقِيَامِ بِنَفْسِهِ: مِنَ التَّقَابُلِ بَيْنَ الشَّيْءِ وَنَقِيضِهِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. وَيُعْتَرِضُ عَلَى الْمُصَنَّفِ: بِأَنَّ قَوْلَهُ: «وَكَذَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى» هُنَا وَفِي جَمِيعِ مَا سَيَذْكُرُهُ أَوْجَبَ عَدَمَ مُطَابَقَةِ الْخَبَرِ لِلْمُبْتَدَأِ فِي قَوْلِهِ: «وَهِيَ الْعَدَمُ... إلخ»؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ الَّذِي هُوَ الْمُبْتَدَأُ عَائِدٌ لِلْعَشْرِينَ صِفَةً وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَذْكُرْ مِنْهَا إِلَّا أَرْبَعَةً كَمَا لَا يَحْفَى.

وَيُجَابُ: بِأَنَّ فِي الْكَلَامِ حَذْفاً^(١)؛ وَالتَّقْدِيرُ: «وَهِيَ الْعَدَمُ وَالْحُدُوثُ... إِلَى آخِرِ مَا تَقَدَّمَ، وَعَدَمُ قِيَامِهِ تَعَالَى بِنَفْسِهِ وَعَدَمُ كَوْنِهِ تَعَالَى وَاحِداً... إِلَى آخِرِ مَا يَأْتِي»؛ بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ: «وَكَذَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى... إلخ»، وَقَدْ تَقَدَّمَ نَظِيرُ ذَلِكَ اغْتِرَاضاً وَجَوَاباً عِنْدَ قَوْلِهِ: «لَنْ يَجِبَ لَهُ تَعَالَى سَبْعُ صِفَاتٍ تُسَمَّى صِفَاتِ الْمَعَانِي»، فَتَبَّهَ.

الأجهوري

قوله: (وَالْحِكْمَةُ لَا تَكُونُ كَذَلِكَ) مَثَلُهَا تَقْرِيباً بـ: مَا لَوْ غَرَسَ شَجَرَةً لثَمَرُهَا، فَثَمَرُهَا غَرَضٌ بَاعِثٌ عَلَى الْغَرَسِ، وَظَلُّهَا يُعَدُّ حِكْمَةً؛ أَيُّ: مَصْلَحَةٌ مُتَرَبِّةٌ عَلَى الْفِعْلِ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَكُونَ بَاعِثَةً عَلَيْهِ، فَحُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى بِالنِّسْبَةِ لِأَفْعَالِهِ وَأَحْكَامِهِ كَالظَّلِّ بِالنِّسْبَةِ لِلْغَرَسِ.

= مَثَالُهُ فِي الشَّاهِدِ: غَرَسَ الشَّجَرَةَ لِأَجْلِ الْخَشَبِ وَالشَّمْرِ، وَيَتَرَبَّبُ عَلَى ذَلِكَ التَّظَلُّلُ بِهَا، فَتِلْكَ حِكْمَةُ يَعْلَمُهَا الْغَارِسُ عِنْدَ الْغَرَسِ، لَكِنْ لَيْسَتْ هِيَ الْحَامِلُ، بَلْ لَوْ انْفَرَدَتْ لَمْ يَغْرِسْ لِأَجْلِهَا.

(١) الصَّفَاحِي: قَوْلُهُ: (بِأَنَّ فِي الْكَلَامِ حَذْفاً) الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: «زِيَادَةٌ» أَيُّ: زِيَادَةُ قَوْلِهِ: «وَكَذَا يَسْتَحِيلُ» مِنْ هَذَا وَالْمَوَاضِعِ الْآتِيَةِ، أَوْ يَقُولَ: «عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ قَوْلِهِ: وَكَذَا... إلخ»؛ لِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ مِنْ قَوْلِهِ: «حَذْفاً» أَنْ يَقْدُرَ فِي كَلَامِهِ حَذْفٌ؛ أَيُّ: وَمَا يَزَادُ عَلَى كَلَامِهِ يَصَحِّحُ بِهِ الْمَرَادَ، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ. اهـ إِبْرَاهِيمُ بَاشَا.



قَوْلُهُ: (بِأَنْ يَكُونَ صِفَةً... إلخ) تَصْوِيرٌ لِلنَّفْيِ لَا لِلْمُنْهَيِّ.

وَلَمَّا جَرَى الْمُصْطَفُ فِيمَا تَقَدَّمَ عَلَى تَفْسِيرِ «فَيَايِهِ تَعَالَى بِنَفْسِهِ»: بِ «عَدَمِ افْتِقَارِهِ تَعَالَى إِلَى الْمَحَلِّ، وَبِعَدَمِ افْتِقَارِهِ تَعَالَى إِلَى الْمُخَصَّصِ»، كَمَا هُوَ اضْطِلَاحٌ لِبَعْضِ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ، جَرَى هُنَا عَلَى تَصْوِيرِ «عَدَمِ فَيَايِهِ تَعَالَى بِنَفْسِهِ»: بِ «كَوْنِهِ صِفَةً يَقُومُ بِمَحَلِّ، وَبِكَوْنِهِ يَحْتَاجُ إِلَى مُخَصَّصٍ».

وَلَوْ جَرَى فِيمَا تَقَدَّمَ عَلَى تَفْسِيرِ «فَيَايِهِ تَعَالَى بِنَفْسِهِ»: بِ «عَدَمِ افْتِقَارِهِ تَعَالَى إِلَى الْمَحَلِّ فَقَطَّ»، كَمَا هُوَ اضْطِلَاحٌ لِبَعْضِهِمْ، لَجَرَى هُنَا عَلَى تَصْوِيرِ «عَدَمِ فَيَايِهِ تَعَالَى بِنَفْسِهِ»: بِ «كَوْنِهِ يَحْتَاجُ إِلَى الْمَحَلِّ فَقَطَّ»، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

قَوْلُهُ: (صِفَةً يَقُومُ بِمَحَلِّ) تَقْيِيدُ الصِّفَةِ ^(١) يَقُولُهُ: «يَقُومُ بِمَحَلِّ» لَيْسَ لِلِاخْتِرَازِ، بَلْ لِبَيَانِ الْوَاقِعِ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ عَلَى حَذْفِ «أَيِ» التَّفْسِيرِيَّةِ، وَيَكُونُ تَفْسِيرًا بِاللَّازِمِ لِقَوْلِهِ: «أَنْ يَكُونَ صِفَةً» عَلَى نَسَقِ مَا تَقَدَّمَ.

وَالْمُرَادُ مِنَ «الْمَحَلِّ»: الذَّاتُ الَّتِي يَقُومُ بِهَا، كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا مَرَّ فِي «الْفَيَّامِ بِالنَّفْسِ». قَوْلُهُ: (أَوْ يَحْتَاجُ إِلَى مُخَصَّصٍ) ^(٢) مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «يَكُونُ صِفَةً»، لَا عَلَى قَوْلِهِ: «يَقُومُ بِمَحَلِّ» كَمَا لَا يَحْقُقُ.

وَالْمُرَادُ مِنَ «الْمُخَصَّصِ»: الْمَوْجِدُ، كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا تَقَدَّمَ فِي «الْفَيَّامِ بِالنَّفْسِ».

الاجهوري

قوله: (بِأَنْ يَكُونَ صِفَةً) أي: قديمة، وأمّا استحالة كونه صفةً حادثةً فقد تقدّم في قوله: «أَوْ يَكُونُ عَرَضاً يَقُومُ بِالْجَرَمِ».



(١) الشرح: قوله: (تَقْيِيدُ الصِّفَةِ... إلخ) فيه: أَنْ ضمير «يَقُومُ» راجعٌ لله تعالى، فكيف يكون صفةً للصِّفَةِ مِنْ غيرِ رابطٍ، فَيَتَعَيَّنُ الاحْتِمَالُ الثَّانِي؟

إِلَّا أَنْ يَجَابَ: أَنَّ الرِّابِطَ اتِّحَادُ مَعْنَى الضَّمِيرِ وَالصِّفَةِ عَلَى فَرَضِ كَوْنِهِ تَعَالَى صِفَةً.

(٢) الجفتي: قوله: (أَوْ يَحْتَاجُ إِلَى مُخَصَّصٍ) لِأَنَّهُ لَوْ احْتَاجَ إِلَيْهِ لَكَانَ حَادِثًا، لَكِنَّ الثَّالِي بَاطِلٌ. اهـ إبراهيم باشا.

[اِسْتِحَالَةُ أَنْ لَا يَكُونَ وَاحِدًا]

قَوْلُهُ: (وَكَذَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى أَنْ لَا يَكُونَ وَاحِدًا) أَي: فِي ذَاتِهِ أَوْ صِفَاتِهِ أَوْ أَفْعَالِهِ؛ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ: «بِأَنْ يَكُونَ... إلخ».

وَالْتَقَابِلُ بَيْنَ ذَلِكَ وَبَيْنَ الْوَحْدَانِيَّةِ: مِنَ التَّقَابِلِ بَيْنَ الشَّيْءِ وَنَقِيضِهِ كَمَا لَا يَخْفَى.

وَدَخَلَ تَحْتَ قَوْلِهِ: «أَنْ لَا يَكُونَ وَاحِدًا» جَمِيعُ الْكُومِ الْمَنِيَّةِ، وَهِيَ: الْكَمُّ الْمُتَّصِلُ فِي الذَّاتِ^(١)، وَالْكَمُّ الْمُنْفَصِلُ فِيهَا، وَالْكَمُّ الْمُتَّصِلُ فِي الصِّفَاتِ، وَالْكَمُّ الْمُنْفَصِلُ فِيهَا، وَالْكَمُّ الْمُنْفَصِلُ فِي الْأَفْعَالِ، وَكَذَا الْكَمُّ الْمُتَّصِلُ فِيهَا إِنْ صُوِّرَ بِمُشَارَكَةِ غَيْرِهِ تَعَالَى لَهُ فِي فِعْلٍ مِنَ الْأَفْعَالِ، بِخِلَافِ مَا لَوْ صُوِّرَ بِتَعَدُّدِ أَفْعَالِهِ تَعَالَى، فَإِنَّهُ ثَابِتٌ لَا مَتَّعِي.

إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ، عَلِمْتَ أَنَّ فِي قَوْلِهِ: «بِأَنْ يَكُونَ... إلخ» قُصُورًا؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا ذَكَرَ فِيهِ الْكَمُّ الْمُتَّصِلُ فِي الذَّاتِ وَالْكَمُّ الْمُنْفَصِلُ فِيهَا، وَالْكَمُّ الْمُنْفَصِلُ فِي الصِّفَاتِ، وَالْكَمُّ الْمُنْفَصِلُ فِي الْأَفْعَالِ، وَكَذَا الْكَمُّ الْمُتَّصِلُ فِيهَا عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ الْكَمُّ الْمُتَّصِلُ فِي الصِّفَاتِ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُجْمَلَ كَلَامُهُ شَامِلًا لِذَلِكَ أَيْضًا:

- بِأَنْ يُجْعَلَ قَوْلُهُ: «أَوْ فِي صِفَاتِهِ» مَعْطُوفًا عَلَى «ذَاتِهِ» فِي الْمَوْضِعَيْنِ^(٢).

الْأَنْبَابِي

قَوْلُهُ: (مَعْطُوفًا عَلَى «ذَاتِهِ» فِي الْمَوْضِعَيْنِ) لَعَلَّ الْمَعْنَى: أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى الْأَحَدِ الدَّائِرِ، فَبِالنَّظَرِ

(١) الصِّفَتِي: قَوْلُهُ: (الْكَمُّ الْمُتَّصِلُ فِي الذَّاتِ... إلخ) الْكَمُّ الْمُتَّصِلُ فِي الذَّاتِ: تَرْكُوبُهَا مِنْ أَجْزَاءٍ أَوْ جُزْئَيْنِ، وَالْمُنْفَصِلُ فِيهَا: وَجُودُ ذَاتٍ كَذَاتِهِ سُبْحَانَهُ، وَالْكَمُّ الْمُتَّصِلُ فِي الصِّفَاتِ: تَعَدُّدُ الصِّفَةِ الْوَاحِدَةِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ ك: قُدْرَتَيْنِ، أَوْ عِلْمَيْنِ، أَوْ إِرَادَتَيْنِ،... وَهَكَذَا، وَالْمُنْفَصِلُ فِيهَا: وَجُودُ صِفَةٍ لْغَيْرِهِ تَمَازُلُ صِفَتَهُ سُبْحَانَهُ، وَالْكَمُّ الْمُنْفَصِلُ فِي الْفِعْلِ: وَجُودُ فِعْلٍ لْغَيْرِهِ يَمَازُلُ فِعْلَهُ تَعَالَى، وَالْمُتَّصِلُ فِيهِ: مُشَارَكَةُ غَيْرِهِ تَعَالَى فِي فِعْلٍ مِنْ أَفْعَالِهِ سُبْحَانَهُ. اهـ إِبْرَاهِيمُ بَاشَا.

(٢) الشَّرْشِيمِي: قَوْلُهُ: (مَعْطُوفًا عَلَى «ذَاتِهِ» فِي الْمَوْضِعَيْنِ) لَعَلَّ الْمَعْنَى: أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى الْأَحَدِ الدَّائِرِ، فَبِالنَّظَرِ لِعَطْفِهِ عَلَى «ذَاتِ» الثَّانِيَةِ يُسْتَفَادُ مِنْهُ: نَفْيُ الْكَمِّ الْمُنْفَصِلِ فِي الصِّفَاتِ، وَبِالنَّظَرِ لِعَطْفِهِ عَلَى «ذَاتِ» الْأُولَى يُسْتَفَادُ مِنْهُ: نَفْيُ الْكَمِّ الْمُتَّصِلِ فِيهَا، فَيَعْلَمُ مِنْ مَجْمُوعِ الْأَمْرَيْنِ: نَفْيُ الْكَمِّينِ، وَلَيْسَ مَرَادُهُ: أَنَّ الْعَطْفَ عَلَى «ذَاتِ» فِي الْمَوْضِعَيْنِ مَعًا؛ إِذْ لَا يَعْطَفُ شَيْءٌ وَاحِدٌ عَلَى شَيْئَيْنِ، وَعَلَى هَذَا لَا خِلَافَ فِي الْكَلَامِ، بِخِلَافِ الْوَجْهِ الَّذِي بَعْدَهُ. اهـ مِنْهُ.



- أَوْ يُجْعَلَ مِنْ بَابِ الْحَذْفِ مِنَ الْأَوَّلِ لِدَلَالَةِ الثَّانِي، وَالتَّقْدِيرُ^(١): «بأن يكون مركباً في ذاته أو صفاته، أو يكون له مماثل في ذاته أو صفاته... إلخ».

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْكُمُومَ سِتَّةٌ، وَكُلُّهَا مَنْفِيَّةٌ بِالْوَحْدَانِيَّةِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي الْكُمِّ الْمُتَّصِلِ فِي الْأَفْعَالِ، فَتَبَّهَ.

قَوْلُهُ: (بأن يكون... إلخ) تَصْوِيرٌ لِلنَّفْيِ لَا لِلْمُنْفِي، كَمَا تَقَدَّمَ نَظِيرُهُ.

قَوْلُهُ: (أَوْ يَكُونُ مَعَهُ فِي الْوُجُودِ مُؤَثَّرٌ... إلخ) فِيهِ رَدٌّ عَلَى الْمُعْتَرِجَةِ فِي قَوْلِهِمْ «بأن العبد يخلق أفعال نفسه الاختيارية بقدره خلقها الله تعالى فيه».

وَالصَّحِيحُ عَدَمُ كُفْرِهِمْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَجْعَلُوا خَالِقِيَّةَ الْعَبْدِ كَخَالِقِيَّةِ اللَّهِ تَعَالَى؛ حَيْثُ جَعَلُوا الْعَبْدَ مُفْتَرِئاً إِلَى الْأَسْبَابِ وَالْوَسَائِطِ^(٢) بِخِلَافِهِ تَعَالَى.

وَذَهَبَ عُلَمَاءُ مَا وَرَاءَ التَّهَرُّ^(٣) إِلَى تَكْفِيرِهِمْ، بَلْ جَعَلُوا الْمَجُوسَ أَسْعَدَ حَالاً مِنْهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَثْبُتُوا لِلَّهِ تَعَالَى إِلَّا شَرِيكاً وَاحِداً، وَهَؤُلَاءِ أَثْبَتُوا لِلَّهِ تَعَالَى شُرَكَاءَ كَثِيرَةً.

الأنبائي

لعطفه على «ذات» الثانية يُستفاد منه: نفي الكُمِّ المنفصل في الصفات، وبالنظر لعطفه على «ذات» الأولى يُستفاد منه: نفي الكُمِّ المتصل فيها، فيُعلم من مجموع الأمرين: نفي الكُمِّين، وليس مرادُهُ: أَنَّ العطف على «ذات» في الموضوعين معاً؛ إذ لا يُعطف شيء واحد على شيئين، وعلى هذا لا خلاف في الكلام، بخلاف الوجه الذي بعده.



= أقول: لعل مراده بـ «الأحد الدائر» أنه: معطوف على أحدهما بالفعل، ويصح عطفه على غيره بالفعل أيضاً؛ فإنَّما أن تجعله معطوفاً على الأول فقط، فيستفاد المراد منه أيضاً، وكذا يقال في عكسه.

وأما إن كان المراد بـ «الأحد الدائر»: واحداً مبهمٌ يتحقق في هذا وفي هذا، فلا يصح؛ لأنَّ هذا الأمر ليس مذكوراً في الكلام.

(١) الشرشيمي: قوله: (وَالْتَّقْدِيرُ... إلخ) أي: التقدير على الثاني معنى ولفظاً، وعلى الاحتمال الأول معنى فقط، كما علمت.

(٢) الشرشيمي: قوله: (الْأَسْبَابِ وَالْوَسَائِطِ) المراد: الجنس؛ لأنه واسطة فقط، وهو القدرة.

(٣) الشرشيمي: قوله: (مَا وَرَاءَ التَّهَرُّ) أي: نهر بلخ، كما هو مرئي في بعض الهوامش.

وَيُعْلَمُ مِنْ قَوْلِهِ: «أَوْ يَكُونُ مَعَهُ فِي الوجودِ»^(١) مؤثّر... إلخ، أَنَّهُ لَا تَأْثِيرَ لِلْأَسْبَابِ الْعَادِيَةِ فِي مُسَبِّبَاتِهَا، فَلَا تَأْثِيرَ لِلنَّارِ فِي الْحَرَقِ، وَلَا لِلطَّعَامِ فِي الشَّبَعِ، وَلَا لِلسُّكِينِ فِي الْقَطْعِ،... وَهَكَذَا.

- فَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ شَيْئًا مِنْهَا يُؤْثِّرُ بِنَفْسِهِ، فَلَا نِزَاعَ فِي كُفْرِهِ.

- وَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ شَيْئًا مِنْهَا يُؤْثِّرُ بِقُوَّةٍ أَوْدَعَهَا اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ، فَهُوَ فَاسِقٌ مُبْتَدِعٌ، وَفِي كُفْرِهِ قَوْلَانِ، وَالرَّاجِعُ عَدَمُ كُفْرِهِ؛ كَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ الْعَبْدَ يَخْلُقُ أَعْمَالَ نَفْسِهِ الْإِخْتِيَارِيَّةَ بِقُدْرَةٍ خَلَقَهَا اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ.

- وَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّهُ لَا تَأْثِيرَ لِشَيْءٍ مِنْهَا، وَإِنَّمَا الْمُؤْثِّرُ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، لَكِنْ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مُسَبِّبَاتِهَا تَلَازُمٌ عَقْلِيٌّ فَمَتَى وَجِدْتَ النَّارَ مَتَلًا وَجَدَ الْحَرَقَ، فَهُوَ جَاهِلٌ بِحَقِيقَةِ الْحُكْمِ الْعَادِي^(٢)، وَرَبَّمَا جَرَّهُ ذَلِكَ^(٣) إِلَى الْكُفْرِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُوَدِّيهِ إِلَى إِنكَارِ الْأُمُورِ الْخَارِقَةِ لِلْعَادَةِ كَذَلِكَ مُعْجَزَاتِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَكَذَلِكَ بَعْثُ الْأَجْسَامِ.

- فَلَا يَنْجُو إِلَّا مَنْ اعْتَقَدَ أَنَّهُ لَا تَأْثِيرَ لِشَيْءٍ مِنْهَا، وَأَنَّهُ لَا تَلَازُمَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مُسَبِّبَاتِهَا؛ بِأَنِّ اعْتَقَدَ صِحَّةَ التَّخَلُّفِ، فَيُمْكِنُ أَنْ يُوْجَدَ السَّبَبُ وَلَا يُوْجَدَ الْمُسَبَّبُ، وَاللَّهُ تَعَالَى هُوَ الْمُؤَثِّرُ.



(١) الشُّرْشِيمِي: قوله: (في الوجود) يحتمل أن «الوجود» بمعنى: «الموجود»، فتكون «في» بمعنى: «من» بياناً للمؤثّر.

ويحتمل أَنَّهُ باقٍ على ظاهره، فيكون بمعنى «باء» الملابس؛ أي: مؤثّر متلبّس بالوجود.

(٢) الشُّرْشِيمِي: قوله: (بِحَقِيقَةِ الْحُكْمِ الْعَادِي) لأنَّ حَقِيقَتَهُ: «صِحَّةُ التَّخَلُّفِ»، لا عدم الصُّحَّةِ.

(٣) الشُّرْشِيمِي: وقوله: (وَرَبَّمَا جَرَّهُ ذَلِكَ... إلخ) أي: اعتقاد التَّلَازُمِ الْعَقْلِيِّ.

وإنَّما كان هذا ربَّمَا يجرُّه؛ لأنَّه لا يمتنع حصول الأمور النَّادِرة؛ لأنَّ تَخَلُّفَ الْمُعْتَادِ - وهو: عدم الحرق عند النَّارِ - لا يعتقده، بل يعتقده عدمه، فيجرُّه ذلك الاعتقاد إلى كلِّ ما خالف المعتاد، ولو في غير الأسباب العادية ك: «معجزة الأنبياء»، فإنَّها مخالفةٌ للمعتاد، رك: «البعث»، فإنَّه مخالفةٌ للعادة في الأموات في أنَّهم لا يحيون بعد موتهم، فلا يقع كلُّ ما خالف المعتاد مطلقاً.

[أَضْدَادُ صِفَاتِ الْمَعَانِي]

- ١ - وَكَذَا يَسْتَجِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى الْعَجْزُ عَنْ مُمَكِّنٍ مَّا .
- ٢ - وَإِيجَادُ شَيْءٍ مِنَ الْعَالَمِ مَعَ كَرَاهَتِهِ لَوُجُودِهِ؛ أَيْ: عَدَمُ إِزَادَتِهِ لَهُ تَعَالَى، أَوْ مَعَ الذُّهُولِ أَوْ الْعَقْلَةِ، أَوْ التَّعْلِيلِ، أَوْ الطَّبْعِ .
- ٣ ، ٧ - وَكَذَا يَسْتَجِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى الْجَهْلُ - وَمَا فِي مَعْنَاهُ - بِمَعْلُومٍ مَّا، وَالْمَوْتُ، وَالصَّمَمُ، وَالْعَمَى، وَالْبَكَمُ .



[أَضْدَادُ صِفَاتِ الْمَعَانِي]

[اِسْتِحَالَةُ الْعَجْزِ عَنْ مُمَكِّنٍ مَا]

قَوْلُهُ: (وَكَذَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى الْعَجْزُ^(١)) هَذَا شُرُوعٌ فِي أَضْدَادِ صِفَاتِ الْمَعَانِي .
وَالْتَقَابُلُ بَيْنَ الْعَجْزِ وَالْقُدْرَةِ: مِنْ تَقَابُلِ الضَّدَيْنِ^(٢) عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَمِنْ تَقَابُلِ الْعَدَمِ
وَالْمَلَكَةِ عِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ؛ لِأَنَّ الْعَجْزَ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ أَمْرٌ وَجُودِيٌّ يَضَادُّ الْقُدْرَةَ، وَعِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ
عَدَمُ الْقُدْرَةِ عَمَّا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا، وَوَجْهُهُ الْأَوَّلُ فِي الشَّاهِدِ^(٣) - أَغْنِي: الْحَادِثُ -
بِأَنَّ فِي الزَّمَنِ مَعْنَى لَا يُوْجَدُ فِي الْمَمْنُوعِ مِنَ الْقِيَامِ، مَعَ اسْتِرَاكِهَمَا فِي عَدَمِ التَّمَكُّنِ مِنْهُ^(٤) .
قَوْلُهُ: (عَنْ مُمَكِّنٍ مَا) أَيُّ: عَنْ أَيِّ مُمَكِّنٍ كَانَ، فَ«مَا» اسْمِيَّةٌ؛ صِفَةٌ لِـ«مُمَكِّنٍ»
أَتَى بِهَا لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْعُمُومِ فِي الْمُمَكِّنِ، فَيَشْمَلُ جَمِيعَ الْمُمَكِّنَاتِ كَ: خَلْقِ السَّمَاءِ
وَالْأَرْضِ وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَإِبْجَادِ مِثْلِ هَذَا الْعَالَمِ، وَأَحْسَنَ مِنْهُ .
وَلِهَذَا اغْتَرَضَ الْبِقَاعِيُّ عَلَى الْغَزَالِيِّ فِي قَوْلِهِ: «لَيْسَ فِي الْإِمْكَانِ أَبَدُغٌ مِمَّا كَانَ»؛ بِأَنَّ
فِيهِ نِسْبَةَ الْعَجْزِ إِلَيْهِ تَعَالَى .

الاجهوري

قوله: (بِأَنَّ فِي الزَّمَنِ مَعْنَى) أَي: وجوديًا ك: ثقل أعضائه؛ فالفرق بينهما عند أهل السُّنَّةِ:
أَنَّ الزَّمَانَ فِيهِ مَعْنَى وَجُودِيٌّ يَمْتَنِعُ مِنَ الْقِيَامِ، بِخِلَافِ الْمَمْنُوعِ مِنَ الْقِيَامِ، فَهُوَ خَالٍ عَنْ ذَلِكَ الْمَانِعِ،
وَفُرِّقَتْ الْمُعْتَزِلَةُ بَيْنَهُمَا: بِإِنْفَاءِ الْقُدْرَةِ عَنِ الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي .

قوله: (لَيْسَ فِي الْإِمْكَانِ) أَي: إِمْكَانُ اللَّهِ تَعَالَى؛ أَي: تَمَكُّنُهُ؛ بِمَعْنَى: اقْتِدَارُهُ؛ كَأَنَّهُ قَالَ:

(١) الصفتي: قوله: (الْعَجْزُ) هو: صِفَةٌ وَجُودِيَّةٌ قَائِمَةٌ بِالْعَاجِزِ، لَا يَتَأْتَى مَعَهَا إِبْجَادٌ وَلَا إِعْدَامٌ. اهـ إبراهيم باشا .

(٢) الصفتي: قوله: (تَقَابُلِ الضَّدَيْنِ)؛ لِأَنَّهُمَا مَعْنِيَانِ وَجُودِيَّانِ. اهـ إبراهيم باشا .

(٣) الشُّرَيْمِيُّ: قوله: (وَوَجْهُهُ الْأَوَّلُ فِي الشَّاهِدِ... إلخ) أَي: حَيْثُ تَحَقَّقَ عَدَمُ تَأْتِي الْقِيَامِ مِنْهُمَا، وَعَدَمُ الْقُدْرَةِ
عَلَيْهِ، مَعَ أَنَّهُمْ لَمْ يَسْمُوا «الْمَمْنُوعِ مِنَ الْقِيَامِ»: «عَاجِزًا»، وَسَمُوا «الزَّمَانَ»: «عَاجِزًا»؛ لِخُلُوقِ الْمَمْنُوعِ
فِي الزَّمَانَةِ، وَوُجُودِهِمَا فِي الزَّمَنِ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْعَجْزَ أَمْرٌ وَجُودِيٌّ، لَا عِلْمِيٌّ، هَذَا مَا ظَهَرَ .

(٤) الصفتي: قوله: (فِي عَدَمِ التَّمَكُّنِ مِنْهُ)؛ وَعَلَى قَوْلِ الْمُعْتَزِلَةِ تَبَعًا لِلْفَلَّاسِفَةِ لَيْسَ فِي الزَّمَنِ صِفَةٌ مُحَقَّقَةٌ تَضَادُّ
الْقُدْرَةَ، بَلِ الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَمْنُوعِ مِنَ الْقِيَامِ: أَنَّ الزَّمَانَ لَيْسَ بِقَادِرٍ، وَالْمَمْنُوعُ عَنِ الْقِيَامِ قَادِرٌ. اهـ إبراهيم
باشا .

لَكِنْ أُجِيبَ عَنْهُ^(١): بِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُوجَدَ أَبَدٌ مِنْ هَذَا الْعَالَمِ؛ لِعَدَمِ تَعَلُّقِ قُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَإِرَادَتِهِ بِإِيجَادِهِ، وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى لَأُوجَدَ أَبَدٌ مِنْهُ، فَلَيْسَ فِي كَلَامِهِ مَا يَقْضِي نِسْبَةَ الْعَجْزِ إِلَيْهِ تَعَالَى كَمَا تَوَهَّمَهُ الْبِقَاعِيُّ فَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ.

وَسُئِلَ بَعْضُهُمْ عَمَّنْ قَالَ: «لَا يَقْدِرُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى أَنْ يُخْرِجَنِي مِنْ مَمْلَكَتِهِ» هَلْ يَكْفُرُ أَوْ لَا؟

فَأَجَابَ: بِأَنَّهُ لَا يَكْفُرُ؛ لِأَنَّ خُرُوجَهُ مِنْ مَمْلَكَتِهِ تَعَالَى مُسْتَحِيلٌ؛ لِعَدَمِ إِمْكَانِ وُجُودِ مَمْلَكَةٍ لِعَبِيرِهِ يُخْرِجُهُ إِلَيْهَا، وَالْقُدْرَةُ لَا تَتَعَلَّقُ بِالْمُسْتَحِيلِ، فَلَا ضَيْرَ فِي ذَلِكَ، كَمَا لَا ضَيْرَ

الأنبائي

قوله: (فَلَا ضَيْرَ فِي ذَلِكَ، كَمَا لَا ضَيْرَ

الاجهوري

ليس في اقتدار الله تعالى عالمٌ أبدع من هذا العالم، وليس المراد بـ «الإمكان»: ما قابل الوجوب والاستحالة؛ لأنَّ المعنى حيثُ لا يكون من الممكنات، بل هو من المستحيلات.

وهذا ليس فيه نسبة العجز إلى الله تعالى قطعاً، فاعتراض البقاعي عليه «بأنَّ فيه نسبة العجز إلى الله تعالى» لا يتمُّ إلَّا إذا جعل الإمكان بمعنى: الاقتدار، بخلاف ما إذا جعل مقابلاً للوجوب والاستحالة، فإنه يعترض عليه بكونه مخالفاً للواقع، لا بأنَّ فيه نسبة عجز.

ثمَّ إنَّ اعتراض البقاعي عليه مبنيٌّ على أنَّ مراده نفْيُ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ الصُّلُوحِيِّ.

وحاصلُ جوابه: أنَّ الغزاليَّ لم يَرُدْ نفْيُ التَّعَلُّقِ الصُّلُوحِيِّ، وإنَّما أراد نفْيُ التَّعَلُّقِ التَّنْجِيزِيِّ بعالمٍ أبدع من هذا العالم؛ لتَعَلُّقِ عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى وَإِرَادَتِهِ بِعَدَمِ وَجُودِهِ، وإنَّما حملنا الجواب على ذلك؛ لِأَنَّ تَعَلُّقَ الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ بِعَدَمِ الشَّيْءِ إِنَّمَا يَمْنَعُ مِنَ التَّعَلُّقِ التَّنْجِيزِيِّ، لَا مِنَ التَّعَلُّقِ الصُّلُوحِيِّ.

قوله: (لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُوجَدَ... إلخ) أي: لا تتعلَّقُ القدرةُ بذلك تعلُّقاً تنجيزياً كما تقدَّم التَّنْبِيْهُ عليه، والاعتراضُ مبنيٌّ على أنَّ مراد الغزاليَّ نفْيُ التَّعَلُّقِ الصُّلُوحِيِّ.

قوله: (لِعَدَمِ تَعَلُّقِ قُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى) في بعض النسخ: «لِعَدَمِ تَعَلُّقِ عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى»، وهو متعيَّن.

(١) الشرحي: قوله: (لَكِنْ أُجِيبَ عَنْهُ) حاصلُ الجواب: أنَّ كلامه مخصَّصٌ بعدمِ تَعَلُّقِ قُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَإِرَادَتِهِ، فنصار مستحيلاً عروضاً، والقدرة لا تتعلَّقُ بالمستحيل، وقولهم: «إنَّه قادرٌ على أن يوجد أبدع» [هو] بالنظر لذات الله تعالى، وقطع النظر عن العارض وهو عدمُ تَعَلُّقِ عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى... إلخ.



فِي أَنْ يُقَالَ^(١): «لَا يَقْدِرُ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا أَوْ زَوْجَةً»، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ.

الأنبائي

فِي أَنْ يُقَالَ... إلخ) ينبغي أن لا يقال: «لا يقدر على أن يتخذ ولداً» مثلاً؛ لإيهامه العجز؛ إذ لا يثبت الشيء للشيء أو ينفي عنه إلا إذا كان من وظيفته، بل يقال: «لا تتعلق قدرته تعالى باتخاذ الولد» مثلاً؛ لكونه ليس من وظيفتها.

(١) الشرشيمي: قوله: (فَلَا ضَيْرَ فِي ذَلِكَ، كَمَا لَا ضَيْرَ فِي أَنْ يُقَالَ... إلخ) ينبغي أن لا يقال: «لا يقدر على أن يتخذ ولداً» مثلاً؛ لإيهامه العجز؛ إذ لا يثبت الشيء للشيء أو ينفي عنه إلا إذا كان من وظيفته، بل يقال: «لا تتعلق قدرته تعالى باتخاذ الولد» مثلاً؛ لكونه ليس من وظيفتها. اهـ منه.

[اسْتِحَالَةُ الْفِعْلِ مَعَ الْكَرَاهَةِ]

قَوْلُهُ: (وَلِإِجَادِ شَيْءٍ مِنَ الْعَالَمِ... إلخ) لَمْ يَقُلْ: «وَكَذَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى إِجَادُ شَيْءٍ مِنَ الْعَالَمِ... إلخ» كَمَا فَعَلَ فِي غَيْرِهِ؛ لِعَدَمِ طُولِ الْكَلَامِ عَلَى مَا قَبْلَهُ.
وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمُقَابِلَ لِلْإِرَادَةِ إِنَّمَا هُوَ الْكَرَاهِيَّةُ^(١) وَمَا عُطِفَ عَلَيْهَا، عَلَى مَا يَأْتِي، لَا الْإِجَادُ الْمَذْكُورُ.

وَالْتَقَابُلُ بَيْنَهُمَا: مِنْ تَقَابُلِ الْعَدَمِ وَالْمَلَكَةِ؛ لِأَنَّ الْكَرَاهَةَ عَدَمُ الْإِرَادَةِ كَمَا قَالَه الْأَنْبَابِيُّ

قَوْلُهُ: (وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمُقَابِلَ لِلْإِرَادَةِ إِنَّمَا هُوَ الْكَرَاهِيَّةُ) فِيهِ: أَنَّ الْكَرَاهَةَ بِمَعْنَى: «عَدَمُ الْإِرَادَةِ» لَيْسَتْ مُسْتَحِيلَةً؛ إِذْ كَثِيرًا مِنَ الْمُمَكِّنَاتِ غَيْرُ مُرَادٍ ك: إِيْمَانُ أَبِي جَهْلٍ؛ إِنَّمَا الْمُسْتَحِيلُ هُوَ: إِجَادُ شَيْءٍ مِنَ الْعَالَمِ أَوْ إِعْدَامُهُ مَعَ الْكَرَاهَةِ، كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ، فَلِذَلِكَ عُدِلَ إِلَى هَذَا الصَّنِيعِ، لَكِنَّ مُحِطَّ الْمَقَابِلَةِ قَوْلُهُ: «مَعَ كَرَاهِيَّتِهِ» وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ.

نَعَمْ؛ كَانَ الْأَنْسَبُ أَنْ يَقُولَ: «وَكَرَاهَتُهُ لَشَيْءٍ أَوْجَدَهُ، أَوْ أَعْدَمَهُ، أَوْ ذَهَوَلَهُ، أَوْ غَفَلْتَهُ عَنْ ذَلِكَ... إلخ»؛ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: هَذَا هُوَ مُرَادُ الْمُحِثِّي؛ تَأَمَّلْ.

الْأَجْهَوْرِيُّ

قَوْلُهُ: (الْكَرَاهِيَّةُ) بِالْتَّخْفِيفِ ك: «طَوَاعِيَّةٌ».

قَوْلُهُ: (وَالْمَلَكَةُ) هِيَ الصِّفَةُ الرَّاسِخَةُ.

(١) الشَّرْشِيمِيُّ: قَوْلُهُ: (وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمُقَابِلَ لِلْإِرَادَةِ إِنَّمَا هُوَ الْكَرَاهِيَّةُ) فِيهِ: أَنَّ الْكَرَاهَةَ بِمَعْنَى: «عَدَمُ الْإِرَادَةِ» لَيْسَتْ مُسْتَحِيلَةً؛ إِذْ كَثِيرًا مِنَ الْمُمَكِّنَاتِ غَيْرُ مُرَادٍ ك: إِيْمَانُ أَبِي جَهْلٍ؛ إِنَّمَا الْمُسْتَحِيلُ هُوَ: إِجَادُ شَيْءٍ مِنَ الْعَالَمِ أَوْ إِعْدَامُهُ مَعَ الْكَرَاهَةِ، كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ، فَلِذَلِكَ عُدِلَ إِلَى هَذَا الصَّنِيعِ، لَكِنَّ مُحِطَّ الْمَقَابِلَةِ قَوْلُهُ: «مَعَ كَرَاهِيَّتِهِ» وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ.

نَعَمْ؛ كَانَ الْأَنْسَبُ أَنْ يَقُولَ: «وَكَرَاهَتُهُ لَشَيْءٍ أَوْجَدَهُ، أَوْ أَعْدَمَهُ، أَوْ ذَهَوَلَهُ، أَوْ غَفَلْتَهُ عَنْ ذَلِكَ... إلخ»؛ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: هَذَا هُوَ مُرَادُ الْمُحِثِّي. اهـ.

أَي: مُرَادُهُ بِقَوْلِهِ: «وَالْمُقَابِلُ... إلخ» أَنَّ مُحِطَّ الْفَائِضَةِ هَذَا، وَإِنْ كَانَ التَّقْيِيدُ بِالْإِجَادِ لَا يَدُّ مِنْهُ.
الْجَفْتِيُّ: قَوْلُهُ: (إِنَّمَا هُوَ الْكَرَاهِيَّةُ) أَي: يَقُولُ: «وَكَرَاهِيَّةٌ» أَي: عَدَمُ قَصْدِهِ إِجَادَ شَيْءٍ، لَكِنْ عَبَّرَ بِمَا قَالَ؛ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ وَقُوعَ فَرْدٍ وَاحِدٍ مِثْلًا دُونَ إِرَادَتِهِ يَنَافِي إِرَادَتَهُ الْعَامَّةَ، وَلِأَجْلِ الرَّدِّ صَرِيحًا عَلَى الْمَعْتَزِلَةِ. اهـ
إِبْرَاهِيمُ بَاشَا.



المُصَنَّفُ، فَفِي الْكَلَامِ حَذَفُ أَوَّلًا وَآخِرًا؛ وَالتَّقْدِيرُ: «وَيَجَادُ شَيْءٌ مِنَ الْعَالَمِ أَوْ إِعْدَامُهُ مَعَ كَرَاهِيَةِ لُجُودِهِ أَوْ عَدَمِهِ».

وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ مُنَافَاً لِلْإِرَادَةِ؛ لِأَنَّ خُرُوجَ شَيْءٍ مِنَ الْعَالَمِ عَنْهَا يَنْفِي عُمُومَ تَعَلُّقِهَا^(١)، وَآخَرَى^(٢) خُرُوجِ جَمِيعِ الْعَالَمِ عَنْهَا، فَمُنَافَاً هَذَا لِلْإِرَادَةِ مِنْ حَيْثُ عُمُومُ تَعَلُّقِهَا لَا مِنْ حَيْثُ ذَاتُهَا^(٣)، بِخِلَافِ الْإِيجَادِ بِالتَّعْلِيلِ^(٤) أَوْ بِالطَّبْعِ، فَإِنَّهُ مُنَافٍ لَهَا مِنْ حَيْثُ ذَاتُهَا.

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ كَمَا شَمِلَهُ كَلَامُ الْمُصَنَّفِ، خِلَافاً لِلْمُعْتَرِزَةِ حَيْثُ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّهُ تَعَالَى لَا يُرِيدُ الشَّرَّ وَلَا الْقَبَاحَ، وَاسْتَجَبُوا بِأَنَّ إِرَادَةَ الشَّرِّ شَرٌّ وَإِرَادَةُ الْقَبِيحِ^(٥)

الأنبأبي

قوله: (وَأُخْرَى) أي: أحق وأولى، وهو خبرٌ مقدَّم، وما بعده مبتدأ مؤخَّر.

الأنجهوري

قوله: (وَأُخْرَى) أي: في نفي تعلق الإرادة، لا في نفي عمومها؛ لأنه ينفيه من أصله.

قوله: (بِخِلَافِ الْإِيجَادِ بِالتَّعْلِيلِ... إلخ): المنافي لذات «الإرادة»: إيجادُ العالمِ كُلِّهِ بطريق التَّعْلِيلِ أَوْ الطَّبْعِ، وكَلَامُ الْمُصَنَّفِ فِي إِيْجَادِ شَيْءٍ مِنْهُ بِذَلِكَ الطَّرِيقِ، وَهُوَ إِنَّمَا يَنَافِي عُمُومَ التَّعْلُقِ كَالَّذِي قَبْلَهُ.

والجواب: أَنَّ الْقَائِلَ بِالتَّعْلِيلِ أَوْ الطَّبْعِ يَجْرِيهِ فِي جَمِيعِ الْعَالَمِ، لَا فِي بَعْضِهِ دُونَ بَعْضٍ، فَمُنَافَاً ذَلِكَ الْإِرَادَةَ بِالنَّظَرِ إِلَى الْوَاقِعِ، لَا بِالنَّظَرِ إِلَى كَلَامِ الْمُصَنَّفِ.

(١) الشُّرَشِيمِي: قوله: (يَنْفِي عُمُومَ تَعَلُّقِهَا) أي: لَا يَنْفِي ذَاتَهَا، فَالْإِرَادَةُ ثَابِتَةٌ لِدَاثَةِ عَلَى هَذَا الْفَرَضِ، لَكِنْ لَمْ تَتَعَلَّقْ بِالَّذِي وُجِدَ، عَلَى خِلَافِ إِرَادَتِهِ؛ أَي: لَمْ يَقَعْ مِنْهَا تَخْصِيصٌ لَهُ.

(٢) الشُّرَشِيمِي: قوله: (وَأُخْرَى) أي: أَحَقُّ وَأَوْلَى، وَهُوَ خَيْرٌ مُقَدَّمٌ، وَمَا بَعْدَهُ مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ. اهـ مِنْهُ. أَي: أَنَّ خُرُوجَ كُلِّ الْعَالَمِ عَنْ تَعَلُّقِهَا أَحَقُّ فِي مُنَافَاةِ عُمُومِ تَعَلُّقِهَا، بَلْ هُوَ نَفْيٌ لِأَصْلِ تَعَلُّقِهَا.

(٣) الشُّرَشِيمِي: قوله: (مِنْ حَيْثُ ذَاتُهَا) لِأَنَّهُ إِيْجَادٌ مِنْ غَيْرِ إِرَادَةٍ وَاسْتِحْبَابٍ، بَلْ بِالْقَهْرِ.

(٤) الْهَفْصَتِي: قوله: (بِخِلَافِ الْإِيجَادِ بِالتَّعْلِيلِ... إلخ) لِأَنَّهُ يُلْزَمُ عَلَيْهِ مَنَعُ ذَلِكَ الْمُمْكِنِ؛ لِوُجُوبِ اقْتِرَانِ الْعِلَّةِ بِمَعْمُولِهَا وَالتَّطْبِيعَةِ بِمُطْبُوعِهَا، وَالْإِرَادَةُ الَّتِي هِيَ صِفَةٌ تَنَافِي إِرَادَةَ وَجُودَ ذَلِكَ الْمُمْكِنِ الْقَدِيمِ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ إِلَى إِيْجَادِ الْمَوْجُودِ مُحَالٌ؛ إِذْ هُوَ مِنْ تَحْصِيلِ الْحَاصِلِ. اهـ إِبْرَاهِيمُ بَاشَا.

(٥) الشُّرَشِيمِي: قوله: (وَالْإِرَادَةُ الْقَبِيحُ... إلخ) يَحْتَمِلُ أَنَّهُ عَطْفٌ تَفْسِيرٌ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ مُغَايِرٌ؛ بِحَمْلِ الشَّرِّ عَلَى نَحْوِ: «الْإِيْذَاءُ مِنْ: ضَرْبٍ، وَقَتْلٍ»، وَالْقَبِيحُ عَلَى نَحْوِ: «الزُّنَا، وَالْكَفْر».

قَبِيحَةٌ، وَيَأْنُ النَّهْيَ عَمَّا يُرَادُ وَالْأَمْرَ بِمَا لَا يُرَادُ سَفَهٌ^(١)، وَيَأْنُ الْعِقَابَ عَلَى مَا أُرِيدَ ظُلْمٌ، وَاللَّهُ مُنَزَّهٌ عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ.

وَرُدُّ: بِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يُعَدُّ شَرًّا أَوْ قَبِيحًا أَوْ سَفَهًا أَوْ ظُلْمًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْحَادِثِ، لَا إِلَيْهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ، وَحِكْمَةُ أَمْرِهِ^(٢) أَوْ نَهْيِهِ ظُهُورُ الْإِمْتِحَانِ^(٣): هَلْ يُطِيعُ الْعَبْدُ أَوْ لَا؟

وَلَا يَرُدُّ عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزمر: ١٧]؛ لِأَنَّ الْإِرَادَةَ غَيْرُ الرِّضَا^(٤)، وَالتَّمَسُّكُ بِالْآيَةِ مَبْنِيٌّ عَلَى تَرَادُفِهِمَا، وَهُوَ بَاطِلٌ.

وَبِالْجُمْلَةِ فَيَلْزَمُ عَلَى مَذْهَبِ الْمُعْتَزِلَةِ أَنَّ أَكْثَرَ مَا يَقَعُ فِي الْوُجُودِ عَلَى غَيْرِ مُرَادِهِ تَعَالَى. وَقَدْ حُكِيَ أَنَّ بَعْضَ أَئِمَّةِ أَهْلِ السُّنَّةِ حَضَرَ مَعَ بَعْضِ الْمُعْتَزِلَةِ لِلْمُنَاطَرَةِ، فَلَمَّا جَلَسَ الْمُعْتَزِلِيُّ قَالَ: «سُبْحَانَ مَنْ تَنَزَّهَ عَنِ الْفَحْشَاءِ»^(٥)، فَقَالَ السُّنِّيُّ: «سُبْحَانَ مَنْ لَا يَقَعُ

الاجهوري

قوله: ﴿وَلَا يَرْضَى﴾ لعل المراد بـ «الرضا»: ترك المواخذة؛ أي: لا يترك المواخذة بالكفر، بل يؤاخذ عليه بالعذاب المخلد.

قوله: (فَيَلْزَمُ عَلَى مَذْهَبِ... إلخ) لأنهم جعلوا الإرادة تابعة للأمر، فلا يريد إلا ما أمر به، فتكون المحرمات والمكروهات والمباحات غير مرادة له تعالى، ولا شك أن هذه أكثر من المأمورات.

قوله: (عَنِ الْفَحْشَاءِ) أي: عن إرادتها.

(١) الشرشيبي: قوله: (سَفَهٌ) أي: جهل، وحماقة، وقلة فهم.

الصفطي: قوله: (وَالْأَمْرَ بِمَا لَا يُرَادُ) كإيمان الكافر مثلاً، فإنه مأمور به مع كونه لم يُرَدَّ منه؛ لأنه لو أَرَادَهُ وتعلقت إرادته وعلمه بوجوده لوجد. اهـ إبراهيم باشا.

(٢) الشرشيبي: قوله: (وَحِكْمَةُ أَمْرِهِ) هذا جواب عن سؤالٍ حاصله: إذا كان كل شيء بإرادته، فما الفائدة في الأمر والنهي؟ فأجاب بقوله: «وَحِكْمَةُ أَمْرِهِ... إلخ».

(٣) الشرشيبي: وقوله: (ظُهُورُ الْإِمْتِحَانِ) أي: ظهور ثمرة الخلق حتى لا تقبل فيهم معذرة، والمراد بـ «الامتحان»: امتحان الله تعالى بالأمر والنهي، والمراد بـ «الثمرة»: الامتثال والمخالفة.

(٤) الشرشيبي: قوله: (غَيْرُ الرِّضَا) لِأَنَّ الرِّضَا: «انعدام مع عفو عن اللّنب»، فهو صفة فعل.

(٥) الشرشيبي: قوله: (عَنِ الْفَحْشَاءِ) أي: عن إرادتها.



فِي مُلْكِهِ إِلَّا مَا يَشَاءُ»، فَقَالَ الْمُعْتَزَلِيُّ: «أَيَسَاءَ رَبُّنَا أَنْ يُعْصَى؟»، فَقَالَ السُّنِّيُّ: «أَيُعْصَى رَبُّنَا قَهْرًا؟»، فَقَالَ الْمُعْتَزَلِيُّ: «أَرَأَيْتَ إِنْ مَنَعَنِي الْهُدَى^(١) وَقَضَى عَلَيَّ بِالرَّدَى أَحْسَنَ إِلَيَّ أَمْ أَسَاءَ؟»، فَقَالَ: «إِنْ مَنَعَكَ مَا هُوَ لَكَ فَقَدْ أَسَاءَ، وَإِنْ مَنَعَكَ مَا هُوَ لَهُ فَيُخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ»، فَانْقَطَعَ الْمُعْتَزَلِيُّ عَنِ الْمُنَاطَرَةِ.

قَوْلُهُ: (أَيُّ: عَدَمَ إِرَادَتِهِ لَهُ تَعَالَى) إِنَّمَا أَتَى الْمُصَنِّفُ بِذَلِكَ مَعَ أَنَّ التَّفْسِيرَ لَيْسَ مِنْ وَظِيفَةِ الْمُتَوَنٍّ؛ لِأَنَّهُ لَا يُتَوَهَّمُ أَنَّ الْمُرَادَ بِ«الْكِرَاهَةِ» مَعْنَاهَا الشَّرْعِيَّةُ^(٢) - وَهُوَ: «طَلَبُ تَرْكِ الشَّيْءِ طَلَبًا غَيْرَ جَازِمٍ» -.

لَا يُقَالُ: إِنْ الْمَقَامَ يَقْتَضِي تَفْسِيرَهَا بِمَا ذُكِرَ، فَلَا حَاجَةَ لِلتَّصْيِصِ عَلَيْهِ. لِأَنَّا نَقُولُ: الْمُصَنِّفُ لَاحِظَ الْإِحْتِيَاطَ^(٣)، وَأَيْضًا قَصَدَ التَّنْبِيهَ^(٤) عَلَى خَطَأِ الْمُعْتَزَلَةِ فِي قَوْلِهِمْ: «إِنَّ الْإِرَادَةَ عَلَى وَفْقِ الْأَمْرِ»، وَبَيَّنَّا لَهُمْ عَلَى ذَلِكَ^(٥).

الانبأبي

قوله: (أَرَأَيْتَ إِنْ مَنَعَنِي الْهُدَى... إلخ) مقصوده: أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَقَالَ: «إِنَّهُ أَحْسَنَ إِلَيَّ أَوْ أَسَاءَ»؛ إِلَّا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ، فَيَتَعَيَّنُ أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ عَلَيَّ بِالرَّدَى، وَلَمْ يَقْعِ بِإِرَادَتِهِ، حَتَّى يَقَالَ: «إِنَّهُ أَحْسَنَ أَمْ أَسَاءَ»؛ تَدْبِيرٌ.

الأجهوري

قوله: (قَهْرًا) المراد بـ «القهر»: عَدَمُ الْإِرَادَةِ، حَتَّى تَظْهَرَ الْمَقَابِلَةُ بَيْنَ كَلَامِ السُّنِّيِّ وَالْمُعْتَزَلِيِّ.

(١) الشرشيمي: قوله: (أَرَأَيْتَ إِنْ مَنَعَنِي الْهُدَى... إلخ) مقصوده: أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَقَالَ: «إِنَّهُ أَحْسَنَ إِلَيَّ أَوْ أَسَاءَ»؛ إِلَّا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ، فَيَتَعَيَّنُ أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ عَلَيَّ بِالرَّدَى، وَلَمْ يَقْعِ بِإِرَادَتِهِ؛ أَي: أَيَا حَتَّى يَقَالَ: «إِنَّهُ أَحْسَنَ أَمْ أَسَاءَ»؛ تَدْبِيرٌ.

أي: فَالاستفهامُ مِنْهُ عَلَى وَجْهِ الْإِنْكَارِ؛ أَي: لَا يَنْسَبُ نِسْبَةُ الْإِحْسَانِ إِلَيْهِ خَيْرٌ؛ لِأَنَّهُ إِسَاءَةٌ، لَا إِحْسَانٌ، وَلَا يَصِحُّ نِسْبَةُ الْإِسَاءَةِ لَهُ؛ لِأَنَّهُ قَبِيحٌ، وَهُوَ مَنْزُوعٌ عَنْهُ، فَيَتَعَيَّنُ أَنَّهُ وَقَعَ بِغَيْرِ إِرَادَتِهِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا يُسَالُ حِينَئِذٍ عَنْ كَوْنِهِ أَحْسَنَ أَوْ أَسَاءَ؛ لِأَنَّ الْإِرَادَةَ لَيْسَتْ مِنْهُ، وَالْفِعْلُ لَيْسَ مِنْهُ أَيْضًا عِنْدَ الْمُعْتَزَلِيِّ، فَلَمْ يَنْسَبْ إِلَيْهِ شَيْئًا لَا إِرَادَةً وَلَا فِعْلًا، حَتَّى يَقَالَ: «إِنَّهُ أَحْسَنَ أَمْ أَسَاءَ». أَهْمُ مِنْهُ مَعَ زِيَادَةِ.

(٢) الشرشيمي: قوله: (مَعْنَاهَا الشَّرْعِيَّةُ) أَي: وَهَذَا لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ إِرَادَتَهُ لَا تَتَعَلَّقُ بِمُسْتَحِيلٍ.

(٣) الشرشيمي: قوله: (لَا حِظَّ الْإِحْتِيَاطِ) أَي: لِأَنَّهُ رُبَّمَا يَفْضَلُ مِنَ الْمَقَامِ.

(٤) الشرشيمي: قوله: (التَّنْبِيهِ) أَي: التَّصْرِيحُ بِالتَّنْبِيهِ.

(٥) الشرشيمي: قوله: (وَبَيَّنَّا لَهُمْ عَلَى ذَلِكَ) أَي: وَالْحَرَامُ أَيْضًا، وَإِنَّمَا خَصَّ الْمَحْشَى الْمَكْرُوهَ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ خَطَرًا =

أَنَّ الْمَكْرُوهَ شَرْعاً لَيْسَ بِمُرَادٍ، وَوَجْهُ خَطْبِهِمْ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ لَا مُلَازِمَةَ بَيْنَ الْأَمْرِ وَالْإِرَادَةِ، فَقَدْ يَأْمُرُ وَلَا يُرِيدُ^(١)، وَقَدْ يُرِيدُ وَلَا يَأْمُرُ، كَمَا أَنَّهُ قَدْ يُرِيدُ وَيَأْمُرُ، وَقَدْ لَا يُرِيدُ وَلَا يَأْمُرُ، كَمَا تَقَدَّمَ تَوْضِيحُهُ.

قَوْلُهُ: (أَوْ مَعَ الدُّهُولِ أَوْ الْغَفْلَةِ) مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «مَعَ كَرَاهَتِهِ»، وَكَذَا قَوْلُهُ: «أَوْ بِالتَّغْلِيلِ أَوْ بِالطَّبْعِ»، وَعَظْفٌ ذَلِكَ عَلَى الْكَرَاهَةِ بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ مِنْ عَظْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ^(٢)؛ لِدُخُولِهِ فِيهَا.

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْأُمُورُ دَاخِلَةً فِي الْكَرَاهَةِ بِذَلِكَ الْمَعْنَى كَانَ مُسْتَعْنَى عَنْهَا، فَلَا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِهَا.

أُجِيبَ: بِأَنَّهُ إِنَّمَا ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ مَعَ كَوْنِهَا مُسْتَعْنَى عَنْهَا؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ فِي هَذَا الْعِلْمِ ذِكْرُ الْعَقَائِدِ عَلَى وَجْهِ التَّفْصِيلِ؛ لِأَنَّ خَطَرَ الْجَهْلِ فِيهِ عَظِيمٌ، فَلَا يُكْتَفَى فِيهِ بِعَامِّ^(٣) عَنْ خَاصٍّ، وَلَا بِمَلْزُومٍ عَنْ لَا زِمٍ. وَاعْلَمْ أَنَّهُ اخْتَلَفَ:

الاذنبابي

قوله: (مِنْ عَظْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ) فيه: أَنَّهُ لَا يَكُونُ بـ «أَوْ»؛ إِلَّا أَنْ تُجْعَلَ بِمَعْنَى: «الواو».

الاجهوري

قوله: (أَنَّ الْمَكْرُوهَ شَرْعاً) وكذا: المحرَّم، والمباح.

= ببال المصنّف للردّ عليه فيه؛ حيث ذكر لفظ «الكراهة»، فالردّ عليهم في الكلّ، لكنّ المكروه أقرب إلى باله؛ بسبب ذكره بلفظ «الكراهة».

(١) الصفّي: قوله: (فَقَدْ يَأْمُرُ وَلَا يُرِيدُ... إلخ) ذلك كإيمان أبي جهل؛ أمره به ولم يردّه منه؛ لعدم حصوله، وقوله: (وَقَدْ يُرِيدُ وَلَا يَأْمُرُ) وذلك ككفر من ذكر؛ فإنّه أرادّه ولم يأمر به، وقوله: (كَمَا أَنَّهُ... إلخ) وذلك كإيمان أبي بكر الصديق رضي الله عنه؛ فإنّه أمره به وأرادّه منه، وقوله: (وَقَدْ لَا يُرِيدُ وَلَا يَأْمُرُ) ككفر من ذكر فإنّه لم يأمر به ولم يردّه منه؛ لعدم حصوله، والله تعالى الموفق. اهـ إبراهيم باشا.

(٢) الشريشي: قوله: (مِنْ عَظْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ) فيه: أَنَّهُ لَا يَكُونُ بـ «أَوْ»؛ إِلَّا أَنْ تُجْعَلَ بِمَعْنَى: «الواو». اهـ منه.

(٣) الشريشي: قوله: (بِعَامِّ) أي: لأنّه ربّما يفهم المطلق أنّ العامّ متحقّق في غير هذا الفرد المخصوص.



- فَقِيلَ: الذُّهُولُ وَالْعَفْلَةُ مُتَسَاوِيَانِ^(١).

- وَقِيلَ: الْعَفْلَةُ أَعْمُ مِنَ الذُّهُولِ؛ لِأَنَّ الذُّهُولَ هُوَ: «عَدَمُ الْعِلْمِ بِالشَّيْءِ مَعَ تَقَدُّمِ الْعِلْمِ بِهِ»، وَالْعَفْلَةُ: «عَدَمُ الْعِلْمِ بِالشَّيْءِ مُطْلَقاً»، وَهَذَا مَا ظَهَرَ لِلْمُؤَلِّفِ^(٢).

- وَقِيلَ: الذُّهُولُ أَعْمُ مِنَ الْعَفْلَةِ؛ لِأَنَّ الْعَفْلَةَ «زَوَالُ الشَّيْءِ مِنَ الْمُدْرِكَةِ مَعَ بَقَائِهِ فِي الْحَافِظَةِ»، وَالذُّهُولُ «زَوَالُهُ مِنَ الْمُدْرِكَةِ مُطْلَقاً»، وَعَلَى هَذَا فَالْسَّهُوُ مُرَادِفٌ لِلْعَفْلَةِ، كَمَا يُؤْخَذُ مِنَ «الْقَامُوسِ» حَيْثُ قَالَ: «عَفَلَ عَنْهُ: تَرَكَهُ وَسَهَا عَنْهُ». اهـ [انظر: «القاموس المحيط» (ص: ١٠٣٩)].

وَأَمَّا النَّسِيَانُ فَهُوَ أَحْصَى مِنَ الذُّهُولِ؛ لِأَنَّهُ زَوَالُ الشَّيْءِ مِنَ الْحَافِظَةِ وَالْمُدْرِكَةِ مَعاً. وَوَجْهُ مُتَنَافَاةٍ كُلُّ مِنَ الذُّهُولِ وَالْعَفْلَةِ لِلْإِرَادَةِ أَنَّهُمَا مُتَنَافِيَانِ لِلْعِلْمِ^(٣)، وَكُلُّ مَا كَانَ مُتَنَافِياً لِلْعِلْمِ كَانَ مُتَنَافِياً لِلْإِرَادَةِ^(٤)، فَهُمَا مُتَنَافِيَانِ لِلْإِرَادَةِ بِوَاسِطَةِ مُتَنَافَاةِيهِمَا لِلْعِلْمِ.

الأدباني

قوله: (وَهَذَا مَا ظَهَرَ لِلْمُؤَلِّفِ) راجعٌ للقول الثاني، فحيثُ يَنْبَغِي حَمْلُ الْمُتَنَافَاةِ عَلَيْهِ.

قوله: (أَنَّهُمَا مُتَنَافِيَانِ لِلْعِلْمِ) أي: لِأَنَّ الذُّهُولَ: «عَدَمُ الْعِلْمِ بِالشَّيْءِ مَعَ تَقَدُّمِ الْعِلْمِ بِهِ»، فَهُوَ جَهْلٌ بَسِيطٌ، وَالْعَفْلَةُ: «عَدَمُ الْعِلْمِ بِالشَّيْءِ مُطْلَقاً»، فَهُوَ جَهْلٌ بَسِيطٌ أَيْضاً، وَالْجَهْلُ الْبَسِيطُ يُنَافِي الْعِلْمَ.

قوله: (وَكُلُّ مَا كَانَ مُتَنَافِياً لِلْعِلْمِ كَانَ مُتَنَافِياً لِلْإِرَادَةِ) أي: لِأَنَّ الْعِلْمَ لَا زَمَ لِلْإِرَادَةِ؛ إِذْ لَا يَرِيدُ إِلَّا مَا يَعْلَمُ، وَكُلُّ مَا نَافَى الْإِلَازِمَ نَافَى الْمَلْزُومَ، هَذَا تَوْجِيهِ كَلَامِهِ، وَأَصْلُهُ لِلشُّكْنَانِي.

الأجهوري

قوله: (مِنَ الْمُدْرِكَةِ) هِيَ: الْوَاهِمَةُ الْمَجَاوِرَةُ لِلْحَافِظَةِ؛ لِأَنَّهُمَا فِي التَّجْوِيفِ الْمُؤَخَّرِ مِنَ الرَّأْسِ.

(١) الشُّرُشِيمِي: قوله: (مُتَسَاوِيَانِ) الظَّاهِرُ أَنْ يَقُولَ: «مُتَرَادِفَانِ» أَي: مُتَّحِدَانِ مَفْهُوماً؛ لِأَنَّ الْمُتَسَاوِيَيْنِ: «هُمَا:

الْمُخْتَلِفَانِ مَفْهُوماً مُتَّحِدَانِ مَا صَدَقَا»، وَالظَّاهِرُ: أَنَّهُمَا مُتَرَادِفَانِ عَلَى: «عَدَمِ الْعِلْمِ بِالشَّيْءِ مَعَ تَقَدُّمِ الْعِلْمِ بِهِ».

(٢) الشُّرُشِيمِي: قوله: (وَهَذَا مَا ظَهَرَ لِلْمُؤَلِّفِ... إلخ) راجعٌ للقول الثاني، فحيثُ يَنْبَغِي حَمْلُ الْمُتَنَافَاةِ عَلَيْهِ. اهـ منه.

(٣) الشُّرُشِيمِي: قوله: (أَنَّهُمَا مُتَنَافِيَانِ لِلْعِلْمِ) أي: لِأَنَّ الذُّهُولَ: «عَدَمُ الْعِلْمِ بِالشَّيْءِ مَعَ تَقَدُّمِ الْعِلْمِ بِهِ»، فَهُوَ جَهْلٌ بَسِيطٌ، وَالْعَفْلَةُ: «عَدَمُ الْعِلْمِ بِالشَّيْءِ مُطْلَقاً»، فَهُوَ جَهْلٌ بَسِيطٌ أَيْضاً، وَالْجَهْلُ الْبَسِيطُ يُنَافِي الْعِلْمَ. اهـ منه.

(٤) الشُّرُشِيمِي: قوله: (وَكُلُّ مَا كَانَ مُتَنَافِياً لِلْعِلْمِ كَانَ مُتَنَافِياً لِلْإِرَادَةِ) أي: لِأَنَّ الْعِلْمَ لَا زَمَ لِلْإِرَادَةِ؛ إِذْ لَا يَرِيدُ إِلَّا مَا يَعْلَمُ، وَكُلُّ مَا نَافَى الْإِلَازِمَ نَافَى الْمَلْزُومَ، هَذَا تَوْجِيهِ كَلَامِهِ، وَأَصْلُهُ لِلشُّكْنَانِي.

فَإِنْ قِيلَ: يَلْزَمُ عَلَى ذَلِكَ أَنْ يُذْكَرَ أَضْدَادُ الْعِلْمِ - وَهِيَ الْجَهْلُ وَمَا فِي مَعْنَاهُ - فِي مُتَنَافِيَاتِ الْإِرَادَةِ، وَيَلْزَمُ عَلَيْهِ أَيْضاً أَنْ يُذْكَرَ الذُّهُولُ وَالْعَقْلَةُ فِي مُتَنَافِيَاتِ الْعِلْمِ؛ لِأَنَّهُمَا مُتَنَافِيَانِ لَهُ بِلَا وَاسِطَةٍ، بِخِلَافِ الْإِرَادَةِ فَإِنَّهُمَا مُتَنَافِيَانِ لَهَا بِوَاسِطَةٍ^(١)، فَهُمَا أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْهَا.

أَجِيبَ: بِتَسْلِيمِ ذَلِكَ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ الْجَهْلُ وَمَا فِي مَعْنَاهُ يُقَابِلُ الْعِلْمَ لُغَةً وَشَرْعاً، حَتَّى إِنَّهُ لَا يُذْكَرُ فِي مُقَابَلَتِهِ غَيْرُهُ مِنَ الذُّهُولِ وَالْعَقْلَةِ، خُصَّ بِمُضَادَّةِ الْعِلْمِ^(٢)، وَلَمَّا كَانَ الذُّهُولُ الْأَنْبَابِي

وفيه: أَنَّ إِرَادَةَ الشَّيْءِ تَتَحَقَّقُ مَعَ الْجَهْلِ الْمَرْكَبِ، مَعَ الظَّنِّ وَالشَّكِّ وَالْوَهْمِ، فَهَذِهِ الْأُمُورُ لَا تَنَافِي الْإِرَادَةِ، مَعَ كَوْنِهَا مُنَافِيَةً لِلْعِلْمِ.

نعم؛ الجَهْلُ الْبَسِيطُ مُنَافٍ لِلْإِرَادَةِ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ إِذَا جُهِلَ جِهلاً بَسِيطاً لَا يُعْقَلُ تَعَلُّقُ الْإِرَادَةِ بِهِ، وَبِهَذَا تَعَلَّمَ مَا فِي السُّؤَالِ وَالْجَوَابِ الْمَشَارِ إِلَيْهِمَا بِقَوْلِهِ: «فَإِنْ قِيلَ: يَلْزَمُ عَلَى ذَلِكَ... إلخ»، وَيُمْكِنُ تَكْلُفُ تَصْحِيحِهِ؛ تَأَمَّلْ.

وفيه: أَنَّ إِرَادَةَ الشَّيْءِ تَتَحَقَّقُ مَعَ الْجَهْلِ الْمَرْكَبِ، مَعَ الظَّنِّ وَالشَّكِّ وَالْوَهْمِ، فَهَذِهِ الْأُمُورُ لَا تَنَافِي الْإِرَادَةِ، مَعَ كَوْنِهَا مُنَافِيَةً لِلْعِلْمِ.

نعم؛ الجَهْلُ الْبَسِيطُ مُنَافٍ لِلْإِرَادَةِ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ إِذَا جُهِلَ جِهلاً بَسِيطاً لَا يُعْقَلُ تَعَلُّقُ الْإِرَادَةِ بِهِ، وَبِهَذَا تَعَلَّمَ مَا فِي السُّؤَالِ وَالْجَوَابِ الْمَشَارِ إِلَيْهِمَا بِقَوْلِهِ: «فَإِنْ قِيلَ: يَلْزَمُ عَلَى ذَلِكَ... إلخ»، وَيُمْكِنُ تَكْلُفُ تَصْحِيحِهِ؛ تَأَمَّلْ. اهـ منه.

أقول: لَعَلَّ تَصْحِيحَهُ بِأَنَّ الْمَجْهُولَ جِهلاً مَرْكَباً لَا يَنَافِي مَعَهُ إِرَادَةُ حَقِيقَةِ الشَّيْءِ، وَالْمُظَنُّونَ مُنَافٍ لِلْإِرَادَةِ الْجَازِمَةِ، وَكَذَا الْمُتَوَهَّمُ وَالْمَشْكُوكُ.

(١) الصِّفَتِي: قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُمَا مُتَنَافِيَانِ لَهَا بِوَاسِطَةٍ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُمَا لَا يَنَافِيَانِ الْإِرَادَةَ إِلَّا بِوَاسِطَةِ الْعِلْمِ، وَفِيهِ نَظَرٌ، بَلْ هُمَا مُتَنَافِيَانِ لَهَا بِلَا وَاسِطَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَا قَصْدَ مَعَ الذُّهُولِ وَالْعَقْلَةِ، فَهُمَا مُتَنَافِيَانِ لَهَا، وَإِنْ كَانَا أَيْضاً مُتَنَافِيَانِ لِلْعِلْمِ، وَلَا مَانِعَ مِنْ مُنَافَاةِ شَيْءٍ لِأَشْيَاءٍ. اهـ إِبْرَاهِيمُ يَاسَا.

(٢) الشَّرْشِيمِي: قَوْلُهُ: (خُصَّ بِمُضَادَّةِ الْعِلْمِ) أَي: ذَكَرَهُ وَحْدَهُ بِمُضَادَّةِ الْعِلْمِ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي مُضَادَّةِ الْإِرَادَةِ، فَهَذَا هُوَ الْجَوَابُ عَنِ الْإِشْكَالِ؛ لِأَنَّهُ يُفِيدُ أَنَّهُ لَمْ يَشَارِكْهُ غَيْرُهُ مِنَ الْعَقْلَةِ وَالذُّهُولِ فِي مُضَادَّةِ الْعِلْمِ، وَلَمْ يَجْعَلْ هُوَ مُضَادّاً لِلْإِرَادَةِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَلَمَّا كَانَ الذُّهُولُ وَالْعَقْلَةُ... إلخ» فَرَأَيْتُ عَنِ الْجَوَابِ، مُسْتَعْنَى عَنْهُ بِالنَّظَرِ لِلْإِشْكَالِ، وَإِنَّمَا يَصْلَحُ أَنْ يَكُونَ جَوَاباً لِسُؤَالٍ حَاصِلُهُ: إِذَا كَانَا مُشَارِكَيْنِ الْجَهْلَ فِي عَدَمِ الْعِلْمِ، وَلَمْ يَجْعَلِ الْجَهْلُ مُضَادّاً لِلْإِرَادَةِ لَمَّا ذَكَرَ، فَمَا وَجْهُ ذِكْرِهِمَا فِي الْإِرَادَةِ؟ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ: «وَلَمَّا كَانَ... إلخ».



وَالْعَقْلَةُ كَثِيرًا مَا يَقَابِلَانِ بِالْإِرَادَةِ - حَتَّى إِنَّهُ إِذَا قِيلَ: «فَعَلَ فَلَانٌ كَذَا مُرِيداً لَهُ» يُعْتَدَرُ بِأَنَّهُ حَصَلَ لَهُ ذُهُولٌ أَوْ غَفْلَةٌ - خُصّاً بِمُضَادَّةِ الْإِرَادَةِ، فَالسَّبَبُ فِيهَا صَنَعُهُ الْمُصَنِّفُ اسْتِعْمَالُ اللَّغَةِ وَالشَّرْعُ الْجَهْلَ وَمَا فِي مَعْنَاهُ فِي مُقَابَلَةِ الْعِلْمِ، وَالذُّهُولُ وَالْعَقْلَةُ فِي مُقَابَلَةِ الْإِرَادَةِ.

قَوْلُهُ: (أَوْ بِالتَّغْلِيلِ) هُوَ: «أَنْ يَنْشَأَ»^(١) عَنِ الشَّيْءِ شَيْءٌ آخَرُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لَهُ إِرَادَةٌ وَاخْتِيَارٌ فِيهِ، بَلَا تَوْقُفٍ عَلَى وُجُودِ شَرْطٍ وَانْتِزَاعٍ مَانِعٍ.

وَمِثَالُ ذَلِكَ^(٢) عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِهِ - قَبَحَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى - كَمَا فِي: «حَرَكَةُ الإِصْبَعِ مَعَ حَرَكَةِ الْحَاتِمِ»، فَإِنَّ الْأَوَّلَى عِلَّةٌ عِنْدَهُمْ لِلثَّانِيَةِ؛ بِمَعْنَى: أَنَّهَا مُؤَثِّرَةٌ فِيهَا تَأْثِيرَ الْعِلَّةِ فِي الْمَعْلُولِ، فَيَقُولُونَ: «اللَّهُ أَوْجَدَ حَرَكَةَ الإِصْبَعِ، وَهِيَ أَوْجَدَتْ حَرَكَةَ الْحَاتِمِ»، وَيُسَمُّونَ ذَاتَ الْبَارِي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: «عِلَّةَ الْعِلَلِ»^(٣) لِمَا ذُكِرَ.

الأنبأبي

قوله: «عِلَّةُ الْعِلَلِ» وذلك أنهم قالوا:

(١) الصفطي: قوله: (هُوَ: أَنْ يَنْشَأَ... إلخ) فإن قلت: يلزم على تعريف التعليل بقوله: «هُوَ: أَنْ يَنْشَأَ عَنِ الشَّيْءِ شَيْءٌ آخَرُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لَهُ إِرَادَةٌ وَاخْتِيَارٌ فِيهِ»، وعلى تعريف الطبع بقوله: «هُوَ: أَنْ يَنْشَأَ عَنِ الشَّيْءِ شَيْءٌ آخَرُ يَطْبَعُوهُ وَحَقِيقَتِيهِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لَهُ إِرَادَةٌ وَاخْتِيَارٌ فِيهِ» أَنَّهُمَا دَاخِلَانِ فِي الْكَرَاهَةِ؛ بِمَعْنَى: عَدَمُ الْإِرَادَةِ، فَهُوَ يَغْنِي عَنْهُمَا، فَلَا حَاجَةَ لِلتَّكَرُّارِ.

قلت: المقصود ذكر الواجبات والمستحيلات على سبيل التفصيل، ولو استغنى فيها كان ذريعةً للجهل بكثيرٍ مِنَ المعانِدِ؛ لِأَنَّ إِدْخَالَ الْجُزْئِيِّ تَحْتَ الْكُلِّيِّ غَيْرُ مَعْرِفَتِهِ. اهـ إبراهيم باشا.

(٢) الشوشيمي: قوله: (وَمِثَالُ ذَلِكَ) مبتدأ خبره محذوف؛ أي: ثابت، قوله: (كَمَا فِي: حَرَكَةِ... إلخ) وذلك كما في حركة... إلخ، وكذا يقال فيما بعده.

(٣) الشوشيمي: قوله: «عِلَّةُ الْعِلَلِ» وذلك أنهم قالوا:

- إِنَّ وَاجِبَ الْوُجُودِ لَا يَكُونُ إِلَّا وَاحِداً مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ لَا تَعُدُّدٌ فِيهِ، وَالوَاحِدُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ إِنَّمَا يَنْشَأُ عَنْهُ بِطَرِيقِ الْعِلَّةِ وَاحِدٌ، وَذَلِكَ الَّذِي نَشَأُ عَنِ الْمَوْلَى بِطَرِيقِ الْعِلَّةِ سَمَّوْهُ بِ: «الْعَقْلُ الْأَوَّلُ».

- ثُمَّ إِنَّ هَذَا الْعَقْلَ لَهُ جِهَةٌ إِمْكَانٍ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْغَيْرَ أَثَرُ فِيهِ، وَجِهَةٌ وَجُوبٍ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا أَوَّلَ لَهُ؛ لَكُونَ عِلَّتُهُ كَذَلِكَ، فَنَشَأُ عَنْهُ مِنَ الْجِهَةِ الْأُولَى بِطَرِيقِ التَّعْلِيلِ: «فَلَيْكَ أَوَّلٌ»، وَنَشَأُ عَنْهُ مِنَ الْجِهَةِ الثَّانِيَةِ بِطَرِيقِ التَّعْلِيلِ أَيْضاً: «عَقْلٌ ثَانٍ» مدبرٌ لذلك الفلك.

- ثُمَّ إِنَّ الْعَقْلَ الثَّانِيَّ لَهُ جِهَتَانِ أَيْضاً، فَنَشَأُ عَنْهُ مِنْ هَاتَيْنِ الْجِهَتَيْنِ: «عَقْلٌ ثَالِثٌ، وَفَلَيْكَ ثَانٍ»... وهكذا إلى «فلك القمر»، فتكاملت العقولُ عشرةً والأفلاكُ تسعةً؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ الْآنَ لَيْسَ مَعَ فَلَيْكَ، وَالْأَفْلَاكُ هِيَ: الْعَرْشُ، وَالْكُرْسِيُّ، وَالسَّمَاوَاتُ السَّيْعُ. اهـ منه باختصار وزيادة.

وَقَوْلُهُ: (أَوْ بِالطَّبْعِ) هُوَ: «أَنْ يَنْشَأَ عَنِ الشَّيْءِ شَيْءٌ آخَرُ يَطْبَعُهُ وَحَقِيقَتُهُ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لَهُ إِرَادَةٌ وَاخْتِيَارٌ فِيهِ، مَعَ التَّوَقُّفِ عَلَى وُجُودِ شَرْطٍ وَانْتِفَاءِ مَانِعٍ».

وَمِثَالُ ذَلِكَ عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِهِ - قَبْحُهُمُ اللَّهُ تَعَالَى - كَمَا فِي: «النَّارِ»، فَإِنَّهَا تُؤَثِّرُ عِنْدَهُمْ فِي الْحَرِّ بِطَبْعِهَا وَحَقِيقَتِهَا؛ بِمَعْنَى: أَنَّهَا تُوجِدُهُ بِنَفْسِهَا، لَكِنْ عِنْدَ وُجُودِ الشَّرْطِ وَهُوَ الْمَمَاسَّةُ، وَانْتِفَاءِ الْمَانِعِ وَهُوَ الْبُلُوَّةُ.

الأتابي

- إِنَّ وَاجِبَ الْوُجُودِ لَا يَكُونُ إِلَّا وَاحِدًا مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ لَا تَعَدُّ فِيهِ، وَالْوَاحِدُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ إِنَّمَا يَنْشَأُ عَنْهُ بِطَرِيقِ الْعِلَّةِ وَاحِدٌ، وَذَلِكَ الَّذِي نَشَأُ عَنِ الْمَوْلَى بِطَرِيقِ الْعِلَّةِ سَمَّوْهُ بِ: «العقل الأول».

- ثُمَّ إِنَّ هَذَا الْعَقْلَ لَهُ جِهَةٌ إِمَّا مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْغَيْرَ أَثَرُ فِيهِ، وَجِهَةٌ وَجُوبٍ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا أَوَّلَ لَهُ؛ لَكُونَ عِلَّتُهُ كَذَلِكَ، فَنَشَأَ عَنْهُ مِنَ الْجِهَةِ الْأُولَى بِطَرِيقِ التَّعْلِيلِ: «فَلَكٌ أَوَّلٌ»، وَنَشَأَ عَنْهُ مِنَ الْجِهَةِ الثَّانِيَةِ بِطَرِيقِ التَّعْلِيلِ أَيْضًا: «عَقْلٌ ثَانٍ» مَدْبُرٌ لَذَلِكَ الْفَلَكَ.

- ثُمَّ إِنَّ الْعَقْلَ الثَّانِيَّ لَهُ جِهَتَانِ أَيْضًا، فَنَشَأَ عَنْهُ مِنْ هَاتَيْنِ الْجِهَتَيْنِ: «عَقْلٌ ثَالِثٌ، وَفَلَكَ ثَانٍ»، ... وَهَكَذَا إِلَى «فَلَكَ الْقَمَرِ»، فَتَكَامَلَتِ الْعُقُولُ عَشْرَةٌ وَالْأَفْلَاقُ تِسْعَةٌ.

- وَالْعَقْلُ الْعَاشِرُ الْمَدْبُرُ لِفَلَكَ الْقَمَرِ يَفِيضُ الْكَوْنُ وَالْفَسَادُ عَلَى مَا تَحْتَ ذَلِكَ الْفَلَكَ مِنَ الْعَنْصَرِيَّاتِ، وَأَنْوَاعُهَا قَدِيمَةٌ أَثَرُ فِيهَا بِالتَّعْلِيلِ، وَأَشْخَاصُهَا حَادِثَةٌ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: الْعَالَمُ: إِمَّا مَجْرَدَاتٌ، أَوْ مَادِّيَّاتٌ:

- فَالْمَجْرَدَاتُ مِنْهَا مَا هُوَ قَدِيمٌ ك: «الْعُقُولُ الْعَشْرَةُ، وَالتَّنُفُوسُ الْفَلَكَيَّةُ»، وَمِنْهَا مَا هُوَ حَادِثٌ ك: «التَّنُفُوسُ الْبَشَرِيَّةُ».

- وَأَمَّا الْمَادِّيَّاتُ فَالْفَلَكَيَّةُ قَدِيمَةٌ بِمَوَادِّهَا وَصُورِهَا وَأَعْرَاضِهَا مِنْ الشَّكْلِ وَاللَّوْنِ وَالضَّوِّ وَنَوْعِ حَرَكَتِهَا، وَأَمَّا شَخْصُ الْحَرَكَةِ فَحَادِثٌ.

- وَأَمَّا الْعَنْصَرِيَّاتُ فَإِنَّهَا قَدِيمَةٌ بِالنَّوْعِ؛ أَي: أَنْوَاعُهَا قَدِيمَةٌ وَأَفْرَادُهَا حَادِثَةٌ، وَالْمُرَادُ بِ«الْقَدَمِ»: الْقَدَمُ الزَّمَانِيَّةُ، وَهُوَ: «عَدَمُ الْأَوَّلِيَّةِ»، لَا الذَّاتِيَّ وَهُوَ: «عَدَمُ تَأْثِيرِ الْغَيْرِ»، وَالْحَدُوثُ كَذَلِكَ.



فَالْفَرْقُ بَيْنَ التَّغْلِيلِ وَالطَّبْعِ: أَنَّ الْأَوَّلَ لَا يَتَوَقَّفُ^(١) عَلَى وُجُودِ شَرْطٍ وَانْتِفَاءِ مَانِعٍ، بِخِلَافِ الثَّانِي.

فَإِنْ قِيلَ: أَيْنَ وُجُودُ الشَّرْطِ وَانْتِفَاءُ الْمَانِعِ بِالنَّسْبَةِ لِتَأْثِيرِ الْمَوْلَى تَبَارَكَ وَتَعَالَى. أَجِيبُ: بِأَنَّ الشَّرْطَ مَوْجُودٌ فِي الْوَاقِعِ^(٢)، وَالْمَانِعُ مُنْتَفٍ كَذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ نَطْلُعْ عَلَى ذَلِكَ، وَبِأَنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوا بِذَلِكَ إِلَّا بِالنَّسْبَةِ لِلْحَادِثِ فَقَطْ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فَاعِلٌ بِالْإِرَادَةِ وَالِاخْتِيَارِ، لَا بِالْقَهْرِ أَوِ الْإِجْبَارِ، كَمَا يَزْعُمُهُ مَنْ أَضْلَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى عِلْمٍ، وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ، وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً.

الأنبائي

قوله: (أَنَّ الْأَوَّلَ لَا يَتَوَقَّفُ... إلخ) ولهذا يلزم اقتران العلة بمعلولها ك: «حركة الإصبع مع حركة الخاتم»، ولا يلزم اقتران الطبيعة بمطبوعها ك: «النار مع انحراف الحطب»؛ لأنه قد لا يحترق بالنار؛ لوجود مانع وهو البلل فيه مثلاً، أو تخلف شرط ك: عدم مماسة النار له.

قوله: (أَجِيبُ: بِأَنَّ الشَّرْطَ مَوْجُودٌ فِي الْوَاقِعِ... إلخ) وقال بعضهم: الشَّرْطُ عندهم: «ثبوت الألوهية له تعالى»، وانتفاء المانع: «عدم النظر له»، فيكون المانع هو النظر، ولم يذكروا في التأثير بالطبع التوقف على السبب؛ لأنَّ السبب عندهم: نفس الطبيعة، فليس عندهم سبب خارج لتأثيرها؛ إذ لو كان هناك سبب خارج لتأثيرها لم يكن التأثير ذاتياً، والغرض: أنها عندهم تؤثر بذاتها.



الأجهوري

قوله: (بِالنَّسْبَةِ لِلْحَادِثِ فَقَطْ) أي: كالنار مع الحرق، وكالسكين مع القطع.

(١) الشوشيمي: قوله: (أَنَّ الْأَوَّلَ لَا يَتَوَقَّفُ... إلخ) ولهذا يلزم اقتران العلة بمعلولها ك: «حركة الإصبع مع حركة الخاتم»، ولا يلزم اقتران الطبيعة بمطبوعها ك: «النار مع انحراف الحطب»؛ لأنه قد لا يحترق بالنار؛ لوجود مانع وهو البلل فيه مثلاً، أو تخلف شرط ك: عدم مماسة النار له. اهـ منه.

(٢) الشوشيمي: قوله: (أَجِيبُ: بِأَنَّ الشَّرْطَ مَوْجُودٌ فِي الْوَاقِعِ... إلخ) وقال بعضهم: الشَّرْطُ عندهم: «ثبوت الألوهية له تعالى»، وانتفاء المانع: «عدم النظر له»، فيكون المانع هو النظر، ولم يذكروا في التأثير بالطبع التوقف على السبب؛ لأنَّ السبب عندهم: نفس الطبيعة، فليس عندهم سبب خارج لتأثيرها؛ إذ لو كان هناك سبب خارج لتأثيرها لم يكن التأثير ذاتياً، والغرض: أنها عندهم تؤثر بذاتها. اهـ منه.

[اسْتِحَالَةُ الْجَهْلِ، وَالْمَوْتِ، وَالصَّمَمِ، وَالْعَمَى، وَالْبَكَمِ]

قَوْلُهُ: (وَكَذَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى الْجَهْلُ) أَي: سَوَاءٌ كَانَ:

١ - مُرْكَبًا وَهُوَ: «اعْتِقَادُ الشَّيْءِ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ عَلَيْهِ».

٢ - أَوْ بَسِيطًا وَهُوَ: «عَدَمُ الْعِلْمِ بِالشَّيْءِ».

وَالْتَقَابُلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعِلْمِ: مِنْ تَقَابُلِ الضَّدَيْنِ بِالنِّسْبَةِ لِلأَوَّلِ، وَمِنْ تَقَابُلِ الْعَدَمِ وَالْمَلَكَهَ بِالنِّسْبَةِ لِلثَّانِي.

وَأَمَّا سُمِّيَ الْأَوَّلُ مُرْكَبًا؛ لِاسْتِزَامِهِ لِجَهْلَيْنِ، فَكَأَنَّهُ مُرْكَبٌ مِنْهُمَا:

١ - الْأَوَّلُ: جَهْلُهُ بِحَقِيقَةِ الشَّيْءِ.

٢ - وَالثَّانِي: جَهْلُهُ بِحَالِ نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ يَجْهَلُ أَنَّهُ جَاهِلٌ.

قَوْلُهُ: (وَمَا فِي مَعْنَاهُ) أَي: كَالظَّنِّ وَهُوَ: «إِذْرَاكَ الطَّرَفِ الرَّاجِحِ»، وَالشَّكِّ وَهُوَ:

«إِذْرَاكَ كُلِّ مِنَ الطَّرَفَيْنِ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ». وَالْوَهْمُ وَهُوَ: «إِذْرَاكَ الطَّرَفِ الْمَرْجُوحِ».

وَمِمَّا فِي مَعْنَاهُ أَيْضًا كَوْنُ الْعِلْمِ إِمَّا ضَرُورِيًّا أَوْ نَظَرِيًّا، أَوْ بَدِيهِيًّا أَوْ كَسْبِيًّا:

(١) - فَلأَوَّلُ يُطْلَقُ:

- عَلَى مَا لَمْ يَحْصُلْ عَنْ نَظَرٍ وَاسْتِدْلَالٍ كَ: «الْعِلْمُ بِأَنَّ الْوَاحِدَ نِصْفُ الْاِثْنَيْنِ».

- وَعَلَى مَا قَارَنَ الضَّرُورَةَ كَ: «الْعِلْمُ الْحَاصِلُ بِالتَّهْدِيدِ وَالضَّرْبِ مَثَلًا».

وَهُوَ بِالمَعْنَى الثَّانِي مُحَالٌ عَلَيْهِ تَعَالَى؛ لِاسْتِدْعَائِهِ الضَّرُورَةَ وَسَبْقِ الْجَهْلِ.

وَأَمَّا بِالمَعْنَى الْأَوَّلِ فَهُوَ وَإِنْ كَانَ يَصِحُّ إِزَادَتُهُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّ عِلْمَهُ لَمْ يَحْصُلْ

عَنْ نَظَرٍ وَاسْتِدْلَالٍ، لَكِنْ يَمْتَنِعُ إِطْلَاقُ ذَلِكَ فِي حَقِّهِ تَعَالَى؛ لِئَلَّا يُتَوَهَّمِ الْمَعْنَى الثَّانِي،

لَا لِكَوْنِهِ يَسْتَدْعِي سَبْقَ الْجَهْلِ.

(٢) - وَالثَّانِي مَا حَصَلَ عَنْ نَظَرٍ وَاسْتِدْلَالٍ كَ: «الْعِلْمُ بِوُجُوبِ الْقُدْرَةِ لَهُ تَعَالَى»،

وَهُوَ مُحَالٌ عَلَيْهِ؛ لِاسْتِدْعَائِهِ سَبْقَ الْجَهْلِ.

الاجهوري

قوله: (لِجَهْلَيْنِ) أَي: بسيطين، وقوله: (بِحَقِيقَةِ الشَّيْءِ) أَي: بحالة الشَّيْءِ الَّتِي هُوَ عَلَيْهَا

في الواقع.



(٣) - وَالثَّالِثُ:

- يُطْلَقُ عَلَى مَا لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى نَظَرٍ وَاسْتِدْلَالٍ، وَإِنْ تَوَقَّفَ عَلَى حَدْسٍ أَوْ تَجَرِبَةٍ^(١)، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ مُرَادِفًا لِلضَّرُورِيِّ بِمَعْنَاهُ الْأَوَّلُ.

- وَتُطْلَقُ أَيْضًا عَلَى مَا لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى شَيْءٍ أَصْلًا، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ أَحْصَى مِنَ الضَّرُورِيِّ بِمَعْنَاهُ الْمَذْكُورِ.

وَظَاهِرٌ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ مِنَ الْإِطْلَاقَيْنِ لَيْسَ بِمُسْتَحِيلٍ فِي حَقِّهِ تَعَالَى، لَكِنْ لَمَّا كَانَ يُقَالُ: «بَدَأَ الْأَمْرُ النَّفْسَ» إِذَا أَنَاهَا بَغْتَةً مِنْ غَيْرِ سَبْقِ شُعُورٍ، امْتَنَعَ إِطْلَاقُهُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى؛ لِإِقْضَائِهِ سَبْقَ الْجَهْلِ.

(٤) - وَالرَّابِعُ: مَا حَصَلَ بِالْإِكْتِسَابِ؛ كَأَنْ يَمُرَّ عَلَى شَخْصٍ شَيْءٌ فَيَفْتَحُ عَيْنَيْهِ لِيَرَاهُ، فَقَدْ اكْتَسَبَ بِفَتْحِ عَيْنَيْهِ الْعِلْمَ بِذَلِكَ الشَّيْءِ، وَهُوَ مُحَالٌ عَلَيْهِ تَعَالَى؛ لِاسْتِدْعَائِهِ سَبْقَ الْجَهْلِ، فَتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (بِمَعْلُومٍ مَا) أَي: بِأَيِّ مَعْلُومٍ كَانَ، فَ«مَا» اسْمِيَّةٌ، صِفَةٌ لِمَعْلُومٍ أَتَى بِهَا لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْعُمُومِ فِي الْمَعْلُومِ، فَيَشْمَلُ جَمِيعَ الْمَعْلُومَاتِ؛ كَمَا تَقَدَّمَ نَظِيرُهُ.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْجَارَّ وَالْمَجْرُورَ مُتَعَلِّقٌ بِالْجَهْلِ، لَكِنْ يَلْزَمُ عَلَى ذَلِكَ الْفَضْلُ بَيْنَ الْمَصْدَرِ وَمَعْمُولِهِ بِأَجَنِيٍّ؛ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ يُغْتَفَرُ فِي الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهِ.

قَوْلُهُ: (وَالْمَوْتُ) هُوَ: أَمْرٌ وَجُودِيٌّ يُضَادُّ «الْحَيَاةَ» عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَأَمَّا عِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ فَهُوَ: عَدَمُ الْحَيَاةِ عَمَّا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَكُونَ حَيًّا.

الْأَجْهَرِيُّ

قوله: (لَكِنْ لَمَّا كَانَ يُقَالُ... إلخ) مِنْ هَذَا يُعْلَمُ: أَنَّ الْحُكْمَ بِاسْتِحَالَةِ الْبَدِيهِيِّ بِاعْتِبَارِ مَا يَتَوَهَّمُ مِنْهُ مِنْ حَصُولِهِ لِلَّهِ تَعَالَى بَغْتَةً، لَا بِاعْتِبَارِ كُلِّ مَنْ مَعْنِيهِ السَّابِقِينَ.



(١) الشَّرْشِيمِيُّ: قَوْلُهُ: (حَدْسٍ أَوْ تَجَرِبَةٍ) الْحَدْسُ: «الظَّنُّ وَالْخَمْنُ» ك: ظَنَّ عِلْمَاءُ الْفَلَكَ أَنَّهُ عِنْدَ انْكَسَافِ الْقَمَرِ تَحُولُ الْأَرْضُ بَيْنَ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ، فَيَمْنَعُ نُورَهَا عَنْهُ، وَالتَّجَرِبَةُ ك: تَجَرِبَةُ أَنَّ السَّقْمُونِيَا تَسْهَلُ الصُّفْرَاءُ.

أَي: فَصَحَّةُ هَذَا الْمَعْنَى وَالضَّرُورَةُ بِالْمَعْنَى الْأَوَّلِ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى لِإِنَّمَا هُوَ يَقْطَعُ النَّظَرَ عَنْ هَذَا التَّعْمِيمِ.

وَالْتَقَابُلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَيَاةِ: مِنْ تَقَابُلِ الضَّدَّيْنِ عَلَى الْأَوَّلِ، وَمِنْ تَقَابُلِ الْعَدَمِ وَالْمَلَكَةِ عَلَى الثَّانِي، وَتَدُلُّ لِلأَوَّلِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿خَلَقَ النَّوْتَ وَالْحَيَوَةَ﴾ [الملك: ٢]؛ لِأَنَّ الْخَلْقَ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَمْرِ الْوُجُودِيِّ.

وَأَجِيبَ مِنْ جِهَةِ الْقَائِلِينَ بِالثَّانِي: بِأَنَّ الْمُرَادَ بِ«الْخَلْقِ»: التَّقْدِيرُ، وَهُوَ كَمَا يَكُونُ لِلْوُجُودِيِّ يَكُونُ لِلْعَدَمِيِّ.

قَوْلُهُ: (وَالصَّمَمُ) هُوَ: أَمْرٌ وَجُودِيٌّ يُضَادُّ «السَّمْعَ» عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَأَمَّا عِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ فَهُوَ: عَدَمُ السَّمْعِ عَمَّا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَكُونَ سَمِيعًا.

وَالْتَقَابُلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّمْعِ: مِنْ تَقَابُلِ الضَّدَّيْنِ عَلَى الْأَوَّلِ، وَمِنْ تَقَابُلِ الْعَدَمِ وَالْمَلَكَةِ عَلَى الثَّانِي.

قَوْلُهُ: (وَالْعَمَى) هُوَ: أَمْرٌ وَجُودِيٌّ يُضَادُّ «الْبَصَرَ» عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَأَمَّا عِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ فَهُوَ: عَدَمُ الْبَصَرِ عَمَّا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَكُونَ بَصِيرًا.

وَالْتَقَابُلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَصَرِ: مِنْ تَقَابُلِ الضَّدَّيْنِ عَلَى الْأَوَّلِ، وَمِنْ تَقَابُلِ الْعَدَمِ وَالْمَلَكَةِ عَلَى الثَّانِي.

قَوْلُهُ: (وَالْبَكَمُ) هُوَ: أَمْرٌ وَجُودِيٌّ يُضَادُّ «الْكَلَامَ» عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَأَمَّا عِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ فَهُوَ: عَدَمُ الْكَلَامِ عَمَّا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَكُونَ مُتَكَلِّمًا.

وَالْتَقَابُلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكَلَامِ: مِنْ تَقَابُلِ الضَّدَّيْنِ عَلَى الْأَوَّلِ، وَمِنْ تَقَابُلِ الْعَدَمِ وَالْمَلَكَةِ عَلَى الثَّانِي.

وَاعْتَرِضَ عَلَى الْمُصَنِّفِ: بِأَنَّ «الْبَكَمَ» إِنَّمَا يُضَادُّ الْكَلَامَ اللَّفْظِيَّ، لَا الْكَلَامَ النَّفْسِيَّ الَّذِي كَلَامُنَا فِيهِ.

وَأَجِيبَ: بِأَنَّ «الْبَكَمَ» كَمَا يُطْلَقُ حَقِيقَةً عَلَى آفَةٍ تَمْنَعُ مِنَ الْكَلَامِ اللَّفْظِيِّ، يُطْلَقُ مَجَازًا عَلَى آفَةٍ تَمْنَعُ مِنَ الْكَلَامِ النَّفْسِيِّ، وَذَلِكَ هُوَ الْمُرَادُ هُنَا.

[أَضْدَادُ الصِّفَاتِ الْمَعْنَوِيَّةِ]

وَأَضْدَادُ الصِّفَاتِ الْمَعْنَوِيَّةِ وَاضِحَةٌ مِنْ هَذِهِ.



[أَضْدَادُ الصِّفَاتِ الْمَعْنَوِيَّةِ]

قَوْلُهُ: (وَأَضْدَادُ الصِّفَاتِ الْمَعْنَوِيَّةِ وَاضِحَةٌ مِنْ هَذِهِ) أَي: لِأَنَّكَ إِذَا عَلِمْتَ أَنَّ ضِدَّ الْقُدْرَةِ الْعَجْزُ عَلِمْتَ أَنَّ ضِدَّ «كَوْنِهِ قَادِرًا»: «كَوْنُهُ عَاجِزًا»، وَإِذَا عَلِمْتَ أَنَّ ضِدَّ الْإِرَادَةِ الْكَرَاهَةُ عَلِمْتَ أَنَّ ضِدَّ «كَوْنِهِ مُرِيدًا»: «كَوْنُهُ كَارِهًا»، ... وَهَكَذَا.

وَعُلِمَ مِمَّا تَفَرَّرَ أَنْ اسْمَ الْإِشَارَةِ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ رَاجِعٌ لِأَضْدَادِ صِفَاتِ الْمَعَانِي، وَهُوَ مَا يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ السُّكْتَانِيِّ، وَإِنْ كَانَ كَلَامُ بَعْضِهِمْ صَرِيحًا فِي أَنَّهُ رَاجِعٌ لِصِفَاتِ الْمَعَانِي؛ لِأَنَّهُ يُخْرِجُ إِلَى تَقْدِيرِ مُضَافٍ، بِأَنْ يَقَالَ: «وَاضِحَةٌ مِنْ أَضْدَادِ هَذِهِ»، مَعَ كَوْنِهِ خِلَافَ الْمُتَبَادِرِ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ، فَتَدَبَّرْ.



[الْجَائِزُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى]

وَأَمَّا الْجَائِزُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى فَفِعْلُ كُلِّ مُمَكِّنٍ أَوْ تَرْكُهُ.



[الجائز في حقّه تعالى]

قوله: (وَأَمَّا الْجَائِزُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى... إلخ) هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الثَّالِثُ مِمَّا يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ مَعْرِفَتُهُ، وَإِنَّمَا لَمْ يَقُلِ الْمُصَنِّفُ: «وَمِمَّا يَجُوزُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى» كَمَا قَالَ: «فَمِمَّا يَجِبُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى،... وَمِمَّا يَسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى»؛ لِأَنَّ الْجَائِزَ فِي حَقِّهِ تَعَالَى مُنْخَصِرٌ فِيمَا ذَكَرَهُ، بِخِلَافِ كُلِّ مِنَ الْوَاجِبِ وَالْمُسْتَحِيلِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى، فَإِنَّ كُلًّا مِنْهُمَا غَيْرُ مُنْخَصِرٍ فِيمَا ذَكَرَ، كَمَا عَلِمَ مِمَّا تَقَدَّمَ.

وَاعْتَرَضَ عَلَى الْمُصَنِّفِ: بِأَنَّ الْجَائِزَ وَالْمُمْكِنَ مُتَرَادِفَانِ^(١) عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَجَبِيزٌ يَكُونُ فِي كَلَامِهِ أَخْذُ الشَّيْءِ فِي تَعْرِيفِ نَفْسِهِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: وَأَمَّا الْجَائِزُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى فَفِعْلٌ كُلُّ جَائِزٍ أَوْ تَرَكُّهُ، أَوْ: وَأَمَّا الْمُمُمْكِنُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى فَفِعْلٌ كُلُّ مُمْكِنٍ أَوْ تَرَكُّهُ، وَذَلِكَ مُوجِبٌ لِلدَّوْرِ؛ لِتَوْقُفِ كُلِّ مِنَ الْمَعْرِفِ وَالتَّعْرِيفِ عَلَى الْآخِرِ حِينَئِذٍ.

وَأُجِيبَ عَنْ ذَلِكَ بِأَجْوَبَةٍ؛ أَحْسَنُهَا: أَنَّ كُلًّا مِنَ الْجَائِزِ وَالْمُمْكِنِ يُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ تَعَلُّقُ الْقُدْرَةِ بِالْمَقْدُورِ،

الاجهوري

قوله: (أَحْسَنُهَا... إلخ) حَاصِلُهُ: أَنَّ الْجَائِزَ الْمَعْرُوفَ مَعْنَاهُ: «الشَّيْءُ الْمَوْصُوفُ بِالْجَوَازِ»، وَالْمُمْكِنُ الْوَاقِعُ فِي التَّعْرِيفِ مَعْنَاهُ: «الشَّيْءُ الْمَوْصُوفُ بِالْإِمْكَانِ»؛ الَّذِي هُوَ الْجَوَازُ، فَيَجْعَلُ الشَّيْءَ الْأَوَّلَ عَلَى تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ، وَالشَّيْءَ الثَّانِي عَلَى الْمَقْدُورِ، فَيَحُلُّ كَلَامَ الْمُتَنِّ إِلَى قَوْلِنَا: «وَأَمَّا تَعَلُّقُ الْقُدْرَةِ الْمَوْصُوفِ بِالْجَوَازِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى: فَفِعْلٌ كُلُّ مَقْدُورٍ مَوْصُوفٍ بِالْإِمْكَانِ»، فَصَارَ الْجَائِزُ الْمَعْرُوفُ غَيْرَ الْمُمْكِنِ الْوَاقِعِ فِي هَذَا التَّعْرِيفِ؛ لِاخْتِلَافِ الْمَوْصُوفِ فِيهِمَا.

وِيرَدُ عَلَى هَذَا الْجَوَابِ: أَنَّ الْجَوَازَ مَوْجُودٌ فِي كُلِّ مِنَ الْمَعْرِفِ وَالتَّعْرِيفِ؛ لِمَا عَلِمْتَ أَنَّ الْإِمْكَانَ الَّذِي تَضَمَّنَهُ الْمُمْكِنُ هُوَ الْجَوَازُ الَّذِي تَضَمَّنَهُ الْجَائِزُ، وَهَذَا كَافٍ فِي حَصُولِ الدَّوْرِ.

فَالْأَوَّلَى مَا أَجَابَ بِهِ بَعْضُهُمْ مِنْ: أَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ بَابِ التَّعْرِيفِ، بَلِ الْمَقْصُودُ بِهِ: بَيَانُ أَفْرَادِ

(١) الشَّرْشِيمِ: قَوْلُهُ: (مُتَرَادِفَانِ) أَي: عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ، فَحَيْثُ أَخْبَرَ عَنِ الْجَائِزِ بِأَنَّهُ فِعْلٌ أَوْ تَرَكُّ، يَكُونُ الْمُمْكِنُ الَّذِي يُوْخِذُ فِي التَّعْرِيفِ مَعْنَاهُ ذَلِكَ أَيْضاً، فَيَكُونَانِ مُتَّحِدِينَ مَعْنَى.

وَحَاصِلُ الْجَوَابِ الْآتِي: أَنَّهُ أَرَادَ بِـ «الْجَائِزِ» وَاحِدَ الْمَعْنَيْنِ - وَهُوَ: الْفِعْلُ أَوْ التَّرَكُّ -، وَالْمُمْكِنُ الْمَعْنَى الْآخَرِ وَهُوَ الْمَقْدُورُ - وَهُوَ الذَّاتُ وَوَجُوبُهَا -.

وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِالْمُعَرَّفِ بِدَلِيلِ الْإِخْبَارِ عَنْهُ بِالْفِعْلِ، وَيُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ نَفْسُ الْمَقْدُورِ؛
أَعْنِي: أَثَرُ الْفِعْلِ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِالْمُمْكِنِ الْوَاقِعِ فِي التَّعْرِيفِ، وَجَبْتِذِ لَمْ يَلْزَمْ أَخْذُ الشَّيْءِ
فِي تَعْرِيفِ نَفْسِهِ الْمُؤَدِّي إِلَى الدَّوْرِ.

الاجهوري

الجائز في حقه تعالى، وأمّا تعريف الجائز فقد تقدّم في قوله: «وَالجَائِزُ: مَا يَصِحُّ فِي الْعَقْلِ وَجُودُهُ
وَعَدَمُهُ»، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا الْجَوَابِ: أَنَّ قَوْلَهُ: «فَمِمَّا يَجِبُ لِمَوْلَانَا جَلٌّ وَعَزٌّ عِشْرُونَ صِفَةً»
لَا يَقْصِدُ بِهِ إِلَّا بَيَانَ أَفْرَادِ الْوَاجِبِ، وَكَذَا قَوْلَهُ: «وَمِمَّا يَسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى عِشْرُونَ صِفَةً» لَمْ
يَقْصِدْ بِهِ إِلَّا بَيَانَ أَفْرَادِ الْمُسْتَحِيلِ، فَتَعَيَّنَ أَنَّ قَوْلَهُ: «وَأَمَّا الْجَائِزُ... إلخ» لِيَبَانَ أَفْرَادُ الْجَائِزِ فِي حَقِّهِ
تَعَالَى.

وما اعترض به على هذا الجواب من: أَنَّهُ يَصِيرُ الْمَعْنَى عَلَيْهِ: «وَأَمَّا أَفْرَادُ الْجَائِزِ: ففعل أفراد
الجائز» وهو لا يستقيم، لَا يَرُدُّ إِلَّا لَوْ أُرِيدَ بَيَانُ أَفْرَادِ الْجَائِزِ مُطْلَقاً، مَعَ أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مُرَادٍ، بَلِ
الْمُرَادُ: بَيَانُ أَفْرَادِ الْجَائِزِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى، وَالْإِخْبَارُ عَنْهَا بِأَنَّهَا فَعَلَ أَفْرَادُ الْجَائِزِ مِنْ حَيْثُ
هُوَ مُسْتَقِيمٌ، لَكِنَّ الْمُرَادَ بِ«أَفْرَادِ الْجَائِزِ» الَّتِي أَضِيفَ إِلَيْهَا الْفِعْلُ: الْمَقْدُورَاتِ الَّتِي تُفْعَلُ تَارَةً وَتُتْرَكُ
أُخْرَى ك: ذات زيد، وذات عمرو، وبياض خالد،... وغير ذلك مِنَ الذَّوَاتِ وَالصِّفَاتِ، وَأَفْرَادُ
الْجَائِزِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى: فَعَلُ تِلْكَ الْأَفْرَادِ وَتَرْكُهَا.

والحاصل: أَنَّ تَعْرِيفَ الْجَائِزِ يَقُولُنَا: «مَا يَصِحُّ فِي الْعَقْلِ وَجُودُهُ وَعَدَمُهُ» شَامِلٌ لِلذَّوَاتِ
وَالصِّفَاتِ، وَلِلْأَفْعَالِ وَالتَّرُوكِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِتِلْكَ الذَّوَاتِ وَالصِّفَاتِ، وَالْجَائِزُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى هُوَ الْقِسْمُ
الثَّانِي، وَهُوَ الْأَفْعَالُ وَالتَّرُوكِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِتِلْكَ الذَّوَاتِ وَالصِّفَاتِ، فَالْجَائِزُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى أَخْصَصُ مِنَ
مُطْلَقِ الْجَائِزِ؛ إِذْ لَا مَعْنَى لَكُونَ «ذَاتُ زَيْدٍ، وَبِيَاضُهُ» مِثْلًا جَائِزِينَ فِي حَقِّهِ تَعَالَى.

وأجاب بعضهم أيضاً: بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُمْكِنِ الْوَاقِعِ فِي التَّعْرِيفِ: الشَّيْءُ؛ بِأَنَّ يَجْرُدُ الْمُمْكِنُ
عَنْ صِفَةِ الْإِمْكَانِ.

فَنَحْصُلُ أَنَّ الْأَجُوبَةَ ثَلَاثَةٌ، وَأَبْعَدُهَا مَا ذَكَرَهُ الْمُحْشِي.

قوله: (وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِالْمُعَرَّفِ) يَحْتَاجُ فِي صَحَّتِهِ إِلَى جَعْلِ التَّعْلُوقِ الْمُرَادِ مِنَ الْجَائِزِ شَامِلاً
لَتَعْلُوقِ الْقَبْضَةِ، حَتَّى يَدْخُلَ فِيهِ التَّرْكُ الَّذِي هُوَ إِيقَاءُ الْمَعْدُومِ عَلَى عَدَمِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ تَعْلُوقَاتِ
الْقَبْضَةِ، كَمَا تَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ فِي كَلَامِ الْمُحْشِي.



وَبِهَذَا يُجَابُ^(١) عَنِ اعْتِرَاضِ آخَرَ وَهُوَ أَنَّ الْجَائِزَ كَمَا تَقَرَّرَ مُرَادِفٌ لِلْمُمْكِنِ، وَكَلامُ الْمُصَنِّفِ يُفِيدُ أَنَّهُ مُغَايِرٌ لَهُ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّ الْجَائِزَ نَفْسُ الْفِعْلِ أَوْ التَّرْكَ، وَأَنَّ الْمُمْكِنَ نَفْسُ الْمَفْعُولِ أَوْ الْمَتْرُوكِ حَيْثُ أَخْبَرَ عَنِ الْأَوَّلِ بِأَنَّهُ الْفِعْلُ أَوْ التَّرْكَ، وَأَصَافَ كُلًّا مِنْهُمَا إِلَى الثَّانِي.

وَتَوْضِيحُ الْجَوَابِ: أَنَّ إِرَادَةَ نَفْسِ الْفِعْلِ أَوْ التَّرْكَ مِنَ الْجَائِزِ، وَإِرَادَةَ نَفْسِ الْمَفْعُولِ أَوْ الْمَتْرُوكِ مِنَ الْمُمْكِنِ، لَا يُنَافِي أَنَّ الْجَائِزَ مُرَادِفٌ لِلْمُمْكِنِ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يُطْلَقُ بِمَعْنَيْنِ كَمَا عَلِمْتَ.

قَوْلُهُ: (فَفِعْلٌ كُلُّ مُمْكِنٍ أَوْ تَرْكُهُ) فِيهِ رَدٌّ عَلَى الْمُعْتَرِزَةِ فِي قَوْلِهِمْ بِوُجُوبِ الصَّلَاحِ وَالْأَصْلَحِ عَلَيْهِ تَعَالَى، وَالْأَوَّلُ هُوَ: مَا قَابَلَ الْفَسَادَ كَ: الْإِيمَانِ فِي مُقَابَلَةِ الْكُفْرِ، وَالصَّحَّةِ فِي مُقَابَلَةِ الْمَرَضِ، وَالثَّانِي هُوَ مَا قَابَلَ الصَّلَاحَ كَ: إِطْعَامِهِ أَطْعَمَةً لَذِيذَةً فِي مُقَابَلَةِ إِطْعَامِهِ أَطْعَمَةً غَيْرَ لَذِيذَةٍ، وَقِيلَ: هُمَا شَيْءٌ وَاحِدٌ^(٢).

الاجهوري

قوله: (أَوْ تَرْكُهُ) أي: إيقاؤه على عدمه.

يرد على المصنّف: أَنَّ جواز الفعل مستلزم لجواز التَّرك، فلا حاجة إلى قوله: «أَوْ تَرْكُهُ».

ويمكن أن يجاب: بأنَّ جواز الفعل كما يحتمل أن يراد به: الإمكانُ الخاصُّ المستلزم لجواز التَّرك، يحتمل أن يراد به: الإمكانُ العامُّ الصَّادِقُ بوجوب الفعل، فلا يكون جوازُ الفعل مستلزماً لجواز التَّرك، فبِهِ بقوله: «أَوْ تَرْكُهُ»، على أَنَّ المراد بـ «جواز الفعل»: الإمكانُ الخاصُّ.

ثمَّ إِنَّهُ يحتمل أن تكون «أو» على بابها، ويكون الجائز في حقّه تعالى أحدهما الصَّادِقُ بالفعل وبالتَّرك، ويحتمل أَنَّهَا بمعنى: «الواو».

قوله: (بِوُجُوبِ الصَّلَاحِ وَالْأَصْلَحِ) معنى «الوجوب» عندهم: عدم إمكان التَّخَلُّفِ؛ لِأَنَّ التَّخَلُّفَ يَعَدُّ خَطَأً، وَاللَّهُ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنْهُ.

ومعنى جواز ذلك عند أهل السُّنَّةِ: أَنَّهُ لَا خِلَلٍ فِي فِعْلِهِ حَتَّى يَكُونَ مُحَالاً، وَلَا فِي تَرْكِهِ حَتَّى يَكُونَ وَاجِباً.

(١) الشرشيمي: قوله: (وَبِهَذَا يُجَابُ) أي: بكونه أريد من أحدهما معنى، وبالأخر معنى آخر، والإشكالُ مبنيٌّ على أَنَّهُ ليس لهما إلَّا معنى واحد، مع أَنَّهُ ليس كذلك.

(٢) الشرشيمي: قوله: (وَقِيلَ: هُمَا شَيْءٌ وَاحِدٌ) أي: على المعنى الأعم؛ أي: سواء كان في مقابلة فسادٍ أو إصلاح؛ لِأَنَّ الصَّالِحَ بِالنِّسْبَةِ لِلْأَصْلَحِ فَسَادٌ، هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ.

وَقَدْ حُكِيَ أَنَّهُ وَقَعَتِ الْمُبَاحَثَةُ بَيْنَ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ وَبَيْنَ أَبِي عَلِيٍّ الْجُبَّائِيِّ^(١)، فَسَأَلَهُ الشَّيْخُ عَنْ ثَلَاثَةِ إِخْوَةٍ عَاشَ أَحَدُهُمْ فِي الطَّاعَةِ حَتَّى مَاتَ كَبِيرًا، وَعَاشَ الثَّانِي فِي الْمَعْصِيَةِ حَتَّى مَاتَ كَبِيرًا، وَالْآخَرُ مَاتَ صَغِيرًا، فَقَالَ: «يُنَابُ الْأَوَّلُ وَيُعَاقِبُ الثَّانِي، وَالْآخَرُ لَا يُنَابُ وَلَا يُعَاقِبُ»، قَالَ الشَّيْخُ: «قَدْ يَقُولُ الثَّلَاثُ: يَا رَبِّ هَلَّا أَعْمَرْتَنِي فَأَسْتَغِلَ بِالطَّاعَةِ حَتَّى أَتَابَ^(٢)؟»، قَالَ الْجُبَّائِيُّ: «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ: عَلِمْتُ أَنَّكَ لَوْ عِشْتَ لَا سَتَغْلُتَ بِالْمَعْصِيَةِ فَتُعَاقِبُ»، قَالَ الْأَشْعَرِيُّ: «قَدْ يَقُولُ الثَّانِي: يَا رَبِّ لِمَ لَمْ تُؤْمِنِي صَغِيرًا^(٣) حَتَّى لَا أَعْصِي فَلَا أَعَاقِبُ؟»، فَبُهِتَ الْجُبَّائِيُّ.

وَمِنَ الْجَائِزِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى بِعِثَةِ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ:

- خِلَافًا لِلْمُعْتَزَلَةِ فِي قَوْلِهِمْ بِأَنَّهَا وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ تَعَالَى؛ بِنَاءً عَلَى أَصْلِهِمُ الْفَاسِدِ وَمُعْتَقِدِهِمُ الْكَاسِدِ^(٤) مِنْ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ تَعَالَى فِعْلُ الصَّلَاحِ وَالْأَصْلَحِ، وَقَدْ وَجَّهُوا ذَلِكَ بِأَنَّ آرَاءَ النَّاسِ تَخْتَلِفُ وَتَتَفَاوَتْ، فَيَقَعُ التَّنَازُعُ وَالتَّظَالُمُ، فَالْصَّلَاحُ أَنْ يُقِيمَ لَهُمْ سَفِيرًا مُؤَيَّدًا^(٥) بِالْمُعْجِزَاتِ، فَيُنْفِذَ لَهُ الْكُلَّ.

- وَخِلَافًا لِلْبَرَاهِمَةِ وَهُمْ طَائِفَةٌ كُفَّارٌ مِنَ الْهِنْدِ أَصْحَابُ بَرَهَامَ^(٦) كَمَا فِي «شَرْحِ الْمَقَاصِدِ» يَتَّبِعُونَ مَا حَسَنَهُ الْعَقْلُ دُونَ الشَّرْعِ، فَيَسْتَقْبِحُونَ ذَبْحَ الْحَيَوَانِ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّغْذِيَةِ، وَيَسْتَقْبِحُونَ الصَّلَاةَ لِمَا فِيهَا مِنْ وَضْعِ الْوَجْهِ الَّذِي هُوَ أَشْرَفُ الْأَعْضَاءِ عَلَى الْأَرْضِ وَرَفْعَ الْعَجِيزَةِ، وَيُبَيِّحُونَ الزُّنَا وَوُطْءَ الْمَحَارِمِ، وَيَقُولُونَ بِاسْتِحَالَةِ بِعِثَةِ الرُّسُلِ؛ كَذَا نَقَلَ السَّنُوسِيُّ عَنْهُمْ، وَصَرِيحُ كَلَامِ السَّغْدِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ بِأَنَّهَا جَائِزَةٌ

الاجهوري

قوله: (أَصْحَابُ بَرَهَامَ) هو متبوعهم المؤسس لهم طريقتهم التي هم عليها.

(١) الشوشيمي: قوله: (الجبائي) وهو رئيس المعتزلة.

(٢) للشوشيمي: قوله: (حتى أتأب) أي: لأنه هو الأصلح في حقه.

(٣) الشوشيمي: قوله: (لم تؤمني صغيراً) أي: فموته صغيراً صلاحاً بالنسبة لموته كبيراً عاصياً.

(٤) الشوشيمي: قوله: (ومعتقدهم...) إلخ) عطف تفسير على «أصلهم»، والكاسد: البائر؛ أي: المتروك الذي لم تتعلق به القلوب.

(٥) الشوشيمي: قوله: (سفيراً) أي: رسولاً. وقوله: (مؤيداً) أي: معولاً [هكذا في النسخة ولعله: «مقوى»].

(٦) الشوشيمي: قوله: (أصحاب برهَام) أي: أصحاب رجل يقال له: «برهَام».



لَكِنْ لَا حَاجَةَ إِلَيْهَا، فَلَا تَثْبُتُ، وَعِبَارَتُهُ فِي «شَرْحِ الْمَقَاصِدِ»: الْمُنْكَرُونَ لِلنَّبُوءَةِ مِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِاسْتِحْوَاجِهَا^(١) وَلَا اغْتِدَادَ بِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِعَدَمِ الْإِحْتِيَاجِ إِلَيْهَا كَالْبَرَاهِمَةِ. اهـ.

وَمِنَ الْجَائِزِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى أَيْضاً رُؤْيُهُ، وَهِيَ تَقَعُ لِلْمُؤْمِنِينَ فِي الدَّارِ الْآخِرَةِ، لَا لِلْكَفَّارِ اتِّفَاقاً، وَلَا لِلْمُنَافِقِينَ عَلَى الصَّحِيحِ، وَأَمَّا فِي دَارِ الدُّنْيَا فَلَا تَقَعُ.

نَعَمْ؛ وَقَعَتْ لِنَبِيِّنَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ عَلَى الرَّاجِحِ، وَقِيلَ: رَأَاهُ بَعْضُ قَلْبِهِ فَقَطُّ، وَمَنْ ادَّعَاهَا مِنْ سِوَاهُ فَهُوَ ضَالٌّ مُضِلٌّ، كَيْفَ وَقَدْ مُنِعَ مِنْهَا سَيِّدُنَا مُوسَى كَلِيمُ اللَّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، لَكِنْ هَذَا إِنَّمَا هُوَ فِي الْيَقَظَةِ، أَمَّا فِي النَّوْمِ فَقَدْ تَقَعُ، وَقَدْ ادَّعَى بَعْضُ الصُّوفِيَّةِ أَنَّهُ رَأَى رَبَّهُ فِي مَنَامِهِ فَقِيلَ لَهُ: كَيْفَ رَأَيْتَهُ، فَقَالَ: أَنْعَكَسَ بَصَرِي فِي بَصِيرَتِي، فَرَأَيْتُ مَنْ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، وَدَهَبَتْ طَائِفَةٌ إِلَى مَنَعِهَا فِي النَّوْمِ أَيْضاً، وَاحْتَجُّوا بِأَنَّهُ مَا يُرَى فِيهِ خَيَالٌ وَمِثَالٌ، وَهُمَا مُحَالَانِ عَلَيْهِ تَعَالَى.



الاجهوري

قوله: (وَلَا اغْتِدَادَ بِهِ) وكذا لا اعتداد بمن بعده، ولعله إنما خصَّ الفريق الأول بذلك؛ لقلته.

قوله: (وَقَعَتْ لِنَبِيِّنَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ) أي: بعيني رأسه، وهو مروى عن سيّدنا ابن عباس رضي الله عنه، والثاني مروى عن أم المؤمنين السيّدة عائشة رضي الله عنها، وقال العلماء: «ليست عائشة بأعلم من ابن عباس»، فالراجح عندهم ما رواه ابن عباس.

قوله: (وَمَنْ ادَّعَاهَا... إلخ) وقول ابن الفارض: [من الكامل]

وَإِذَا سَأَلْتُكَ أَنْ أَرَاكَ حَقِيقَةً فَاسْمَحْ وَلَا تَجْعَلْ جَوَابِي لَنْ تَرَى
مراده به: الرؤية القلبية.

قوله: (أَنْعَكَسَ بَصَرِي فِي بَصِيرَتِي) لعلّ المراد به: أن بصيرته قامت مقام بصره في إدراك من ليس كمثله شيء.



(١) الشرحي: قوله: (بِاسْتِحْوَاجِهَا) أي: وهم غير البراهمة على هذا النقل.

[البراهين العقلية]

[البرهان العقلي على وجوب الوجود]

أما برهان وجوده تعالى: فحدوث العالم؛ لأنه لو لم يكن له محدث، بل حدث بنفسه، لزم أن يكون أحد الأمرين المتساويين مساوياً لصاحبه راجحاً عليه بلا سبب، وهو محال.

ودليل حدوث العالم: ملازمته للأعراض الحادثة من حركة وسكون وغيرهما، وملازم الحادث حادث.

ودليل حدوث الأعراض: مشاهدتها تغيرها، من عدم إلى وجود، ومن وجود إلى عدم.



[الْبُرْهَانُ الْعَقْلِيُّ عَلَى وَجُوبِ الْوُجُودِ]

قَوْلُهُ: (أَمَّا بُرْهَانُ... إلخ) لَمَّا أَنْهَى الْكَلَامَ عَلَى الْعَقَائِدِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِاللَّهِ تَعَالَى، أَخَذَ يَتَكَلَّمُ عَلَى بَرَاهِينِهَا عَلَى التَّرْتِيبِ السَّابِقِ، لَكِنْ بُرْهَانُ كُلِّ صِفَةٍ يُثْبِتُهَا وَيَنْفِي ضِدَّهَا، وَبَرَاهِينُ الصِّفَاتِ الْمَعْنَوِيَّةِ^(١) هِيَ بَرَاهِينُ صِفَاتِ الْمَعَانِي، وَمِنْ ذَلِكَ يُعْلَمُ أَنَّ بُرْهَانَ الْوُجُودِ يُثْبِتُهُ وَيَنْفِي الْعَدَمَ، وَبُرْهَانُ الْقِدَمِ يُثْبِتُهُ وَيَنْفِي الْحُدُوثَ،... وَهَكَذَا إِلَى آخِرِ صِفَاتِ السُّلُوبِ، وَأَنَّ بُرْهَانَ الْقُدْرَةِ يُثْبِتُهَا وَيَنْفِي ضِدَّهَا، وَيُثْبِتُ الْكَوْنَ قَادِرًا وَيَنْفِي ضِدَّهُ، وَبُرْهَانَ الْإِرَادَةِ يُثْبِتُهَا وَيَنْفِي ضِدَّهَا، وَيُثْبِتُ الْكَوْنَ مُرِيدًا وَيَنْفِي ضِدَّهُ،... وَهَكَذَا إِلَى آخِرِهَا، وَلِذَلِكَ لَمْ يَتَعَرَّضِ الْمُصَنِّفُ لِبَرَاهِينِ الْأَضْدَادِ، وَلَا لِبَرَاهِينِ الْمَعْنَوِيَّةِ.

وَالْبُرْهَانُ مَاخُودٌ مِنْ: «الْبَرَاءِ»^(٢) وَهُوَ الْقَطْعُ؛ يُقَالُ: «بَرِهْتَ الْعُودَ»؛ أَي: قَطَعْتَهُ؛ لِأَنَّهُ يَقْطَعُ الْخِصْمَ عَنِ الْمُحَاجَّةِ، وَقِيلَ: مِنْ: «الْبَرَاءِ» وَهُوَ الْبَيَاضُ؛ يُقَالُ: «أَمْرَأَةٌ بَرَّهَاءٌ» أَي: بَيَضَاءٌ؛ لِأَنَّهُ يَبْيِضُ الْقَلْبَ وَيُصَفِّيهِ مِنَ الْجَهْلِ، وَهُوَ الدَّلِيلُ مُتَرَادِفَانِ^(٣)، وَقِيلَ: هُوَ أَخْصُ مِنَ الدَّلِيلِ؛ لِأَنَّهُ يَخْصُصُ بِالْمُرْكَبِ مِنْ مُقَدِّمَتَيْنِ بَيِّنَتَيْنِ؛ كَمَا قَالَ صَاحِبُ «السَّلَامِ»: أَجْلُهَا^(٤) الْبُرْهَانُ مَا أُلْفَ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ بِالْبَيِّنِ تَقْتَرِنُ^(٥)

بِخِلَافِ الدَّلِيلِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مُرْكَبًا وَغَيْرَ مُرْكَبٍ^(٦)، وَقَطْعِيًّا وَظَنِّيًّا، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ. قَوْلُهُ: (وُجُودُهُ تَعَالَى) كَانَ مُقْتَضَى مَا سَلَكَهُ أَوَّلًا - حَيْثُ أَخَذَ الْوُجُودَ مُقَدِّمًا

الْأَجْهَوِي

قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الدَّلِيلِ... إلخ) فِي هَذَا التَّقْسِيمِ خَفَاءٌ؛ لِأَنَّ الدَّلِيلَ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ وَالْمَنَاطِقَةِ

(١) الشَّرْشِيمِي: قَوْلُهُ: (وَبَرَاهِينُ الصِّفَاتِ الْمَعْنَوِيَّةِ) أَي: فِيهَا سَبْعَةُ بَرَاهِينٍ، تُثْبِتُ أَرْبَعَةَ عَشَرَ صِفَةً وَتَنْفِي ضِدَّهَا، وَبَرَاهِينُ النَّسَبِ وَالنَّسَبِ سِتَّةٌ تُثْبِتُهَا وَتَنْفِي ضِدَّهَا، فَيَكُونُ الْمَجْمُوعُ ثَلَاثَةَ عَشَرَ لِعَشْرِينَ صِفَةً وَأَضْدَادِهَا.

(٢) الشَّرْشِيمِي: قَوْلُهُ: (مِنْ: الْبَرَاءِ) بِفَتْحِ الرَّاءِ.

(٣) الشَّرْشِيمِي: قَوْلُهُ: (مُتَرَادِفَانِ) أَي: عَلَى الْمَعْنَى الْأَعْمَى.

(٤) الشَّرْشِيمِي: قَوْلُهُ: (أَجْلُهَا) أَي: أَوْضَحُهَا؛ أَي: الْأَقْسَى الْمُتَقَدِّمَةُ فِي الْبَيْتِ.

(٥) الشَّرْشِيمِي: وَقَوْلُهُ: (بِالْبَيِّنِ تَقْتَرِنُ) أَي: تَدُلُّ عَلَى الْمَعْنَى الْمَتَقَيَّنِّ.

(٦) الشَّرْشِيمِي: قَوْلُهُ: (وَغَيْرَ مُرْكَبٍ) ك: «الْعَالَمُ» وَقَوْلُهُ: (وَظَنِّيًّا) ك: «هَذَا يَطْرُقُ بِاللَّيْلِ، وَكُلُّ مَنْ يَطْرُقُ بِاللَّيْلِ

بِالْوُجُوبِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «فِيمَا يَجِبُ لِمَوْلَانَا جَلٍّ وَعَزَّ عَشْرُونَ صِفَةً، وَهِيَ الْوُجُودُ... إلخ» - أَنْ يُبْرَهَنَ هُنَا عَلَى وَجُوبِ وَجُودِهِ تَعَالَى كَمَا فَعَلَ بَعْضُ الْمُتَكَلِّمِينَ، لَكِنْ عُذْرُ الْمُصَنِّفِ^(١) أَنَّهُ لَوْ بَرَهَنَ عَلَى وَجُوبِ الْوُجُودِ لَمْ يَحْتَجْ لِإِقَامَةِ الْبُرْهَانِ عَلَى الْقِدَمِ وَالْبَقَاءِ؛ لِتَضَمُّنِ وَجُوبِ الْوُجُودِ لَهُمَا، فَيَقُوتُ التَّفْصِيلُ الَّذِي هُوَ أَقْرَبُ إِلَى الْفَهْمِ، فَلِذَلِكَ بَرَهَنَ عَلَى الْوُجُودِ مِنْ حَيْثُ هُوَ، ثُمَّ أَقَامَ الْبُرْهَانَ عَلَى الْقِدَمِ وَالْبَقَاءِ تَقْرِيبًا عَلَى الْمُبْتَدِئِ.

الأنبائي

قوله: (لَكِنْ عُذْرُ الْمُصَنِّفِ... إلخ) ينافيه: أَنَّهُ اسْتَدَلَّ بَعْدَ عَلَى وَجُوبِ الْقِدَمِ، لَا عَلَى الْقِدَمِ، فَيُغْنِي حِينَئِذٍ عَنِ الْبَقَاءِ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ وَجِبَ قِدَمُهُ اسْتَحَالَ عَدَمُهُ، فَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: إِنَّمَا اسْتَدَلَّ عَلَى الْوُجُودِ لَا عَلَى وَجُوبِهِ؛ لِأَنَّ الدَّلِيلَ الَّذِي ذَكَرَهُ إِنَّمَا يَنْتِجُ الْأَوَّلَ، لَا الثَّانِي، وَذَكَرُ دَلِيلٍ آخَرَ يَنْتِجُ الثَّانِي رُبَّمَا يَشَوِّشُ عَلَى الْمُبْتَدِئِ الْمَقْصُودَ بِهِ الرِّسَالَةَ.

الأنجهوري

لَا يَكُونُ إِلَّا مَرْتَبًا مِنْ مَقْدَمَتَيْنِ فَاكْثَرُ، وَعِنْدَ الْأَصُولِيِّينَ لَا يَكُونُ إِلَّا مُفْرَدًا؛ لِأَنَّهُ عِنْدَهُمْ: «مَا يَتَوَصَّلُ بِصَحِيحِ النَّظَرِ فِيهِ إِلَى مَطْلُوبٍ خَبَرِيٍّ مِنْ عِلْمٍ أَوْ ظَنٍّ»، وَذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا مُفْرَدًا ك: «الْعَالَمُ».

قوله: (لَوْ بَرَهَنَ عَلَى وَجُوبِ الْوُجُودِ) كَانَ قَالَ: «لَوْ جَازَ عَلَيْهِ الْعَدَمُ، لَانْتَفَى عَنْهُ الْقِدَمُ... إلخ» آخِرَ بَرَهَانِ الْبَقَاءِ؛ فَإِنَّهُ يَنْتِجُ: «وَجُوبَ الْوُجُودِ»، وَمَعْلُومٌ أَنَّ بَرَهَانَ وَجُوبِ الْبَقَاءِ لَا يَنْتِجُ إِلَّا بِبَرَهَانِ وَجُوبِ الْقِدَمِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ الْآتِي: «كَيْفَ وَقَدْ سَبَقَ قَرِيبًا وَجُوبُ قِدَمِهِ»، فَظَهَرَ أَنَّ دَلِيلَ وَجُوبِ الْوُجُودِ هُوَ دَلِيلُ وَجُوبِ الْبَقَاءِ الْمَتَوَقَّفُ عَلَى دَلِيلِ وَجُوبِ الْقِدَمِ، فَلَوْ أَتَى بِهِ لَاسْتَغْنَى عَنِ إِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَى وَجُوبِ الْقِدَمِ وَوَجُوبِ الْبَقَاءِ، وَذَلِكَ لَا يَلِيقُ.

(١) الشوشيزي: قوله: (لَكِنْ عُذْرُ الْمُصَنِّفِ... إلخ) ينافيه: أَنَّهُ اسْتَدَلَّ بَعْدَ عَلَى وَجُوبِ الْقِدَمِ، لَا عَلَى الْقِدَمِ، فَيُغْنِي حِينَئِذٍ عَنِ الْبَقَاءِ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ وَجِبَ قِدَمُهُ اسْتَحَالَ عَدَمُهُ، فَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: إِنَّمَا اسْتَدَلَّ عَلَى الْوُجُودِ لَا عَلَى وَجُوبِهِ؛ لِأَنَّ الدَّلِيلَ الَّذِي ذَكَرَهُ إِنَّمَا يَنْتِجُ الْأَوَّلَ، لَا الثَّانِي، وَذَكَرُ دَلِيلٍ آخَرَ يَنْتِجُ الثَّانِي رُبَّمَا يَشَوِّشُ عَلَى الْمُبْتَدِئِ الْمَقْصُودَ بِهِ الرِّسَالَةَ. اهـ منه.

أقول: قوله: «ينافيه... إلخ» قد يقال: إِنَّ وَجُوبَ الْوُجُودِ مَجْمَلٌ إجمالاً أَكْمَلُ مِنْ إجمالِ وَجُوبِ الْقِدَمِ، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ تَرْكِ الْأَكْمَلِ تَرْكَ الْأَقْلَى. وقوله: «فالأولى أن يقال... إلخ» يمكن أن مراد المحسني بقوله: «أَنَّهُ لَوْ بَرَهَنَ أَي: لَوْ أَتَى بِبَرَهَانٍ يَقْتَضِي وَجُوبَ الْوُجُودِ، وَيَقْوِي هَذَا الْمَعْنَى قَوْلُهُ أَوَّلًا: «كَمَا فَعَلَ بَعْضُ الْمُتَكَلِّمِينَ»، فَمَعْنَى كَلَامِهِ: أَنَّهُ لَوْ أَتَى بِبَرَهَانٍ آخَرَ غَيْرَ الَّذِي ذَكَرَهُ يَنْتِجُ وَجُوبَ الْوُجُودِ، لَا يَسْتَغْنَى... إلخ.



وَاعْتَرِضَ: بِأَنَّ الْبُرْهَانَ الَّذِي ذَكَرَهُ لَا يَدُلُّ عَلَى وُجُودِهِ تَعَالَى، وَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى وُجُودِ مُوجِدٍ، وَأَمَّا كَوْنُهُ هُوَ اللَّهُ أَوْ غَيْرُهُ، فَلَمْ يُسْتَفَدْ مِنْهُ.

وَأُجِيبَ: بِأَنَّ هَذَا الْبُرْهَانَ أَفَادَ ذَلِكَ بِوَاسِطَةِ مَا وَرَدَ عَنِ الرَّسُولِ مِنْ أَنَّ ذَلِكَ الْمَوْجِدَ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، فَصَحَّ كَوْنُ هَذَا الْبُرْهَانِ دَلِيلًا عَلَى وُجُودِهِ تَعَالَى، لَكِنْ مَعَ الضَّمِيمَةِ الْمَذْكُورَةِ.

قَوْلُهُ: (فَحُدُوثُ الْعَالَمِ) اعْتَرِضَ: بِأَنَّهُ إِنْ جُعِلَ الدَّلِيلُ مُفْرَدًا فَهُوَ الْعَالَمُ لَا حُدُوثُهُ^(١)، وَإِنْ جُعِلَ مُرَكَّبًا فَهُوَ الْمُرَكَّبُ مِنْ مُقَدِّمَتَيْنِ قَائِلَتَيْنِ: «الْعَالَمُ حَادِثٌ، وَكُلُّ حَادِثٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُحْدِثٍ»، وَعَلَى كُلِّ فَكْلَامَةٍ غَيْرُ صَحِيحٍ.

الأنبأبي

قوله: (فَهُوَ الْعَالَمُ لَا حُدُوثُهُ) وذلك لأنَّ الدَّلِيلَ هو: ما احتوى على الموصِل للمطلوب، لا نفس الموصِل، فـ «الْعَالَمُ» مثلاً دليلٌ على وجوده تعالى؛ لاحتوائه على جهاتٍ؛ منها ما لا يوصلُ للمقصود كـ: «طوله، وكثافته، ويساطته، وتركيبه، وبياضه وسواده»، ومنها ما يوصل كـ: «حدوثه، أو إمكانه، أو مجموع الحدوث والإمكان» على الخلاف.

الأنجهوري

قوله: (وَاعْتَرِضَ... إلخ) يعني: أَنَّهُ لَا يُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّ ذَلِكَ الْمَوْجِدَ يَسْمَى بِلَفْظِ الْجَلَالَةِ، أَوْ بغيره.

قوله: (وَأُجِيبَ... إلخ) حاصلُ الجواب: أَنَّ تسمية ذلك الموجد بلفظ الجلالة - ومثله غيره مِنَ الْأَسْمَاءِ - إِنَّمَا عُلِمَ بِوَاسِطَةِ الرَّسُولِ، وَالْمَقْصُودُ مِنَ الدَّلِيلِ: إثباتُ موجدٍ للْعَالَمِ، وَلَا تُعْلَمُ أَسْمَاؤُهُ إِلَّا مِنَ الْأَدَلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ.

قوله: (إِنْ جُعِلَ الدَّلِيلُ مُفْرَدًا) أي: كما هو مذهب الأصوليين.

قوله: (وَإِنْ جُعِلَ مُرَكَّبًا) أي: كما هو مذهب المتكلمين والمناطقية.

(١) الشرشيمي: قوله: (فَهُوَ الْعَالَمُ لَا حُدُوثُهُ) وذلك لأنَّ الدَّلِيلَ هو: «ما احتوى على الموصِل للمطلوب»، لا نفس الموصِل، فـ «الْعَالَمُ» مثلاً دليلٌ على وجوده تعالى؛ لاحتوائه على جهاتٍ؛ منها ما لا يوصلُ للمقصود كـ: «طوله، وكثافته، ويساطته، وتركيبه، وبياضه وسواده»، ومنها ما يوصل كـ: «حدوثه، أو إمكانه، أو مجموع الحدوث والإمكان» على الخلاف. اهـ منه.



وَأَجِيبَ: بِأَنَّهُ يُمَكِّنُ إِجْرَاؤُهُ عَلَى الْأَوَّلِ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ الْحُدُوثُ هُوَ جِهَةٌ الدَّلَالَةِ كَانَ كَأَنَّهُ هُوَ الدَّلِيلُ، وَعَلَى هَذَا فَالْمَعْنَى: «فَالْعَالَمُ مِنْ حَيْثُ حُدُوثُهُ»^(١)، وَجَبَّزْتُ فِي كَلَامِهِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ جِهَةَ دَلَالَةِ الْعَالَمِ عَلَى وُجُودِهِ تَعَالَى هِيَ حُدُوثُهُ، لَا إِمْكَانُهُ مَثَلًا^(٢).

وَيُمَكِّنُ إِجْرَاؤُهُ عَلَى الثَّانِي؛ لِأَنَّ حُدُوثَ الْعَالَمِ فِي قُوَّةِ الصُّغَرَى الْقَائِلَةِ: «الْعَالَمُ حَدِيثٌ»، وَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَنْصَمَّ إِلَيْهَا الْكُبْرَى الْقَائِلَةُ: «وَكُلُّ حَدِيثٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُحَدِّثٍ»، فَيَكُونُ قَدْ أَشَارَ إِلَى الصُّغَرَى وَحَذَفَ الْكُبْرَى لِكَيْتَهُ ذَكَرَ دَلِيلَهَا بِقَوْلِهِ: «لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مُحَدِّثٌ... إلخ»، وَقَدْ اسْتَدَلَّ عَلَى الصُّغَرَى أَيْضاً بِقَوْلِهِ: «وَدَلِيلُ حُدُوثِ الْعَالَمِ... إلخ»، وَقَدْ دَلَّ دَلِيلُ الْكُبْرَى لِقِلَّةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ، فَإِنَّهَا لَا تَحْتَاجُ إِلَّا إِلَى دَلِيلٍ وَاحِدٍ، وَأَمَّا الصُّغَرَى فَتَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلَيْنِ؛ لِأَنَّهَا فِي قُوَّةِ دَعْوَتَيْنِ:

الأُولَى: حُدُوثُ الْأَجْرَامِ، وَقَدْ اسْتَدَلَّ عَلَيْهَا بِقَوْلِهِ: «وَدَلِيلُ حُدُوثِ الْعَالَمِ... إلخ». وَالثَّانِيَّةُ: حُدُوثُ الْأَعْرَاضِ، وَقَدْ اسْتَدَلَّ عَلَيْهَا بِقَوْلِهِ: «وَدَلِيلُ حُدُوثِ الْأَعْرَاضِ... إلخ».

قَوْلُهُ: «لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مُحَدِّثٌ... إلخ» قَدْ عَرَفْتُ أَنَّ هَذَا دَلِيلُ الْكُبْرَى الْقَائِلَةِ: «وَكُلُّ حَدِيثٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُحَدِّثٍ».

قَوْلُهُ: «بَلْ حَدَثَ بِنَفْسِهِ» هَذَا أَخَصُّ مِمَّا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ نَفْيَ الْمُحَدِّثِ لِلْعَالَمِ يَصُدَّقُ

الْأَنْبَابِي

قَوْلُهُ: «فَالْمَعْنَى: «فَالْعَالَمُ مِنْ حَيْثُ حُدُوثُهُ»» أَقْرَبُ مِنْهُ: أَنَّهُ مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى الْمَوْصُوفِ.

قَوْلُهُ: «لِأَنَّ نَفْيَ الْمُحَدِّثِ لِلْعَالَمِ يَصُدَّقُ

الْأَجْهَوِي

قَوْلُهُ: «لَا إِمْكَانُهُ مَثَلًا» أَي: وَلَا إِمْكَانُهُ بِشَرَطِ الْحُدُوثِ، وَلَا إِمْكَانُهُ مَعَ الْحُدُوثِ؛ أَقْوَالٌ ثَلَاثَةٌ مِنْ جِهَةِ الدَّلَالَةِ.

(١) الشُّرَشِيمِي: قَوْلُهُ: «فَالْمَعْنَى: «فَالْعَالَمُ مِنْ حَيْثُ حُدُوثُهُ»» أَقْرَبُ مِنْهُ: أَنَّهُ مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى الْمَوْصُوفِ. اهـ.

(٢) الشُّرَشِيمِي: قَوْلُهُ: «لَا إِمْكَانُهُ مَثَلًا» أَي: فَبَعْضُهُمْ جَعَلَ جِهَةَ الدَّلَالَةِ الْإِمْكَانَ؛ أَي: قَبُولَ الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ؛ أَي: مَعَ تَرْجِيحِ الْوُجُودِ، وَالتَّرْجِيحُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مَرْجُوحٍ، وَقَوْلُهُ: «مَثَلًا» أَي: أَوْ عَمَّا؛ لِأَنَّ فِي الْمَسْأَلَةِ أَقْوَالَ ثَلَاثَةً.



يَحْدُوهُ بِنَفْسِهِ وَيَقْدِمُوهُ^(١)، لَكِنْ لَمَّا كَانَ إِبْطَالُ الثَّانِي مَأْخُودًا مِنْ قَوْلِهِ: «وَدَلِيلُ حَدُوثِ الْعَالَمِ... إلخ»، وَالْمَقْصُودُ بِالذَّلِيلِ الْمَذْكُورِ إِنَّمَا هُوَ إِبْطَالُ الْأَوَّلِ، خُصَّهُ بِالْإِضْرَابِ.

الانتبahi

يَحْدُوهُ بِنَفْسِهِ وَيَقْدِمُوهُ) فِيهِ: أَنَّ الضَّمِيرَ عَائِدٌ عَلَى كُلِّ حَادِثٍ؛ إِذِ الْمَقْصُودُ مِنْ قَوْلِهِ: «لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مُحْدِثٌ... إلخ»: أَنَّهُ لَوْ انْتَفَى مَحْمُولُ الْكِبَرَى عَنْ مَوْضِعِهَا الَّذِي هُوَ الْحَادِثُ، لَزِمَ أَنْ يَكُونَ... إلخ، فَحَيْثُ لَا يَقَالُ: إِنَّهُ يَصْدُقُ بِالْقَدَمِ، فَالْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: لِأَنَّ نَفِي مُحْدِثِ الْحَادِثِ صَادِقٌ بِمَا إِذَا أَحْدَثَ نَفْسَهُ، وَبِمَا إِذَا كَانَ حَدُوثُهُ لِنَفْسِهِ بِأَنْ كَانَ اتِّفَاقِيًّا وَلَمْ يَوْثُرْ فِيهِ شَيْءٌ، لَا نَفْسَهُ وَلَا غَيْرَهَا، فَتَكُونُ «بَلِ» لِلانْتِقَالِ مِنَ الْأَعْمِ إِلَى الْأَخْصِ، وَإِنَّمَا انْتَقَلَ لِلثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ ضَرُورِيُّ الْاسْتِحَالَةِ.

هَذَا إِذَا جَرَيْنَا عَلَى الْمَتَبَادَرِ مِنْ قَوْلِهِ: «وَكُلُّ حَادِثٍ لَا بَدْلَ لَهُ مِنْ مُحْدِثٍ»، فَإِنَّهُ يَتَبَادَرُ مِنْهُ: مُحْدِثٌ غَيْرُ نَفْسِهِ، فَإِنْ جَرَيْنَا عَلَى أَنَّ الْمُحْدِثَ شَامِلٌ لِنَفْسِهِ، فَلَا انْتِقَالَ مِنَ الْأَعْمِ إِلَى الْأَخْصِ، بَلِ الْانْتِقَالُ لِأَجْلِ الْإِيضَاحِ وَالتَّسْمِيرِ؛ تَأَمَّلْ.

الاجهوري

قَوْلِهِ: (وَيَقْدِمُوهُ... إلخ) صَدَقَهُ بِالْقَدَمِ مَعَ أَنَّ الْفَرَضَ أَنَّهُ حَادِثٌ كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الصُّغْرَى

(١) الشَّرْشِيمِ: قَوْلُهُ: (لِأَنَّ نَفْيَ الْمُحْدِثِ لِلْعَالَمِ يَصْدُقُ بِحُدُوثِهِ بِنَفْسِهِ وَيَقْدِمُوهُ) فِيهِ: أَنَّ الضَّمِيرَ عَائِدٌ عَلَى كُلِّ حَادِثٍ؛ إِذِ الْمَقْصُودُ مِنْ قَوْلِهِ: «لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مُحْدِثٌ... إلخ»: أَنَّهُ لَوْ انْتَفَى مَحْمُولُ الْكِبَرَى عَنْ مَوْضِعِهَا الَّذِي هُوَ الْحَادِثُ، لَزِمَ أَنْ يَكُونَ... إلخ، فَحَيْثُ لَا يَقَالُ: إِنَّهُ يَصْدُقُ بِالْقَدَمِ، فَالْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: لِأَنَّ نَفْيَ مُحْدِثِ الْحَادِثِ صَادِقٌ بِمَا إِذَا أَحْدَثَ نَفْسَهُ، وَبِمَا إِذَا كَانَ حَدُوثُهُ لِنَفْسِهِ بِأَنْ كَانَ اتِّفَاقِيًّا، وَلَمْ يَوْثُرْ فِيهِ شَيْءٌ، لَا نَفْسَهُ وَلَا غَيْرَهَا، فَتَكُونُ «بَلِ» لِلانْتِقَالِ مِنَ الْأَعْمِ إِلَى الْأَخْصِ، وَإِنَّمَا انْتَقَلَ لِلثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ ضَرُورِيُّ الْاسْتِحَالَةِ.

هَذَا إِذَا جَرَيْنَا عَلَى الْمَتَبَادَرِ مِنْ قَوْلِهِ: «وَكُلُّ حَادِثٍ لَا بَدْلَ لَهُ مِنْ مُحْدِثٍ»، فَإِنَّهُ يَتَبَادَرُ مِنْهُ: مُحْدِثٌ غَيْرُ نَفْسِهِ، فَإِنْ جَرَيْنَا عَلَى أَنَّ الْمُحْدِثَ شَامِلٌ لِنَفْسِهِ، فَلَا انْتِقَالَ مِنَ الْأَعْمِ إِلَى الْأَخْصِ، بَلِ الْانْتِقَالُ لِأَجْلِ الْإِيضَاحِ وَالتَّسْمِيرِ؛ تَأَمَّلْ. اهـ منه.

أقول:

- قَوْلُهُ: «فِيهِ: أَنَّ الضَّمِيرَ... إلخ» الظَّاهِرُ: أَنَّ الضَّمِيرَ رَاجِعٌ لـ «الْعَالَمِ»؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَذْكُورُ فِي الْعِبَارَةِ؛ سِوَاةٍ جُعِلَ الدَّلِيلُ مُفْرَدًا أَوْ مُرْجَّبًا، لِأَنَّهُ مَعَ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ فِي قُوَّةِ الصُّغْرَى، أَوْ هِيَ تَنْضُمُ إِلَى الْكِبَرَى.

- وَقَوْلُهُ: «إِذِ الْمَقْصُودُ... إلخ» كَوْنُ هَذَا هُوَ الْمَقْصُودُ لَا يَنَافِي كَلَامَ الْمُحْشِي؛ لِأَنَّ حَدُوثَ الْعَالَمِ أَجْرَامٌ وَأَعْرَاضٌ، وَإِنْ كَانَ دَلِيلًا، هُوَ مَدْعَى لَا بَدْلَ لَهُ مِنْ دَلِيلٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ هُنَا دَلِيلَهُ، فَالْحَادِثُ بِالدَّعْوَى يُحْتَمَلُ قَدَمُهُ، =

قوله: (لَزِمَ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ الْمُتَسَاوَيْنَيْنِ^(١)) أَي: اللَّذَيْنِ هُمَا: «الْوُجُودُ وَالْعَدَمُ»، وَالْمُرَادُ بِ«أَحَدِهِمَا»: الْوُجُودُ، وَالْمُرَادُ بِ«صَاحِبِهِ»: الْعَدَمُ، وَهَذَا كَمَا تَرَى مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْوُجُودَ وَالْعَدَمَ بِالنَّظَرِ إِلَى ذَاتِ الْمُمكنِ سَيَّانٌ؛ وَهُوَ الْمَشْهُورُ.

وَقِيلَ: الْعَدَمُ رَاجِعٌ؛ لِأَسْبَقِيَّتِهِ، وَاللَّازِمُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ: «لَوْ لَمْ يَكُنْ لِلْعَالَمِ مُحْدِثٌ بَلْ حَدَثَ بِنَفْسِهِ تَرَجَّحَ الْمَرْجُوحُ بِلَا سَبَبٍ»، وَهُوَ أَقْوَى فِي الْإِسْتِحَالَةِ مِنَ اللَّازِمِ عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ.

قوله: (وَهُوَ مُحَالٌ) أَي: لِمَا فِيهِ مِنَ اجْتِمَاعِ الرُّجْحَانِ وَالْمُسَاوَاةِ، وَهُمَا ضِدَّانِ، وَنَظِيرُ ذَلِكَ مِيزَانٌ اعْتَدَلَتْ كِفَاتُهُ، وَرُجِحَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى بِلَا سَبَبٍ.

قوله: (وَدَلِيلُ حَدُوثِ الْعَالَمِ... إلخ) قَدْ عَرَفْتَ أَنَّ هَذَا دَلِيلٌ عَلَى حَدُوثِ الْأَجْرَامِ، فَالْمُرَادُ مِنَ «الْعَالَمِ» هُنَا: خُصُوصُ الْأَجْرَامِ، بِخِلَافِهِ فِيمَا تَقَدَّمَ، فَإِنَّ الْمُرَادَ بِهِ: مَا يَشْمَلُ الْأَجْرَامَ وَالْأَعْرَاضَ.

قوله: (مُلَازِمَتُهُ لِلْأَعْرَاضِ الْحَادِثَةِ) فِي قُوَّةِ الصُّغْرَى الْقَائِلَةِ: «الْأَجْرَامُ مُلَازِمَةٌ لِلْأَعْرَاضِ الْحَادِثَةِ»، وَقَوْلُهُ: «وَمُلَازِمُ الْحَادِثِ حَدِثٌ»^(٢) فِي قُوَّةِ الْكُبْرَى الْقَائِلَةِ: «وَكُلُّ

الْأَجْهَوِي

لَا يَظْهَرُ، فَالضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ: «لِأَنَّهُ» عَانَدٌ عَلَى الْعَالَمِ الْمَوْصُوفِ بِالْحَدُوثِ، فَكَانَ الْأَوَّلَى - كَمَا فِي «الدُّسُوقِيِّ عَلَى الْمُصَنَّفِ» - أَنْ يَجْعَلَ وَجْهَ الْعُمُومِ صَدَقَهُ بِحُدُوثِهِ بِنَفْسِهِ وَيُحَادِثُهُ نَفْسَهُ، فَلِذَلِكَ أَضْرَبَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: «بَلْ حَدَثَ بِنَفْسِهِ»، وَتَرَكَ الشُّقَّ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ بَدِيهِي الْبَطْلَانِ.

قوله: (أَي: اللَّذَيْنِ هُمَا: «الْوُجُودُ وَالْعَدَمُ») وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِهِمَا: طَرَفَا الْمُمْكِنِ اللَّذَانِ هُمَا الْوُجُودُ وَالْعَدَمُ، وَالْمَقْدَارُ الْمَخْصُوصُ وَمُقَابَلُهُ مِنَ الْمَقَادِيرِ، وَالزَّمَانُ الْمَخْصُوصُ وَمُقَابَلُهُ مِنَ الْأَزْمَانِ،... إِلَى آخِرِ الْمُمَكِّنَاتِ الْمُتَقَابِلَاتِ.

= وَيُحْتَمِلُ حَدُوثَهُ بِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّ دَعْوَى الْحَدُوثِ لَا تَنَافِي الْقِدَمِ الْوَاقِعِيِّ، وَإِنَّمَا يَنَافِيهِ الْحَدُوثُ الْوَاقِعِيُّ الْمُسْلَمُ بِالذَّلِيلِ، فَكَلَامُ الْمُحْكِيِّ لَا غِبَارَ عَلَيْهِ.

(١) الشُّرَشِيمِيُّ: قَوْلُ الْمُصَنَّفِ: (مُسَاوِيًا لِصَاحِبِهِ) لِلتَّوَضِيحِ؛ وَإِلَّا فَكَانَ يَكْفِيهِ قَوْلُهُ: «أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ الْمُتَسَاوَيْنَيْنِ رَاجِعًا».

(٢) الصَّفَقِيُّ: قَوْلُهُ: (وَمُلَازِمُ الْحَادِثِ حَدِثٌ) فِي قُوَّةِ مَقْدَمَةٍ كَبْرَى، وَنَظْمُ الْمَقْدَمَتَيْنِ هَكَذَا: «الْأَجْرَامُ مُلَازِمَةٌ لِلْحَادِثِ، وَكُلُّ مُلَازِمٍ لِلْحَادِثِ حَدِثٌ» يَتَّبِعُ: «الْأَجْرَامُ حَدِثَةٌ». اهـ إِبْرَاهِيمُ بَاشَا.



مَا لَزِمَ الْحَادِثَ حَادِثٌ، فَيَصِيرُ نَظْمُ الدَّلِيلِ هَكَذَا: «الْأَجْرَامُ مُلَازِمَةٌ لِلْأَعْرَاضِ الْحَادِثَةِ، وَكُلُّ مَا لَزِمَ الْحَادِثَ حَادِثٌ» وَنَتِيجَتُهُ: «الْأَجْرَامُ حَادِثَةٌ».

قَوْلُهُ: (مِنْ حَرَكَةٍ وَسُكُونٍ وَغَيْرِهِمَا) بَيَانٌ لِلْأَعْرَاضِ الْحَادِثَةِ.

وَأِنَّمَا خَصَّ الْحَرَكَةَ وَالسُّكُونَ بِالتَّضْرِيحِ بِهِمَا؛ لِأَنَّ مُلَازِمَةَ الْأَجْرَامِ لَهُمَا ضَرُورِيَّةٌ لِكُلِّ عَاقِلٍ، لَكِنَّ فِي جَعْلِهِمَا مِنَ الْأَعْرَاضِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْأَعْرَاضَ جَمْعٌ: «عَرَضِي»، وَهُوَ خَاصٌّ بِالْأَمْرِ الْوُجُودِيِّ ك: «السَّوَادِ، وَالْبَيَاضِ»، وَلَا كَذَلِكَ هُمَا؛ لِأَنَّ الْحَرَكَةَ هِيَ: «انْتِقَالُ الْجَرَمِ مِنْ حَيْزٍ إِلَى حَيْزٍ آخَرَ»، وَالسُّكُونُ ضِدُّهُ، وَقِيلَ: «الْحَرَكَةُ هِيَ: الْحُصُولُ الْأَوَّلُ»^(١) فِي غَيْرِ الْحَيْزِ الْأَوَّلِ، وَالسُّكُونُ مَا عَدَا ذَلِكَ، وَكُلُّ مِنَ الْإِنْتِقَالِ وَضِدُّهُ، أَوْ الْحُصُولِ الْأَوَّلِ فِي غَيْرِ الْحَيْزِ الْأَوَّلِ وَمَا عَدَاهُ، أَمْرٌ اعْتِبَارِيٌّ.

قَوْلُهُ: (وَمُلَازِمُ الْحَادِثِ حَادِثٌ) أَيُّ: لِأَنَّ مُلَازِمَ الشَّيْءِ لَا يَصِحُّ أَنْ يَسْبِقَهُ؛ إِذْ لَوْ سَبَقَهُ لَانْتَقَبَتِ الْمُلَازِمَةُ، وَهُوَ خِلَافُ الْعَرَضِ.

قَوْلُهُ: (وَدَلِيلُ حَدُوثِ الْأَعْرَاضِ^(٢): مُشَاهَدَةُ تَغْيِيرِهَا... إلخ) تَفْرِيغُهُ هَكَذَا:

الاجهوري

قوله: (مِنْ حَرَكَةٍ وَسُكُونٍ) ولا يرد على ذلك: أَنَّ مِنَ الْأَجْرَامِ مَا هُوَ مُنَحَرِّكٌ دَائِمًا، وَمَا هُوَ سَاكِنٌ دَائِمًا ك: الجبال، وَأَنَّ مِنْهَا مَا لَا يُعْلَمُ حَالُهُ ك: الأجرام التي تحت الأرض؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِ«الْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ»: مَا يَشْمَلُ الْحَاصِلِينَ بِالْفِعْلِ، وَالْحَاصِلِينَ بِالْقُوَّةِ، وَمَا ذَكَرَ لَا يَخْرُجُ عَنْهُمَا بَعْدَ كَوْنِ الْمُرَادِ مَا ذَكَرَ.

قوله: (مُشَاهَدَةُ تَغْيِيرِهَا) ولا يقال: إِنَّ التَّغْيِيرَ هُوَ الْحَدُوثُ، فَلَا يَصِحُّ الْاسْتِدْلَالُ بِهِ عَلَيْهِ؛

(١) الشوشيمي: قوله: (وَقِيلَ: الْحَرَكَةُ هِيَ: الْحُصُولُ الْأَوَّلُ... إلخ) أي: الاستقرار في اللَّحْظَةِ الْأُولَى فِي غَيْرِ الْمَكَانِ الْأَوَّلِ، فَإِذَا خَرَجَ الْوَلَدُ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ وَاسْتَقَرَّ عَلَى الْأَرْضِ، فَلَا اسْتِقْرَارَ الْأَوَّلَ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ حَصُولُ أَوَّلٍ فِي غَيْرِ الْحَيْزِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْحَيْزَ الْأَوَّلَ هُوَ بَطْنُ أُمِّهِ.

وَأَمَّا الْحَصُولُ الَّذِي فِي اللَّحْظَةِ الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ... وَهَكَذَا فَسُكُونٌ، وَكَذَا الْحَصُولُ الْأَوَّلُ فِي الْحَيْزِ الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ بَطْنُ أُمِّهِ، وَكَذَا سَائِرُ الْحَصُولَاتِ فِيهِ - أَيِ: الثَّانِي، وَمَا بَعْدَهُ... وَهَكَذَا - فَسُكُونٌ أَيْضًا.

وَالْحَصُولُ فِي الْحَيْزِ الثَّانِي مَثَلًا يُقَالُ لَهُ: «أَوَّلٌ»، مَعَ أَنَّهُ سَبَقَهُ حَصُولَاتٌ فِي غَيْرِ هَذَا الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ شَيْءٍ؛ أَيِ: بِالنِّسْبَةِ لِهَذَا الْحَيْزِ؛ أَيِ: لِحَصُولَاتِ هَذَا الْحَيْزِ.

(٢) الحفصي: قوله: (وَدَلِيلُ حَدُوثِ الْأَعْرَاضِ... إلخ) لَمَّا كَانَ صَغْرَى الدَّلِيلِ الْمُسْتَدَلُّ بِهَا عَلَى وَجُودِ الصَّانِعِ =

«الْأَعْرَاضُ شُوهِدَتْ تَغْيِيرُهَا مِنْ وُجُودٍ إِلَى عَدَمٍ، وَعَكْسُهُ، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ حَادِثٌ»، وَنَتِيجَتُهُ: «الْأَعْرَاضُ حَادِثَةٌ».

فَإِنْ قِيلَ: التَّغْيِيرُ أَمْرٌ اِغْتِبَارِيٌّ لَا تَتَعَلَّقُ بِهِ الْمُشَاهَدَةُ؛ لِأَنَّهَا لَا تَتَعَلَّقُ إِلَّا بِالْأَمْرِ الْوُجُودِيِّ.

أُجِيبُ: بِأَنَّ فِي الْعِبَارَةِ تَسَاهُلًا، وَالْمُرَادُ: أَنَّ الْأَعْرَاضَ شُوهِدَتْ مُتَغَيِّرَةً مِنْ وُجُودٍ إِلَى عَدَمٍ، وَعَكْسُهُ، فَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ: «مُشَاهَدَةٌ تَغْيِيرُهَا... إلخ»؛ أَيُّ: مُشَاهَدَتُهَا مُتَغَيِّرَةً. لَكِنْ هَذَا لَا يَظْهَرُ إِلَّا فِي الْوُجُودِيِّ مِنْهَا كَ: «السَّوَادِ، وَالْبَيَاضِ»، دُونَ نَحْوِ: «الْحَرَكَةِ، وَالسُّكُونِ»؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُشَاهَدُ، وَإِنَّمَا يُشَاهَدُ الْجِزْمُ حَالُ كَوْنِهِ مُتَحَرِّراً أَوْ سَاكِناً أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، لَكِنْ لَمَّا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْعِبَارَةُ^(١) تَسَاهَلُوا فِي ذَلِكَ، كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ^(٢) بَعْضِ مَنْ كَتَبَ عَلَى السُّكُنَانِيِّ: وَأَعْلَمَ:

الْأَجْهَوِي

لِأَنَّ الدَّلِيلَ مُشَاهَدَةُ التَّغْيِيرِ، لَا نَفْسَهُ؛ عَلَى أَنَّا لَا نَسْلِمُ أَنَّ التَّغْيِيرَ هُوَ الْحَدُوثُ؛ لِأَنَّ الْحَدُوثَ هُوَ: «الْوُجُودُ بَعْدَ عَدَمٍ»، وَالتَّغْيِيرُ هُوَ الْإِنْتِقَالُ مِنْ عَدَمٍ إِلَى وَجُودٍ، وَمِنْ وَجُودٍ إِلَى عَدَمٍ، وَالْجَوَابُ الْأَوَّلُ أَوَّلِي.

قَوْلُهُ: (تَسَاهَلُوا فِي ذَلِكَ) أَيُّ: فِي إِسْنَادِ الْمَشَاهِدَةِ إِلَى الْأَعْرَاضِ الشَّامِلَةِ لِلْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ، مَعَ أَنَّهُمَا لَا يُشَاهَدَانِ، وَالْمُرَادُ بِ«ضَيْقِ الْعِبَارَةِ»: عُسْرُ تَفْصِيلِهَا عَلَيْهِمْ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّطْوِيلِ.

= وَهُوَ: «الْعَالَمُ حَادِثٌ» نَظَرِيَّةٌ تَحْتَاجُ لِبَيَانٍ، وَكَانَ «الْعَالَمُ» صَادِقًا عَلَى الدَّوَاتِ وَالصِّفَاتِ، بَيْنَ حَدُوثِ الْأَوَّلِ - وَهُوَ الدَّوَاتُ - بِ: «مِلَازِمَتِهَا لِلْأَعْرَاضِ»، وَبَيْنَ حَدُوثِ الثَّانِي - وَهُوَ الصِّفَاتُ - بِ: «مُشَاهَدَةِ تَغْيِيرِهَا» وَهِيَ الْمَقْنَعَةُ الصُّغْرَى الْقَائِلَةُ: «الْأَعْرَاضُ شُوهِدَتْ تَغْيِيرُهَا»، وَهِيَ مَضمُومَةٌ لِلْكِبْرَى الْقَائِلَةُ: «وَكُلُّ مَا شُوهِدَ تَغْيِيرُهُ فَهُوَ حَادِثٌ»، وَحَلَفَ الْمُصَنِّفُ الْكِبْرَى لِلْعِلْمِ بِهَا. اهـ إِبْرَاهِيمُ بَاشَا.

(١) الشَّرْشِيمِي: قَوْلُهُ: (لَمَّا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْعِبَارَةُ) أَيُّ: لَمَّا أَدْخَلُوا الْحَرَكَةَ وَالسُّكُونِ فِي جُمْلَةِ الْأَعْرَاضِ تَسَامَحًا، أَدْعَا أَنَّهُمَا مُشَاهَدَتَانِ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يُمْكِنُهُمْ إِلَّا ذَلِكَ، فَمَعْنَى «ضَيْقِ الْعِبَارَةِ»: أَنَّهُمْ لَا يُمْكِنُهُمْ ارْتِكَابُ خِلَافِهَا.

وَبَعْضُهُمْ جَعَلَ فِي الْكَلَامِ مَجَازًا؛ مِنْ إِطْلَاقِ «الْمُشَاهَدَةِ» عَلَى «الْعِلْمِ»؛ أَيُّ: مَجَازًا بِالِاسْتِعَارَةِ؛ لِعِلَاقَةِ الْمَشَابَهَةِ، بِجَمَاعٍ: الْوُضُوحِ فِي كُلِّ، وَعَلَى هَذَا فَيَصِحُّ مُشَاهَدَةُ التَّغْيِيرِ.

(٢) الْجَفْتِي: قَوْلُهُ: (كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ) وَإِطْلَاقُ الدَّلِيلِ عَلَى مُشَاهَدَةِ تَغْيِيرِ الْأَعْرَاضِ مَجَازًا، مِنْ إِطْلَاقِ اسْمِ الْكُلِّ عَلَى الْجُزْءِ. اهـ إِبْرَاهِيمُ بَاشَا.



أَنَّ دَلِيلَ حَدُوثِ الْأَجْرَامِ يَتَوَقَّفُ:

- عَلَى إِبْتِاتِ زَائِدٍ عَلَيْهَا، وَهُوَ الْأَعْرَاضُ.

- وَعَلَى إِبْتِاتِ الْمُلازِمَةِ بَيْنَهُمَا.

- وَعَلَى إِبْطَالِ حَوَادِثَ لَا أَوَّلَ لَهَا.

وَذَلِكَ لِأَنَّ الْخُصَمَ:

- رُبَّمَا يَقُولُ: «لَا نُسَلِّمُ أَنَّ هُنَاكَ زَائِدًا عَلَى الْأَجْرَامِ»، فَنُبْطِلُهُ بِ: «الْمُشَاهَدَةِ»؛

إِذْ مَا مِنْ عَاقِلٍ إِلَّا وَيُحِسُّ أَنَّ لِدَائِهِ شَيْئًا زَائِدًا عَلَيْهَا.

- فَيَقُولُ: «سَلَّمْنَا ذَلِكَ، لَكِنْ لَا نُسَلِّمُ»^(١) الْمُلازِمَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَجْرَامِ، فَنُبْطِلُهُ

بِ: «مُشَاهَدَةِ عَدَمِ الْإِنْفِكَاحِ».

- فَيَقُولُ: «سَلَّمْنَا ذَلِكَ، لَكِنْ لَا نُسَلِّمُ دَلَالَتَهُ عَلَى حَدُوثِ الْأَجْرَامِ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ

تَكُونَ قَدِيمَةً، وَذَلِكَ الرَّائِدُ حَوَادِثَ لَا أَوَّلَ لَهَا؛ إِذْ مَا مِنْ حَرَكَةٍ إِلَّا وَقَبْلَهَا حَرَكَةٌ، ...

وَهَكَذَا، فَتَكُونُ حَادِثَةً بِالشَّخْصِ قَدِيمَةً بِالنَّوْعِ»^(٢)؛ بِمَعْنَى: أَنَّ نَوْعَ الْحَرَكَةِ قَدِيمٌ وَشَخْصُهَا

حَادِثٌ، فَنُبْطِلُهُ بِأَمْرٍ؛ مِنْهَا: «أَنَّهُ لَا وُجُودَ لِلنَّوْعِ إِلَّا فِي ضَمَنِ شَخْصِهِ، فَإِذَا كَانَ

الشَّخْصُ حَادِثًا، لَزِمَ أَنْ يَكُونَ النَّوْعُ كَذَلِكَ، فَبَطَلَ حَوَادِثَ لَا أَوَّلَ لَهَا».

وَدَلِيلُ حَدُوثِ الْأَعْرَاضِ يَتَوَقَّفُ:

- عَلَى إِبْطَالِ»^(٣) قِيَامِ الْعَرَضِ بِنَفْسِهِ.

- وَإِبْطَالِ انْتِقَالِهِ لِعَیْرِهِ.

الاجهوري

قوله: (لَعَبْرِهِ) الضمير عائد على «الجرم» المعلوم من المقام؛ أي: لغير الجرم الذي كان قائماً

به.

(١) الشروشمي: قوله: (لَكِنْ لَا نُسَلِّمُ... إلخ) أي: فدلِيلُ حدوثِ الأجرام متوقَّفٌ على: الزائِدِ والملازمِ بالنسبة للصُّغرى، وإبطالِ حوادثٍ لا أَوَّلَ لها بالنسبة للكبرى.

(٢) الشروشمي: قوله: (قَدِيمَةً بِالنَّوْعِ) أي: لأنَّ ذلك النوع لا تنقطع أفراده، فكذلك هو؛ أي: لا ينقطع مجموعها.

(٣) الشروشمي: قوله: (عَلَى إِبْطَالِ... إلخ) أي: فالصُّغرى في دليل حدوثِ الأعراض متوقَّفةٌ على إبطالِ أمورٍ

ثلاثة: القائم [لعلها: القيام]، والانتقال، والكمون؛ والكبرى متوقَّفةٌ على: إبطالِ انعدامِ القديم.



- وَإِنْطَالِ كُمُونِهِ .

- وَإِنْطَالِ أَنَّ الْقَدِيمَ يَنْعَدِمُ .

وَذَلِكَ لِأَنَّ الْخَصَمَ :

- رُبَّمَا يَمْنَعُ أَنَّهَا تَتَغَيَّرُ مِنْ عَدَمٍ إِلَى وَجُودٍ وَعَكْسَهُ، فَالْحَرَكَةُ بَعْدَ السُّكُونِ مَثَلًا لَمْ تَكُنْ مَعْدُومَةً ثُمَّ وَجِدَتْ، بَلْ كَانَتْ مَوْجُودَةً قَبْلَ ذَلِكَ، فَتَقُولُ لَهُ: هَلْ كَانَتْ قَائِمَةً حِينَئِذٍ بِنَفْسِهَا؟ أَوْ انْتَقَلَتْ مِنْ مَحَلِّهَا لِمَحَلٍّ آخَرَ؟ أَوْ كُنْتَ فِي مَحَلِّهَا^(١)؟
فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ لَزِمَ قِيَامُ الْعَرَضِ بِنَفْسِهِ، وَهُوَ بَاطِلٌ.

وَإِنْ كَانَ الثَّانِي فَكَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ قِيَامُ الْعَرَضِ بِنَفْسِهِ فِي لَحْظَةِ الْإِنْطِقَالِ.

وَإِنْ كَانَ الثَّلَاثُ، لَزِمَ اجْتِمَاعُ الصَّدِّينِ، وَهُوَ بَاطِلٌ.

- فَيَقُولُ: «سَلَّمْنَا ذَلِكَ، لَكِنْ لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى حُدُوثِهَا؛ لِاخْتِمَالِ أَنْ تَكُونَ قَدِيمَةً، وَتَتَغَيَّرُ مِنْ عَدَمٍ إِلَى وَجُودٍ وَعَكْسَهُ»، فَتَبْطِلُهُ بِ: «أَنَّ الْقَدِيمَ لَا يَنْعَدِمُ».

وَهَذِهِ الْأُمُورُ تُسَمَّى: «الْمَطَالِبُ السَّبْعَةُ»، وَبِمَعْرِفَتِهَا يَنْجُو الْمُكَلَّفُ مِنْ أَبْوَابِ جَهَنَّمَ السَّبْعَةِ كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ؛ قَالَ: «وَلَا يَعْرِفُهَا إِلَّا الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ». اهـ وَقَدْ أَشَارَ لَهَا بَعْضُهُمْ^(٢) بِقَوْلِهِ: [من الرجز]

الْأَجْهَوْرِي

قوله: (وَإِنْطَالِ كُمُونِهِ) أَي: استتاره في الجرم عند ظهور ضده.

(١) الصفتي: قوله: (أَوْ كُنْتَ فِي مَحَلِّهَا) والحاصل أَنَّ هذا الدَّلِيلَ يَتَوَقَّفُ عَلَى سَبْعَةِ مَطَالِبٍ: أَوَّلُهَا: ثبوت زائد على الأجرام المعبر عنها بالأعراض. ثانيها: ثبوت كونه لا يقوم بنفسه. ثالثها: ثبوت كونه لا ينتقل من جرم إلى جرم. رابعها: كونه لا يكمن. خامسها: كون الأجرام ملازمة لذلك الرَّائِد. سادسها: كون القديم لا يندعم. سابعا: استحالة حوادث لا أَوَّلَ لها.

(٢) الصفتي: قوله: (وَقَدْ أَشَارَ لَهَا بَعْضُهُمْ بِقَوْلِهِ: رَبُّدٌ... إلخ) كما قال المحضِّي، فأشار بقوله: «رَبُّدٌ» إِلَى الْأَوَّلِ، ويقول: «مَ قَامَ» - بحذف ألف «ما» الثَّانِيَةِ؛ لِلْوِزْنِ - إِلَى الثَّانِي، ويقول: «مَا انْتَقَلَ» - بِإِسْكَانِ اللَّامِ لِلْوِزْنِ - إِلَى الثَّلَاثِ، ويقول: «مَا كَمْنَا» إِلَى الرَّابِعِ، ويقول: «مَا انْتَقَلَّ» إِلَى الْخَامِسِ، ويقول: «لَا عُدَمَ قَدِيمٍ» - «لَا» فِيهِ لِلْجِنْسِ، وَ«عُدَمَ» بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَسُكُونِ ثَانِيهِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ اسْمُهَا، وَالْخَبَرُ مُحذُوفٌ أَي: ثَابِتٌ - إِلَى السَّادِسِ، ويقول: «لَا خَنَا» - الْمَتَحَتِ مِنْ «لَا حَوَادِثَ لَا أَوَّلَ لَهَا» - إِلَى السَّابِعِ. اهـ «تقرير».

قوله: «فَأَشَارَ... إِلَى الْأَوَّلِ» هُوَ: إِثْبَاتُ زَائِدٍ عَلَى الْأَجْرَامِ. وَقَوْلُهُ: «إِلَى الثَّانِي» يَعْنِي: نَفْيَ قِيَامِ =



زَيْدٌ، مَ قَامَ،

الأنبائي

قوله: (زَيْدٌ) مصدر: «زَادَ»، وهو إشارة لإثبات زائدٍ على الأجرام، وقوله: (مَ قَامَ) بحذف ألف

الأجهوري

قوله: (زَيْدٌ) أي: «للأجرام شيءٌ زائدٌ عليها»، فهو مبتدأ محذوف، حُذِفَ خبره.

قوله: (مَ قَامَ) «م»: نافيةٌ حُذِفَتْ ألفتها لضرورة الوزن، والضَّميرُ عائدٌ على الزَّيْدِ بمعنى: الزَّائِدِ، وكذا الضَّمائرُ بعدُ.

= العرض بنفسه. وقوله: «إلى الثالث» يعني: نفي انتقال العرض. وقوله: «إلى الرابع» يعني: نفي كمون العرض وظهوره. وقوله: «إلى الخامس» يعني: إثبات ملازمة الأجرام للعرض. وقوله: «إلى السادس» يعني: كون القديم لا يتعدم. وقوله: «إلى السابع» يعني: استحالة حوادث لا أوَّل لها. ووجه الاستدلال على هذه الأمور السبعة أن تقول:

أمَّا الأوَّل وهو: «إثبات زائدٍ على الأجرام تتَّصف الأجرام به»، فهو ضروريٌّ لا يحتاج لدليل؛ إذ ما من عاقلٍ إلَّا وهو يحسُّ أنَّ في ذاته معانيَّ زائدةً عليها.

وأمَّا الثاني وهو: «إبطال قيام العرض بنفسه»، والثالث وهو: «إبطال انتقاله»؛ فدلِيلُهُما: أنَّه لو قام العَرَضُ بنفسه أو انتقل لزم قلب حقيقته؛ لأنَّ الحركة مثلاً حقيقتها انتقال الجوهر من حيِّزٍ لآخر، فلو قامت بنفسها أو انتقلت لزم قلب تلك الحقيقة وصيرورة العرض جوهرًا؛ إذ الانتقال والقيام بالنفس من خواصِّ الأجرام. وأمَّا الرابع وهو: «الكمون والظهور»، فوجهُ: أنَّ الكمون والظهور يؤدِّي إلى اجتماع الضَّدين في المحلِّ الواحد؛ لأنَّ الجوهر إذا تحرَّك مثلاً والسُّكون كامنٌ فيه زمن حركته لزم اجتماع الضَّدين، وهما الحركة والسُّكون ضرورةً.

وأمَّا الخامس وهو: «إثبات استحالة عدم القديم»، فوجهُ: أنَّه لو انعدم لكان وجوده جائزاً لا واجباً، والجائزُ لا يكون إلَّا محدثاً، فيكون هذا القديم محدثاً، وهو تناقضٌ.

وأمَّا السادس وهو: «إثبات كون الأجرام لا تنفكُ عن ذلك الزَّائد»، فهو ضروريٌّ؛ لأنَّه لا يعقل كون الجِزْمِ منفكاً عن كونه متحرِّكاً أو ساكناً مثلاً؛ إذ لو انفكَّ عن الحركة والسُّكون لزم ارتفاع التَّقْيِينِ، وهما حركة ولا حركة، وسكون ولا سكون.

وأمَّا السابع وهو: «إثبات استحالة حوادث لا أوَّل لها»، فله أدلَّةٌ كثيرةٌ وأقربها أن تقول: إذا كان كلُّ فردٍ من أفراد الحوادث حادثاً في نفسه، فعدمُ جميعها ثابتٌ في الأزل، ثمَّ لا يخلو: إمَّا أن يقارن ذلك العدمُ فردٌ من الأفراد الحادثة أو لا، فإن قارنه لزم اجتماع وجود الشيء مع عدمه، وهو محالٌّ بضرورة العقل، وإن لم يقارن ذلك العدمُ شيءٍ من تلك الأفراد الحادثة لزم أنَّ لها أوَّلًا؛ لخلوِّ الأزل على هذا الفرض عن جميعها. اهـ «دسوقي». اهـ إبراهيم باشا.

..... مَا انْتَقَلَ، مَا كَمْنَا مَا انْفَكَّ، لَا عُدَمَ قَدِيمٍ، لَا حَنَا^(١)



الأنبابي

«مَا» النافية؛ للوزن، و«قام» فعلٌ ماضٍ؛ إشارةً إلى نفي قيام العرض بنفسه، وقوله: (مَا انْتَقَلَ) بسكون اللام؛ للوزن، وهو إشارةٌ إلى نفي انتقال العرض، وقوله: (مَا كَمْنَا) قيل: إنَّه من باب «نَصَرَ، وَسَمِعَ»، وهو إشارةٌ إلى نفي كمون العرض. وقوله: (مَا انْفَكَّ) إشارةٌ إلى ملازمة الأجرام للأعراض، وقوله: (لَا عُدَمَ قَدِيمٍ) - بضم العين وسكون الدال - مرگبٌ إضافيٌّ اسم «لا»، خبرُهُ محذوفٌ، وقوله: (لَا حَنَا) «لا» نافيةٌ، و«حنا» رَمَزَ بالحاء إلى حوادث لا أوَّل لها؛ أي: لا حوادث لا أوَّل لها كائنةً لنا.



الأجهوري

قوله: (لَا حَنَا) متحدثٌ من قولهم: «لَا حَوَاثِلَ لَا أوَّلَ لَهَا».



(١) الشرشيمي: نوله: (زَيْدٌ.. إلخ) هذا إبطالٌ لقول الخصم: «إنَّ الجرم قديمٌ؛ لأنَّه ليس له أمرٌ زائدٌ يدلُّ على حدوثه». وقوله: (مَا انْفَكَّ) إبطالٌ لقوله: «سَلَمْنَا أَنَّ هناك زائداً عليه، لكن لا نسلّم حدوثه؛ لأنَّه منفكٌّ عن هذا العرض». وقوله: (لَا حَنَا) إبطالٌ لقوله بعد تسليمه الزيادة والملازمة؛ أي: «ملازمةُ الأجرام للحوادث لا تدلُّ على حدوثه؛ لأنَّ نوع تلك الحوادث قديمٌ، وهو عند خلوِّ الجرم قائمٌ بنفسه؛ أي: فالجرم قديمٌ أيضاً؛ لأنَّ قولنا: إنَّ الأعراض حادثَةٌ وملازمةٌ للأجرام، إنَّما هو بطريق التسليم جدلاً، والواقعُ أنَّها قديمةٌ، فتكون الأجرام أيضاً قديمةً». وقوله: (مَا انْتَقَلَ) إبطالٌ لقوله بالانتقال بعد تسليم عدم القيام. وقوله: (مَا كَمْنَا) إبطالٌ للكمون بعد تسليم عدم القيام وعدم الانتقال. وقوله: (لَا عُدَمَ قَدِيمٍ) إبطالٌ لقوله بانعدام القديم بعد تسليمه عدم الثلاثة الأوَّل؛ هكذا ينبغي ترتيب هذا البيت على هذا الوجه.

كتب ثانياً: قوله: (زَيْدٌ) مصدر: «زَادَ»، وهو إشارةٌ لإثبات زائدٍ على الأجرام، وقوله: (مَ قَامَ) بحذف ألف «مَا» النافية؛ للوزن، و«قام» فعلٌ ماضٍ، وقوله: (مَا انْتَقَلَ) بسكون اللام؛ للوزن، وقوله: (مَا كَمْنَا) قيل: إنَّه من باب «نَصَرَ، وَسَمِعَ». وقوله: (لَا عُدَمَ قَدِيمٍ) - بضم العين وسكون الدال - مرگبٌ إضافيٌّ اسم «لا»، خبرُهُ محذوفٌ، وقوله: (لَا حَنَا) «لا» نافيةٌ، و«حنا» رَمَزَ بالحاء [لـ] حوادث لا أوَّل لها؛ أي: لا حوادث لا أوَّل لها كائنةً لنا، فـ «نا» إشارةٌ للخبر. اهدمته باختصار.

[البُزْهَانُ الْعَقْلِيُّ عَلَى وُجُوبِ الْقِدَمِ]

وَأَمَّا بُزْهَانُ وُجُوبِ الْقِدَمِ لَهُ تَعَالَى: فَلِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ قَدِيمًا لَكَانَ
حَادِثًا، فَيَفْتَقِرُ إِلَى مُحْدِثٍ، فَيَلْزِمُ الدَّوْرُ أَوِ التَّسْلُسُ.



[الْبُرْهَانُ الْعَقْلِيُّ عَلَى وَجُوبِ الْقَدَمِ]

قَوْلُهُ: (وَأَمَّا بُرْهَانُ وَجُوبِ الْقَدَمِ لَهُ تَعَالَى: فَلِأَنَّهُ... إلخ) هَذَا الْبُرْهَانُ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِثَلَاثَةِ أَقْسَمَةٍ، وَنَظْمُهَا هَكَذَا: «لَوْ لَمْ يَكُنْ قَدِيمًا لَكَانَ حَادِثًا، لَكِنْ كَوْنُهُ حَادِثًا مُحَالٌ؛ إِذْ لَوْ كَانَ حَادِثًا لَافْتَقَرَ إِلَى مُحَدِّثٍ، لَكِنْ افْتِقَارُهُ إِلَى مُحَدِّثٍ مُحَالٌ؛ إِذْ لَوْ افْتَقَرَ إِلَى مُحَدِّثٍ لَلَزِمَ الدَّوْرُ أَوْ التَّسْلُسُ، وَهُمَا مُحَالَانِ».

وَالْأَسْهَلُ فِي تَرْتِيبِ اللُّوْازِمِ أَنْ تَقُولَ: «لَوْ لَمْ يَكُنْ قَدِيمًا لَكَانَ حَادِثًا، وَلَوْ كَانَ حَادِثًا لَافْتَقَرَ إِلَى مُحَدِّثٍ، وَلَوْ افْتَقَرَ إِلَى مُحَدِّثٍ لَلَزِمَ الدَّوْرُ أَوْ التَّسْلُسُ، وَهُمَا مُحَالَانِ، فَمَا أَدَّى إِلَيْهِمَا وَهُوَ افْتِقَارُهُ إِلَى مُحَدِّثٍ مُحَالٌ، فَمَا أَدَّى إِلَيْهِ وَهُوَ كَوْنُهُ حَادِثًا مُحَالٌ، فَمَا أَدَّى إِلَيْهِ وَهُوَ عَدَمُ كَوْنِهِ قَدِيمًا مُحَالٌ، فَتَبَتْ نَقِیْضُهُ، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ، وَيَقْرُبُ مِنْ هَذَا صَنِيعُ الْمَتَنِ حَيْثُ افْتَصَرَ فِي تَرْتِيبِ اللُّوْازِمِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرَهُ؛ فَتَدَبَّرْ».

قَوْلُهُ: (لَوْ لَمْ يَكُنْ قَدِيمًا لَكَانَ حَادِثًا) وَوَجْهُ التَّلَازُمِ بَيْنَ الْمُقَدَّمِ وَالتَّالِي: أَنْ كُلَّ مَوْجُودٍ مُنْحَصِرٌ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَادِثِ، فَمَتَى لَمْ يَكُنْ قَدِيمًا كَانَ حَادِثًا^(١).

قَوْلُهُ: (فَيَفْتَقِرُ إِلَى مُحَدِّثٍ) أَي: لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ حَدَثٌ بِنَفْسِهِ، وَإِلَّا لَزِمَ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ الْمُتَسَاوِيَيْنِ^(٢) مُسَاوِيًا لِصَاحِبِهِ رَاجِحًا عَلَيْهِ بِلَا سَبَبٍ، وَهُوَ مُحَالٌ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ اجْتِمَاعِ الْمُسَاوَاةِ وَالرُّجْحَانِ، كَمَا تَقَدَّمَ.

الْأَجْهَوْدِي

قَوْلُهُ: (فَلِأَنَّهُ) أَي: فَيَقَالُ فِي بَيَانِهِ: «الْقَدَمُ وَاجِبٌ؛ لِأَنَّهُ»، وَلَوْ قَالَ: «فَهُوَ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ... إلخ» بِجَعْلِ الضَّمِيرَيْنِ عَائِدَيْنِ عَلَى الْبُرْهَانِ، لَكَانَ أَوْضَحَ، وَهَكَذَا يُقَالُ فِي جَمِيعِ مَا يَأْتِي؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بَيَانُ نَفْسِ الْبُرْهَانِ.

(١) الصِّفَتِي: قَوْلُهُ: (فَمَتَى لَمْ يَكُنْ قَدِيمًا كَانَ حَادِثًا) إِذْ لَا وَاسِطَةَ بَيْنَ الْقَدَمِ وَالْحَدُوثِ فِي حَقِّ كُلِّ مَوْجُودٍ؛ لِأَنَّ الوجودَ إِنْ كَانَ لوجودِهِ أَوَّلٌ فَهُوَ حَدَثٌ، وَإِلَّا فَهُوَ قَدِيمٌ، وَإِذَا كَانَ لَا وَاسِطَةَ بَيْنَهُمَا، فَمَتَى انْتَفَى أَحَدُهُمَا بَقِيَ الْآخَرُ. اهـ إِبْرَاهِيمُ يَاسَا.

(٢) الصِّفَتِي: قَوْلُهُ: (أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ الْمُتَسَاوِيَيْنِ) هُمَا: «الوجود»، وَ«العدم»، وَالمَرَادُ بِهِ الْأَحَدُ هُنَا: الوجودُ مُسَاوِيًا لِصَاحِبِهِ وَهُوَ الْعَدَمُ. وَقَوْلُهُ: (وَهُوَ مُحَالٌ) أَي: وجودُ أَحَدِ الْمُتَسَاوِيَيْنِ بِلا مَرْجِعٍ مُحَالٌ. وَقَوْلُهُ: (لِمَا فِيهِ مِنَ اجْتِمَاعِ... إلخ) أَي: اللَّذَانِ هُمَا ضِدَّانِ؛ لِأَنَّ الْمُسَاوَاةَ تَقْتَضِي عَدَمَ الرُّجْحَانِ، وَالرُّجْحَانُ يَقْتَضِي عَدَمَ الْمُسَاوَاةِ، فَيَلْزِمُ كَوْنُ شَيْءٍ مُسَاوٍ وَلَا مُسَاوٍ، وَرَاجِحٍ وَلَا رَاجِحٍ. اهـ إِبْرَاهِيمُ يَاسَا.



قوله: (فيلزم الدور أو التسلسل) أي: لأنه إذا افتقر إلى محدث، لزم أن يفقر محدثه أيضاً إلى محدث؛ لانعقاد المماتلة بينهما، ثم:

- إن تناهت المحدثون لزم الدور، وهو: «توقفت شيء على شيء توقفت عليه»؛ كما لو فرض أن زيدا أحدث عمراً، وأن عمراً أحدث زيدا، فقد توقفت زيد على عمرو المتوقف عليه.

- وإن لم تتناه المحدثون لزم التسلسل، وهو: «تتابع الأشياء واحداً بعد واحد إلى ما لا نهاية له في الزمن الماضي»؛ كما لو فرض أن زيدا أحدثه عمرو، وأن عمراً أحدثه بكر، وأن بكرًا أحدثه خالد،... وهكذا إلى ما لا نهاية، فقد تتابعت المحدثون واحداً بعد واحد إلى ما لا نهاية له في الزمن الماضي.



الاجهوري

قوله: (كما لو فرض أن زيدا... إلخ) ومثل ذلك: ما لو أوجد زيد عمرواً، وأوجد عمرو خالداً، وأوجد خالد بكرًا، وأوجد بكر زيدا الذي هو أول السلسلة، فـ «زيد» متوقف على «بكر» الذي هو متوقف على «زيد» بواسطتين.

قوله: (لزم التسلسل) استدلل على بطلانه بأدلة كثيرة؛ من أحسنها: أنه يلزم عليه قدم النوع مع حدوث أشخاصه، مع أنه لا وجود للنوع إلا في ضمنها.



[البُرْهَانُ الْعَقْلِيُّ عَلَى وُجُوبِ الْبَقَاءِ]

وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ الْبَقَاءِ لَهُ تَعَالَى: فَلِأَنَّهُ لَوْ أُمْكِنَ أَنْ يُلْحَقَهُ الْعَدَمُ،
لَا نْتَفَى عَنْهُ الْقَدَمُ؛ لِكَوْنِ وُجُودِهِ حِينَئِذٍ يَصِيرُ جَائِزاً لَا وَاجِباً، وَالْجَائِزُ
لَا يَكُونُ وُجُودُهُ إِلَّا حَادِثًا، كَيْفَ وَقَدْ سَبَقَ قَرِيباً وَجُوبُ قَدَمِهِ تَعَالَى؟!



[الْبُرْهَانُ الْعَقْلِيُّ عَلَى وَجُوبِ الْبَقَاءِ]

قَوْلُهُ: (وَأَمَّا بُرْهَانُ وَجُوبِ الْبَقَاءِ لَهُ تَعَالَى: فَلِأَنَّهُ... إلخ) هَذَا الْبُرْهَانُ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِقِيَاسَيْنِ، وَنَظْمَهُمَا هَكَذَا: «لَوْ لَمْ يَجِبْ لَهُ الْبَقَاءُ، لَأَمْكَنَ أَنْ يُلْحَقَهُ الْعَدَمُ، لَكِنْ إِمْكَانُ لُحُوقِ الْعَدَمِ لَهُ مُحَالٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَمْكَنَ أَنْ يُلْحَقَهُ الْعَدَمُ لَأَنْتَفَى عَنْهُ الْقِدَمُ، لَكِنْ انْتِفَاءُ الْقِدَمِ عَنْهُ مُحَالٌ».

فَالْمُصَنِّفُ حَذَفَ الْقِيَاسَ الْأَوَّلَ وَذَكَرَ شَرْطِيَّةَ الْقِيَاسِ الثَّانِي، وَحَذَفَ اسْتِثْنَائِيَّتَهُ لَكِنْ ذَكَرَ مَا هُوَ كَالدَّلِيلِ عَلَيْهَا بِقَوْلِهِ: «كَيْفَ وَقَدْ سَبَقَ قَرِيباً... إلخ»، وَأَمَّا قَوْلُهُ: «لِكُونَ وَجُودِهِ... إلخ» فَتَعْلِيلٌ لِتَرْتِّبِ انْتِفَاءِ الْقِدَمِ عَلَى إِمْكَانِ لُحُوقِ الْعَدَمِ، كَمَا لَا يَخْفَى.

قَوْلُهُ: (لَوْ أَمْكَنَ أَنْ يُلْحَقَهُ الْعَدَمُ) إِنَّمَا عَبَّرَ بِهِ «إِلْمُكَانِ»، وَلَمْ يَقُلْ: «لَوْ لَحِقَهُ الْعَدَمُ»؛ لِأَنَّ امْتِنَاعَ إِمْكَانِ لُحُوقِ الْعَدَمِ يَسْتَلْزِمُ امْتِنَاعَ لُحُوقِهِ مِنْ بَابِ أَوْلَى^(١)، بِخِلَافِ عَكْسِهِ^(٢)، فَتَدَبَّرْ.

قَوْلُهُ: (لِكُونَ وَجُودِهِ... إلخ) قَدْ عَرَفْتَ أَنَّهُ تَعْلِيلٌ لِتَرْتِّبِ انْتِفَاءِ الْقِدَمِ عَلَى إِمْكَانِ لُحُوقِ الْعَدَمِ، وَقَوْلُهُ: «جَيِّدٌ» أَيُّ: حِينَ إِذْ أَمْكَنَ أَنْ يُلْحَقَهُ الْعَدَمُ.

قَوْلُهُ: (لَا وَاجِبًا) تَوْكِيدٌ لِمَا قَبْلَهُ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

قَوْلُهُ: (وَالْجَائِزُ لَا يَكُونُ وَجُودُهُ إِلَّا حَادِثًا) إِنَّمَا لَمْ يَقُلْ: «وَالْجَائِزُ لَا يَكُونُ إِلَّا حَادِثًا» بِإِسْقَاطِ لَفْظِ «الْوُجُودِ»؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ ذَلِكَ لَافْتَضَى أَنْ كُلَّ جَائِزٍ حَادِثٌ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ إِذِ الْجَائِزُ الَّذِي لَمْ يَوْجَدْ لَا يَتَّصِفُ بِالْحُدُوثِ^(٣).

الاجتهوري

قوله: (بِخِلَافِ عَكْسِهِ) هَذَا إِنْ أُريدَ بِهِ «الامتناع»: مطلق الانتفاء، فَإِنْ أُريدَ بِهِ: الاستحالة، كَانَا متلازمين.

(١) الصفطي: قوله: (مِنْ بَابِ أَوْلَى) وذلك لِأَنَّ إِمْكَانَ اللُّحُوقِ أَعْمُ مِنَ اللُّحُوقِ، وَامْتِنَاعُ الْأَعْمِ يَسْتَلْزِمُ امْتِنَاعَ الْأَخْصَصِ، دُونَ الْعَكْسِ. اهـ إبراهيم باشا.

(٢) الشروشييم: قوله: (بِخِلَافِ عَكْسِهِ) أَيُّ: لِأَنَّ اسْتِحَالَةَ لِحُوقِ الْعَدَمِ بِالْفِعْلِ، لَا تَسْتَلْزِمُ اسْتِحَالَةَ إِمْكَانِ اللُّحُوقِ؛ بِدَلِيلٍ: أَنَّهُ يَسْتَحِيلُ لِحُوقِ الْعَدَمِ لَنَا فِي زَمَنِ وَجُودِنَا، مَعَ إِمْكَانِ لِحُوقِ الْعَدَمِ لَنَا.

(٣) الصفطي: قوله: (لَا يَتَّصِفُ بِالْحُدُوثِ) وذلك كـ: «إِيمَانِ أَبِي جَهْلٍ»، فَإِنَّهُ جَائِزٌ عَقْلًا غَيْرُ حَادِثٍ؛ إِذْ لَمْ يَوْجَدْ =



لَا يُقَالُ: الْحُدُوثُ هُوَ الْوُجُودُ بَعْدَ عَدَمٍ، وَالْوُجُودُ لَا يَنْتَصِفُ بِالْوُجُودِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْأَحْوَالِ أَوْ الْأُمُورِ الْإِغْتِبَارِيَّةِ عَلَى الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ، وَكُلُّ مِنْهُمَا لَا يَنْتَصِفُ بِالْوُجُودِ، فَكَيْفَ يَجْعَلُهُ الْمُصَنِّفُ مُتَّصِفًا بِالْحُدُوثِ؟

لَأَنَّا نَقُولُ: قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ كَمَا يُطْلَقُ حَقِيقَةً عَلَى الْوُجُودِ بَعْدَ عَدَمٍ، يُطْلَقُ مَجَازًا عَلَى مُطْلَقِ التَّجَدُّدِ بَعْدَ عَدَمٍ، وَهُوَ بِهَذَا الْمَعْنَى يَنْتَصِفُ بِهِ كُلُّ مِنَ الْأَحْوَالِ ^(١) وَالْأُمُورِ الْإِغْتِبَارِيَّةِ.

قَوْلُهُ: (كَيْفَ) اسْمُ اسْتِفْهَامٍ عَلَى وَجْهِ التَّعَجُّبِ، وَ«الْوَاوُ» فِي قَوْلِهِ: «وَقَدْ سَبَقَ قَرِيبًا... إلخ» لِلْحَالِ؛ أَيْ: كَيْفَ يَصِحُّ ذَلِكَ الْإِنْتِفَاءُ وَالْحَالُ أَنَّهُ قَدْ سَبَقَ قَرِيبًا... إلخ. وَيَصِحُّ أَنْ تَكُونَ اسْمُ اسْتِفْهَامٍ عَلَى وَجْهِ الْإِنْكَارِ، وَ«الْوَاوُ» فِي قَوْلِهِ: «وَقَدْ سَبَقَ قَرِيبًا... إلخ» لِلتَّغْلِيلِ؛ أَيْ: لَا يَصِحُّ ذَلِكَ الْإِنْتِفَاءُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ سَبَقَ... إلخ، وَكَثِيرًا مَا تَقَعُ «الْوَاوُ» لِلتَّغْلِيلِ فِي كَلَامِ الْمُؤَلِّفِينَ؛ كَمَا قَالَهُ السُّكْتَانِيُّ.

قَوْلُهُ: (وَقَدْ سَبَقَ قَرِيبًا وَجُوبٌ قَدِيمٌ تَعَالَى) يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ كُلَّ مَنْ وَجَبَ قَدَمُهُ اسْتَحَالَ عَدَمُهُ، وَلَمْ تَتَّبِعِ الْعُقُلَاءُ عَلَى مَسْأَلَةِ اعْتِقَادِيَّةِ إِلَهِيَّةِ إِلَّا [على] هَذِهِ الْقَاعِدَةِ الْكُلِّيَّةِ. وَأُورِدَ عَلَيْهَا عَدَمَتَا الْأَزَلِيِّ، فَإِنَّهُ وَجَبَ قَدَمُهُ، وَلَمْ يَسْتَحِلْ عَدَمُهُ.

وَأُجِيبَ بِأَنَّ الْقَاعِدَةَ مَفْرُوضَةٌ فِي الْوُجُودِيِّ، وَبَعْضُهُمْ مَنَعَ الْإِيرَادَ مِنْ أَصْلِهِ؛ بِأَنَّ عَدَمَتَا الْأَزَلِيِّ يَسْتَحِيلُ عَدَمُهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ عَدِمَ لَوُجِدْنَا فِي الْأَزَلِ، وَوُجُودُنَا فِي الْأَزَلِ مُحَالٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يُوجَدُ فِيهِ إِلَّا اللَّهُ وَصِفَاتُهُ، وَفِيهِ أَنَّهُ إِنَّمَا يَسْتَحِيلُ عَدَمُهُ فِي الْأَزَلِ لِمَا ذُكِرَ ^(٢)، وَهَذَا

الاجهودي

قوله: (يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ... إلخ) وجه الأخذ: أَنَّهُ أَثَبَتَ الْعِنَادَ بَيْنَ إِمْكَانِ لِحُوقِ الْعَدَمِ وَبَيْنَ الْقَدَمِ؛ حَيْثُ قَالَ: «لَوْ أَمْكَنَ أَنْ يَلْحَقَهُ الْعَدَمُ، لَأَنْتَفَى عَنْهُ الْقَدَمُ».



= حَتَّى يُوصَفَ بِالْحُدُوثِ، فَنَتَجَّ مِنْ هَذَا: أَنَّ الْجَائِزَ أَعْمُ مِنَ الْحَادِثِ، فَكُلُّ حَادِثٍ جَائِزٌ، وَلَا عَكْسَ. اهـ
إبراهيم باشا.

(١) الشرشيمي: قوله: (كُلُّ مِنَ الْأَحْوَالِ... إلخ) سواءً جَرَيْنَا عَلَى أَنَّ الْوُجُودَ حَالٌ، أَوْ أَنَّهُ اعْتِبَارٌ لِمَا ذَكَرَ.

(٢) الشرشيمي: قوله: (لِمَا ذُكِرَ) أَيْ: لَا يُوْجَدُ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى وَصِفَاتُهُ.



لَا يُنَافِي^(١) أَنَّهُ يَنْعَدِمُ بِتَنَاهِي الْأَزَلِ، فَيَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ وَجَبَ قِدَمُهُ، وَلَمْ يَسْتَجِلْ عَدَمُهُ، فَتَأَمَّلْ.



(١) الشرطي: قوله: (وَهَذَا لَا يُنَافِي) فيه: أَنَّ العدم مقيّدٌ بكونه أزليّاً، والعدم بقيد كونه أزليّاً لا ينعدم، وإنما المنعدم هو عدمننا فيما لا يزال، فالحقُّ ما قاله البعض، كذا رأيته في بعض الهوامش.

[البزهانُ العقليُّ]

عَلَى وَجُوبِ الْمُخَالَفَةِ لِلْحَوَادِثِ

وَأَمَّا بُرْهَانُ وَجُوبِ مُخَالَفَتِهِ تَعَالَى لِلْحَوَادِثِ : فَلِأَنَّهُ لَوْ مَاتَلْ شَيْئاً مِنْهَا
لَكَانَ حَادِثاً مِثْلَهَا ، وَذَلِكَ مُحَالٌ ؛ لِمَا عَرَفْتُ قَبْلُ مِنْ وَجُوبِ قِدَمِهِ تَعَالَى
وَبَقَائِهِ .



[الْبُرْهَانُ الْعَقْلِيُّ عَلَى وَجُوبِ الْمُخَالَفَةِ لِلْحَوَادِثِ]

قَوْلُهُ: (وَأَمَّا بُرْهَانُ وَجُوبِ مُخَالَفَتِهِ تَعَالَى لِلْحَوَادِثِ: فَلِأَنَّهُ... إلخ) هَذَا الْبُرْهَانُ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِقِيَاسَيْنِ، وَنَظْمُهُمَا هَكَذَا: «لَوْ لَمْ يَكُنْ مُخَالِفًا لِلْحَوَادِثِ لَكَانَ مُمَآئِلًا لَهَا، لَكِنْ كَوْنُهُ مُمَآئِلًا لَهَا مُحَالٌ، لِأَنَّهُ لَوْ مَائِلٌ شَيْئًا مِنْهَا لَكَانَ حَادِثًا مِثْلَهَا^(١)، لَكِنْ كَوْنُهُ حَادِثًا مِثْلَهَا مُحَالٌ، فَالْمُصَنَّفُ حَذَفَ الْقِيَاسَ الْأَوَّلَ بِتَمَامِهِ، وَذَكَرَ شَرْطِيَّةَ الثَّانِي وَطَوَى اسْتِثْنَائِيَّتَهُ، لِكَيْتَهُ أَقَامَ مَقَامَهَا قَوْلُهُ: «وَذَلِكَ مُحَالٌ»، فَهُوَ فِي قُرَّةِ قَوْلِهِ: «لَكِنْ كَوْنُهُ حَادِثًا مُحَالٌ»، وَقَوْلُهُ: «لِإِمَّا عَرَفْتَ قَبْلُ... إلخ» دَلِيلٌ لِنُتْلِكَ الْإِسْتِثْنَائِيَّةَ، فَتَدَبَّرْ.

قَوْلُهُ: (لَوْ مَائِلٌ شَيْئًا مِنْهَا^(٢) لَكَانَ حَادِثًا مِثْلَهَا) أَي: لِأَنَّ جَمِيعَ مَا ثَبَتَ لِأَحَدِ الْمِثْلَيْنِ يَثْبُتُ لِلْآخَرِ.

وَأُورِدَ^(٣) عَلَى الْمُصَنَّفِ: أَنَّ اللَّازِمَ عَلَى الْمُمَآئِلَةِ إِمَّا قَدَمَ الْحَادِثِ أَوْ حُدُوثَ الْقَدِيمِ، فَاللَّازِمُ عَلَيْهَا أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ لَا خُصُوصَ الثَّانِي، كَمَا يَقْتَضِيهِ صَنِيعُهُ. وَأُجِيبَ: بِأَنَّ الْمُرَادَ لَوْ مَائِلٌ شَيْئًا مِنْهَا؛ بِأَنْ يَتَّصِفَ بِشَيْءٍ مِمَّا يُوجِبُ الْحُدُوثَ،

الْأَجْمَعِي

قوله: (إِمَّا قَدَمَ الْحَادِثِ) أَي: على تقدير المشاركة بينهما في صفة القديم.

قوله: (أَوْ حُدُوثَ الْقَدِيمِ) أَي: على تقدير المشاركة بينهما في صفة الحادث.

قوله: (وَأُجِيبَ... إلخ) حاصلُ الجواب: أَنَّ الْمُرَادَ بِ«الْمُمَآئِلَةِ»: خُصُوصَ الْمَشَارَكَةِ فِي صِفَةِ الْحَادِثِ.

(١) الصِّفَتِي: قوله: (لَكَانَ حَادِثًا مِثْلَهَا) لَا شَكَّ أَنَّ كُلَّ مَثْلَيْنِ لَا يَدُّ وَأَنْ يَجِبَ لِأَحَدِهِمَا مَا يَجِبُ لِلْآخَرِ، وَيَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ مَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ، وَيَجُوزُ لَهُ مَا يَجُوزُ لَهُ، وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ كُلَّ مَا سِوَى اللَّهِ تَعَالَى يَجِبُ لَهُ الْحُدُوثُ، فَلَوْ مَائِلٌ شَيْئًا مِمَّا سِوَاهُ لَوَجِبَ لَهُ تَعَالَى مِنَ الْحُدُوثِ مَا وَجِبَ لِلذَّكَاءِ الشَّيْءِ، وَذَلِكَ بَاطِلٌ؛ لِإِمَّا عَرَفْتَ مِنْ وَجُوبِ قَدَمِهِ تَعَالَى وَبِقَائِهِ. اهـ إِبْرَاهِيمُ بَاشَا.

(٢) الصِّفَتِي: قوله: (لَوْ مَائِلٌ شَيْئًا مِنْهَا) بِأَنْ كَانَ مِنْ جِنْسِ الْأَجْرَامِ، أَوْ الْأَعْرَاضِ، أَوْ كَانَ مُتَّصِفًا بِلَوَازِمِهَا كَالْحُلُولِ فِي جِهَةِ الْجَرَمِ، وَكَالتَّيَدِ بِمَكَانٍ أَوْ زَمَانٍ، وَكَاتِّصَافِ ذَاتِهِ تَعَالَى بِالضَّغَرِ وَالْكَبِيرِ. اهـ إِبْرَاهِيمُ بَاشَا.

(٣) الشَّرْشِيمِي: قوله: (وَأُورِدَ... إلخ) أَي: لِأَنَّ الْمُمَآئِلَةَ: إِمَّا فِي صِفَةِ الْأُلُوْهِيَّةِ، فَتَقْضِي قَدَمَ الْحَادِثِ، أَوْ فِي صِفَةِ الْحَوَادِثِ، فَتَقْضِي حُدُوثَ الْقَدِيمِ.

وحاصلُ الجوابِ عن هذا: أَنَّ الْمُمَآئِلَةَ مُقَيَّدَةٌ بِصِفَةِ الْحَوَادِثِ، لَا مُطْلَقًا.

بأن يكون جِرمًا أو عَرَضًا أو نَحْوَ ذَلِكَ؛ بِقَرِينَةٍ قَوْلِهِ فِيمَا تَقَدَّمَ: «وَالْمُمَائِلَةُ لِلْحَوَادِثِ بِأَنْ يَكُونَ جِرمًا... إلخ»، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْمُمَائِلَةَ بِهَذَا الْمَعْنَى تَسْتَلْزِمُ الْحُدُوثَ، فَتَأْمَلْ.
قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَي: كَوْنُهُ حَادِثًا (مُحَالًّا).
قَوْلُهُ: (وَبَقَائِهِ) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ^(١)، كَمَا لَا يَحْقُقُ.



(١) الصفطي: قوله: (لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ) أَي: لَأَنَّ وُجُوبَ الْقَدَمِ هُوَ الْمَبْطَلُ لِلْحُدُوثِ.

وأجيب: بأنه لاحظ أنَّ استحالة الحدوث إنما هو لكونه واجب الوجود، ووجوب الوجود يستلزم وجوب القدم والبقاء، فلمَّا لاحظ ذلك جمع بينهما، وإلَّا كَانَ يقتصَرُ عَلَى وُجُوبِ الْقَدَمِ. اهـ إبراهيم باشا.

[الْبُرْهَانُ الْعَقْلِيُّ عَلَى وُجُوبِ الْقِيَامِ بِالنَّفْسِ]

وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ قِيَامِهِ تَعَالَى بِنَفْسِهِ، فَلِأَنَّهُ تَعَالَى :

- لَوْ اِخْتِاجَ إِلَى مَحَلٍّ لَكَانَ صِفَةً، وَالصِّفَةُ لَا تَنْتَصِفُ بِصِفَاتِ الْمَعَانِي وَلَا الْمَعْنَوِيَّةِ، وَمَوْلَانَا جَلٌّ وَعَزٌّ يَجِبُ انْتِصَافُهُ بِهِمَا، فَلَيْسَ بِصِفَةٍ.

- وَلَوْ اِخْتِاجَ إِلَى مُخَصَّصٍ لَكَانَ حَادِثًا، كَيْفَ وَقَدْ قَامَ الْبُرْهَانُ عَلَى وُجُوبِ قَدَمِهِ تَعَالَى وَبَقَائِهِ؟



[الْبُرْهَانُ الْعَقْلِيُّ عَلَى وَجُوبِ الْقِيَامِ بِالنَّفْسِ]

قَوْلُهُ: (وَأَمَّا بُرْهَانُ^(١)) وَجُوبِ قِيَامِهِ تَعَالَى بِنَفْسِهِ، فَلِأَنَّهُ تَعَالَى... إلخ) قَدْ عَرَفْتَ أَنَّ الْمُصَنَّفَ جَرَى فِيْمَا تَقَدَّمَ عَلَى تَفْسِيرِ قِيَامِهِ تَعَالَى بِنَفْسِهِ بِعَدَمِ اقْتِفَارِهِ إِلَى الْمَحَلِّ وَبِعَدَمِ اقْتِفَارِهِ إِلَى الْمُخَصَّصِ، وَلِلَّذَلِكَ أَفْرَدَ كُلًّا بِدَلِيلٍ، فَاسْتَدَلَّ عَلَى الْأَوَّلِ بِقَوْلِهِ: «لَوْ اِخْتِاجَ إِلَى مَحَلٍّ... إلخ»، وَعَلَى الثَّانِي بِقَوْلِهِ: «وَلَوْ اِخْتِاجَ إِلَى مُخَصَّصٍ... إلخ»، لَكِنْ حَذَفَ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا الْقِيَاسَ الْأَوَّلَ، وَاسْتِثْنَاءَ الْقِيَاسِ الثَّانِي؛ اِكْتِفَاءً بِدَلِيلِهِمَا.

وَنَظْمُ الدَّلِيلِ الْأَوَّلِ هَكَذَا: «لَوْ لَمْ يَكُنْ قَائِمًا بِنَفْسِهِ؛ أَيُّ: مُسْتَعْنِيًا عَنِ الْمَحَلِّ، لِاِخْتِاجِ إِلَى مَحَلٍّ يَقُومُ بِهِ، لَكِنْ اِخْتِاجُهُ إِلَى مَحَلٍّ مُحَالٍّ؛ لِأَنَّهُ لَوْ اِخْتِاجَ إِلَى مَحَلٍّ لَكَانَ صِفَةً، لَكِنْ كَوْنُهُ صِفَةً مُحَالٍّ»، فَحَذَفَ الْمُصَنَّفُ الْقِيَاسَ الْأَوَّلَ بِتَمَامِهِ، وَطَوَى اسْتِثْنَاءَ الثَّانِي اسْتِغْنَاءَ عَنْهَا بِدَلِيلِهَا، وَهُوَ قَوْلُهُ: «وَالصِّفَةُ لَا تَنْصِفُ... إلخ».

وَنَظْمُ الدَّلِيلِ الثَّانِي هَكَذَا: «لَوْ لَمْ يَكُنْ قَائِمًا بِنَفْسِهِ؛ أَيُّ: مُسْتَعْنِيًا عَنِ الْمُخَصَّصِ، لِاِخْتِاجِ إِلَى مُخَصَّصٍ، لَكِنْ اِخْتِاجُهُ إِلَى مُخَصَّصٍ مُحَالٍّ؛ لِأَنَّهُ لَوْ اِخْتِاجَ إِلَى مُخَصَّصٍ لَكَانَ حَادِثًا، لَكِنْ كَوْنُهُ حَادِثًا مُحَالٍّ»، فَحَذَفَ الْمُصَنَّفُ الْقِيَاسَ الْأَوَّلَ بِتَمَامِهِ، وَطَوَى اسْتِثْنَاءَ الثَّانِي؛ اسْتِغْنَاءَ عَنْهَا بِدَلِيلِهَا، وَهُوَ قَوْلُهُ: «كَيْفَ وَقَدْ قَامَ الْبُرْهَانُ... إلخ».

قَوْلُهُ: (لَوْ اِخْتِاجَ إِلَى مَحَلٍّ) أَيُّ: ذَاتٍ يَقُومُ بِهَا، وَقَوْلُهُ: (لَكَانَ صِفَةً) أَيُّ: لِأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى مَحَلٍّ يَقُومُ بِهِ إِلَّا الصِّفَةُ؛ إِذِ الذَّاتُ لَا تَحْتَاجُ إِلَى ذَاتٍ يَقُومُ بِهَا.

قَوْلُهُ: (وَالصِّفَةُ لَا تَنْصِفُ... إلخ) قَدْ عَرَفْتَ أَنَّ هَذَا دَلِيلٌ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ لِلْمَحْذُوفَةِ، فَالْوَاوُ لِلتَّعْلِيلِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: «لِأَنَّ الصِّفَةَ لَا تَنْصِفُ... إلخ».

(١) البصير: قوله: (وَأَمَّا بُرْهَانُ... إلخ) أنت خيرٌ بأن هذا دليلٌ على انتفاء احتياجه إلى محلٍّ يقوم به، وعلى انتفاء احتياجه إلى موجدٍ له تعالى، وكما أَنَّ المولى منزَّهٌ عن ذلك، منزَّهٌ أيضاً عن مكانٍ يختصُّ به، فهلاً ذكر برهاناً يحكي وجوب استغنائه تعالى عن المكان؟

قلت: استغنى عن إقامة البرهان على استحالة احتياجه إلى مكانٍ؛ لدخول ذلك في المخالفة للحوادث؛ لأنَّ الحادث هو الَّذي يحتاج إلى مكانٍ يحلُّ فيه، ومتى وجبت مخالفته تعالى له، وجب عدم احتياجه إلى المكان، كما لا يخفى. اهـ إبراهيم باشا.



وَتَقْرِيرُهُ مِنَ الشَّكْلِ الثَّانِي أَنْ تَقُولَ: «الصِّفَةُ لَا تَتَّصِفُ بِصِفَاتِ الْمَعَانِي وَلَا الْمَعْنَوِيَّةِ»^(١)، وَمَوْلَانَا يَتَّصِفُ بِهِمَا، فَالْصِّفَةُ لَيْسَتْ مَوْلَانَا، فَتَعَكُّسُ النَّيْجَةِ إِلَى قَوْلِكَ: «مَوْلَانَا لَيْسَ بِصِفَةٍ»، وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ: «فَلَيْسَ بِصِفَةٍ»، فَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى نَيْجَةِ الْقِيَاسِ الْمَذْكُورِ بَعْدَ عَكْسِهَا، هَذَا هُوَ الْأَوْفَقُ^(٢) بِكَلَامِ الْمُصَنِّفِ.

وَيَحْتَمِلُ تَقْرِيرُهُ مِنَ الشَّكْلِ الْأَوَّلِ، فَيَنْتِجُ النَّيْجَةُ الْمَذْكُورَةَ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ؛ بِأَنْ تَقُولَ: «مَوْلَانَا جَلٌّ وَعَزٌّ يَتَّصِفُ بِصِفَاتِ الْمَعَانِي وَالْمَعْنَوِيَّةِ، وَكُلُّ مَنْ كَانَ كَذَلِكَ لَيْسَ بِصِفَةٍ» فَ: «مَوْلَانَا لَيْسَ بِصِفَةٍ»، لَكِنَّ الْأَوَّلَ أَوْلَى.

الاجهوري

قوله: (وَتَقْرِيرُهُ مِنَ الشَّكْلِ الثَّانِي) ضابطُ الشَّكْلِ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْحُدُّ الْوَسْطَ - وَهُوَ الْمَكْرَرُ فِي الْمَقْدَّمَتَيْنِ - مَحْمُولًا فِيهِمَا.

لكن يرد عليه: أَنَّ شَرْطَ الشَّكْلِ الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ الْكِبْرَى كَلِّيَّةً؛ كَمَا قَالَ فِي «السَّلَام» [انظر: مجموع السلم؛ (ص: ٢٢)]:

وَالثَّانِ: أَنْ يَخْتَلِفَا فِي الْكَيْفِ مَعَ ثَلَاثَةِ الْكُبْرَى لَهُ شَرْطٌ وَقَعَ وَالْكِبْرَى هُنَا شَخْصِيَّةٌ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ الشَّخْصِيَّةَ عِنْدَهُمْ تَقُومُ مَقَامَ الْكَلِّيَّةِ.



(١) الصِّفَتِي: قوله: (بِصِفَاتِ الْمَعَانِي وَلَا الْمَعْنَوِيَّةِ) لثَلَا يَلْزِمُ التَّسْلُسُ إِذْ لَوْ قَبِلْتَ الصِّفَةَ صِفَةً أُخْرَى لَزِمَ أَنْ لَا تَعْرِى عَنْهَا أَوْ عَنْ ضَلَاها أَوْ عَنْ مِثْلِهَا، وَيَلْزِمُ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الصِّفَةِ الَّتِي قَامَتْ بِهَا وَهَكَذَا؛ لِأَنَّ الْقَبُولَ نَفْسِيًّا. اهـ باختصار إبراهيم باشا.

(٢) الفرضي: قوله: (هَذَا هُوَ الْأَوْفَقُ) فَإِنَّهُ عَلَيْهِ يَكُونُ عَلَى تَرْتِيبِ كَلَامِ الْمَتْنِ، فَيَكُونُ مِنَ الشَّكْلِ الثَّانِي، وَهُوَ مَا كَانَ مَحْمُولًا فِي الصُّغْرَى يَكُونُ مَحْمُولًا فِي الْكِبْرَى؛ أَي: مَا يَكُونُ خَيْرًا فِي الصُّغْرَى يَكُونُ خَيْرًا فِي الْكِبْرَى؛ كَقَوْلِ الْمَتْنِ: «لَا تَتَّصِفُ، يَتَّصِفُ»، وَقَدْ اخْتَلَفَا فِي الْكَيْفِ فَالْأَوَّلَى سَالِبَةٌ وَالثَّانِيَّةُ مُوجِبَةٌ.

وَأَمَّا احْتِيجَ عَلَى عَكْسِ النَّيْجَةِ عَلَى هَذَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ الْمَقْصُودُ نَفِي مَوْلَانَا عَنِ الصِّفَةِ؛ أَي: كَوْنِ الصِّفَةِ عَيْنَ مَوْلَانَا، وَأَمَّا جَعْلُهُ مِنَ الشَّكْلِ الْأَوَّلِ، فَلَيْسَ عَلَى وَفْقِ كَلَامِ الْمَتْنِ، بَلْ يَحْتَاجُ تَقْدِيمَ بَعْضِهِ عَلَى بَعْضٍ، وَضَابُطُهُ هُوَ: «مَا كَانَ الْمَحْمُولُ فِي الصُّغْرَى مَوْضُوعًا فِي الْكِبْرَى».



قَوْلُهُ: (بِصِفَاتِ الْمَعْنَانِي وَلَا الْمَعْنَوِيَّةِ) أَيُّ: بِخِلَافِ النَّفْسِيَّةِ كَذ: «الْوُجُودِ»^(١)،
وَالسَّلْبِيَّةِ كَذ: «الْقِدَمِ وَالْبَقَاءِ»، فَإِنَّ الصِّفَةَ تَنْصِفُ بِهِمَا، فَالْقُدْرَةُ مَثَلًا^(٢) تَنْصِفُ بِالْوُجُودِ
وَهُوَ صِفَةٌ نَفْسِيَّةٌ، وَتَنْصِفُ بِالْقِدَمِ وَالْبَقَاءِ وَهُمَا مِنَ الصِّفَاتِ السَّلْبِيَّةِ.
قَوْلُهُ: (وَمَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ يَجِبُ اتِّصَافُهُ بِهِمَا) أَيُّ: لِأَنَّهُ قَدْ قَامَتِ الْبَرَاهِينُ الْقَطْعِيَّةُ
عَلَى ذَلِكَ.

قَوْلُهُ: (فَلَيْسَ بِصِفَةٍ) قَدْ عَرَفْتَ أَنَّهُ إِمَارَةٌ إِلَى التَّيَجُّعِ بَعْدَ عَكْسِهَا عَلَى تَقْرِيرِ الدَّلِيلِ مِنَ
الشَّكْلِ الثَّانِي، وَمِنْ غَيْرِ عَكْسٍ عَلَى تَقْرِيرِهِ مِنَ الشَّكْلِ الْأَوَّلِ.
قَوْلُهُ: (وَلَوْ اِحْتِجَاجٌ إِلَى مُحَضِّصٍ) أَيُّ: مُوجِدٍ، وَقَوْلُهُ: (لَكَانَ حَادِثًا) أَيُّ: لِأَنَّهُ
لَا يَحْتَاجُ لِذَلِكَ إِلَّا الْحَادِثُ؛ إِذِ الْقَدِيمُ لَا يَحْتَاجُ لَهُ، كَمَا لَا يَحْفَى.
قَوْلُهُ: (كَيْفَ) اسْمُ اسْتِفْهَامٍ عَلَى وَجْهِ التَّعَجُّبِ، وَ«الْوَاوُ» فِي قَوْلِهِ: «وَقَدْ قَامَ
الْبُرْهَانُ... إلخ» لِلْحَالِ؛ أَيُّ: كَيْفَ يَصِحُّ ذَلِكَ وَالْحَالُ أَنَّهُ قَدْ قَامَ الْبُرْهَانُ... إلخ،
وَيَصِحُّ أَنْ تَكُونَ اسْمُ اسْتِفْهَامٍ عَلَى وَجْهِ الْإِنْكَارِ، وَ«الْوَاوُ» فِي قَوْلِهِ: «رَقَدْ قَامَ
الْبُرْهَانُ... إلخ» لِلتَّعْلِيلِ؛ أَيُّ: لَا يَصِحُّ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ قَامَ الْبُرْهَانُ... إلخ، كَمَا تَقَدَّمَ
نَظِيرُهُ.

قَوْلُهُ: (وَبِقَائِهِ) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.



(١) الصَّفَتِي: قَوْلُهُ: (النَّفْسِيَّةُ كَذ: «الْوُجُودِ»، وَالسَّلْبِيَّةُ كَذ: «الْقِدَمِ وَالْبَقَاءِ»... إلخ) لِأَنَّ الذَّوَاتِ وَالْمَعْنَانِي كُلَّ
مَنْهُمَا يَنْصِفُ بِهِمَا، فَإِنَّ الصِّفَاتِ لَا تَقْبَلُ أَنْ تَنْصِفَ بِصِفَةٍ ثَبَوْتِيَّةٍ تَقُومُ بِهَا؛ أَعْنِي: صِفَاتِ الْمَعْنَانِي وَالْمَعْنَوِيَّةِ،
وَقَدْ قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى وَجُوبِ اتِّصَافِهِ تَعَالَى بِهِمَا، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ ذَاتًا عَلَيْهِ. اهـ باختصار إبراهيم باشا.

(٢) الشَّرْشِيمِي: قَوْلُهُ: (فَالْقُدْرَةُ مَثَلًا... إلخ) أَيُّ: فَتَنْصِفُ بِالصِّفَةِ النَّفْسِيَّةِ وَبَعْضِ صِفَاتِ السُّلُوبِ، لَا كُلِّهَا؛ لِأَنَّهَا
لَا تَنْصِفُ بِقِيَامِهَا بِنَفْسِهَا؛ بِمَعْنَى: عَدَمِ احْتِيَاجِهَا إِلَى الْمَحَلِّ.

[البزهانُ العقليُّ على وجوبِ الوحدانيَّةِ]

وَأَمَّا بُرْهَانُ وَجُوبِ الْوَحْدَانِيَّةِ لَهُ تَعَالَى: فَلِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ وَاحِدًا، لَزِمَ أَنْ لَا يُوْجَدَ شَيْءٌ مِنَ الْعَالَمِ؛ لِلزُّرْمِ عَجْزِهِ حَيْثُئِذٍ.



[الْبُرْهَانُ الْعَقْلِيُّ عَلَى وَجُوبِ الْوَحْدَانِيَّةِ]

قَوْلُهُ: (وَأَمَّا بُرْهَانُ وَجُوبِ الْوَحْدَانِيَّةِ لَهُ تَعَالَى: فَلِأَنَّهُ... إلخ) تَقْرِيرُ هَذَا الْبُرْهَانِ هَكَذَا: «لَوْ لَمْ يَكُنْ وَاحِدًا^(١) لَلَزِمَ أَنْ لَا يُوْجَدَ شَيْءٌ مِنَ الْعَالَمِ، لَكِنْ عَدَمٌ وَوُجُودٌ شَيْءٍ مِنَ الْعَالَمِ بَاطِلٌ بِالْمُشَاهَدَةِ، فَبَطَلَ مَا أَدَّى إِلَيْهِ وَهُوَ عَدَمٌ كَوْنِهِ وَاحِدًا، وَإِذَا بَطَلَ ذَلِكَ ثَبَتَ نَقِيضُهُ، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ».

فَالْمَصْنُفُ ذَكَرَ الشَّرْطِيَّةَ، وَحَذَفَ الْإِسْتِثْنَائِيَّةَ؛ لِظُهُورِهَا، وَهَذَا التَّفْصِيلُ عَلَى سَبِيلِ الْإِجْمَالِ^(٢)؛ لِعَدَمِ التَّعَرُّضِ فِيهِ^(٣) لِنَقْيِ الْكَمِّ الْمُتَفَصِّلِ فِي الذَّاتِ وَالْمُتَّصِلِ فِيهَا، وَلِنَقْيِ الْكَمِّ الْمُتَفَصِّلِ فِي الصِّفَاتِ وَالْمُتَّصِلِ فِيهَا، وَلِنَقْيِ الْكَمِّ الْمُتَفَصِّلِ فِي الْأَفْعَالِ وَالْمُتَّصِلِ فِيهَا، عَلَى مَا مَرَّ.

وَيَبَيِّنُ الْأَوَّلَ: «أَنَّهُ لَوْ كَانَ هُنَاكَ إِلَهَانِ مَثَلًا، لَأَمْكَنَ اخْتِلَافُهُمَا^(٤)، بِأَنْ يُرِيدَ أَحَدُهُمَا وَجُودَ شَيْءٍ، وَالْآخَرُ عَدَمَهُ، وَحِينَئِذٍ يَلْزَمُ عَجْزُهُمَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَنْفُذَ مُرَادُهُمَا

(١) الصفتي: قوله: (لَوْ لَمْ يَكُنْ وَاحِدًا) أي: بأن كانت ذاته مرغبة من أجزاء، أو كان لها نظير، أو كانت صفة متعددة، أو تتصف ذات بمثل صفة، أو كان ثمَّ موجد سوى ذاته تعالى، وكان ثمَّ ذات تشارك ذاته تعالى في إيجاد شيء. اهـ باختصار إبراهيم باشا.

(٢) الشروشيبي: قوله: (عَلَى سَبِيلِ الْإِجْمَالِ) أي: فأتأخذه عامًا لنفي جميع الكموم.

(٣) الصفتي: قوله: (لِعَدَمِ التَّعَرُّضِ فِيهِ... إلخ) قد يقال: إنَّ المصنَّف تعرَّضَ لإثبات أمور خمسة: الوحدة في الذات والصفات اتصالاً وانفصالاً فهذه أربعة، والوحدة في الأفعال؛ بأن يكون... إلخ.

(٤) الشروشيبي: قوله: (لَأَمْكَنَ اخْتِلَافُهُمَا) إنما اختار هذا المصنَّف، مع أنَّه لو اتَّفَقَا لَزِمَ عليه اجتماع مؤثرين على أثر واحد تأثيراً تاماً؛ بأن يوجد كلُّ منهما استقلالاً؛ لأنَّ قدرة الإله تامة، ووجود مؤثرين في شيء واحد في آنٍ واحد محال، فيكونا عاجزين.

وهذا إن أوجداه معاً، فإذا أوجداه مرتباً، لزم تحصيل الحاصل، وهو محال أيضاً، فيكونا عاجزين عنه أيضاً؛ لأنَّ ظهور العجز على احتمال الاختلاف أظهر.

الصفتي: قوله: (لَأَمْكَنَ اخْتِلَافُهُمَا) ولو قلنا: «بإيجادهما» يلزم عليه عند تعلُّق القدرتين بإيجاد شيء من الممكنات أن لا يوجداهما معاً؛ لاستحالة أثر واحد بمؤثرين؛ لكونه يلزم عليه أنَّ الأثر الواحد أثرين، وذلك باطل لا يعقل، فإذا لا يمكن إلا أن يكونا مختلفين إرادةً وقدرةً، فيلزم ما قاله المحشِّي. اهـ باختصار إبراهيم باشا.

مَعَا^(١)؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ اجْتِمَاعُ التَّقْيِضَيْنِ، وَلَا مُرَادَ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ عَجْزُ الَّذِي لَمْ يَنْفُذْ مُرَادَهُ، وَالْآخَرُ مِثْلُهُ^(٢)، فَيَلْزَمُ عَجْزُهُ أَيْضاً، وَهَذَا هُوَ الدَّائِرُ بَيْنَ الْجُمْهُورِ^(٣).

الأجهوري

قوله: (وَالْآخَرُ مِثْلُهُ... إلخ):

- إن أريد به «لزوم عجزه»: إثبات عجزه عن شيء آخر غير ما نفذت به إرادته لم يصح؛ لأن المقصود إثبات العجز المؤدّي إلى عدم وجود شيء من الحوادث، والعجز على هذا الوجه قد وجد معه بعض الحوادث، وهو ما نفذت به الإرادة.

- وإن أريد به: العجز بالكلية حتى عمّا نفذت به الإرادة، فهذا لا يقول به عاقل؛ لأنّ الفرض أنّه واقع.

فالوجه الوجه أن يقال على تقدير اختلافهما: «لا جائز أن ينفذ مرادهما؛ لِمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنْ اجْتِمَاعِ التَّقْيِضَيْنِ - وهما: الوجود والعدم -، ولا أن ينفذ مراد أحدهما دون الآخر؛ لانعقاد المماثلة بينهما، فتعيّن عجزهما، وحينئذ لا يوجد شيء من الحوادث»، والظاهر أنّ هذا مرادهم، لكن عبارتهم بعيدة عن إفادته.

ثم إن المحشّي تكلم على تقدير اختلافهما، وسكت على تقدير اتفاقهما على وجود شيء؛ وببأنه: «أنه لا جائز حينئذ أن ينفذ مرادهما؛ لِمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنْ اجْتِمَاعِ مُؤَثِّرَيْنِ عَلَى أَثَرٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ مَفْرُوضَةً فِي الْجَوْهَرِ الْفَرْدِ، وَلَا يَنْفُذُ مُرَادُ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ؛ لانعقاد المماثلة بينهما، فتعيّن عجزهما، وحينئذ لا يوجد شيء من الحوادث».

قوله: (هُوَ الدَّائِرُ بَيْنَ الْجُمْهُورِ) أي: الجاري على ألسنتهم المشهور بينهم.

(١) الشوشيمي: قوله: (لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَنْفُذَ مُرَادُهُمَا مَعَا) فإذا لم يمكن نفوذ مرادهما معاً؛ لاستحالة، يلزم عجزهما معاً.
(٢) الشوشيمي: وقوله: (وَالْآخَرُ مِثْلُهُ) أي: لانعقاد المماثلة بينهما، فما ثبت لأحد المثلين بثبت للآخر، فيكون الاثنين عاجزين.

وإنما الحقنا الذي ينفذ مراده بالذي لا ينفذ مراده في العجز، ولم نمكس؛ لأنه على العكس يلزم وجود القدرة فيهما، فيلزم نفوذ مرادهما، وقد علمت أنه محال، بخلاف إلحاق ما نفذ مراده بالآخر في العجز لم يلزم عليه محال، بل يلزم عجزهما عن الإيجاد والإعدام، وتركهما الممكن على حالة يقبل الوجود والعدم، ويعلم من إلحاق الذي نفذ مراده بالآخر أنّ الواقع لم ينفذ مراده، وأنّ قولنا: «نفذ مراده» فرض، لا واقع، هذا ما ظهر.
(٣) الشوشيمي: قوله: (وَهَذَا هُوَ الدَّائِرُ) أي: عجزهما معاً في الشق الثاني. وقوله: (هُوَ الْإِلَهَ) أي: وهو الله تعالى.



وَيُحَكِّى عَنِ ابْنِ رُشْدٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِذَا قُدِّرَ نَفْذُ مُرَادٍ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ، كَانَ الَّذِي نَفَذَ مُرَادَهُ هُوَ الْإِلَهُ، وَتَمَّ دَلِيلُ الْوَحْدَانِيَّةِ^(١).

وَهَذَا الدَّلِيلُ هُوَ الْمَشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِـ«الْفَسَادِ» فِي الْآيَةِ: عَدَمُ الْوُجُودِ عَلَى الرَّاجِحِ^(٢)، وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِهِ^(٣) الْخَرَابُ وَالْخُرُوجُ عَنِ هَذَا النِّظَامِ؛ لِمَا تَقَرَّرَ عَادَةً مِنْ فَسَادِ الْمَمْلَكَةِ عِنْدَ تَعَدُّدِ الْمُلُوكِ، وَعَلَى هَذَا تَكُونُ الْمُلَازِمَةُ بَيْنَ التَّعَدُّدِ وَالْفَسَادِ عَادِيَّةً لَا عَقْلِيَّةً، وَتَكُونُ الْآيَةُ حُجَّةً إِقْنَاعِيَّةً؛ بِمَعْنَى: أَنَّهُ يَنْقَعُ بِهَا الْخَصْمُ، لَا قَطْعِيَّةً.

وَيَبَيِّنُ كُلٌّ مِنَ الثَّانِي وَمَا بَعْدَهُ قَدْ تَكَفَّلَ بِهِ السُّكَّتَانِي وَغَيْرُهُ، لَكِنْ فِيهِ مُنَاقَشَاتٌ وَمُؤَاخَذَاتٌ، فَاَنْظُرْهُ.

قَوْلُهُ: (لَوْ لَمْ يَكُنْ وَاحِدًا) أَي: فِي ذَاتِهِ أَوْ صِفَاتِهِ أَوْ أَفْعَالِهِ كَمَا عَلِمْتُهُ مِمَّا مَرَّ.

الاجهوري

قوله: (إِذَا قُدِّرَ) أشار به إلى: أَنَّ هَذَا غَيْرُ مُمْكِنٍ؛ لِانْعِقَادِ الْمِمَاطِلَةِ بَيْنَهُمَا، لَكِنْ بِتَقْدِيرِ وَجُودِهِ يَكُونُ الَّذِي نَفَذَ مُرَادَهُ هُوَ الْإِلَهُ، وَهَذَا هُوَ الْمَعْقُولُ.

قوله: (وَتَمَّ دَلِيلُ الْوَحْدَانِيَّةِ) معنى تاممه: أَنَّهُ إِذَا نَفَذَ أَحَدُهُمَا وَثَبَتَ أَنَّهُ الْإِلَهُ دُونَ الْآخَرِ، أَدَّى ذَلِكَ إِلَى بَطْلَانِ الْمَفْرُوضِ، وَهُوَ تَعَدُّدُ الْإِلَهِ، وَمَتَى بَطَلَ التَّعَدُّدُ ثَبَتَتِ الْوَحْدَانِيَّةُ، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ. قوله: (لَا قَطْعِيَّةً) لِإِمْكَانِ مَنَعِ الْمُلَازِمَةِ.



(١) الشرحشيحي: قوله: (وَتَمَّ دَلِيلُ الْوَحْدَانِيَّةِ) أَي: يَكُونُ الْإِلَهُ نَفَذَ مُرَادَهُ وَعَجَزَ الْآخَرُ.

(٢) الشرحشيحي: قوله: (عَدَمُ الْوُجُودِ عَلَى الرَّاجِحِ) و«لَوْ»: حَرْفُ امْتِنَاعٍ لِامْتِنَاعٍ، فَتَدَلُّ عَلَى امْتِنَاعِ عَدَمِ وَجُودِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ؛ لَعَدَمِ تَعَدُّدِ الْأُلُوهِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ يُلْزَمُ عَلَى التَّعَدُّدِ الْعَجْزُ، كَمَا عَلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ.

(٣) الشرحشيحي: قوله: (وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِهِ...) إلخ) فالمعنى: «الْخَرَبَتَا» وَخَرَجْنَا عَنِ النَّظْمِ بِحَسَبِ الْعَادَةِ الْمَتَكْرَرَةِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ هُنَاكَ تَعَدُّدٌ لَحَصَلَ فِيهِمَا خَرَابٌ: إِمَّا بِتَرْكِ عِمَارَتِهِمَا، أَوْ بِإِهْدَامِهِمَا؛ بِأَنْ يُهْدَمَ كُلُّ وَاحِدٍ بَعْضُهُمَا عَلَى حَسَبِ الْعَادَةِ مِنْ تَنَازُعِ الْمَالِكِينَ، فَيَكُونُ دَلِيلًا إِقْنَاعِيًّا عَادِيًّا يَرْضَى بِهِ الْخَصْمُ؛ لِمُوَافَقَتِهِ لِلْعَادَةِ، وَالْأَفْهَمُ يَنَازَعُ الْخَصْمَ وَيَقُولُ: «إِنَّ الْعَادَةَ قَدْ تَخْتَلَفَ، فَيُمْكِنُ أَنَّ هُنَاكَ إِلَهَيْنِ وَاتَّفَقَا عَلَى عَدَمِ التَّخْرِيبِ»، وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ لَمْ يُنْظَرْ لَوْجُودُهُمَا، بَلْ لِدَوَاتِهِمَا بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنْ أَصْلِ إِجَادَتِهِمَا.

قَوْلُهُ: (لِلزُّومِ عَجْزُهُ حِينَئِذٍ) أَي: حِينَ إِذْ لَمْ يَكُنْ وَاحِدًا، وَهَذَا تَعْلِيلٌ لِتَرْتُّبِ انْتِفَاءِ
وُجُودِ شَيْءٍ مِنَ الْعَالَمِ عَلَى عَدَمِ كَوْنِهِ وَاحِدًا، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَوْضِيحُهُ فِي الْجُمْلَةِ^(١).



(١) الشروشيكي: قوله: (تَوْضِيحُهُ فِي الْجُمْلَةِ) أَي: توضيح الدليل في الجملة على سبيل الإجمال، ويحتمل
أنَّ المراد بـ «الجملة»: بعض الصور، وهو بيانه في نفي الكم المنفصل.

[الْبَزْهَانُ الْعَقْلِيُّ عَلَى وُجُوبِ «الْقُدْرَةِ،

وَالْإِرَادَةِ، وَالْعِلْمِ، وَالْحَيَاةِ»]

وَأَمَّا بَرْهَانُ وُجُوبِ انْتِصَافِهِ تَعَالَى بِالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ وَالْعِلْمِ وَالْحَيَاةِ: فَلِأَنَّهُ
لَوْ انْتَفَى شَيْءٌ مِنْهَا لَمَا وُجِدَ شَيْءٌ مِنَ الْحَوَادِثِ.



[الْبُرْهَانُ الْعَقْلِيُّ عَلَى وَجُوبِ «الْقُدْرَةِ»، وَالْإِرَادَةِ، وَالْعِلْمِ، وَالْحَيَاةِ]

قَوْلُهُ: (وَأَمَّا بُرْهَانُ وَجُوبِ اتِّصَافِهِ تَعَالَى بِالْقُدْرَةِ... إلخ) إِنَّمَا جَمَعَهَا فِي دَلِيلٍ وَاحِدٍ؛ لِاتِّحَادِ اللَّازِمِ عَلَى نَفْيِهَا، وَهُوَ عَدَمُ وَجُودِ شَيْءٍ مِنَ الْعَالَمِ. وَوَجْهُ اللُّزُومِ فِي الْقُدْرَةِ: أَنَّهُ إِذَا انْتَفَتْ ثَبَتَ ضِدُّهَا وَهُوَ الْعَجْزُ، وَحِينَئِذٍ لَا يُوجَدُ شَيْءٌ مِنَ الْعَالَمِ.

وَوَجْهُ اللُّزُومِ فِي الْإِرَادَةِ: أَنَّهُ إِذَا انْتَفَتْ ثَبَتَ ضِدُّهَا^(١)، وَهُوَ الْكَرَاهَةُ بِمَعْنَى عَدَمِ الْإِرَادَةِ، وَإِذَا ثَبَتَ ضِدُّهَا بِهَذَا الْمَعْنَى انْتَفَتْ الْقُدْرَةُ؛ لِأَنَّهَا فَرُعٌ عَنِ الْإِرَادَةِ فِي التَّعَقُّلِ، وَإِذَا انْتَفَتْ الْقُدْرَةُ ثَبَتَ ضِدُّهَا، وَهُوَ الْعَجْزُ، وَحِينَئِذٍ لَا يُوجَدُ شَيْءٌ مِنَ الْعَالَمِ. وَوَجْهُ اللُّزُومِ فِي الْعِلْمِ: أَنَّهُ إِذَا انْتَفَى ثَبَتَ ضِدُّهُ وَهُوَ الْجَهْلُ، وَإِذَا ثَبَتَ ضِدُّهُ انْتَفَتْ الْإِرَادَةُ^(٢)؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَقَّلُ إِرَادَةً مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ، وَإِذَا انْتَفَتْ الْإِرَادَةُ ثَبَتَ ضِدُّهَا... إِلَى آخِرِ مَا تَقَدَّمَ^(٣).

الأنبابي

قوله: (وَوَجْهُ اللُّزُومِ فِي الْعِلْمِ: أَنَّهُ إِذَا انْتَفَى ثَبَتَ ضِدُّهُ وَهُوَ الْجَهْلُ، وَإِذَا ثَبَتَ ضِدُّهُ انْتَفَتْ الْإِرَادَةُ) هذا ظاهرٌ إذا أُريدَ بـ «الجهل»: الجهلُ البسيط، بخلاف ما إذا أُريدَ به: الجهلُ المركَّب، ومثله: الظَّنُّ والشُّكُّ والوهم، فإنه لا تنتفي الإرادة مع هذه الأمور، فيحتاج في ذلك لبيان.

الاجهوري

قوله: (لِأَنَّهَا فَرُعٌ عَنِ الْإِرَادَةِ فِي التَّعَقُّلِ) في بعض النسخ: «فِي التَّعَلُّقِ» وهو ظاهرٌ، ومعناه: أَنَّ تَعَلُّقَ الْقُدْرَةِ فَرُعٌ عَنِ تَعَلُّقِ الْإِرَادَةِ، فَلَا تَتَعَلَّقُ الْقُدْرَةُ إِلَّا بِمَا تَعَلَّقَتْ بِهِ الْإِرَادَةُ.

(١) الشوشيمي: قوله: (إِذَا انْتَفَتْ ثَبَتَ ضِدُّهَا) أي: إذا انتفت من أصلها؛ لأنها لو وجدت لوجدت القدرة معها، فلا تتقدَّمُ الحوادث، وكذا يقال في انتفاء العلم والحياة.

(٢) الشوشيمي: قوله: (وَوَجْهُ اللُّزُومِ فِي الْعِلْمِ: أَنَّهُ إِذَا انْتَفَى ثَبَتَ ضِدُّهُ وَهُوَ الْجَهْلُ، وَإِذَا ثَبَتَ ضِدُّهُ انْتَفَتْ الْإِرَادَةُ) هذا ظاهرٌ إذا أُريدَ بـ «الجهل»: الجهلُ البسيط، بخلاف ما إذا أُريدَ به: الجهلُ المركَّب، ومثله: الظَّنُّ والشُّكُّ والوهم، فإنه لا تنتفي الإرادة مع هذه الأمور، فيحتاج في ذلك لبيان. اهـ منه.

ويمكن أن يبيِّن، ويقال: إِنَّ الْجَهْلَ الْمَرْكَّبَ - وهو: «إدراك الشيء على خلاف ما هو عليه» - والبقية لا يتأتَّى معه إرادة لازمة.

(٣) الصفطي: قوله: (إِلَى آخِرِ مَا تَقَدَّمَ) وهو: ثَبَتَ ضِدُّهَا وهو الكراهة؛ بمعنى: عدم الإرادة، وإذا ثبت ضِدُّهَا =

وَوَجْهُ الْمَزْمُومِ فِي الْحَيَاةِ: أَنَّهُ إِذَا انْتَفَتِ الثَّلَاثَةُ قَبْلَهَا، بَلْ جَمِيعُ الصِّفَاتِ؛ لِأَنَّهَا شَرْطٌ فِيهَا، وَإِذَا انْتَفَتِ الثَّلَاثَةُ الْمَذْكُورَةُ ثَبَتَ أَصْدَادُهَا، وَمِنْهَا الْعَجْزُ^(١)... إِلَى آخِرِ مَا تَقَدَّمَ.

قَوْلُهُ: (فَلِأَنَّهُ... إلخ) تَقْرِيرُهُ هَكَذَا: «لَوْ انْتَفَى شَيْءٌ مِنْهَا لَمَّا وَجَدَ شَيْءٌ مِنَ الْحَوَادِثِ، لَكِنْ عَدَمُ وَجُودِ شَيْءٍ مِنَ الْحَوَادِثِ مُحَالٌ، فَمَا أَدَّى إِلَيْهِ وَهُوَ انْتِفَاءُ شَيْءٍ مِنْهَا مُحَالٌ، وَإِذَا اسْتَحَالَ انْتِفَاءُ شَيْءٍ مِنْهَا ثَبَتَ وَجُودُهَا، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ»، فَالْمُصَنَّفُ ذَكَرَ الشَّرْطِيَّةَ، وَحَذَفَ الْإِسْتِثْنَاءَ لِظُهُورِهَا.

قَوْلُهُ: (لَوْ انْتَفَى شَيْءٌ مِنْهَا لَمَّا وَجَدَ شَيْءٌ مِنَ الْحَوَادِثِ) اعْتَرَضَ بِأَنَّ هَذِهِ الْمُلَازِمَةَ مَمْنُوعَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ انْتِفَاءِ صِفَاتِ الْمَعَانِي عَدَمُ وَجُودِ شَيْءٍ مِنَ الْحَوَادِثِ، بَلْ يَجُوزُ انْتِفَاؤُهَا وَتَوْجُدُ الْحَوَادِثِ لِاسْتِنَادِهَا^(٢) إِلَى الْمَعْنَوِيَّةِ؛ كَمَا تَقُولُ بِهِ الْمُعْتَرِضُ، فَإِنَّهُمْ لَا يَثْبُتُونَ صِفَاتِ الْمَعَانِي، وَإِنَّمَا يَثْبُتُونَ الْمَعْنَوِيَّةَ، فَيَقُولُونَ: هُوَ قَادِرٌ بِذَاتِهِ لَا بِقُدْرَةٍ زَائِدَةٍ عَلَيْهَا، مُرِيدٌ بِذَاتِهِ لَا بِإِزَادَةٍ زَائِدَةٍ عَلَيْهَا... وَهَكَذَا، وَلِذَلِكَ رَتَّبَ^(٣) فِي «الْكُبْرَى» عَدَمَ وَجُودِ شَيْءٍ مِنَ الْحَوَادِثِ عَلَى انْتِفَاءِ الْمَعْنَوِيَّةِ لَا عَلَى انْتِفَاءِ الْمَعَانِي.

الأجهوري

وَأَمَّا اسْتِلْزَامُ انْتِفَاءِ الْإِرَادَةِ انْتِفَاءَ الْقُدْرَةِ؛ لِأَنَّ انْتِفَاءَ الْإِرَادَةِ يُوَدِّي إِلَى انْتِفَاءِ تَعَلُّقِهَا، وَانْتِفَاءُ تَعَلُّقِهَا يُوَدِّي إِلَى انْتِفَاءِ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ؛ لِأَنَّهُ فَرْعٌ عَنْهُ، وَانْتِفَاءُ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ يُوَدِّي إِلَى انْتِفَائِهَا؛ لِأَنَّ تَعَلُّقَهَا مِنْ لَوَازِمِهَا، وَانْتِفَاءُ اللَّازِمِ يُوَدِّي إِلَى انْتِفَاءِ الْمَلْزُومِ.

قَوْلُهُ: (لَكِنْ عَدَمُ وَجُودِ شَيْءٍ مِنَ الْحَوَادِثِ مُحَالٌ) الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ بِالْإِحَالَةِ عَدَمُهَا مَعَ مَشَاهِدَةِ وَجُودِهَا؛ لِمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنْ اجْتِمَاعِ التَّقْيِيزِ، أَمَّا عَدَمُهَا السَّابِقُ وَالْآخِرُ، فَجَائِزَانِ كَمَا لَا يَخْفَى.

قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا يَثْبُتُونَ الْمَعْنَوِيَّةَ) فَيَثْبُتُونَ: الْكَوْنُ قَادِرًا، وَالْكَوْنُ مُرِيدًا... وَهَكَذَا إِلَى آخِرِ السَّبْعَةِ، لَكِنْ هَذِهِ الْأَكْوَانُ عَنْدهُمْ غَيْرُهَا عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ:

= انتَفَتِ الْقُدْرَةُ؛ لِأَنَّهَا فَرْعٌ عَنِ الْإِرَادَةِ فِي التَّعَلُّقِ، وَإِذَا انْتَفَتِ الْقُدْرَةُ ثَبَتَ ضِدُّهَا وَهُوَ الْعَجْزُ، وَلَا يَوْجِدُ شَيْءٌ مِنَ الْعَالَمِ. اهـ باختصار إبراهيم باشا.

(١) الشَّرْشِيمِي: قَوْلُهُ: (وَمِنْهَا الْعَجْزُ) أَي: مُبَاشَرَةٌ مِنْ غَيْرِ تَوْشُّطٍ [فِي] نَفْيِ الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ.

(٢) الشَّرْشِيمِي: قَوْلُهُ: (لِاسْتِنَادِهَا) أَي: الْحَوَادِثِ.

(٣) الشَّرْشِيمِي: قَوْلُهُ: (وَلِذَلِكَ) أَي: لِعَدَمِ الْمَزْمُومِ الْمَذْكُورِ (رَتَّبَ... إلخ) أَي: فَيَلْزَمُ مِنْ نَفْيِ الْمَعْنَوِيَّةِ عَدَمُ وَجُودِ شَيْءٍ مِنَ الْحَوَادِثِ بِاتِّفَاقٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمُعْتَرِضِ.



وَأَجِيبْ: بِأَنَّ الْقَوْلَ بِإِثْبَاتِ الْمَعْنَوِيَّةِ دُونَ الْمَعْنَانِي، فَيَكُونُ قَادِرًا بِلَا قُدْرَةٍ، وَمُرِيدًا بِلَا إِرَادَةٍ، وَهَكَذَا... وَاضِحُ الْبُطْلَانِ^(١)، فَلِذَلِكَ لَمْ يَكْتَرِثِ الْمُصَنِّفُ بِهِ^(٢).
وَبِهَذَا الْجَوَابِ^(٣) يَنْدَفِعُ الْإِعْتِرَاضُ أَيْضًا بِمَنْعِ الْمُلَازِمَةِ الْمَذْكُورَةِ؛ لِجَوَازِ انْتِفَائِهَا، وَتَوَجُّدِ الْحَوَادِثِ لِكُونِ مُوجِدِهَا عِلَّةً أَوْ طَبِيعَةً كَمَا يَقُولُ الطَّبَائِعِيُّونَ وَمَنْ فِي مَعْنَاهُمْ^(٤) - لَعَنَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى -، عَلَى أَنَّ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ^(٥) مَبْنِيٌّ عَلَى بُطْلَانِ الْعِلَّةِ وَالطَّبِيعَةِ، فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا ذَكَرَ حَتَّى يُحْتَاجَ لِلْجَوَابِ عَنْهُ.



الأجهوري

- فعندهم: الْكُونُ قَادِرًا عِبَارَةً عَنْ تَمَكُّنِهِ مِنْ إِيجَادِ الْمُمْكِنَاتِ وَإِعْدَامِهَا لَوْ لَمْ يَتَّصَفْ بِهَا بِذَاتِهِ، وَالْكُونُ مُرِيدًا عِبَارَةً عَنْ تَخْصِيصِهِ الْمُمْكِنَ بِبَعْضِ مَا يَجُوزُ عَلَيْهِ بِذَاتِهِ، وَالْكُونُ عَالِمًا عِبَارَةً عَنْ إِحَاطَتِهِ بِالْأَشْيَاءِ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ بِذَاتِهِ، وَالْكُونُ حَيًّا عِبَارَةً عَنْ اتِّصَافِهِ بِهَذِهِ الْأُمُورِ السَّابِقَةِ بِذَاتِهِ، وَالْكُونُ سَمِيعًا عِبَارَةً عَنْ إِحَاطَتِهِ بِالْمَوْجُودَاتِ بِذَاتِهِ، وَهَكَذَا يُقَالُ فِي الْكُونِ بِصِيرًا، وَالْكُونُ مُتَكَلِّمًا عِبَارَةً عَنْ خَلْقِهِ الْكَلَامَ فِي بَعْضِ الْأَجْسَامِ ك: الشَّجَرَةِ الَّتِي سَمِعَ سَيِّدُنَا مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ عِنْدَهَا الْكَلَامَ، فَإِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ الْكَلَامَ الَّذِي سَمِعَهُ سَيِّدُنَا مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامَ قَائِمٌ بِالشَّجَرَةِ الَّتِي وَقَعَ تَكْلِيمُهُ عِنْدَهَا.

- وَأَمَّا أَهْلُ السُّنَّةِ: فَهَذِهِ الْأَكْوَانُ عِنْدَهُمْ:

- عِبَارَةً عَنْ قِيَامِ الصِّفَاتِ بِالذَّاتِ؛ فَالْكُونُ قَادِرًا عِبَارَةً عَنْ قِيَامِ الْقُدْرَةِ بِالذَّاتِ الْأَقْدَسِ،... وَهَكَذَا؛ بِنَاءً عَلَى نَفْيِ الْأَحْوَالِ.

(١) الشُّرَشِيمِيُّ: قَوْلُهُ: (وَاضِحُ الْبُطْلَانِ) لِأَنَّهُ لَا يُعْقَلُ قَادِرٌ بِلَا قُدْرَةٍ،... وَهَكَذَا.

الْجَفْتِيُّ: قَوْلُهُ: (وَاضِحُ الْبُطْلَانِ) لِمَخَالَفَتِهِ لِللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَ إِنَّمَا يَشْتَقُّ مِنْ صِفَةٍ قَائِمَةٍ بِالْمُسَمَّى، لَا مِنْ غَيْرِ قَائِمَةٍ بِهِ. أَمَّا بِاخْتِصَارِ إِبْرَاهِيمَ بِأَشَا.

(٢) الشُّرَشِيمِيُّ: وَقَوْلُهُ: (لَمْ يَكْتَرِثِ الْمُصَنِّفُ بِهِ) أَي: لَمْ يَمْتَنِ وَلَمْ يَعُولْ عَلَيْهِ، وَإِنْ اكْتَرَتْ بِهِ فِي «الْكِبَرَى».

(٣) الشُّرَشِيمِيُّ: وَقَوْلُهُ: (وَبِهَذَا الْجَوَابِ) أَي: وَضُوحِ الْبُطْلَانِ.

(٤) الشُّرَشِيمِيُّ: قَوْلُهُ: (وَمَنْ فِي مَعْنَاهُمْ) وَهُمْ الْقَاتِلُونَ بِالْعِلَّةِ.

(٥) الشُّرَشِيمِيُّ: وَقَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ... إلخ) أَي: حَيْثُ جَعَلَ الْإِيجَادَ مَعَ التَّعْلِيلِ وَالطَّلَبِ مُسْتَحِيلًا.

وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ مَبْنِيٌّ عَلَى بَطْلَانِ مَذْهَبِ الْمَعْتَزِلَةِ أَيْضًا، حَيْثُ جَعَلَ الصِّفَاتَ عَشْرِينَ.

إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ جَعْلَهُ مَبْنِيًّا عَلَى بَطْلَانِ التَّعْلِيلِ أَظْهَرُ؛ حَيْثُ جَعَلَهُ مُسْتَحِيلًا.

الأجهوري

- وعبارة عن صفات ثابتة للذات لازمة للمعاني؛ بناءً على إثبات الأحوال.

ثمّ هذه الأكوان عند المعتزلة أمورٌ اعتباريّةٌ إن كانوا يقولون بنفي الأحوال، فإن كانوا يقولون بشبوت الأحوال احتتمل أن تكون عندهم أحوالاً، وأن تكون أموراً اعتباريّة.



[البُزْهَانُ عَلَى وُجُوبِ «السَّمْعِ، وَالْبَصَرِ، وَالْكَلَامِ»]

وَأَمَّا بُزْهَانُ وُجُوبِ السَّمْعِ لَهُ تَعَالَى وَالْبَصَرِ وَالْكَلَامِ: فَالْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ،
وَالْإِجْمَاعُ.

وَأَيْضاً: لَوْ لَمْ يَتَّصِفْ بِهَا، لَزِمَ أَنْ يَتَّصِفَ بِأَضْدَادِهَا، وَهِيَ نَقَائِصُ،
وَالنَّقْصُ عَلَيْهِ تَعَالَى مُحَالٌ.



[الْبُرْهَانُ عَلَى وَجُوبِ «السَّمْعِ، وَالْبَصَرِ، وَالْكَلَامِ»]

قَوْلُهُ: (وَأَمَّا بُرْهَانُ وَجُوبِ السَّمْعِ لَهُ تَعَالَى... إلخ) عُلِمَ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّ الْعُمْدَةَ فِي اثْبَاتِ هَذِهِ الصِّفَاتِ هُوَ الدَّلِيلُ الثَّقَلِيُّ دُونَ الدَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ؛ لِضَعْفِهِ؛ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ الشَّيْءِ نَقْصًا^(١) فِي الشَّاهِدِ أَنْ يَكُونَ نَقْصًا فِي الْغَائِبِ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَسْفُهْ الْمُصَنِّفُ إِلَّا عَلَى وَجْهِ الثَّقْوَةِ فَقَطْ.

قَوْلُهُ: (فَالْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ، وَالْإِجْمَاعُ^(٢)) أَيُّ: مَعَ مُلَاحَظَةِ قَوَاعِدِ اللَّغَةِ^(٣)، فَاذْدَفَعَ الْإِعْتِرَاضُ بِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى سَمِيعٌ بَصِيرٌ مُتَكَلِّمٌ، وَهَذَا لَا يُفْجِمُ الْحَضَمَ، وَهُوَ الْمُعْتَزِّلُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُنْكَرُ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ يُسَلَّمُ أَنَّهُ تَعَالَى سَمِيعٌ بَصِيرٌ مُتَكَلِّمٌ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ

الْأَنْبِيَاءُ

قوله: (إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ الشَّيْءِ نَقْصًا... إلخ) ألا ترى الكبرياء والعظمة؟!؟

قوله: (فَإِنَّهُ يُسَلَّمُ أَنَّهُ تَعَالَى سَمِيعٌ بَصِيرٌ) أَيُّ: بِذاته، (مُتَكَلِّمٌ) أَيُّ: خَالِقُ الْكَلَامِ، فليس على نسق ما قبله.

(١) الشُّرْشِيمِيُّ: قوله: (إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ الشَّيْءِ نَقْصًا... إلخ) ألا ترى الكبرياء والعظمة أَيُّ: تَعَدَّدُ النَّعَمُ ١٩. اهـ منه بزيادة.

(٢) الصَّفَقِيُّ: قوله: (فَالْكِتَابُ... إلخ) وهي [قوله تعالى]: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْعَى وَأَرْكَبُ﴾ [طه: ٤٦]، [وقوله تعالى]: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، [وقوله تعالى]: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]. فإن قيل: إن الاستدلال بالكتاب والسُّنَّةِ فيه شبه مصادرة؛ إذ فيه إثبات الكلام بالكلام.

قلت: المراد به «الكتاب» الذي جعل دليلاً هو الكلام اللَّفْظِيُّ الذي أنزل على سيدنا محمد عليه الصَّلَاة والسلام المتعبد بتلاوته، والمراد به «الكلام» الذي جعل صفةً المستدَلُّ عليه هو الكلام النَّفْسِيُّ.

وقوله: (وَالسُّنَّةُ) وهي قوله عليه الصَّلَاة والسلام: «ارْبِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ؛ فَإِن كُنْتُمْ لَا تَذَهَبُونَ أَصَمُّ إِنَّمَا تَذَهَبُونَ سَمِيعاً بَصِيراً» [أخرجه البخاري في «صحيحه» (٦٣٨٤) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه]، ومعنى «ارْبِعُوا»: اشفقوا على أنفسكم ولا تجهدوها برفع الأصوات.

وقوله: (وَالْإِجْمَاعُ) هو: «اتِّفَاقُ مجتهدِي الأُمَّة بعد وفاته عليه السلام على حكم»، والمراد به «المجتهدين» هم الَّذِينَ يُعْتَدُّ بِاجْتِهَادِهِمْ، فلا يرد ما يقال: «إنَّ المعتزلة لا يقولون بصفات المعاني التي منها السَّمْعُ والبصر»؛ لأنَّ هؤلاء لا يعتدُّ بقولهم؛ لظهور بطلانه كما يخفى. اهـ باختصار إبراهيم باشا.

(٣) الشُّرْشِيمِيُّ: قوله: (مَعَ مُلَاحَظَةِ قَوَاعِدِ اللَّغَةِ) أَيُّ: مِنْ أَنَّ الْمُشْتَقَّ يَدُلُّ عَلَى ذَاتِ مُوصُوفَةٍ [بصفات] زائدة على الذات.

الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ، لَكِنْ لَا يَسْمَعُ وَبَصِيرٌ رَايِدَيْنِ عَلَى الذَّاتِ، وَلَا بِكَلَامٍ قَائِمٍ بِهَا^(١).

وَيَبَيِّنُ الْإِنْدِفَاعُ: أَنَّ مَعْنَى «سَمِيعٌ وَبَصِيرٌ وَمُتَكَلِّمٌ»: ذَاتٌ ثَبَتَ لَهَا السَّمْعُ وَالْبَصَرُ وَالْكَلَامُ؛ لِأَنَّ مَنْ لَمْ يَقُمْ بِهِ وَصِفٌ لَا يُشْتَقُّ لَهُ مِنْهُ اسْمٌ^(٢)، فَلَا يُقَالُ: «قَائِمٌ» إِلَّا لِمَنْ اتَّصَفَ بِالْقِيَامِ، وَلَا: «قَاعِدٌ» إِلَّا لِمَنْ اتَّصَفَ بِالْقُعُودِ، ... وَهَكَذَا.

فَإِنَّ قَالِ الْحَضْمِ: مَا ذَكَرْتَهُ هُوَ مُقْتَضَى اللُّغَةِ وَلَا مَحَالَةٌ^(٣)؛ إِلَّا أَنَّ الدَّلِيلَ^(٤) الْعَقْلِيَّ مَنَعَ مِنْ قِيَامِ تِلْكَ الْأَوْصَافِ بِالذَّاتِ؛ لِمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنْ تَعَدُّدِ الْقَدَمَاءِ.

رَدُّ: بِأَنَّ تَعَدُّدَ الْقَدَمَاءِ إِنَّمَا يُمْنَعُ فِي الذَّوَاتِ لَا فِي الذَّاتِ مَعَ الصِّفَاتِ.

قَوْلُهُ: (وَأَيْضًا: لَوْ لَمْ يَتَّصِفْ ... إلخ) تَقْرِيرُهُ هَكَذَا: «لَوْ لَمْ يَتَّصِفْ بِهَا لَزِمَ أَنْ يَتَّصِفَ بِأَضْدَادِهَا، لَكِنْ اتَّصَافُهُ بِأَضْدَادِهَا بَاطِلٌ، فَبَطَلَ مَا أَدَّى إِلَيْهِ، وَهُوَ عَدَمُ اتَّصَافِهِ بِهَا، فَثَبَتَ نَقِيضُهُ، وَهُوَ اتَّصَافُهُ تَعَالَى بِهَا»، فَالْمُصْنَفُ ذَكَرَ الشَّرْطِيَّةَ وَطَوَى الْإِسْتِثْنَائِيَّةَ، لَكِنَّهُ ذَكَرَ دَلِيلَهَا بِقَوْلِهِ: «وَهِيَ نَقَائِصُ ... إلخ».

قَوْلُهُ: (لَزِمَ أَنْ يَتَّصِفَ بِأَضْدَادِهَا) أَيُّ: لِأَنَّ كُلَّ قَابِلٍ لشيءٍ لَا يَخْلُو عَنْهُ أَوْ عَنْ ضِدِّهِ، وَهُوَ تَعَالَى قَابِلٌ لِتِلْكَ الصِّفَاتِ، فَلَوْ لَمْ يَتَّصِفْ بِهَا لَزِمَ أَنْ يَتَّصِفَ بِأَضْدَادِهَا.

قَوْلُهُ: (وَهِيَ نَقَائِصُ ... إلخ) قَدْ عَرَفْتَ أَنَّ هَذَا دَلِيلٌ عَلَى الْإِسْتِثْنَائِيَّةِ الْمَحذُوفَةِ؛ وَالتَّقْدِيرُ: «لَكِنْ اتَّصَافُهُ بِأَضْدَادِهَا بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهَا نَقَائِصُ ... إلخ»، وَهُوَ يَرْجِعُ إِلَى قِيَاسِ

(١) الشُّرْشِيمِي: قَوْلُهُ: (وَلَا بِكَلَامٍ قَائِمٍ بِهَا) غَيْرُ التَّعْبِيرِ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَطْلُقُونَ أَنَّهُ مُتَكَلِّمٌ بِذَاتِهِ، بَلْ بِمَعْنَى: أَنَّهُ خَالِقُ الْكَلَامِ فِي شَجَرَةٍ مَثَلًا.

(٢) الشُّرْشِيمِي: قَوْلُهُ: (لَا يُشْتَقُّ لَهُ مِنْهُ اسْمٌ) أَيُّ: لَا يُوْخَذُ مِنْهُ اسْمٌ، فَالْمُرَادُ بِ«الِاسْتِثْنَاءِ»: الْأَخْذُ، وَهُوَ التَّوَافُقُ فِي الْمَادَّةِ؛ لِأَنَّ السَّمْعَ وَمَا بَعْدَهُ لَيْسَا مَصَادِرَ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى.

(٣) الشُّرْشِيمِي: قَوْلُهُ: (وَلَا مَحَالَةٌ) أَيُّ: وَلَا بَدْ وَلَا فَرَارٍ مِنْ ذَلِكَ.

(٤) الشُّرْشِيمِي: وَقَوْلُهُ: (إِلَّا أَنَّ الدَّلِيلَ ... إلخ) أَيُّ: فَالدَّلِيلُ الْعَقْلِيُّ أَبْطَلَ الْأَخْذَ بِمُقْتَضَى اللُّغَةِ، وَالدَّلِيلُ الْعَقْلِيُّ: أَنَّهُ لَوْ وَقَعَ تَعَدُّدٌ فِي الْقَدَمَاءِ، لَمْ يَوْجَدْ شَيْءٌ مِنَ الْحَوَادِثِ؛ لِلزُّومِ الْعِزْزِ حَيْثُودِهِ، وَيَبْطُلُ تَمَسُّكُهُمْ بِذَلِكَ بِمَا قَالَهُ الْمُحْسِنِيُّ مِنْ أَنَّ: الدَّلِيلَ الْعَقْلِيَّ مَفْرُوضٌ فِي تَعَدُّدِ الذَّاتِ، لَا فِي ذَاتِ مَعَ صِفَاتٍ، فَلَا يَمْنَعُ الدَّلِيلُ الْعَقْلِيُّ مَا اقْتَضَتْهُ اللُّغَةُ.



اُفْتِرَانِي نَظْمُهُ هَكَذَا: «هَذِهِ الْأَضْدَادُ نَقَائِصُ، وَالنَّقْصُ عَلَيْهِ تَعَالَى مُحَالٌ»، وَنَتَبَّجَتْهُ:
 «أَنَّ هَذِهِ الْأَضْدَادَ عَلَيْهِ تَعَالَى مُحَالَةٌ»، وَقَدْ تَقَدَّمَ ضَعْفُ ذَلِكَ بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهَا نَقَائِصَ
 فِي الشَّاهِدِ أَنْ تَكُونَ نَقَائِصَ فِي الْغَائِبِ.



[بُزْهَانُ الْجَائِزِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى]

وَأَمَّا بُزْهَانُ كَوْنِ فِعْلِ الْمُمْكِنَاتِ أَوْ تَرْكِهَا جَائِزاً فِي حَقِّهِ تَعَالَى: فَلِأَنَّهُ لَوْ
وَجَبَ عَلَيْهِ تَعَالَى شَيْءٌ مِنْهَا عَقْلاً، أَوْ اسْتَحَالَ عَقْلاً، لَانْقَلَبَ الْمُمْكِنُ
وَاجِباً أَوْ مُسْتَحِيلاً، وَذَلِكَ لَا يُعْقَلُ.



[بُرْهَانُ الْجَائِزِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى]

قَوْلُهُ: (وَأَمَّا بُرْهَانُ كَوْنِ فِعْلِ الْمُمْكِنَاتِ أَوْ تَرْكِهَا^(١) جَائِزاً فِي حَقِّهِ تَعَالَى ... إلخ) تَقْرِيرُهُ أَنْ تَقُولَ: «لَوْ وَجَبَ عَلَيْهِ تَعَالَى شَيْءٌ مِنْهَا عَقْلاً أَوْ اسْتِحَالَ عَقْلاً؛ لَأَنْقَلَبَ الْمُمْكِنُ وَاجِباً أَوْ مُسْتَحِياً، لَكِنَّ النَّالِي بَاطِلٌ، فَبَطَلَ الْمُقَدَّمُ»، وَالْمُصْنَفُ ذَكَرَ الشَّرْطِيَّةَ، وَأَشَارَ إِلَى الْإِسْتِثْنَائِيَّةِ بِقَوْلِهِ: «وَذَلِكَ لَا يُعْقَلُ»؛ لِأَنَّهُ فِي قُوَّةِ أَنْ يَقُولَ: «لَكِنَّ النَّالِي مُحَالٌ».

قَوْلُهُ: (لَوْ وَجَبَ عَلَيْهِ تَعَالَى شَيْءٌ مِنْهَا عَقْلاً) أَيُّ: كَمَا تَقُولُ الْمُعْتَزَلَةُ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا بِوُجُوبِ الصَّلَاحِ وَالْأَصْلَحِ عَلَيْهِ تَعَالَى^(٢)، وَقَوْلُهُ: (أَوْ اسْتِحَالَ عَقْلاً) أَيُّ: كَمَا تَقُولُ الْمُعْتَزَلَةُ أَيْضاً، فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ بِاسْتِحَالَةِ الرُّؤْيَةِ عَلَيْهِ تَعَالَى. وَقَوْلُهُ: (لَأَنْقَلَبَ الْمُمْكِنُ ... إلخ)

الْأَجْهَوِي

قَوْلُهُ: (فِعْلِ الْمُمْكِنَاتِ) الْمَرَادُ بِ«الْمُمْكِنَاتِ» - كَمَا تَقَدَّمَ - : الْمَقْدُورَاتُ الَّتِي يَصَحُّ وجودها وعدمها في نفسها بقطع النظر عن ارتباطها بالله تعالى، وتلك المقدورات هي: الدَّوَاتُ وَالصِّفَاتُ ك: «ذات زيد، وبياضه»، والمحكوم عليه بالجواز في حقه تعالى: فعلها أو تركها؛ أي: إيجادها وإيقاؤها على عدمها.

وَالْجَوَازُ الْمَذْكُورُ غَيْرُ إِمْكَانِ الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ الْمَعْلُومِ مِنْ إِضَافَتِهِمَا إِلَى الْمُمْكِنَاتِ؛ لِأَنَّ الْإِمْكَانَ الْمَعْلُومَ مِنْ تِلْكَ الْإِضَافَةِ مُطْلَقٌ غَيْرُ مَنْظُورٍ فِيهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، بَلِ الْمَرَادُ بِهِ: أَنَّ كُلَّ مِنْ الْفِعْلِ

(١) الشَّرْشِيمِي: وَقَوْلُهُ فِي الْمَتْنِ: (فِعْلِ الْمُمْكِنَاتِ أَوْ تَرْكِهَا) أَيُّ: إِيجَادِ الْمُمْكِنَاتِ الْمَعْلُومَةِ، أَوْ إِيجَادِ الْمَوْجُودَاتِ، فَالْمَرَادُ بِ«الْفِعْلِ، أَوْ التَّرْكِ»: تَعَلُّقُ الْقُدْرَةِ بِالْمَقْدُورِ، لَا بِمَعْنَى: الْمَقْدُورِ، فِي كَلَامِهِ اسْتِخْدَامٌ.

(٢) الْبَصِيفِيُّ: قَوْلُهُ: (قَالُوا بِوُجُوبِ الصَّلَاحِ وَالْأَصْلَحِ ... إلخ) الْمَرَادُ بِ«وُجُوبِ ذَلِكَ عَلَيْهِ»: أَنَّهُ يَفْعَلُهُ وَلَا يَدُّ لِلْحُسْنِ الذَّاتِيِّ الَّذِي اشْتَمَلَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ، فَلَا يَسُوعُ تَرْكُهُ بِحَسَبِ الْحِكْمَةِ.

وَلَيْسَ الْمَرَادُ بِ«مَعْنَى الْوُجُوبِ عَلَى مَذْهَبِهِمْ»: تَوَجُّهُ الْأَمْرِ الْجَازِمِ عَلَيْهِ تَعَالَى؛ بِحَيْثُ يَكُونُ هُنَاكَ طَالِبٌ غَيْرُ اللَّهِ تَعَالَى طَلِبَ مِنْهُ ذَلِكَ وَحُتْمُهُ عَلَيْهِ.

وَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَيْضاً: إِلْحَاقُ الضَّرُورِ لَهُ بِتَقْدِيرِ التَّرْكِ لِمَا وَجِبَ عَلَيْهِ، كَمَا هُوَ شَأْنُ الْوَاجِبَاتِ.

لِأَنَّهُ تَعَالَى مَنْزَعٌ عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ، وَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ هُنَاكَ طَالِبٌ وَأَمْرٌ، أَوْ هُنَاكَ مَضَرٌّ بِسَبَبِ تَرْكِ الْوَاجِبِ، لَكَانَ هُوَ الْإِلَهَ، وَيَقَالُ فِيهِ مَا قِيلَ فِي الْأَوَّلِ مِنْ «وُجُوبِ ... إلخ»، وَهَكَذَا ... فَيَلْزِمُ التَّسْلُسُ، وَهُوَ بَاطِلٌ، فَمَا أَدَّى إِلَيْهِ بَاطِلٌ أَيْضاً، فَبَطَلَ وَجُوبُ الصَّلَاحِ ... إلخ أَيْضاً لِذَلِكَ. اهـ بِاخْتِصَارِ إِبْرَاهِيمَ بَاشَا.

أَي: لِأَنَّ كُلَّ^(١) مِنَ الْوُجُوبِ وَالِاسْتِحَالَةِ إِنَّمَا يَكُونُ عِنْدَهُمْ لِكَوْنِ الْفِعْلِ حَسَنًا أَوْ قَبِيحًا لِذَاتِهِ^(٢) عِنْدَ الْعَقْلِ، وَمَا بِالذَّاتِ لَا يَتَخَلَّفُ^(٣)، وَحِينَئِذٍ إِذَا وَجَبَ شَيْءٌ مِنَ الْمُمَكِّنَاتِ الْأَنْبَابِيَّةِ

قوله: (لِكَوْنِ الْفِعْلِ حَسَنًا أَوْ قَبِيحًا لِذَاتِهِ) أَي: فَإِذَا اشْتَمَلَ الْفِعْلُ عَلَى حُسْنِ ذَاتِيٍّ، كَانَ وَاجِبًا ذَاتِيًّا، وَالْفَرَضُ: أَنَّهُ مُمْكِنٌ، فَقَدْ انْقَلَبَ الْمُمْكِنُ وَاجِبًا؛ بِمَعْنَى: أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ فَعْلِهِ؛ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى الْحَسَنِ الذَّاتِيِّ.

قوله: (وَمَا بِالذَّاتِ لَا يَتَخَلَّفُ) بَيَانُ ذَلِكَ: أَنَّ إِمْكَانَ الْمُمْكِنِ صِفَةً نَفْسِيَّةً لَهُ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الصِّفَةَ النَّفْسِيَّةَ لَا تَقْبَلُ الزَّوَالَ، فَلَوْ اتَّصَفَ بِالْوُجُوبِ، لَزِمَ زَوَالُ الْإِمْكَانِ الَّذِي هُوَ صِفَةٌ نَفْسِيَّةٌ.

الْأَجْهَوْرِي

وَالْتَرَكُ يَصْحُ ثُبُوتُهُ وَعَدَمُ ثُبُوتِهِ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدِ الثُّبُوتِ وَعَدَمِهِ بَارْتِبَاطُهُمَا بِاللَّهِ تَعَالَى، بِخِلَافِ الْجَوَازِ الْمَحْكُومِ بِهِ عَلَيْهِمَا، فَالْمُرَادُ بِهِ: أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَصْحُ ثُبُوتُهُ وَعَدَمُ ثُبُوتِهِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، فَالْمَحْكُومُ بِهِ مَقْيَدٌ، وَالْمَعْلُومُ مِنَ الْإِضَافَةِ مُطْلَقٌ، وَالْمَقْيَدُ غَيْرُ الْمَطْلُوقِ.

و«أَوْ» فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ يَحْتَمِلُ - كَمَا تَقَدَّمَ - أَنْ تَكُونَ لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ الْمَطْلُوقِ الصَّادِقُ بِكُلِّ مِّنَ الْفِعْلِ وَالتَّرَكِ، وَأَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى: «الْوَاو».

قوله: (أَي: لِأَنَّ كُلَّ مِنَ الْوُجُوبِ... إلخ) غَرَضُهُ بِذَلِكَ: إِفَادَةُ أَنَّ الْوُجُوبَ وَالِاسْتِحَالَةَ الْمُرْتَبِّ عَلَيْهِمَا الْإِنْقِلَابَ ذَاتِيًّا، لَا عَرَضِيًّا.

(١) الشَّرْشِيمِي: قوله: (أَي: لِأَنَّ كُلَّ... إلخ) هَذَا لَيْسَ تَفْسِيرًا لِلْفَعْلَيْنِ، وَإِنَّمَا هُوَ تَفْسِيرٌ لِلْوُجُوبِ وَالِاسْتِحَالَةِ اللَّذَيْنِ بِهِمَا الْإِنْقِلَابُ، فَأَفَادَ بِذَلِكَ التَّفْسِيرَ: أَنَّ الْوُجُوبَ ذَاتِيًّا، وَكَذَا الْإِسْتِحَالَةَ؛ لِإِتِبَاطِهِمَا بِالذَّاتِيِّ، وَهُوَ الْحَسَنُ وَالْقَبِيحُ، فَلَيْسَ الْمُرَادُ بِ«الْوُجُوبِ، وَالِاسْتِحَالَةِ»: الْعَرَضِيَّيْنِ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يَحْصُلُ بِهِمَا الْإِنْقِلَابُ؛ لِأَنَّهُمَا يَجَامَعَانِ الْإِمْكَانَ الذَّاتِيَّ، بِخِلَافِ الْوُجُوبِ وَالِاسْتِحَالَةِ الذَّاتِيَّيْنِ، فَإِنَّهُمَا لَا يَجَامَعَانِ الْإِمْكَانَ الذَّاتِيَّ، بَلْ لَا يَكُونَانِ فِي شَيْءٍ - أَي: لَا يَكُونُ أَحَدُهُمَا فِي شَيْءٍ - إِلَّا مَجْرَدًا عَنِ الْإِمْكَانِ الذَّاتِيِّ؛ لِأَنَّ الْوُصْفَيْنِ الذَّاتِيَّيْنِ لَا يَجْتَمِعَانِ، فَلَوْ فُرِضَ: أَنَّ فِعْلَ الْمُمَكِّنَاتِ وَاجِبٌ عَلَيْهِ تَعَالَى، لِلزَّمِ زَوَالِ الصِّفَةِ الذَّاتِيَّةِ الَّتِي هِيَ الْإِمْكَانُ، وَاتَّصَفَ الشَّيْءُ بِصِفَةٍ أُخْرَى ذَاتِيَّةٍ، مَعَ أَنَّ مَا بِالذَّاتِ لَا يَتَخَلَّفُ.

وَمَحْطٌ تَفْسِيرِ الْمُحَسِّنِ لِكَلَامِ الْمُتَنِ قَوْلُهُ فِيمَا بَعْدَهُ: «وَحِينَئِذٍ... إلخ»، فَأَوَّلُ كَلَامِهِ تَمْهِيدٌ وَتَوْضِيحٌ لِقَوْلِ الْمُتَنِ: «لَا تَقْلَبُ».

(٢) الشَّرْشِيمِي: قوله: (لِكَوْنِ الْفِعْلِ حَسَنًا أَوْ قَبِيحًا لِذَاتِهِ) أَي: فَإِذَا اشْتَمَلَ الْفِعْلُ عَلَى حُسْنِ ذَاتِيٍّ كَانَ وَاجِبًا ذَاتِيًّا، وَالْفَرَضُ: أَنَّهُ مُمْكِنٌ، فَقَدْ انْقَلَبَ الْمُمْكِنُ وَاجِبًا؛ بِمَعْنَى: أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ فَعْلِهِ؛ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى الْحَسَنِ الذَّاتِيِّ. أَهْمَنَهُ.

(٣) الشَّرْشِيمِي: وَقَوْلُهُ: (وَمَا بِالذَّاتِ لَا يَتَخَلَّفُ) أَي: الْحَسَنُ الذَّاتِيُّ وَالْقَبِيحُ الذَّاتِيُّ لَا يَتَخَلَّفُ؛ أَي: فَالْوُجُوبُ =



أَوْ اسْتَحَالَ لَزِمَ انْقِلَابُ حَقِيقَتِهِ مِنَ الْإِمْكَانِ إِلَى الْوُجُوبِ أَوْ الْإِسْتِحَالَةِ^(١).

الأذنباني

قوله: (مِنَ الْإِمْكَانِ) أي: الدَّائِي، وقوله: (إِلَى الْوُجُوبِ) أي: الدَّائِي، وكذا يقال في «الاستحالة»؛ لأنَّ كلاً مِنَ الوجوب والاستحالة مبنًى عندهم على الحسن الدَّائِي والقبح الدَّائِي، الأجهوري

وعلّل ذلك: بأنَّ الوجوب والاستحالة عندهم للحسن والقبح الدَّائِيَيْن، وما بالذَّات لا يتخلّف، فيكون الوجوب والاستحالة ذاتيّين؛ لأنَّ علَّتُهما ذاتيّة لا يمكن تخلُّفُها، بخلاف الوجوب والاستحالة العَرَضِيَّين، فلا يقتضيان انقلاب الممكن واجباً أو مستحيلاً، بل يكون باقياً على إمكانه

= والاستحالة لا يتخلّفان أيضاً، فهذا مِنَ المحشّي تحقيقُ لكون الوجوب ذاتياً وكذا الاستحالة، فترتّب على جعلهما ذاتيّين: انقلاب، فلذلك قال: «وَجَبَّيْذ».

فهذا أظهر ممّا قال الأستاذ من أنَّ المراد بقوله: «وما بالذَّات... إلخ» أنَّ الإمكان الدَّائِي لا يتخلّف؛ لأنّه بعيدٌ عن العبارة، وأيضاً كون الإمكان ذاتياً أمرٌ واضحٌ، وإنّما النزاع في الوجوب والاستحالة عند المعتزلة، وما كتبه الأستاذ لا يظهر إلّا إذا كانت هذه العبارة مذكورة بعد قول المتن: «وَذَلِكَ لَا يُعْقَل... إلخ» تعليلاً لعدم قصد بقله.

كتب ثانياً: قوله: (وَمَا بِالذَّاتِ لَا يَتَخَلَّفُ) بيان ذلك: أنَّ إمكان الممكن صفةٌ نفسيّةٌ له، ومِنَ المعلوم أنَّ الصّفة النفسيّة لا تقبل الزّوال، فلو أنصف بالوجوب، لزم زوال الإمكان الذي هو صفةٌ نفسيّةٌ. اهـ منه.

قد علمت أنَّ هذا غير ظاهرٍ، بل الظاهر أنَّ المعنى: والحسن الدَّائِي والقبح الدَّائِي لا يتخلّفان، فيلزم أنَّ الوجوب والاستحالة لا يتخلّفان، وأيضاً: لو كان هذا هو المراد من عبارة المحشّي لم يصحّ قوله: «وَجَبَّيْذ... إلخ»، بل هذا مرتّبٌ على تفسير الوجوب والاستحالة تبعاً للحسن أو القبح، تأمّل.

(١) الشوشيمي: قوله: (مِنَ الْإِمْكَانِ) أي: الدَّائِي، وقوله: (إِلَى الْوُجُوبِ) أي: الدَّائِي، وكذا يقال في «الاستحالة»؛ لأنَّ كلاً مِنَ الوجوب والاستحالة مبنًى عندهم على الحسن الدَّائِي والقبح الدَّائِي، فيلزمهم أنَّ الوجوب ذاتيّ، وكذا الاستحالة، مع أنَّ القرض: أنَّ الفعل جائزٌ عندهم، وبهذا اندفع ما يقال: إنَّ انقلاب الممكن الدَّائِي واجباً لغيره معقولٌ كما في الممكن الذي تعلّق علمُ الله تعالى بوجوده. اهـ منه.

وقوله: «مع أنَّ القرض... إلخ» أي: فهم يقولون بأنّه جائزٌ لذاته وواجبٌ لذاته، ولم يفهموا أنَّ الدَّائِيَيْن لا يجتمعان، فيلزمهم بمقتضى عقيدتهم زوال الإمكان الدَّائِي وانقلابه إلى ذاتيّ آخر، وذلك لا يصدّق به العقل.

وقوله: «واجباً لغيره» وكذا استحالة لغيره كـ: «إيمان أبي جهل»، فإنّه ممكنٌ لذاته مستحيلٌ لغيره؛ تأمّل هذا الكلام.

قَوْلُهُ: (وَاجِباً أَوْ مُسْتَحِيلًا) فِيهِ مَعَ مَا قَبْلَهُ: لَفٌ وَنَشْرٌ مُرْتَبِّ.

قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ لَا يُعْقَلُ) أَيُّ: لَا يُصَدَّقُ بِهِ الْعَقْلُ، وَإِنْ تَصَوَّرَهُ^(١)؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ يَتَصَوَّرُ الْمُحَالَّ؛ إِذِ الْحُكْمُ عَلَى الشَّيْءِ قَرَعَ عَنْ تَصَوُّرِهِ، وَإِنَّمَا لَمْ يُصَدَّقِ الْعَقْلُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يُلْزَمُ عَلَيْهِ قَلْبُ الْحَقَائِقِ، وَهُوَ مُسْتَحِيلٌ.

الأنبائي

فيلزمهم أَنَّ الوجوب ذاتي، وكذا الاستحالة، مع أَنَّ الفرض: أَنَّ الفعل جائزٌ عندهم، وبهذا اندفع ما يقال: إِنَّ انقلاب الممكن الذاتي واجباً لغيره معقولٌ كما في الممكن الذي تعلق علم الله تعالى بوجوده، وبعد، ففي هذا المقام كلامٌ؛ تأمل.



الاجهوري

معهما ك: الممكن الذي تعلق علم الله تعالى بوجوده، وك: الممكن الذي تعلق علم الله تعالى بعدم وجوده، فَإِنَّ الأول موصوفٌ بالإمكان الذاتي والوجوب العرضي، والثاني موصوفٌ بالإمكان الذاتي والاستحالة العرضية.

ثُمَّ إِنَّ هذا البرهان لا يقوم عليهم إِلَّا إِذَا سَلَّمُوا أَنَّ الصَّلَاحَ وَالْأَصْلَحَ ممكنان في أنفسهما، فَإِنْ منعوا ذلك لَمْ يَقُمْ عَلَيْهِمَ هذا البرهان.

ثُمَّ إِنَّهُ يَرُدُّ عَلَى الْمُصَنِّفِ: أَنَّ اللَّازِمَ عَلَى وَجوب شيءٍ مِنَ الممكنات أَوْ استحالة شيءٍ منها: - إمَّا انْقِلَابُ الممكن، كما ذكره المصنّف.

- وإمَّا اجتماع الضدين اللذين هما: الإمكان والوجوب، أَوْ الإمكان والاستحالة.

فالاتصافُ عَلَى جعل اللَّازِمِ خصوص الانقلاب غيرُ ظاهرٍ.

قَوْلُهُ: (إِذِ الْحُكْمُ عَلَى الشَّيْءِ...) (إلخ) وقد حكم هنا على «الانقلاب» بـ: «أَنَّهُ لَا يَعْقَلُ»، فَحُكْمُهُ عَلَيْهِ بـ: «أَنَّهُ لَا يَعْقَلُ» يَتَوَقَّفُ عَلَى تَصَوُّرِ ذَلِكَ الانقلاب؛ أَيُّ: خَطَرُهُ بِالْبَالِ مِنْ غَيْرِ تَصْدِيقٍ بِوُقُوعِهِ خَارِجًا.



(١) الشرشيمي: قَوْلُهُ: (وَإِنْ تَصَوَّرَهُ) أَيُّ: كما هنا؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ الْحُكْمُ عَلَى الانْقِلَابِ بِأَنَّهُ لَا يَعْقَلُ إِلَّا بَعْدَ تَصَوُّرِ الانْقِلَابِ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِكَ: «الشَّرِيكَ مُسْتَحِيلٌ».



وَاعْتَرِضَ: بِأَنَّهُمْ نَصُّوا عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى يُصَوِّرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْأَعْمَالَ فِي صُورَةٍ حَسَنَةٍ
 أَوْ قَبِيحَةٍ، فَكَيْفَ يَكُونُ قَلْبُ الْحَقَائِقِ مُسْتَحِيلًا؟
 وَأَجِيبَ: بِأَنَّ ذَلِكَ مُخْتَصَّرٌ بِقَلْبِ الْحَقَائِقِ الثَّلَاثَةِ، وَهِيَ حَقِيقَةُ الْوَاجِبِ، وَحَقِيقَةُ
 الْجَائِزِ، وَحَقِيقَةُ الْمُسْتَحِيلِ، فَيَسْتَحِيلُ قَلْبُ حَقِيقَةِ الْجَائِزِ وَاجِبًا أَوْ مُسْتَحِيلًا كَمَا هُنَا،
 وَكَذَا الْبَاقِي.



[العقائد النبوية]

[صفات الرسل]

وَأَمَّا الرُّسُلُ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ:

فَيَجِبُ فِي حَقِّهِمُ: الصُّدْقُ، وَالْأَمَانَةُ، وَتَبْلِيغُ مَا أُمِرُوا بِتَبْلِيغِهِ لِلخَلْقِ.

وَيَسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: أَضْدَادُ هَذِهِ الصِّفَاتِ، وَهِيَ: الْكَذِبُ، وَالْخِيَانَةُ بِفِعْلِ شَيْءٍ مِمَّا نُهُوا عَنْهُ نَهْيَ تَحْرِيمٍ أَوْ كَرَاهَةٍ، وَكَيْفَ مِمَّا أُمِرُوا بِتَبْلِيغِهِ لِلخَلْقِ.

وَيَجُوزُ فِي حَقِّهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: مَا هُوَ مِنَ الْأَعْرَاضِ الْبَشَرِيَّةِ الَّتِي لَا تُؤَدِّي إِلَى نَقْصٍ فِي مَرَاتِبِهِمُ الْعَلِيَّةِ كد: «المرض»، وَنَحْوِهِ.



[صِفَاتُ الرُّسُلِ]

قَوْلُهُ: (وَأَمَّا الرُّسُلُ... إلخ) مُقَابِلُ لِمَحْذُوفٍ، وَالتَّغْدِيرُ: «أَمَّا الْبَارِي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فَقَدْ تَقَدَّمَ مَا يَجِبُ فِي حَقِّهِ وَمَا يَسْتَحِيلُ وَمَا يَجُوزُ، وَأَمَّا الرُّسُلُ... إلخ».

وَالنَّمَا عَبَّرَ بِهِ «الرُّسُلُ» وَلَمْ يُعَبَّرْ بِهِ «الْأَنْبِيَاءُ»، مَعَ أَنَّهُ أَشْمَلُ مِنَ الرُّسُلِ؛ لِشُمُولِهِ لِمَنْ لَمْ يُؤْمَرْ بِالتَّبْلِيغِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ؛ لِأَنَّ مِمَّا سَبَّكَهُ التَّبْلِيغُ وَضِدُّهُ، وَهُمَا خَاصَّانِ بِالرُّسُلِ، أَوْ جَرِيًّا عَلَى الْقَوْلِ بِالتَّرَادُفِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَتْ الرُّوَابِثُ فِي عَدَدِ كُلِّ مِنَ الرُّسُلِ وَالْأَنْبِيَاءِ:

- فَرَوِيَ أَنَّ الرُّسُلَ: «ثَلَاثٌ مِئَةٌ وَثَلَاثَةٌ عَشَرَ»، وَفِي رِوَايَةٍ: «وَأَرْبَعَةٌ عَشَرَ»، وَفِي رِوَايَةٍ: «وَاخْمَسَةٌ عَشَرَ».

- وَرَوِيَ أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ: «مِئَةٌ أَلْفٌ وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ أَلْفًا»، وَفِي رِوَايَةٍ: «وَاخْمَسَةٌ وَعِشْرُونَ أَلْفًا»، وَرَوِيَ: «أَنَّهُمْ أَلْفُ أَلْفٍ، وَمِئَتَا أَلْفٍ»، وَفِي رِوَايَةٍ: «وَأَرْبَعُ مِئَةِ أَلْفٍ وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ أَلْفًا».

وَالصَّحِيحُ فِيهِمَا الْإِمْسَاكُ عَنْ حَضْرِهِمْ فِي عَدَدٍ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا أَدَّى إِلَى إِبْتِاثٍ ^(١) الرِّسَالَةِ أَوْ النُّبُوَّةِ لِمَنْ لَيْسَ كَذَلِكَ فِي الْوَاقِعِ، أَوْ إِلَى نَفْيِ ذَلِكَ عَمَّنْ هُوَ كَذَلِكَ فِي الْوَاقِعِ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿مِنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر: ٧٨]، فَبَسْجَبُ التَّضْدِيقِ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى رُسُلًا وَأَنْبِيَاءَ عَلَى الْإِجْمَالِ؛ إِلَّا خَمْسَةٌ وَعِشْرِينَ فَيَجِبُ مَعْرِفَتُهُمْ عَلَى التَّفْصِيلِ؛ كَمَا أَشَارَ لِذَلِكَ بَعْضُهُمْ بِقَوْلِهِ: [من البسيط]

حَتَمَ عَلَى كُلِّ ذِي التَّكْلِيفِ مَعْرِفَةَ بِأَنْبِيَاءَ عَلَى التَّفْصِيلِ قَدْ عُلِمُوا
فِي «وَتِلْكَ حُجَّتُنَا» مِنْهُمْ ثَمَانِيَةٌ مِنْ بَعْدِ عَشْرِ وَبَقِيَ سَبْعَةٌ وَهُمْ:

الْأَجْهَوْرِي

قَوْلُهُ: (عَلَى الْقَوْلِ بِالتَّرَادُفِ) أَي: تَرَادَفَ النُّبِيِّ وَالرَّسُولِ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ، وَهُوَ مَعْنَى الرَّسُولِ،

كَمَا فِي «الشَّنَشُورِيِّ» [انظر: هامش «حاشية الباجوري على شرح الشنهوري» (ص: ٢٤)].

(١) الشَّرْشِيمِي: قَوْلُهُ: (رُبَّمَا أَدَّى إِلَى إِبْتِاثٍ... إلخ) إِنْ كَانَ الْعَدَدُ زَائِدًا عَلَى مَا فِي الْوَاقِعِ. وَقَوْلُهُ: (أَوْ إِلَى نَفْيِ... إلخ) أَي: إِنْ كَانَ الْعَدَدُ نَاقِصًا عَمَّا فِي الْوَاقِعِ.

إِدْرِيسُ، هُوَذُ، شُعَيْبُ، صَالِحُ، وَكَذَا ذُو الْكِفْلِ، آدَمُ، بِالْمُخْتَارِ قَدْ خُتِمُوا قَوْلُهُ: (فَيَجِبُ فِي حَقِّهِمْ... إلخ) الْمُرَادُ بِـ«الْوُجُوبِ»^(١) هُنَا: عَدَمُ الْإِنْفِكَاحِ^(٢)، وَلَوْ بِالذَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ؛ لِأَنَّ وُجُوبَ الْأَمَانَةِ وَالتَّبْلِيغِ بِذَلِيلٍ شَرْعِيِّ، وَأَمَّا وُجُوبُ الصَّدَقِ فَبِذَلِيلٍ عَقْلِيِّ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ دَلَالََةَ الْمُعْجِزَةِ عَقْلِيَّةً^(٣)، أَوْ وَضْعِيٍّ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ دَلَالَتَهَا وَضْعِيَّةً؛ لِأَنَّهَا مُنَزَّلَةٌ مُنَزَّلَةً قَوْلُهُ تَعَالَى: «صَدَقَ عَبْدِي... إلخ»، وَدَلَالَتُهُ وَضْعِيَّةٌ، وَهَذَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ فِيمَا يَأْتِي.

الأنبأبي

قوله: (الْمُرَادُ بِـ«الْوُجُوبِ»... إلخ) أي: فالوجوب هنا أعمُّ مِنَ الوجوب الشرعي والعقلي؛ لِأَنَّ وجوب الأمانة والتبليغ شرعي؛ لثبوت ذلك الوجوب بالذليل الشرعي على المعتمد، ووجوب الصَّدَقِ عَقْلِيٍّ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ دَلَالََةَ الْمُعْجِزَةِ عَقْلِيَّةً. اهـ «دسوقي» [على «شرح السنوسي على أم البراهين» (ص: ١٧٣)] و«شرقاوي» [على «شرح الهددي على أم البراهين» (ص: ١١٤)]، وَتَوَقَّفَ فِيهِ بَعْضُهُمْ؛ تَأَمَّلْ.

قوله: (بِنَاءً عَلَى أَنَّ دَلَالََةَ الْمُعْجِزَةِ عَقْلِيَّةً) أي: أَنَّهَا تَدُلُّ عَقْلاً عَلَى صَدَقِ الْآتِي بِهَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَا أَوْجَدَ ذَلِكَ الْخَارِقَ عَلَى يَدِ الرَّسُولِ إِلَّا مَرِيداً تَصَدِيقَهُ بِهِ.

الاجهوري

قوله: (بِالْمُخْتَارِ قَدْ خُتِمُوا) أي: ختموا ذِكْراً وَخَارِجاً بِهِ ﷺ.

قوله: (بِذَلِيلٍ شَرْعِيِّ) لِأَنَّ الْمَلَاظِمَةَ فِيهِمَا بَيْنَ الْمَقْدَّمِ وَالتَّالِي لَمْ تَثْبِتْ إِلَّا بِالذَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ الْمَشَارِ إِلَى بَقَوْلِهِ الْآتِي: «لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَنَا بِالْإِتِّدَاءِ بِهِمْ... إلخ».

قوله: (أَوْ وَضْعِيَّةً) فِي بَعْضِ الشُّخْصِ: «أَوْ وَضْعِيٍّ»، وَهُوَ مُتَعَيِّنٌ؛ بِذَلِيلِ قَوْلِهِ: «بِنَاءً... إلخ».

(١) الشَّرْشِيمِي: قوله: (الْمُرَادُ بِـ«الْوُجُوبِ»... إلخ) أي: فالوجوب هنا أعمُّ مِنَ الوجوب الشرعي والعقلي؛ لِأَنَّ وُجُوبَ الْأَمَانَةِ وَالتَّبْلِيغِ شَرْعِيٍّ؛ لثبوت ذلك الوجوب بالذليل الشرعي على المعتمد، ووجوب الصَّدَقِ عَقْلِيٍّ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ دَلَالََةَ الْمُعْجِزَةِ عَقْلِيَّةً. اهـ «دسوقي» [على «شرح السنوسي على أم البراهين» (ص: ١٧٣)] و«شرقاوي» [على «شرح الهددي على أم البراهين» (ص: ١١٤)]. اهـ منه.

(٢) الشَّرْشِيمِي: وَقَوْلُ الْمُحَشِّي: (الْمُرَادُ بِـ«عَدَمُ الْإِنْفِكَاحِ») مَعْنَاهُ: أَنَّ الْعَقْلَ لَا يَقْبَلُ انْتِفَاءَ هَذِهِ الْوَاجِبَاتِ عَنِ الرُّسُلِ، وَلَوْ كَانَ بَعْضُهَا دَلِيلًا شَرْعِيًّا.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّ تَعْيِيرَهُ بِـ«الْمُرَادِ»؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ تَفْسِيرُهُ بِ: «عَدَمُ قَبُولِ الْإِنْتِفَاءِ فِي الْعَقْلِ»؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ يَقْبَلُ انْتِفَاءَهُ بِالنِّسْبَةِ لِمَا دَلِيلُهُ شَرْعِيٌّ، وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ.

(٣) الشَّرْشِيمِي: قوله: (بِنَاءً عَلَى أَنَّ دَلَالََةَ الْمُعْجِزَةِ عَقْلِيَّةً) أي: أَنَّهَا تَدُلُّ عَقْلاً عَلَى صَدَقِ الْآتِي بِهَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى =



وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ عَادِيٌّ^(١)؛ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ دَلَالَتَهَا عَادِيَّةٌ؛ أَيُّ: مُسْتَنِدَةٌ لِلْعَادَةِ الْجَارِيَةِ بِأَنَّ تِلْكَ الْمُعْجِزَةَ عَلَامَةٌ عَلَى الصَّدْقِ.

قَوْلُهُ: (الصَّدْقُ) أَيُّ: مُطَابَقَةُ الْخَبَرِ لِلْوَاقِعِ.

وَأَعْلَمَ أَنَّ الصَّدْقَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: الصَّدْقُ فِي دَعْوَى الرِّسَالَةِ، وَالصَّدْقُ فِي الْأَحْكَامِ الَّتِي يُبَلِّغُونَهَا عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالصَّدْقُ فِي الْكَلَامِ الْمُتَعَلِّقِ بِأُمُورِ الدُّنْيَا كَ: «قَامَ زَيْدٌ وَقَعَدَ عَمْرُو، وَأَكَلْتُ كَذَا، وَشَرِبْتُ كَذَا»، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

الأنبأبي

وَرُدُّ: بِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِإِلْزَامٍ عَقْلًا؛ لِأَنَّ إِيجَادَ اللَّهِ تَعَالَى ذَلِكَ الْخَارِقَ لَا يَدُلُّ عَقْلًا عَلَى كَوْنِهِ أَرَادَ بِهِ تَصْدِيقَ الرُّسُولِ، وَإِنَّمَا يَدُلُّ عَقْلًا عَلَى كَوْنِهِ تَعَالَى أَرَادَ وَقُوعَ ذَلِكَ الْخَارِقِ مُجَرَّدًا عَنْ إِرَادَةِ التَّصْدِيقِ وَعَدَمِهَا.

قَوْلُهُ: (وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ عَادِيٌّ) وَلَا يَقَالُ: الْأَمْرُ الْعَادِيُّ يَصِحُّ تَخَلُّفُهُ، فَلَا تَدُلُّ الْمَعْجِزَةُ حِينَئِذٍ عَلَى صَدْقِ الرُّسُولِ قَطْعًا.

لَا تَأْتِي نَقُولُ: الْقَطْعُ بِجَامِعِ الْأَمْرِ الْعَادِيِّ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَكْذِّبُ بِمَقْتَضَى الْعَادَةِ مَنْ يَقُولُ: «الْجَبَلُ الْفَلَاني ذَهَبٌ»، مَعَ إِمْكَانِ تَخَلُّفِهِ عَقْلًا؛ إِذْ لَوْ فَرَضْنَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَهُ ذَهَبًا لَمْ يُلْزَمَ عَلَيْهِ مُحَالٌ. اهـ «دَسُوقِي» [عَلَى شَرْحِ السَّنُوسِيِّ عَلَى أَمِّ الْبَرَاهِمِينَ (ص: ١٧٣)].

= مَا أَوْجَدَ ذَلِكَ الْخَارِقَ عَلَى يَدِ الرُّسُولِ إِلَّا مَرِيدًا تَصْدِيقَهُ بِهِ.

وَرُدُّ: بِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِإِلْزَامٍ عَقْلًا؛ لِأَنَّ إِيجَادَ اللَّهِ تَعَالَى ذَلِكَ الْخَارِقَ لَا يَدُلُّ عَقْلًا عَلَى كَوْنِهِ أَرَادَ بِهِ تَصْدِيقَ الرُّسُولِ، وَإِنَّمَا يَدُلُّ عَقْلًا عَلَى كَوْنِهِ تَعَالَى أَرَادَ وَقُوعَ ذَلِكَ الْخَارِقِ مُجَرَّدًا عَنْ إِرَادَةِ التَّصْدِيقِ وَعَدَمِهَا. اهـ مِنْهُ.

(١) الشُّرُوشِيمِي: قَوْلُهُ: (وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ عَادِيٌّ) وَلَا يَقَالُ: الْأَمْرُ الْعَادِيُّ يَصِحُّ تَخَلُّفُهُ، فَلَا تَدُلُّ الْمَعْجِزَةُ حِينَئِذٍ عَلَى صَدْقِ الرُّسُولِ قَطْعًا.

لَا تَأْتِي نَقُولُ: الْقَطْعُ بِجَامِعِ الْأَمْرِ الْعَادِيِّ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَكْذِّبُ بِمَقْتَضَى الْعَادَةِ مَنْ يَقُولُ: «الْجَبَلُ الْفَلَاني ذَهَبٌ»، مَعَ إِمْكَانِ تَخَلُّفِهِ عَقْلًا؛ إِذْ لَوْ فَرَضْنَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَهُ ذَهَبًا لَمْ يُلْزَمَ عَلَيْهِ مُحَالٌ. اهـ «دَسُوقِي» [عَلَى شَرْحِ السَّنُوسِيِّ عَلَى أَمِّ الْبَرَاهِمِينَ (ص: ١٧٣)]. اهـ مِنْهُ.

الْهَفْصَتِي: قَوْلُهُ: (وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ عَادِيٌّ) أَيُّ: وَلَا يَضُرُّ إِمْكَانَ تَخَلُّفِ الْعَادِيِّ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَكْذِّبُ مَنْ يَقُولُ: «الْجَبَلُ الْفَلَاني ذَهَبٌ» عَادَةً مَعَ إِمْكَانِ تَخَلُّفِ الْعَادَةِ عَقْلًا بِكَوْنِهِ ذَهَبًا؛ إِذْ لَوْ فَرَضْنَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَهُ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ ذَهَبًا لَمْ يُلْزَمَ عَلَيْهِ مُحَالٌ، فَالْمَعْجِزَةُ تَدُلُّ عَلَى صَدْقِ الرُّسُولِ قَطْعًا، وَإِنْ جَازَ تَخَلُّفُ دَلَالَتِهَا؛ أَيُّ: أَنَّ الْمَوْلَى إِذَا لَمْ يَجْعَلِ الْمَعْجِزَةَ دَالَّةً عَلَى الصَّدْقِ لَمْ يُلْزَمَ عَلَيْهِ مُحَالٌ. اهـ بِإِخْتِصَارِ إِبْرَاهِيمَ بَاشَا.

وَالْمُرَادُ هُنَا: الْقِسْمَانِ الْأَوَّلَانِ^(١)؛ لِأَنَّ الْبُرْهَانَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِيمَا يَأْتِي إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَيْهِمَا، وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّلَاثُ فَهُوَ دَاخِلٌ فِي الْأَمَانَةِ.
فَإِنْ قِيلَ: كُلُّ مِنَ الْقِسْمَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ^(٢) دَاخِلٌ أَيْضاً فِي الْأَمَانَةِ، بَلِ التَّبْلِيغُ أَيْضاً دَاخِلٌ فِيهَا، فَلَا حَاجَةَ لِإِفْرَادِ ذَلِكَ عَنْهَا.

الأنبأبي

قوله: (وَالْمُرَادُ هُنَا: الْقِسْمَانِ الْأَوَّلَانِ... إلخ) قال بعض مشايخنا: الَّذِي أَرَاهُ عَمُومُ الصَّدَقِ.
في «المنقذة» و«شرحها»: فيجب في حقهم بدلالة المعجزة: الصَّدَقُ، فلا يجوز عليهم الكذب؛ إِذْ كُلُّ مَنْ شَاهَدَ الْمَعْجِزَةَ، أَوْ بَلَغَتْهُ بِالتَّوَاتُرِ، عِلْمٌ عِلْمًا لَا يَطْرُقُ الشُّكُّ سَاحَتَهُ بِأَنَّ مَنْ ظَهَرَتْ عَلَى يَدَيْهِ صَادِقٌ فِي دَعْوَاهُ لَا مُحَالَةَ، وَمِنْ جَمَلَتِهَا: أَنَّهُ لَا يَكْذِبُ فِي غَيْرِهَا. اهـ.
فَأَنْتَ تَرَاهُ زَادَ: «وَمِنْ جَمَلَتِهَا... إلخ» لِيَشْمَلَ «الصَّدَقُ»: صَدَقَهُمْ فِي غَيْرِ الْأُمُورِ الْبَلَاغِيَّةِ، وَنَكُونُ الْمَعْجِزَةُ دَالَّةً عَلَيْهِ أَيْضاً.

قوله: (فَإِنْ قِيلَ: كُلُّ مِنَ الْقِسْمَيْنِ... إلخ) في «صغرى الصُّغرى» للمصنّف - بعد ذكر وجوب الصَّدَقِ وَالْأَمَانَةِ وَالتَّبْلِيغِ - مَا نَفَّضَهُ:

(١) الشروشيبي: قوله: (وَالْمُرَادُ هُنَا: الْقِسْمَانِ الْأَوَّلَانِ... إلخ) قال بعض مشايخنا: الَّذِي أَرَاهُ عَمُومُ الصَّدَقِ.
ويدلُّ له ما في «المنقذة» مِنْ قَوْلِهِ: يَجِبُ فِي حَقِّهِمْ بِدَلَالَةِ الْمَعْجِزَةِ: الصَّدَقُ؛ إِذْ كُلُّ مَنْ شَاهَدَ الْمَعْجِزَةَ، أَوْ بَلَغَتْهُ بِالتَّوَاتُرِ، عِلْمٌ عِلْمًا لَا يَطْرُقُ الشُّكُّ سَاحَتَهُ بِأَنَّ مَنْ ظَهَرَتْ عَلَى يَدَيْهِ صَادِقٌ فِي جَمِيعِ مَا يَخْبُرُ بِهِ. اهـ.
منه باختصار مع بعض تغيير.

وأقول: الَّذِي حَمَلَ الْمُحْكِيَّ عَلَى مَا قَالَهُ أَنَّ الْمُتَنَ جَعَلَ دَلَالَتَهَا وَضَعِيَّةً، وَجَعَلَهَا خَبَرًا تَنْزِيلِيًّا بِمَنْزِلَةِ: «صَدَقَ عِبْدِي فِي كُلِّ مَا يَبْلُغُ عَنِّي»، وَمَا قَالَهُ فِي «المنقذة» فَمَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ دَلَالَتَهَا عَقْلِيَّةً أَوْ عَادِيَّةً، فَلَا غَبَارَ عَلَى الْمُحْكِي.

(٢) الشروشيبي: قوله: (فَإِنْ قِيلَ: كُلُّ مِنَ الْقِسْمَيْنِ... إلخ) في «صغرى الصُّغرى» للمصنّف - بعد ذكر وجوب الصَّدَقِ وَالْأَمَانَةِ وَالتَّبْلِيغِ - مَا نَفَّضَهُ:

- فَالْوَجِبُ الْأَوَّلُ يَزِيدُ عَلَى «الْأَمَانَةِ» بِمَنْعِ الْكَذْبِ سَهْوًا، وَيَزِيدُ عَلَى «التَّبْلِيغِ» بِمَنْعِ الزِّيَادَةِ عَلَى مَا أَمَرُوا بِتَبْلِيغِهِ عَمْدًا أَوْ نِسْيَانًا.

- وَتَزِيدُ «الْأَمَانَةُ» عَلَى «الصَّدَقِ» بِمَنْعِ وَقُوعِ الْمَخَالَفَةِ فِي غَيْرِ كَذْبِ اللِّسَانِ، وَعَلَى «التَّبْلِيغِ» بِمَنْعِ الْمَخَالَفَةِ فِي غَيْرِ التَّبْلِيغِ.

- وَيَزِيدُ «التَّبْلِيغُ» عَلَى «الصَّدَقِ» بِمَنْعِ تَرْكِ شَيْءٍ مِمَّا أَمَرُوا بِتَبْلِيغِهِ عَمْدًا أَوْ نِسْيَانًا مَعَ لُزُومِ الصَّدَقِ فِيمَا بَلَّغُوا مِنْ =



أُجِيبَ: بِأَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ خَطَرَ الْجَهْلِ فِي هَذَا الْفَنِّ عَظِيمٌ، فَلَا يُكْتَفَى فِيهِ بِالْإِجْمَالِ.
قَوْلُهُ: (وَالْأَمَانَةُ) أَيُ: «عَدَمُ خِيَانَتِهِمْ بِفِعْلِ مُحَرَّمٍ أَوْ مَكْرُوهٍ».

- وَفَسَّرَهَا بَعْضُهُمْ: «بِاتِّصَافِهِمْ بِحِفْظِ اللَّهِ تَعَالَى ظَوَاهِرَهُمْ وَبَوَاطِنَهُمْ مِنَ التَّلَبُّسِ بِمَنْهَيِّ عَنْهُ نَهْيٍ تَحْرِيمٍ أَوْ كَرَاهَةٍ».

- وَقَالَ بَعْضُهُمْ: «هِيَ: مَلَكَهٌ رَاسِخَةٌ فِي النَّفْسِ تَمْنَعُ صَاحِبَهَا مِنْ ارْتِكَابِ الْمَنْهَيَّاتِ».
وَعَلَى كُلِّ فِهْيٍ تَرْجِعُ إِلَى الْعِصْمَةِ الَّتِي عَبَّرَ بِهَا بَعْضُهُمْ.

قَوْلُهُ: (وَتَبْلِيغُ مَا أُمِرُوا بِتَبْلِيغِهِ لِلخَلْقِ) اخْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: «مَا أُمِرُوا... إلخ» عَمَّا أُمِرُوا بِكَيْفَانِيَةِ عَنِ الْخَلْقِ، وَعَمَّا خُيِّرُوا فِيهِ، فَلَيْسَ تَبْلِيغُ كُلِّ مِنْهُمَا وَاجِبًا، بَلْ يَجِبُ كَيْفَانُ مَا أُمِرُوا بِكَيْفَانِيَةِ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ شَيْءٌ فِيمَا خُيِّرُوا فِيهِ، فَالْأَقْسَامُ ثَلَاثَةٌ: مَا أُمِرُوا بِتَبْلِيغِهِ، وَمَا أُمِرُوا بِكَيْفَانِيَةِ، وَمَا خُيِّرُوا فِيهِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَذْكُرِ الْمُصَنِّفُ وَجُوبَ كَيْفَانِ مَا أُمِرُوا بِكَيْفَانِيَةِ؛ لِأَنَّهُ دَاخِلٌ فِي الْأَمَانَةِ، كَمَا قَالَ فِي «الْأَسْرَارِ الْإِلَهِيَّةِ».

قَوْلُهُ: (وَيَسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِمْ... إلخ) الْمُرَادُ بِ«الِاسْتِحَالَةِ»: عَدَمُ امْتِكَانِ^(١) الْإِتِّصَافِ وَلَوْ بِالذَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ؛ لِأَنَّ مَا وَجَبَ بِذَلِيلٍ شَرْعِيٍّ يَسْتَحِيلُ ضِدُّهُ بِذَلِيلٍ شَرْعِيٍّ، وَمَا وَجَبَ بِغَيْرِهِ يَسْتَحِيلُ ضِدُّهُ بِغَيْرِهِ؛ كَمَا تَقَدَّمَ تَفْصِيلُهُ.

الْأَنْبِيَاءُ

- فَالْوَجِبُ الْأَوَّلُ يَزِيدُ عَلَى «الْأَمَانَةِ» بِمَنْعِ الْكَذِبِ سَهْوًا، وَيَزِيدُ عَلَى «التَّبْلِيغِ» بِمَنْعِ الزِّيَادَةِ عَلَى مَا أُمِرُوا بِتَبْلِيغِهِ عَمْدًا أَوْ نِسْيَانًا.

- وَتَزِيدُ «الْأَمَانَةُ» عَلَى «الصَّدْقِ» بِمَنْعِ وَقُوعِ الْمَخَالَفَةِ فِي غَيْرِ كَذِبِ اللِّسَانِ، وَعَلَى «التَّبْلِيغِ» بِمَنْعِ الْمَخَالَفَةِ فِي غَيْرِ التَّبْلِيغِ.

- وَيَزِيدُ «التَّبْلِيغِ» عَلَى «الصَّدْقِ» بِمَنْعِ تَرْكِ شَيْءٍ مِمَّا أُمِرُوا بِتَبْلِيغِهِ عَمْدًا أَوْ نِسْيَانًا مَعَ لَزُومِ الصَّدْقِ فِيمَا بَلَّغُوا مِنْ ذَلِكَ، وَيَزِيدُ عَلَى «الْأَمَانَةِ» بِمَنْعِ تَرْكِ شَيْءٍ مِمَّا أُمِرُوا بِتَبْلِيغِهِ نِسْيَانًا. اهـ [انظر: شرح السنوسي على صغرى الصغرى] (ص: ١٩٤) وَوَضَّحَ ذَلِكَ فِي «شَرْحِهَا»، وَبِهِ تَعْلَمُ مَا فِي كَلَامِ الْمُحَقِّقِ وَغَيْرِهِ.

= ذَلِكَ، وَيَزِيدُ عَلَى «الْأَمَانَةِ» بِمَنْعِ تَرْكِ شَيْءٍ مِمَّا أُمِرُوا بِتَبْلِيغِهِ نِسْيَانًا. اهـ [انظر: شرح السنوسي على صغرى الصغرى] (ص: ١٩٤) وَبِهِ تَعْلَمُ مَا فِي كَلَامِ الْمُحَقِّقِ وَغَيْرِهِ. اهـ مِنْهُ.

(١) الشَّرْهِيْمِيُّ: قَوْلُهُ: (عَدَمُ امْتِكَانٍ... إلخ) وَلَيْسَ الْمُرَادُ: «مَا لَا يَقْبَلُ الثَّبُوتَ فَعَلًا».

قَوْلُهُ: (أَضْدَادُ هَذِهِ الصِّفَاتِ) الْمُرَادُ بِ«الضَّدِّ» هُنَا: مُطْلَقُ الْمُتَافِي؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ كُلُّهَا أَضْدَاداً^(١)، كَمَا مَرَّ نَظِيرُهُ.

قَوْلُهُ: (وَهِيَ: الْكَذِبُ)^(٢) أَي: عَدَمُ مُطَابَقَةِ الْخَبَرِ لِلْوَاقِعِ، كَمَا عَلِمَ مِنْ تَعْرِيفِ الصِّدْقِ فِيمَا مَرَّ.

قَوْلُهُ: (بِفَعْلٍ شَيْءٍ)^(٣) ... (إِلخ) الْمُرَادُ بِ«الْفِعْلِ»: مَا يَشْمَلُ الْقَوْلَ. وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الصَّغِيرَةِ وَالْكَبِيرَةِ^(٤)، فَلَا تَقْعُ مِنْهُمُ صَغِيرَةٌ وَلَا كَبِيرَةٌ، وَلَوْ سَهَوَا، قَبْلَ الْبِعْثَةِ وَبَعْدَهَا.

لَا يُقَالُ: مَا كَانَ سَهَواً أَوْ قَبْلَ الْبِعْثَةِ لَيْسَ بِمَعْصِيَةٍ. لِأَنَّا نَقُولُ: هُوَ صُورَةٌ مَعْصِيَةٍ، وَمَا وَرَدَ^(٥) مِمَّا يُوهِمُ وَفُوعَ ذَلِكَ مِنْهُمْ يَجِبُ تَأْوِيلُهُ.

الْأَجْهَوِي

قوله: (لِأَنَّهَا لَيْسَتْ كُلُّهَا أَضْدَاداً) لِأَنَّ مِنْهَا «الْكَذِبُ» وهو: «عدم مطابقة الخبر للواقع»، فيكون أمراً عديمياً، فلا يكون ضداً حقيقةً.

قوله: (وَمَا وَرَدَ... إلخ) كقوله ﷺ - فِي قِصَّةِ ذِي الْيَدَيْنِ لَمَّا قَالَ لَهُ: «أَقْصَرَبَ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟» - «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ» [أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٥٧٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]، فَإِنَّ هَذَا يُوْهِمُ الْكَذِبَ فِي الظَّاهِرِ، فَإِنَّ بَعْضَ الْأَمْرَيْنِ وَهُوَ النِّسْيَانُ قَدْ كَانَ، فَيُؤَوَّلُ ذَلِكَ عَلَى مَعْنَى: كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ فِي ظَنِّي، وَهَذَا صَدَقَ.

(١) الشُّرَشِيمِي: قوله: (لَيْسَتْ كُلُّهَا أَضْدَاداً... إلخ) بل بعضها وهي الأمانة إن قُسِّرَتْ بِ«حَفِظَ اللَّهُ تَعَالَى»، أَوْ الْمَلَائِكَةُ.

(٢) الصِّفَتِي: قوله: (وَهِيَ: الْكَذِبُ) فَالْتَّقَابُلُ بَيْنَ الصِّدْقِ وَالْكَذِبِ: مِنْ تَقَابُلِ الشَّيْءِ وَالْمَسَاوِي لِنَقِيضِهِ؛ لِأَنَّهُ عَدَمُ مُطَابَقَةِ الْخَبَرِ لِلْوَاقِعِ.

(٣) الصِّفَتِي: قوله: (بِفَعْلٍ شَيْءٍ) فَالْتَّقَابُلُ بَيْنَ الْأَمَانَةِ وَالْخِيَانَةِ: مِنْ تَقَابُلِ الصِّدْقِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ نَسَرَّهَا الْمُصَنِّفُ بِفَعْلٍ شَيْءٍ... إلخ، وَهُوَ وَجُودِيٌّ.

(٤) الصِّفَتِي: قوله: (أَنَّ لَا فَرْقَ بَيْنَ الصَّغِيرَةِ وَالْكَبِيرَةِ) وَكَذَا: الْحَسَدُ، وَالْحَقْدُ، وَالْجُلُّ، وَالْإِعْتِقَادَاتُ الْفَاسِدَةُ مُسْتَحِيلَةٌ فِي حَقِّهِمْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

(٥) الشُّرَشِيمِي: قوله: (وَمَا وَرَدَ) أَي: كَمَا قِيلَ فِي حَقِّ سَيِّدِنَا آدَمَ أَنَّهُ أَكَلَ مِنَ الشَّجَرَةِ مَعَ نَهْيِهِ عَنْهَا، فَنَقُولُ: بِأَنَّهُ مِنْهُيٌّ ظَاهِراً مَأْمُوراً بَاطِناً أَي: أَنَّهُ أَمَرَهُ بِالْأَكْلِ مِنْهَا فَامْتَثَلَ، وَنَهَاهُ عَنِ الْأَكْلِ مِنْهَا ظَاهِراً؛ لِحِكْمَةِ خُرُوجِهِ مِنَ الْجَنَّةِ، وَهِيَ التَّرَالِدُ فِي الْأَرْضِ.



قَوْلُهُ: (أَوْ كَرَاهَةٍ) الْمُرَادُ بِهَا: مَا يَشْمَلُ خِلَافَ الْأَوَّلَى.

وَلَا يَرُدُّ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّهُ ﷺ بَالٌ قَائِمًا، وَتَوَضُّأً مَرَّةً مَرَّةً، وَتَوَضُّأً مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لِلتَّشْرِيعِ، وَلِتَيَانِ الْجَوَازِ، وَذَلِكَ وَاجِبٌ فِي حَقِّهِ ﷺ.

فَعَلِمَ وَمِمَّا تَقَرَّرَ: أَنَّهُ لَا يَقَعُ مِنْهُمْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مُحَرَّمٌ، وَلَا مَكْرُوهٌ عَلَى وَجْهِ كَوْنِهِ مَكْرُوهًا، وَكَذَا لَا يَقَعُ مِنْهُمْ مُبَاحٌ عَلَى وَجْهِ كَوْنِهِ مُبَاحًا، بَلْ عَلَى وَجْهِ كَوْنِهِ قُرْبَةً: إِمَّا لِلتَّشْرِيعِ، أَوْ لِلتَّقْوَى عَلَى الْعِبَادَةِ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، فَأَفْعَالُهُمْ دَائِرَةٌ بَيْنَ الْوَاجِبِ وَالْمَنْدُوبِ فَقَطْ؛ كَيْفَ وَقَدْ يَتَّقُو ذَلِكَ لِيَعُضَ أَوْلِيَائِهِ؟ فَيَأْوِلَى أَنْ يَكُونَ لَصَفْوَةِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ خَلْقِهِ.

قَوْلُهُ: (وَكُنْمَانُ شَيْءٍ مِمَّا أُمِرُوا بِتَبْلِيغِهِ) أَيُّ: وَلَوْ سَهْوًا؛ لِأَنَّ السَّهْوَ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِمْ فِي الْأَحْكَامِ الَّتِي يُبَلِّغُونَهَا عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِنْ جَازَ عَلَيْهِمْ فِي غَيْرِهَا، فَقَدْ سَهَا ﷺ فِي الصَّلَاةِ، لَكِنْ بِاشْتِغَالِ قَلْبِهِ بِتَعْظِيمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِلَى هَذَا الْمَعْنَى أَشَارَ بَعْضُهُمْ بِقَوْلِهِ: [من البسيط]

يَا سَائِلِي عَنْ رَسُولِ اللَّهِ: كَيْفَ سَهَا

قَدْ غَابَ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ سِرُّهُ فَسَهَا عَمَّا سِوَى اللَّهِ، فَالتَّعْظِيمُ لِلَّهِ

قَوْلُهُ: (مَا هُوَ مِنَ الْأَعْرَاضِ) خَرَجَ بِهَذَا الْقَيْدِ: صِفَاتُ الْأُلُوهِيَّةِ، فَلَا تَجُوزُ عَلَيْهِمْ، خِلَافًا لِمَنْ أَضَلَّهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي جَعْلِهِمْ سَيِّدَنَا عِيسَى إِلَهًا، وَإِنَّمَا خَرَجَتْ صِفَاتُ الْأُلُوهِيَّةِ بِهَذَا الْقَيْدِ؛ لِأَنَّ الْأَعْرَاضَ خَاصَّةً بِصِفَاتِ الْحَوَادِثِ.

وَقَوْلُهُ: (الْبَشَرِيَّةُ) أَيُّ: الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْبَشَرِ، وَهُمْ بَنُو آدَمَ، سُمُّوا بِذَلِكَ؛ لِبُدُو بَشَرِيَّتِهِمْ، وَهِيَ ظَاهِرُ الْجِلْدِ،

الْأَجْهَوِي

قوله: (قَدْ غَابَ) هذا جواب السؤال.

قوله: (عَنْ كُلِّ شَيْءٍ) ومنه: الصَّلَاةُ، والمراد بـ«السَّرِّ»: القلب.



وَحَرَجَ بِهَذَا الْقَيْدِ: الْأَعْرَاضُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْمَلَائِكَةِ، فَلَا تَجُوزُ عَلَيْهِمْ، خِلَافًا لِجَهْلَةِ الْعَرَبِ فِي رَعِيهِمْ أَنَّ الرُّسُولَ يَكُونُ مُتَّصِفًا بِصِفَاتِ الْمَلَائِكَةِ، فَلَا يَأْكُلُ وَلَا يَشْرَبُ، وَتَوَصَّلُوا بِذَلِكَ إِلَى نَفْيِ رِسَالَتِهِ ﷺ، كَمَا حَكَاهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٧] الآية^(١).

وقوله: (الَّتِي لَا تُؤَدِّي إِلَى نَقْصٍ فِي مَرَاتِبِهِمُ الْعِلِّيَّةِ) أي: مَنَازِلِهِمُ الْمُتَرَفِّعَةِ، وَحَرَجَ بِهَذَا الْقَيْدِ: الْأَعْرَاضُ الْبَشَرِيَّةُ الَّتِي تُؤَدِّي إِلَى نَقْصٍ فِي مَرَاتِبِهِمْ؛ كَالْأُمُورِ الْمُخْلَقَةِ بِالْمُرُوءَةِ، وَعَدَمُ السَّلَامَةِ عَنْ كُلِّ مَا يُنْقَرُ، وَكُلُّ مَا يُخْلُ بِحِكْمَةٍ بَعْثِيَّتِهِمْ، وَهِيَ أَدَاءُ الشَّرَائِعِ وَقَبُولُ^(٢) الْأَمْرِ لَهُمْ، وَدَخَلَ فِي ذَلِكَ الْأَكْلُ عَلَى الطَّرِيقِ، وَالْحِرْفَةُ الدِّينِيَّةُ، وَعَدَمُ كَمَالِ الْعَقْلِ وَالذِّكَاءِ وَالْفِطْنَةِ وَقُوَّةِ الرَّأْيِ، وَدَنَاءَةُ الْآبَاءِ وَغُهْرُ الْأُمَهَاتِ، وَالْعِلَظَةُ وَالْفَظَاطَةُ، وَالْعُيُوبُ الْمُتَفَرِّدَةُ ك: الْبَرَصِ^(٣) وَالْجَذَامِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

قوله: (ك: «الْمَرَضِ»^(٤)) وَمِنْهُ: الْإِعْمَاءُ، فَهُوَ جَائِزٌ عَلَيْهِمْ بِخِلَافِ الْجُنُونِ وَالسُّكْرِ وَالْحَبْلِ وَنَحْوِ ذَلِكَ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ.
قوله: (وَنَحْوِهِ) أي:

- كَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَالنَّوْمِ، لَكِنْ بِأَعْيُنِهِمْ لَا يَقْبَلُونَهُمْ؛ لِمَا وَرَدَ: «نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ تَنَامُ أَعْيُنُنَا وَلَا تَنَامُ قُلُوبُنَا» [رواه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١/ ١٧١) عن عطاء مرسلاً].

الأنبائي

قوله: (وَحَرَجَ بِهَذَا الْقَيْدِ: الْأَعْرَاضُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْمَلَائِكَةِ، فَلَا تَجُوزُ عَلَيْهِمْ) فوجوب عدم الأكل الثابت للملائكة لا يجوز في الأنبياء.



(١) الصفطي: قوله: (الآية) فردَّ الله سبحانه عليه بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَكَائِبُونَ﴾ [التكاثُر: ٢٠].

(٢) الشوشيمي: لوله: (وَهِيَ أَدَاءُ الشَّرَائِعِ وَقَبُولُ... إلخ) المخل بالآداء: عَدَمُ الذِّكَاءِ، وَقَلَّةُ الْعَقْلِ، وَالْبِلَادَةُ، وَالْمَخْلُ بِالْقَبُولِ: الْفَظَاطَةُ، وَالْبَرَصُ، وَالْجَذَامُ، وَقَلَّةُ الْعَقْلِ.

(٣) الصفطي: قوله: (ك: الْبَرَصِ... إلخ) أي وكالبلادة؛ فيستحيل أن يكون الرسول بليداً، واحترز بقوله: «التي لَا تُؤَدِّي إِلَى نَقْصٍ» مما عليه اليهود وجهلة المزَّحِّين من وصفهم لهم بالنقص، كوصف سيدنا موسى عليه السلام بالأدرة، وسيدنا داود بالحسد؛ فهنا كله مستحيل عليهم. اهـ إبراهيم باشا.

(٤) الصفطي: قوله: (ك: «الْمَرَضِ»^(٤)) مثالٌ للأعراض البشرية.



- وَكُخْرُوجِ الْمَنِيِّ النَّاسِي مِنْ امْتِلَاءِ الْأَوْعِيَةِ مَثَلًا^(١)، لَا مِنْ الْإِحْتِلَامِ النَّاسِي مِنْ الشَّيْطَانِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَسَلُّطَ لِلشَّيْطَانِ عَلَيْهِمْ.

- وَكَالْجُوعِ كَمَا وَقَعَ لَهُ ﷺ، فِي «الشُّفَا» وَغَيْرِهِ: أَنَّهُ كَانَ يَبِيتُ يَتَلَوَّى مِنَ الْجُوعِ، وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ: «أَبِيتُ عِنْدَ رَبِّي يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِي» [أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١١٠٣)] مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَحْصُلُ لَهُ ذَلِكَ^(٢) تَارَةً وَلَا يَحْصُلُ لَهُ تَارَةً أُخْرَى؛ لِأَجْلِ النَّاسِي بِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَالْعِنْدِيَّةُ فِي الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ مَجَازِيَّةٌ؛ وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ كَانَ يَبِيتُ وَقَلْبُهُ مُتَعَلِّقٌ بِرَبِّهِ، وَمَلَا حِظٌ لِحَلَالِهِ وَعَظَمَتِهِ، أَوْ أَنَّهُ كَانَ يَبِيتُ فِي كَنَفِ اللَّهِ تَعَالَى وَحِفْظِهِ، وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِي»: يُعْطِينِي قُوَّةَ الطَّاعِمِ وَالشَّارِبِ، أَوْ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِي مِنْ طَعَامِ الْجَنَّةِ وَشَرَابِهَا.



(١) الشرشيبي: قوله: (مَثَلًا أَي: وَمِنْهُ النَّظَرُ لِرُؤُوسِهِ).

(٢) الشرشيبي: قوله: (يَحْصُلُ لَهُ ذَلِكَ أَي: إِطْعَامُ اللَّهِ تَعَالَى وَإِسْقَاؤُهُ).

[البَرْهَانُ عَلَى وُجُوبِ الصَّدَقِ]

وَأَمَّا بَرْهَانُ وُجُوبِ صِدْقِهِمْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: فَلِأَنَّهُمْ لَوْ لَمْ يَصْدُقُوا
لَلَزِمَ الكَذِبُ فِي خَبَرِهِ تَعَالَى؛ لِتَصْدِيقِهِ تَعَالَى لَهُمُ بِالمُعْجَزَةِ النَّازِلَةِ مَنْزِلَةً
قَوْلِهِ تَعَالَى: «صَدَقَ عَبْدِي فِي كُلِّ مَا يُبْلَغُ عَنِّي».



[الْبُرْهَانُ عَلَى وَجُوبِ الصِّدْقِ]

قَوْلُهُ: (وَأَمَّا بُرْهَانُ وَجُوبِ صِدْقِهِمْ) أَي: فِي دَعْوَى الرِّسَالَةِ، وَفِيمَا بَلَّغُوهُ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّ هَذَا الْبُرْهَانَ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ كَمَا مَرَّ.

وَقَوْلُهُ: (فَلَا تَنْهَمُ... إلخ) تَقْرِيرُهُ أَنْ تَقُولَ: «لَوْ لَمْ يَصْدُقُوا لَلَزِمَ الْكَذِبُ فِي خَبَرِهِ تَعَالَى، لَكِنَّ الْكَذِبَ فِي خَبَرِهِ تَعَالَى مُحَالٌ، فَمَا أَدَّى إِلَيْهِ وَهُوَ عَدَمُ صِدْقِهِمْ مُحَالٌ أَيْضاً، وَإِذَا اسْتَحَالَ عَدَمُ صِدْقِهِمْ ثَبَتَ صِدْقُهُمْ، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ»؛ فَالْمُصَنِّفُ ذَكَرَ الشَّرْطِيَّةَ وَحَذَفَ الْإِسْتِثْنَائِيَّةَ؛ لِظُهُورِهَا، ثُمَّ عُلِّلَ اللَّزُومَ فِي الشَّرْطِيَّةِ بِقَوْلِهِ: «لِتَصْدِيقِهِ تَعَالَى لَهُمْ... إلخ».

قَوْلُهُ: (لَوْ لَمْ يَصْدُقُوا) أَي: بِأَنْ كَذَّبُوا؛ لِأَنَّهُ لَا وَاسِطَةَ بَيْنَ الْكَذِبِ وَالصِّدْقِ^(١)، خِلَافاً لِلْمُعْتَزَلَةِ فِي قَوْلِهِمْ بِالْوَاسِطَةِ، وَهُوَ مَا وَافَقَ الْوَاقِعَ وَخَالَفَ الْإِعْتِقَادَ^(٢)، فَإِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِصِدْقٍ وَلَا كَذِبٍ عِنْدَهُمْ، وَعَلَى هَذَا لَا يَلْزَمُ^(٣) مِمَّنْ انْتِفَاءِ الصِّدْقِ ثُبُوتُ الْكَذِبِ كَمَكْسِيهِ، بِخِلَافِهِ عَلَى الْأَوَّلِ.

الأنبائي

قوله: (وَهُوَ مَا وَافَقَ الْوَاقِعَ وَخَالَفَ الْإِعْتِقَادَ) أَي: أَوْ الْعَكْسُ؛ إِذِ الصِّدْقُ عِنْدَهُمْ: «مُوَافَقَةُ الْوَاقِعِ وَالْإِعْتِقَادِ»، وَالْكَذِبُ: «عَدَمُ مُوَافَقَةِ الْوَاقِعِ وَالْإِعْتِقَادِ».

قوله: (وَعَلَى هَذَا لَا يَلْزَمُ... إلخ) عبارة السُّكْتَانِيَّ - وَتَبِعَهُ الشَّرْقَاوِيُّ [في «حاشية شرح الهددي على أم البراهين» (ص: ١١٦)] -: «وَلَا يَلْزَمُ عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِ خَبَرِ الرَّسُولِ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ كَذِبُ خَبَرِهِ تَعَالَى عَلَى هَذَا الْقَوْلِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ؛ إِذْ تَصْدِيقُ اللَّهِ تَعَالَى لَهُمْ إِنَّمَا هُوَ بِاعْتِبَارِ الْوَاقِعِ. اهـ».

الأجهوري

قوله: (وَهُوَ مَا وَافَقَ الْوَاقِعَ... إلخ) مثله: مَا وَافَقَ الْإِعْتِقَادَ وَخَالَفَ الْوَاقِعَ، فَالْوَاسِطَةُ أَمْرَانِ.

(١) الصِّفْتِي: قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ لَا وَاسِطَةَ... إلخ) أَي: عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ، فَإِنَّ «الصِّدْقَ»: «مُطَابَقَةُ الْخَبَرِ لِلْوَاقِعِ؛ وَافِقُ الْإِعْتِقَادِ أَمْ لَا»، وَ«الْكَذِبُ»: «عَدَمُ مُطَابَقَةِ الْخَبَرِ لِلْوَاقِعِ؛ وَافِقُ الْإِعْتِقَادِ أَمْ لَا».

أَمَّا عِنْدَ الْمُعْتَزَلَةِ فَ«الصِّدْقُ»: «مُطَابَقَةُ الْخَبَرِ لِلْوَاقِعِ وَالْإِعْتِقَادِ»، وَ«الْكَذِبُ»: «عَدَمُ مُطَابَقَتِهِمَا لِمَا مَعاً»، وَأَمَّا مَا طَابَقَ الْوَاقِعَ دُونَ الْإِعْتِقَادِ، أَوْ طَابَقَ الْإِعْتِقَادَ دُونَ الْوَاقِعِ، فَهُوَ بِالْوَاسِطَةِ، فَلَا تَتِمُّ الْمُلَازِمَةُ عِنْدَهُمْ.

(٢) الشُّرَشِيمِي: قَوْلُهُ: (وَهُوَ مَا وَافَقَ الْوَاقِعَ وَخَالَفَ الْإِعْتِقَادَ) أَي: أَوْ الْعَكْسُ؛ إِذِ الصِّدْقُ عِنْدَهُمْ: «مُوَافَقَةُ الْوَاقِعِ وَالْإِعْتِقَادِ»، وَالْكَذِبُ: «عَدَمُ مُوَافَقَةِ الْوَاقِعِ وَالْإِعْتِقَادِ». اهـ منه.

(٣) الشُّرَشِيمِي: قَوْلُهُ: (وَعَلَى هَذَا لَا يَلْزَمُ... إلخ) عبارة السُّكْتَانِيَّ - وَتَبِعَهُ الشَّرْقَاوِيُّ [في «حاشية شرح الهددي =

قَوْلُهُ: (لَلزَمِ الْكَذِبُ فِي خَبَرِهِ تَعَالَى) يَعْنِي: التَّنْزِيلِيُّ، لَا الْحَقِيقِيُّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ مِنْهُ تَعَالَى خَبَرٌ بِصَدَقِهِمْ حَقِيقَةً؛ بِأَنْ قَالَ: «صَدَقَ عَبْدِي... إلخ»، وَإِنَّمَا وَجِدَتْ الْمُعْجِزَةُ النَّازِلَةُ مَنَزَلَةً ذَلِكَ، كَمَا سَيَذْكُرُهُ الْمُصَنِّفُ.

قَوْلُهُ: (لِتَصْدِيقِهِ تَعَالَى لَهُمْ... إلخ) أَي: وَتَصْدِيقُ الْكَاذِبِ كَذِبٌ، وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ هَذَا دَلِيلُ اللَّزُومِ فِي الشَّرْطِيَّةِ، وَمَعْنَى «التَّصْدِيقِ»: الْإِخْبَارُ عَنِ الصَّدَقِ، فَالْمَعْنَى: الْأَنْبَابِي

قال بعض مشايخنا: وفيه: أَنَّ التَّصْدِيقَ: النِّسْبَةُ إِلَى الصَّدَقِ، وَحَيْثُ اعْتَبَرَ فِي الصَّدَقِ الِاعْتِقَادُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ، كَانَ مَعْنَى «صَدَقَ عَبْدِي فِي كُلِّ مَا يُبْلَغُ عَنِّي»: وَافَقَ خَبَرُهُ الْوَاقِعَ وَالِاعْتِقَادَ فِي كُلِّ مَا يُبْلَغُ عَنِّي، وَالْفَرَضُ: أَنَّهُ خَالَفَ الِاعْتِقَادَ، فَيَلْزَمُ: كَذِبُ الْمَصْدُوقِ وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ لَا يَعتبر فِي صَدَقِهِ اعْتِقَادٌ لَتَنَزُّهِهِ عَنْهُ، فَالِاخْتِلَافُ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْمَعْتَزِلَةِ فِي تَفْسِيرِ الصَّدَقِ وَالْكَذِبِ إِنَّمَا هُوَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْحَادِثِ، فَالْمِلَازِمَةُ صَحِيحَةٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

نعم؛ يَنْبَغِي حَمْلُ الْكَلَامِ عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ؛ لَكُونِهِ الْمَذْهَبَ الْمَنْصُورَ؛ تَأَمَّلْ.

الْأَجْهَوِيُّ

قَوْلُهُ: (ذَلِيلُ اللَّزُومِ فِي الشَّرْطِيَّةِ) أَي: مَعَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ لَا وَاسِطَةَ بَيْنَ الصَّدَقِ وَالْكَذِبِ، فَدَلِيلُ اللَّزُومِ مَجْمُوعُهَا.

= عَلَى أَمِّ الْبَرَاهِينِ (ص: ١١٦) -: وَلَا يَلْزَمُ عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِ خَيْرِ الرُّسُولِ مُطَابِقاً لِلْوَاقِعِ مُخَالَفاً لِاعْتِقَادِهِمْ كَذِبُ خَبَرِهِ تَعَالَى عَلَى هَذَا الْقَوْلِ، عَلَى قَوْلِ الْمَعْتَزِلَةِ؛ إِذْ تَصْدِيقُ اللَّهِ تَعَالَى لَهُمْ إِنَّمَا هُوَ بِاعْتِبَارِ الْوَاقِعِ لَا بِاعْتِبَارِ اعْتِقَادِهِمْ. اهـ.

قال بعضهم: وفيه: أَنَّ التَّصْدِيقَ: النِّسْبَةُ إِلَى الصَّدَقِ، وَحَيْثُ اعْتَبَرَ فِي الصَّدَقِ الِاعْتِقَادُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ، كَانَ مَعْنَى «صَدَقَ عَبْدِي فِي كُلِّ مَا يُبْلَغُ عَنِّي»: وَافَقَ خَبَرُهُ الْوَاقِعَ وَالِاعْتِقَادَ فِي كُلِّ مَا يُبْلَغُ عَنِّي، وَالْفَرَضُ: أَنَّ خَيْرَ الرُّسُلِ مُخَالَفٌ لِالِاعْتِقَادِ، فَيَلْزَمُ: كَذِبُ الْمَصْدُوقِ وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى؛ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ اعْتِقَادَ لَخَبَرِهِ أَي لِمَدْلُولِ خَبَرِهِ التَّنْزِيلِيِّ وَالِاعْتِقَادَ لَعَدَمِ الْمَدْلُولِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعتبر فِي صَدَقِهِ اعْتِقَادٌ لَتَنَزُّهِهِ عَنْهُ، فَالِاخْتِلَافُ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْمَعْتَزِلَةِ فِي تَفْسِيرِ الصَّدَقِ وَالْكَذِبِ إِنَّمَا هُوَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْحَادِثِ، فَالْمِلَازِمَةُ صَحِيحَةٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

نعم؛ يَنْبَغِي حَمْلُ الْكَلَامِ عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ؛ لَكُونِهِ الْمَذْهَبَ الْمَنْصُورَ؛ تَأَمَّلْ. اهـ مِنْهُ بِتَفْسِيرِ.

أقول: قَوْلُهُ: «فَالْمِلَازِمَةُ صَحِيحَةٌ» غَيْرُ صَحِيحَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ انْتِفَاءِ صَدَقِهِمْ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ كَذِبُهُمْ؛ لِأَنَّهُ لَوْ فَرضَ مُطَابَقَةُ خَبَرِهِمْ لِلْوَاقِعِ دُونَ اعْتِقَادِهِمْ، كَانَ هَذَا وَاسِطَةً، وَإِنْ كَانَ يَلْزَمُ مِنْ انْتِفَاءِ صَدَقِهِمْ كَذِبُ خَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَيْسَ الْكَلَامُ فِيهِ، بَلِ الْكَلَامُ فِي صَدَقِهِمْ أَنْفُسَهُمْ، وَأَنَّهُ صَدَقَهُمْ.



لِإِخْبَارِ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ صِدْقِهِمْ فِي أَخْبَارِهِمْ بِأَنَّهُمْ رُسُلٌ مُبَلَّغُونَ عَنْهُ، وَنَظِيرُ ذَلِكَ: مَا إِذَا ادَّعَى شَخْصٌ لِحِمَاةٍ أَنَّهُ رَسُولُ الْمَلِكِ، وَأَخْبَرَهُمْ بِأَنَّهُ بِأَمْرِهِمْ بِكَذَا وَكَذَا، فَقَالُوا لَهُ: «مَا الدَّلِيلُ عَلَى صِدْقِكَ؟»، فَيَقُولُ: «أَنْ يَفْعَلَ الْمَلِكُ كَذَا وَكَذَا» عَلَى خِلَافِ عَادَتِهِ، فَيَفْعَلُ الْمَلِكُ ذَلِكَ؛ دَلِيلًا عَلَى صِدْقِهِ، فَيَفْعَلُهُ ذَلِكَ تَصَدِيقٌ لَهُ؛ لِأَنَّهُ نَازِلٌ مَنَزَلَةً قَوْلِهِ: «صَدَقَ ذَلِكَ الشَّخْصُ فِي دَعْوَاهُ أَنَّهُ رَسُولِي، وَفِيمَا أَخْبَرَكَ بِهِ».

قَوْلُهُ: (بِالْمُعْجَزَةِ) أَي: الَّتِي هِيَ: «الْأَمْرُ الْخَارِقُ لِلْعَادَةِ بِقَيْدِ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ الرِّسَالَةِ»، بِخِلَافِهِ قَبْلُهَا، فَإِنَّهُ إِزْهَاصٌ^(١)؛ أَي: تَأْيِيسٌ لَهَا، وَبَقِيَ مِنْ أَقْسَامِ الْخَارِقِ لِلْعَادَةِ: - الْكَرَامَةُ، وَهِيَ: «مَا يَظْهَرُ عَلَى يَدِ عَبْدٍ ظَاهِرِ الصَّلَاحِ».

- وَالْمَعُونَةُ، وَهِيَ: «مَا يَظْهَرُ عَلَى يَدِ الْعَوَامِ؛ تَخْلِيصًا لَهُمْ مِنْ شِدَّةٍ نَازِلَةٍ بِهِمْ مَثَلًا».

- وَالِاسْتِزْدَاجُ، وَهُوَ: «مَا يَظْهَرُ عَلَى يَدِ فَاسِقٍ خَلِيعَةٍ وَمَكْرًا بِهِ».

- وَالِإِهَانَةُ، وَهِيَ: «مَا يَظْهَرُ عَلَى يَدِهِ تَكْذِيبًا لَهُ»، كَمَا وَقَعَ لِمُسَيْلِمَةَ الْكَذَّابِ، فَإِنَّهُ تَقَلَّ فِي عَيْنِ أَغْوَرَ لَتَبْرَأَ فَعَمِيَّتِ الصَّحِيحَةُ، وَتَقَلَّ فِي بَرٍّ لِيَكْثُرَ مَاؤُهَا فَعَاضَتْ، وَتَقَلَّ فِي بَرٍّ لِيَعْذَبَ مَاؤُهُ فَصَارَتْ مِلْحًا أَجَاجًا.

فَتَحْصُلُ أَنَّ أَقْسَامَ الْأَمْرِ الْخَارِقِ لِلْعَادَةِ سِتَّةٌ، وَقَدْ جَمَعَهَا بَعْضُهُمْ فِي قَوْلِهِ: [من الطويل]

إِذَا مَا رَأَيْتَ الْأَمْرَ يُخْرِقُ عَادَةً	فَدُمُوعُجَزَةٌ إِنْ مِنْ نَبِيٍّ لَنَا صَدَرُ
وَإِنْ بَانَ مِنْهُ قَبْلَ وَضْفِ نُبُوَّةٍ	فَدُمُ الْإِزْهَاصِ سَمَهُ تَتَّبِعِ الْقَوْمَ فِي الْأَثَرِ
وَإِنْ جَاءَ يَوْمًا مِنْ وَلِيِّ فَإِنَّهُ أَلُ	كَرَامَةٌ فِي التَّحْقِيقِ عِنْدَ ذَوِي النَّظَرِ
وَإِنْ كَانَ مِنْ بَعْضِ الْعَوَامِ صُدُورُهُ	فَكُنُوهُ حَقًّا بِـ«الْمَعُونَةِ» وَاشْتَهَرُ
وَمِنْ فَاسِقٍ إِنْ كَانَ وَفَقَ مُرَادِهِ	يُسَمَّى بِـ«الِاسْتِزْدَاجِ» فِيمَا قَدْ اسْتَقَرَّ
وِلَا فَيُدْعَى بِـ«الِإِهَانَةِ» عِنْدَهُمْ	وَقَدْ تَمَّتِ الْأَقْسَامُ عِنْدَ الَّذِي اخْتَبَرُ

الْأَجْهَوْرِي

قوله: (فَعَاضَتْ) - بِالضَّادِّ الْمُعْجَمَةِ - أَي: ذَهَبَ مَاؤُهَا مِنْ أَصْلِهِ.

(١) الصَّفَتْي: قوله: (فَإِنَّهُ إِزْهَاصٌ) وذلك ك: خمود نار فارس التي لها ألف عام، وانشقاق إيوان كسرى، والنُّور الذي كان يظهر في جهة عبد الله والد النبي عليه الصلاة والسلام.

لَكِنْ زَيْدٌ عَلَيْهِ السَّحَرُ^(١) وَالْإِبْتِلَاءُ^(٢)، فَلْيَرَا جَعِ [وَالصَّحِيحُ أَنَّ السَّحَرُ مِنَ الْعَادَاتِ الَّتِي يُمْكِنُ تَعَلُّمُهَا].

قَوْلُهُ: (النَّازِلَةُ مَنْزِلَةٌ قَوْلُهُ تَعَالَى: صَدَقَ عَبْدِي... إلخ) أَي: لِدَلَالَتِهَا عَلَى صِدْقِ مَنْ ظَهَرَتْ عَلَى يَدِهِ، فَكَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: «صَدَقَ عَبْدِي... إلخ»، وَهَذَا كُلُّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ مَذْلُولَ الْمُعْجَزَةِ الْإِخْبَارُ عَنْ صِدْقِ الرُّسُلِ حَتَّى يَلْزَمَ عَلَى عَدَمِ صِدْقِهِمُ الْكَذِبُ فِي خَبَرِهِ تَعَالَى، وَأَمَّا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ مَذْلُولَهَا إِنْشَاءُ الدَّلَالَةِ^(٣) عَلَى صِدْقِهِمْ فَلَا يَلْزَمُ عَلَى عَدَمِ الْإِنْبَابِي

قَوْلُهُ: (لَكِنْ زَيْدٌ عَلَيْهِ السَّحَرُ) أَي: بِنَاءٍ عَلَى أَنَّهُ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ ابْنِ عَرَفَةَ وَصَاحِبِ «الْمَقَاصِدِ»، خِلَافًا لِلْقِرَافِيِّ الْقَائِلِ: «إِنَّهُ مُعْتَادٌ، وَغَرَابَتُهُ إِنَّمَا هِيَ لِلْجَهْلِ بِأَسْبَابِهِ، فَكُلُّ مَنْ عَرَفَ أَسْبَابَهُ وَتَعَاطَاهُ أَجَابَ مَعَهُ»، وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ جَرَى الْمُصَنِّفُ فِي «الْكِبَرِيِّ» [«شرح الكبري» (ص: ٥٥١)] حَيْثُ قَالَ: «وَمِنْ الْمُعْتَادِ: السَّحَرُ وَنَحْوُهُ».

قَوْلُهُ: (وَالْإِبْتِلَاءُ) كَانَ يَقَعُ لَهُ زِيَادَةٌ مَرَضٍ عَلَى خِلَافِ عَادَتِهِ. أَهْ مُؤَلَّفٌ.



الْأَجْهَوْرِي

قَوْلُهُ: (وَالْإِبْتِلَاءُ) جَعَلَهُ مِنَ الْخَارِقِ غَيْرِ ظَاهِرٍ، وَلَمْ يُذَكِّرِ الْإِبْتِلَاءُ مِنْ أَقْسَامِ الْخَارِقِ فِي «حَاشِيَةِ الْهَدَهْدِيِّ»، وَلَا فِي «حَاشِيَةِ الدُّسُوقِيِّ عَلَى الْمُصَنِّفِ».

قَوْلُهُ: (إِنْشَاءُ الدَّلَالَةِ عَلَى صِدْقِهِمْ) الْمُرَادُ بِذَلِكَ الْإِنْشَاءُ: طَلَبُ التَّبْلِيغِ، كَمَا هُوَ مُصَرَّحٌ بِهِ فِي «حَاشِيَةِ الْهَدَهْدِيِّ»، وَ«حَاشِيَةِ الدُّسُوقِيِّ عَلَى الْمُصَنِّفِ».

(١) الشُّرَشِيمِي: قَوْلُهُ: (لَكِنْ زَيْدٌ عَلَيْهِ السَّحَرُ) أَي: بِنَاءٍ عَلَى أَنَّهُ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ، كَمَا هُوَ مَذْهَبُ ابْنِ عَرَفَةَ، خِلَافًا لِلْقِرَافِيِّ الْقَائِلِ: «إِنَّهُ مُعْتَادٌ، وَغَرَابَتُهُ إِنَّمَا هِيَ لِلْجَهْلِ بِأَسْبَابِهِ، فَكُلُّ مَنْ عَرَفَ أَسْبَابَهُ وَتَعَاطَاهُ أَجَابَ مَعَهُ». أَهْ بَاخْتِصَارٍ.

الْبَصْفَتِي: قَوْلُهُ: (السَّحَرُ) وَالشَّعْبَةُ، فَإِنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يُمْكِنُ مَعَارَضَتُهُ، وَجَعَلَ السَّحَرُ خَارِقًا هُوَ قَوْلُ ابْنِ عَرَفَةَ، خِلَافًا لِلْقِرَافِيِّ الْقَائِلِ: «إِنَّهُ مُعْتَادٌ، وَغَرَابَتُهُ إِنَّمَا هِيَ لِلْجَهْلِ بِأَسْبَابِهِ»، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الَّذِي مَشَى عَلَيْهِ الْمُصَنِّفُ.

(٢) الشُّرَشِيمِي: قَوْلُهُ: (وَالْإِبْتِلَاءُ) كَانَ يَقَعُ لَهُ زِيَادَةٌ مَرَضٍ عَلَى خِلَافِ عَادَتِهِ. أَهْ مُؤَلَّفٌ. أَهْ مِنْهُ.

(٣) الشُّرَشِيمِي: قَوْلُهُ: (بِأَنَّ مَذْلُولَهَا إِنْشَاءُ الدَّلَالَةِ... إلخ) أَي: فِيهِ مَنْزِلَةٌ مَنْزِلَةُ قَوْلِهِ: «صَدَّقُوا بِرُسُلِي»، فَهُوَ أَمْرٌ فُهِمَ بِالصَّدَقِ، فَإِذَا لَمْ يَصَدَّقُوا وَجَدَ التَّلِيلَ الَّذِي هُوَ اللَّفْظُ التَّنْزِيلِيُّ الدَّالُّ عَلَى طَلَبِ الصَّدَقِ، وَلَمْ يَوْجَدْ الْمَذْلُولُ الَّذِي هُوَ الصَّدَقُ؛ أَي: بَعْضُ الْمَذْلُولِ؛ لِأَنَّ مَذْلُولَهُ طَلَبُ الصَّدَقِ.



صِدْقُهُمُ الْكَذِبُ فِي خَبَرِهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّ الصَّدَقَ وَالْكَذِبَ مِنْ أَوْصَافِ الْخَبَرِ لَا الْإِنْشَاءَ، وَإِنَّمَا يَلْزَمُ حَيْثُودُ الدَّلِيلِ بِدُونِ الْمَدْلُولِ.



الاجمعي

قوله: (وَجُودُ الدَّلِيلِ) أي: الدَّالُّ على ذلك الإنشاء؛ الَّذِي هو المعجزة.

قوله: (بِدُونِ الْمَدْلُولِ) المراد به: متعلِّق المدلول، لا نفس المدلول؛ لِأَنَّ المدلول وهو طلب التبليغ حاصلٌ بالمعجزة قطعاً على هذا القول؛ لِأَنَّهَا على هذا القول إنشاء، والإنشاء ما حصل مدلوله به، فالمتخلَّف هنا تبليغ ما أمروا بتبليغه الَّذِي هو متعلِّق الطَّلَب؛ لِأَنَّهُمْ إِنْ يصدقوا فقد بُلِّغُوا غير ما أمروا بتبليغه.

ويرد على هذا القول: أَنَّ المعجزة متأخِّرةٌ عَنِ التَّبْلِيغِ، فلا يظهر كونها دالَّةً على طلبه، وإِنَّمَا يظهر ذلك لو كانت سابقةً عليه.



[البزهان على وجوب الأمانة والتبليغ]

وَأَمَّا بُرْهَانُ وَجُوبِ الْأَمَانَةِ لَهُمْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: فَلِأَنَّهُمْ لَوْ خَانُوا
بِفِعْلِ مُحَرَّمٍ أَوْ مَكْرُوهٍ؛ لَأَنْقَلَبَ الْمُحَرَّمُ أَوْ الْمَكْرُوهُ طَاعَةً فِي حَقِّهِمْ
عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَنَا بِالِاقْتِدَاءِ بِهِمْ فِي أَقْوَالِهِمْ
وَأَفْعَالِهِمْ، وَلَا يَأْمُرُ اللَّهُ تَعَالَى بِفِعْلِ مُحَرَّمٍ وَلَا مَكْرُوهٍ.
وَهَذَا بِعَيْنِهِ هُوَ بُرْهَانُ وَجُوبِ الثَّلَاثِ.



[الْبُرْهَانُ عَلَى وَجُوبِ الْأَمَانَةِ وَالتَّبْلِيغِ]

قَوْلُهُ: (وَأَمَّا بُرْهَانُ وَجُوبِ الْأَمَانَةِ لَهُمْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: فَلَا تُهْمُ... إلخ) تَقْرِيرُهُ أَنْ تَقُولَ: «لَوْ خَانُوا بِفِعْلِ مُحَرَّمٍ أَوْ مَكْرُوهٍ لَانْقَلَبَ الْمُحَرَّمُ أَوْ الْمَكْرُوهُ طَاعَةً فِي حَقِّهِمْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، لَكِنَّ التَّالِيَّ بَاطِلٌ، وَإِذَا بَطَلَ التَّالِيَّ بَطَلَ الْمُقَدَّمُ، فَكَبَتْ نَقِيضُهُ، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ».

فَالْمُصَنِّفُ ذَكَرَ الشَّرْطِيَّةَ وَحَذَفَ الْإِسْتِثْنَائِيَّةَ لِظُهُورِهَا، ثُمَّ بَيَّنَّ وَجْهَ الزُّرُومِ فِي الشَّرْطِيَّةِ بِقَوْلِهِ: «لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَنَا بِالْإِقْتِدَاءِ بِهِمْ... إلخ»، وَمُحْصَلُهُ: أَنَّ جَمِيعَ مَا صَدَرَ عَنْهُمْ^(١) لَا يَكُونُ إِلَّا مَأْمُورًا بِهِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَكُلُّ مَا أَمَرَ بِهِ لَا يَكُونُ إِلَّا طَاعَةً؛ لِأَنَّهُ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ.

الأنبأبي

قَوْلُهُ: (وَمُحْصَلُهُ: أَنَّ جَمِيعَ مَا صَدَرَ عَنْهُمْ... إلخ) غَايَةُ مَا يَسْتَفَادُ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: «لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَنَا بِالْإِقْتِدَاءِ بِهِمْ... إلخ»: أَنَّهُ لَوْ وَقَعَ مِنْهُمْ الزُّنَا مَثَلًا، لَانْقَلَبَ الْمُحَرَّمُ طَاعَةً لَكُونَا مَأْمُورِينَ

(١) الشَّرْشِيمِي: قَوْلُهُ: (وَمُحْصَلُهُ: أَنَّ جَمِيعَ مَا صَدَرَ عَنْهُمْ... إلخ) غَايَةُ مَا يَسْتَفَادُ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: «لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَنَا بِالْإِقْتِدَاءِ بِهِمْ... إلخ»: أَنَّهُ لَوْ وَقَعَ مِنْهُمْ الزُّنَا مَثَلًا، لَانْقَلَبَ الْمُحَرَّمُ طَاعَةً لَكُونَا مَأْمُورِينَ بِاتِّبَاعِهِمْ فِيهِ، وَلَا يَأْمُرُ اللَّهُ تَعَالَى عَبْدَهُ إِلَّا بِطَاعَةٍ، فَيَكُونُ الزُّنَا فِي حَقِّ الْمَأْمُورِينَ - وَهُمْ اتِّبَاعُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - طَاعَةً، فَقَدْ انْقَلَبَتِ الْمَعْصِيَةُ فِي حَقِّ الْمَأْمُورِينَ طَاعَةً فِي حَقِّهِمْ أَيْضًا، وَانْقِلَابُ الْمَعْصِيَةِ طَاعَةً مُحَالٌ، فَمَا أَذَى إِلَيْهِ مُحَالٌ، فَكَبَتْ الْمَطْلُوبُ، وَلَمْ يُسْتَفَدَ مِنْ هَذَا: انْقِلَابُ الْمُحَرَّمِ مَثَلًا طَاعَةً فِي حَقِّ الرُّسُلِ، بَلْ فِي حَقِّ الْمَأْمُورِينَ، فَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ: «فِي حَقِّهِمْ» غَيْرُ ظَاهِرٍ.

وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ أَمْرَنَا بِالْإِقْتِدَاءِ بِهِمْ فِي أَعْمَالِهِمْ مَثَلًا يَقْتَضِي بِحَسَبِ الْعَادَةِ: أَنَّ الْمُقْتَدِيَ فِيهِ مَرْغُوبٌ فِيهِ، وَمَحْبُوبٌ لِلْأَمْرِ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُقْتَدِي وَالْمُقْتَدَى بِهِ، فَيَكُونُ طَاعَةً فِي حَقِّ كُلِّ مِنْهُمَا، فَصَحَّ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ: «فِي حَقِّهِمْ»؛ إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ بِقَيِّدٍ.

وَفِي «السُّكْتَانِي»: أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مَا ذَكَرَ مِنْ انْقِلَابِ الْمُحَرَّمِ أَوْ الْمَكْرُوهِ طَاعَةً فِي حَقِّهِمْ إِلَّا بَعْدَ ثَبُوتِ عَصَمَتِهِمُ الَّتِي الْكَلَامُ فِيهَا، حَتَّى تَكُونَ أَعْمَالُهُمْ طَاعَةً دَائِرَةً بَيْنَ الْوَاجِبِ وَالْمَنْدُوبِ، وَهَذَا هُوَ مُوجِبٌ لِلدُّورِ، فَلَا يَصِحُّ قَوْلُهُ: «فِي حَقِّهِمْ»، بَلْ يَتَعَيَّنُ أَنْ يَقُولَ: «فِي حَقِّ الْمَأْمُورِينَ».

وَيُرَدُّ عَلَى هَذَا الدَّلِيلِ أَيْضًا: أَنَّ انْقِلَابَ الْمُحَرَّمِ وَالْمَكْرُوهِ طَاعَةً لَا يَضُرُّ؛ إِذِ الْمَضَرُّ إِنَّمَا هُوَ انْقِلَابُ حَقِيقَةِ الْوَاجِبِ إِلَى الْجَائِزِ أَوْ الْمُسْتَحِيلِ، أَوْ كُلِّ مِنْهُمَا - أَيِ: الْوَاجِبِ أَوْ الْجَائِزِ - مُسْتَحِيلًا، أَوْ بِالْعَكْسِ كَمَا تَقَدَّمَ لِلْمَحْشِيِّ، فَكَانَ الْأَظْهَرُ [أَنَّهُ] لَا يَضُرُّ، إِذِ الْمَضَرُّ إِنَّمَا هُوَ انْقِلَابُ الْأَحْكَامِ الْعَقْلِيَّةِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، فَكَانَ =

قَوْلُهُ: (لَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَنَا بِالْإِفْتِدَاءِ بِهِمْ... إلخ) مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الضَّمِيرَ الْمُسْتَرَّ عَائِدٌ لِلَّهِ تَعَالَى، وَالْبَارِزُ عَائِدٌ لِجَمِيعِ الْأُمَمِ لَا لِهَذِهِ الْأُمَّةِ فَقَطْ، وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ قَوْلُهُ: «بِالْإِفْتِدَاءِ بِهِمْ... إلخ»؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ لَا يَلْزَمُهَا الْإِفْتِدَاءُ بِغَيْرِهِ ﷺ كَسَيِّدِنَا عِيسَى وَسَيِّدِنَا مُوسَى عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؛ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ شَرْعَ مَنْ قَبْلُنَا شَرْعٌ لَنَا فِيمَا لَمْ يَرُدَّ عَنْ نَبِيِّنَا فِيهِ شَيْءٌ، كَمَا هُوَ مَذْهَبُ السَّادَةِ الْمَالِكِيَّةِ؛ الَّذِينَ مِنْهُمْ الْمُصَنِّفُ، وَهُوَ قَوْلٌ ضَعِيفٌ^(١) عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ، وَعَلَى الْأَوَّلِ فَكُلُّ أُمَّةٍ مَأْمُورَةٌ بِالْإِفْتِدَاءِ بِرَسُولِهَا، فَهُوَ عَلَى سَبِيلِ التَّوْزِيعِ.

الأنبياء

بِاتِّبَاعِهِمْ فِيهِ، وَلَا يَأْمُرُ اللَّهُ تَعَالَى عَبْدَهُ إِلَّا بِطَاعَةٍ، فَيَكُونُ الزَّنَا فِي حَقِّ الْمَأْمُورِينَ - وَهُمْ أَتْبَاعُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - طَاعَةً، فَقَدْ انْقَلَبَتِ الْمَعْصِيَةُ فِي حَقِّ الْمَأْمُورِينَ طَاعَةً فِي حَقِّهِمْ أَيْضًا، وَانْقِلَابُ الْمَعْصِيَةِ طَاعَةً مُحَالٌّ، فَمَا آدَى إِلَيْهِ مُحَالٌّ، فَتُبِتَ الْمَطْلُوبُ، وَلَمْ يُسْتَقَدَّ مِنْ هَذَا: انْقِلَابُ الْمَحْرَمِ مِثْلًا طَاعَةً فِي حَقِّ الرُّسُلِ، بَلْ فِي حَقِّ الْمَأْمُورِينَ، فَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ: «فِي حَقِّهِمْ» غَيْرُ ظَاهِرٍ.

= الأظهر أن يقول: «لو خانوا بفعل محرم أو مكروه لاجتمع التقيضان؛ أي: كون الشيء طاعةً وغير طاعة؛ لأنَّ الله تعالى... إلخ».

إِلَّا أَنْ يُقَالَ: أَنَّ مُرَادَهُ بِقَوْلِهِ: «لَا تَقْلَبَ الْمُحْرَمُ أَوْ الْمَكْرُوهُ طَاعَةً»: أَنَّهُ يَنْصِفُ بِكَوْنِهِ طَاعَةً زِيَادَةً عَلَى مَا انْصَفَ بِهِ مِنَ الْحَرَمَةِ أَوْ الْكَرَاهَةِ، فَيَرْجِعُ لِمَا قُلْنَا.

وبالجملة: فَلَوْ غَيَّرَ الْمُصَنِّفُ هَذِهِ الْعِبَارَةَ، وَقَالَ: «أَمَّا بَرَهَانُ وَجُوبِ الصَّدَقِ، فَهُوَ أَنَّهُمْ لَوْ لَمْ يَصْدُقُوا لَلَزِمَ الْكَذِبُ فِي خَبَرِهِ تَعَالَى التَّنْزِيلِيُّ، وَالْكَذِبُ نَقْصٌ، وَالتَّقْصُّ عَلَيْهِ تَعَالَى مُحَالٌّ، وَلِیْلُ مِنْ ذَلِكَ: ثُبُوتُ الْأَمَانَةِ وَالتَّبْلِغِ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ أَخْبَرُونَا أَنَّهُمْ مَبْلُغُونَ مَعْصُومُونَ، فَلَوْ كَانُوا كَاتِمِينَ أَوْ خَائِتِينَ، لَمَا صَدَّقَ خَبَرُهُمْ، وَلَوْ لَمْ يَصْدُقْ خَبَرُهُمْ لَلَزِمَ الْكَذِبُ فِي خَبَرِ اللَّهِ تَعَالَى التَّنْزِيلِيُّ، وَكَذْبُهُ مُحَالٌّ، فَمَا آدَى إِلَيْهِ مِنْ عَدَمِ صَدَقِ خَبَرِهِمْ مُحَالٌّ، فَمَا آدَى إِلَيْهِ مِنَ الْكُتْمَانِ أَوْ الْخِيَانَةِ مُحَالٌّ»؛ لِأَجَادَ وَوَقَّى بِالْمُرَادِ. اهـ مِنْهُ مَعَ حَذْفِ زِيَادَةِ وَاخْتِصَارِ.

أَقُولُ: قَوْلُهُ: «وَهَذَا مُوجِبٌ لِلدُّورِ» غَيْرُ ظَاهِرٍ؛ لِأَنَّ انْقِلَابَ الْمَحْرَمِ مِثْلًا طَاعَةً لَيْسَ لثُبُوتِ عَصَمَتِهِمْ، بَلْ لِأَنَّهُ أَمَرْنَا بِالْإِفْتِدَاءِ بِهِمْ، وَهُوَ لَا يَأْمُرُ إِلَّا بِطَاعَةٍ، فَلَيْسَ فِيهِ دَوْرٌ، وَهُوَ تَوَقُّفُ الدَّلِيلِ عَلَى الْمَدْلُولِ وَعَكْسُهُ.

وقوله: «وَيُرَدُّ عَلَى هَذَا الدَّلِيلِ أَيْضًا» يُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ: بِأَنَّ الْانْقِلَابَ الْجَائِزَ انْقِلَابُ الْأَفْعَالِ أَجْسَامًا، بِخِلَافِ انْقِلَابِ الْأَفْعَالِ الْمَوْصُوفَةِ بِالْحَرَمَةِ أَوْ الْكَرَاهَةِ طَاعَةً؛ لِأَنَّ الْحَرَمَةَ وَالْكَرَاهَةَ صَارَتَا كَذَاتَيْنِ لَهُ عِنْدَ عَدَمِ ثُبُوتِ نَسَخِهِمَا، فَهَمَّ شَبِيهَانِ بِالْحُكْمِ الْعَقْلِيِّ، وَهُمَا مِنْهُ، تَأَمَّلْ.

(١) الشُّرُوشِيْمِيُّ: قَوْلُهُ: (وَهُوَ قَوْلٌ ضَعِيفٌ... إلخ) مُقْتَضَاهُ: أَنَّ الْقَوْلَ الضَّعِيفَ عِنْدَنَا مَعْتَدٌّ بِعَدَمِ وُرُودِ شَيْءٍ فِيهِ، لَكِنْ مُقْتَضَى قَوْلِ الشَّافِعِيَّةِ - عَلَى الْقَوْلِ الْمَعْتَمَدِ عِنْدَهُمْ -: أَنَّ شَرْعَ مَنْ قَبْلُنَا لَيْسَ شَرْعًا لَنَا، وَإِنْ وَرَدَ فِي شَرْعِنَا مَا يَقَرُّهُ، وَأَنَّ الْقَوْلَ الضَّعِيفَ يَقُولُ: إِنَّ شَرْعَ مَنْ قَبْلُنَا هُوَ شَرْعٌ لَنَا مُطْلَقًا؛ أَيْ: وَرَدَ مَا يَقَرُّهُ أَوْ لَا.



الأنبأبي

وقد يقال: إنَّ أمرنا بالاعتداء بهم في أفعالهم مثلاً يقتضي بحسب العادة: أنَّ المقتدى فيه مرغوبٌ فيه ومحبوبٌ للأمر بالنسبة للمقتدي والمقتدى به، فيكون طاعةً في حقِّ كلِّ منهما، فصَحَّ قول المصنِّف: «في حَقِّهِمْ»؛ إلَّا أنَّه ليس بقبول.

وفي «الشُّكَّتاني»: أنَّه لا يلزم ما ذكر من انقلاب المحرَّم أو المكروه طاعةً في حَقِّهم إلَّا بعد ثبوت عصمتهم التي الكلام فيها، حتَّى تكون أفعالهم طاعةً دائمةً بين الواجب والمندوب، وهذا هو موجبُ للدَّور، فلا يصحُّ قوله: «في حَقِّهِمْ». اهـ وتبعه الدُّسوقيُّ [على شرح السنوسي على أم البراهين] (ص: ١٨٢).

ويرد على هذا الدَّلِيل أيضاً: أنَّ انقلاب المحرَّم والمكروه طاعةً لا يضرُّ؛ إذ المضرُّ إنّما هو انقلابُ حقيقة الواجب إلى الجائز أو المستحيل، أو كلُّ منهما - أي: الواجب أو الجائز - مستحيلاً، أو بالعكس كما تقدَّم للمحسِّي، فكان الأظهر أن يقول: «لو خانوا بفعل محرَّم أو مكروه لاجتمع التَّقْيِضَانُ؟ أي: كون الشيء طاعةً وغير طاعةً؛ لأنَّ الله تعالى... إلخ».

إلَّا أن يقال: أنَّ مراده بقوله: «لَا تَقْلَبُ الْمُحَرَّمُ أَوْ الْمَكْرُوهُ طَاعَةً»: أنَّه يتَّصف بكونه طاعةً زيادةً على ما اتَّصف به من الحرمة أو الكراهة، فيرجع لما قلنا.

ويرد على هذا الدَّلِيل أيضاً: أنَّهم إذا خانوا بفعل محرَّم أو مكروه، فلا يخلو الحال: إمَّا أن يكون ذلك بعد تبليغهم حُكْمَ هذا الفعل أو لا، فإن كان بعد تبليغهم لحكمه لم يلزم المكلفُ حينئذٍ اتِّباعهم فيه، كيف وقد أخبروا بالنتهي عنه إن لم يحتمل النَّسخ؟ وإن احتمل النَّسخ لزمه اتِّباعهم، وكان نسخاً للحكم السابق، فلم يلزم المحذور، وإن كان قبل تبليغهم بأن كتَموا الحكم عن الخلق كان إبطالُ الكتمان كافياً عن إبطال الخيانة.

ويجاءُ: باختيار الأول، ودفع ما ورد عليه: بأنَّ مأمورين باتِّباعهم في جميع الأقوال والأفعال عموماً، كما دلَّ عليه الكتاب والسُّنة والإجماع، ما عدا ما ثبت اختصاصهم به، وما عدا الأمور الجبليَّة ك: القيام، والقعود، والمشي؛ فإنَّنا لم نؤمر بالاتباع فيها، ومن الآيات الدَّالة على الاتِّباع قوله تعالى في حقِّ نبيِّنا: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، [وقوله تعالى: ﴿وَأَتَّبِعُوا لِمَا كُنتُمْ تَهْتَدُونَ﴾] [الأعراف: ١٥٨]، [وقوله تعالى: ﴿وَرَحِمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾] [فَسَاكِنَتِهَا لِلَّذِينَ يَنْقُوتُ الرَّكُوزَ وَالَّذِينَ هُمْ بِإِيتَانِنَا يُؤْمِنُونَ] [الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ] [الأعراف: ١٥٦ - ١٥٧].

قَوْلُهُ: (فِي أَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ) أَي: وَتَقْرِيرَاتِهِمْ وَسُكُوتِهِمْ عَنِ الْفِعْلِ؛ إِذْ لَا يُقْرُونَ عَلَى خَطَا، وَنُسْتَتْنَى مِنْ ذَلِكَ مَا ثَبِتَتْ خُصْرِصِيَّتُهُمْ بِهِمْ ك: نِكَاح مَا زَادَ عَلَى الْأَرْبَعِ، وَيُعْلَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْمُكَلَّفِ مِنَّا أَنْ يَتَوَقَّفَ فِي فِعْلٍ شَيْءٍ مِمَّا ثَبِتَ عَنْهُ ﷺ لِإِحْتِمَالِ الْخُصُوصِيَّةِ، بَلْ يَتَّبِعُهُ فِي جَمِيعِ أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ؛ إِلَّا مَا ثَبِتَ أَنَّهُ مِنْ خُصُوصِيَّاتِهِ لِإِظْلَاقِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾ [آل عمران: ٣١]، وَقَدْ أَجْمَعَتِ الصَّحَابَةُ عَلَى اتِّبَاعِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ، لَكِنْ هَذَا بِالنَّظَرِ لِلْعَالِيَةِ، وَإِلَّا فَقَدْ وَقَعَ مِنْهُمْ التَّوَقُّفُ فِي غَزْوَةِ الْفَتْحِ حَيْثُ أَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِالْفِطْرِ فِي رَمَضَانَ، فَاسْتَمَرُّوا عَلَى الْإِمْتِنَاعِ، فَتَنَاولَ الْقَدَحَ وَشَرِبَ فَشَرَبُوا، وَفِي غَزْوَةِ الْحُدَيْبِيَّةِ حَيْثُ أَمَرَهُمُ ﷺ بِالنَّحْرِ وَالْحَلْقِ، فَلَمْ يَفْعَلُوا لِاسْتِغْرَاقِهِمْ فِي التَّفَكُّرِ فِيمَا وَقَعَ مِنَ الْمَسْقَةِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ ﷺ قَدِيمٌ هُوَ وَأَصْحَابُهُ مُعْتَمِرِينَ، وَنَزَلُوا بِأَقْصَى الْحُدَيْبِيَّةِ، فَمَنَعَهُمُ الْمُشْرِكُونَ مِنْ دُخُولِ مَكَّةَ، فَأَرْسَلَ ﷺ سَيِّدَنَا عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ ﷺ يَكْتُابُ لِأَشْرَافِ قُرَيْشٍ يُعَلِّمُهُمْ بِأَنَّهُ إِنَّمَا قَدِيمٌ مُعْتَمِرٌ لَا مُقَاتِلًا، فَصَمَّمُوا عَلَى أَنْ لَا يَدْخُلَ مَكَّةَ هَذَا الْعَامَ، ثُمَّ رَمَى رَجُلٌ مِنْ أَحَدِ الْقَرِيْقَيْنِ عَلَى الْقَرِيْقِ الْآخَرِ، فَكَانَتْ بَيْنَهُمَا مُعَارَكَةٌ بِالنَّبْلِ وَالْحِجَارَةِ، فَأَمْسَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْضَهُمْ، وَأَمْسَكُوا سَيِّدَنَا عُثْمَانَ ﷺ، وَأَشَاعَ إِبْلِيسُ أَنَّهُمْ قَتَلُوهُ، فَقَالَ الْأَنْبَابِيُّ

وأورد على هذا الدليل غير ذلك.

وبالجملة: فلو غيّر المصنّف هذه العبارة، وقال: «أَمَّا بَرَهَانُ وَجُوبِ الصَّدَقِ، فَهَرِ أَنَّهُمْ لَوْ لَمْ يَصْدُقُوا لِلزَّمِ الْكَذِبُ فِي خَبَرِهِ تَعَالَى التَّنْزِيلِيُّ، وَالْكَذِبُ نَقْصٌ، وَالنَّقْصُ عَلَيْهِ تَعَالَى مُحَالٌ، وَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ: ثُبُوتُ الْأَمَانَةِ وَالتَّبْلِيغِ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ أَخْبَرُونَا أَنَّهُمْ مَبْلُغُونَ مَعْصُومُونَ، فَلَوْ كَانُوا كَاتِمِينَ أَوْ خَائِنِينَ، لَمَا صَدَقَ خَبَرُهُمْ، وَلَوْ لَمْ يَصْدُقْ خَبَرُهُمْ لِلزَّمِ الْكَذِبُ فِي خَبَرِ اللَّهِ تَعَالَى التَّنْزِيلِيُّ، وَكَذِبُهُ مُحَالٌ، فَمَا أَدَّى إِلَيْهِ مِنْ عَدَمِ صَدَقِ خَبَرِهِمْ مُحَالٌ، فَمَا أَدَّى إِلَيْهِ مِنَ الْكُتْمَانِ أَوْ الْخِيَانَةِ مُحَالٌ؛ لِأَجَادِ وَوَفَى بِالْمِرَادِ، وَحَيْثُ تَكُونُ الْمَعْجَزَةُ دَلِيلَ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ الْوَاجِبَةِ فِي حَقِّ الرُّسُلِ.



الْأَجْهَوِيُّ

قَوْلُهُ: (وَسُكُوتِهِمْ) هُوَ عَطَفَ تَفْسِيرٍ عَلَى مَا قَبْلَهُ.

قَوْلُهُ: (وَأَمْسَكُوا سَيِّدَنَا عُثْمَانَ ﷺ) أَي: وَمَنْ مَعَهُ، كَمَا يُقْهَمُ مِنْ آخِرِ الْعِبَارَةِ.



النَّبِيُّ ﷺ: «لَا نَبْرُحُ حَتَّى نُنَاجِزَهُمُ الْحَرْبَ»، وَدَعَا النَّاسَ عِنْدَ الشَّجَرَةِ لِلْبَيْعَةِ عَلَى الْمَوْتِ، أَوْ عَلَى أَنْ لَا يَفِرُّوا، فَبَايَعُوهُ عَلَى ذَلِكَ، فَلَمَّا سَمِعَ الْكُفَّارُ بِالْمُبَايَعَةِ نَزَلَ بِهِمُ الْخَوْفُ، وَأَرْسَلُوا رَجُلًا مِنْهُمْ يَعْذِرُ بِأَنَّ الْقِتَالَ لَمْ يَقَعْ إِلَّا مِنْ سُفْهَائِهِمْ، وَطَلَبَ أَنْ يُرْسِلَ مَنْ أُسِرَ مِنْهُمْ، فَقَالَ ﷺ: «إِنِّي غَيْرُ مُرْسِلِهِمْ حَتَّى تُرْسِلُوا أَصْحَابِي»، فَقَالَ ذَلِكَ الرَّجُلُ: أَنْصَفْتَنَا، فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ، فَأَرْسَلُوا سَيِّدَنَا عُثْمَانَ وَجَمَاعَةً مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَوَقَعَ الصُّلْحُ بَيْنَهُ ﷺ وَبَيْنَ ذَلِكَ الرَّجُلِ عَلَى شَرْطٍ أَنْ تَوْضَعَ الْحَرْبُ بَيْنَهُمْ عَشْرَ سِنِينَ، وَأَنْ يُؤْمِنَ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ، وَأَنْ يَرْجِعَ عَنْهُمْ عَامَهُمْ وَيَأْتِيَ مُعْتَمِرًا فِي الْعَامِ الْقَابِلِ، وَأَنْ يَرُدَّ إِلَيْهِمْ^(١) مَنْ جَاءَ مِنْهُمْ مُسْلِمًا، وَأَنْ لَا يَرُدُّوا إِلَيْهِ مَنْ جَاءَ إِلَيْهِمْ مِنْ تَبِعِهِمْ، وَكَتَبَ لَهُمْ سَيِّدُنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ﷺ بِذَلِكَ كِتَابًا، فَكَرِهَ الْمُسْلِمُونَ هَذِهِ الشُّرُوطَ، وَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَرُدُّ وَلَا يَرُدُّونَ؟ فَقَالَ ﷺ: «نَعَمْ؛ أَمَّا مَنْ ذَهَبَ مِثْلُ إِلَيْهِمْ فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَمَنْ جَاءَ مِنْهُمْ إِلَيْنَا فَسَيَجْعَلُ اللَّهُ لَهُ فَرَجًا وَمَخْرَجًا»، ثُمَّ قَالَ ﷺ لِأَصْحَابِهِ: «قُومُوا فَانْحَرُوا وَاخْلُقُوا»، قَالَ الرَّاوي: فَوَاللَّهِ مَا قَامَ مِنْهُمْ أَحَدٌ حَتَّى قَالَ ذَلِكَ ثَلَاثًا، فَلَمَّا لَمْ يَفْعَلُوا دَخَلَ عَلَى السَّيِّدَةِ أُمِّ سَلَمَةَ وَقَالَ ﷺ: «هَلَكَ الْمُسْلِمُونَ؛ أَمَرْتُهُمْ أَنْ يَخْلُقُوا وَأَنْ يَنْحَرُوا فَلَمْ يَفْعَلُوا»، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا تَلْمُهُمْ، فَإِنَّهُ شَقَّ عَلَيْهِمْ هَذَا الصُّلْحُ، اخْرُجْ وَلَا تُكَلِّمْ أَحَدًا حَتَّى تَفْعَلَ ذَلِكَ، فَخَرَجَ فَتَنَحَّرَ بِيَدِهِ وَدَعَا خَالِقَهُ، فَلَمَّا رَأَوْا ذَلِكَ قَامُوا فَانْحَرُوا وَجَعَلَ بَعْضُهُمْ يَخْلِقُ بَعْضًا حَتَّى كَادَ بَعْضُهُمْ يَقْتُلُ بَعْضًا؛ كَمَا فِي «الْبُخَارِيِّ» [أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٧٣١) مِنْ حَدِيثِ الْمُسَوِّدِ بْنِ مَخْرَمَةَ وَمُرْوَانَ ﷺ].

قَوْلُهُ: (وَهَذَا بِمَعْنِيهِ هُوَ بُرْهَانُ وَجُوبِ الثَّلَاثِ) تَقْرِيرُهُ أَنْ تَقُولَ: «لَوْ خَانُوا بِكَيْثَمَانَ شَيْءٍ مِمَّا أُمِرُوا بِتَبْلِيغِهِ لِلْخَلْقِ؛ لَأَنْقَلَبَ الْكَيْثَمَانُ طَاعَةً فِي حَقِّهِمْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؛ الْأَجْهَوِيُّ

قوله: (عَلَى الْمَوْتِ... إلخ) الظاهر: أنَّ هذا تردُّدٌ فِي اللَّفْظِ الْوَاقِعِ مِنْهُ ﷺ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ بَايَعَهُمْ عَلَى أَنْ يَصْبِرُوا عَلَى الْقِتَالِ حَتَّى يَمُوتُوا، أَوْ أَنَّهُ بَايَعَهُمْ عَلَى أَنْ لَا يَفِرُّوا، وَالْمَعْلُومُ وَاحِدٌ.



(١) الصَّفْتِيُّ: قوله: (وَأَنْ يَرُدَّ إِلَيْهِمْ... إلخ) وجوازُ الصُّلْحِ بِرَدِّ مَنْ جَاءَ مُسْلِمًا مَنْسُوحٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَقَالَ بَاهِي الْأَنْثَمَةِ بِجَوَازِهِ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الْمَرْدُودُ عَاقِلًا بِالْعَمَلِ ذَكَرَ.

لأننا مأمورون بالافتداء بهم في أقوالهم وأفعالهم، ولا يأمر الله تعالى بمحرم ولا مكروه،
 لكن انقلاب الكتمان طاعة باطل؛ لأنه محرم بالإجماع ملعون فاعله.
 إذا علمت ذلك تعلم أن المراد بقول المصنف: «وهذا يعينه... إلخ» الممانعة
 في التقرير فقط، لا الممانعة في الذات؛ لأن هذا الدليل معاير للدليل الذي قبله؛ إذ مقدم
 شرطية الأول وتاليها أعم من مقدم شرطية الثاني وتاليها، كما لا يخفى.



[الدَّلِيلُ عَلَى الْجَائِزِ فِي حَقِّ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ]

وَأَمَّا دَلِيلُ جَوَازِ الْأَعْرَاضِ الْبَشَرِيَّةِ عَلَيْهِمْ - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ -:
فَمُشَاهَدَةُ وَقُوعِهَا بِهِمْ: إِثْمًا لَتَعْظِيمِ أَجُورِهِمْ، أَوْ لِلتَّشْرِيعِ، أَوْ لِلتَّسْلِي عَنِ
الدُّنْيَا، أَوْ لِلتَّنْبِيهِ لِحَسَّةِ قُدْرَتِهَا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، وَعَدَمِ رِضَاهِ تَعَالَى بِهَا دَارَ
جَزَاءٍ لِأَوْلِيَائِهِ؛ بِاعْتِبَارِ أَحْوَالِهِمْ فِيهَا عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.



[الدليل على الجائز في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام]

قوله: (وَأَمَّا دَلِيلُ جَوَازٍ... إلخ) عَبَّرَ هُنَا بِـ«الدَّلِيلِ» وَفِي مَا قَبْلَهُ بِـ«الْبُرْهَانِ» لِلتَّعْنِينِ، وَهُوَ اذْيَكَاثُ قَنِينٍ؛ أَيْ: نَوْعَيْنِ مِنَ التَّعْبِيرِ؛ لِدَفْعِ ثِقَلِ التَّكَرَّارِ اللَّفْظِيِّ.

قوله: (الْأَعْرَاضُ الْبَشَرِيَّةُ) «أَل» لِلْعَهْدِ، وَالْمَعْهُودُ هُوَ الْأَعْرَاضُ الْبَشَرِيَّةُ الَّتِي لَا تُؤَدِّي إِلَى نَقْصٍ فِي مَرَاتِبِهِمُ الْعَلِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا الْمُتَقَدِّمَةُ فِي كَلَامِهِ.

قوله: (فَمُشَاهَدَةٌ وَقُوعُهَا بِهِمْ) يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ مُقَدِّمَةُ صُغْرَى قَائِلَةٍ: «الْأَعْرَاضُ الْبَشَرِيَّةُ شَوْهَدٌ وَقُوعُهَا بِهِمْ»، وَيُضْمُّ إِلَيْهَا مُقَدِّمَةُ كُبْرَى قَائِلَةٍ: «وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ جَائِزاً»^(١)؛ لِأَنَّ الْوُقُوعَ يَسْتَلْزِمُ الْجَوَازَ، وَمَجْمُوعُ هَاتَيْنِ الْمُقَدِّمَتَيْنِ قِيَاسٌ اقْتِرَانِيٌّ، وَيَحْتَمِلُ تَقْرِيرُهُ اسْتِثْنَائِيًّا بِأَن تَقُولَ: «لَوْ لَمْ تَجْزِ الْأَعْرَاضُ الْبَشَرِيَّةُ فِي حَقِّهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَمَا وَقَعَتْ بِهِمْ، لَكِنَّ التَّالِيَّ بَاطِلٌ؛ لِمُشَاهَدَةِ وَقُوعِهَا بِهِمْ».

وَلَا يَخْفَى أَنَّ مُشَاهَدَةَ ذَلِكَ إِنَّمَا وَقَعَتْ مِنْ عَاصِرِهِمْ، فَاذْدَفَعَ مَا قَدْ يُقَالُ: كَيْفَ يَقُولُ الْمُصَنِّفُ: «فَمُشَاهَدَةٌ وَقُوعُهَا بِهِمْ» مَعَ أَنَّا لَمْ نَشَاهِدْ ذَلِكَ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِـ«الْمُشَاهَدَةِ»: مَا يَشْمَلُ الْمُشَاهَدَةَ حُكْمًا كَ: بُلُوغِ ذَلِكَ لَنَا بِالتَّوَاتُرِ.

قوله: (إِمَّا... إلخ) عَرَضَهُ بِذَلِكَ بَيَانُ الْفَوَائِدِ الْمُتَرْتِبَةِ عَلَى وَقُوعِ الْأَعْرَاضِ الْبَشَرِيَّةِ بِهِمْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

قوله: (لِتَعْظِيمِ أَجُورِهِمْ) أَيْ: كَمَا فِي الْأَمْرَاضِ وَنَحْوِهَا، فَإِنَّهُ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا تَعْظِيمُ الْأَجُورِ، وَلِهَذَا قَالَ ﷺ: «أَسَدُّكُمْ بَلَاءَ الْأَنْبِيَاءِ ثُمَّ الْأَوْلِيَاءِ ثُمَّ الْأَمْثَلُ فَلَا أَمْثَلَ» [أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (١٢٠) مِنْ حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]، وَقَالَ الْإِمَامُ الْقُشَيْرِيُّ: «لَيْسَ كُلُّ أَحَدٍ أَهْلًا لِلْبَلَاءِ؛ إِذِ الْبَلَاءُ لِلْأَوْلِيَاءِ، وَأَمَّا الْأَجَانِبُ^(٢) فَيَتَجَاوَزُ عَنْهُمْ، وَيُحَلَّى سَبِيلَهُمْ».

الْأَنْبِيَاءِ

قوله: (وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ جَائِزاً) المراد: كُلُّ مَا شُهِدَ وَقُوعَهُ بِهِمْ عَلَى رَجْوٍ مَخْصُوصٍ، وَإِلَّا فَالْوَاجِبُ شُهِدَ وَقُوعُهُ بِهِمْ.

(١) الشَّرْشِيمِيُّ: قوله: (وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ جَائِزاً) المراد: كُلُّ مَا شُهِدَ وَقُوعَهُ بِهِمْ عَلَى رَجْوٍ مَخْصُوصٍ، بِأَن لَمْ يَثْبُتَ طَلَبُهُ مِنْهُمْ، وَإِلَّا فَالْوَاجِبُ شُهِدَ وَقُوعُهُ بِهِمْ. أَهْمَتُهُ مَعَ بَعْضِ زِيَادَةٍ.

(٢) الشَّرْشِيمِيُّ: قوله: (وَأَمَّا الْأَجَانِبُ) وَهُمْ الْعَصَاةُ.



وَرُوي: أَنَّهُ ﷺ أَرَادَ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِامْرَأَةٍ جَمِيلَةٍ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهَا لَمْ تَمْرُضْ، فَأَعْرَضَ عَنْهَا [أخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (٣٢٨٢) عن الشعبي مرسلاً]، وَحُكِيَ أَنَّ سَيِّدَنَا عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً لَمْ تَمْرُضْ، فَطَلَّقَهَا [ذكره الغزالي في «إحياء علوم الدين» (٤/ ٢٩٠)].

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ تَعْظِيمَ أَجُورِهِمْ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى وَقُوعِ تِلْكَ الْأَمْرَاضِ بِهِمْ؛ لِيَجُوزَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُعْظِمُ أَجُورَهُمْ بِدُونِ ذَلِكَ.

أُجِيبَ: بِأَنَّهُ تَعَالَى لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ.

قَوْلُهُ: (أَوْ لِلتَّشْرِيعِ) أَيِ: تَشْرِيعِ الْأَحْكَامِ لَنَا لِأَجْلِ أَنْ نَعْلَمَهَا كَمَا عَلِمْنَا أَحْكَامَ السَّهْوِ فِي الصَّلَاةِ مِنْ سَهْوِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ فِيهَا.

لَا يَقَالُ: التَّشْرِيعُ كَمَا يَحْصُلُ بِالْفِعْلِ يَحْصُلُ بِالْقَوْلِ.

لِأَنَّا نَقُولُ: دَلَالَةُ الْفِعْلِ أَقْوَى مِنْ دَلَالَةِ الْقَوْلِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَعْتَقِدُ الْمُكَلَّفُ فِي الْقَوْلِ أَنَّهُ تَرْخِصٌ فَيُخَالِفُهُ؛ كَأَن يُعِيدَ الصَّلَاةَ مِنْ أَوَّلِهَا إِذَا سَهَا فِيهَا، وَلَا يَفْتَصِرُ عَلَى السُّجُودِ مُحْتَجًّا بِأَنَّهُ لَوْ لَا أَنَّهُ تَرْخِصٌ لَفَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ، وَأَمَّا الْفِعْلُ فَلَا يُمَكِّنُ فِيهِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْدِلُ أَحَدٌ عَنْ فِعْلِهِ ﷺ بَعْدَ رُؤْيَيْهِ أَوْ ثُبُوتِهِ؛ إِذْ لَا يَفْعَلُ ﷺ لِنَفْسِهِ إِلَّا الْأَفْضَلَ.

قَوْلُهُ: (أَوْ لِلتَّسْلِيِ عَنِ الدُّنْيَا) أَيِ: تَسْلِيِ غَيْرِهِمْ عَنْهَا، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا رَأَى مَقَامَاتِ هَؤُلَاءِ السَّادَاتِ الْكِرَامِ الَّذِينَ هُمْ خَيْرُهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ خَلْقِهِ وَصَفْوَتِهِ مِنْ عِبَادِهِ مَعَ مَا وَقَعَ لَهُمْ مِنْ تِلْكَ الْأَعْرَاضِ تَسْلَى وَتَصَبَّرَ عَنْهَا.

وَالدُّنْيَا بِضَمِّ الدَّالِ وَكُسْرِهَا، وَالْمُرَادُ مِنْهَا هُنَا: الْأَمْوَالُ وَتَوَابِعُهَا كَ: الْجَاوِ، وَالْفَخْرِ، وَالرَّاحَةِ، وَاللَّذَّةِ؛ وَأَمَّا فِي قَوْلِهِ: «وَعَدَمُ رِضَاهُ بِهَا دَارَ جَزَاءٍ... إلخ» فَالْمُرَادُ بِهَا: مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، أَوْ جُمْلَةُ الْعَالَمِ.

الاجهوري

قوله: (أَيِ: تَسْلَى غَيْرِهِمْ عَنْهَا) أَيِ: صبرهم على فقدها.

قوله: (مِنْ تِلْكَ الْأَعْرَاضِ) ك: قلة المال، وغيرها مِنَ الْأَعْرَاضِ الضَّارَّةِ.

قوله: ﷺ أَيِ: عَنِ الدُّنْيَا النَّافِعَةِ، لَا عَنِ الْأَعْرَاضِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْأَعْرَاضِ الضَّارَّةِ.

قوله: (فَالْمُرَادُ بِهَا... إلخ) لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الصَّالِحُ لِأَنَّهُ يَكُونُ دَارًا، بِخِلَافِ الْأَمْوَالِ وَنَحْوِهَا.



قَوْلُهُ: (أَوْ لِلتَّيْبِ لِحَسَّةٍ قَدَرِهَا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى) أَي: تَبَيُّهُ غَيْرِهِمْ؛ لِحَقَارَةِ قَدَرِهَا عِنْدَهُ تَعَالَى، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا رَأَوْهُمْ مُعْرِضِينَ عَنْهَا إِعْرَاضَ الْعَاقِلِ عَنِ الْجِيْفَةِ، تَبَيُّهُ وَتَقَيُّظَ لِحَقَارَةِ قَدَرِهَا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، وَلِلذَلِكَ قَالَ ﷺ: «الدُّنْيَا جِيفَةٌ قَدْرَةُ» [لم اجد بهذا اللفظ]، وَقَالَ ﷺ: «لَوْ كَانَتِ الدُّنْيَا تَرَنُّنٌ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى جَنَاحَ بَعُوضَةٍ مَا سَقَى الْكَافِرَ مِنْهَا جُرْعَةً مَاءٍ» [أخرجه الترمذي في «سننه» (٢٣٢٠)، وابن ماجه في «سننه» (٤١١٠)، من حديث سهل بن سعد ؓ]، وَقَالَ ﷺ: خَطَابًا لِابْنِ عُمَرَ وَالْمُرَادُ مَا يَعْمُهُ وَغَيْرُهُ: «كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ» [أخرجه البخاري في «صحيحه» (٦٤١٦) من حديث ابن عمر ؓ]، زَادَ التِّرْمِذِيُّ: «وَعُدَّ نَفْسَكَ مِنْ أَهْلِ الْقُبُورِ» [أخرجه الترمذي في «سننه» (٢٣٣٣) من حديث ابن عمر ؓ].

وَالْغَرِيبُ هُوَ الَّذِي قَدِمَ بَلَدًا لَا مَسْكَنَ لَهُ فِيهَا وَلَا أَهْلًا، فَقَاسَى الذَّلَّ وَالْمَسْكَنَةَ فِي غُرَبَتِهِ، وَتَعَلَّقَ قَلْبُهُ بِالرَّجُوعِ إِلَى وَطَنِهِ، وَلَمَّا كَانَ الْغَرِيبُ قَدْ يُقِيمُ فِي بِلَادِ الْغُرَبَةِ أَضْرَبَ عَنْهُ يَقُولُهُ ﷺ: «أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ»؛ أَي: بَلْ كُنْ مِثْلَ الْمَارِّ فِي الطَّرِيقِ لِأَجْلِ أَنْ يَصِلَ إِلَى وَطَنِهِ، وَيَبْنِي وَيَبْنِي مَفَاوِزَ وَمَهَالِكَ، فَهَلْ لَهُ أَنْ يُقِيمَ لِحَفْظَةٍ؟

وَقَوْلُهُ ﷺ: «وَعُدَّ نَفْسَكَ مِنْ أَهْلِ الْقُبُورِ» كِنَايَةٌ عَنْ مِلَاحَظَةِ الْمَوْتِ وَعَدَمِ طُولِ الْأَمَلِ. وَقَدْ بَلَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ سَيِّدَنَا أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ ؓ اشْتَرَى جَارِيَةً إِلَى شَهْرٍ، فَقَالَ ﷺ: «إِنَّ أُسَامَةَ وَاللَّهِ لَطَوِيلُ الْأَمَلِ»، ثُمَّ قَالَ ﷺ: «مَا رَفَعْتُ قَدَمِي وَظَنَنْتُ أَنِّي أَصْغَمُهَا حَتَّى أَقْبِضَ، وَلَا فَتَحْتُ عَيْنِي وَظَنَنْتُ أَنِّي أَغْمِضُهَا حَتَّى أَقْبِضَ، وَلَا لَقِمْتُ لُقْمَةً وَظَنَنْتُ أَنِّي أُسَيِّغُهَا حَتَّى أَتْبِضَ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ إِنْ مَا تُوعِدُونَ لَا تِ، وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ» [أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٤٤٥١) من حديث أبي سعيد ؓ].

وَأَخْرَجَ أَبُو نُعَيْمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لِي لَا أَحِبُّ الْمَوْتَ؟ فَقَالَ ﷺ: «أَلَيْكَ مَالٌ؟»، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ ﷺ: «قَدَّمَهُ، فَإِنَّ قَلْبَ الْمُؤْمِنِ مَعَ مَالِهِ، إِنْ قَدَّمَهُ أَحَبَّ أَنْ يُلْحَقَهُ، وَإِنْ أَخَّرَهُ أَحَبَّ أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنْهُ» [أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٣/٣٥٩) من حديث عبد الله بن عبيد بن عمير ؓ].

الأجهوري

قوله: (أَوْ لِلتَّيْبِ) هو والتَّسْلِي عن الدنيا مرتبان على قلة المال ونحوها من الأمور الشاقة.

قوله: (طُولِ الْأَمَلِ) هو: «ظُنَّ امتداد الحياة».

قوله: (يَتَأَخَّرَ عَنْهُ) في بعض النسخ: «مَعَهُ»، وهو متعين.

وَاعْلَمْ أَنَّ الذَّمَّ الْوَاردَ فِي الدُّنْيَا إِنَّمَا هُوَ الدُّنْيَا الشَّاعِلَةُ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، وَعَلَيْهَا يُحْمَلُ قَوْلُهُ ﷺ: «الدُّنْيَا مَلْعُونَةٌ مَلْعُونٌ مَا فِيهَا إِلَّا ذِكْرُ اللَّهِ وَمَا وَالَاهُ» [أخرجه الترمذي في سننه (٢٣٢٢) من حديث أبي هريرة رضى الله عنه] أي: مِنَ التَّسْبِيحِ وَالتَّحْمِيدِ؛ أَمَّا الدُّنْيَا الَّتِي لَمْ تَسْغَلْ عَنْهُ تَعَالَى فَلَا ذَمَّ فِيهَا، بَلْ هِيَ مَحْمُودَةٌ وَعَلَيْهَا يُحْمَلُ قَوْلُهُ ﷺ: «نِعَمَ الدُّنْيَا مَطِيبَةُ الْمُؤْمِنِ، بِهَا يَصِلُ إِلَى الْخَيْرِ وَبِهَا يَنْجُو مِنَ الشَّرِّ» [أخرجه الطبراني بنحوه في «الدعاء» (٢٠٥٢) من حديث عبد الله بن مسعود رضى الله عنه]، وَبِذَلِكَ يَعْلَمُ أَنَّهَا لَيْسَتْ مَحْمُودَةٌ لِذَاتِهَا وَلَا مَذْمُومَةٌ لِذَاتِهَا، وَقَدْ قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي ذَمِّهَا:

صَفَتِ الدُّنْيَا لِأَوْلَادِ الزُّنَا وَلِمَنْ يُحْسِنُ ضَرْباً أَوْ غِنَا
وَهِيَ لِلْحُرِّ مَخَاضٌ كَدِيرٌ غَيْنَ الْحُرِّ - لَعَمْرِي - غُبَا
وَمُرَادُهُ بِ«الْحُرِّ»: كَامِلُ الْأَخْلَاقِ حَسَنُ الْفِعَالِ طَيِّبُ الْأَصُولِ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ: [من الوافر]

سَأَلْتُ النَّاسَ عَنْ خِلٍّ وَفِيٍّ فَقَالُوا: مَا إِلَى هَذَا سَبِيلُ
تَمَسَّكَ إِنْ ظَفِرَتْ بِذِيلِ حُرٍّ فَإِنَّ الْحُرَّ فِي الدُّنْيَا قَلِيلُ
وَهُوَ الْمُرَادُ أَيْضاً بِقَوْلِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رضى الله عنه: [من الخفيف]
الْحُرُّ مَنْ رَاعَى وَدَادَ لِحُظَّةٍ وَانْتَمَى لِمَنْ أَقَادَهُ لَفْظَةً
قَوْلُهُ: (وَعَدَمِ رِضَاهُ تَعَالَى بِهَا... إلخ) مَعْطُوفٌ عَلَى مَذْخُولِ «اللَّامِ» فِي قَوْلِهِ: «لِخِصَّةٍ قَدَرَهَا... إلخ»؛ مِنْ عَظْفِ الْمُسَبِّبِ عَلَى السَّبَبِ.

فَلِخِصَّةٍ قَدَرَهَا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى لَمْ يَرْضَهَا دَارَ جَزَاءٍ لِأَنْبِيَائِهِ وَأَوْلِيَائِهِ؛ إِذْ لَوْ رَضِيَهَا دَارَ جَزَاءٍ لَمَا حَمَاهُمْ مِنْهَا، مَعَ أَنَّهُمْ أَكْثَرُ الْخَلْقِ عِبَادَةً، وَأَشَدُّهُمْ طَاعَةً.

الاجهوري

قوله: (مِنَ التَّسْبِيحِ... إلخ) جَعَلْتُ هَذَا تَفْسِيراً لـ «مَا» وَإِلَّا الذِّكْرَ، غَيْرُ ظَاهِرٍ؛ لِأَنَّ التَّسْبِيحَ وَمَا بَعْدَهُ دَاخِلٌ فِي ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى، فَكَانَ الظَّاهِرُ تَفْسِيرَ «مَا وَالَاهُ» بِ: نَحْوِ الصِّيَامِ وَالِاعْتِكَافِ مِنْ كُلِّ عِبَادَةٍ لَيْسَتْ ذِكْراً لِلَّهِ تَعَالَى.



قَوْلُهُ: (بِاعْتِبَارِ أَحْوَالِهِمْ فِيهَا... إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِكُلِّ مِّنَ «التَّسْلِي»^(١) وَ«التَّنْبِيهِ»، وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِكُلِّ مِّنَ الْأَفْعَالِ^(٢) الْأَرْبَعَةِ عَلَى وَجْهِ التَّنَازُعِ، وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ: «إِنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: "وَعَدَمِ رِضَاهُ بِهَا" فِيهِ بَعْدٌ لَا يَخْفَى»^(٣).



الأجهوري

قوله: (بِاعْتِبَارِ أَحْوَالِهِمْ... إلخ) يعني: أَنَّ التَّسْلِيَّ وَالتَّنْبِيَّهَ حَاصِلَانِ بِسَبَبِ أَحْوَالِهِمُ الْوَاقِعَةِ لَهُمْ فِيهَا، وَهِيَ الشَّدَائِدُ وَالْأَهْوَالُ الْحَاصِلَةُ لَهُمْ.



(١) الشَّارِهُمِي: قوله: (مُتَعَلِّقٌ بِكُلِّ مِّنَ «التَّسْلِي»... إلخ) فالمراد بـ«أحوالهم» بالنسبة للأول: قِلَّةُ أَمْوَالِهِمْ وَجُرْعَتِهِمْ، وَبِالنسبة للثاني: أَمْرَاهُمْ مِنْهَا، وَحِمَاتِهِمْ مِنْهَا... إلخ.

(٢) الشَّارِهُمِي: قوله: (الْأَفْعَالِ) المرادُ مِنْهَا الْمَصَادِرُ، وَالمرادُ بـ«أحوالهم» بالنسبة إلى الأولِ نَحْوُ: «الْمَرَضُ»، وَبِالنسبة إلى الثاني: وَقُوعُ الْأَحْكَامِ مِنْهُمْ.

(٣) الشَّارِهُمِي: قوله: (فِيهِ بَعْدٌ... إلخ) لِأَنَّهُ مُسَبَّبٌ عَمَّا قَبْلَهُ، وَلَيْسَ مَقْصُودًا بِالذَّاتِ، فَلَيْسَتْ فَائِدَةٌ مَرْتَبَةً عَلَى الْوُقُوعِ حَتَّى يَكُونَ الْجَارُ مُتَعَلِّقًا بِهِ، وَعَلَى فَرْضِ تَعَلُّقِهِ يَكُونُ مُتَعَلِّقًا بِـ«جِزَاءٍ»، وَالمرادُ بـ«الْأَحْوَالِ» عَلَى هَذِهِ: الطَّاعَةُ الْوَاقِعَةُ مِنْهُمْ، لَكِنْ عَلَى تَقْدِيرِ مِضَافٍ، وَإِنْ فَهَمْتَ أَنَّ الْجَمْعِيَّةَ جَمْعِيَّةً دَلَالَةً لَا اسْتِزَامًا، لَمْ يَحْتَاجْ تَقْدِيرُ الْمِضَافِ.

[الكَلَامُ عَلَى كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ]

وَيَجْمَعُ مَعَانِي هَذِهِ الْعَقَائِدِ كُلُّهَا قَوْلُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ». إِذْ مَعْنَى «الْأُلُوْهِيَّةِ»: «اسْتِغْنَاءُ الْإِلَهِ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ، وَافْتِقَارُ كُلِّ مَا عَدَاهُ إِلَيْهِ».

فَمَعْنَى «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»: «لَا مُسْتَغْنِي عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ، وَمُقْتَضِرٌ إِلَيْهِ كُلُّ مَا عَدَاهُ، إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى».



[الكَلَامُ عَلَى كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ]

قَوْلُهُ: (وَيَجْمَعُ مَعَانِي هَذِهِ الْعَقَائِدِ... إلخ) لَمَّا أَنهَى الْكَلَامَ عَلَى مَا يَجِبُ عَلَى الْمُكَلِّفِ مَعْرِفَتَهُ، تَمَّ الْقَائِدَةُ بَيَانِ فَضْلِ الْكَلِمَةِ الْمُسْرَفَةِ الَّتِي هِيَ كَلِمَةُ التَّوْحِيدِ، فَقَالَ: «وَيَجْمَعُ مَعَانِي هَذِهِ الْعَقَائِدِ... إلخ».

وَإِضَافَةُ «مَعَانِي» لِمَا بَعْدَهُ لِلْبَيَانِ؛ أَيْ: مَعَانِي هِيَ هَذِهِ الْعَقَائِدُ؛ جَمْعُ: «عَقِيدَةٍ» بِمَعْنَى: مُعْتَقَدَةٌ؛ فَعِيلَةٌ بِمَعْنَى: مُفْتَعَلَةٌ.

وَقَوْلُهُ: «كُلُّهَا»: إِمَّا بِالنَّصْبِ عَلَى أَنَّهُ تَوْكِيدٌ لِمَعْنَى «مَعَانِي»، وَإِمَّا بِالْجَرِّ عَلَى أَنَّهُ تَوْكِيدٌ لِمَعْنَى «هَذِهِ الْعَقَائِدِ».

وَقَوْلُهُ: «قَوْلٌ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ... إلخ» فَاعِلٌ لِقَوْلِهِ: «يَجْمَعُ»، لِكَيْنَ عَلَى تَقْدِيرِ مُضَافٍ؛ أَيْ: «مَعْنَى قَوْلٍ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ... إلخ»؛ لِأَنَّ الْجَامِعَ لِمَا ذُكِرَ إِنَّمَا هُوَ الْمَعْنَى لَا اللَّفْظُ، وَالْقَوْلُ بِمَعْنَى: الْمَقُولِ، وَإِضَافَتُهُ لِمَا بَعْدَهُ لِلْبَيَانِ؛ أَيْ: «مَقُولٌ هُوَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ... إلخ».

وَوَجْهُ جَمْعِ مَعْنَى ذَلِكَ لِمَعْنَى هَذِهِ الْعَقَائِدِ: أَنَّهُ يَسْتَلْزِمُهَا كَمَا سَيُوضِّحُهُ الْمُصَنِّفُ، وَالْمُسْتَلْزِمُ لِلْوَازِمِ مُتَعَدِّدٌ يَصِحُّ وَضْفُهُ بِجَمْعِهِ لَهَا.

وَأَعْلَمَ أَنَّهُ لَمْ يُخْتَلَفْ فِي أَنَّ خَبَرَ «لَا» فِي الْكَلِمَةِ الْمُسْرَفَةِ مَحْذُوفٌ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفَ هَلْ يُقَدَّرُ مِنْ مَادَّةِ الْوُجُودِ، أَوْ مِنْ مَادَّةِ الْإِمْكَانِ؟ وَالْمُخْتَارُ الثَّانِي^(١).

الاذنبابي

قوله: (لَكِنْ عَلَى تَقْدِيرِ مُضَافٍ) لم يحتج لتقدير المضاف، إن فهمت أَنَّ الجمعيَّة جمعيَّة دلالة، لا استلزام.

قوله: (وَالْمُخْتَارُ الثَّانِي) اختار الأول عبد الحكيم؛ وَوَجْهُهُ: بِأَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةَ كَلِمَةُ تَوْحِيدٍ، وَالتَّوْحِيدُ: إِثْبَاتُ ذَاتٍ فِي الْوُجُودِ، وَنَفْيُ مَا عِداهَا فِيهِ، لَا إِثْبَاتُ إِمْكَانِ ذَاتٍ وَنَفْيُ إِمْكَانِ غَيْرِهَا، وَأَيْضاً الْمَقْصُودُ مِنْ هَذِهِ الْجُمْلَةِ: الرَّدُّ عَلَى مَنْ ادَّعَى وَجُودَ غَيْرِهِ، لَا عَلَى مَنْ ادَّعَى إِمْكَانَ غَيْرِهِ.

الأجهوري

قوله: (مِنْ مَادَّةِ الْإِمْكَانِ) أَيْ: الْعَامُّ، وَهُوَ: عَدَمُ الِاسْتِحَالَةِ الصَّادِقِ بِالْوُجُوبِ.

(١) الشرح شيمي: قوله: (وَالْمُخْتَارُ الثَّانِي) اختار الأول عبد الحكيم؛ وَوَجْهُهُ: بِأَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةَ كَلِمَةُ تَوْحِيدٍ، وَالتَّوْحِيدُ: إِثْبَاتُ ذَاتٍ فِي الْوُجُودِ، وَنَفْيُ مَا عِداهَا فِيهِ، لَا إِثْبَاتُ إِمْكَانِ ذَاتٍ وَنَفْيُ إِمْكَانِ غَيْرِهَا، وَأَيْضاً =

لَكِنْ اسْتَشْكِلَ بِأَنَّهُ لَا يُسْتَفَادُ مِنَ الْكَلِمَةِ الْمُسْرَفَةِ حِينَئِذٍ ثُبُوتُ الْوُجُودِ لَهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ الْمَعْنَى: «لَا إِلَهَ مُمَكِّنٌ إِلَّا اللَّهُ»، فَإِنَّهُ مُمَكِّنٌ، وَهَلْ هُوَ مَوْجُودٌ؟ لَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ. وَأَجِيبُ: بِأَنَّ الْقَصْدَ مِنَ الْجُمْلَةِ إِنَّمَا هُوَ نَفْيُ إِمْكَانٍ غَيْرِهِ، لَا إثْبَاتُ الْوُجُودِ لَهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّ وُجُودَهُ تَعَالَى مُسَلَّمُ الثُّبُوتِ.

وَالْمَشْهُورُ: أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ مُتَّصِلٌ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ كُلُّهُ يَشْمَلُ الْمُسْتَثْنَى وَغَيْرَهُ. وَقِيلَ: إِنَّهُ مُنْقَطِعٌ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ^(١) بِهَذِهِ الْكَلِمَةِ أَنْ يُلَاحِظَ أَنَّ النَّفْيَ مُتَوَجِّهٌ عَلَى مَا عَدَاهُ تَعَالَى، وَحِينَئِذٍ فَالْمُسْتَثْنَى مِنْهُ غَيْرٌ شَامِلٍ لِلْمُسْتَثْنَى.

الاذنبابي

إِن قُلْتُ: تَقْدِيرُ الْخَبَرِ مِنْ مَادَّةِ الْإِمْكَانِ فِيهِ الرَّدُّ عَلَى مَنْ ادَّعَى وَجُودَ غَيْرِهِ لَزُومًا، فَهُوَ مُسْتَفَادٌ مِنَ الْجُمْلَةِ بِطَرِيقِ بَرَهَانِيٍّ، فَهُوَ أَوَّلَى. قُلْتُ: الْأَوَّلَى مَخَاطَبَةُ الْخُصُومِ فِي هَذَا الْمَقَامِ بِالصَّرِيحِ؛ لِلإِشَارَةِ إِلَى أَنَّهُمْ فِي غَايَةِ مِنَ الْبَلَادَةِ لَا يَفْهَمُونَ بِالْكُنَايَةِ وَنَحْوِهَا.



الاجهوري

قَوْلُهُ: (نَفْيُ إِمْكَانٍ غَيْرِهِ) أَيِ: الْإِمْكَانِ الْعَامِّ كَمَا تَقَدَّمَ، وَنَفْيُهُ بِإِثْبَاتِ الْإِسْتِحَالَةِ لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى مِنَ الْآلِهَةِ؛ لِأَنَّ الْإِمْكَانَ الْعَامَّ نَفْيُ الْإِسْتِحَالَةِ، وَنَفْيُ النَّفْيِ إِثْبَاتٌ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ يَجِبُ... إلخ) يُلْزَمُ عَلَى هَذَا: أَنَّ «كُلَّ» اسْتِثْنَاءٍ مُنْقَطِعٌ؛ لِأَنَّ الْحَكْمَ الْمُتَعَلِّقَ بِالْمُسْتَثْنَى مِنْهُ مَنْصَبٌ دَائِمًا عَلَى مَا عَدَا الْمُسْتَثْنَى، وَأَدَاةُ الْإِسْتِثْنَاءِ قَرِينَةٌ عَلَى ذَلِكَ.

= الْمَقْصُودُ مِنْ هَذِهِ الْجُمْلَةِ: الرَّدُّ عَلَى مَنْ ادَّعَى وَجُودَ غَيْرِهِ، لَا عَلَى مَنْ ادَّعَى إِمْكَانَ غَيْرِهِ. إِن قُلْتُ: تَقْدِيرُ الْخَبَرِ مِنْ مَادَّةِ الْإِمْكَانِ فِيهِ الرَّدُّ عَلَى مَنْ ادَّعَى وَجُودَ غَيْرِهِ لَزُومًا، فَهُوَ مُسْتَفَادٌ مِنَ الْجُمْلَةِ بِطَرِيقِ بَرَهَانِيٍّ، فَهُوَ أَوَّلَى. قُلْتُ: الْأَوَّلَى مَخَاطَبَةُ الْخُصُومِ فِي هَذَا الْمَقَامِ بِالصَّرِيحِ؛ لِلإِشَارَةِ إِلَى أَنَّهُمْ فِي غَايَةِ مِنَ الْبَلَادَةِ لَا يَفْهَمُونَ بِالْكُنَايَةِ وَنَحْوِهَا. [أه منه.]

(١) الشَّرْشِيمِيُّ: قَوْلُهُ: (يَجِبُ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ... إلخ) فِيهِ نَظَرٌ، فَإِنَّ هَذَا الْوُجُوبَ جَارٍ مُطْلَقًا حَتَّى عَلَى الْقَوْلِ بِالْإِتِّصَالِ، وَإِنَّمَا حَقُّ التَّوَجُّهِ أَنْ يُقَالَ: إِنْ كَانَ لَفْظُ «الْإِلَه» مُسْتَعْمَلًا فِيمَا وَضَعَ لَهُ، ثُمَّ خُصِّصَ بِالْإِسْتِثْنَاءِ، كَانَ مُتَّصِلًا، وَإِنْ اسْتَعْمَلَ لَفْظُ «الْإِلَه» فِي غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى مُجَازًا مِنْ اسْمِ الْكُلِّ فِي بَعْضِ جُزْئِيَّاتِهِ، كَانَ الْإِسْتِثْنَاءُ مُنْقَطِعًا، فَهُوَ عَلَى الْأَوَّلِ مِنَ الْعَامِّ الْمَخْصُوصِ، وَعَلَى الثَّانِي مِنَ الْعَامِّ الْمُرَادُ بِهِ الْخُصُوصُ.



وَقِيلَ: إِنَّهُ لَا مُتَّصِلٌ وَلَا مُنْقَطِعٌ^(١)، فَالْخِلَافُ فِي ذَلِكَ عَلَى أَقْوَالٍ ثَلَاثَةٍ.

قَوْلُهُ: (إِذْ مَعْنَى «الْأُلُوْهِيَّةِ»... إلخ) تَعْلِيلٌ لِقَوْلِهِ: «وَيَجْمَعُ مَعَانِي هَذِهِ الْعَقَائِدِ... إلخ»، وَقَدْ فَرَعَ الْمُصَنِّفُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلَهُ: «فَمَعْنَى لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ... إلخ»؛ لِأَنَّهُ يُلْزَمُ مِنْ كَوْنِ مَعْنَى الْأُلُوْهِيَّةِ اسْتِغْنَاءَ الْإِلَهِ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ وَافْتِقَارَ كُلِّ مَا سِوَاهُ إِلَيْهِ أَنَّ مَعْنَى الْإِلَهِ: «الْمُسْتَغْنَى عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ، الْمُفْتَقِرُ إِلَيْهِ كُلُّ مَا عَدَاهُ»، وَإِذَا كَانَ مَعْنَى الْإِلَهِ مَا ذَكَرَ كَانَ مَعْنَى «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»: «لَا مُسْتَغْنَى عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ... إلخ».

فَتَلَخَّصَ أَنَّ:

- مَعْنَى الْأُلُوْهِيَّةِ: «اسْتِغْنَاءُ الْإِلَهِ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ... إلخ».

- وَمَعْنَى الْإِلَهِ: «الْمُسْتَغْنَى عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ... إلخ».

- وَمَعْنَى لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ: «لَا مُسْتَغْنَى عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ... إلخ».

هَذَا مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ هُنَا، وَالْمَشْهُورُ:

- أَنَّ مَعْنَى الْأُلُوْهِيَّةِ: «كَوْنُ الْإِلَهِ مَعْبُوداً بِحَقٍّ»، وَيُلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ: اسْتِغْنَاؤُهُ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ... إلخ.

- وَمَعْنَى الْإِلَهِ: «الْمَعْبُودُ بِحَقٍّ»، وَيُلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ: أَنَّهُ مُسْتَغْنَى عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ... إلخ.

- وَإِذَا كَانَ مَعْنَى الْإِلَهِ مَا ذَكَرَ، كَانَ مَعْنَى «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»: «لَا مَعْبُودَ بِحَقٍّ إِلَّا اللَّهُ»، وَيُلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ: أَنَّهُ لَا مُسْتَغْنَى عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ... إلخ.

إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ، عَلِمْتَ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ مِنَ التَّفَاوِيهِ تَفْسِيرٌ بِاللَّازِمِ لَا بِالْمَعْنَى

الْأَجْهَرِي

قَوْلُهُ: (وَقِيلَ... إلخ) أَمَّا نَفْيُ الْإِنْقِطَاعِ فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا نَفْيُ الْإِتِّصَالِ فَلَعَلَّ هَذَا الْقَائِلَ يَشْتَرِطُ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ الْمُتَّصِلَ أَنْ يَكُونَ لِلْمُسْتَثْنَى مِنْهُ أَفْرَادٌ خَارِجِيَّةٌ بَاقِيَةٌ بَعْدَ إِخْرَاجِ الْمُسْتَثْنَى، وَالْإِلَهِ لَمْ يَوْجَدْ مِنْهُ فِي الْخَارِجِ إِلَّا فَرْدٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ الذَّاتُ الْأَقْدَسُ.



(١) الشَّرْشِيمِي: قَوْلُهُ: (لَا مُتَّصِلٌ وَلَا مُنْقَطِعٌ) يَظْهَرُ أَنَّ هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ «إِلَّا» بِمَعْنَى: «غَيْرِ»، [وَهِيَ مَعَ الْأَسْمِ الْمَعْمُومِ] صِفَةٌ لِأَسْمِ «لَا»، مُضَافَةٌ لِمَا بَعْدَهَا، فَهُوَ اسْتِثْنَاءٌ صَوْرِيٌّ.

المُطَابِقِي، وَإِنَّمَا اخْتَارَ التَّشْبِيرَ بِاللَّازِمِ؛ لِأَنَّ انْدِرَاجَ مَعَانِي الْعَقَائِدِ الْمَذْكُورَةِ فِيهِ أَظْهَرُ مِنْهُ فِي الْمَعْنَى الْمُطَابِقِي، وَبِذَلِكَ^(١) انْدَفَعَ مَا ادَّعَاهُ بَعْضُ الْفِرَقِ الضَّالَّةِ مِنْ أَنَّ الْمُصَنَّفَ لَمْ يَعْرِفْ مَعْنَى الْكَلِمَةِ الْمُشْرِقَةِ، وَإِلَّا لَمَا قَسَرَهَا بِمَا ذَكَرَ.

قَوْلُهُ: (لَا مُسْتَغْنِي عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ... إلخ) هَكَذَا فِي كَثِيرٍ مِنَ النُّسخِ: يَفْتَحِ الْبَاءُ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ.

وَفِيهِ: أَنَّ ذَلِكَ شَبِيهٌ بِالْمُضَافِ، فَحَقُّهُ النَّصْبُ مَعَ التَّنْوِينِ كَمَا فِي بَعْضِ النُّسخِ. إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ جَارٍ عَلَى طَرِيقَةِ الْبُعْدَادِيِّينَ الَّذِينَ يُجْرُونَ الشَّيْبَةَ بِالْمُضَافِ مَجْرَى الْمُفْرَدِ فِي تَرْكِ تَنْوِينِهِ.

أَوْ يُقَالَ: إِنَّ قَوْلَهُ: «عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ» لَيْسَ مُتَعَلِّقًا بِذَلِكَ حَتَّى يَكُونَ شَبِيهًا بِالْمُضَافِ، بَلْ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: «لَا مُسْتَغْنِي يَسْتَغْنِي عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ... إلخ».

قَوْلُهُ: (وَمُفْتَقِرًا إِلَيْهِ... إلخ) بِالرَّفْعِ أَوْ بِالنَّصْبِ^(٢)، لَا الْبِنَاءُ^(٣)؛ لِعَدَمِ تَكَرُّارِ «لَا»، فَهُوَ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ: «لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَامْرَأَةٌ»، بِخِلَافِ مَا إِذَا تَكَرَّرَتْ كَمَا فِي: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ».

قَوْلُهُ: (كُلُّ مَا عَدَاهُ عَدَلٌ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ) مَعَ اتِّحَادِ الْمَعْنَى؛ لِمْجَرَّدِ التَّفَنُّي، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَفْسِيرُهُ.



(١) الشرشيحي: قوله: (وَبِذَلِكَ) أي: بقولنا: «وَإِنَّمَا اخْتَارَ... إلخ».

(٢) الشرشيحي: قوله: (بِالرَّفْعِ) أي: عطفت على محلٍّ «لَا» مع اسمها عند سيبويه. وقوله: (بِالنَّصْبِ) عطفت على لفظ اسم «لَا» إن كان شبيهاً بالمضاف، أو على محلِّه إن كان مفرداً.

(٣) الشرشيحي: قوله: (لَا الْبِنَاءُ) يوهم أنه لو تَكَرَّرَتْ لكان مبنياً، مع أنه شبيهة بالمضاف؛ إِلَّا إن جعل «إله» متعلقاً بمحذوف، و«كُلُّ» فاعلٌ بذلك المحذوف، صحَّ كلامه.

[مَا يَلْزَمُ عَنِ اسْتِغْنَائِهِ تَعَالَى عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ]

أَمَّا اسْتِغْنَاؤُهُ جَلَّ وَعَزَّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ:

- فَهُوَ يُوجِبُ لَهُ تَعَالَى: الوجود، والقدَم، والبقاء، والمخالفة للحوادث، والقيام بالنفس، والتنزُّه عن النقائص، ويدخلُ في ذلك: وجوب السَّمْع له تعالى، والبَصَر، والكلام؛ إذ لو لم تجب له تعالى هذه الصفات لكان محتاجاً إلى المحدث، أو المحل، أو من يدفع عنه النقائص.

- ويؤخذ منه: تنزهه تعالى عن الأغراض في الأفعال والأحكام، وإلا لزم افتقاره إلى ما يحصل غرضه، كيف وهو جلَّ وعزَّ العيني عن كلِّ ما سِوَاهُ!؟

- وكذا يؤخذ منه أيضاً: أنه لا يجب عليه تعالى فعل شيء من الممكنات ولا تركه؛ إذ لو وجب عليه تعالى شيء منها عقلاً أو استحالة عقلاً ك: الثواب مثلاً، لكان جلَّ وعزَّ مُفتقراً إلى ذلك الشيء ليتكَمَّلَ به غرضه؛ إذ لا يجب في حقِّه تعالى إلا ما هو كمال له، كيف وهو العيني جلَّ وعزَّ عن كلِّ ما سِوَاهُ!؟



[مَا يَلْزَمُ عَنِ اسْتِغْنَائِهِ تَعَالَى عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ]

قَوْلُهُ: (أَمَّا اسْتِغْنَاؤُهُ جَلَّ وَعَزَّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ... إلخ) لَمَّا ذَكَرَ أَنَّ مَعْنَى الْأَلُوْهِيَّةِ الَّتِي انْفَرَدَ بِهَا الْمَوْلَى سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: «اسْتِغْنَاؤُهُ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ، وَافْتِقَارُ كُلِّ مَا عَدَاهُ إِلَيْهِ»، أَخَذَ يُبَيِّنُ مَا انْدَرَجَ تَحْتَ كُلِّ مِنَ الْعَقَائِدِ^(١) الْمُتَقَدِّمَةِ.

وَأِنَّمَا قَدَّمَ الْإِسْتِغْنَاءَ عَلَى الْإِفْتِقَارِ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ وَضَعَهُ تَعَالَى، وَالثَّانِي وَصَفَ مَا سِوَاهُ.

قَوْلُهُ: (فَهُوَ يُوجِبُ لَهُ تَعَالَى... إلخ) السُّرُّ فِي تَعْيِيرِهِ تَارَةً بِقَوْلِهِ: «يُوجِبُ»، وَتَارَةً بِقَوْلِهِ: «يُؤْخَذُ» أَنَّ الْعَقِيدَةَ إِنْ كَانَتْ مِنْ قَبِيلِ الْوَاجِبِ يُعْبَرُ فِيهَا بِالْأَوَّلِ؛ تَنْبِيْهًا عَلَى أَنَّهَا وَاجِبَةٌ، وَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَبِيلِ الْجَائِزِ يُعْبَرُ فِيهَا بِالثَّانِي؛ تَنْبِيْهًا عَلَى أَنَّهَا جَائِزَةٌ؛ كَذَا قَالَ بَعْضُهُمْ، وَفِيهِ نَظَرٌ^(٢) كَمَا يَلْعَلُ مِمَّا يَأْتِي.

قَوْلُهُ: (وَالْقِيَامَ بِالنَّفْسِ) اعْتَرَضَ بِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَى جَعْلِ الْإِسْتِغْنَاءِ مُسْتَلْزِمًا لِلْقِيَامِ بِالنَّفْسِ اسْتِلْزَامُ الشَّيْءِ لِنَفْسِهِ؛ لِمَا مَرَّ مِنْ تَفْسِيرِ الْقِيَامِ بِالنَّفْسِ بِالْإِسْتِغْنَاءِ عَنِ الْمَحَلِّ وَالْمُخَصَّصِ. وَأَجِيبَ: بِأَنَّ الْإِسْتِغْنَاءَ الَّذِي فَسَّرَ بِهِ الْقِيَامَ بِالنَّفْسِ أَخْصَصَ مِنَ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ؛ لِأَنَّهُ يَشْمَلُ الْإِسْتِغْنَاءَ عَنْ غَيْرِ الْمَحَلِّ وَالْمُخَصَّصِ.

الأنبأبي

قوله: (مِنَ الْعَقَائِدِ) بَيَانٌ لـ «مَا»، لَا لـ «كُلِّ».

الأجهوري

قوله: (وَفِيهِ نَظَرٌ) وجه النّظر: أَنَّهُ عُبِّرَ بِالْأَخْذِ فِي جَانِبِ حَدُوثِ الْعَالَمِ، وَلَيْسَ مِنْ قَبِيلِ الْوَاجِبِ وَلَا مِنْ قَبِيلِ الْجَائِزِ، وَعُبِّرَ بِهِ أَيْضًا فِي جَانِبِ وَجُوبِ الصَّدَقِ لِلرُّسُلِ، وَهُوَ مِنْ قَبِيلِ الْوَاجِبِ، لَا مِنْ قَبِيلِ الْجَائِزِ.

(١) الشُّرَشِيمِي: قوله: (مِنَ الْعَقَائِدِ) بَيَانٌ لـ «مَا»، لَا لـ «كُلِّ».

(٢) الشُّرَشِيمِي: قوله: (وَفِيهِ نَظَرٌ) أَي: لِأَنَّهُ قَدْ عُبِّرَ بِـ «يُؤْخَذُ» فِي جَانِبِ الْوَاجِبِ فِي قَوْلِهِ: «يُؤْخَذُ مِنْهُ؛ تَنْزِيْهُهُ تَعَالَى عَنِ الْأَعْرَاضِ فِي الْأَقْمَالِ وَالْأَحْكَامِ»، كَمَا عُبِّرَ بِهِ فِي جَانِبِ الْجَائِزِ فِي قَوْلِهِ: «وَكَلَّا يُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضًا: أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ... إلخ».

قَوْلُهُ: (وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ) أَيُّ: فِي التَّنَزُّو عَنِ النَّقَائِصِ، وَأَشَارَ بِالتَّعْيِيرِ بِقَوْلِهِ: «وَيَدْخُلُ» إِلَى أَنَّهُ عَامٌّ؛ لِشُمُولِهِ مَا ذَكَرَ وَغَيْرَهُ ك: وَجُوبِ الْقَدَمِ وَالْبَقَاءِ وَغَيْرِهِمَا^(١).

قَوْلُهُ: (وَجُوبُ السَّمْعِ لَهُ تَعَالَى، وَالْبَصَرِ، وَالْكَلَامِ) أَيُّ: وَلَوَازِمِهَا، وَهِيَ كَوْنُهُ تَعَالَى سَمِيعاً وَبَصِيراً وَمُتَكَلِّماً.

إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ عَلِمْتَ أَنَّهُ أَنْدَرَجَ فِي اسْتِغْنَائِهِ تَعَالَى عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ إِحْدَى عَشْرَةَ صِفَةً مِنَ الْوَاجِبَاتِ:

- وَاحِدَةٌ نَفْسِيَّةٌ هِيَ: «الْوُجُودُ».

- وَأَرْبَعَةٌ سَلْبِيَّةٌ، وَهِيَ: الْقَدَمُ، وَالْبَقَاءُ، وَالْمُخَالَفَةُ لِلْحَوَادِثِ، وَالْقِيَامُ بِالنَّفْسِ.

- وَثَلَاثَةٌ مِنْ صِفَاتِ الْمَعَانِي، وَهِيَ: السَّمْعُ، وَالْبَصَرُ، وَالْكَلَامُ.

- وَثَلَاثَةٌ مَعْنَوِيَّةٌ، وَهِيَ: كَوْنُهُ تَعَالَى سَمِيعاً، وَبَصِيراً، وَمُتَكَلِّماً.

وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ إِذَا وَجِبَتْ هَذِهِ الصِّفَاتُ، اسْتَحَالَتْ أَضْدَادُهَا، وَهِيَ إِحْدَى عَشْرَةَ أَيْضاً، وَسَيَأْتِي تَمَامُ كُلِّ مِنَ الْوَاجِبَاتِ وَالْمُسْتَحِيلَاتِ، فَتَبَيَّنَ.

قَوْلُهُ: (إِذْ لَوْ لَمْ تَحِبْ لَهُ تَعَالَى هَذِهِ الصِّفَاتُ... إلخ) هَذَا قِيَاسُ اسْتِغْنَائِيٍّ، حَذَفَ الْمُصَنِّفُ مِنْهُ الْإِسْتِغْنَائِيَّةَ الْقَائِلَةَ: «لَكِنْ اخْتِيَاجُهُ إِلَى ذَلِكَ بَاطِلٌ؛ لِمُنَافَاتِهِ لِلْإِسْتِغْنَاءِ».

وَيَبَيَّنُ ذَلِكَ تَفْصِيلاً أَنَّ تَقُولَ:

- لَوْ لَمْ يَجِبْ لَهُ الْوُجُودُ لَاحْتِيَاجٌ إِلَى الْمُحْدِثِ، وَالْإِحْتِيَاجُ يُنَافِي الْإِسْتِغْنَاءَ.

- وَلَوْ لَمْ يَجِبْ لَهُ الْقَدَمُ لَاحْتِيَاجٌ إِلَى الْمُحْدِثِ، وَالْإِحْتِيَاجُ يُنَافِي الْإِسْتِغْنَاءَ.

- وَلَوْ لَمْ يَجِبْ لَهُ الْبَقَاءُ لَاحْتِيَاجٌ إِلَى الْمُحْدِثِ، وَالْإِحْتِيَاجُ يُنَافِي الْإِسْتِغْنَاءَ.

الْأَجْهَوِيُّ

قَوْلُهُ: (وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ... إلخ) كَمَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ وَجُوبُ السَّمْعِ وَمَا عَظِفَ عَلَيْهِ، يَدْخُلُ فِيهِ أَيْضاً: وَجُوبُ الْحَيَاةِ وَبَقِيَّةُ الصِّفَاتِ الدَّاخِلَةِ تَحْتَ الْإِفْتِقَارِ، فَلْيُنْظَرْ مَا الْمَرْجُوحُ لِدُخُولِهَا تَحْتَ الْإِفْتِقَارِ دُونَ الْإِسْتِغْنَاءِ، مَعَ إِمْكَانِ دُخُولِهَا فِيهِ؛ لِأَنَّ النَّقَائِصَ الْمَذْكُورَةَ هُنَا تَشْمَلُ أَضْدَادَ الْحَيَاةِ وَغَيْرَهَا مِنَ الصِّفَاتِ الْآتِيَةِ الَّتِي أَدْخَلَهَا الْمُصَنِّفُ تَحْتَ الْإِفْتِقَارِ؟

(١) الشَّرْشِييُّ: قَوْلُهُ: (وَغَيْرِهِمَا) ك: الْمَخَالَفَةُ لِلْحَوَادِثِ، وَك: الْكِرَمُ، وَالْحِلْمُ.



- وَلَوْ لَمْ تَجِبْ لَهُ الْمُخَالَفَةُ لِلْحَوَادِثِ لَاحْتَاجَ إِلَى الْمُحْدِثِ، وَالِاحْتِياجُ يُنَافِي
الِاسْتِغْنَاءَ.

- وَلَوْ لَمْ يَجِبْ لَهُ الْقِيَامُ بِالنَّفْسِ - بِمَعْنَى: الْإِسْتِغْنَاءِ عَنِ الْمُخَصَّصِ - لَاحْتَاجَ
إِلَى الْمُحْدِثِ، وَالِاحْتِياجُ يُنَافِي الْإِسْتِغْنَاءَ.

- وَلَوْ لَمْ يَجِبْ لَهُ الْقِيَامُ بِالنَّفْسِ - بِمَعْنَى: الْإِسْتِغْنَاءِ عَنِ الْمَحَلِّ - لَاحْتَاجَ إِلَيْهِ،
وَالِاحْتِياجُ يُنَافِي الْإِسْتِغْنَاءَ.

- وَلَوْ لَمْ يَجِبْ لَهُ التَّنَزُّهُ عَنِ النَّقَائِصِ لَاحْتَاجَ إِلَى مَنْ يَدْفَعُ عَنْهُ النَّقَائِصَ، وَالِاحْتِياجُ
يُنَافِي الْإِسْتِغْنَاءَ.

وَعُلِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ: «إِلَى الْمُحْدِثِ، أَوْ الْمَحَلِّ، أَوْ مَنْ يَدْفَعُ عَنْهُ النَّقَائِصَ»
عَلَى التَّوْزِيعِ:

- فَالْأَوَّلُ بِالنِّسْبَةِ لِلْوُجُودِ، وَالْقَدَمِ، وَالْبَقَاءِ، وَالْمُخَالَفَةِ لِلْحَوَادِثِ، وَأَخَذَ شِقِّي مَعْنَى
الْقِيَامِ بِالنَّفْسِ.

- وَالثَّانِي بِالنِّسْبَةِ لِشِقِّهِ الْآخَرِ.

- وَالثَّالِثُ بِالنِّسْبَةِ لِلتَّنَزُّهُ عَنِ النَّقَائِصِ.

وَأَمَّا التَّمَتُّ هُنَا لِلدَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ فِي السَّمْعِ وَمَا بَعْدَهُ، مَعَ أَنَّ الْمُعَوَّلَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ إِنَّمَا
هُوَ الدَّلِيلُ النَّقْلِيُّ كَمَا مَرَّ؛ لِأَنَّ الْإِنْدِرَاجَ إِنَّمَا يَتَأْتَى عَلَى الدَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ^(١) لَا النَّقْلِيِّ،
كَمَا هُوَ وَاضِحٌ.

الأنبائي

قوله: (لِأَنَّ الْإِنْدِرَاجَ إِنَّمَا يَتَأْتَى عَلَى الدَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ... إلخ) أي: الاندراج في الجملة الأولى،

الاجهوري

قوله: (عَلَى الدَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ) وهو ما أشار إليه المصنّف فيما تقدّم بقوله: «وَأَيْضاً لَوْ لَمْ يَتَّصِفْ
بِهَا، لَزِمَ أَنْ يَتَّصِفَ بِأُضْدَادِهَا، وَهِيَ نَقَائِصُ، وَالنَّقْصُ عَلَيْهِ تَعَالَى مُحَالٌ».

(١) الشرحي: قوله: (لِأَنَّ الْإِنْدِرَاجَ إِنَّمَا يَتَأْتَى عَلَى الدَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ... إلخ) أي: الاندراج في الجملة الأولى،
فلا يُنَافِي أَنْ جَمِيعَ السَّمْعِيَّاتِ مَنْدَرَجَةٌ فِي الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ؛ أَعْنِي: «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ»، وَفِي جُمْلَةِ السَّمْعِيَّاتِ:
السَّمْعُ وَالْبَصَرُ وَالْكَلَامُ وَلَوَازِمُهَا؛ أَلَا تَرَى أَنَّ دَلِيلَهَا سَمْعِيٌّ. اهـ منه.

قَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَي: مِنْ اسْتِغْنَائِهِ جَلَّ وَعَزَّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ، وَقَوْلُهُ: (أَيْضاً) أَي: كَمَا أُخِذَ مِنْهُ مَا تَقَدَّمَ، وَقَوْلُهُ: (تَنْزَهُهُ تَعَالَى... إلخ) لَا يَخْفَى أَنَّهُ مِمَّا يَنْدَرُجُ تَحْتَ الْمُخَالَفَةِ لِلْحَوَادِثِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا، وَإِنَّمَا نَصَّ عَلَيْهِ الْمُصَنِّفُ مَعَ الْإِنْدِرَاجِ الْمَذْكُورِ لِمَزِيدِ الْإِهْتِمَامِ بِهِ؛ دَفْعاً لِقَوْلِهِمْ عَدَمَ انْدِرَاجِ ذَلِكَ فِي كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ.

قَوْلُهُ: (عَنِ الْأَعْرَاضِ) جَمْعُ: «غَرَضٍ»، وَهُوَ: «الْمَصْلَحَةُ الْمُتَرْتِّبَةُ عَلَى الْفِعْلِ أَوْ الْحُكْمِ؛ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا مَقْصُودَةً مِنْهُ»^(١)، بِخِلَافِ الْحِكْمَةِ كَمَا تَقَدَّمَ.

قَوْلُهُ: (وَلَا لَزِمَ... إلخ) يُؤْخَذُ مِنْهُ قِيَاسُ اسْتِثْنَائِيٍّ نَظْمُهُ هَكَذَا: «لَوْ لَمْ يَكُنْ مُتَنَزِّهاً عَنِ الْأَعْرَاضِ فِي أَفْعَالِهِ وَأَحْكَامِهِ، لَزِمَ اقْتِقَارُهُ تَعَالَى إِلَى مَا يُحْصَلُ غَرَضُهُ، لَكِنْ التَّالِي بَاطِلٌ، وَإِذَا بَطَلَ التَّالِي بَطَلَ الْمُقَدَّمُ، وَبَيَّتْ نَقِيضُهُ، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ»، فَتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (إِلَى مَا يُحْصَلُ غَرَضُهُ) أَي: إِلَى فِعْلٍ أَوْ حُكْمٍ^(٢) يُحْصَلُ مَقْصُودُهُ وَمَطْلُوبُهُ.

قَوْلُهُ: (كَيْفَ) اسْمُ اسْتِفْهَامٍ عَلَى وَجْهِ التَّعَجُّبِ، وَالْوَاوُ فِي قَوْلِهِ: «وَهُوَ جَلَّ وَعَزَّ... إلخ» لِلْحَالِ؛ أَي: كَيْفَ يَصِحُّ ذَلِكَ وَالْحَالُ أَنَّهُ جَلَّ وَعَزَّ الْغَنِيُّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ.

قَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَي: مِنْ اسْتِغْنَائِهِ جَلَّ وَعَزَّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ، وَقَوْلُهُ: (أَيْضاً)^(٣) أَي: كَمَا أُخِذَ مِنْهُ مَا تَقَدَّمَ، وَقَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ... إلخ) لَا يَخْفَى أَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى عَقِيدَةِ الْجَائِزِ.

وظَاهِرُ صَنِيعِهِ أَنَّ قَضَاهُ بِذَلِكَ إِنْطِلَاقَ وَجُوبٍ فِعْلٍ شَيْءٍ أَوْ تَرْكِهِ^(٤) عَلَيْهِ تَعَالَى مِنْ غَيْرِ

الْأَنْبَابِي

فَلَا يُنَافِي أَنَّ جَمِيعَ السَّمْعِيَّاتِ مَنْدَرِجَةٌ فِي الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ؛ أَعْنِي: «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ»، وَمِنْ جُمْلَةِ السَّمْعِيَّاتِ: السَّمْعُ وَالْبَصَرُ وَالْكَلَامُ وَلَوَازِمُهَا إِنْ نَظَرَ إِلَى أَنَّ دَلِيلَهَا سَمْعِيٌّ.

قَوْلُهُ: (قَضَاهُ بِذَلِكَ إِنْطِلَاقَ وَجُوبٍ فِعْلٍ شَيْءٍ... إلخ) لِلْعَلَّامَةِ الْأَمِيرِ:

(١) الشُّرْشِيمِي: قَوْلُهُ: (مَقْصُودَةً مِنْهُ) أَي: وَبَاعَةً عَلَيْهِ.

(٢) الشُّرْشِيمِي: قَوْلُهُ: (إِلَى فِعْلٍ أَوْ حُكْمٍ) أَي: كَمَا أَنَّ فِعْلَكَ فِي حِفْرِ الْبِرِّ مِثْلًا يُحْصَلُ غَرَضُكَ وَهُوَ الْمَاءُ، وَكَمَا فِي حِكْمِكَ فِي قَوْلِكَ: «أَعْطَنِي دِرْهَمًا» مِثْلًا، فَإِنَّ هَذَا الْحُكْمَ وَهُوَ طَلَبُ إِعْطَاءِ الدَّرْهَمِ يُحْصَلُ غَرَضُكَ الَّذِي هُوَ الدَّرْهَمُ.

(٣) الشُّرْشِيمِي: قَوْلُهُ: (أَيْضاً) لَعَلَّهُ فِي بَعْضِ النُّسخِ، وَالْمُرَادُ بِ«الْأَخْذِ» وَالْإِيجَابِ: «الِاسْتِزَامُ»، كَمَا عَلِمَ مِمَّا تَقَدَّمَ.

(٤) الشُّرْشِيمِي: وَقَوْلُ الْمَتَنِ: (فِعْلٌ شَيْءٍ... إلخ) الْمُرَادُ بِ«الْفِعْلِ»: تَعَلُّقُ الْقُدْرَةِ بِالشَّيْءِ الْمَعْدُومِ لِيُوجِدَ، وَذَلِكَ =



التَّعَاتِ إِلَى كَوْنِ ذَلِكَ غَرَضًا أَوْ لَا، وَهُوَ الْمُتَبَادَرُ، لَكِنْ صَرَحَ الْمُصَنِّفُ فِي «شَرْحِهِ»
بِأَنَّ الْغَرَضَ مِنْ ذَلِكَ إِنْطَالُ أَحَدٍ قِسْمِي الْغَرَضِ، وَبَيَّنَّ ذَلِكَ:

أَنَّ الْغَرَضَ عَلَى قِسْمَيْنِ:

- أَحَدُهُمَا: مَصْلَحَةُ تَعَوُّدٍ عَلَيْهِ تَعَالَى.

- وَالْآخَرُ: مَصْلَحَةُ تَعَوُّدٍ عَلَى خَلْقِهِ.

الأدباني

سُبْحَانَ مَوْلَانَا الْحَلِيمِ تَكْرِمًا
وَأَمَدُهُمْ نِعْمًا صَفَتْ مِنْ فَضْلِهِ
سَيِّئَانِ فِيهَا شَاكِرٌ مَعَ كَافِرٍ
اخْتَلَزَ تَظَنُّنٌ بِشُكْرِهِ جَازِئَتُهُ
وَشَقِيٌّ أَنَاسٌ آخَرُونَ بِعَذْلِهِ
فَالْكُلُّ مِنْهُ صَائِرُونَ لِحُكْمَةٍ
قُولُوا لِقَوْمِ الزَّمُومَةِ مَصَالِحًا:
مِنْ أَيْنَ أَنْتُمْ لَيْتَ شِعْرِي فَاغْقِلُوا
رَبِّ الْعِبَادِ بِفَضْلِهِ أَنْشَاهَا
لَا يَسْتَطِيعُ لَهَا الشُّكْرُ رُجْزَاهَا
بَلْ شَاكِرُ النُّعْمَى أَشَدُّ فَهَاهَا
فَالشُّكْرُ مِنْهُ نِعْمَةٌ أَوْلَاهَا
فِيهِ نَعُوذُ مِنَ الشَّقَا وَرَدَاهَا
سُبْحَانَهُ رَبَّنَا وَنِعْمَ إِلَها
يَا يَتُسَّ مَا فَاهُمْ بِقُدْرَاهَا
أَرَأَيْتُمْ ضَلَّتْ وَزَادَ عَمَاهَا

وقوله: «مِنْ أَيْنَ أَنْتُمْ؟ أي: أنتم عدمٌ لولا فضلُ الله تعالى ما أنشأكم مِنَ العدم، فكيف يجبُ لكم عليه شيء؟» وإنَّ عبدًا يتجاري على إلهه بهذه المقالة لحقيقٌ بالخسران لولا حلمُهُ وكرمه؛ كما أشار إليه في المطلع.

وقوله: «فَاهَا» على لغة: «إِنَّ أَبَاهَا» [ينير إلى البيت المشهور: إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا ... إلخ].

وقوله: «بَلْ شَاكِرُ النُّعْمَى أَشَدُّ فَهَاهَا» يعني: أعجزُ من كافرِها، والفَهَاهَةُ: العجزُ عن النُّطقِ الفصيح، وذلك أَنَّ الشُّكْرَ زيادةُ نعمةٍ أُعطيت له، وَمَنْ زاد عليه الدِّينُ كان عَنِ الْوَفَاءِ أعجزَ، وبِالتَّغْلِيصِ - لولا الكرم - أجدزُ، لم يدخل أحدكم الجنةَ بعمله، بل في الحقيقة لا عملَ لكم، إنما هو ربطٌ ظاهرٌ تَفَضَّلَ عليكم الفاعل.

فاحفظ هذا، فالمرجوُّ أن يُعينَكَ على عدمِ الرِّياءِ والعُجبِ.

= التَّعَلُّقُ هو «الإِثَابَةُ» المتعلِّقةُ بِالشَّيْءِ، الَّذِي هو الثُّبُوت. وقوله: (وَلَا تَرْكُهُ) أي: إعدامه، وذلك ك: إعدامِ النَّارِ، أو المرضِ مثلاً، فالمرادُ بـ «التَّرْكُ»: إعدامُ الموجود، والمرادُ بـ «الشَّيْءِ» هو: النَّارُ، والمرضُ. وقوله: (إِذْ تُوِّجَ وَجَبَ عَلَيْهِ تَعَالَى شَيْءٌ) المرادُ هنا هو: الفعل، أو التَّرْكُ، بخلافه فيما تقدَّم، فإنَّ المراد به: المقدور.

وَكِلَاهُمَا مُحَالٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ إِنْطَالُ الْأَوَّلِ فِي قَوْلِهِ: «وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضاً تَنْزُهُ تَعَالَى عَنِ الْأَغْرَاضِ... إلخ»، وَالْقَرِينَةُ عَلَى^(١) أَنَّهُ أَرَادَ خُصُوصَ الْأَغْرَاضِ الْعَائِدَةِ عَلَيْهِ تَعَالَى الْإِضَافَةُ إِلَى الضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ: «إِلَى مَا يُحْصَلُ غَرَضُهُ»، وَكَذَا أَشَارَ إِلَى إِنْطَالِ الثَّانِي بِقَوْلِهِ: «وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضاً أَنَّهُ لَا يَجِبُ... إلخ» عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ الْمُصَنِّفُ فِي «شَرْحِهِ».

وَعَلَى فَرَضِ أَنَّ قَصْدَهُ ذَلِكَ، يَكُونُ الْكَلَامُ مُشْكِلًا؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ - كَمَا تَقَدَّمَ - هُوَ: «الْمَصْلَحَةُ الْمُتَرْتِبَةُ عَلَى الْفِعْلِ أَوْ الْحُكْمِ؛ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا مَقْصُودَةً مِنْهُ»، وَجَبَتْ فَلَا بُدَّ مِنْ شَيْئَيْنِ: الْغَرَضِ، وَمَا قُصِدَ مِنْهُ ذَلِكَ الْغَرَضُ؛ وَلَمْ يَذْكُرِ الْمُصَنِّفُ إِلَّا الثَّوَابَ^(٢)، فَيَسْأَلُ وَيَقَالُ: أَيْنَ الْغَرَضُ، وَمَا قُصِدَ مِنْهُ ذَلِكَ الْغَرَضُ؟

وَأَجِيبَ: بِأَنَّ الْمُرَادَ مِنَ «الثَّوَابِ»: «مِقْدَارٌ مِنَ الْجَزَاءِ»، وَهُوَ غَيْرُ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ تَعَلَّقَ الْقُدْرَةُ بِهِ الْمُسَمَّى بِ: «الْإِثَابَةِ»، فَالْغَرَضُ هُوَ الْأَوَّلُ، وَمَا قُصِدَ مِنْهُ ذَلِكَ الْغَرَضُ هُوَ الثَّانِي.

وَعَلَى تَقْدِيرِ أَنَّ يُرَادُ بِـ «الثَّوَابِ»: «الْإِثَابَةُ»، فَلَا مَانِعَ مِنْ كَوْنِهِ غَرَضًا مَقْصُودًا مِنَ الْفِعْلِ، وَهُوَ: «خَلْقُهُ تَعَالَى لِلطَّاعَةِ الَّتِي تَرْتَبُ عَلَيْهَا الثَّوَابُ»؛ إِذْ لَا يَمْتَنِعُ تَرْتُّبُ فِعْلٍ عَلَى فِعْلٍ آخَرَ، وَمَعَ ذَلِكَ كُلُّهُ فَهُوَ غَيْرُ مُنَاسِبٍ لِظَاهِرِ صَنِيعِ الْمَتَنِ كَمَا عَلِمْتَ، وَالْمَنْفِي

الأجهوري

قوله: (وَأَجِيبَ... إلخ) اشتمل هذا الجواب على جعل متعلق الفعل غرضاً، وهو بعيد جداً.

(١) الشرحي: قوله: (وَالْقَرِينَةُ عَلَى... إلخ) قد يقال: إن إضافة الغرض لنفسه فيمن الثاني أيضاً، فلو كانت هذه قرينة مخصصة لأفاد أن الثاني أيضاً متعلق بنفي غرضه. إلا أن يقال: الإضافة في الثاني لأدنى ملاسة؛ أي: الغرض المتعلق من حيث إنه فاعل سببه، وإن كان هو متعلقاً بذات المخلوق.

(٢) الشرحي: قوله: (وَلَمْ يَذْكُرِ الْمُصَنِّفُ إِلَّا الثَّوَابَ) والمتبادر منه حيث كونه مثلاً للشيء الذي أريد به الفعل أو الترك: الإثابة، فيسأل ويقال: إن الإثابة فعله تعالى فأين المصلحة المترتبة عليها؟ ويُجاب: بأن المقصود المقدار، ويكون الكلام على حذف مضاف؛ لصحة التمثيل به لشيء؛ أي: «ك: إثابة الثواب»، فالإثابة هي المقصودة من المصلحة، والمقدار هو ذات المصلحة، مع أنه لو حملنا الثواب على الإثابة لصح الكلام أيضاً، ويكون الكلام على حذف مضاف أيضاً؛ أي: كسبب الإثابة، وذلك السبب هو الشيء الراجب المحصل لذلك الغرض، والشيء هو خلق الطاعة المرتب عليها الإثابة.



إِنَّمَا هُوَ الْوُجُوبُ الْمُسْتَفَادُ مِنَ الْعَقْلِ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ: «إِذْ لَوْ وَجِبَ... إلخ»، وَأَمَّا الْوُجُوبُ الْمُسْتَفَادُ مِنَ الشَّرْعِ فَهُوَ ثَابِتٌ لَا مَنْفِيٍّ، فَالْثَوَابُ مَثَلًا جَائِزٌ فِي حَقِّهِ تَعَالَى عَقْلًا، لَكِنَّهُ وَاجِبٌ شَرْعًا؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَرَدَ الْوَعْدُ بِهِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

قَوْلُهُ: «إِذْ لَوْ وَجِبَ»^(١)... إلخ) أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى قِيَاسِ اسْتِثْنَائِيٍّ نَظْمُهُ هَكَذَا: «لَوْ وَجِبَ عَلَيْهِ تَعَالَى شَيْءٌ مِنْهَا لَكَانَ جَلًّا وَعَزًّا مُفْتَقِرًا إِلَى ذَلِكَ الشَّيْءِ لِيَتَكَمَّلَ بِهِ، لَكِنَّ التَّالِيَّ بَاطِلٌ، وَإِذَا بَطُلَ التَّالِيَّ بَطُلَ الْمُقَدَّمُ، وَبَتَّ نَقِضُهُ، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ»، فَتَدَبَّرْ.

قَوْلُهُ: (مَثَلًا) تَأْكِيدٌ لِمَقَادِ «الْكَافِ»، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

قَوْلُهُ: «إِذْ لَا يَجِبُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى... إلخ» تَغْلِيلٌ لِلْمُلَازِمَةِ فِي الشَّرْطِيَّةِ.

قَوْلُهُ: (كَيْفَ وَهُوَ... إلخ) فِيهِ مَا تَقَدَّمَ قَرِيبًا، فَتَنَبَّهْ.

الأنبابي

قوله: (تَغْلِيلٌ لِلْمُلَازِمَةِ فِي الشَّرْطِيَّةِ) وَأَمَّا قَوْلُهُ: «لِيَتَكَمَّلَ بِهِ» فَالْأَلَامُ لِلتَّعْدِيدِ صَلَوةً «مُفْتَقِرًا»، أَوْ لِتَعْلِيلِ الْإِفْتِقَارِ لَا لِلْمُلَازِمَةِ؛ فَتَأَمَّلْ.

الأنجهوري

قوله: (تَغْلِيلٌ لِلْمُلَازِمَةِ) هَذَا التَّعْلِيلُ لَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْتِجُ لَزُومَ الْإِفْتِقَارِ، وَإِنَّمَا يَنْتِجُ: أَنَّهُ لَوْ وَجِبَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْهَا عَقْلًا كَانَ كَمَا لَا، فَهُوَ يَنْتِجُ لَزُومَ الْكَمَالِ، لَا لَزُومَ الْإِفْتِقَارِ.

(١) الشُّرُوشِيْمِيُّ: قَوْلُهُ [مِنْ الْمَنْ]: «مُفْتَقِرًا إِلَى ذَلِكَ الشَّيْءِ» أَي: الَّذِي هُوَ الْفِعْلُ أَوْ التَّرْكُ. وَقَوْلُهُ: (لِيَتَكَمَّلَ بِهِ) أَي: مُفْتَقِرًا إِلَيْهِ لِأَجْلِ أَنْ يَتَكَمَّلَ بِهِ غَرْضُهُ؛ كَمَا فِي الْحَادِثِ، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا كَانَ لَهُ أَغْرَاضٌ عَشْرَةٌ مَثَلًا يَتَرْتَّبُ عَلَى كُلِّ غَرْضٍ فِعْلٌ مِنْ أَفْعَالِهِ ك: الْحَرْثُ، وَالتَّجَارَةُ، وَالْحَفْرُ، وَفِعْلٌ بِهَا تِسْعَةُ أَفْعَالٍ، فَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا أَغْرَاضٌ تِسْعَةٌ، بَقِيَ أَغْرَاضُهُ نَاقِصَةً غَرْضًا، فَيَفْتَقِرُ إِلَى الْفِعْلِ الْعَاشِرِ لِتَكْمُلِ أَغْرَاضُهُ الْعَشْرَةَ. وَقَوْلُهُ: «إِذْ لَا يَجِبُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى... إلخ» عِلَّةٌ لِلْمُلَازِمَةِ عَلَى الشَّرْطِيَّةِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: «لِيَتَكَمَّلَ بِهِ» فَالْأَلَامُ لِلتَّعْدِيدِ صَلَوةً «مُفْتَقِرًا»، أَوْ لِتَعْلِيلِ الْإِفْتِقَارِ، لَا لِلْمُلَازِمَةِ، فَتَأَمَّلْ. وَقَوْلُهُ: «إِلَّا مَا هُوَ كَمَا لَا لَهُ» وَذَلِكَ ك: الْقُدْرَةُ، وَالْإِرَادَةُ... إلخ، وَك: الْحِلْمُ، وَالْعَفْوُ، وَالْكَرَمُ.

لَكِنْ فِي هَذَا نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ التَّكْمُلَ أَوَّلًا لِلْغَرْضِ، لَا لِنَفْسِهِ، وَالْغَرْضُ لَيْسَ مُرْتَبِطًا بِذَاتٍ، وَلَيْسَ وَاجِبًا عَلَيْهِ، إِنَّمَا الْوَاجِبُ عَلَيْهِ عَلَى فَرَضِ الْمَحَالِ إِنَّمَا هُوَ الْفِعْلُ الْمَحْصُلُ لَهُ، وَقَدْ جَعَلَ هَذَا الْفِعْلَ الْمَحْصُلَ لِلْغَرْضِ كَمَا لَا لَهُ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يَجَابَ: بِأَنَّ الْفِعْلَ الْمَحْصُلَ لِتَكْمُلِ الْأَغْرَاضِ يُقَالُ لَهُ: «كَمَالٌ»؛ لِأَنَّ مَا تَرْتَّبَ عَلَيْهِ كَمَالٌ يَتَّصِفُ بِأَنَّهُ كَمَالٌ، فَلَوْ فُرِضَ أَنَّ الْإِثَابَةَ وَاجِبَةً عَلَيْهِ لِيَحْصُلَ الثَّوَابُ، كَمَالُهُ الْإِثَابَةُ كَمَالٌ فِي حَقِّهِ؛ لِأَنَّهُا مُحْصَلَةٌ لِلْكَمَالِ؛ الَّذِي هُوَ الثَّوَابُ، تَأَمَّلْ.

[مَا يَلْزَمُ عَنِ افْتِقَارِ كُلِّ مَا سِوَاهُ إِلَيْهِ]

وَأَمَّا افْتِقَارُ كُلِّ مَا عَدَاهُ إِلَيْهِ جَلَّ وَعَزَّ:

- فَهُوَ يُوجِبُ لَهُ تَعَالَى: الْحَيَاةَ، وَغُمُومَ الْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ وَالْعِلْمَ؛ إِذْ لَوْ انْتَفَى شَيْءٌ مِنْهَا لَمَا امْكَنَ أَنْ يُوجَدَ شَيْءٌ مِنَ الْحَوَادِثِ، فَلَا يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ جَلَّ وَعَزَّ شَيْءٌ، كَيْفَ وَهُوَ الَّذِي يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ؟!

- وَيُوجِبُ لَهُ تَعَالَى أَيْضاً: الْوَحْدَانِيَّةَ؛ إِذْ لَوْ كَانَ مَعَهُ تَعَالَى ثَانٍ فِي الْأُلُوهِيَّةِ؛ لَمَا افْتَقَرَ إِلَيْهِ شَيْءٌ، لِلزُّرُومِ عَجْزِهِمَا حَيْثُيْذٍ، كَيْفَ وَهُوَ الَّذِي يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ تَعَالَى؟!

- وَيُؤْخِذُ مِنْهُ أَيْضاً: خُذُوثُ الْعَالَمِ بِأَسْرِهِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ شَيْءٌ مِنْهُ قَدِيمًا لَكَانَ ذَلِكَ الشَّيْءُ مُسْتَعِينًا عَنْهُ تَعَالَى، كَيْفَ وَهُوَ جَلَّ وَعَزَّ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يَفْتَقِرَ إِلَيْهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ؟!

- وَيُؤْخِذُ مِنْهُ أَيْضاً: أَنْ لَا تَأْثِيرَ لَشَيْءٍ مِنَ الْكَائِنَاتِ فِي أَثَرٍ مَّا، وَإِلَّا لَزِمَ أَنْ يَسْتَعْنِيَ ذَلِكَ الْأَثَرُ عَنْ مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ، كَيْفَ وَهُوَ الَّذِي يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ عُمُومًا وَعَلَى كُلِّ حَالٍ؟!

هَذَا إِنْ قُدِّرَتْ أَنَّ شَيْئًا مِنَ الْكَائِنَاتِ يُؤَثِّرُ بِطَبْعِهِ، وَأَمَّا إِنْ قُدِّرَتْ مُؤَثَّرًا بِقُوَّةٍ جَعَلَهَا اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ - كَمَا يَزْعُمُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْجَهْلَةِ - فَذَلِكَ مُحَالٌ أَيْضاً؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ حَيْثُيْذٍ مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ مُفْتَقِرًا فِي إِيجَادِ بَعْضِ الْأَفْعَالِ إِلَى وَاسِطَةٍ، وَذَلِكَ بَاطِلٌ؛ لِمَا عَرَفْتَ قَبْلُ مِنْ وَجُوبِ اسْتِعْنَائِهِ جَلَّ وَعَزَّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ.

فَقَدْ بَانَ لَكَ: تَضَمُّنُ قَوْلِ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» لِلْأَنْفَسَامِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ مَعْرِفَتُهَا فِي حَقِّ مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ، وَهِيَ: مَا يَجِبُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى، وَمَا يَسْتَحِيلُ، وَمَا يَجُوزُ.



[مَا يَلْزَمُ عَنِ افْتِقَارِ كُلِّ مَا سِوَاهُ إِلَيْهِ]

قَوْلُهُ: (وَأَمَّا افْتِقَارُ كُلِّ مَا سِوَاهُ إِلَيْهِ... إلخ) هَذَا مُقَابِلُ لِقَوْلِهِ فِيمَا تَقَدَّمَ: «أَمَّا اسْتِغْنَاؤُهُ جَلَّ وَعَزَّ عَنْ كُلِّ مَا عَدَاهُ... إلخ».

قَوْلُهُ: (فَهُوَ يُوجِبُ لَهُ تَعَالَى: الْحَيَاةَ) أَيْ: وَلَا زِمَهَا وَهُوَ: «الْكُونُ حَيًّا»، وَهَكَذَا الْبَاقِي، فَهُوَ يُوجِبُ لَهُ تَعَالَى الْحَيَاةَ وَلَا زِمَهَا، وَالْقُدْرَةَ وَلَا زِمَهَا، وَالْإِرَادَةَ وَلَا زِمَهَا، وَالْعِلْمَ وَلَا زِمَهُ، وَسَيَذْكُرُ أَنَّهُ يُوجِبُ لَهُ تَعَالَى الْوَحْدَانِيَّةَ، فَالْجُمْلَةُ تِسْعَةٌ.

وَإِذَا وَجَبَتْ هَذِهِ الصِّفَاتُ اسْتَحَالَتْ أَضْدَادُهَا وَهِيَ تِسْعَةٌ أَيْضًا، فَإِذَا ضُمَّتِ التَّسْعَةُ الْأُولَى لِلْإِحْدَى عَشْرَةِ الْوَاجِبَةِ الَّتِي تَضَمَّنَهَا الْإِسْتِغْنَاءُ كَمَلَّتِ الْوَاجِبَاتُ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ.

وَإِذَا ضُمَّتِ التَّسْعَةُ الثَّانِيَّةُ لِلْإِحْدَى عَشْرَةِ الْمُسْتَحِيلَةِ الَّتِي تَضَمَّنَهَا الْإِسْتِغْنَاءُ كَمَلَّتِ الْمُسْتَحِيلَاتُ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ.

وَقَدْ أَشَارَ إِلَى الْجَائِزِ فِيمَا تَقَدَّمَ بِقَوْلِهِ: «وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضًا أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ تَعَالَى... إلخ»، فَكَمُلَ الْوَاجِبُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى وَالْمُسْتَحِيلُ وَالْجَائِزُ كَمَا سَيَذْكُرُهُ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: «فَقَدْ بَانَ لَكَ تَضَمُّنُ قَوْلٍ: "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ" لِلْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ... إلخ».

قَوْلُهُ: (وَعُمُومَ الْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ وَالْعِلْمِ) لَا يَخْفَى أَنَّ وَجُوبَ عُمُومِ هَذِهِ الصِّفَاتِ فَرَعٌ عَنْ وَجُوبِهَا نَفْسَهَا، وَجَيِّدٌ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ دَعْوَتَانِ:

الأُولَى: أَنَّ افْتِقَارَ كُلِّ مَا سِوَاهُ إِلَيْهِ يُوجِبُ لَهُ تَعَالَى هَذِهِ الصِّفَاتِ نَفْسَهَا.

وَالثَّانِيَّةُ: أَنَّهُ يُوجِبُ عُمُومَهَا لِجَمِيعِ الْمُتَعَلِّقَاتِ، وَهِيَ: الْمُمَكِّنَاتُ بِالنِّسْبَةِ لِلْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ، وَجَمِيعِ الْوَاجِبَاتِ وَالْجَائِزَاتِ وَالْمُسْتَحِيلَاتِ بِالنِّسْبَةِ لِلْعِلْمِ.

لَكِنَّ الدَّلِيلَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: «إِذْ لَوْ انْتَهَى... إلخ» إِنَّمَا يُنْتِجُ الدَّعْوَى الْأُولَى فَقَطْ؛ إِذِ الْإِلَازِمُ عَلَى انْتِفَاءِ عُمُومِهَا عَدَمُ وَجُودِ بَعْضِ الْحَوَادِثِ، وَذَلِكَ الْبَعْضُ هُوَ الَّذِي لَمْ تَتَعَلَّقْ بِهِ هَذِهِ الصِّفَاتُ، وَأَمَّا الْبَعْضُ الَّذِي تَعَلَّقَتْ بِهِ فَلَا مَانِعَ مِنْ وَجُودِهِ.

إِلَّا أَنْ يُقَالَ: الْعَرَضُ اسْتَوَاءُ جَمِيعِ الْمُتَعَلِّقَاتِ، فَالْتَّعَلُّقُ بِالْبَعْضِ دُونَ الْبَعْضِ الْآخِرُ تَرْجِيحٌ بِلَا مُرْجِحٍ، فَيَلْزَمُ^(١) عَلَى انْتِفَاءِ عُمُومِهَا عَدَمُ وُجُودِ شَيْءٍ مِنَ الْحَوَادِثِ، فَتَأْمَلُ.

قَوْلُهُ: (إِذْ لَوْ انْتَفَى شَيْءٌ مِنْهَا... إلخ) أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى قِيَاسَيْنِ نَظْمُهُمَا هَكَذَا: «لَوْ انْتَفَى شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الصِّفَاتِ لَمَا أُمَكِّنَ أَنْ يُوجَدَ شَيْءٌ مِنَ الْحَوَادِثِ، لَكِنْ عَدَمُ إِمْكَانِ وُجُودِ شَيْءٍ مِنَ الْحَوَادِثِ بَاطِلٌ؛ إِذْ لَوْ لَمْ يُمْكِنَ أَنْ يُوجَدَ شَيْءٌ مِنَ الْحَوَادِثِ لَمَا افْتَقَرَ إِلَيْهِ شَيْءٌ، لَكِنْ عَدَمُ افْتِقَارِ شَيْءٍ إِلَيْهِ بَاطِلٌ، كَيْفَ وَهُوَ الَّذِي يَقْتَرِفُ إِلَيْهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ؟».

قَوْلُهُ: (لَمَا أُمَكِّنَ أَنْ يُوجَدَ شَيْئاً مِنَ الْحَوَادِثِ) إِنَّمَا عَبَّرَ الْمُصَنِّفُ بِ: «الْإِمْكَانِ»؛ لِأَنَّ نَفْيَهُ أَبْلَغُ^(٢) مِنْ نَفْيِ الْوُجُودِ.

وَوَجْهُ لُزُومِ عَدَمِ إِمْكَانِ وُجُودِ شَيْءٍ مِنَ الْحَوَادِثِ لِانْتِفَاءِ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الصِّفَاتِ:

- أَنَّهُ لَوْ انْتَفَتِ الْحَيَاةُ لَأَنْتَفَى بَاقِيهَا، بَلْ سَائِرُ الصِّفَاتِ؛ لِأَنَّهَا شَرْطٌ فِيهَا، وَإِذَا انْتَفَى بَاقِيهَا لَزِمَ الْعَجْزُ، فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُوجَدَ شَيْءٌ مِنَ الْحَوَادِثِ.

- وَلَوْ انْتَفَتِ الْقُدْرَةُ أَوْ عُمُومُهَا لَزِمَ الْعَجْزُ، فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُوجَدَ شَيْءٌ مِنَ الْحَوَادِثِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ.

- وَلَوْ انْتَفَتِ الْإِرَادَةُ أَوْ عُمُومُهَا لَأَنْتَفَتِ الْقُدْرَةُ؛ لِأَنَّهَا فَرْعٌ عَنِ الْإِرَادَةِ فِي التَّعَقُّلِ، وَلَوْ انْتَفَتِ الْقُدْرَةُ لَزِمَ الْعَجْزُ، فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُوجَدَ شَيْءٌ مِنَ الْحَوَادِثِ.

- وَلَوْ انْتَفَى الْعِلْمُ أَوْ عُمُومُهُ لَأَنْتَفَتِ الْإِرَادَةُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَقَّلُ إِرَادَةً مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ، وَإِذَا انْتَفَتِ الْإِرَادَةُ انْتَفَتِ الْقُدْرَةُ... إِلَى آخِرِ مَا تَقَدَّمَ.

الأجهوري

قوله: (فِي التَّعَقُّلِ) فِي نَسْخَةِ: «التَّعَلُّقِ»، وَهُوَ مُتَعَيِّنٌ.

(١) الشُّرَشِيمِي: قَوْلُهُ: (فَيَلْزَمُ...) (إِلخ) هَذَا ظَاهِرٌ فِي الْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ، وَلَيْسَ بَظَاهِرٍ بِالنِّسْبَةِ لِلْعِلْمِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَنْبَغُ عُمُومُ تَعَلُّقِهِ بِالْمُمْكَنَاتِ دُونَ الْوَاجِبَاتِ وَالْمُسْتَحِيلَاتِ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يَجَابَ بِمَا قَالَهُ الْمُحْكِي مِنْ أَنَّهُ: لَوْ تَعَلَّقَ بِالْمُمْكَنَاتِ فَقَطْ دُونَ الْوَاجِبَاتِ وَالْمُسْتَحِيلَاتِ، لَزِمَ انْتِفَاءُ تَعَلُّقِهَا بِالْمُمْكَنَاتِ، فَلَمْ يَوْجَدْ شَيْءٌ مِنَ الْحَوَادِثِ؛ لِاسْتَوَاءِ الْمُتَعَلِّقَاتِ.

(٢) الشُّرَشِيمِي: قَوْلُهُ: (لِأَنَّ نَفْيَهُ أَبْلَغُ) أَي: لِأَنَّ الْمُرَادَ: الْإِمْكَانَ الْخَاصَّ، وَنَفْيُ الْإِمْكَانِ بِمَعْنَى: الْجَوَازِ يَلْزَمُ مِنْهُ نَفْيُ الْوُجُودِ فِي الْحَالِ وَفِي الْمُسْتَقْبَلِ، بِخِلَافِ نَفْيِ الْوُجُودِ، فَإِنَّهُ يُعْتَبَرُ نَفْيُهُ فِي الْحَالِ فَقَطْ.



قَوْلُهُ: (فَلَا يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ شَيْءٌ) فِيهِ إِمَارَةٌ إِلَى الْقِيَاسِ الثَّانِي، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ.
قَوْلُهُ: (كَيْفَ وَهُوَ الَّذِي يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ؟) قَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ غَيْرَ مَرَّةٍ،
فَلَا تَعْلَلْ.

قَوْلُهُ: (وَيُوجِبُ لَهُ تَعَالَى أَيْضًا) أَيُّ: كَمَا أَوْجَبَ مَا تَقَدَّمَ.

قَوْلُهُ: (إِذْ لَوْ كَانَ مَعَهُ تَعَالَى ثَانٍ فِي الْأُلُوْهِيَّةِ؛ لَمَّا افْتَقَرَ... إلخ) أَشَارَ بِذَلِكَ
إِلَى قِيَاسِ اسْتِثْنَائِيٍّ نَظَّمُهُ هَكَذَا: «لَوْ كَانَ مَعَهُ ثَانٍ فِي الْأُلُوْهِيَّةِ لَمَّا افْتَقَرَ إِلَيْهِ شَيْءٌ، لَكِنْ
عَدَمُ افْتِقَارِ شَيْءٍ إِلَيْهِ بَاطِلٌ، كَيْفَ وَهُوَ الَّذِي يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ؟»، وَلَا يَخْفَى
مَا فِي هَذَا الدَّلِيلِ مِنَ الْقُصُورِ؛ لِعَدَمِ التَّعَرُّضِ فِيهِ لِبَاقِي الْكُتُومِ.

وَقَوْلُهُ: (لِلزُّومِ عَجْزُهُمَا جَيِّدٌ) أَيُّ: حِينَ إِذْ كَانَ مَعَهُ ثَانٍ فِي الْأُلُوْهِيَّةِ.

وَوَجْهُ لُزُومِ عَجْزِهِمَا جَيِّدٌ: أَنَّهُ لَا يَخْلُو فِيمَا أَنْ يَتَّفَقَا وَإِمَّا أَنْ يَخْتَلِفَا، وَعَلَى كُلِّ يَلْزَمُ
عَجْزُهُمَا:

- أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ اجْتِمَاعُ مُؤَثِّرَيْنِ عَلَى آثَرٍ وَاحِدٍ إِنْ أَوْجَدَاهُ مَعًا، وَتَحْصِيلُ
الْحَاصِلِ إِنْ أَوْجَدَاهُ مُرْتَبًا.

- وَأَمَّا الثَّانِي فَلِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ اجْتِمَاعُ التَّقْيِضَيْنِ إِنْ نَفَذَ مُرَادُهُمَا، وَإِنْ نَفَذَ مُرَادَ أَحَدِهِمَا
دُونَ الْآخَرِ كَانَ الَّذِي لَمْ يَنْفُذْ مُرَادَهُ عَاجِزًا، فَيَكُونُ الْآخَرُ كَذَلِكَ؛ لِإِنْعِقَادِ الْمُمَانَلَةِ
بَيْنَهُمَا، وَجَيِّدٌ ثَبَتَ الْعَجْزُ لَهُمَا،

الْأَجْهَوِي

قَوْلُهُ: (اجْتِمَاعُ مُؤَثِّرَيْنِ عَلَى آثَرٍ وَاحِدٍ) أَيُّ: عَلَى وَجْهِ اسْتِقْلَالِ كُلِّ مِنْهُمَا بِتَحْصِيلِ ذَلِكَ الْآثَرِ؛
إِذَا هَذَا هُوَ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ بِالْإِسْتِحَالَةِ، بِخِلَافِ اجْتِمَاعِهِمَا عَلَيْهِ عَلَى سَبِيلِ الْمَعَاوَنَةِ، فَإِنَّهُ مُمْكِنٌ،
لَكِنَّ الْأُلُوْهِيَّةَ تَأْبَى ذَلِكَ، وَتَقْتَضِي أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَحْصِلُهُ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِقْلَالِ، وَقَدْ عَلِمْتَ
أَنَّ تَحْصِيلَهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ مُحَالٌ.

قَوْلُهُ: (فَيَكُونُ الْآخَرُ كَذَلِكَ) الْحَكْمُ عَلَيْهِ بِ: «الْعَجْزُ» مَعَ نَفُوذِ مُرَادِهِ مِمَّا لَا يُعْقَلُ.

قَوْلُهُ: (لِإِنْعِقَادِ الْمُمَانَلَةِ بَيْنَهُمَا) لَا يُتَبَيَّنُ عَجْزُهُ بَعْدَ نَفُوذِ مُرَادِهِ، وَإِنَّمَا يَنْتِجُ عَدَمُ نَفُوذِ مُرَادِ وَاحِدٍ
مِنْهُمَا ابْتِدَاءً، وَإِذَا لَمْ يَنْفُذْ مُرَادُهُمَا - لِمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنْ اجْتِمَاعِ التَّقْيِضَيْنِ -، وَلَا مُرَادَ أَحَدِهِمَا -
لِإِنْعِقَادِ الْمُمَانَلَةِ بَيْنَهُمَا -، تَعَيَّنَ عَجْزُهُمَا.

وَكَذَا لَوْ لَمْ يَنْفُذْ مُرَادُ كُلِّ مِثْمَا، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

قَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَي: مِنْ اِئْتِقَارِ كُلِّ مَا عَدَاهُ إِلَيْهِ جَلٌّ وَعَلَا.

وَقَوْلُهُ: (أَيْضاً) أَي: كَمَا أَخِذَ مِنْهُ مَا تَقَدَّمَ.

وَقَوْلُهُ: (حُدُوثُ الْعَالَمِ) أَي: مَا سِوَى اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا زَائِدٌ عَلَى الْعَقَائِدِ، لِكِنَّهُ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِهَا^(١)، وَالْعَرَضُ مِنْ ذَلِكَ الرَّدُّ عَلَى الْفَلَاسِفَةِ، وَهُمْ كُفَّارٌ مِنَ الرُّومِ كَانُوا مِنْ أَهْلِ يُونَانَ، وَكَانُوا أَهْلَ حِكْمَةٍ وَعَقْلٍ، وَأَخَذُوا فِي التَّرْيِضِ وَالتَّزْهِدِ، وَكَانَ رَئِيسُهُمُ الْفِيلَسُوفُ؛ قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «وَلَمْ يَكُنْ عَالِماً».

وَلَمَّا بُعِثَ سَيِّدُنَا مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي زَمَانِهِمْ دَعَاهُمْ إِلَى شَرِيعَتِهِ، فَأَبَوْا وَاسْتَكْبَرُوا، وَقَالُوا: «نَحْنُ فِي غُنْيَةٍ عَمَّا عِنْدَكَ، فَإِنَّا نَقُولُ بِمَا نَقُولُ وَزِيَادَةً».

وَقَدْ قَالُوا بِقَدَمِ الْعَالَمِ، لَكِنْ إِنَّمَا قَالُوا بِقَدَمِ أَصُولِهِ، وَهِيَ الْعَنَاصِرُ الْأَرْبَعَةُ: «الْمَاءُ، وَالتُّرَابُ، وَالْهَوَاءُ، وَالنَّارُ» دُونَ أَشْخَاصِهِ، وَكَذَلِكَ قَالُوا بِقَدَمِ الْأَفْلَاقِ.

قَوْلُهُ: (بِأَسْرِهِ) هُوَ كِتَابَةٌ عَنْ شُمُولِ الْحُدُوثِ لِلْعَالَمِ كُلِّهِ، فَمَعْنَاهُ التَّعْمِيمُ.

وَقَوْلُهُ: «بِأَسْرِهِ» لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْعَالَمَ هُوَ: «مَا سِوَى اللَّهِ تَعَالَى»؛ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ «أَنْ» فِي «الْعَالَمِ» لِلْجِنْسِ، أَوْ يُقَالَ: إِنَّهُ تَوْكِيدٌ.

وَهُوَ فِي الْأَصْلِ: «اسْمٌ لِلْحَبْلِ الَّذِي يُرْبِطُ بِهِ الْأَسِيرُ»، فَإِذَا ذَهَبَ، قِيلَ: ذَهَبَ بِأَسْرِهِ؛ أَي: بِأَجْمَعِهِ حَتَّى الْحَبْلِ الَّذِي رُبِطَ بِهِ.

الْأَجْهَوِي

قوله: (وَكَذَا لَوْ لَمْ يَنْفُذْ... إلخ) هذا لا حاجة إليه؛ لأنه نتيجة ما قبله؛ لأنهما حيث لم ينفذ

مرادهما ولا مراد أحدهما، فاللزام على ذلك: عدم نفوذ مراد واحد منهما.

قوله: (لَكِنَّهُ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِهَا) أي: مِنْ جِهَةِ الاستدلال به على وجوده تعالى.

قوله: («وَلَمْ يَكُنْ عَالِماً») لعله كان حاكم سياسة.

قوله: (أَي: بِأَجْمَعِهِ) يحتمل أنه تفسير للأسر، فيكون معنى مجازياً، ويحتمل أن الأسر في هذه

العبارة بمعنى: الحبل، ويكون ذهابه بأجمعه معلوماً بالأولى؛ لأنه إذا ذهب بحبله الذي كان مربوطاً به، لزم أن يذهب بشيابه وغيرها مِنَ المتاع من باب أولى.

(١) التشرشيحي: قوله: (مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِهَا) مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْعَالَمَ دَلِيلٌ عَلَى وجود الله تعالى، مِنْ حَيْثُ حَدُوثُهُ.



قَوْلُهُ: (إِذْ لَوْ كَانَ شَيْءٌ مِنْهُ قَدِيمًا... إلخ) أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى قِيَاسِ اسْتِثْنَائِي نَظْمُهُ هَكَذَا: «لَوْ كَانَ شَيْءٌ مِنْهُ قَدِيمًا لَكَانَ ذَلِكَ الشَّيْءُ مُسْتَعْنِيًا عَنْهُ تَعَالَى، لَكِنَّ الثَّالِي - وَهُوَ كَوْنُ ذَلِكَ الشَّيْءِ مُسْتَعْنِيًا عَنْهُ تَعَالَى - بَاطِلٌ، كَيْفَ وَهُوَ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يَفْتَقَرَ إِلَيْهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ؟».

قَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَيُّ: مِنْ افْتِقَارِ كُلِّ مَا عَدَاهُ إِلَيْهِ جَلٍّ وَعَلَا.

وَقَوْلُهُ: (أَيْضًا) أَيُّ: كَمَا أَخَذَ مِنْهُ مَا تَقَدَّمَ.

وَقَوْلُهُ: (أَنْ لَا تَأْثِيرَ لَشَيْءٍ... إلخ) لَا يَخْفَى أَنَّ ذَلِكَ مَا أُخِذَ مِنَ الْوَحْدَانِيَّةِ كَمَا تَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ فِي الْكَلَامِ عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا صَرَّحَ بِهِ الْمُصَنِّفُ لِلرَّدِّ صَرِيحًا عَلَى الْفِرَقِ الضَّالَّةِ - قَبْحَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى - وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ النَّاسَ فِي ذَلِكَ عَلَى أَرْبَعِ فِرَقٍ:

الْأُولَى: تَعْتَقِدُ أَنَّ النَّارَ أَوْ السَّكِينِ مَثَلًا تُؤَثِّرُ بِقُوَّةٍ جَعَلَهَا اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا، وَهَذِهِ الْفِرْقَةُ لَا نِزَاعَ فِي كُفْرِهَا.

وَالثَّانِيَّةُ: تَعْتَقِدُ أَنَّ النَّارَ أَوْ السَّكِينِ مَثَلًا تُؤَثِّرُ بِقُوَّةٍ جَعَلَهَا اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا، وَهَذِهِ الْفِرْقَةُ اخْتَلَفَ فِي كُفْرِهَا، وَالْأَصَحُّ: عَدَمُ الْكُفْرِ، كَمَا قِيلَ فِي الْمُعْتَزَلَةِ الْقَائِلِينَ «بِأَنَّ الْعَبْدَ يَخْلُقُ أَفْعَالَ نَفْسِهِ الْإِخْتِيَارِيَّةَ بِقُدْرَةِ خَلْقِهَا اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ».

وَالثَّالِثَةُ: تَعْتَقِدُ أَنَّ التَّأْثِيرَ لَيْسَ إِلَّا لِلَّهِ تَعَالَى، لَكِنَّ تَعْتَقِدُ التَّلَازُمَ بَيْنَ النَّارِ وَالسَّكِينِ مَثَلًا وَبَيْنَ آثَارِهَا، وَهَذِهِ الْفِرْقَةُ لَيْسَتْ كَافِرَةً، لَكِنَّ رُبَّمَا جَرَّهَا ذَلِكَ الْإِعْتِقَادُ إِلَى الْكُفْرِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُؤَدِّيهَا إِلَى إِنكَارِ الْأُمُورِ الْخَارِقَةِ لِلْعَادَةِ كَ: مُعْجَزَاتِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَكَ: بَعْثِ الْأَجْسَادِ.

وَالرَّابِعَةُ: تَعْتَقِدُ أَنَّ التَّأْثِيرَ لَيْسَ إِلَّا لِلَّهِ تَعَالَى، وَتَعْتَقِدُ إِمْكَانَ التَّخَلُّفِ بَيْنَ النَّارِ أَوْ السَّكِينِ مَثَلًا وَبَيْنَ آثَارِهَا، وَهَذِهِ الْفِرْقَةُ هِيَ النَّاجِيَّةُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

فَالْإِعْتِقَادُ الصَّحِيحُ: أَنْ لَا تَأْثِيرَ لَشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ مَعَ إِمْكَانِ التَّخَلُّفِ:

- فَقَدْ تَوَجَّدَ النَّارُ وَلَا يُوجَدُ الْإِحْرَاقُ؛ كَمَا وَقَعَ لِسَيِّدِنَا إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ رُمِيَ بِالْمَنْجَنِيقِ فِي النَّارِ، وَحَفِظَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْهَا، وَقَدْ نَزَلَ لَهُ جِبْرِيلُ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ، وَقَالَ: أَلَيْكَ حَاجَةٌ؟ قَالَ: أَمَّا إِلَيْكَ فَلَا، فَأَمَرَهُ بِالدُّعَاءِ لِلَّهِ تَعَالَى، فَقَالَ: «عِلْمُهُ بِحَالِي يُغْنِي عَن سُؤَالِي»، وَهَذَا إِنَّمَا كَانَ عِنْدَ غَلَبَةِ الْحَقِيقَةِ عَلَيْهِ، فَلَا يُنَافِي مَشْرُوعِيَّةَ الدُّعَاءِ،

كَمَا فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَتَوْضِيحُ ذَلِكَ: أَنَّ مَنْ اضْطَفَاهُ اللَّهُ تَعَالَى قَدْ تَغَلَّبَ عَلَيْهِ الْحَقِيقَةُ، فَيُكْتَفَى بِعِلْمِهِ تَعَالَى عَنِ الدُّعَاءِ وَغَيْرِهِ، وَقَدْ تَغَلَّبَ عَلَيْهِ الشَّرِيعَةُ فَيَدْعُوهُ تَعَالَى.

- وَقَدْ تَوَجَّدَ السُّكَّيْنُ وَلَا يُوجَدُ الْقَطْعُ؛ كَمَا فِي قِصَّةِ سَيِّدِنَا إِسْمَاعِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ أَبَاهُ أَمَرَ السُّكَّيْنِ عَلَى مَذْبَحِهِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَمْ يَقْعُ مِنْهُ إِلَّا مُجَرَّدُ الِهِمِّ عَلَى ذَلِكَ.

قَوْلُهُ: (مِنَ الْكَائِنَاتِ) جَمْعُ: «كَائِنَةٍ» أَوْ: «كَائِنٍ»، لَكِنْ لَمَّا كَانَ الْمُرَادُ بِهِ مَا لَا يَعْقِلُ مِنَ الْأَسْبَابِ الْعَادِيَّةِ، جَمَعَهُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ.

قَوْلُهُ: (فِي أَثَرٍ مَا) أَيُّ: أَيُّ أَثَرٍ كَانَ، فَ«مَا» اسْمِيَّةٌ صِفَةٌ لِـ«الْأَثَرِ» أَتَى بِهَا لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْعُمُومِ، كَمَا تَقَدَّمَ نَظِيرُهُ.

قَوْلُهُ: (وَالَا لَزِمَ... إلخ) يُؤْخَذُ مِنْهُ قِيَاسُ اسْتِثْنَائِيٍّ نَظْمُهُ هَكَذَا: «لَوْ كَانَ لِشَيْءٍ مِنَ الْكَائِنَاتِ تَأْثِيرٌ فِي أَثَرٍ مَا، لَزِمَ أَنْ يَسْتَعْنِيَ ذَلِكَ الْأَثَرُ عَنْ مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ، لَكِنَّ التَّالِيَّ - وَهُوَ اسْتِغْنَاءُ ذَلِكَ الْأَثَرِ عَنْهُ تَعَالَى - بَاطِلٌ، كَيْفَ وَهُوَ الَّذِي يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ؟!».

قَوْلُهُ: (عُمُومًا وَعَلَى كُلِّ حَالٍ) لَمْ يَتَعَرَّضِ الْمُصَنِّفُ لِذَلِكَ فِي «شَرْحِهِ»، لَكِنَّهُ سُلِّلَ عَنْ ذَلِكَ فَقِيلَ لَهُ: «مَا أَرَدْتَ بِقَوْلِكَ: عُمُومًا وَعَلَى كُلِّ حَالٍ»، فَقَالَ: «عُمُومًا فِي جَمِيعِ الدَّوَاتِ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فِي جَمِيعِ الصَّفَاتِ». اهـ.

وَجِبْتِيذُ فَالْحَمْلُ عَلَى ذَلِكَ أَوَّلَى؛ لِكُونِهِ أَرَادَهُ الْمُصَنِّفُ، وَإِنْ أُمِكنَ تَفْسِيرُهُمَا بِغَيْرِ ذَلِكَ؛ كَأَن يُقَالَ: عُمُومًا؛ أَيُّ: سَوَاءٌ كَانَ مِمَّا يُقَارِنُهُ سَبَبٌ عَادِيٌّ كَ: «الشَّبَعِ، وَالرَّيِّ»، أَوْ لَا كَ: «خَلْقِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ»، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ؛ أَيُّ: مِنْ حَالَتِي الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ، فَالْمُمْكِنُ يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ تَعَالَى فِي الْحَالَتَيْنِ:

- أَمَّا فِي حَالَةِ الْعَدَمِ فَلِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ تَعَالَى فِي إِيجَادِهِ.

- وَأَمَّا فِي حَالَةِ الْوُجُودِ فَلِأَنَّا إِن قُلْنَا «بِأَنَّ الْعَرَضَ لَا يَبْقَى زَمَانَيْنِ^(١)» افْتَقَرَ الْمُمُمْكِنُ

(١) الشُّرُشِيْمِيُّ: قَوْلُهُ: (لَا يَبْقَى زَمَانَيْنِ) أَيُّ: فَيَاضُكَ مَثَلًا يَتَجَدَّدُ فِي كُلِّ لَحْظَةٍ، فَالْبَيَاضُ فِي اللَّحْظَةِ الثَّانِيَةِ غَيْرُ الْبَيَاضِ فِي اللَّحْظَةِ الْأُولَى، ... وَهَكَذَا.



إِلَيْهِ تَعَالَى فِي إِمْدَادٍ^(١) ذَاتِهِ بِالْأَعْرَاضِ الَّتِي لَوْلَا تَعَاقُبُهَا عَلَيْهَا لَانْعَدَمَتْ، وَإِنْ قُلْنَا «بِأَنَّ الْعَرَضَ يَبْقَى زَمَانَيْنِ^(٢) فَأَكْثَرُ» - وَهُوَ الرَّاجِحُ - افْتَقَرَ الْمُمَكِّنُ إِلَيْهِ تَعَالَى أَيْضاً فِي دَوَامِ وَجُودِهِ؛ بِنَاءً عَلَى الْمُخْتَارِ مِنْ أَنَّ مَنْشَأَ افْتِقَارِ الْمُمَكِّنِ الْإِمْكَانُ؛ أَيْ: اسْتِوَاءُ نِسْبَتِي الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ إِلَيْهِ بِالنَّظَرِ لِذَاتِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْوَصْفَ لَا يُفَارِقُهُ، فَيَكُونُ مُفْتَقِراً إِلَيْهِ تَعَالَى كُلَّ لَحْظَةٍ فِي تَرْجِيحِ وَجُودِهِ عَلَى عَدَمِهِ.

وَأَمَّا عَلَى مُقَابِلِهِ مِنْ أَنَّ مَنْشَأَ افْتِقَارِهِ الْحُدُوثُ؛ أَيْ: الْوُجُودُ بَعْدَ عَدَمٍ، فَلَا يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ تَعَالَى فِي دَوَامِ وَجُودِهِ ضَرُورَةً أَنَّ هَذَا الْوَصْفَ - أَغْنِي: الْوُجُودَ بَعْدَ عَدَمٍ - قَدْ حَصَلَ، فَلَوْ اِحْتِجَّ إِلَيْهِ بَعْدَ حُصُولِهِ لَزِمَ تَحْصِيلُ الْحَاصِلِ.

قَوْلُهُ: (هَذَا إِنْ قَدَّرْتَ... إلخ) اسْمُ الْإِشَارَةِ عَائِدٌ لِيَكُونَ ذَلِكَ مَأْخُوداً مِنْ افْتِقَارِ كُلِّ مَا سِوَاهُ إِلَيْهِ تَعَالَى، وَهُوَ مُبْتَدَأٌ، خَبَرُهُ مَحْذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: «هَذَا ثَابِتٌ، أَوْ حَاصِلٌ، إِنْ قَدَّرْتَ... إلخ»، وَالْمَعْنَى: مَحَلُّ كَوْنِ عَدَمِ التَّأْثِيرِ لشيءٍ مِنَ الْكَائِنَاتِ فِي أَثَرِ مَا مَأْخُودٌ مِنْ افْتِقَارِ كُلِّ مَا سِوَاهُ إِلَيْهِ تَعَالَى إِنْ قَدَّرْتَ... إلخ.

قَوْلُهُ: (يُؤَثِّرُ بِطَبْعِهِ) أَيْ: بِذَاتِهِ وَحَقِيقَتِهِ؛ يَعْنِي: لَا بِقُوَّةٍ أَوْدَعَهَا اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ.

قَوْلُهُ: (وَأَمَّا إِنْ قَدَّرْتَهُ مُؤَثِّراً بِقُوَّةٍ جَعَلَهَا اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ) أَيْ: وَلَوْ نَزَعَهَا مِنْهُ لَمْ يُؤَثِّرْ.

وَقَوْلُهُ: (كَمَا يَزْعُمُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْجَهْلَةِ) أَيْ: مِنْ عَامَّةِ الْمُؤْمِنِينَ، فَإِنَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ الْأَسْبَابَ الْعَادِيَّةَ تُؤَثِّرُ بِقُوَّةٍ جَعَلَهَا اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا، وَلَوْ نَزَعَهَا مِنْهَا لَمْ تُؤَثِّرْ.

فَالْمُرَادُ بِ«الْجَهْلَةِ»: «عَامَّةُ الْمُؤْمِنِينَ» كَمَا عَلِمْتَ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِمْ: «الْمُعْتَزِلَةَ»؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَقُولُونَ بِأَنَّ الْأَسْبَابَ الْعَادِيَّةَ تُؤَثِّرُ بِقُوَّةٍ جَعَلَهَا اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا، وَإِنَّمَا يَقُولُونَ بِأَنَّ الْعَبْدَ يَخْلُقُ أَفْعَالاً نَفْسِهِ الْإِخْتِيَارِيَّةَ بِقُدْرَةِ خَلْقِهَا اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ، وَأَيْضاً لَا يَحْسُنُ التَّعْيِيرُ عَنْهُمْ بِ«الْجَهْلَةِ»؛ كَمَا قَرَّرَهُ بَعْضُ الْأَفَاضِلِ.

(١) الشرشيمي: وقوله: (فِي إِمْدَادٍ) أَيْ: فِي إِعْطَانِهِ، وَاسْتِمْرَارِ ذَاتِهِ بِالْأَعْرَاضِ فِي كُلِّ لَحْظَةٍ.

(٢) الشرشيمي: وقوله: (يَبْقَى زَمَانَيْنِ) فَالْبَيَاضُ مَثَلاً الَّذِي وَجَدْتَ عَلَيْهِ يَكُونُ دَائِماً مَدَّةً وَجُودِكَ، فَأَنْتَ لَا تَفْتَقِرُ حِينَئِذٍ إِلَى إِمْدَادِ اللَّهِ تَعَالَى؛ أَيْ: كَسَائِرِ الْأَعْرَاضِ؛ لِأَنَّهُ حَاصِلٌ، وَإِنَّمَا تَفْتَقِرُ إِلَيْهِ فِي اسْتِمْرَارِ وَجُودِ ذَاتِكَ؛ لِأَنَّ ذَاتَكَ يَقْطَعُ النَّظَرَ عَنْ سَبْقِ وَجُودِهَا تَقْبِلُ اسْتِمْرَارَ الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ، فَتَحْتَاجُ ذَاتَكَ إِلَى [هَكَذَا فِي الْأَصْلِ وَلَعَلَّهَا: فِي] اسْتِمْرَارِ وَجُودِهَا إِلَى مَرْجِعٍ، وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى.

هذا إِنْ قُلْنَا: «إِنَّ سَبَبَ الْافْتِقَارِ الْإِمْكَانُ»، فَإِنْ قُلْنَا: «إِنَّ سَبَبَهُ الْحُدُوثُ بَعْدَ الْعَدَمِ» فَذَلِكَ لَيْسَتْ مَفْتَقَرَةً حِينَ وَجُودِهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَأَنَّى إِحْدَانَهَا بَعْدَ عَدَمِ.



قَوْلُهُ: (فَذَلِكَ مُحَالٌ) جَوَابُ «أَمَّا»، وَاسْمُ الْإِشَارَةِ عَائِدٌ لِيَكُونَ شَيْءٌ مِنَ الْكَائِنَاتِ مُؤَثَّرًا بِقُوَّةِ جَعَلَهَا اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ.

وَقَوْلُهُ: (أَيْضًا) كَمَا أَنَّ كَوْنَ شَيْءٍ مِنْهَا مُؤَثَّرًا بِطَبْعِهِ مُحَالٌ.

وَحَقُّ الْمُقَابَلَةِ أَنْ يَقُولَ: فَلَا يَكُونُ عَدَمُهُ مَأْخُودًا مِنْ اِئْتِقَارِ كُلِّ مَا سِوَاهُ إِلَيْهِ تَعَالَى، بَلْ مِنْ اسْتِغْنَائِهِ جَلٍّ وَعَزٍّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.
وَالْحَاصِلُ:

- أَنَّهُ إِنْ قُدِّرَتْ أَنَّ تَأْثِيرَ شَيْءٍ مِنَ الْكَائِنَاتِ بِطَبْعِهِ فَعَدَمُهُ مَأْخُودٌ مِنْ اِئْتِقَارِ كُلِّ مَا سِوَاهُ إِلَيْهِ تَعَالَى، وَإِلَّا لَزِمَ أَنْ يَسْتُغْنِيَ ذَلِكَ الْأَثَرُ عَنْ مَوْلَانَا جَلٍّ وَعَزٍّ، كَيْفَ وَهُوَ الَّذِي يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ؟!

- وَإِنْ قُدِّرَتْ أَنَّ تَأْثِيرَ شَيْءٍ مِنَ الْكَائِنَاتِ بِقُوَّةِ جَعَلَهَا اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ، فَعَدَمُهُ مَأْخُودٌ مِنْ اسْتِغْنَائِهِ تَعَالَى عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ، وَإِلَّا لَزِمَ اِئْتِقَارُهُ فِي إِيجَادِ بَعْضِ الْأَفْعَالِ^(١) إِلَى وَاسِطَةٍ، كَيْفَ وَهُوَ جَلٌّ وَعَزٌّ الْعَنِيِّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ؟!

الْأَجْهَوِيُّ

قَوْلُهُ: (بَعْضِ الْأَفْعَالِ) هِيَ الْمُسَبِّبَاتِ الْعَادِيَّةُ ك: الشَّبَعِ، وَالرَّيِّ.

قَوْلُهُ: (إِلَى وَاسِطَةٍ) هِيَ الْأَسْبَابُ الْعَادِيَّةُ ك: الطَّعَامِ، وَالْمَاءِ.

(١) الْفَرْشِيُّ: قَوْلُهُ: (فِي إِيجَادِ بَعْضِ الْأَفْعَالِ... إلخ) حَاصِلٌ مَا يُقَالُ هُنَا:

- إِنَّكَ إِذَا قُدِّرْتَ أَنَّ النَّارَ مَثَلًا مُحَرَقَةً بِذَاتِهَا مِنْ غَيْرِ قُوَّةٍ، يَكُونُ الْإِحْرَاقُ غَيْرَ مُفْتَقِرٍ إِلَيْهِ تَعَالَى، وَيَكُونُ اللَّهُ تَعَالَى غَيْرَ مُفْتَقِرٍ فِي إِيجَادِ الْإِحْرَاقِ إِلَى وَاسِطَةٍ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ كَانَ بِغَيْرِ إِرَادَتِهِ وَبِغَيْرِ قُوَّةِ خَلْقِهَا فِي السَّبَبِ، كَيْفَ يُنْسَبُ إِلَيْهِ إِيجَادُ حَتَّى يَكُونَ لَهُ وَاسِطَةٌ؟! فَهُوَ مُسْتَغْنٍ عَنْهُ بِالْمَرَّةِ.

- وَإِنْ قُدِّرْتَ أَنَّ النَّارَ تَحْرِقُهُ بِقُوَّةِ خَلْقِهَا اللَّهُ تَعَالَى، يَكُونُ الْإِحْرَاقُ مُفْتَقِرًا إِلَيْهِ تَعَالَى مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ بِإِرَادَتِهِ تَعَالَى، وَبِالْقُوَّةِ الَّتِي خَلَقَهَا اللَّهُ تَعَالَى فِي النَّارِ، وَيَكُونُ هَذَا الْفِعْلُ مِنْهُ مَنْسُوبًا إِلَيْهِ تَعَالَى مِنْ حَيْثُ إِرَادَتُهُ الْمُرْتَبِّ عَلَيْهَا خَلْقَ الْقُوَّةِ، لَكِنْ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى مُفْتَقِرًا فِي إِيجَادِ الْإِحْرَاقِ - الَّذِي نَسَبَ إِلَيْهِ إِيجَادَهُ مِنْ حَيْثُ إِرَادَتِهِ، وَمِنْ حَيْثُ الْقُوَّةُ الْمَخْلُوقَةُ لَهُ - إِلَى وَاسِطَةٍ فِي الْإِحْرَاقِ، وَهِيَ النَّارُ، فَاللَّهُ تَعَالَى لَيْسَ بِفَاعِلٍ ذَلِكَ الْفِعْلِ؛ لِكَوْنِهِ مَنْسُوبًا إِلَيْهِ إِيجَادُهُ مِنْ حَيْثُ إِرَادَتِهِ، وَمِنْ حَيْثُ الْقُوَّةِ.

وَنَظِيرُهُ فِي الْحَادِثِ: أَنَّكَ إِذَا أَرَدْتَ حَفْرَ الْبُئْرِ مَثَلًا، فَأَمَرْتَ شَخْصًا بِحَفْرِهِ لَكَ، وَأَعْطَيْتَهُ فَأَسًا بِحَفْرِهَا، فَهَذَا الْحَفْرُ غَيْرُ فِعْلِكَ؛ إِلَّا أَنَّهُ يُنْسَبُ إِلَيْكَ مِنْ حَيْثُ إِرَادَتِكَ لَهُ، وَمِنْ حَيْثُ إِعْطَاةِ الْفَأْسِ لِلْحَافِرِ، فَأَنْتَ احْتَجَجْتَ فِي تَحْصِيلِ الْأَمْرِ - وَهُوَ الْحَفْرُ - إِلَى وَاسِطَةٍ، وَهُوَ الشَّخْصُ الْحَافِرُ، تَأَمَّلْ.



وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَيْنِ التَّقْدِيرَيْنِ: أَنَّ التَّأْيِيرَ فِي الْأَوَّلِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى مَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَاخْتِيَارِهِ؛ لِأَنَّ مَا كَانَ بِالطَّبْعِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى ذَلِكَ، فَلَزِمَ فِيهِ أَنَّ الْأَثَرَ مُسْتَعْنٍ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَمْ يَلْزَمْ افْتِقَارُهُ تَعَالَى إِلَى وَاسِطَةٍ، بِخِلَافِهِ فِي الثَّانِي؛ فَإِنَّهُ يَتَوَقَّفُ عَلَى مَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَاخْتِيَارِهِ حَتَّى يَخْلُقَ الْقُوَّةَ فِي الْأَسْبَابِ الْعَادِيَّةِ، فَصَارَ الْفِعْلُ مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ مُرَاداً لِلَّهِ تَعَالَى، وَلَزِمَ افْتِقَارُهُ فِي إِنْجَادِ بَعْضِ الْأَفْعَالِ إِلَى وَاسِطَةٍ، وَلَمْ يَلْزَمْ أَنَّ الْأَثَرَ مُسْتَعْنٍ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، فَتَدَبَّرْ.

قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ) أَيُّ: الْحَالِ وَالشَّأْنِ.

وَقَوْلُهُ: (بِصِيرٍ حِينَئِذٍ) أَيُّ: حِينَ إِذْ قَدَّرْتَهُ مُؤَثَّرًا بِقُوَّةٍ جَعَلَهَا اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ، وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ كُبْرَى الْقِيَاسِ الْقَائِلَةِ: «لَوْ قَدَّرْتَ أَنَّ شَيْئاً مِنَ الْكَائِنَاتِ يُؤَثَّرُ بِقُوَّةٍ جَعَلَهَا اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ، لَصَارَ حِينَئِذٍ مَوْلَانَا جَلٌّ وَعَزٌّ مُفْتَقِرٌ فِي إِنْجَادِ بَعْضِ الْأَفْعَالِ إِلَى وَاسِطَةٍ».

وَقَدْ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَذَلِكَ بَاطِلٌ» إِلَى صُغْرَاهُ الْقَائِلَةِ: «لَكِنْ كَوْنُهُ جَلٌّ وَعَزٌّ بِصِيرٍ مُفْتَقِرًا فِي إِنْجَادِ بَعْضِ الْأَفْعَالِ إِلَى وَاسِطَةٍ بَاطِلٌ»، ثُمَّ عَلَّلَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «لِمَا عَرَفْتَ... إلخ»، فَصَارَ نَظْمُ الْقِيَاسِ هَكَذَا: «لَوْ قَدَّرْتَ أَنَّ شَيْئاً مِنَ الْكَائِنَاتِ يُؤَثَّرُ بِقُوَّةٍ جَعَلَهَا اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ لَصَارَ حِينَئِذٍ مَوْلَانَا جَلٌّ وَعَزٌّ مُفْتَقِرًا فِي إِنْجَادِ بَعْضِ الْأَفْعَالِ إِلَى وَاسِطَةٍ، لَكِنْ كَوْنُهُ جَلٌّ وَعَزٌّ بِصِيرٍ مُفْتَقِرًا فِي إِنْجَادِ بَعْضِ الْأَفْعَالِ إِلَى وَاسِطَةٍ بَاطِلٌ؛ لِمَا عَرَفْتَ... إلخ».

قَوْلُهُ: (فَقَدْ بَانَ لَكَ... إلخ) مُفْرَعٌ عَلَى الْبَيَانِ السَّابِقِ مِنْ قَوْلِهِ: «أَمَّا اسْتِغْنَاؤُهُ جَلٌّ وَعَزٌّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ» إِلَى هُنَا.

قَوْلُهُ: (تَضَمَّنُ قَوْلُ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ») أَيُّ: تَضَمَّنُ مَعْنَى قَوْلِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، فَهُوَ عَلَى تَقْدِيرِ مُضَافٍ؛ لِأَنَّ الْمُتَضَمَّنَ لِذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ الْمَعْنَى لَا اللَّفْظَ، كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ. وَالْمُرَادُ بِ«تَضَمَّنِ الْمَعْنَى لِذَلِكَ»: كَوْنُهُ بِحَيْثُ يُؤْخَذُ مِنْهُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ دَلَالَةُ النَّصْمَنِ الَّتِي هِيَ دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى جُزْءِ الْمَعْنَى، كَمَا لَا يَحْفَى.

قَوْلُهُ: (لِلْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ) أَيُّ: لِأَنَّهُ قَدْ ائْتَدَجَ تَحْتَ اسْتِغْنَائِهِ تَعَالَى عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ أَحَدَ عَشَرَ مِنَ الْوَاجِبَاتِ، وَهِيَ: الْوُجُودُ، وَالْقِدَمُ، وَالْبَقَاءُ، وَالْمُخَالَفَةُ لِلْحَوَادِثِ، وَالْقِيَامُ بِالنَّفْسِ، وَالسَّمْعُ وَالْبَصَرُ وَالْكَلَامُ وَلَوَازِمُهَا؛ كَمَا أَشَارَ لِذَلِكَ الْمُصَنِّفُ

فِيمَا تَقَدَّمَ يَقُولُ: «أَمَّا اسْتِغْنَاؤُهُ جَلٍّ وَعَزٌّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ، فَهُوَ يُوجِبُ لَهُ تَعَالَى الْوُجُودِ وَالْقَدَمَ... إلخ».

وَقَدْ انْتَدَرَجَ تَحْتَ افْتِقَارِ كُلِّ مَا سِوَاهُ إِلَيْهِ جَلٍّ وَعَلَا بَاقِيهَا؛ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي مَا تَقَدَّمَ يَقُولُهُ: «وَأَمَّا افْتِقَارُ كُلِّ مَا سِوَاهُ إِلَيْهِ جَلٍّ وَعَزٌّ فَهُوَ يُوجِبُ لَهُ تَعَالَى الْحَيَاةَ... إلخ»، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ إِذَا وَجِبَتْ هَذِهِ الصِّفَاتُ اسْتَحَالَتْ أَضْدَادُهَا.

وَقَدْ انْتَدَرَجَ أَيْضاً تَحْتَ الْإِسْتِغْنَاءِ الْجَائِزِ؛ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي مَا تَقَدَّمَ يَقُولُهُ: «وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضاً أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ تَعَالَى فِعْلُ شَيْءٍ مِنَ الْمُمْكِنَاتِ... إلخ»، فَتَدَبَّرْ.

قَوْلُهُ: (وَهِيَ) أَيِ: الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ.



الأجهوري

قوله: (فِي مَا تَقَدَّمَ) متعلق بالمذكورة، والمراد بتلك العقائد خصوص ما يتعلق بالرُّسُل.



[مَا يَلْزَمُ مِنْ قَوْلِنَا: «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ»]

وَأَمَّا قَوْلُنَا: «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ» ﷺ:

- فَيَدْخُلُ فِيهِ: الْإِيمَانُ بِسَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ، وَالْمَلَايِكَةِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَالْكِتَابِ السَّمَاوِيِّ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ جَاءَ بِتَصْدِيقِ جَمِيعِ ذَلِكَ.

- وَيُؤْخَذُ مِنْهُ: وَجُوبُ صِدْقِ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَاسْتِحَالَةُ الْكُذِبِ عَلَيْهِمْ، وَإِلَّا لَمْ يَكُونُوا رُسُلًا أَمْنَاءَ لِمَوْلَانَا الْعَالِمِ بِالْخَفِيَّاتِ جَلَّ وَعَزَّ، وَاسْتِحَالَةُ فِعْلِ الْمُنْهَيَّاتِ كُلِّهَا؛ لِأَنَّهُمْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أُرْسِلُوا لِيُعْلَمُوا النَّاسُ بِأَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ وَسُكُوتِهِمْ، فَيَلْزَمُ أَنْ لَا يَكُونَ فِي جَمِيعِهَا مُخَالَفَةٌ لِأَمْرِ مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ الَّذِي اخْتَارَهُمْ عَلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ، وَأَمِنَهُمْ عَلَى سِرِّ وَحْيِهِ.

- وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضًا: جَوَازُ الْأَعْرَاضِ الْبَشَرِيَّةِ عَلَيْهِمُ الَّتِي لَا تُؤْدِي إِلَى نَقْصٍ فِي مَرَاتِبِهِمُ الْعَلِيَّةِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؛ إِذْ ذَاكَ لَا يَقْدَحُ فِي رَسُولِيهِمْ وَعُلُوُّ مَنَزَلَتِهِمْ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، بَلْ ذَاكَ وَمَا يَزِيدُ فِيهَا.

فَقَدْ بَانَ لَكَ تَضَمُّنُ كَلِمَتِي الشَّهَادَةِ مَعَ قِلَّةِ حُرُوفِهَا لِجَمِيعِ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ مَعْرِفَتُهُ مِنْ عَقَائِدِ الْإِيمَانِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى، وَفِي حَقِّ رُسُلِهِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

وَلَعَلَّهَا لِاخْتِصَارِهَا مَعَ اشْتِمَالِهَا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ جَعَلَهَا الشَّرْعُ تَرْجَمَةً عَلَى مَا فِي الْقَلْبِ مِنَ الْإِسْلَامِ، وَلَمْ يَقْبَلْ مِنْ أَحَدٍ الْإِيمَانَ إِلَّا بِهَا.



[مَا يَلْزَمُ مِنْ قَوْلِنَا: «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ»]

قَوْلُهُ: (وَأَمَّا قَوْلُنَا: «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ»... إلخ) هَذَا مُقَابِلٌ لِمَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: «أَمَّا قَوْلُنَا: "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ"، فَيَدْخُلُ فِيهِ مَا تَقَدَّمَ، وَأَمَّا قَوْلُنَا: "مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ"، فَيَدْخُلُ فِيهِ... إلخ».

قَوْلُهُ: (فَيَدْخُلُ فِيهِ) أَي: فِي مَعْنَاهُ^(١)؛ لِأَنَّ الدُّخُولَ لَيْسَ فِي مُجَرَّدِ الْقَوْلِ، بَلْ فِي مَعْنَاهُ.

وَقَوْلُهُ: (الْإِيمَانُ... إلخ) أَي: التَّصَدِيقُ بِذَلِكَ، وَلَا يَحْفَى أَنْ ذَلِكَ زَائِدٌ عَلَى الْمَقْصُودِ مِنْ بَيَانِ انْتِدَاجِ الْعَقَائِدِ الْمَذْكُورَةِ فِيمَا تَقَدَّمَ تَحْتَ ذَلِكَ، فَالْمَقْصُودُ فِي الْحَقِيقَةِ قَوْلُهُ: «وَيُؤْخَذُ مِنْهُ وَجُوبُ صِدْقِ الرُّسُلِ»^(٢)... إلخ.

قَوْلُهُ: (بِسَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ) أَي: بِجَمِيعِهِمْ^(٣) أَوْ بِنَافِثِهِمْ؛ لِأَنَّ «سَائِرَ»:

- إِنْ أُخِذَ مِنَ «السُّورِ»، كَانَ بِمَعْنَى: جَمِيعٍ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْإِحَاطَةِ.

- وَإِنْ أُخِذَ مِنَ «السُّورِ»، كَانَ بِمَعْنَى: بَاقٍ؛ لِأَنَّ مَعْنَى السُّورِ الْبَقِيَّةُ، وَمِنْهُ: «سُورُ

الْمُؤْمِنِينَ شِفَاءً» [أوردته علي الفاري في «الموضوعات الصغرى» (١٥٠)، والسخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص: ٣٧٣)].

وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ اخْتَلَفَتْ الرِّوَايَاتُ فِي عَدَدِهِمْ:

- فَبِإِثْنَيْ عَشَرَ أَلْفٍ وَأَرْبَعَةً وَعِشْرُونَ أَلْفًا.

- وَفِي رِوَايَةٍ: «وَأَرْبَعَةَ عِشْرِينَ أَلْفًا».

الْأَجْهَوِيُّ

قَوْلُهُ: (أَي: فِي مَعْنَاهُ) أَي: فِي الْإِتْيَانِ بِمَعْنَاهُ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

(١) الشَّرْشِيمِيُّ: قَوْلُهُ: (أَي: فِي مَعْنَاهُ) أَي: فِي الْإِيمَانِ لِمَعْنَاهُ، فَالْإِيمَانُ بِالْمَعْنَى يَلْزَمُهُ الْإِيمَانُ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ الْأَتْبَعُ كُلُّهَا.

(٢) الشَّرْشِيمِيُّ: وَقَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ وَجُوبُ صِدْقِ الرُّسُلِ... إلخ) أَي: يُؤْخَذُ مِنَ الْإِيمَانِ بِهِ الْإِيمَانُ بِوُجُوبِ صِدْقِ... إلخ، وَكَذَا يُقَالُ فِيمَا بَعْدَهُ.

(٣) الشَّرْشِيمِيُّ: قَوْلُهُ: (أَي: بِجَمِيعِهِمْ) هُوَ: إِنْ لَمْ يُنْظَرْ لَكُونَ النَّبِيِّ مِنْهُمْ؛ بَأَنَّ النَّظَرَ لِدَانِهِمْ، وَالثَّانِي مَنْظُورٌ فِيهِ لَكُونَ النَّبِيِّ مِنْهُمْ.

- وَفِي رِوَايَةٍ: «أَنَّهُمْ أَلْفٌ أَلْفٌ وَمِئَتَا أَلْفٍ».

- وَفِي رِوَايَةٍ: «وَأَرْبَعُ مِئَةِ أَلْفٍ وَأَرْبَعَةُ وَعِشْرُونَ أَلْفًا».

وَالصَّحِيحُ الْإِمْسَاكُ عَنْ حَضَرِهِمْ فِي عَدَدٍ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا أَدَّى إِلَى إِثْبَاتِ النُّبُوَّةِ لِمَنْ لَيْسَ كَذَلِكَ، أَوْ إِلَى نَفْيِهَا عَنْ مَنْ هُوَ كَذَلِكَ، فَيَجِبُ الْإِيمَانُ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنْبِيَاءَ عَلَى الْإِجْمَالِ، إِلَّا خَمْسَةَ وَعِشْرِينَ فَيَجِبُ مَعْرِفَتُهُمْ عَلَى التَّفْصِيلِ، كَمَا أَشَارَ لِدَلِيلِكَ بَعْضُهُمْ يَقُولُ: [مَنْ الْبَسِيطُ]

حَتَمَ عَلَى كُلِّ ذِي التَّكْلِيفِ مَعْرِفَةَ بِأَنْبِيَاءَ عَلَى التَّفْصِيلِ قَدْ عَلِمُوا
فِي «نَيْلِكَ حُجَّتُنَا» مِنْهُمْ ثَمَانِيَةً مِنْ بَعْدِ عَشْرِ وَبَقِيَ سَبْعَةٌ وَهُمْ:
إِدْرِيسُ، هُودٌ، شُعَيْبٌ، صَالِحٌ، وَكَذَا ذُو الْكِفْلِ، آدَمُ، بِالْمُخْتَارِ قَدْ حُتِمُوا
قَوْلُهُ: (وَالْمَلَائِكَةُ) وَهُمْ أَجْسَامُ نُورَانِيَّةٍ لَطِيفَةٌ، بِالْغُيُوثِ فِي الْكَثْرَةِ إِلَى حَدٍّ لَا يَعْلَمُهُ
إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى، سُفَرَاءُ اللَّهِ تَعَالَى صَادِقُونَ فِيمَا أَخْبَرُوا بِهِ عَنْهُ تَعَالَى، لَا يَأْكُلُونَ
وَلَا يَشْرَبُونَ، وَلَا يَتَنَاجَحُونَ، وَلَا يَتَوَالَّدُونَ، وَلَا يَنَامُونَ، وَلَا تُكْتَبُ أَعْمَالُهُمْ
وَلَا يُحَاسَبُونَ، وَيُحْشَرُونَ مَعَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ.

وَيَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَيَتَنَعَّمُونَ فِيهَا بِمَا شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَقِيلَ: يَكُونُونَ فِيهَا كَحَالَتِهِمْ
فِي الدُّنْيَا، فَلَا يَأْكُلُونَ وَلَا يَشْرَبُونَ، بَلْ يُلْهَمُونَ التَّسْيِيحَ وَالتَّقْدِيرَ، فَيَجِدُونَ فِيهِ مَا يَجِدُ
أَهْلُ الْجَنَّةِ مِنْ لَذَّةِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ.

وَيَجُوزُ عَلَيْهِمُ الْمَوْتُ، لَكِنْ لَا يَمُوتُ أَحَدٌ مِنْهُمْ قَبْلَ النَّفْخَةِ الْأُولَى، بَلْ بِهَا
إِلَّا حَمَلَةُ الْعَرْشِ وَالرُّؤَسَاءُ الْأَرْبَعَةُ، فَإِنَّهُمْ يَمُوتُونَ بَعْدَهَا، وَأَخِيرُ مَنْ يَمُوتُ مَلَكُ الْمَوْتِ.

لَا يَعْصُونَ اللَّهَ تَعَالَى مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ، وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ مَا يُنْقَلُ عَنْ
هَارُوتَ وَمَارُوتَ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَنْقُلُهُ الْمُؤَرِّخُونَ عَنِ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ - أَيِ: كُتُبِ الْيَهُودِ
الْأَجْهَوِيِّ

قوله: (سُفَرَاءُ اللَّهِ تَعَالَى) أَيِ: الواسطة بينه وبين خلقه المتصرفون بحسب ما يؤذن لهم. اه من
«حاشية الهدى» [ص: ١٣٠].

قوله: (وَالْتَّقْدِيرَ) أَيِ: تنزيهه تعالى عما لا يليق به، فهو مرادفٌ للتَّسْيِيحِ.

قوله: (وَالرُّؤَسَاءُ الْأَرْبَعَةُ) هم: جبرائيل، وميكائيل، وإسرافيل، وعزرائيل.



وَالنَّصَارَى -، وَلَمْ يَصَحَّ فِيهِ خَبَرٌ كَمَا قَالَ الْمُفَسِّرُونَ، وَمَا يَذْكُرُهُ كَذْبُهُ الْمُؤَرِّجِينَ مِنْ «أَنَّهُمَا عُوقِبَا وَمُسْحَا» كَذِبٌ وَزُورٌ، وَلَا يَجُوزُ اعْتِقَادُهُ، بَلِ الَّذِي يَجِبُ اعْتِقَادُهُ: أَنَّ تَعْلِيمَهُمَا السَّحَرَ لَمْ يَكُنْ لِأَجْلِ الْعَمَلِ بِهِ، بَلْ لِلتَّحْذِيرِ مِنْهُ، وَلِيُظْهَرَ الْفَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُعْجَزَةِ، فَإِنَّهُ قَدْ وَقَعَ أَنَّ السَّحَرَ كَثُرُوا بِسَبَبِ اسْتِرَاقِ الشَّيَاطِينِ السَّمْعَ وَتَعْلِيمِهِمْ إِيَّاهُمْ، فَظَنَّ الْجَهْلَةُ أَنَّ مُعْجَزَاتِ الْأَنْبِيَاءِ سِحْرٌ، فَأَنْزَلَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى لِيَعْلَمَا النَّاسَ كَيْفِيَّةَ السَّحْرِ؛ لِيُظْهَرَ لَهُمُ الْفَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا؛ هَذَا كُلُّهُ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّهُمَا كَانَا مَلَكَئِنِ، وَقِيلَ: إِنَّهُمَا كَانَا رَجُلَيْنِ صَالِحَيْنِ، وَسُمِّيَا مَلَكَئِنِ لِصَلَاحِهِمَا.

وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّهُمْ بِالْعُتُونِ فِي الْكَثْرَةِ إِلَى حَدٍّ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى، فَيَجِبُ الْإِيمَانُ بِهِمْ عَلَى الْإِحْمَالِ، إِلَّا مَنْ وَرَدَ تَغْيِينُهُ بِاسْمِهِ الْمَخْصُوصِ أَوْ نَوْعِهِ، فَيَجِبُ الْإِيمَانُ بِهِ تَفْصِيلاً:

- قَالُوا: كَذِبُ جِبْرِيلَ، وَمِيكَائِيلَ، وَإِسْرَافِيلَ، وَعِزْرَائِيلَ، وَمُنْكَيِرَ وَنَكِيرَ، وَرِضْوَانَ وَمَالِكَ.

- وَالثَّانِي كَذِبُ حَمَلَةِ الْعَرْشِ، وَالْحَفَظَةِ؛ وَهُمْ: مَلَائِكَةُ مُوَكَّلُونَ بِحِفْظِ الْعَبْدِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَهُمْ مُعَقَّبَاتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾^(١) [الرعد: ١١]؛ وَذَكَرَ

الأنبائي

قوله: ﴿لَهُمْ مُعَقَّبَاتٌ﴾... [الخ] أي: لكلٍّ مَعْنٍ أَسْرًا أو جهر، والمستخفي والسَّارِبِ، مُعَقَّبَاتٌ؛ ملائكة تتعقب في حفظه، جمع: «مُعَقَّبَاتٌ» مِنْ: «عَقَبَهُ» مبالغة «عَقَبَهُ» إذا جاء على عقبه؛ لأنَّ بعضهم يعقبُ بعضاً، أو لأنَّهم يُعَقِّبُونَ أقواله وأفعاله ليكتبوها، أو المراد بـ «المُعَقَّبَاتِ»: الجماعات. ﴿وَمِنْ خَلْفِهِ﴾

الأجهوري

قوله: (بِسَبَبِ اسْتِرَاقِ الشَّيَاطِينِ السَّمْعَ) في جعلِ هذا سبباً لكثرة السحر خفاءً.

قوله: ﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ في «البيضاوي» [١٨٣/٣] عبارة طويلة من جملتها: أن «مِنْ» بمعنى: «الباء»، والمعنى حيثل: أنَّهم يحفظونه بسبب أمر الله تعالى إِيَّاهُمْ بذلك.

(١) الشوشيمي: قوله: ﴿لَهُمْ مُعَقَّبَاتٌ﴾... [الخ] أي: لكلٍّ مَعْنٍ أَسْرًا أو جهر، ملائكة تتعقب في حفظه، جمع: «مُعَقَّبَاتٌ» - بكسر القاف مع التشديد - مِنْ: «عَقَبَهُ» مبالغة «عَقَبَهُ» إذا جاء على عقبه؛ لأنَّ بعضهم يعقبُ بعضاً، أو لأنَّهم يُعَقِّبُونَ أقواله وأفعاله ليكتبوها، أو المراد بـ «المُعَقَّبَاتِ»: الجماعات. وقوله: ﴿وَمِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ﴾ أي: مِنْ جميع جوانبه. وقوله: ﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ أي: مِنْ بأسه حين أذنب بالاستمهال =

الْأَبْيُّ أَنَّهُ يَحْفَظُ لِابْنِ عَطِيَّةَ: «أَنَّ كُلَّ آدَمِيٍّ يُوَكَّلُ بِهِ مِنْ حِينِ وَقُوعِهِ نُظْفَةً فِي الرَّحِمِ إِلَى مَوْتِهِ أَرْبَعٌ مِائَةً مَلَكٌ».

وَتَرَدَّدَ الْجُرُولِيُّ: هَلْ لِلْجِنِّ وَالْمَلَائِكَةِ حَفَظَةٌ أَوْ لَا؟ ثُمَّ جَزَمَ بِأَنَّ لِلْجِنِّ حَفَظَةً، وَاسْتَبَعَدَ الْقَوْلَ بِذَلِكَ فِي الْمَلَائِكَةِ؛ قَالَ الْأَجْهَرِيُّ: «وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِي الْجِنِّ لِعَيْرِهِ».

وَك: «الْكُتْبَةُ»، وَهُمْ: «مَلَائِكَةُ مُوَكَّلُونَ بِكِتَابَةِ مَا يَصْدُرُ عَنِ الْمُكَلَّفِ قَوْلًا أَوْ فِعْلًا أَوْ اغْتِفَادًا أَوْ هَمًّا أَوْ عَزْمًا أَوْ تَقْرِيرًا؛ خَيْرًا أَوْ شَرًّا»، وَمُقَارَفَتُهُمْ عِنْدَ نَحْوِ الْجَمَاعِ لَا تَمْنَعُ مِنْ كُتْبِهِمْ مَا يَصْدُرُ عَنْهُ حَيْثُيذٍ.

وَالْمَشْهُورُ: أَنَّ لِكُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ مَلَائِكِينَ، وَقِيلَ: هُمَا مَلَكَانِ فَقَطْ يَلْزَمَانِهِ مَا دَامَ حَيًّا، فَإِذَا مَاتَ قَامَا عَلَى قَبْرِهِ يُسَبِّحَانِ وَيُهَلِّلَانِ وَيُكَبِّرَانِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنْ كَانَ مُؤْمِنًا، وَيَلْعَنَانِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنْ كَانَ كَافِرًا.

وَاخْتُلِفَ فِي مَحَلِّهِمَا مِنَ الْمُكَلَّفِ عَلَى خَمْسَةِ أَقْوَالٍ: فَقِيلَ: عَاتِقَاهُ، وَقِيلَ: ذَفْنُهُ، وَقِيلَ: شَفَتَاهُ، وَقِيلَ: عَنَقَتُهُ، وَقِيلَ: نَاجِذَاهُ.

وَوَرَدَ فِي بَعْضِ الْأَثَارِ - كَمَا قَالَهُ الْعَلَامَةُ اللَّقَائِي -: أَنَّ بَعْضَ الْخَيْرَاتِ يَكْتُبُهَا غَيْرُ هَذَيْنِ الْمَلَائِكِينَ.

الأنسابي

يَبْنِي يَنْبِي وَيَنْ خَلْفُوهُ: أَي: مِنْ جَمِيعِ جَوَانِبِهِ، أَوْ مَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ مِنَ الْأَعْمَالِ. (يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ) أَي: مِنْ بَأْسِهِ حِينَ أَذْنَبَ بِالِاسْتِمْهَالِ وَالِاسْتِغْفَارِ، أَوْ يَحْفَظُونَهُ مِنَ الْمَضَارِّ، أَوْ يَرِاقِبُونَ أَحْوَالَهُ مِنْ أَجْلِ أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَقِيلَ: «مَنْ» بِمَعْنَى: «الْبَاءِ»، وَقِيلَ: «مَنْ أَمَرَ اللَّهُ» صِفَةً ثَانِيَةً لـ «مَعْقَبَاتٍ».

اللَّهُمَّ صَلِّ أَفْضَلَ صَلَاةٍ عَلَى أَسْعَدِ مَخْلُوقَاتِكَ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلِّمْ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَوَّلًا وَآخِرًا، وَظَاهِرًا وَبَاطِنًا.



= وَالِاسْتِغْفَارِ، أَوْ يَحْفَظُونَهُ مِنَ الْمَضَارِّ، أَوْ يَرِاقِبُونَ أَحْوَالَهُ مِنْ أَجْلِ أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَقِيلَ: «مَنْ» بِمَعْنَى: «الْبَاءِ»، وَقِيلَ: «مَنْ أَمَرَ اللَّهُ» صِفَةً ثَانِيَةً لـ «مَعْقَبَاتٍ». - أَهْمَتْهُ مَعَ حَذْفِ.



قَوْلُهُ: (وَالْكِتَابِ السَّمَاوِيَّةِ) أَيِ: الْمُنْزَلَةِ مِنَ السَّمَاءِ فِي الْأَلْوَاكِ أَوْ عَلَى لِسَانِ مَلَكٍ؛ وَالْمُرَادُ بِهَا مَا يَشْمَلُ الصُّحُفَ، وَقَدْ اشْتَهَرَ أَنَّهَا مِثَّةٌ وَأَرْبَعَةٌ:

- صُحُفُ ثِيَابِ سِتُونٍ، وَصُحُفُ سَيِّدِنَا إِبْرَاهِيمَ ثَلَاثُونَ، وَصُحُفُ سَيِّدِنَا مُوسَى قَبْلَ التَّوْرَةِ عَشْرَةٌ.

- وَالْكِتَابُ الْأَرْبَعَةُ: التَّوْرَةُ لِسَيِّدِنَا مُوسَى، وَالزَّبُورُ لِسَيِّدِنَا دَاوُدَ، وَالْإِنْجِيلُ لِسَيِّدِنَا عِيسَى، وَالْفُرْقَانُ لِسَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ؛ كَذَا نَقَلَ بَعْضُ شُرَاحِ «الْأَرْبَعِينَ» عَنِ الْخَطِيبِ.

وَقِيلَ: صُحُفُ ثِيَابِ خَمْسُونَ، وَصُحُفُ سَيِّدِنَا إِدْرِيسَ ثَلَاثُونَ، وَصُحُفُ سَيِّدِنَا إِبْرَاهِيمَ وَسَيِّدِنَا مُوسَى عِشْرُونَ بِالسُّورَةِ، وَالْكِتَابُ الْأَرْبَعَةُ.

وَقِيلَ: إِنَّهَا مِثَّةٌ وَأَرْبَعَةٌ عَشْرٌ؛ صُحُفُ ثِيَابِ خَمْسُونَ، وَصُحُفُ سَيِّدِنَا إِدْرِيسَ ثَلَاثُونَ، وَصُحُفُ سَيِّدِنَا إِبْرَاهِيمَ عِشْرُونَ، وَاخْتَلَفَ فِي عَشْرَةٍ؛ فَقِيلَ: لِسَيِّدِنَا آدَمَ. وَقِيلَ: لِسَيِّدِنَا مُوسَى؛ وَالْكِتَابُ الْأَرْبَعَةُ، وَهَذَا الْقَوْلُ نَصٌّ عَلَيْهِ التَّنَائِي فِي «شَرْحِ الرِّسَالَةِ» حَيْثُ قَالَ: فَائِدَةٌ: الْكِتَابُ الْمُنْزَلُ مِنَ السَّمَاءِ مِثَّةٌ وَأَرْبَعَةٌ عَشْرٌ إِلَى آخِرِ مَا تَقَدَّمَ.

هَذَا؛ وَالتَّحْقِيقُ الْإِمْسَاكُ عَنْ حَضَرِهَا فِي عَدَدٍ، فَيَجِبُ اعْتِقَادُ: أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ كُتُبًا مِنَ السَّمَاءِ عَلَى الْإِجْمَالِ.

نَعَمْ؛ الْكِتَابُ الْأَرْبَعَةُ يَجِبُ مَعْرِفَتُهَا تَفْصِيلًا.

قَوْلُهُ: (وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) الَّذِي هُوَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ.

وَأِنَّمَا وَصِفَ بِـ«الْآخِرِ»؛ لِأَنَّهُ آخِرُ الْأَيَّامِ، وَقِيلَ: لِأَنَّهُ لَا لَيْلَ بَعْدَهُ.

وَأَوَّلُهُ مِنَ النَّفْخَةِ الثَّانِيَةِ، وَقِيلَ: مِنَ الْحَشْرِ، وَقِيلَ: مِنَ الْمَوْتِ.

وَلَا نِهَايَةَ لَهُ، وَقِيلَ: يَنْتَهِي بِدُخُولِ أَهْلِ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ، وَبِدُخُولِ أَهْلِ النَّارِ النَّارَ.

الْأَجْهَوِيُّ

قوله: (في الألواح) ك: التوراة.

قوله: (أَوْ عَلَى لِسَانِ مَلَكٍ) أَي: جبريل ك: القرآن.

قوله: (وَقِيلَ: لِأَنَّهُ لَا لَيْلَ... إلخ) هو بمعنى ما قبله، فهما قول واحد [بل هما قولان، فالأول يُؤمّم منه أن اليوم الآخر هو من الدنيا، وليس كذلك، فأتى بالقول الثاني لإزالة هذا الإيهام].

وَالْمُرَادُ بِ«النَّفْخَةِ الثَّانِيَةِ»: نَفْخَةُ الْبَعْثِ؛ وَهُوَ: إِحْيَاءُ الْأَبْدَانِ مِنَ الْقُبُورِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ بَعْدَ مَوْتِ الْخَلَائِقِ بِالنَّفْخَةِ الْأُولَى - وَهِيَ: نَفْخَةُ الصَّفْعِ، وَبَيْنَ النَّفْخَتَيْنِ أَرْبَعُونَ عَامًا -:
- تُمِطُّ السَّمَاءُ مَاءً كَمَنْيِ الرَّجَالِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا بِشِدَّةٍ كَأَفْوَاهِ الْقُرْبِ، حَتَّى يَكُونَ الْمَاءُ مِنْ فَوْقِ النَّاسِ قَدَرِ اثْنِي عَشَرَ ذِرَاعًا.

- ثُمَّ يَأْمُرُ اللَّهُ تَعَالَى الْأَجْسَادَ، فَتَنْبُتُ كَمَا يَنْبُتُ الْبَقْلُ.
- حَتَّى إِذَا تَكَامَلَتْ، فَكَانَتْ كَمَا كَانَتْ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: «لِيَحْيَا جِبْرِيلُ وَمِيكَائِيلُ وَإِسْرَافِيلُ».

- ثُمَّ يَأْمُرُ إِسْرَافِيلَ فَيَأْخُذُ الصُّورَ - وَهُوَ: قَرْنٌ مِنْ نُورٍ كَهَيْئَةِ الْبُوقِ الَّذِي يُزَمَّرُ بِهِ، لِكُنْهٍ عَظِيمٍ كَعَرَضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، كَمَا فِي الْحَدِيثِ -.

- ثُمَّ يَدْعُو اللَّهُ الْأَرْوَاحَ وَيُلْقِيهَا فِي الصُّورِ، وَيَأْمُرُ إِسْرَافِيلَ بِالنَّفْخِ.
- فَتَخْرُجُ الْأَرْوَاحُ مِثْلَ النَّحْلِ، فَتَمْشِي فِي الْأَجْسَادِ مَشْيَ السَّمِّ فِي اللَّدِيغِ، وَذَلِكَ هُوَ الْمُسَمَّى بِ: «النَّشْرِ».

وَأَمَّا الْحَشَرُ فَهُوَ: «سَوْقُ النَّاسِ إِلَى الْمَحْشَرِ»، وَنُقِلَ عَنِ الثَّعْلَبِيِّ: أَنَّ النَّاسَ فِي الْحَشْرِ مُتَفَاوِتَةٌ:

- فَمِنْهُمْ الرَّكِيبُ، وَمِنْهُمْ الْمَاشِي عَلَى رِجْلَيْهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى وَجْهِهِ.
- وَمِنْهُمْ مَنْ هُوَ عَلَى صُورَةِ الْقِرْدَةِ؛ وَهُمْ الرُّنَاةُ.
- وَمِنْهُمْ مَنْ هُوَ عَلَى صُورَةِ الْخَنَازِيرِ؛ وَهُمْ الَّذِينَ كَانُوا يَأْكُلُونَ الشُّحْتَ وَالْمُكْسَ.
- وَمِنْهُمْ الْأَعْمَى؛ وَهُوَ الْجَائِرُ فِي الْحُكْمِ.
- وَمِنْهُمْ الْأَصَمُّ الْأَبْكَمُّ؛ وَهُوَ الَّذِي يُعْجَبُ بِعِلْمِهِ.

الْأَجْهَوِيُّ

قوله: (الصَّفْعِ) بفتح العين [لعل العبارة: يسكون العين بل هي الصحيحة كما في «المصباح»]؛ مِنْ بَابِ «تَعَبَّ»، كَمَا فِي «المصباح» [(ص: ٣٤٠)].

قوله: (مَاءً كَمَنْيِ الرَّجَالِ) منه يُعلم: أَنَّهُ لَيْسَ مِثْلًا حَقِيقَةً، بَلْ هُوَ مَاءٌ عَلَى صُورَةِ مَنِيٍّ.
قوله: (وَذَلِكَ) أَي: إِدْخَالُ الْأَرْوَاحِ فِي الْأَجْسَادِ، فَالنَّشْرُ وَالبَعْثُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَهُوَ: «إِحْيَاءُ الْأَبْدَانِ وَإِدْخَالُ الْأَرْوَاحِ فِيهَا».



- وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْضَغُ لِسَانَهُ وَيَسِيلُ الْفَيْحُ مِنْ فَمِهِ؛ وَهُمْ الْوَعَاظُ الَّذِينَ تُخَالِفُ أَعْمَالُهُمْ أَقْوَالَهُمْ.

- وَمِنْهُمْ مَنْ هُوَ مَقْطُوعُ الْأَيْدِي وَالْأَرْجُلِ؛ وَهُمْ الَّذِينَ يُؤَدُّونَ الْجِرَانَ.

- وَمِنْهُمْ مَنْ يَضْلُبُ عَلَى جُدُوعٍ مِنَ النَّارِ؛ وَهُمْ السَّعَاءُ بِالنَّاسِ إِلَى السُّلْطَانِ.

- وَمِنْهُمْ مَنْ هُوَ أَشَدُّ نَتْنًا مِنَ الْجِيفَةِ؛ وَهُمْ الَّذِينَ يُقْبِلُونَ عَلَى اللَّذَّاتِ وَالشَّهَوَاتِ، وَيَمْنَعُونَ حَقَّ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ أَمْوَالِهِمْ.

- وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْبَسُ جُبَّةً سَابِغَةً مِنْ قَطْرَانٍ؛ وَهُمْ أَهْلُ الْكِبَرِ وَالْعُجْبِ وَالْحِيَلَاءِ.

ثُمَّ عِنْدَ وُضُوءِهِمْ إِلَى الْمَحْشَرِ يَقِفُونَ فِيهِ، وَتَضَطَّفُ الْمَلَائِكَةُ مُحْدِقِينَ حَوْلَهُمْ، وَتَذْنُو الشَّمْسُ مِنْ رُؤُوسِهِمْ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُمْ إِلَّا قَدَرٌ مِيلٍ - أَيْ: مِيلِ الْمُكْحَلَةِ، لَا الْمِيلِ الْمَعْرُوفِ -، فَحَيْثُ يَشْتَدُّ الْخَوْفُ وَالْهَوْلُ، وَيَعْظُمُ الْكَرْبُ، فَيَتَمَتَّنُونَ الْإِنْصِرَافَ، وَلَوْ إِلَى النَّارِ.

ثُمَّ بَعْدَ طَوْلِ الْمَوْقِفِ عَلَيْهِمْ، يُلْهَمُونَ أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ هُمُ الْوَاسِطَةُ بَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى وَبَيْنَ خَلْقِهِ، فَيَذْهَبُونَ إِلَيْهِمْ يَسْتَشْفِعُونَ بِهِمْ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ، فَيَتَنَصَّلُ - أَيْ: يَتَعَذَّرُ - كُلٌّ مِنْهُمْ بِمَا وَقَعَ لَهُ مِنْ صُورَةِ الْخَطِيئَةِ، وَيَقُولُ: «لَسْتُ لَهَا لَسْتُ لَهَا، نَفْسِي نَفْسِي»، فَإِذَا انْتَهَى الْأَمْرُ لِلرَّئِيسِ الْأَعْظَمِ وَالسَّيِّدِ الْأَكْمَلِ الْأَفْحَمِ، قَالَ: «أَنَا لَهَا أَنَا لَهَا، أُمَّتِي أُمَّتِي» [أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤٧١٢)، ومسلم في «صحيحه» (١٩٤)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه]. ثُمَّ يَخْرُ سَاجِدًا تَحْتَ الْعَرْشِ كَسُجُودِ الصَّلَاةِ، فَيَقَالُ: «يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشْفَعْ»، فَيَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيَشْفَعُ فِي فَضْلِ الْقَضَاءِ، وَهَذِهِ هِيَ الشَّفَاعَةُ الْعُظْمَى، وَهِيَ مُخْتَصَّةٌ بِهِ ﷺ، وَلَهُ شَفَاعَاتٌ أُخَرُ، بَلْ وَلِغَيْرِهِ مِنْ بَاقِي الْأَنْبِيَاءِ وَالْعُلَمَاءِ وَالصَّالِحِينَ؛ لِأَنَّهُمْ يَتَجَاسَرُونَ عَلَى ذَلِكَ بِسَبَبِ شَفَاعَتِهِ ﷺ، فَهُوَ الَّذِي يَفْتَحُ لَهُمْ بَابَ الشَّفَاعَةِ.

ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يُحَاسَبُونَ إِلَّا مَنْ وَرَدَ الْحَدِيثُ بِاسْتِثْنَائِهِ، فَإِنَّهُ وَرَدَ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ»، فَقِيلَ لَهُ: هَلَّا اسْتَزَدْتُ رَبِّكَ؟ فَقَالَ: «اسْتَزَدْتُهُ فَرَأَيْتَنِي مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ [مِنَ السَّبْعِينَ أَلْفًا] سَبْعِينَ أَلْفًا؟ فَقِيلَ لَهُ: هَلَّا اسْتَزَدْتُ رَبِّكَ؟ فَقَالَ:

الْأَجْهَوِيُّ

قوله: (بِمَا وَقَعَ لَهُ مِنْ صُورَةِ الْخَطِيئَةِ) كقول سيدنا نوح عليه السلام: ﴿رَبِّ لَا تَذَرْنِي عَلَى الْأَرْضِ مِنْ

الْكَاثِرِينَ ذَبَابًا﴾ [نوح: ٢٦].

«اسْتَزَدْنَاهُ فَرَاذِنِي ثَلَاثَ حَبَابَاتٍ بِبَيْلِهِ [الكَرِيمَةَ]» [أخرجه الترمذي في «سننه» (٢٤٣٧) من حديث أبي امامة رضي الله عنه]. أَوْ كَمَا قَالَ؛ أَيُّ: ثَلَاثَ دَفْعَاتٍ مِنْ غَيْرِ حَضَرٍ.

وَكَيْفِيَّتُهُ مُخْتَلِفَةٌ بِاخْتِلَافِ أَحْوَالِهِمْ؛ فَمِنْهُ: السُّرُّ، وَمِنْهُ: الْجَهْرُ، وَمِنْهُ: الْبَسِيرُ، وَمِنْهُ: الْعَسِيرُ، وَمِنْهُ: التَّكْرِيمُ، وَمِنْهُ: التَّوْبِيخُ، وَمِنْهُ: الْفَضْلُ، وَمِنْهُ: الْعَدْلُ.

ثُمَّ تُوزَنُ أَعْمَالُهُمْ إِلَّا مَنْ وَرَدَ النَّصُّ بِاسْتِثْنَائِهِمْ كَالْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ وَسَائِرِ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ.

وَفِي وَزْنِ أَعْمَالِ الْكُفَّارِ قَوْلَانِ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهَا تُوزَنُ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا يُعِيمُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ذُنُوبَكُمْ﴾ [الكهف: ١٠٥] فَعَلَى حَذْفِ الْوَصْفِ؛ أَيُّ: وَزْنًا نَافِعًا.

وَجُمْهُورُ الْمُفَسِّرِينَ عَلَى أَنَّ الْمَوْزُونِ: الْكُتُبُ الَّتِي هِيَ صَحَائِفُ الْأَعْمَالِ، وَقِيلَ: نَفْسُ الْأَعْمَالِ، وَقِيلَ: تَتَصَوَّرُ الْأَعْمَالُ الصَّالِحَةُ بِصُورَةٍ نُورَانِيَّةٍ حَسَنَةٍ، وَتُطْرَحُ فِي كِفَّةِ النُّورِ فَتَقْتُلُ بِفَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى، وَتَتَصَوَّرُ الْأَعْمَالُ السَّيِّئَةُ بِصُورَةٍ ظُلْمَانِيَّةٍ قَبِيحَةٍ وَتُطْرَحُ فِي كِفَّةِ الظُّلْمَةِ فَتَخِفُّ بِعَدْلِ اللَّهِ تَعَالَى، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَخْلُقُ أَجْسَامًا بِعَدَدِ الْأَعْمَالِ كَمَا جَاءَ بِهِ الْأَثَرُ أَيْضًا.

وَظَاهِرُ كَلَامِ الْعُلَمَاءِ الْمَأْخُودِ مِنَ الْآثَارِ: أَنَّ حِفَّةَ الْمِيزَانِ وَثَقَلَهُ عَلَى كَيْفِيَّتِهِ الْمَعْهُودَةِ فِي الدُّنْيَا، مَا ثَقُلَ نَزَلَ إِلَى أَسْفَلَ، ثُمَّ يُرْفَعُ إِلَى عَلِيَيْنِ، وَمَا خَفَ طَاشَ إِلَى أَعْلَى ثُمَّ يَنْزِلُ إِلَى سَجِينٍ، وَبِذَلِكَ صَرَخَ الْفَرُطِيُّ. وَقَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ: عَمَلُ الْمُؤْمِنِ إِذَا رَجَحَ صَعَدَ وَسَقَلَتْ سَيَّانَتُهُ، وَأَمَّا الْكَافِرُ فَتَسْقُلُ كِفَّتُهُ لِيُخْلَوْ الْأُخْرَى مِنَ الْحَسَنَاتِ.

وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْمِيزَانَ وَاحِدٌ لَا تَعَدُّ فِيهِ، وَقِيلَ: لِكُلِّ أُمَّةٍ مِيزَانٌ، وَقِيلَ: لِكُلِّ مُكَلَّفٍ مِيزَانٌ، وَقِيلَ: لِلْمُؤْمِنِ مَوَازِينٌ بِعَدَدِ خَيْرَاتِهِ وَأَنْوَاعِ حَسَنَاتِهِ، فَلِصَلَاتِهِ مِيزَانٌ، وَلِصَوْمِهِ مِيزَانٌ، وَهَلُمَّ جَرًّا، وَلَا يَرُدُّ عَلَى الْأَوَّلِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ﴾ [الأنبياء: ٤٧]؛ لِأَنَّ جَمْعَهُ فِي ذَلِكَ لِلتَّعْظِيمِ.

الْأَجْهَوِيُّ

قوله: (وَقِيلَ: تَتَصَوَّرُ... إلخ) هو مِنْ تَمَثُّةِ الْقَوْلِ قَبْلَهُ، فَإِنَّ مَنْ قَالَ: «تُوزَنُ الْأَعْمَالُ» مرادُهُ: أَنَّهَا تُوزَنُ بَعْدَ تَصْوِيرِهَا.

قوله: (ثُمَّ يُرْفَعُ) أَيُّ: مَا فِيهِ، وَكَذَا قَوْلُهُ الْآتِي: «ثُمَّ يَنْزِلُ».



وَالَّذِي يَزُنُّ بِهِ: جَبْرِيلُ، فَيَأْخُذُ بِمَعْمُودِهِ وَيَنْظُرُ إِلَى لِسَانِهِ، وَمِيكَائِيلُ أَمِينٌ عَلَيْهِ.
وَهُوَ عَلَى الصَّرَاطِ، وَقِيلَ: قَبْلَهُ.

ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَمْرُونَ عَلَى الصَّرَاطِ حَتَّى الْكُفَّارُ عَلَى الْأَصْحَ، وَقِيلَ: لَا يَمْرُونَ
عَلَى جَمِيعِهِ، بَلْ عَلَى بَعْضِهِ، ثُمَّ يَتَسَاقَطُونَ فِي النَّارِ، وَهُوَ: جِسْرٌ مَمْدُودٌ عَلَى مَتْنِ جَهَنَّمَ
أَوَّلُهُ فِي الْمَوْفِقِ، وَآخِرُهُ عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ، وَطُولُهُ مَسِيرَةُ ثَلَاثَةِ آلَافِ سَنَةٍ، أَلْفٌ مِنْهَا
صُعُودٌ^(١)، وَأَلْفٌ مِنْهَا هُبُوطٌ، وَأَلْفٌ مِنْهَا اسْتِوَاءٌ؛ كَذَا قَالَ مُجَاهِدٌ وَالضَّحَّاكُ. وَقَالَ
الْفُضَيْلُ بْنُ عِيَّاضٍ: بَلَّغْنَا أَنَّ الصَّرَاطَ مَسِيرَةُ خَمْسَةِ عَشَرَ أَلْفِ سَنَةٍ، خَمْسَةُ آلَافٍ صُعُودٌ،
وَخَمْسَةُ آلَافٍ هُبُوطٌ، وَخَمْسَةُ آلَافٍ اسْتِوَاءٌ.

وَقَالَ سَيِّدِي مُحْيِي الدِّينِ بْنُ عَرَبِيٍّ: هُوَ سَبْعُ فَنَاطِرٍ، مَسِيرَةُ كُلِّ فَنَظَرَةٍ ثَلَاثَةُ آلَافٍ
عَامٍ، أَلْفٌ عَامٌ صُعُودٌ، وَأَلْفٌ عَامٌ هُبُوطٌ، وَأَلْفٌ عَامٌ اسْتِوَاءٌ، فَيُسْأَلُ الْعَبْدُ عَنِ الْإِيمَانِ
عَلَى الْفَنَظَرَةِ الْأُولَى، فَإِنْ جَاءَ بِهِ تَامًّا جَارَ إِلَى الْفَنَظَرَةِ الثَّانِيَةِ، فَيُسْأَلُ عَنْ كَمَالِ الصَّلَاةِ،
فَإِنْ جَاءَ بِهَا تَامَّةً جَارَ إِلَى الْفَنَظَرَةِ الثَّالِثَةِ، فَيُسْأَلُ عَنِ الزَّكَاةِ، فَإِنْ جَاءَ بِهَا تَامَّةً جَارَ إِلَى
الْفَنَظَرَةِ الرَّابِعَةِ، فَيُسْأَلُ عَنِ الصِّيَامِ، فَإِنْ جَاءَ بِهِ تَامًّا جَارَ إِلَى الْفَنَظَرَةِ الْخَامِسَةِ، فَيُسْأَلُ عَنِ
الْحَجِّ وَعَنِ الْعُمْرَةِ، فَإِنْ جَاءَ بِهِمَا تَامَّيْنِ^(٢) جَارَ إِلَى الْفَنَظَرَةِ السَّادِسَةِ، فَيُسْأَلُ عَنِ الطَّهْرِ،
فَإِنْ جَاءَ بِهِ تَامًّا جَارَ إِلَى الْفَنَظَرَةِ السَّابِعَةِ، فَيُسْأَلُ عَنِ الْمَظَالِمِ، فَإِنْ كَانَ لَمْ يَظْلِمِ أَحَدًا
جَارَ إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِنْ كَانَ قَصَرَ فِي وَاحِدَةٍ مِنْ تِلْكَ الْخِصَالِ حُجِسَ عِنْدَ كُلِّ عَقَبَةٍ مِنْهَا أَلْفٌ
سَنَةٍ حَتَّى يَقْضِيَ اللَّهُ تَعَالَى بِمَا يَشَاءُ، وَفِي بَعْضِ الْأَنَارِ أَنَّهُ يُسْأَلُ فِي الثَّالِثَةِ عَنِ صِيَامِ
رَمَضَانَ وَفِي الرَّابِعَةِ عَنِ الزَّكَاةِ.

(١) الشرشمي: قوله: (أَلْفٌ مِنْهَا صُعُودٌ... إلخ) الظاهر - والله تعالى أعلم -: أَنَّهُ صُعُودٌ مِنْ سَفَلٍ قَرِيبٍ مِنَ
الاستواء، وَأَلْفٌ اسْتِوَاءٌ فِي الْوَسْطِ، وَأَلْفٌ هُبُوطٌ مُتَأَخِّرٌ؛ لِأَنَّ الْهَبُوطَ مِنَ الْاسْتِوَاءِ الَّذِي هُوَ قَرِيبٌ مِنَ السُّفْلِ،
فَلَا يَلْزَمُ كَوْنُ الْجَنَّةِ فِي الْأَرْضِ.

(٢) الشرشمي: [قوله: (تَامَّيْنِ... إلخ) أي: لِإِجَادَتَيْنِ تَامَّيْنِ؛ لِأَنَّ الْإِلَهَ قُدْرَتُهُ تَامَّةٌ، وَلَا يَتَأَتَّى لِإِجَادَاتِهِ تَامَّتَانِ
مُتَعَلِّقَتَانِ فِي آنٍ وَاحِدٍ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ.

وليس المراد: أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ يَوْجَدُ نِصْفَهُ مِثْلًا؛ لِأَنَّ الْمَوْجِدَ لِلنِّصْفِ دُونَ النِّصْفِ الْآخِرِ لَيْسَ بِالْإِلَهِ؛ لِعَجْزِهِ عَنِ
النِّصْفِ الْآخِرِ، فَيَكُونُ عَاجِزًا عَنِ هَذَا النِّصْفِ أَيْضًا. [ما بين المعقوفين مثبت هكذا في الأصل، وهو لا يناسب
السياق، فلعله الناسخ أقحمه هنا بالخطأ].

وَجِبْرِيلُ فِي أَوَّلِهِ وَمِيكَائِيلُ فِي وَسْطِهِ يَسْأَلَانِ النَّاسَ عَنْ: عُمرِهِمْ فِيمَا أَفْتَوْهُ أَفِي طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ مَعْصِيَتِهِ؟ وَعَنْ شَبَابِهِمْ فِيمَ أَبْلَوْهُ، وَعَنْ عِلْمِهِمْ مَاذَا عَمِلُوا بِهِ، وَعَنْ مَالِهِمْ مِنْ أَيْنَ اكْتَسَبُوهُ وَأَيْنَ أَنْفَقُوهُ؟

وَالْمَلَائِكَةُ وَاقِفُونَ يَمِينًا وَشِمَالًا يَحْتَطِفُونَهُمْ بِالْكَلاَلِيبِ، وَهِيَ شَهَوَاتُ الدُّنْيَا تُصَوَّرُ بِصُورَةِ الْكَلاَلِيبِ؛ مِثْلَ شَوْكِ السَّعْدَانِ كَمَا فِي الْحَدِيثِ، وَهُوَ يَفْتَحُ السَّيْنَ الْمُهِمَلَةَ نَبَتْ دُو شَوْكِ، يَنْبُتُ بِبَعْضِ الْجُسُورِ، تَقُولُ لَهُ الْعَامَّةُ: شَوْكِ عَتَرَ، أَضْلُهُ رَطْبٌ، ثُمَّ يَبْسُ وَيَتَصَلَّبُ. وَيَتَفَاوَتْونَ فِي سُرْعَةِ مُرُورِهِمْ عَلَيْهِ وَيُطْطِئُوهُ بِحَسَبِ تَفَاوُتِهِمْ فِي سُرْعَةِ إِغْرَاضِهِمْ عَنِ الْمَحَارِمِ وَيُطْطِئُوهُ، فَمَنْ كَانَ أَسْرَعَ إِغْرَاضًا عَنْ مَعَاصِي اللَّهِ تَعَالَى كَانَ أَسْرَعَ مُرُورًا، وَعَكْسُهُ بِعَكْسِهِ، وَمَنْ تَوَسَّطَ فِي ذَلِكَ كَانَ مُرُورُهُ مُتَوَسِّطًا، فَالسَّالِمُونَ مِنَ الذُّنُوبِ يَمُرُّونَ كَطَرْفِ الْعَيْنِ، وَيَعْدُهُمُ الَّذِينَ يَمُرُّونَ كَالْبَرْقِ الْخَاطِفِ، وَيَعْدُهُمُ الَّذِينَ يَمُرُّونَ كَالطَّيْرِ، وَيَعْدُهُمُ الَّذِينَ يَمُرُّونَ كَالْفَرَسِ السَّاقِي، وَيَعْدُهُمُ الَّذِينَ يَمُرُّونَ كَأَجَوَدَ بَقِيَّةِ الْبَهَائِمِ، ثُمَّ الَّذِينَ يَمُرُّونَ عَدْوًا، ثُمَّ مَنْ يَمُرُّونَ حَبْوًا، وَهُمْ الَّذِينَ تَطُولُ عَلَيْهِمْ مَسَافَةُ الصَّرَاطِ، فَيَقُولُ الشَّخْصُ مِنْهُمْ: يَا رَبِّ لِمَ أَبْطَأْتَ بِي؟ فَيَقُولُ: «لَمْ أَبْطِئْ بِكَ، وَإِنَّمَا أَبْطَأَ بِكَ عَمَلُكَ».

وَأَوَّلُ مَنْ يَمُرُّ سَيِّدُنَا مُحَمَّدٌ ﷺ وَأَمَّتُهُ، ثُمَّ سَيِّدُنَا عِيسَى وَأَمَّتُهُ، ثُمَّ سَيِّدُنَا مُوسَى وَأَمَّتُهُ؛ يُدْعَوْنَ نَبِيًّا نَبِيًّا حَتَّى يَكُونَ آخِرُهُمْ سَيِّدُنَا نُوحٌ وَأَمَّتُهُ، كَمَا فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ.

وَصَحَّحَ الْقَرَفِيُّ تَبَعًا لِلْعَزَّازِيِّ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ: أَنَّهُ عَرِيضٌ، وَفِيهِ طَرِيقَانِ يُمْنَى وَيُسْرَى، فَأَهْلُ السَّعَادَةِ يُسَلِّكُ بِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ، وَأَهْلُ الشَّقَاوَةِ يُسَلِّكُ بِهِمْ ذَاتَ الشِّمَالِ؛ قَالَ بَعْضُهُمْ: الْأَظْهَرُ أَنَّهُ مُخْتَلِفٌ فِي الضِّيْقِ وَالسَّعَةِ بِاخْتِلَافِ أَحْوَالِ النَّاسِ، كَمَا أَنَّ الْمُرُورَ كَذَلِكَ، وَالرَّاجِحُ أَنَّهُ أَرْقُ مِنَ الشَّعْرَةِ، وَأَحَدٌ مِنَ السَّيْفِ، وَقُدْرَةُ اللَّهِ تَعَالَى صَالِحَةٌ لِمُرُورِهِمْ عَلَيْهِ، مَعَ كَوْنِهِ كَذَلِكَ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ جَاءَ بِتَضْيِيقٍ^(١) جَمِيعِ ذَلِكَ) أَيُّ: وَيَلْزَمُ مِنَ التَّضْيِيقِ بِرِسَالَتِهِ التَّضْيِيقُ بِجَمِيعِ مَا جَاءَ بِهِ، فَعِنْدَ التَّحْقِيقِ يَدْخُلُ فِي قَوْلِنَا: «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ»:

الْأَجْهَوْرِيُّ

قوله: (جاءَ بِتَضْيِيقٍ... إلخ) يحتمل أن المعنى: جاء مصدقاً بجميع ذلك، وأن المعنى: جاء

(١) الشوشيمي: قوله: (جاءَ بِتَضْيِيقٍ) أي: أرسل متلبساً بتضديق.



- الإِيمَانُ بِجَمِيعِ الْإِلَهِيَّاتِ؛ أَيُّ: مَا يَتَعَلَّقُ بِالْإِلَهِ.

- وَجَمِيعِ النَّبَوِّيَّاتِ؛ أَيُّ: مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَنْبِيَاءِ.

- وَجَمِيعِ السَّمْعِيَّاتِ مِنْ سُؤَالِ الْقَبْرِ وَعَذَابِهِ وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

قَوْلُهُ: (كُلُّهُ) تَأْكِيدٌ لِلْعُمُومِ الْمُسْتَفَادِ مِنْ «جَمِيع».

قَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ: وَجُوبُ صَدَقِ الرُّسُلِ... إلخ) أَيُّ: لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ

جَاءَ بِذَلِكَ، وَيَلْزَمُ مِنَ التَّصْدِيقِ بِرِسَالَتِهِ التَّصْدِيقُ بِجَمِيعِ مَا جَاءَ بِهِ.

وَقَدْ صَرَّحَ الْمُصَنِّفُ هُنَا بِوُجُوبِ الصَّدَقِ وَاسْتِحَالَةِ الْكَذِبِ، وَأَشَارَ إِلَى اسْتِحَالَةِ

الْخِيَانَةِ وَالْكِثْمَانِ بِقَوْلِهِ: «وَاسْتِحَالَةُ فِعْلِ الْمَنْهِيَّاتِ كُلِّهَا»، وَيَلْزَمُ مِنْ اسْتِحَالَةِ الْخِيَانَةِ

وُجُوبُ الْأَمَانَةِ، وَمِنْ اسْتِحَالَةِ الْكِثْمَانِ وَجُوبُ التَّبْلِغِ، فَعُلِمَ مِنْ ذَلِكَ الْوَاجِبُ فِي حَقِّ

الرُّسُلِ، وَكَذَلِكَ الْمُسْتَحِيلُ، وَسَيَذْكُرُ الْجَائِزَ، فَتَدَبَّرْ.

قَوْلُهُ: (وَاسْتِحَالَةُ الْكَذِبِ عَلَيْهِمْ) مِنْ عَطْفِ اللَّازِمِ عَلَى الْمَلْزُومِ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ وَجُوبِ

الصَّدَقِ اسْتِحَالَةُ الْكَذِبِ، كَمَا لَا يَحْقُقُ.

قَوْلُهُ: (وَالْإِلَّا لَمْ يَكُونُوا... إلخ) أَيُّ: وَإِلَّا يَجِبُ الصَّدَقُ لَهُمْ، وَيَسْتَحِيلُ الْكَذِبُ

عَلَيْهِمْ، لَمْ يَكُونُوا... إلخ.

وَوَجْهُ ذَلِكَ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَخْبَرَ بِصِدْقِهِمْ بِخَلْقِ الْمُعْجِزَةِ عَلَى أَيْدِيهِمْ، وَيَجِبُ أَنْ

يَكُونَ خَبْرُهُ تَعَالَى عَلَى وَفْقِ عِلْمِهِ، وَهُوَ عَالِمٌ بِكُلِّ شَيْءٍ، فَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ وَجُوبُ الصَّدَقِ

لَهُمْ، وَاسْتِحَالَةُ الْكَذِبِ عَلَيْهِمْ.

قَوْلُهُ: (الْعَالِمُ بِالْخَفِيَّاتِ) فِيهِ إِشَارَةٌ^(١) إِلَى بَيَانِ وَجْهِ الْمُلَازِمَةِ فِي قَوْلِهِ: «وَالْإِلَّا لَمْ

يَكُونُوا... إلخ» كَمَا تَقَدَّمَ.

وَالْخَفِيَّاتِ: «غَوَامِضُ الْأُمُورِ، وَمُسْكِلاتُهُ»، وَلَا يَحْقُقُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ عَالِمًا بِالْخَفِيَّاتِ

الأجهوري

أَمْرًا لَنَا بِأَنْ نَصَدِّقَ بِجَمِيعِ ذَلِكَ؛ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ قَوْلُهُ: «بِتَّصْدِيقِي» عَلَى تَقْدِيرِ

مُضَافٍ؛ أَيُّ: بِوُجُوبِ تَصْدِيقِ جَمِيعِ ذَلِكَ.

(١) الشُّرْشِيمِي: قَوْلُهُ: (فِيهِ إِشَارَةٌ... إلخ) لِأَنَّ الْعَالِمَ بِالْخَفِيَّاتِ لَا يُرْسِلُ رِسُولًا، وَلَا يُؤْمِنُ أَمِينًا، مُحْتَمَلًا لَكُونَهُ

صَادِقًا أَوْ كَاذِبًا.

كَانَ عَالِمًا بِالْجَلِيَّاتِ الظَّاهِرَاتِ مِنْ بَابِ أُولَى .

وَتَقْسِيمُ الْأُمُورِ إِلَى : «خَفِيَّاتٍ، وَجَلِيَّاتٍ، إِنَّمَا هُوَ بِالنُّسْبَةِ إِلَيْنَا، وَأَمَّا بِالنُّسْبَةِ إِلَيْهِ تَعَالَى فَكُلُّ الْأُمُورِ جَلِيَّاتٌ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ .

قَوْلُهُ : (وَاسْتِحَالَةُ فِعْلِ الْمَنْهَبَاتِ كُلِّهَا) أَيِ : الشَّامِلَةِ لِلْخِيَانَةِ وَالْكِثْمَانِ، وَبَلَزْمٍ مِنْ اسْتِحَالَةِ الْخِيَانَةِ وَجُوبِ الْأَمَانَةِ، وَمِنْ اسْتِحَالَةِ الْكِثْمَانِ وَجُوبِ التَّبْلِيغِ، وَقَدْ صَرَّحَ قَبْلُ بِوُجُوبِ الصَّدْقِ وَاسْتِحَالَةِ الْكَذِبِ عَلَيْهِمْ، وَلَعَلَّ الْمُصَنَّفَ إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ مَذَارِ الرِّسَالَةِ عَلَى الْإِخْبَارِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، فَاحْتَاجَ إِلَى ذِكْرِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْخَبَرِ وَهُوَ الصَّدْقُ وَالْكَذِبُ بِالمُطَابَقَةِ، بِخِلَافِ غَيْرِهِمَا، وَأَيْضًا اللَّفْظُ الَّذِي ذَكَرَهُ يَدُلُّ عَلَى مُسْتَحِيلَيْنِ وَهُمَا الْخِيَانَةُ وَالْكِثْمَانُ، وَعَلَى وَاجِبَيْنِ وَهُمَا الْأَمَانَةُ وَالتَّبْلِيغُ، فَكَانَ أَخْصَرُ مِنْ ذِكْرِ الْوَاجِبَيْنِ ثُمَّ الْمُسْتَحِيلَيْنِ .

قَوْلُهُ : (بِأَقْوَالِهِمْ) أَيِ : كَقَوْلِهِ ﷺ : «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» [أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٩٠٧)، مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] .

وَقَوْلُهُ : (وَأَنْفَعَالِهِمْ) أَيِ : كَتَوَضُّعِهِ ﷺ، وَعُغْلِيلِهِ .

وَقَوْلُهُ : (وَسُكُونِهِمْ) أَيِ : كَسُكُونِهِ ﷺ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَمَّا قَالَ بِحَضْرَتِهِ : «أُحِلَّتْ لَنَا مَيْتَتَانِ وَدَمَانِ السَّمُكُ وَالْجَرَادُ، وَالْكَبِدُ وَالطُّحَالُ» [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الصَّغْرَى» (٣٠٤٧)]، فَأَقْرَهُ ﷺ، وَهُوَ لَا يُقَرَّرُ عَلَى خَطَا، وَإِنْ صَدَرَ مِنْ غَيْرِ مُكَلَّفٍ ؛ لِأَنَّ السُّكُوتَ وَإِنْ لَمْ يَأْتُمْ بِهِ [أَيِ : السُّكُوتَ عَنِ الْخَطَا وَإِنْ لَمْ يَأْتُمْ بِهِ غَيْرُ الْمَكَلَّفِ] يُؤْهِمُ مَنْ جَهِلَ حُكْمَ ذَلِكَ جَوَازَهُ .

نَعَمْ ؛ إِنْ كَانَ مَنْ صَدَرَ عَنْهُ ذَلِكَ كَافِرًا عُلِمَتْ مُعَانَدَتُهُ لَهُ ﷺ وَالْحَالُ لَا يَحْتَمِلُ النَّسْخَ، لَمْ يَدُلَّ سُكُونُهُ عَلَى جَوَازِهِ .

الْأَجْهَوِيُّ

قَوْلُهُ : (مِنْ بَابِ أُولَى) أَيِ : بِحَسَبِ عَقُولِنَا، وَإِلَّا فَالْأُمُورُ مُسْتَوِيَةٌ عِنْدَهُ تَعَالَى، كَمَا يُعْلَمُ مِنْ آخِرِ كَلَامِهِ .

قَوْلُهُ : (لَا يَحْتَمِلُ النَّسْخَ) بِأَن تَدَلَّ قَرِينَةٌ بَعْدَ فِعْلِ الْمَعَانِدِ عَلَى أَنَّ الْحَكْمَ بَاقٍ بِحَالِهِ، وَأَنَّ سَكُوتَ النَّبِيِّ ﷺ لَعَلَّمَهُ بَعْدَ امْتِنَالِهِ، لَكِنْ هَذَا لَا يُوَافِقُ مَذْهَبَنَا مِنْ أَنَّ النَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَاجِبٌ، وَإِنْ عَلِمَ النَّاهِي عَدَمَ الْامْتِنَالِ [أَيِ : مِنَ الْمُعَانِدِ] .



قَوْلُهُ: (فَيَلْزَمُ أَنْ لَا يَكُونَ... إلخ) أي: لِأَنَّهُ لَوْ عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَكُونَ فِيهَا مُخَالَفَةٌ لِأَمْرِهِ تَعَالَى لَمَا أَرْسَلَهُمْ لِيَعْلَمُوا^(١) الْخَلْقَ بِأَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ وَسُكُوتِهِمْ، وَإِلَّا لَكَانَ اللَّهُ تَعَالَى أَمِيراً بِالْإِقْدَاءِ بِهِمْ فِي تِلْكَ الْمُخَالَفَةِ، وَهُوَ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى لَا يَأْمُرُ إِلَّا بِالطَّاعَةِ.

قَوْلُهُ: (عَلَى سِرٍّ وَخِيَةٍ) أي: عَلَى وَخِيَةِ السِّرِّ، فَهُوَ مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ لِلْمَوْصُوفِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ الْإِضَافَةَ لِلْيَسَانِ؛ أي: عَلَى سِرٍّ هُوَ وَخِيَةٌ.

وَالْمُرَادُ بِ«الْوَحْيِ» هُنَا: الْمُوحَى بِهِ، وَهُوَ: الْأَحْكَامُ الَّتِي جَاءَتْ بِهَا الرُّسُلُ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

قَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضاً: جَوَازُ الْأَعْرَاضِ... إلخ) أي: لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَثَبَّتَ لَهُ الرِّسَالَةَ لَا الْأُلُوهِيَّةَ، وَلَا الْمَلَكِيَّةَ، وَكَذَلِكَ إِخْوَانُهُ الْمُرْسَلُونَ، وَحِينَئِذٍ فَلَا يَمْتَنِعُ فِي حَقِّهِمْ إِلَّا مَا يَقْدَحُ فِي مَرْتَبَةِ الرِّسَالَةِ، وَتِلْكَ الْأَعْرَاضُ لَا تَقْدَحُ فِيهَا، كَمَا أَشَارَ لِدَلِيلِكَ بِقَوْلِهِ: «إِذْ ذَاكَ لَا يَقْدَحُ فِي رِسَالَتِهِمْ»؛ أي: وَكُلُّ مَا لَا يَقْدَحُ فِيهَا فَهُوَ جَائِزٌ.

قَوْلُهُ: (إِذْ ذَاكَ لَا يَقْدَحُ... إلخ) تَعْلِيلٌ لِحَوَازِ الْأَعْرَاضِ الْبَشَرِيَّةِ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: «لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَقْدَحُ»، وَمَعْنَى «لَا يَقْدَحُ»: لَا يَطْعَنُ وَلَا يَنْقُصُ.

وَلَمَّا كَانَ عَدَمُ الْقَدَحِ لَا يَقْتَضِي زِيَادَةَ عُلُوِّ مَنَزِلَتِهِمْ، أَضْرَبَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: «بَلْ ذَاكَ وَمِمَّا يَزِيدُ فِيهَا».

وَأَسْمُ الْإِشَارَةِ لِلجَوَازِ، لِكِنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ: الْجَوَازُ الْوُقُوعِيُّ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَزِيدُ فِي ذَلِكَ هُوَ الْوُقُوعُ بِالْفِعْلِ، لَا مُجَرَّدَ جَوَازِ الْوُقُوعِ.

قَوْلُهُ: (بَلْ ذَاكَ وَمِمَّا يَزِيدُ... إلخ) أي: لِأَنَّهُ إِذَا أَنْ يَقَارَنَهُ قَضْدُ التَّشْرِيعِ كَمَا فِي النِّكَاحِ، أَوْ قَضْدُ التَّقْوَى عَلَى الْعِبَادَةِ كَمَا فِي الْأَكْلِ، أَوْ طَاعَةُ الصَّبْرِ كَمَا فِي الْمَرَضِ وَنَحْوِهِ.

وَإِخْتِلَافُ هَلِ الثَّوَابُ عَلَى الْمَصَائِبِ^(٢) أَوْ عَلَى الصَّبْرِ عَلَيْهَا؟

الْأَجْهَوِيُّ

قوله: (لِأَمْرِهِ تَعَالَى) المرادُ بـ «الأمر»: مطلقُ الطلبِ الشَّامِلُ لِلنَّهْيِ.

قوله: (أَوْ طَاعَةُ الصَّبْرِ) عطفٌ على «التَّقْوَى».

(١) الشرعيي: قوله: (لِيَعْلَمُوا) الظاهر: أَنَّهُ مِنْ «أَعْلَمَ»، فَيُفْرَأُ بِالتَّخْفِيفِ.

(٢) الشرعيي: قوله: (عَلَى الْمَصَائِبِ) بشرطِ الصَّبْرِ.

- فَذَهَبَ الْعِزُّ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ فِي طَائِفَةٍ إِلَى الثَّانِي؛ لِأَنَّ الثَّوَابَ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى صُنْعِ الْعَبْدِ، وَالْمَصَائِبُ لَا صُنْعَ لَهُ فِيهَا.

- وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى الْأَوَّلِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخَصَصَةٌ﴾ إِلَى أَنْ قَالَ: ﴿إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ﴾ [التوبة: ١٢٠]، وَلِيُخْبِرَ مُسْلِمٌ عَنِ السَّيِّدَةِ عَائِشَةَ رضي الله عنها مَرْفُوعاً^(١): «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُشَاكُ شَوْكَةً فَمَا فَوْقَهَا إِلَّا كُتِبَتْ لَهُ بِهَا دَرَجَةٌ، وَتُحِيتُ عَنْهُ بِهَا حَاطِيَةٌ» [أَخْرَجَهُ سَلَمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٥٧٢)].

وَأَعْلَمَ أَنَّ الصَّبْرَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

أَحَدُهَا: الصَّبْرُ عَلَى الْعِبَادَاتِ وَمَشَاقِّهَا.

وَتَانِيهَا: الصَّبْرُ عَلَى الْمَصَائِبِ وَحَرَارَتِهَا.

وَتَالِثُهَا: الصَّبْرُ عَنِ الشَّهَوَاتِ وَلَذَائِهَا.

قَالَ الضَّحَّاكُ: مَنْ مَرَّ فِي سُوقٍ فَرَأَى مَا يَشْتَهِيهِ وَلَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، فَصَبَرَ وَاحْتَسَبَ، كَانَ خَيْرًا مِنْ أَلْفِ دِينَارٍ يُنْفِقُهَا كُلَّهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَقَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ الرَّازِيُّ: تَنْفُسُ فَقِيرٍ دُونَ شَهْوَةٍ^(٢) لَا يَقْدِرُ عَلَيْهَا أَفْضَلُ مِنْ عِبَادَةٍ غَنِيٍّ أَلْفِ عَامٍ.

قَوْلُهُ: (فِيهَا) أَيُّ: فِي عُلُوِّ مَنْزِلَتِهِمْ، وَإِنَّمَا أَنْتَ الضَّعِيفُ؛ لِإِكْتِسَابِهِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ.

قَوْلُهُ: (فَقَدْ بَانَ لَكَ... إلخ) تَفْرِيعٌ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ: «أَمَّا اسْتِعْنَاؤُهُ جَلًّا وَعَزًّا عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ» إِلَى مَا هُنَا.

الْأَجْهَوِيُّ

قوله: (الصَّبْرُ عَنِ الشَّهَوَاتِ) أَيُّ: عَلَى فَقْدِهَا.

قوله: (دُونَ شَهْوَةٍ) أَيُّ: مِنْ أَجْلِ فَقْدِهَا.

(١) الشُّرَشِيُّ: قَوْلُهُ: (مَرْفُوعاً) الْمَرْفُوعُ مِنَ الْحَدِيثِ: «مَا نُسِبَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ»؛ كَانَ قِيلَ: عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَإِنْ قِيلَ: عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه، وَلَمْ يَقُلْ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَمَوْقُوفٌ.

(٢) الشُّرَشِيُّ: قَوْلُهُ: (فَقِيرٌ دُونَ شَهْوَةٍ) أَيُّ: خُرُوجِ نَفْسٍ فَقِيرٍ حَالِ بُعْدِهِ عَنْ نِيلِ شَهْوَتِهِ وَأَخْذِهِ بِهَا... إلخ.



قوله: (تَضُمُّنُ كَلِمَتِي الشَّهَادَةِ) أَي: مَعْنَاهُمَا؛ لِأَنَّ الْمُتَضَمِّنَ لِذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ مَعْنَاهُمَا، لَا هُمَا نَفْسُهُمَا كَمَا تَقَدَّمَ.

وَالْمُرَادُ بِ«تَضَمَّنِ الْمَعْنَى لِذَلِكَ»: كَوْنُهُ بِحَيْثُ يُؤْخَذُ مِنْهُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ، وَتَبَيَّنَ الْمُرَادُ بِهِ: دَلَالَةُ التَّضَمُّنِ، كَمَا مَرَّ.

وَالْمُرَادُ بِ«كَلِمَتِي الشَّهَادَةِ»: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ»، وَتَنَى هُنَا لِأَنَّهُمَا جُمْلَتَانِ: الْأُولَى: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، وَالثَّانِيَةُ: «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ»، فَجَعَلَ كُلًّا مِنَ الْجُمْلَتَيْنِ كَلِمَةً، وَأَفْرَدَ فِيمَا بَعْدَ حَيْثُ أَعَادَ عَلَيْهِمَا الضَّمِيرَ مُفْرَدًا؛ لِأَنَّ الْجُمْلَتَيْنِ كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ بِإِغْتِيَارِ كَوْنِ الْإِيمَانِ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِمَجْمُوعِهِمَا، وَلَا يُكْفَى فِيهِ بِإِحْدَاهُمَا عَنِ الْآخَرَى.

قوله: (مَعَ قَلَّةِ حُرُوفِهَا) أَي: لِأَنَّهَا أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ حَرْفًا.

وَكَانَتْ كُلُّهَا جَوْفِيَّةً^(١)؛ لِلإِشَارَةِ إِلَى أَنَّهُ يَتَّبِعِي لِمَنْ نَطَقَ بِهَا الْإِثْنَانُ بِهَا مِنْ خَالِصِ الْجَوْفِ، وَهُوَ الْقَلْبُ.

وَلَمْ يَكُنْ فِيهَا حَرْفٌ مُعْجَمٌ، بَلْ كُلُّهَا مُجَرَّدَةٌ مِنَ النُّقْطِ؛ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ يَتَّبِعِي لِمَنْ نَطَقَ بِهَا أَنْ يَنْجَرَّدَ عَنْ كُلِّ مَا عَدَاهُ تَعَالَى.

وَكَانَتْ أَرْبَعَةً وَعِشْرِينَ حَرْفًا؛ لِأَنَّ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ أَرْبَعٌ وَعِشْرُونَ سَاعَةً، فَكُلُّ حَرْفٍ يُكْفَرُ ذُنُوبَ سَاعَةٍ.

وَكَانَتْ سَبْعَ كَلِمَاتٍ؛ قَالَ الْفَخْرُ الرَّازِيُّ: «لِأَنَّ الْمَعْصِيَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا مِنَ الْأَعْضَاءِ السَّبْعَةِ [وهي]: الْأَذْنَانِ، وَالْعَيْنَانِ، وَالْبَدَانِ، وَالرَّجْلَانِ، وَاللِّسَانُ، وَالْبَطْنُ، وَالْفَرْجُ؛

الْأَجْهَوْرِي

قوله: (حَبِثُ أَعَادَ عَلَيْهِمَا الضَّمِيرَ... إلخ) يَحْتَمِلُ أَنَّ الضَّمِيرَ عَائِدٌ عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَهُوَ الشَّهَادَةُ.

قوله: (كُلُّهَا جَوْفِيَّةٌ) مرادُهُ بِ«الجَوْفِيَّةِ»: مَا عَدَا الشُّفُوَّةَ كَمَا يَعْلَمُ مِنَ «حَاشِيَةِ الْهَدَهْدِيِّ» [ص: (١٣٨)].

وبعد ذلك فيرد عليه: الميمُ من «مُحَمَّد»، فَإِنَّهَا شَفَوِيَّةٌ.

ويجاب عنه: بِأَنَّهُ ارْتَكَبَ التَّغْلِبَ، فَغَلَبَ غَيْرَ الشُّفُوَّةِ؛ لِكَثْرَتِهِ.

(١) الشُّرَشِيمِي: قوله: (كُلُّهَا جَوْفِيَّةٌ) لَيْسَ بِظَاهِرٍ، بَلْ بَعْضُهَا جَوْفِيٌّ؛ لِأَنَّ الْجَوْفِيَّ ثَلَاثُهَا، كَمَا يَعْلَمُ مِنَ التَّأْمُلِ؛ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: الْمُرَادُ بِالْكَلِمَةِ الْكَثْرَةُ.

فَكُلُّ كَلِمَةٍ تُكْفَرُ مَعْصِيَةُ عَضْوٍ، وَأَيْضاً فِي ذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ أَبْوَابَ جَهَنَّمَ السَّبْعَةُ مُغْلَقَةٌ عَنْ قَائِلِهَا بِفَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَرَحْمَتِهِ.

قَوْلُهُ: (مِنْ عَقَائِدِ الْإِيمَانِ) بَيَّانٌ لِمَا يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ [مَعْرِفَتُهُ] الشَّامِلِ لِلْوَاجِبِ وَالْجَائِزِ وَالْمُسْتَحِيلِ.

قَوْلُهُ: (وَلَعَلَّهَا... إلخ) يَعْنِي: لَعَلَّ الْحِكْمَةَ فِي جَعْلِهَا تَرْجَمَةً عَلَى مَا فِي الْقَلْبِ مِنَ الْإِسْلَامِ، وَفِي عَدَمِ قَبُولِ الْإِيمَانِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِهَا: اخْتِصَارُهَا مَعَ اشْتِمَالِهَا عَلَى الْعَقَائِدِ الَّتِي ذَكَرَهَا.

وَأَيْضاً لَمْ يَجْزَمْ، بَلْ أَتَى بِـ«لَعَلَّ» الَّتِي لِلتَّرْجِيهِ؛ تَأْدُباً مَعَ الْبَارِي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِعَدَمِ دَعْوَى الْعَيْبِ، وَمَعَ النَّبِيِّ ﷺ؛ إِذْ لَا يُحِيطُ أَحَدٌ بِأَسْرَارِ كَلِمَاتِهِ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ السَّرُّ فِي ذَلِكَ غَيْرَ مَا ذَكَرَ.

قَوْلُهُ: (لَا اخْتِصَارَها) أَي: قَلَّ حُرُوفُهَا لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهَا أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ حَرْفاً، وَقَوْلُهُ: (مَعَ اشْتِمَالِهَا) أَي: اشْتِمَالِ مَعْنَاهَا، وَقَوْلُهُ: (عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ) أَي: مِنَ الْعَقَائِدِ السَّابِقَةِ.

قَوْلُهُ: (جَعَلَهَا الشَّرْعُ) فِيهِ: أَنَّ «الشَّرْعَ» كَالشَّرِيعَةِ بِمَعْنَى: الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، وَلَيْسَتْ بِجَاعِلَةٍ.

وَيَجَابُ: بِأَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ مُضَافٍ؛ أَي: جَعَلَهَا صَاحِبُ الشَّرْعِ، أَوْ أَنَّ الْمُرَادَ بِالشَّرْعِ الشَّارِعُ، وَهُوَ اللَّهُ حَقِيقَةُ وَالنَّبِيُّ ﷺ مَجَازاً، هَذَا مَا قَالَهُ الْأَشْبَاخُ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، وَهُوَ صَحِيحٌ بِالنَّظَرِ لِكَوْنِ الشَّارِعِ بِمَعْنَى: الْمُنْبِتِ لِلشَّرْعِ وَالْمُوجِدَ لَهُ، وَأَمَّا بِالنَّظَرِ لِكَوْنِ مَعْنَاهُ: الْمُبَيِّنُ وَالْمُبْلَغُ، وَهُوَ مَا يُؤْخَذُ مِنْ كُتُبِ اللُّغَةِ وَغَيْرِهَا فَهُوَ حَقِيقَةُ فِي النَّبِيِّ ﷺ، وَهَذَا التَّفْصِيلُ هُوَ الْحَقُّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

قَوْلُهُ: (تَرْجَمَةً) أَي: تَفْسِيرًا، وَلَعَلَّهُ ضَمَّنَ ذَلِكَ مَعْنَى الدَّلِيلِ، فَقَدَّاهُ بِـ«عَلَى» فِي قَوْلِهِ: «عَلَى مَا فِي الْقَلْبِ... إلخ».

قَوْلُهُ: (مِنْ الْإِسْلَامِ) بَيَّانٌ لِمَا فِي الْقَلْبِ.

وَمُقْتَضَى جَعْلِهِ الْإِسْلَامَ فِي الْقَلْبِ أَنَّهُ اسْمٌ لِلتَّضَدِّيقِ بِجَمِيعِ مَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ وَمَا عَلِمَ مِنَ الدِّينِ بِالصَّرُورَةِ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْقَوْلِ بِتَرَادُفِ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ، وَالرَّاجِحُ تَغَايُرُهُمَا،



فَالْإِسْلَامُ اسْمٌ لِلْإِنْقِيَادِ الظَّاهِرِيِّ وَالْإِيمَانُ اسْمٌ لِلتَّصَدِيقِ الْبَاطِنِيِّ.

نَعَمْ؛ هُمَا مُتَلَاذِمَانِ فَلَا يَتَحَقَّقُ أَحَدُهُمَا بِدُونِ الْآخَرِ، لَكِنْ ذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا اغْتَبِرَ فِي كُلِّ مِنْهُمَا كَوْنُهُ مُنْجِيًّا، وَإِلَّا فَلَا تَلَازُمَ، فَقَدْ يُوْجَدُ الْإِسْلَامُ بِدُونِ الْإِيمَانِ، وَبِالْعَكْسِ^(١)، وَلِذَلِكَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَمَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤]، فَالْمُرَادُ بِ«الْإِسْلَامِ» فِي ذَلِكَ: الْإِنْقِيَادُ الظَّاهِرِيُّ الَّذِي لَمْ يُصَاحِبْهُ تَصَدِيقٌ بَاطِنِيٌّ.

قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَقْبَلْ مِنْ أَحَدٍ الْإِيمَانَ... إلخ) يَصِحُّ قِرَاءَةُ الْفِعْلِ بِالْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ وَهُوَ الْمُنَاسِبُ لِمَا قَبْلَهُ، وَعَلَى هَذَا فَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى «الشَّرْعِ»، وَ«الْإِيمَانِ» بِالنَّضْبِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ.

وَيَصِحُّ قِرَاءَتُهُ بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، وَعَلَيْهِ فَ«الْإِيمَانُ» بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ نَائِبٌ فَاعِلٌ. وَمُقْتَضَى ذَلِكَ: أَنَّهَا شَرْطٌ لِصِحَّةِ الْإِيمَانِ، وَهُوَ قَوْلٌ ضَعِيفٌ كَالْقَوْلِ بِأَنَّهَا شَطْرٌ مِنْهُ، وَالرَّاجِحُ أَنَّهَا شَرْطٌ لِإِجْرَاءِ الْأَحْكَامِ الدُّنْيَوِيَّةِ فَقَطْ، فَهِيَ شَرْطُ كَمَالٍ^(٢) فِي الْإِيمَانِ عَلَى التَّحْقِيقِ، وَعَلَى هَذَا فَمَنْ أَدْعَنَ بَقَلْبِهِ وَلَمْ يَنْطِقْ بِلِسَانِهِ، لَكِنْ لَا لِعِنَادٍ بَلِ اتَّفَقَ لَهُ ذَلِكَ، فَهُوَ مُؤْمِنٌ نَاجٍ، لَكِنْ لَا تُجْرِي عَلَيْهِ الْأَحْكَامُ الدُّنْيَوِيَّةُ كَذَفْنِهِ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ وَالصَّلَاةَ عَلَيْهِ.

الاجهوري

قوله: (لِلْإِنْقِيَادِ الظَّاهِرِيِّ) أي: التزام العمل بما جاء به النبي ﷺ، وإن لم يعمل بالفعل، ولا يحصل هذا الالتزام إلا بالنطق بالشهادتين.

قوله: (فَلَا يَتَحَقَّقُ أَحَدُهُمَا بِدُونِ الْآخَرِ) هذا ظاهرٌ في الإسلام، وأمّا الإيمان فقد يتحقق بدون الإسلام في ما إذا أذعن بقلبه ولم ينطق بالشهادتين لا لعناد، بل اتفق له ذلك، فإن إيمانه في تلك الحالة يكون منجياً، كما سيأتي قريباً في كلام المحشي؛ إلا أن يُحمل ما هنا على ما إذا أذعن بقلبه وامتنع عن الشهادتين عناداً.

(١) الشوشيمي: قوله: (وَبِالْعَكْسِ) أي: الإيمان دون الإسلام، ومعنى «كونه غير مُنْجٍ من الخلود في النار»: أنه غير مُنْجٍ مِنَ التَّعْذِيبِ عَلَى تَرْكِ الْعَمَلِ بِالْقُرْءَانِ.

(٢) الشوشيمي: قوله: (شَرْطُ كَمَالٍ) أي: شرط صحّة لإجراء الأحكام.



وَمَحَلُّ الْخِلَافِ الْمَذْكُورِ فِي الْكَافِرِ الْأَصْلِيِّ، وَأَمَّا أَوْلَادُ الْمُؤْمِنِينَ فَلَيْسَ ذَلِكَ فِيهِمْ شَرْطاً وَلَا شَطْراً اتِّفَاقاً، كَالَّذِي لَهُ عُذْرٌ فِي عَدَمِ التَّنْطِقِ بِهَا، فَيُحْكَمُ عَلَيْهِمْ بِالْإِيمَانِ وَإِنْ لَمْ يَنْطِقُوا بِهَا أَصْلاً.

نَعَمْ؛ يَجِبُ عَلَيْهِمُ التَّنْطِقُ بِهَا فِي الصَّلَاةِ دُونَ غَيْرِهَا خِلَافاً لِمَا قَالَهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ رحمته الله مِنْ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِمْ مَرَّةً وَاحِدَةً كَالْحَمْدِ وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى النَّبِيِّ رحمته الله.

قَوْلُهُ: (إِلَّا بِهَا) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ النَّفْيُ وَالْإِثْبَاتُ، فَلَا يَكْفِي: «اللَّهُ وَاحِدٌ وَمُحَمَّدٌ رَسُولٌ» مَثَلًا وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِ، وَعَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ.

وَقِيلَ: لَا يُشْتَرَطُ ذَلِكَ، بَلِ الْمَدَارُ عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَى الْإِقْرَارِ لِلَّهِ تَعَالَى بِالْوَحْدَانِيَّةِ وَلِ مُحَمَّدٍ رحمته الله بِالرَّسَالَةِ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ عِنْدَ الْمَالِكِيِّ.

وَعَلَى الْأَوَّلِ فَيُشْتَرَطُ أَيْضاً:

- الْإِثْبَاتُ بِلَفْظٍ: «أَشْهَدُ»؛ بِأَنْ يَقُولَ: «أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ... إلخ».

الْأَجْهَوِيُّ

قَوْلُهُ: (وَأَمَّا أَوْلَادُ الْمُؤْمِنِينَ) حَاصِلُهُ:

- أَنَّ أَوْلَادَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا عَاشُوا وَبَلَّغُوا وَلَمْ يَنْطِقُوا بِالشَّهَادَتَيْنِ وَلَوْ عِنَاداً، وَمَنْ لَهُ عُذْرٌ ك: خَرَسٍ وَلَمْ يَنْطِقْ بِالشَّهَادَتَيْنِ لِعُذْرِهِ، مُؤْمِنُونَ اتِّفَاقاً.

- وَأَنَّ مَنْ كَانَ كَافِراً غَيْرَ مُعَذَّوِرٍ بِمَا يَمْنَعُ التَّنْطِقَ بِالشَّهَادَتَيْنِ، ثُمَّ أَدْعَنَ بَقَلْبِهِ بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ رحمته الله وَلَمْ يَنْطِقْ بِالشَّهَادَتَيْنِ فِيهِ تَفْصِيلٌ، وَهُوَ:

- أَنَّهُ إِنْ أَمْتَنَعَ مِنَ التَّنْطِقِ عِنَاداً فَهُوَ كَافِرٌ اتِّفَاقاً.

- وَإِنْ كَانَ عَدَمُ التَّنْطِقِ بِهِمَا أَمْراً اتِّفَاقِيًّا، فَفِيهِ خِلَافٌ، وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ مُؤْمِنٌ نَاجٍ، لَكِنْ لَا تَجْرِي عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْإِسْلَامِ الدُّنْيَوِيَّةِ ك: الصَّلَاةِ عَلَيْهِ، وَدَفْنِهِ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ.





- وَأَنْ يَعْرِفَ الْمَعْنَى وَلَوْ إِجْمَالًا، فَلَوْ لَقِّنَ أَعْجَمِيَّ الشَّهَادَتَيْنِ بِالْعَرَبِيَّةِ، فَتَلَقَّظَ بِهِمَا وَهُوَ لَا يَعْرِفُ مَعْنَاهُمَا، لَمْ يُحَكِّمْ بِإِسْلَامِهِ.
- وَأَنْ يُرْتَّبَ، فَلَوْ عَكَسَ فِي الشَّهَادَتَيْنِ لَمْ يَصِحَّ إِسْلَامُهُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ.
- وَأَنْ يُوَالِيَ بَيْنَهُمَا، فَلَوْ تَرَاحَتِ الثَّانِيَةُ عَنِ الْأُولَى مُدَّةً طَوِيلَةً، لَمْ يَصِحَّ إِسْلَامُهُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ أَيْضًا.
- وَأَنْ يَكُونَ بِالْغَا عَاقِلًا، فَلَا يَصِحُّ إِسْلَامُ صَبِيٍّ وَلَا مَجْنُونٍ إِلَّا تَبَعًا.
- وَأَنْ لَا يَظْهَرَ مِنْهُ مَا يُنَافِي الْإِنْقِيَادَ، فَلَا يَصِحُّ إِسْلَامُ السَّاجِدِ لِصَنْمٍ فِي حَالِ سُجُودِهِ.

- وَأَنْ يَكُونَ مُخْتَارًا، فَلَا يَصِحُّ إِسْلَامُ مُكْرَهٍ إِلَّا إِذَا كَانَ حَرِيًّا أَوْ مُرْتَدًّا؛ لِأَنَّ إِكْرَاهَهُ حِينَئِذٍ بِحَقٍّ، وَأَنْ يُقَرَّ بِمَا أَنْكَرَهُ أَوْ يَرْجِعَ عَمَّا اسْتَبَاحَهُ إِنْ كَانَ كُفْرُهُ بِجَحْدٍ مُجْمَعٍ عَلَيْهِ مَعْلُومٍ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ، أَوْ اسْتِباحَةِ مُحَرَّمٍ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ؛ قَالَ بَعْضُهُمْ: [من الرجز]

شُرُوطُ الْإِسْلَامِ بِلَا اسْتِيبَاحٍ: عَقْلٌ، بُلُوغٌ، عَدَمُ الْإِكْرَاهِ
وَالنُّطْقُ بِالشَّهَادَتَيْنِ، وَالْوَلَا وَالسَّادِسُ التَّرْتِيبُ، فَأَعْلَمَ وَأَعْمَلَا



الاجهوري

قوله: (وَلَوْ إِجْمَالًا) بَانَ يَعْرِفُ أَنْ مَعْنَى «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»: «أَنَّهُ لَا رَبَّ لَهُ إِلَّا اللَّهُ»، وَأَنْ يَعْرِفَ أَنَّ مَعْنَى «إِلَهِ»: «الْمَعْبُودُ بِحَقٍّ».



[الْخَاتِمَةُ]

فَعَلَى الْعَاقِلِ أَنْ يُكْثِرَ مِنْ ذِكْرِهَا؛ مُسْتَحْضِرًا لِمَا اخْتَوَتْ عَلَيْهِ مِنْ عَقَائِدِ
الْإِيمَانِ، حَتَّى تَمْتَزِجَ مَعَ مَعْنَاهَا بِلَحْمِهِ وَدَمِهِ، فَإِنَّهُ يَرَى لَهَا مِنَ الْأَسْرَارِ
وَالْعَجَائِبِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ حَضَرٍ؛ وَبِاللَّهِ تَعَالَى
التَّوْفِيقُ لَا رَبَّ غَيْرُهُ، وَلَا مَعْبُودَ سِوَاهُ.

نَسْأَلُهُ سُبْحَانَهُ أَنْ يَجْعَلَنَا وَأَحِبَّتَنَا عِنْدَ الْمَوْتِ نَاطِقِينَ بِكَلِمَةِ الشَّهَادَةِ
عَالِمِينَ بِهَا، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ عَدَدَ مَا ذَكَرَهُ
الذَّاكِرُونَ، وَغَفَلَ عَنِ ذِكْرِهِ الْعَافِلُونَ، وَرَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَصْحَابِ
رَسُولِ اللَّهِ أَجْمَعِينَ، وَعَنِ التَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، وَسَلَامٌ
عَلَى جَمِيعِ الْمُرْسَلِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.



[الخاتمة]

قوله: (فَعَلَى الْعَاقِلِ... إلخ) «الفاء» وَاِقْعَةً فِي جَوَابِ شَرْطِ مُقَدِّرٍ، وَالتَّقْدِيرُ: «إِذَا كَانَ قَدْرُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ الْمُشْرِقَةِ مِنْ أَعْظَمِ الْأُمُورِ، فَعَلَى الْعَاقِلِ... إلخ»، وَبَصِيحٌ أَنْ تَكُونَ لِلتَّفْرِيعِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ.

و«عَلَى» لِلْمُبَالَغَةِ فِي التَّأْكِيدِ، لَا لِلوُجُوبِ؛ لِإِلْتِفَاقِ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِ الْإِكْتِنَارِ. وَ«أَنْ» فِي «الْعَاقِلِ» لِلِاسْتِغْرَاقِ.

وَأَقْلُ الْإِكْتِنَارِ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ ثَلَاثُ مِثَّةٍ كُلُّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، وَعِنْدَ الصُّوفِيَّةِ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا. وَالْمُرَادُ هُنَا: اسْتِغْرَاقُ جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ وَالْأَحْوَالِ، كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ حَيْثُ قَالَ: «حَتَّى تَمْتَرِجَ... إلخ».

وَالْأَفْضَلُ تَرْكُ الْمَدِّ فِي حَقِّ الْكَافِرِ؛ لِيَسْتَقِيلَ إِلَى الْإِيمَانِ قَوْرًا، بِخِلَافِهِ فِي حَقِّ الْمُؤْمِنِ، فَإِنَّ الْأَفْضَلَ لَهُ الْمَدُّ؛ إِلَّا أَنْ يَأْمُرَهُ شَيْخُهُ بِطَرِيقَةٍ فَيَتَّبِعُهَا، وَقَدْ وَرَدَ أَنْ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» وَمَدَّهَا، هُدِمَتْ لَهُ أَرْبَعَةُ آلَافِ ذَنْبٍ مِنَ الْكِبَايِرِ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْكِبَايِرِ؟ قَالَ ﷺ: «يُغْفَرُ لِأَهْلِيهِ وَلِحَبِيرَانِهِ»؛ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ [المعجم الصغير، والحدیث فی «کنز العمال» (٣٠٢) من حدیث أنس ؓ].

وَاخْتَلَفَ فِي الْمُرَادِ بِالْمَدِّ الْمَذْكُورِ:

- فَقَالَ بَعْضُ الْمَشَايِخِ: أَنْ يُطَوَّلَ أَلِفٌ «لَا» بِقَدْرِ سَبْعِ أَلِفَاتٍ، وَذَلِكَ أَرْبَعُ عَشْرَةَ حَرَكَةً؛ لِأَنَّ كُلَّ أَلِفٍ حَرَكَتَانِ، وَأَنْ يُطَوَّلَ أَلِفٌ لَفْظُ الْجَلَالَةِ بِقَدْرِ ثَلَاثِ أَلِفَاتٍ، وَذَلِكَ سِتُّ حَرَكَاتٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ أَلِفٍ حَرَكَتَانِ كَمَا عَلِمَتْ.

- وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْمُرَادُ الْمَدُّ الطَّبِيعِيُّ، وَهُوَ خِلَافُ الْمَنْقُولِ عَنْ مَشَايِخِ الطَّرِيقِ الْعَارِفِينَ. قَوْلُهُ: (مُسْتَحْضِرًا لِمَا اخْتَوَتْ عَلَيْهِ... إلخ) أَي: حَالُ كَوْنِهِ مُلَاحِظًا ذَلِكَ بِقَلْبِهِ وَلَوْ إجمالاً؛ عَلَى أَنْ ذَلِكَ لَيْسَ بِشَرْطٍ، بَلْ أَدَبٌ مِنْ آدَابِ الذِّكْرِ الْمُقَرَّرَةِ فِي مَحَلِّهَا، وَلِذَلِكَ قَالَ ابْنُ عَطَاءٍ اللَّهُ السَّكَنْدَرِيُّ: «لَا تَتْرُكِ الذِّكْرَ لِعَدَمِ حُضُورِكَ مَعَ اللَّهِ فِيهِ، فَإِنْ غَفَلْتَكَ مَعَ عَدَمِ وَجُودِ ذِكْرِهِ أَشَدُّ مِنْ غَفَلَتِكَ مَعَ وَجُودِ ذِكْرِهِ، فَعَسَى أَنْ يَرْفَعَكَ مِنْ ذِكْرٍ مَعَ وَجُودِ غَفْلَةٍ إِلَى ذِكْرٍ مَعَ وَجُودِ حُضُورٍ، بَلْ وَمِنْ ذِكْرٍ مَعَ وَجُودِ حُضُورٍ إِلَى ذِكْرٍ مَعَ وَجُودِ غَيْبَةٍ عَمَّا سِوَى الْمَذْكُورِ، وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ». اهـ.

نَعَمْ؛ يُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَقْصِدَ بِهِ غَيْرَهُ، وَإِلَّا فَلَا ثَوَابَ لَهُ، فَمَا يَقَعُ الْآنَ مِنْ قَوْلٍ: «سُبْحَانَ اللَّهِ» بِقَصْدِ التَّعَجُّبِ، فَلَا ثَوَابَ فِيهِ.

قَوْلُهُ: (حَتَّى تَمْتَرِجَ مَعَ مَعْنَاهَا بِلَحْمِهِ وَدَمِهِ) غَايَةٌ فِي الْكَثْرَةِ السَّابِقَةِ، وَهِيَ كِنَايَةٌ عَنْ شِدَّةِ التَّمَكُّنِ؛ بِحَيْثُ إِذَا تَرَكَهُ جَرَى عَلَى لِسَانِهِ وَقَلْبِهِ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ.

وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ: الْإِخْتِلَاطُ وَالسَّرْيَانُ الْبَاطِنِي؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَكْثَرَ مِنْ ذِكْرِهَا اخْتَلَطَتْ بِلَحْمِهِ وَدَمِهِ وَسَرَتْ فِي ذَلِكَ؛ إِذِ الْإِكْثَارُ مِنْ إِجْرَاءِ الشَّيْءِ عَلَى اللِّسَانِ يَسْتَلْزِمُ حُضُورَهُ فِي الْجَنَانِ؛ الَّذِي هُوَ رِئْسُ الْأَعْضَاءِ، وَيَذُلُّ لِذَلِكَ مَا حُكِيَ:

- عَنْ بَعْضِهِمْ مِنْ تَهْلِيلِ دَمِهِ حِينَ قُطِعَتْ رَأْسُهُ.

- وَعَنْ بَعْضِهِمْ مِنْ تَهْلِيلِ لِسَانِهِ حَالَةَ نَوْمِهِ.

- وَقَدْ كَانَ بَعْضُهُمْ يَقُولُ: «اللَّهُ دَائِمًا، فَتَوَاجَدَ فَأَصَابَ رَأْسَهُ حَجَرٌ، فَسَجَّهُ وَسَالَ دَمُهُ عَلَى الْأَرْضِ فَكَتَبَ: «اللَّهُ اللَّهُ».

فَهُوَ امْتِزَاجُ سَرَيَانِ كَسَرَيَانِ الْمَاءِ فِي الْعُودِ الْأَخْضَرِ، لَا امْتِزَاجَ مِمَّا سَوَى كَامِزَاجِ جِسْمٍ بآخَرَ، فَاذْنَعُ مَا يُقَالُ: إِنَّ الْإِمْتِزَاجَ مِنْ خَوَاصِّ الْأَجْسَامِ كَامِزَاجِ الْمَاءِ بِالْعَسَلِ.

قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ يَرَى لَهَا... إلخ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ: «فَعَلَى الْعَاقِلِ أَنْ يُكْثِرَ مِنْ ذِكْرِهَا... إلخ»، وَقَوْلُهُ: (مِنْ الْأَسْرَارِ) أَيِ: مِنَ الْمَعَارِفِ وَالْأَوْصَافِ الْحَمِيدَةِ الَّتِي يُحَلِّي اللَّهُ تَعَالَى بِهَا بَاطِنَهُ كَدَ: الزُّهْدِ وَالتَّوَكُّلِ وَالْحَيَاءِ، وَقَوْلُهُ: (وَالْعَجَائِبِ) أَيِ: الْكَرَامَاتِ الَّتِي يُكْرِمُهُ اللَّهُ بِهَا كَدَ: وَضْعَ الْبَرَكَةِ فِي مَالِهِ حَتَّى يَكْثُرَ الْقَلِيلُ وَيَكْفِي الْكَثِيرَ، وَكَدَ: تَبَسُّرَ ذَرَاهِمَ أَوْ دَنَانِيرَ أَوْ كَلْبِهِمَا أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا تَدْعُو إِلَيْهِ الْحَاجَةُ، لَكِنْ لَا يَنْبَغِي - كَمَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ - لِلشَّخْصِ أَنْ يَقْصِدَ ذَلِكَ بِشَيْءٍ مِنْ طَاعَاتِهِ، وَإِلَّا دَخَلَ عَلَيْهِ الشُّرْكُ الْخَفِيُّ، فَيَجِبُ عَلَى الْمُرِيدِ أَنْ يُصَفِّيَ بَاطِنَهُ مِنْ ذَلِكَ حِينَ ذَكَرَ كَلِمَةَ التَّوْحِيدِ، فَلَا يَقْصِدُ بِذِكْرِهِ إِلَّا رِضَا مَوْلَاهُ، وَكَشَفَ الْحِجَابَ عَنْ عَيْنِ قَلْبِهِ.

قَوْلُهُ: (إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى) أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى أَنَّ حُصُولَ مَا ذُكِرَ إِنَّمَا هُوَ بِإِزَادَتِهِ تَعَالَى،

الْأَجْهَرِي

قوله: (وَيُحْتَمَلُ... إلخ) هذا قريبٌ ممَّا قبله.

قوله: (فَتَوَاجَدَ) أي: حصل له جذبة، وصار لا شعور له ممَّا سوى الله تعالى.



فَهُوَ الْمُعْطِي الْمَانِعُ، فَقَدْ يُوجَدُ إِكْثَارُ الذِّكْرِ وَيَتَخَلَّفُ عَنْهُ ذَلِكَ، وَحِينَئِذٍ فَالْمَطْلُوبُ مِنَ الْعَبْدِ إِنَّمَا هُوَ الْقِيَامُ بِالْعِبَادَةِ، وَتَسْلِيمُ الْأَمْرِ لَهُ تَعَالَى مُتَكِيلاً عَلَى قِسْمَتِهِ فِي أَرْزَاقِ الْأَرْوَاحِ، كَمَا يَتَكَلَّمُ عَلَيْهِ فِي أَرْزَاقِ الْأَشْبَاحِ.

قَوْلُهُ: (مَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ حَضْرٍ أَيْ: تَحْتَ عَدَدٍ مَحْضُورٍ، وَهَذَا كِنَايَةٌ عَنِ الْمُبَالَغَةِ فِي الْكَثْرَةِ).

قَوْلُهُ: (وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ) أَيْ: لَا بَعْدَ مِنْهُ، فَتَقْدِيمُ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ لِإِفَادَةِ الْحَضْرِ. وَالتَّوْفِيقُ لُغَةً: «التَّأْلِيفُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ فَأَكْثَرُ».

وَسَمِعْنَا: «خَلَقَ الطَّاعَةَ فِي الْعَبْدِ»؛ كَذَا عَرَفَهُ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ، وَهُوَ أَوَّلَى مِنْ تَعْرِيفِ الْأَشْعَرِيِّ لَهُ بِأَنَّهُ: «خَلَقَ قُدْرَةَ الطَّاعَةِ فِي الْعَبْدِ»؛ لِأَنَّ خَلْقَ الْقُدْرَةِ عَلَى الطَّاعَةِ مَوْجُودٌ فِي الْكَافِرِ مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ مُوَفَّقٍ.

وَدَفَعَ ذَلِكَ: بِأَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِ«الْقُدْرَةِ»: سَلَامَةُ الْآلَاتِ حَتَّى يَرِدَ مَا ذُكِرَ، بَلِ الْمُرَادُ بِهَا: الْعَرَضُ الْمُقَارِنُ لِلطَّاعَةِ، وَذَلِكَ غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي الْكَافِرِ؛ لِعَدَمِ وُجُودِ الطَّاعَةِ مِنْهُ. وَبِهَذَا كُلُّهُ تَعَلَّمَ أَنَّهُ لَا حَاجَةَ لِرِيَادَةِ بَعْضِهِمْ: «وَتَسْهِيلُ سَبِيلِ الْخَيْرِ إِلَيْهِ»؛ لِإِخْرَاجِ الْكَافِرِ، فَتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (لَا رَبَّ غَيْرُهُ) خَبَرٌ «لَا» مَحْذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: «لَا رَبَّ غَيْرُهُ مَوْجُودٌ»، وَالْجُمْلَةُ مُسْتَأْنَفَةٌ اسْتِثْنَاءً بَيَانِيًّا، وَهُوَ الْوَاقِعُ فِي جَوَابِ سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ، فَكَأَنَّ سَائِلًا قَالَ لِلْمُصَنِّفِ: لِمَ قَصَرْتَ التَّوْفِيقَ عَلَى كَوْنِهِ لِلَّهِ تَعَالَى؟ فَأَجَابَ بِأَنَّهُ لَا رَبَّ غَيْرُهُ.

الأجهوري

قوله: (الْعَرَضُ الْمُقَارِنُ) وهو: القوة المصاحبة للطاعة، ومعلوم أن القوة لا تكون إلا بسلامة الآلات.

قوله: (خَبَرٌ «لَا» مَحْذُوفٌ) ويصلح أن يكون خبرها لفظ «غير»، فيكون مرفوعاً على الخبرية، ولا حذف، والله تعالى أعلم.

قال مؤلفه (رحمه): انتهى ما جمعه أحمد بن أحمد بن حسن الصَّيْفِي الأجهوري الشَّافِعِي فِي الثَّامِنِ عَشَرَ مِنْ شَعْبَانَ سَنَةِ أَلْفٍ وَمِائَتَيْنِ وَاحِدَى وَتِسْعِينَ مِنَ الْهَجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ، عَلَى صَاحِبِهَا أَمُّ تَحِيَّةٍ.



قَوْلُهُ: (نَسَأَلُهُ سُبْحَانَهُ أَنْ يَجْعَلَنَا وَأَحِبَّتَنَا) يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِالضَّمِيرِ ^(١) فِي ذَلِكَ نَفْسَهُ فَقَطْ، وَأَتَى بِنَوْنِ الْعِظَمَةِ لِإِظْهَارِ تَعْظِيمِ اللَّهِ تَعَالَى لَهُ؛ امْتِثَالًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا يَنْعَمَ عَلَيْكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١]، وَلَا يُتَافَاهُ أَنَّ مَقَامَ الدُّعَاءِ يَقْتَضِي الدَّلَّةَ وَالْحُضُوعَ؛ لِأَنَّ الشَّخْصَ ^(٢) إِذَا نَظَرَ لِنَفْسِهِ اخْتَقَرَهَا بِالنِّسْبَةِ لِعِظَمَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِذَا نَظَرَ لِتَعْظِيمِ اللَّهِ تَعَالَى لَهُ عَظَمَهَا.

وَقَدَّمَ نَفْسَهُ؛ لِحَدِيثٍ: «إِبْدَأْ بِنَفْسِكَ، ثُمَّ بِمَنْ تَعُولُ» [مرغَّب من حديثين: الأول: «إِبْدَأْ بِنَفْسِكَ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٩٩٧) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَالثَّانِي: «بِمَنْ تَعُولُ» أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (٣٥٤٩) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا].

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ نَفْسَهُ ^(٣) وَإِخْوَانَهُ الْمُسْلِمِينَ، وَهُوَ أَوْلَى؛ لِأَنَّ الدُّعَاءَ مَعَ التَّعْمِيمِ أَقْرَبُ إِلَى الْقَبُولِ، وَعَلَيْهِ فَقَوْلُهُ: «وَأَحِبَّتَنَا» مِنْ عَظْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ، وَنُكْتَتُهُ حُصُولُ الْإِظْطَابِ الْمَطْلُوبِ فِي مَقَامِ الدُّعَاءِ؛ لِحَدِيثٍ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُلْحِجِينَ فِي الدُّعَاءِ» [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (١٠٧٣) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا].

قَوْلُهُ: (عِنْدَ الْمَوْتِ نَاطِقِينَ... إلخ) أَيُّ: لِأَجْلِ أَنْ تَكُونَ آخِرَ كَلَامِهِمْ مِنَ الدُّنْيَا، فَقَدْ رُوِيَ: «مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ مِنَ الدُّنْيَا: "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ" دَخَلَ الْجَنَّةَ» [أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ

(١) الشُّرَشِيمِي: قَوْلُهُ: (أَرَادَ بِالضَّمِيرِ) أَيُّ: فِي قَوْلِهِ: «أَنْ يَجْعَلَنَا».

(٢) الشُّرَشِيمِي: قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الشَّخْصَ) فَهُوَ مَعْظَمُ نَفْسِهِ امْتِثَالًا لِلآيَةِ، وَمَحْتَقَرٌ لِنَفْسِهِ بِالنَّظَرِ لِعِظَمَةِ اللَّهِ تَعَالَى، فَهُوَ جَامِعٌ بَيْنَ وَصْفَيْنِ مَحْمُودَيْنِ، وَهُمَا: الْإِمْتِثَالُ، وَالْإِحْتِقَارُ.

(٣) الشُّرَشِيمِي: قَوْلُهُ: (وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ نَفْسَهُ... إلخ) أَيُّ: أَرَادَ بِالضَّمِيرِ فِي «يَجْعَلَنَا»: الْمَجْمُوعُ؛ أَيُّ: مَعَ نَوْنِ «نَسَأَلُهُ» مُسْتَعْمَلَةً فِي الْعِظَمَةِ؛ أَيُّ: لِلْمَتَكَلِّمِ وَحْدَهُ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّ النُّونَ حِينَئِذٍ لِلْمَتَكَلِّمِ وَمَعَهُ غَيْرُهُ، وَحِينَئِذٍ لَا يَكُونُ فِيهِ تَعْمِيمٌ؛ لِأَنَّ الْمَصْنُفَ حِينَئِذٍ كَأَنَّهُ جَمَعَ كَأِخْوَانٍ؛ لِأَنَّهُ فِي قُوَّةِ أَنْ الْكُلَّ تَكَلَّمُوا بِهَذَا اللَّفْظِ الْوَاحِدِ، إِنْ نَظَرَ لِلْوَاقِعِ، وَأَنَّهُ هُوَ الْمَتَكَلِّمُ وَحْدَهُ فِي الْوَاقِعِ لِكُونِهِ فِي تَعْمِيمٍ، وَإِنْ كَانَ قَصْدُ إِدْخَالِهِمْ مَعَهُ فِي السُّؤَالِ، فَيَكُونُ حَمْلُ كَلَامِ الْمُحَشِّي فِي الْإِحْتِمَالِ الثَّانِي عَلَى هَذَا.

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمْ كُلَّمَا ذَكَرَهُ الذَّاكِرُونَ، وَغُفِّلَ عَنْ ذِكْرِهِ الْغَافِلُونَ، وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

نَمُّ الْكِتَابِ تَكَامُلَتْ زَيْعُ الشُّرُورِ لِسَاحِبِهِ
وَحَفَى إِلَهُهُ بِجُودِهِ وَبِفَضْلِهِ عَنْ كَاتِبِهِ

وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْ كِتَابَتِهِ فِي ابْتِدَاءِ سَنَةِ ١٣٠٠ مِنْ هِجْرَةِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ.



في «سننه» (٣١١٦) من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه؛ أي: مَعَ السَّابِقِينَ، وَرَوَى أَيْضًا: «مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ [أخرجه البخاري في «صحيحه» (٦٤٢) من حديث عتبان بن مالك رضي الله عنه].

قَوْلُهُ: (عَالِمِينَ بِهَا) أَي: بِمَذْلُولِهَا، وَهُوَ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ مِنَ الْعَقَائِدِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِاللَّهِ وَبِرُسُلِهِ، وَإِنَّمَا أَتَى بِذَلِكَ؛ لِلإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ مُجَرَّدَ التَّطْقِي بِهَا لَا يَنْفَعُ.

قَوْلُهُ: (وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ) وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: «سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ»، وَعَلَيْهِ فَإِنَّمَا قَدَّمَ «السَّيِّدَ» عَلَى «الْمَوْلَى»؛ لِأَنَّ السَّيِّدَ فِي اللُّغَةِ: «مَنْ يُفْرَعُ إِلَيْهِ عِنْدَ الشَّدَائِدِ»، وَالْمَوْلَى: «النَّاصِرُ»، وَالتَّضَرُّ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ الْفَرْعِ، فَانْدَفَعَ بِذَلِكَ مَا قَدْ يُقَالُ: إِنَّ الْأَوَّلَى تَقْدِيمُ الْمَوْلَى عَلَى السَّيِّدِ؛ كَمَا فِي قَوْلِ الْخَنَسَاءِ: [من البسيط]

وَأَنْ صَحْرًا لَمَوْلَانَا وَسَيِّدُنَا

لِأَنَّ الْأَوَّلَ يَحْتَمِلُ صِفَةَ الْكَمَالِ وَغَيْرَهَا، فَإِنَّهُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْمُعْتَقِ وَالْعَتِيقِ، بِخِلَافِ الثَّانِي فَإِنَّهُ خَاصٌّ بِصِفَةِ الْكَمَالِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُطْلَقُ إِلَّا عَلَى الْمُعْتَقِ، وَالْمُتَعَتِّقُ فِي الْبَلَاغَةِ سُلُوكُ طَرِيقِ التَّرَقِّي، كَمَا فِي قَوْلِهِمْ: «عَالِمٌ نَحِيرٌ، وَجَوَادٌ قِيَّاضٌ».

قَوْلُهُ: (كُلَّمَا ذَكَرَهُ الذَّاكِرُونَ، وَغَفَلَ عَنْ ذِكْرِهِ الْغَافِلُونَ) كَذَا بِضَمِيرِ الْعَيْبَةِ فِيهِمَا، وَفِي رِوَايَةٍ: بِضَمِيرِ الْخُطَابِ فِيهِمَا، وَفِي رِوَايَةٍ: بِالْعَكْسِ، فَالضَّمُّ أَرْبَعٌ.

وَعَلَى الْأَوَّلِ فَالضَّمِيرُ الْأَوَّلُ «لِلَّهِ» وَالثَّانِي «لِلنَّبِيِّ ﷺ»، وَتُحْتَمَلُ الْعَكْسُ، وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مِثْلِهِمَا «لِلَّهِ» أَوْ «لِلنَّبِيِّ ﷺ»، وَالْأَوَّلَى مِنْ هَذِهِ الْإِحْتِمَالَاتِ الْأَوَّلَى؛ لِأَنَّ الذَّاكِرِينَ لِلَّهِ أَكْثَرُ مِنَ الْغَافِلِينَ عَنْهُ، وَالْغَافِلِينَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَكْثَرُ مِنَ الذَّاكِرِينَ لَهُ؛ إِذِ الْمُؤْمِنُونَ بِالنَّبِيِّ لِلْكَافِرِينَ كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ، وَذِكْرُ الْأَكْثَرِ فِي جَانِبِ اللَّهِ وَالْأَكْثَرُ فِي جَانِبِ النَّبِيِّ ﷺ أَبْلَغُ فِي كَثْرَةِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ ﷺ.

وَاحْتِلَفَ فِيمَنْ صَلَّى يَنْحُو هَذِهِ الصُّبُغَةَ: هَلْ يَحْصُلُ لَهُ ثَوَابٌ بِعَدَدِ تِلْكَ الْعِدَّةِ، أَوْ يَحْصُلُ لَهُ ثَوَابٌ وَاحِدٌ لِكُنْهَ أَغْطَمَ مِنْ ثَوَابِ الصَّلَاةِ الْمُجَرَّدَةِ عَنْ ذَلِكَ؟ فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى الْأَوَّلِ، وَذَهَبَ الْمُحَقِّقُونَ إِلَى الثَّانِي.

وَقَدْ حُكِيَ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْحَكَمِ قَالَ: رَأَيْتُ إِمَامَنَا الشَّافِعِيَّ رحمته الله فِي الْمَنَامِ فَقُلْتُ: «مَا فَعَلَ اللَّهُ بِكَ يَا إِمَامٌ؟» قَالَ: «رَحِمَنِي وَغَفَرَ لِي، وَزُفِفْتُ إِلَى الْجَنَّةِ كَمَا تُزَفُّ الْعُرُوسُ»، فَقُلْتُ: «بِمَاذَا بَلَغْتَ هَذَا الْحَالَ؟» قَالَ: «بِمَا فِي كِتَابِ الرِّسَالَةِ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم»، قُلْتُ: «وَكَيْفَ يَلُكُ الصَّلَاةُ؟» قَالَ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ عَدَدَ مَا ذَكَرَكَ الذَّاكِرُونَ، وَغَفَلَ عَن ذِكْرِهِ الْغَافِلُونَ»، فَلَمَّا أَصْبَحْتُ أَخَذْتُ «الرِّسَالَةَ»، وَنَظَرْتُ فَوَجَدْتُ الْأَمْرَ كَمَا رَأَيْتُ.

وَقَالَ بَعْضُ الصَّالِحِينَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فِي الْمَنَامِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ مَا جَزَاءُ الشَّافِعِيِّ عِنْدَكَ، حَيْثُ قَالَ فِي كِتَابِ «الرِّسَالَةِ»: «وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ كُلَّمَا ذَكَرَكَ الذَّاكِرُونَ وَغَفَلَ عَن ذِكْرِهِ الْغَافِلُونَ؟» فَقَالَ صلى الله عليه وسلم: «جَزَاؤُهُ عِنْدِي أَنَّهُ لَا يُوقَفُ لِلْحِسَابِ».

قَوْلُهُ: (وَرَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ... إلخ) الْمُرَادُ بِهِ «الرِّضَا» فِي حَقِّهِ تَعَالَى: الْإِنْعَامُ، أَوْ إِرَادَتُهُ؛ فَهُوَ صِفَةُ فِعْلِ عَلَى الْأَوَّلِ، وَصِفَةُ ذَاتٍ عَلَى الثَّانِي، وَهُوَ أَعْلَى مِنَ الْعَفْوِ؛ لِأَنَّهُ مَحْوُ الذَّنْبِ وَعَدَمُ الْعُقُوبَةِ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِنْعَامٌ، وَلِذَلِكَ قَالَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ: اللَّهُمَّ ارْضَ عَنَّا، فَإِنْ لَمْ تَرْضَ عَنَّا، فَاعْفُ عَنَّا، فَإِنَّ الْمَوْلَى يَغْفُو عَن عَبْدِهِ، وَهُوَ غَيْرُ رَاضٍ عَنْهُ.

وَلَا يَخْتَصُّ التَّرَضِّي بِالصَّحَابَةِ، بَلْ مِثْلُهُمْ فِي ذَلِكَ الْعُلَمَاءُ الْأَعْلَامُ، وَالْعِبَادُ الْأَخْيَارُ. قَوْلُهُ: (وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ) أَي: وَلَوْ بِمَجَرَّدِ الْإِيمَانِ، فَتَدْخُلُ الْعَصَاةُ؛ لِأَنَّهُمْ أَخْرَجُوا إِلَى الدُّعَاءِ مِنْ غَيْرِهِمْ، فَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ «الْإِحْسَانُ» حَقِيقَتُهُ، وَهِيَ: «أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ» كَمَا فِي الْحَدِيثِ، بَلِ الْعَمَلُ الصَّالِحُ، وَلَوْ بِمَجَرَّدِ الْإِيمَانِ، كَمَا عَلِمْتَ.

قَوْلُهُ: (إِلَى يَوْمِ الدِّينِ) أَي: يَوْمِ الْجَزَاءِ الَّذِي هُوَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ. وَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ مُضَافٍ؛ أَي: إِلَى قُرْبِ يَوْمِ الدِّينِ؛ لِأَنَّ السَّاعَةَ لَا تَقُومُ إِلَّا عَلَى لُكْحِ ابْنِ لُكْحٍ؛ أَي: كَافِرٍ ابْنِ كَافِرٍ؛ إِذِ الْمُؤْمِنُونَ يَمُوتُونَ بِرِيحٍ لَيْسَتْ تَهْبُ عَلَيْهِمْ قَبْلَ النَّفْحَةِ الْأُولَى، فَلَا يَمُوتُ بِتِلْكَ النَّفْحَةِ إِلَّا الْكُفَّارُ.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ «التَّابِعِينَ»: طَائِفَةٌ بَعْدَ طَائِفَةٍ، فَالْمُسْتَمِرُّ هُوَ الطَّوَائِفُ الْمُتَتَابِعَةُ، لَا طَائِفَةٌ بِخُصُوصِهَا، فَانْدَفَعَ الْإِغْتِرَاضُ: بِأَنَّ الدُّعَاءَ لَا يَشْمَلُ إِلَّا مَنْ اسْتَمَرَ إِلَى ذَلِكَ دُونَ مَنْ مَاتَ قَبْلَهُ.



قَوْلُهُ: (وَسَلَامٌ) أَيُّ: عَظِيمٌ، فَالْتَّنْوِينُ لِلتَّعْظِيمِ؛ وَهَذَا اقْتِبَاسٌ مِنَ الْقُرْآنِ، وَقَوْلُهُ: (وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) فِيهِ حُسْنُ اخْتِيَامٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ آخِرُ دُعَاءِ الْمُؤْمِنِينَ فِي دَارِ الْجَنَانِ، وَفِيهِ أَيْضاً إِشَارَةٌ إِلَى الْقَبُولِ؛ لِأَنَّ خَتَمَ الدُّعَاءِ بِهِ عَلَامَةٌ عَلَى إِجَابَتِهِ.

قَالَ الْمُؤَلِّفُ: وَهَذَا آخِرُ مَا يَسْرُهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى هَذَا الْمَثْنِ الشَّرِيفِ عَلَى يَدِ الْعَبْدِ الْمُذْنِبِ الضَّعِيفِ الْمُفْتَقِرِ الْبَيْجُورِيِّ إِبْرَاهِيمَ، جَعَلَهُ اللَّهُ خَالِصاً لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، وَنَفَعَ بِهِ النَّفْعَ الْعَمِيمَ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْ ذَلِكَ التَّأْلِيفِ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ الْمُبَارَكِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ الَّذِي هُوَ مِنْ شُهُورِ سَنَةِ «١٢٢٧» سَبْعَ وَعِشْرِينَ وَمِئَتَيْنِ بَعْدَ الْأَلْفِ مِنَ الْهَجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ عَلَى صَاحِبِهَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَأَزْكَى التَّحِيَّةِ، وَغَفَرَ اللَّهُ لَنَا وَلِوَالِدَيْنَا وَلِمَشَائِخِنَا وَلِإِخْوَانِنَا فِي اللَّهِ تَعَالَى؛ أَحْيَاءَ وَأَمْوَاتًا، وَلِكَافَّةِ الْمُسْلِمِينَ أَجْمَعِينَ؛ آمِينَ.

تَمَّتْ





فهرس الموضوعات



٥	تقديم
٧	التراجم
٧	الإمام السُّنُوسِيُّ (٨٣٢ هـ - ٨٩٥ هـ)
٧	ترجمة الباجوري (١١٩٨ هـ - ١٢٧٧ هـ)
٨	السُّرُشِيمِيُّ (..... - ١٢٨٨ هـ)
٩	الأُجْهَوْرِيُّ (١٢٣٧ هـ - ١٢٩٣ هـ)
٩	الصَّفَتِيُّ (..... - ١٢٩٢ هـ)
١٠	الأَنْبَابِيُّ (١٢٤٠ هـ - ١٣١٣ هـ)
١١	منهجُ التَّحْقِيقِ
١٢	النُّسخُ الخطيَّةُ المعتمدة
١٣	صور النسخ الخطية
١٩	متن أم البراهين
٣٧	[مُقَدِّمَةُ الْبَاجُورِيِّ]
٣٩	مقدمة السُّنُوسِيِّ
٤١	[شَرْحُ مُقَدِّمَةِ الْمُصَنَّفِ]
٦٥	[الكَلَامُ عَلَى الْحَمَلَةِ]
٧٩	[الكَلَامُ عَلَى التَّضْلِيلِ وَالتَّسْلِيمِ]
٨٧	[الرُّسُولُ وَالنَّبِيُّ]

- ٩١ [مُقَدِّمَةُ الْأَحْكَامِ]
- ٩٤ [الْمَبَادِئُ الْعَشْرَةُ لِعِلْمِ التَّوْحِيدِ]
- ١١٣ [الْوَاجِبُ الْعَقْلِيُّ]
- ١٢١ [الْمُسْتَحِيلُ الْعَقْلِيُّ]
- ١٢٧ [الْجَائِزُ الْعَقْلِيُّ]
- ١٢٩ [فَصْلٌ: فِي مَا يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ مَعْرِفَتُهُ]
- ١٤٣ [الْصِّفَاتُ الْوَاجِبَةُ عَقْلاً فِي حَقِّ مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ]
- ١٤٣ [الْصِّفَةُ النَّفْسِيَّةُ، وَالصِّفَاتُ السَّلْبِيَّةُ]
- ١٤٥ [الْصِّفَاتُ الْوَاجِبَةُ عَقْلاً فِي حَقِّ مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ]
- ١٥٠ [الْصِّفَةُ النَّفْسِيَّةُ: الْوُجُودُ]
- ١٥٣ [الْصِّفَاتُ السَّلْبِيَّةُ]
- ١٥٣ [١ - الْقِدَمُ]
- ١٥٤ [٢ - الْبَقَاءُ]
- ١٥٥ [٣ - الْمُخَالَفَةُ لِلْحَوَادِثِ]
- ١٥٧ [٤ - الْقِيَامُ بِالنَّفْسِ]
- ١٦٢ [٥ - الْوَحْدَانِيَّةُ]
- ١٧٣ [صِفَاتُ الْمَعَانِي]
- ١٧٩ [١، ٢ - الْقُدْرَةُ وَالْإِرَادَةُ]
- ١٩١ [٣ - الْعِلْمُ]
- ١٩٥ [٤ - الْحَيَاةُ]
- ١٩٦ [٥، ٦ - السَّمْعُ وَالْبَصَرُ]
- ١٩٧ [٧ - الْكَلَامُ]



- الْصِّفَاتُ الْمُقْنَوِيَّةُ ٢٠٣
- [الْصِّفَاتُ الْمُسْتَحْبِلَةُ عَقْلًا فِي حَقِّ مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ] ٢٠٩
- [أَضْدَادُ الصِّفَةِ النَّفْسِيَّةِ، وَالْصِّفَاتِ السُّلْبِيَّةِ] ٢٠٩
- [الْصِّفَاتُ الْمُسْتَحْبِلَةُ عَقْلًا فِي حَقِّ مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ] ٢١١
- [اسْتِحْالَةُ الْعَدَمِ، وَالْحُدُوثِ، وَطُرُوقِ الْعَدَمِ] ٢١٣
- [اسْتِحْالَةُ الْمُتَمَثِّلَةِ لِلْحَوَادِثِ] ٢١٥
- [اسْتِحْالَةُ الْقِيَامِ بِالْغَيْرِ] ٢٢٢
- [اسْتِحْالَةُ أَنْ لَا يَكُونَ وَاحِدًا] ٢٢٤
- [أَضْدَادُ صِفَاتِ الْمَقَانِي] ٢٢٧
- [اسْتِحْالَةُ الْعَجْزِ عَنْ مُمَكِّنٍ مَّا] ٢٢٩
- [اسْتِحْالَةُ الْفِعْلِ مَعَ الْكَرَاهَةِ] ٢٣٢
- [اسْتِحْالَةُ الْجَهْلِ، وَالْمَوْتِ، وَالصَّمَمِ، وَالْعَمَى، وَالْبَكَمِ] ٢٤٢
- [أَضْدَادُ الصِّفَاتِ الْمُقْنَوِيَّةِ] ٢٤٥
- [الْجَائِزُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى] ٢٤٩
- [الْبُرْهَانُ الْعَقْلِيُّ] ٢٥٧
- [الْبُرْهَانُ الْعَقْلِيُّ عَلَى وُجُوبِ الْوُجُودِ] ٢٥٧
- [الْبُرْهَانُ الْعَقْلِيُّ عَلَى وُجُوبِ الْوُجُودِ] ٢٥٩
- [الْبُرْهَانُ الْعَقْلِيُّ عَلَى وُجُوبِ الْمَقْدَمِ] ٢٧١
- [الْبُرْهَانُ الْعَقْلِيُّ عَلَى وُجُوبِ الْبَقَاءِ] ٢٧٥
- [الْبُرْهَانُ الْعَقْلِيُّ عَلَى وُجُوبِ الْمُخَالَفَةِ لِلْحَوَادِثِ] ٢٨١
- [الْبُرْهَانُ الْعَقْلِيُّ عَلَى وُجُوبِ الْقِيَامِ بِالنَّفْسِ] ٢٨٥

- ٢٩١..... [البُرْهَانُ الْعَقْلِيُّ عَلَى وُجُوبِ الْوَحْدَانِيَّةِ]
- ٢٩٧..... [البُرْهَانُ الْعَقْلِيُّ عَلَى وُجُوبِ الْقُدْرَةِ، وَالْإِزَادَةِ، وَالْعِلْمِ، وَالْحَيَاةِ]
- ٣٠٣..... [البُرْهَانُ عَلَى وُجُوبِ السَّمْعِ، وَالْبَصَرِ، وَالْكَلَامِ]
- ٣٠٩..... [بُرْهَانُ الْجَائِزِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى]
- ٣١٧..... [الْعَقَائِدُ النَّبَوِيَّةُ]
- ٣١٩..... [صِفَاتُ الرُّسُلِ]
- ٣٢٩..... [البُرْهَانُ عَلَى وُجُوبِ الصَّدَقِ]
- ٣٣٧..... [البُرْهَانُ عَلَى وُجُوبِ الْأَمَانَةِ وَالتَّبْلِيغِ]
- ٣٤٥..... [الدَّيْلُ عَلَى الْجَائِزِ فِي حَقِّ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ]
- ٣٥٣..... [الْكَلَامُ عَلَى كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ]
- ٣٥٩..... [مَا يَلْزَمُ غَيْرِ اسْتِغْنَائِهِ تَعَالَى عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ]
- ٣٦٩..... [مَا يَلْزَمُ غَيْرِ افْتِقَارِ كُلِّ مَا سِوَاهُ إِلَيْهِ]
- ٣٨١..... [مَا يَلْزَمُ مِنْ قَوْلِنَا: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ]
- ٤٠٣..... [الْحَاثِمَةُ]
- ٤١٣..... فهرس الموضوعات

